

شرح

الحق البدر - وحيد مره وفريد عصره

مد على قارى المسمى المسلك المصطفى فى المسلك
الموسط على لباب المسلك للسرخ الامام رحمه الله
السندى نعمنا الله بهما واعاد علنا من

بركاتهما

آمين

لهامه كتابه اديبه الحج والعمرة وما يتعلق بهما
جمع الملامه قط الدين الحق امامه الله التواب الوفي

«الطبعة الاولى»

دبوعه الترفى الماجده بمكة المحميه

على يد امير الشيوخ محمد احمد الكيمبرى المدنى الكنتى

سنة ١٣٢٨ هجره

بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(بسم الله الرحمن الرحيم)
الحمد لله وكفى وسلام على
عباده ^{عليه} الصلوات (أما
بعد) فإن نعم الله تعالى أكثر
من أن تحصى وأوسع دائرة
من أن تعد وأن تستقصى
وأن من أعظم نعمه وأكملها
وأجملها وأفضلها على أهل
الطهرين الشريفين وخدام
حزبين الطاهرين المتقين لعمدة
الطرح عليهم في كل عام وتيسير
ذلك طمس لمزيد المظف
والإمام (وكتبت) من
نحته هذه العنابة الربانية

الحمد لله الذي أوضح الحجة وأوضح الحجة وأوجبا ركان الاسلام من الصلاة والزكاة والصيام والحج
وأفضل الصلوات وأكمل التسليات على من بين مسالكنا وعين مناسكنا لثلاثعة في النجاة وعلى آل
الكرام وأصحابه الفضلاء واتباعه العظام للتورين الملة على الأمة حذر من الدجية والظلمة * (أما بعد) *
فيقول المتجني إلى حره كرمه الباري عن بن سلطان محمد القاري أني لما رأيت لباب المناسك مختصر فقم
المناسك العالم العلامة والفاضل الفهامة مرشد السالكين ومفيد الناسكين الشيخ رحمة الله السندي رحمه الله
رحمة الأبدى أجمع المناسك وأخصر المسالك سنج بالي أن أشرحه مر حابين أعراب مبانيه وبين أغراب
معانيه وبوضح مشكلات مافيه * (واسميه) * المسلك المتقسط في المنسك المتوسط فقوله
(بسم الله الرحمن الرحيم) اقتداء بالكلام القديم واقتفاء بالحديث الكريم والكلام على متعلقات
البسملة وحزنيات التسمية فخر جنان المقصود إلى حد الملاحة لكن من الفوائد البديعة لأن القيم الجوزية
إن لحذف العامل في هذا المقام حكيم ديدنة على تحقيق المرام * منها أنه موطن لا ينبغي
أن يقدم فيه سوى ذكر اسم الله تعالى فلو ذكر الفعل وهو لا يستغنى عن فاعله كان ذلك مناقضا لمقصود
وهو تجريد ذكر العبود فكان في حذفه مشاكلة للمنى للمعنى ليكون البدو به اسمه سبحانه وتعالى
كما تقول في الصلاة الله أكبر ومنه من كل شيء ولكن لا تذكر هذا التقدير ليكون اللفظ في اللسان مطابقة
لمقصود أختان وهوان لا يكون في القلب ذكر الله وحده فكما تجرد ذكره في قلب المصلح تجرد ذكره في
لسانه ومنها أن الفعل إذا حذف صح الابتداء به في كل قول وعمل وليس فعل أولي به أم من فعل فكان الحذف أعظم
من الذكر فنرى في فعل ذكره كان المحذوف أعظم منه * ومنها أن الحذف بلغ لأن التشكلم بهذه الكلمة
كأنه يدعى الاستغناء بالمشاهدة عن النطق بالفعل وكأنه لا حاجة إلى النطق به لأن المشاهدة
والحال دالة على أن هذا الفعل وكل فعل فاعله هو باسمه تبارك وتعالى والحوالة على شاهد الحذف بل بلغ من
الحوالة على شاهد النطق والقال كقيل

ومن عجب قول الوائل من به * وهل غير من أهوى بحب ومثق
 (الحمد لله أكل الحمد) منصوب على المصدرية عند البصرية وعلى الحالية عند الكوفية ولا شك
 ان أكله هو ما أحده بنفسه لذاته أو مدحه من بهن صفاته كما يشترط له حديث لا أحصي ثناء
 عليك أنت كما أئنت على نفسك فبه إعاء الى ان اللام في الحمد تأتي للهد ويؤيده تقييده
 المقيد لتضمن شكره بقوله (على ما هدانا للإسلام) أى للابتن وما يتعلق به من الأحكام فانه
 لولا هداية الله لما حدثنا ولا تصدقنا ولا صلينا على ما ورد في السنة وهو مقتبس من قوله
 تعالى حكاية عن أهل الجنة الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا ان هدانا الله
 ثم لامرية ان الهداية للموصلة ليس أمرها اليه صلى الله عليه وسلم لقوله سبحانه أنك لا تهدي
 من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء وأما هو سبب الهداية وباعت حفظ الأمانة عن الفتوى لقوله تعالى
 وأنت تهدي الى صراط مستقيم فصار معنى الآيتين باعتبار إشارات الدلائل كقوله تعالى وما زميت أى
 حقيقة أذميت أى صورة ولكن الله رعى أى خلقا وقوة (وخصنا) أى معشر أهل الإسلام (بوجوب
 حج بته الحرام) أى المحترم المظلم في كل زمان ومقام وكان المصنف في هذا الكلام تبع الإمام محب الدين
 الطبري في قوله الصحيح ان الحج لم يحجب الا على هذه الأمانة لكن نظريه الزمن جماعة وردوا ايضا جماعة بما
 جاء في نداء ابراهيم عليه السلام لما أمر ان يؤذن في الناس بالحج من أنه قال ان الله كتب عليكم الحج الى
 البيت المتين فاجيبوا ربكم فهدى صفة أمر والاصل فيها الوجوب أقول على تقدير محتمل وثبوت روايته
 وتحقق دلالته يمكن دفع أرادته بأن الحج اتفاخر على تيناصلى الله عليه وسلم وعلى الأمانة بعد الهجرة على
 خلاف في تلك السنة فلو كان الحج فرضا على عموم الناس من زمن ابراهيم عليه السلام لكان فرضا من اول
 ظهور أمر تيناصلى الله عليه وسلم خصوصا على قول من قال شرع من قبلنا شرع لنا اذ لم يثبت نسخه عندها
 لاسيا وهو صلى الله عليه وسلم ما مؤبر بتسمية ابراهيم عليه السلام وملة فله هذا ان الامروا لا كان
 للاستحباب والله اعلم بالصواب واغرب الشيخ ابن حجر المسكى في استدلاله لرد على الحب الطبري
 حيث قال وفي قوله تعالى والله على الناس حج البيت دليل ظاهر في ذلك انتهى وغرابة لا تخفى
 فان الآية نزلت بالمدينة بعد الهجرة ولا مرية انها لا تشمل الناس السابقين الا اذا ريد بها الاخبار لا الانشاء
 واجمع العلماء على ان فرض الحج اتما هو بأمان هذه الآية بعد الهجرة على خلاف في أنه سنة ست أو سبع أو ثمان
 أو تسع ثم قد يجمع بأنه كان واجبا على الانبياء دون ائمتهم من الاولاء كيدل عليه مقاله ابن اسحق
 أنه لم يثبت الله نيا بعد ابراهيم الا وقد حج البيت أى بطريق الوجوب والافتدح آدم عليه السلام
 وقاله الملائكة برحمتك وقد حججتا قبلك وحج كثير من الانبياء ايضا بعد آدم قبل ابراهيم
 عليهم السلام وقد حج صلى الله عليه وسلم قبل النبوة وبعدها قبل الهجرة حججا لا يعرف عددها
 على ما ذكره ابن حزم ثم قال ابن حجر والناس يشمل الانس والجن بناء على أنه من نوس كما
 في القاموس وصرح به قبله صاحب عباب اللغة وعليه ففرض الحج يشمل الجن ايضا وصرح
 به السبكي في فتاواه انتهى وفيه بحث فان الآيات القرآنية دالة على المغالبة بينهما كقوله تعالى
 من الجنة والناس ويامعشر الجن والانس وامثالهما وكذا الاطلاقات العرفية ناطقة
 : بما فيهما فبعد اثبات عموم الحكم الشرعي لمجرد اعتبار مادة الاشتقاق الفتوى المختلقة مع
 أنه غير نوى (وافضل الصلاة والسلام على رسوله سيد الانام) أى على افضل المخلوقات واكل
 الموجودات (الذى اوتينا لنا سبل السلام) أى اظهر لنا طرق السلامة من الضلالة والهدامة

وحصلته هذه السعاد
 العلية وكتبت في ذلك
 منسكا حافلا وكتابا لا ك
 ما يحتاج اليه من الحج شامه
 فسأني بعض من يتخير
 موافقة ولا يسوغ مخالفة
 أن أفر دأعية الحج والله
 برسالة مستقلة يتفجع به
 الحجاج والمعتصرون من
 أهل مكة وأهل الآفاق
 يحض حملها ويكثر نفعها
 فأجبت الى سؤاله (وجمعت
 في هذه الاوراق ما ورد في
 الحج والعمرة ومقدماتها
 من الادعية المشهورة
 والآثار المشهورة انتقيتها
 من كتب الناسك وغيرها
 ورمازت أدعية بحرية
 القبول وضراوات صح
 فيها القول واستطردت
 الى ما ورد في الحج الأكبر

والملامة او طرق دار السلام من جميع الآفات الجامع لسائر اللذات اولئكثرة سلام
بعضهم على بعض في جميع الحالات اولسلام الملائكة عليه سلام تعظيم وتكريم او سلام
قولا من رب رحيم او بين لنا السبل الموصلة الى الله بالقربة والوصلة فان السلام من اسمائه
اطلاقا للمصدر على الوصف للمبالغة فانه تعالى منزّه عن صفات نقصان ومقدس عن سمات
الحدثان (وعلمنا التماسك) اي بارادة الله تعالى ان يجعل دعاء ابراهيم عليه السلام وارثا
مناسكتنا (وسائر الاحكام) اي وعرفنا بقاى احكام شرائع الاسلام لقوله تعالى واترنا اليك الذكرتين
للتاس مازل اليمهم (وعلى آله) اي اهل بيته وآقاربه وعترته (وحجبه) اي كل من رآه مؤمنا به ومات عليه ولو
من اجانبه وفيه ان المصنف رافض مذهب الخوارج وازرافض وانه على المشرع الحق العدل الذي هو
الجميع بن عجة جميع اهل الفضل (الفر) بضم فتشديد جمع الاغفر وهو بمعنى الانور (الكرام) بكسر جمع
الكريم بمعنى حسن السير والوصفان لكل منهما او موزع بينهما (وبعد) اي بعد البسملة والحمدلة
والتصلة والتحية (فهذا) اشارة الى ما في الحاشية او الى ما في الفاتحة (باب التماسك) بضم التام
اي خلاصة ما يتعلق بعلم الحج وما يتبعه من المسائل (وعباب المسالك) بضم العين اي ومعظم ما ينبغي
معرفة مسالك تلك المسالك من الوسائل (لخصته) اي اختصرته واخصرته (من كتابي جمع التماسك)
اراد به التماسك الكبير الجامع الحاوي لمسائل الحج من التقير والقطيع (عونا للمساك) اي اعادة للمساك
العاجز عن تلك المسالك (وتسهيلا للمساك) اي وتيسيرا للعابدين بالحج وما يتعلق به هناك (سائلا)
اي حال كوني طالبا (من فضل المالك) اي الحقيقي الذي ليس لاحد غيره ذلك ولا ملك بل هو مالك لكل
ملك ومالك في جميع المسالك (ان ينفع به كل ام) بعمد تشديد بدم اي اقصد (لذلك) اي لذلك
الكتاب المعبر عنه بالباب او الاشارة الى الحج وهو الانسب لقوله تعالى ولا تأمن البيت الحرام
والله اعلم بحقيقة المرام ثم قول بمون الملك المعبود قبل الشروع في المقصود ان ملخص
الاخبار والاثر على ما ذكره اخبار الاحبار في تحقيق سبب تعظيم هذه القيمة الكريمة من
الكعبة العظيمة بعد اصطفاها الله ماشاء من الافراد الانسانية والحيوانية والاصناف الثابتية
والجارية والامكنة العلوية والسفلية والازمنة النهارية والليلية هو ان الله سبحانه لما خلق
عرشه على الماء قبل خلق الارض والسماء بالقي عام على ما نقله بجاهد من الانبياء فنظر الله الى
اماء ونجلى على الهواء فتمسوج واضطرب السماء وخرج منه دخان مرتفع خلق منه السماء
وتزيد فوق ثلثة قطعة بل لمة مقدار البقعة فصقلت الارض منها ودجيت من حوائها
واطرافها ولذا سميت أم القرى ثم لما كانت تلك القطعة كاللوحه فيميدوعين مرارا ولم تستقر
قرار خلق الله الجبال اوتادا ومدارا او لها جبل أبي قيس ولذا سمي بأمل الجبال اشهارا ثم وقع البناء
على تلك البقعة لاشارة الى الوقعة كايومي اليه قوله سبحانه ان اول بيت وضع للناس اي لمبادتهم وجعل
متعبدا لصايتهم والواضع هو الله تعالى كيدل عليه انه قرئ بصيغة الفاعل للذي بكى اي لبيت الذي بمكة
فانه لانه فيها وسيت بها لانها بيتك وتندق أعناق الحبارق اولا نهار دحم عليها الكرام البررة وقد وردى انه
كان في موضعه قبل آدم بناء عليه ثم رفع فقال له الضراح لانه ضريح من الارض وأبدوه هو المشهور بالبيت
لعمور لعمادى لبيت المذكور ويطوف به الملائكة فلما أهبط آدم عليه السلام امر بأن يحججه ويطوف
حواله ثم رفع في الطوفان الى السماء الرابعة يطوف به الملائكة كل يوم سبعون ألفا لا تحصى لهم نوبة
الاعادة وهو لا ينفى ظاهر الآية فان موضع التتريرف هو تلك البقعة الترفقة والقلعة النيفة وهي لا يمكن

وفضله ومذاهب العلماء في ذلك على وجه الاختصار
واحيا بذلك حسن القبول
لينتفع بها الحجاج
والسافرون وعباد الله
المخلصون رجاء للتواب من
الله الكريم يوم لا ينفع مال
ولا بنون الا من أتى الله
بقلب سليم وعلى الله اتوكل
وبه استعين انه خير ميسر
وخير معين
(مقدمة في دعاء الاستخارة)
روى عن الامام الحافظ أبي
عبدالله محمد بن اسمعيل
البخاري رحمه الله تعالى
بسند الى جابر بن عبدالله
رضي الله عنهما انه قال
كان رسول الله يملأنا
الاستخارة كما يملأنا السورة
من القرآن يقول اذا هم
أحدكم بالامر فليركع
وكتين من غير الفريضة

رفهها وأتمارفع البناء الموضوع في محلها المتشرف بوضعه في مكانها الملى شأنها ثم بنى بدله إبراهيم عليه السلام ثم هدم فبناه قوم من جرهم وهم حى من اليمن اصهار اسمعيل عليه السلام ثم العماقة من ملوك مصر أو الشام ثم قريش قبل بئته صلى الله عليه وسلم ووقع تنازع عظيم بين القبائل الاربعة المتعلق بكل منهم جدار من بناء ذلك المقام في وضع الحجر الاسود والركن الاسود حديث أراد كل رئيس قبيلة أن يضمه هو استقلالا ومنه بقية الرؤساء لادعاء كل منهم اجلالا الى أن اتفقوا في دفع المنازعة ورفع المناقشة المؤدية الى المقاتلة أن كل من دخل من باب السلام في صباح تلك الأيام يكون هو صاحب الوضع من غير جدال ومنع فدخل صلى الله عليه وسلم بتوفيق رب العالمين فقالوا فرحا بقدمه هذا محمد الأمين فذكر واه القضيّة وما جرى لهم من القصة والقصة فبسط رداءه المكرم ووضع عليه الحجر العظيم وأشار لكل رئيس أن يأخذ طرفا من رداءه وأخذ هو صلى الله عليه وسلم مكان الاوسط من ورائه ووضعوه جملة في محله ثم بناء عبدالله بن ابي ريرضى الله عنه لما تولى الخلافة بمكة وقدمه عليه حديث عن عائشة رضى الله عنها مر فورا أنه لا يحدث عهد قومك بالاسلام لبنيت البيت على قواعد ابراهيم عليه السلام وادخلت الحجر المسمى بالحطيم في الكعبة وفتحت الباب الغربي من البقعة وألصقت التبة العلية بالارض السنية تيسيرا للداخلين وتسهيلا للخارجين فبناء عبدالله على طبق مائة على الله عليه وسلم فتمتبه الحجاج وسد الباب الثاني وأخرج الحطيم من المبنى ورد الجدار الذى يليه الى ما كان عليه ولعل الحكمة الالهية أن كل احد يتمكن من دخول البيت هناك ولو بال دليل الظنى كما أمر صلى الله عليه وسلم عائشة بذلك وإن تميز ما ثبت من البيت بالدليل القطعى عن غيره مراعاة للاحتياط اليقيني في استقبال الصلوات هي الركن الدينى والحاصل له بنى سبع مرات على طبق سبع سموات ووفق سبع شوطات ثم إن الله سبحانه جعل هذا البيت مباركا كثير الخير والبر والى الاخرى لمن حجه واعتبره واعتكف دونه وطاف حوله خصوصا وهدى اى مرشدا للملئى عموما لانه قبلة لجهم وميتهم وسبب هداية الى جهة عبادتهم وأدب جلستهم في طاعتهم وقد قال الامام ابو القاسم القشيري قدس الله سره الحلى البيت حجرة والمبد مدرة فربط المدرة بالحجرة فالمدرة مع الحجر وتقدس وتعرز من لمزل عن النيران لبيت مطافة النفوس والحلق سبحانه مقصودا لقلب البيت اطلال وآثار ورسوم واحجار ولكن

ان آثارنا تدل علينا * فانظروا بعدنا الى الآثار

ويقال الكعبة بيت الحق سبحانه في الجبر والقلب بيت الحق سبحانه في السر قاله قائمهم

لست من جملة المحبين ان لم * اجعل القلب بيته والمقام

وطواقى اجالة السرفه * وهو ركنى اذا اردت استلاما

وذكر في الاحياء عن مجنون بنى عامر من الاحياء

أمر على الديار ديار ليلى * اقبل ذا الجدار وذو الجدارا

وما حب الديار شغل قلبى * ولكن حب من سكن الديارا

فمرويت تظاهره الاحجار والاسرار وابطنه الانوار والاسرار احجاره مقناطيس القلوب القدسية والنفوس الانسية واستاره اسباب لتكشف التجليات ارحمانية والتزلات الصمد آية ومن احجاره المتضمنة لانوار اسرارها مسمى بيمين الله انوار بلاده بصافى بهاعاده ثم اعز أن هذا الكتاب المسمى بالباب مشتمل على ابواب وفصول كثيرة مهمة عند ابواب الالب منها قوله

ثم ليقل (اللهم) انى استخير

بملكك وأستقدر بك بقدرتك

وأسألك من فضلك العظيم

فانك تقدر ولا أقدر وتعلم

ولا أعلم وأنت علام الغيوب

(اللهم) ان كنت تعلم ان هذا

الامر خير لى فى دينى

ودنياى ومعاشى وعاقبة

أمرى أوقال فى عاجل

أمرى وأجله فأقدره لى

ويسره لى ثم بارك لى فيه

وان كنت تعلم ان هذا الامر

شر لى فى دينى ودنياى

ومعاشى وعاقبة أمرى أو

قال فى عاجل أمرى وأجله

فأصره عنى وأصر فى عه

وأقدر لى الخير حيث كان

ثم رضيه وفى رواية ثم

ارضى به ويسمى حاجته

عند قوله هذا الامر فان

كانت الاستخارة للصالح

باب شرائط الحج

وسبأني أنها أنواع ولكن المصنف أتى بحملة معترضة حيث قال (الحج فرض مرة بالاجماع على كل من استجمعت فيه الشرائط) إى الآية بكماله ولو جوبه على التراخي في الصحيح خلافا للكرخي حيث قال يجب على الفور مع الاتحاق على صحة تقديمه وتأخيريه وإنما الخلاف في تأني من أخره بغير عذر عن أول زمان أمكانه فاعلم أولاً أن الحج بفتح الحاء وبكسر لفة القصد المطلق أوقيد التكرار أو قصد المظم وهو المختار وشرعا قصد البيت المسكر لاداء ركن من أركان الدين الاقوم فالمعنى الاصطلاحي أحسن من عموم المعنى اللغوي قال الامام ابن الهمام الظاهر انه عبارة عن الافعال المخصوصة من الطواف والوقوف في وقته محرماً بنية الحج سابقاً أي على الافعال لكن قوله بنية الحج مستدرك لانه لا يمت الاحرام بدون النية والتالية الا ان يكلف ويحمل على التأكيذ أو يقول بالتجريد ويقال أراد محرماً ملياً ثم قال تليلاً لقوله الظاهر لأننا نقول أركانه اثنان الطواف والوقوف بمرقة انتهى ولا شك ان تعريف القوم يستفاد منه ذلك غايته انهم اجملوا في القضية والمحقق فصله في الجملة واماعلى ما ذكره في القاموس من ان الحج هو القصد والتردد وقصد مكة للنسك فيطابق المعنى اللغوي للمصطلح الترفعى ثم قول المصنف فرض مصدر بمعنى المفعول او ماض بصيغة المجهول واصل الفرض القطع فيطلق على ما ثبت بالدليل القطعي دون الظني خلافاً للشافعي وحكمة الشواوب بالفضل والمقاب بالترك وكفر جاحده وهو فرض عين بلا خلاف مرة وقال بعض الشافعية هو فرض كفاية أيضاً بعد ادائه مرة وهو غير ظاهر بحسب الادلة مع ما فيه من الحرج العظيم على الامة نعم قد يفرض لعارض كندرا وقضاه بعد فساد أو احصار أو لشروع فيه بمشراً بالأحرام كابدل عليه صريحاً قوله تعالى واتوا الحج والعمرة لله وضمنا قوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم كتم اقتضاره على قوله بالاجماع مع ثبوته ايضاً بالكتاب والسنة لكونه أقوى الادلة اما الكتاب فقوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً الآية وقوله سبحانه وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق إلى أن قال ويلطوفوا باليتيم وقوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي الآية وأما السنة فنفسها ما يدل على فرضيته وفضيلته ومنها ما يشير إلى ذم تاركه واستحقاق عقوبته فنقسم الاول ما روى عنه صلى الله عليه وسلم يابها الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا فقال رجل اكل عام يارسول الله فسكت حتى قالها ثلاثاً فقال لوليت نعم لو جئت لمسا استطعت رواه مسلم وزاد في رواية الحج مرة فن زاد قطع وعنه صلى الله عليه وسلم ومن حج لله فليعرف ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه رواه البخاري ومسلم وعنه صلى الله عليه وسلم الحج البرور ليس له جزاء الا الجنة رواه الشيخان والمسبرور الذي لا يخالطه اثم وقيل التبت وقيل الذي لا ريب فيه ولا سمعة ولا رث ولا فسوق وقيل الذي لا مصية بعده وقال الحسن البصري هو ان يرجع زاهداً في الدنيا راعياً في العتي ومعنى ليس له جزاء الا الجنة انه لا يقتصر فيه على تكفير بعض الذنوب بل لا بد ان يبعثه في راحة وعنه صلى الله عليه وسلم الحج عليه وسلم من خرج حاجاً أو معتمراً أو غزياً ثم مات في طريقه كتب الله له اجر الصائري والحاج والمعتبر رواه البيهقي في شعب الايمان وعنه صلى الله عليه وسلم من اتى الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله واقام الصلاة وادان الزكاة والحج وصوم رمضان وادان شحان رغبته صلى الله عليه وسلم ان يقول لا ن عمر واماعلمت

فهي راجعة الى الوقت والحال لا الى نفس الحج فانه خير كله وكذلك كل عمل ترجع فيه الاستخارة الى الوقت والحال ونحو ذلك فيقول في الحج اللهم ان كنت تعلم ان ذهابي الى الحج في هذا الحال (روينا) عن الحاكم باسناد صحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من سعادة ابن آدم استخارة الله تعالى ومن شقاؤه ترك استخارة الله (وبني) ان يقرأ في الركعة الاولى بعد الفاتحة قل يا أيها الكافرون ثم يقرأ وركب بخلق ما يشاء ومختار ما كان لهم الخيرة سبحانه الله وتعالى عما يشركون وركب يعلم ما يكن صدورهم وما يعلمون و هو انه لا اله الا هو له الحمد

ان الاسلام يهدم ما قبله وان الهجرة تهدم ما قبلها وان الحج يهدم ما قبله رواه مسلم وعنه صلى الله عليه وسلم تابعوا بين الحج والعمرة فانهما ينفيان الفقر والذنوب كما ينفي الكبر خبث الحديد والذهب والفضة رواه الترمذي وغيره وعنه صلى الله عليه وسلم ان الحاج اذا قضى آخر طواف بالبيت خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه روادان حبان وجاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني أريد الجهاد في سبيل الله فقال الا ذلك على جهاد لا شوكه فيه قال بلى قال الحج رواده عبد الرزاق في مصنفه ورواه أيضا مرفوعا صحيحا تستنوا وعنه صلى الله عليه وسلم جهاد الكبير والصغير والضعيف والمرأة الحج والعمرة رواه النسائي وعنه صلى الله عليه وسلم اللهم اغفر للحاج وابن استغفر له الحاج رواه البيهقي في سننه وعنه صلى الله عليه وسلم ان دعوة الحاج لا ترد حتى يرجع رواه ابن الجوزي وعنه صلى الله عليه وسلم قال ما أمر حاج روادنا كهي وغيره والمعنى ما اقترأوا من زاد ما زاد وأما القطع به الاجل وعنه صلى الله عليه وسلم ان قال للسائل عن خروجه من بيته يؤم البيت الحرام ان له بكل وطأة تطوُّها رحلته حسنة وتمحى عنه بها سيئة رواده عبد الرزاق وابن حبان بمناه * ومن القسم الثاني ما روى عنه صلى الله عليه وسلم من ملك زاد اوارحاة تبغله الى بيت الله الحرام ولم يحج فلاح عليه ان يموت يهوديا او نصرانيا وذلك ان الله تبارك وتعالى يقول ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ومن كفر فان الله غني عن العالمين رواه الترمذي وعنه صلى الله عليه وسلم من لم ينعمه من الحج حاجة ظاهره او سلطان جائز أو مرض حابس فأت ولم يحج فليت ان شاء يهوديا او نصرانيا رواده الدارمي وعنه صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى يقول ان عبدا صحبته جسمه وسعت عليه في المعيشة تضي عليه خمسة اعوام لا يندى لغيره رواده ابن أبي شيبة وابن حبان في صحيحه ومناه انه محروم عن خير الجزيل والثواب الجليل فهو محمول عند الجمهور على الاستيجاب خلافا لمن حمله على الاستجاب والله أعلم بالصواب وقد تقدم ان ركن الحج اثنان الوقوف والطواف والاول معظهما فانه لا يموت الحج الا بوفاء ولذا ورد الحج عرفة وسببه ان وقته مضيق بخلاف الطواف فان وقته متسع الى آخر العمر واما سبب الحج فهو البيت والمسلم بوجوده وتحقق حمله واما شرطه فينبغي المصنف بقوله (وهي انواع) اى اربعة شرطا للوجوب بشرط الاداء بشرط صحة الاداء وشرط وقوعه عن القرض وسبب بيان احكامها في تعداد انواعها (النوع الاول) اى من انواع شرائط الحج (شرائط الوجوب) وهي التي اذا وجدت جميعها وجب الحج على صاحبها واذا فقدوا احدث منها لا يجب اصلا بالائتية ولا بالوصاية والمراد بالوجوب هنا معنى القرض وهي سبعة (الاول منها) الاسلام (اى الشرط الاول من شرائط الوجوب هو تحقق الاسلام لا يحرم دأظهارة اى بين الانام (لا يجب) اى الحج (على كافر) سواء كان ذميا او حريا ككفره طساحريا او مانطيا والمسلم بل من عدم وجوب انتهى عدم صحته كافي حق التقدير فانه لا يجب عليه ابتداء لكن ان اداه صبح منه وسقط عنه فرضه حتى لو صار غنيا بعده لا يجب عليه ثانيا قال (ولا يصح منه) اى من الكافر (اداءه) اى مبترته للحج (بنفسه) لعدم صلاحيته له فقد اهلته بطلاق العبادة (ولان مسلم له) اى الكافر يابته عنه (ولو بأمره) اى بأمر الكافر اياه لا فرص ولا خلا اذ ليس له استحقاق ائسوبة بل تعين عليه العقوبة فلو حج ثم اسلم لا يتدبج حج حال الكفر لعدم صحته ولا يهر مسلما بمجرد مبترته على خلاف سبب في قضيته واما وقع في الكبير من قوله والاسلام شرط الوجوب والصحة والوقوع عن القرض فقوله الوقوع غير واقع في محله لانه مستثنى عنه بمذوقه الصحة اذ لا يمكن صحيحا لا يصور وقوعه عن القرض

في الاولى والاخرة وله الحكم واليه ترجعون وقرأ في الثانية بعد الفاتحة قل هو الله احدم يقرأوا كان المؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالا مبينا ولا يصلحها في وقت الكراهة ويستحب ان يستسبح دعاء الاستخارة وكل دعاء بالتحميد لله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن يكرر هذه الصلاة ثلاث مرات وقيل سبع مرات وان يقرأ خلف كل ركعتين منها دعاء الاستخارة ثلاث مرات ليكون أقرب الى القبول وأن يجنب ثم يقول (اللهم) خلى واختلى

ولاعن الثقل وانما ذكره لتوضيح ما قبله (ولو اُحرم مسلم ثم ارتد) أى فى أثناء احرامه (بطل احرامه) أى تشبهه بالركن والا فالردة لا تبطل الشرط الحقيقى كالطهارة للصلاة وكذا بطل بالاولى كل ما نسل من افعال الحج (ولو حج) أى مسلم مرة أو مرات (ثم ارتد) أى بعد تمامه (فليس بالاعادة) أى اعادة حجة الاسلام (حجاً) أى وجوباً (اذا استطاع) أى استطاعة ثانية لانه لو ملك الكافر ما به استطاعة حال كفره ثم اسلم بعد ما تقرر لا يجب عليه من تلك الاستطاعة فكذا حكم المرتد بخلاف ما لو ملكه مسلم فلم يحج حتى صار قتيلاً فانه يقرر فى ذمته ديناً وقد صرح بقيد الاستطاعة فى وجوب الاعادة صاحب الفتاوى الراجحة) بعد الاسلام (متعلق بالاعادة وذلك لانه من فرضة العمرو قد بطل ما فعله حال الاسلام بارتداده فيكون بمنزلة المسلم الجديد ولهذا لا يجب على المرتد اذا أسلم قضاء الصلوات السابقة نعم لو صلى الظهر ثلاثاً ارتد ثم أسلم وقت الظهر باق يجب عليه اداؤه ثانياً * ومن فروع هذه المسئلة ان الصحابي لو ارتد بطلت محبته فلو أسلم وقيه صلى الله عليه وسلم فانيا صار محبباً ولا يكون ثانياً وهذا كله عندنا بناء على ان عجز الكافر بحبط لعماله لقوله تعالى ومن يكفر بالايان قد حبط عمله خلافاً للشافعى فان البطان عندهم مقيموه على كفره لقوله سبحانه ومن يرتد منكم عن دينه قيمت وهو كافر فاولئك حبطت اعمالهم فى الدنيا والآخرة ولثان قيدانوت فى هذه الآية انما هو لشمول البطان على الدنيا والآخرة ولحصول خلوده فى التار وأمان آمن وعمل صالحاً بعد ارتداده ومات على ايمانه فليس حكمه كذلك بل عمله الثانى مقبول فى الدنيا والقي وهو غداً فى الجنة وله الثوبة الحسنى (ولو أسلم بعد الاحرام) أى قبل الوقوف برفة (كافر) أى أصل (أو مرتد) أى بأمر عارض (ان جدد الاحرام له) أى للحج (صح عن الفرض والا فلا) أى وان لم يجدد الاحرام فلا يصح عن الفرض كذا فى البحر وهو موهم انه يصح عن الثقل لكن سبق ان من احرم وهو مسلم ثم ارتد بطل احرامه وظاهره الاطلاق على ما بيناه وهو قيد بطان احرام الكافر قبل الاسلام بالاولى وقد قال المصنف فى الكبير وأما قول صاحب البحر فان مضى على احرامه يكون قولوا فقيه نظرنا قال صاحب البدائع من ان احراء الكافر والمجنون لا ينقد اصلاً لعدم الاهلية وأنت تعلم ان احرام المرتد انما وقع حال اسلامه فلا رد عليه هذا التعايل بل يتعين ما قدمناه من التخصيص ولعل صاحب البحر مال الى جانب شرطية الاحرام بخصوص وقوعه حال الاسلام وقاس على عدم بطان طهاره المرتد قبل ارتداده وانما قيده بانطوع لتوسع أمره ولشبهة شبهه بالركن وهو لا يساغ به فى الفرض بخلاف الثقل فانه سوغ بتركه لبقاء فيه مع وجود القدر عليه وكان صاحب البدائع نظر الى ان الاحرام شرط وهو غير عن النية والتلويح للكافر ليس له قابلية قبول الثانية فلا ينصف احرامه لان فرضاً ولا نظراً كذا المجنون ليس له اهلية لئلا يكتفى لكن قد قل ان امر خارج ان يشأ مخناً قالوا يصح حج المجنون وسببنا اجمع بين القولين فى محله بقى الكلام فى ان حج الكافر هل هو علامة الاسلام كالصلاة بالحسنة أم لا فذهب الى الاول صاحب التيسيع والبدائع حيث قالوا لو شهد اليهود انهم رأوه قد حج أو قُبِلَ الاحرام ونى وشهد شاسئت كما فهموا مسلم فان امتنع بذلك عن الاسلام فهو مرتد وخالفهما آخرون بقوهم ان حج الكافر لا يتدب فيه بعد لو أسلم وهو دليل على أنه لا يحكم باسلامه على متى البحر وغيره وصححه بعض المتأخرين ويمكن اجمع بينهما أن يحمل عدة الاعتدافين يكون ظاهر الكفر والاعتدافى خلافه ومن الحكم فى اسلامه يكون الحكم فى احرامه قال فى الكبير وعلى القول باسلامه هل بعضه فرض الخ لا ذكر بعضه أه يقصدها فى حكم الظاهر ظاهر وامامنا به

ثلاث مرات ثم ينظر الى ما يسبق الى قلبه فان الخير فيه ان شاء الله تعالى وبما علمنى واوصانى به الشيخ العارف ولى الله تعالى مولانا على المتقى افاض الله علينا من بركاته دعاه الاستخارة العامة وذكر انه نقل ذلك من كتاب الاوراد لشيخ شهاب الدين السهروردى رحمه الله تعالى فقال بشرأكل يوم عند الاشراف بعد صلاة ركعتين هذا الدعاء مصلياً على رسول الله صلى الله عليه وسلم فى أوله وآخره اللهم انى استخيرك بملكك واستدركه بقدرتك وأسألك من فضلك العزيم فانك تقدر ولا تقدر وتعلم ولا تعلم وانت علام الغيوب اللهم انى لا أملك

وإن الله تعالى أن كان مسلمة قبل الإحرام سقط عنه والأفلا انتهى وقوله قبل الإحرام أى قبل تحققه فإنه إذا وجد منه الإسلام عند قصد الإحرام سقط عنه الفرض بلا كلام ثم أعلم أن الكافر مؤاخذ في الآخرة بترك اعتقاده الشرائع بلا خلاف واختلفوا في حق المؤاخذه بترك الفعل فالجمهور على عدمها وبعض المشايخ ذهبوا إلى المؤاخذه في الآخرة بترك الفعل أيضا كما هو مذهب الشافعي مع الاتفاق على عدم المؤاخذه في حق أحكام الدنيا (الثاني) أى الشرط الثاني من شرائط وجوب الحج (العلم بكون الحج فرضا لمن في دار الحرب) أى نشأ فيها بالإسلام وأسلم بها ثم أسلم فيها (بمجرد علمه) متعلق بالعلم وهذا عندنا في حنيفة وإمامنا فلا تشترط العدالة والبلوغ والحرية في هذا الخبر على ما ذكره ابن أمير حاج في منسكه (وكذا) أى ومحجب العلم أيضا بمجرد علم (لوحول) أى المسلم الساكن في دار الحرب (إلى دار الإسلام) يعنى ولم ينشأ فيها قدر ما يتعرف فيها شرائع الإسلام وقواعد الأحكام كابدل عليه قوله (لأن في دارنا) أى لا يشترط العلم بمن وجد في دارنا وأسلم فيها (ولم ينشأ على الإسلام) أى في بدء أمره واستاده عمره فإنه لا يندر في جهه حيثئذ يعرف الأحكام لتقصيره لكن ذكر في منسك الفارسي والبحر أنه لو أسلم الكافر في دار الحرب وهو موسر فكث سنين ثم تحول إلى دار الإسلام فلم يعلم بوجوب الحج إلا بعد مضي سنين فيها أيضا لا يجب عليه الحج حتى يعلم بمجرده لين أو رجل وامرأتين انتهى وفيه نظر من وجهين (الثالث البلوغ) وهو شرط الوجوب والوقوف عن الفرض لأن الجواز أو الصحة (فلا يجب على صبي) أى عجز أو غير عجز (فلو حج) أى عجز بنفسه أو غير عجز بإحرامه عليه (فوقفل) أى لحجه فصل لا فرض لكونه غير مكلف فلو أحرم لم يبلغ فلو جدد إحرامه وقع عن فرضه والأفلا وما جوزه لا تجد بدلا لكون شرعه غير ملزم له بخلاف الصبي البالغ إذا عاقب فإنه ليس له أن يجد إحرامه بالفرض للزوم الإحرام الأول في حقه بشرعه فليس له أن يخرج عنه إلا بأدائه وبفضائه لنفسه (الرابع الصفل) وهو شرط الوجوب والوقوف عن الفرض واختلف هل هو شرط الجواز أم لا في البدائع لا يجوز أداء الحج من المجنون والصبي الذي لا عقل كالأبطل عليه ما قال ابن أمير حاج قال مشايخنا وغيرهم بصحة حج الصبي ولو كان غيره يزوي كدأ بصحة حج المجنون قلت فينبغي أن يجمع بينهما بحمل كلام صاحب البدائع في المجنون على من ليس له قابلية التوبة في الإحرام كالصبي الذي لا عقل وكلام غيره على المجنون الذي له بعض الإدراكات التبرعية على صحة حج الصبي الغير المميز إذا تاب عنه وفيه توبة ويؤيده ما في الحاوى والغاية والمنتقى عن محمد بن رجل أحرم بالحج وهو مجنون ثم أصابه عاهة ففرض به أصحابه التماسك فلبث على ذلك سنين ثم أفاق قال يجرى به ذلك عن حجة الإسلام وأما عند الشافعي فيبشرط أن يكون مقيما في كل من الأركان (فلا يلزم المجنون والمنتهى) (والتمه نوع من فتن المجنون في الشفعي هو عتلاط الكلام فاسد التدبير لأنه لا يضرب ولا يشتم كالمجنون وقيل العاقل من يستقيم كلامه وأصله الأناذر والمجنون ضده والمنتهى من يستوى ذلك منه وقيل المجنون من فعل لأن قصد مع ظهور الفساد والمنتهى من فعل فعل المجنون عن قصد مع ظهور الفساد (فلو حج فهو نفل) الظاهر أنه مقيد إذا عقل التوبة وتلفظ بالتالية كما قدمنا والأيقون كصلاته بلا طهارة حيث لا يصح عن فرض ولا نفل (وان أفاق) أى عقل وأرتفع عنه الجنون (قبل الوقوف فجدد الإحرام) أى كالصبي إذا تاب (سقط عنه الفرض والأفلا ولو حج) أى عاقلا (ثم جن بقى المؤدى فرضا) أى أن نواه فيما أداه وأطلقه (فلو أفاق لا يقضى) لأن الأفلا بعد الجنون ليست كالإسلام بعد الارتداد (ولو أحرم صحيح) أى عاقل ليس فيه مرض الجنون (ثم جن فادى التماسك) أى بشارته لها أى بنبأته عنه في بعضها (ثم أفاق ولو بعد سنين يجرى به

نفسى ضرا ولا نضوا ولا موتا
ولا حياة ولا نشورا ولا
استطيع أن أخذ إلا ما أعطيتني
ولأن اتقى الأما وتيسنى
الهم وفقى لما عجب ورضى
من القول والصل في يسر
وعافية اللهم خولى واختلى
ولا تكفى إلى اختياري
الهم اجعل الحيرة في كل قول
وعمل أريده في هذا اليوم
واليلة وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه وسلم
ومنذ عسى رضى الله عنه
هذا الدعاء ما رأيت إلا خيرا
ولم أروا قطو لله الحمد
والمنة ورأيت بخط العلامة
قاضي القضاة أبي البقاء بن
الضياء رحمه الله تعالى عن
الشيخ الصالح أبي الحسن
علي بن يعقوب النجاشي قال
وجدت منقولاً عن بعض

عن (الفرض) إلا أنه يلزمه الطواف فإنه يشترط فيه أصل التبة ولا تجزئ فيه التباة (والسفيه) أى حكم البذر المحجور عليه (كالمائل الخامس الحرية) أى الأصلية والعارضية وهى شرط الوجوب والوقوع عن الفرض لا الجواز اتفاقاً (فلا حج على مملوك) أى سواء كان قنأ أو مملوكاً ومبرأ أو مملوكاً ولد (فإن حج ولو بذن المولى فهو نفل لا يسقط به الفرض) أى لمدم كونه واجباً عليه حيث لا يملك المال ومقتضى قاعدة الإمام مالك أنه يملك العبدان ملكه ماله فلو حج بماله صح فرضه (السادس الاستطاعة) وهى شرط الوجوب لا شرط الجواز والوقوع عن الفرض حتى لو تكلف الفقير وحج ونوى حج الفرض أو أطلق جازله وسقط عنه فرضه (وهى ملك الزاد) أى النفقة فى المأوى والمعاد (والتسكن من الراحة) أى الاقتصاد على ركوب المركوب حيث شاء من مبرأ وخيل أو بعل إلا أنه كره ركوب الخمار فى المسافة البعيدة لعدم تحمله على المشقة الشديدة (ملك أو اجارة فى حق الأفاقي) أى ومن فى منشاء بمن بينه وبين عرفة مسافة سفر كسياتي بيانه (والزاد فقط فى حق المسكى) أى ومن فى حكمه بمن ليس يوجد فى حقه تلك المسافة (أن قدر على المشى) أى بلا كلفة ومشقة (والأفلاك أفاقي) أى وإن لم يقدرك المسكى على المشى فحكمه كالأفاقي فى اشتراط الراحة له أيضاً وانما حملنا أفاقي على ما ذكرنا لأن وجوبه التلى على أهل الحيف والصفراء ونحوهم فيه حرج عظيم لكن المصنف حمل الأفاقي على ظاهره كما يظهر من قوله (والفقير الأفاقي إذا وصل إلى ميقات فهو كالمسكى) أى حيث لا يترتب فى حقه إلا الزاد دون الراحة أن لم يكن عاجزاً عن المشى وينبغى أن يكون الفنى الأفاقي كذلك إذا عجز عن الركوب بدو صوله إلى أحد المواقيز فالنقد بالفقير لظهور محجزة عن المركب وليفيد أنه يتعين عليه أن ينوى حج الفرض ليقع عن حجة الاسلام ولا ينوى نفلاً على زعم أنه فقير لا يجب عليه الحج لأنه ما كان واجباً عليه وهو أفاقي فلهما صار كالمسكى وجب عليه فلو حج نفلاً يجب عليه أن يحج حجاً تاماً ولو أطلق بصرفه إلى الفرض وعند الشافعى لو نوى نفلاً بضع عن فرضه فلم بهذا أن نقولنا الحج لا يجب على الفقير أنما للزاد به الأفاقي قبل وصوله إلى الميقات فإنه حينئذ إذا أراد دخول الحرم يجب إحرام أحد النسكين وبدخوله إلى مكة ووصوله إلى الكعبة تبين عليه فرضية الحج سواء أحرم به أم لا وسيأتى زيادة تحقيق لذلك (ونصاب أو حوب) أى مقدار ما يتعلق به وجوب الحج من الفنى وليس له حدم نصاب شرعى على ما فى الزكاة بل هو (ملك مال يبلغه) بالتشديد والتخفيف أى يوصله (إلى مكة) بل إلى عرفة (ذاها) أى إليها (وجائياً) أى راجعاً إلى وطنه (راكباً فى جميع السفر لأماشياً) أى فى جميعه ولا فى بعضه إلا باختياره فلا يبره بر كوكب العبدة وأنوبة فهو أمار كوكب زاملة أو شق محل وأما الحنفية فمن مبتدء تاخرته فليس بها عبدة (نفقة متوسطة) متعلق بيلغى أى يجعله وأصلاً اتفاق وسط معتدل لا يصراف ولا يستعير لمعوله نفسى والذين إذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً (فضلاً) أى حال كونك أنال أو ما ذكر من الزاد والراحلة زائداً (عن مسكنه) بفتح الكاف وكسرها أى منزله لذى يسكنه هو ومن يجب عليه سكناه (وخادمه) أى من عبده وجاربه احتجاً إلى خدمتهما (أو فرسه) أى المقتدر لئلا يركبه ولو أحيثاً وفى منشاء غيره من البعير ونحوه (وسلاحه) بكسر السين أى عدته حربه أن كان من أهله (والآلات حرفة) بكسر ففتح جمع حرفة أى وعدة صنعة التى يستعين بها على معيشته (وشبابه) التى يكتسبها (وانابه) أى متاع بيته من فراشه وأوعيته (ومرمة مسكنه) أى إصلاح مكانه ولو فى بعض ضرورات شأنه (ونفقة من عليه نفقته

الصالحين أنه قال إذا أشكل عليك وجه الحيرة فى أمر فانظر ليلة الجمعة فإذا هدت العيون فقم وتوضأ وافرش فراشك مستقبل القبلة وصل ركعتين وأقرأ فى الأولى فاتحة الكتاب وقل يا أيها الكافرون وفى الثانية الماعنة والإحلاص فإذا فرغت من الصلاة فاضطجع على جنبك الأيمن وارفع يديك وقل اللهم يا كاشف البؤس أنت كنت ولا يكون نامت لعيون وزهرت أججود ياحى يا قيوم اللهم أن كان فى هذا الأمر خير فأزنى فى ليلتي هذه بياضاً بخرصة وإن لم يكن فى هذا الأمر خير فأزنى فى ليلتي سوداً بخرصة وما كان الله أيعجزه من شئ فى السموات

وكسوته (أي خفة من يجب عليه من عياله كنسائه وأولاده الصغار والبنات البالات إذا كانوا من أهل
الاقتار وأقارب الفقراء من ذوي أرحام محارمه وقضاء ديونه) أي المصلحة والمؤجلة (واصدقة نسائه)
أي ومهورهن (ولو مؤجلة) أي فضلا عن المصلحة وقيل لا يشترط كونه قاضيا عن اصدقة نسائه يعني
المؤجلة دون المصلحة (إلى حين عوده) متعلق بفاضلا أي من ابتداء سفره إلى وقت رجوعه (ولا يشترط
خفة) أي قضاء نفقة (بالبداية) أي لاستقوال شهر أو لا يوما كما ورد فيه روايات عن بعضهم قال ابن الهمام
والمسطور عندنا أنه لا يشترط نفقة بالبداية في ظاهر الرواية (ومن له مال بلفه) أي إلى مكة ذهابا وإيابا (ولامسكن
له ولا خادم) أي والحال أنه ليس له مسكن يأوي إليه ولا عبد يخدمه ويكون حواله وهو محتاج إلى كل منهما
أو أحدهما (فليس له صرفه إليه) أي صرف المال إلى ما ذكر من المسكن والخادم (أن حضر الوقت) أي وقت
خروج أهل باده للحج فانه تبين أداء النسك عليه فليس عليه أن يدفعه عنه إليه (بخلاف من له مسكن يسكنه
لا يلزمه به) والفرق بينهما ما قبل البادع وغيره عن أبي يوسف أنه قال إذا لم يكن له مسكن ولا خادم وله
مال يكفي لقوت عياله من وقت ذهابه إلى حين إياه وعنده دراهم تبلفه إلى الحج لا ينبغي أن يجعل ذلك
في غير الحج فان فعل أثم لأنه مستطيع بملك الدراهم فلا يذو في الترك ولا يضر بترك شراؤه
المسكن والخادم بخلاف بيع المسكن والخادم فانه يتضرر بهما (وإن كان له) أي لشخص
(مسكن فاضل) أي عن سكنه وعن يجب عليه مسكنه وأما يؤجره أو يبره (أو عبد) أي
لا يستخدمه (أو متاع) أي لا يمتنه (أو كتب) أي لا يحتاج إليها أو إلى بعضها وهي من العلوم
الشريعة وما يتبعها من الآلات العربية وأما كتب الطب والتجويد والهيئة وأمانتها من
الكتب الرياضية أو الأدبية فثبت بها الاستطاعة سواء احتج إلى استعمالها لا كافي
التأثر غاية (أو ثياب) أي لا يحتاج إلى لبسها (أو أرض) أي لا يزعمها أو زيادة على قدر حاجته من غلتها
(أو كرم) أي بستان غنبي ونحوه من أشجار تار زائدة على مقدار التفكه بها (أو حوايت) أي من
دكاكين وحمامات وسائر مستغلات قاضلات عن مقدار الحاجات (أو نحو ذلك) أي من أبل وجفر
وغم ترعى (عما لا يحتاج إليها) أي إلى لبنها وشعرها ولحمها (بجيبه) أي على صاحبها (إن كان به)
أي ثمنها (وقام بالحج) أي نفقة أداء الحج وكذا يحرم عليه أخذان كافا إذا بلغ نصابا ولو لم يعمل عليه الحول
ويشترط به وجوب الضحية وصدقة تقطر وخفة ذوي الأرحام الحرم (وإن كان له منزل واسع يكفي
بعضه أو منزل) أي يكفي منزل آخر (دونه) أي أقل منه وسعة أو لطافة سواء وجد منه ذلك المنزل
الثاني أم لا (أو عبد نفيس) أي من ترك أو حبش وبكفيه للخدمة عبيدهندى أو توبى (فليس عليه
بيعه) أي بيع ما ذكر من الواسع والغالي والنفيس (والاقتصار بالدون) أي على استبداله بما دونه ولكنه
لوفل فهو أفضل لكن لا يجب عليه لأنه لا يعتبر في الحاجة قدر مالا بدمه كالإيجب عليه ببيع المنزل
والاقتصار على السكنى بالأجارة والإعارة اتفاقا وفي شرح الكرخي هشام عن محمد بن كنان في مسكنه
أو في كسوته أو في خدمه فضل عن التكاف بلفه إذا وراثة فطيه الحج والمذهب عندنا
ما قدمه قال في البحرود كره المصنف في الكبير وسكت عليه ولصواب حمل كلام محمد على ما إذا كان
له مساكن وثياب وخدام زائدة عن مسكنه ولبسه وخدمته لتلا في ساق الشذوذ (وإذا كان عنده
طعام سنة لا يلزمه الحج) أي بيع بعضه وصرفه في طريقه (وإن كان) أي الطعام (أو أكثر منه)
أي من طعام سنة (يلزمه) أي يلزمه الحج إن كان في بيع الزائد وقام له حجه (ولا ثبت
الاستطاعة بتبدل البدر) أي بعطاء غيره له (مالا) أي قدر زاد وراحة (أو طاعة) أي خدمة

ولا في الأرض أنه كان عليها
قد رآه قال فان الله تعالى به
أحد الأمرين إن كان أحدهما
متعين الخيرة وإن كانا
متساويين فإنه لا يرى شيئا
وفي مذنب ابن الجهمي
ولا أخذ قال من المصنف
فان العلماء اختلفوا في ذلك
فكره بعضهم وأجازوه
بعضهم ونسأ أبو بكر
الطرمطوسي من متأخري
المالكية على تحريمه
﴿فصل في أنواع﴾
يستحب إذا أراد الخروج
من منزله أن يصل في بيته
ركعتين شرأ في الأولى بعد
الفاتحة قل يا أيها الكافرون
وفي الثانية بعد الفاتحة قل
هوالة أحد قصدروى
الطبراني عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قال ما خلف

لمن يحتاج اليها في الطريق كازمن (ملكاً) أى من جهة التملك في المال والخدم
(أولاً) أى بالاعارة في الخادم والراحة أو بالأجرة في استعمال الزاد من المال فان قيل المنة تدفع
حصول الاستطاعة وفي الخزانة أنه لو تبرع ولده بالزاد والراحة لاثبت بذلك الاستطاعة وإن كان
التبرع أجنياً فيه قولان أحدهما أنها لا تثبت انتهى والظاهر أن القضية تكون منعكاً فان منة
الاجنبى أهمل من عطية القريب لاسيما وقد وردت وملك لا يسك وثبت أن أطيب ما كلم من
كسبك وإن أولادكم من كسبك قالوا وكذا لو تصدق به عليه أو وهبه إنسان ما لا يسيح ولا يجب عليه
القبول عندنا بخلاف هبة الملاء للقيم انتهى ولعل الفرق أن امر الملاء سهل مبدول عادة لاسيما وقد
وجب عليه الطهارة الحقيقية والقيم طهارة ضرورية على وجه البدلية بخلاف ما هنا فان المسح
لا يجب قبل حصول المال ولذا قال (فان قبل المال وجب) أى عليه المسح إجماعاً (ولو امتنع الباذل)
أى من البذل (بعد إحرار المبدول) أى بامر الباذل على ما هو الظاهر أوزل التزامه منزلة الأمر له
(يخير) أى الباذل (على البذل) كذا في المحيط وفيه بحث لأن الوعد لا يجب عندنا مقتضاه والقبول قبل
القبض لأبعد التملك خلافاً لما في المستثنى فعمل امتناعه محمول على قصد رجوعه إلى حيثه فانه لا يمكن
في ذلك بعد إحراره لانه أوقعه في أمر لازم الاتمام بفره فانه ولو بقي عن الموهوب في بد الموهوب
له لكنه صار في حكم المستهلك تعلق حق الخالق والمحلول به والله سبحانه أعلم (والمتبر) أى شراً
(في حق كل) أى كل أحد من مبدى المسح (ما يليق بحاله) أى عرفاً وعادة (من شق محمل) بكسر
الميم الأولى وفتح الثانية أو بالعكس أى نصفه أو طرفه والمراد بالمثل الهودج وفي معناه الشقذ
المتعارف (أورأس زامة) أى يميز مفرد عليه أنه متاعه وزاده أو أدخل لغيره والركوب به (أو
عمارة) أى ما يؤتى من جهة الشام قد يركب فيه واحد أو اثنان (أورحل) أى بعير مقبض (أوراحة)
والمقصود من الشكل كل ما يمكنه الركوب في جميع أجزاء سفره وأثناء سيره فلا يجب عليه إذا قدر
على قدر ماركب عبة بأن يستأجر اثنان بيرا أو يشتركا ملكاً فيه فتعاقبا في الركوب فرسخاً
فرسخاً أو يوماً فيوماً أو منزلاً فترلاً ومن تعب ركب أوزل أو نحو ذلك والحاصل أنه يستبر التمكن
على الركوب في جميع السفر إلا أن المتبر في حق كل أحد ما لا يلحقه مشقة شديدة فمن كان يستسك
على الراحة لم يستبر في حقه الأوجدها عند الأربعة والأفبتر وجدان الحمل ونحوه مع الراحة
قال ابن الهمام وهذا لأن حال الناس مختلف ضفا وقوة وجدلاد وراحة فالمره لا يجب عليه إذا قدر
على رأس زامة وهو الذي قال في عرفتنا ركب مقبض لانه لا يستطيع السفر كذلك بل قد يهلك بهذا الركوب
فلا يجب في حق هذا إلا إذا قدر على شق محمل ومثل هذا أتى في الزاد فليس كل من قدر على ما يكفي من خبز
وجبن دون لحم وطبيخ قادر على الزاد بل ربما يهلك مرضاً بعد موته ثلاثة أيام إذا كان مترفعاً متاعاً لهم
والاغذية المرفعة بل لا يجب على مثل هذا إلا إذا قدر على ما يصلح معه بدنه ولذا قال المصنف (وكذا)
أى مثل ما اعتبر كل في حق الراحة ما يليق بحاله يستبر (في الزاد من خبز وجبن ولحم) عطف على جبن
(وطبيخ) عطف على لحم والنواو بمعنى أوليم أنواع الطبخ الشاملة لطبخ اللحم وشبهه (لاختلاف
الناس ضفا وقوة) علة للحكمين السابقين من تفاوت الراحة والزاد ونصب ضفا وقوة على
التمييز وهذا الذي ذكره المصنف كله في حق الأفاق ولذا قال (ومن كان داخل المواقب فهو كالسبي
في عدم اشتراط الراحة) أى إذا قدروا على المشى وقيل الراحة شرط مطلقاً لأن بين مكة وعرفة أربع
فراسخ وكل أحد لا يقدر على مشى أربع فراسخ راجلاً أى ماشياً كذا في المحيط وهو الظاهر المتبادر

أحد عند أهله أفضل من
ركبتين يركه ما عندهم يريد
سفر أذكره النووى رضى
الله عنه في الإيضاح وفي
بعض نسخ محبحة وقرأ
بعد السلام آية الكرسي
ولا يلاف قريبى ويسأل
الله تعالى الإعانة والتوفيق
وقرأ هذا الدعاء اللهم أنت
الصاحب في السفر والخليفة
في الأهل والمسال اللهم أنا
نسألك في سبيلنا هذا البر
والتقوى ومن العلم ما
تحب وترضى اللهم أنا نسألك
أن تطوى لنا الأرض
وتهون علينا السفر وترزقنا
في سفرنا هذا السلامة في
العقل والدين والبدن والمال
والولد وتبلغنا حج بيتك
الحرام وزيارة نبيك عليه
أفضل الصلاة والسلام اللهم

من اطلاق قصيره صلى الله عليه وسلم الاستطاعة بازاد والراحلة من غير فرقة بين الافراد
 الآفاقية والمنكية قال المصنف في الكبير فلا يجب عليهم الحج ملزم قدروا عليها والاول اصح انتهى وفيه
 نظر ظاهر اذا حكم السابق مقيد بن قدر وهو القليل النادر والاكثر الاغلب ان كل احد لا يقدر على
 المشي ومبنى الاحكام الفقهية على الامور التالية فلذا اطلق صاحب الحيط واما الزاد فلا بد منه في
 ايام اشتغالهم بنسك الحج كما صرح به غير واحد في التبايع لابلدهم من الزاد قدروا بكفهم وعالمهم
 بالمر وفوزاد في السراج الوهاج الى عودهم لكن قال في فتاوى قاضخان والتهامة ان كان مكي
 اوسا كنا قرب مكة كان عليه الحج وان كان فقيرا مائك الزاد والراحلة قال ابن الهمام وفيه نظر الا ان
 يربذا كان يمكنه تكسبه في الطريق وقال ابن الجعفي هو محمول على اذا لم تلحقه مشقة اقول هذا
 بعيد جدا ونادر وقوعان يمشي أحد بلا زاد في رابية ايام واما أمر التوكل فخرج عن حكم المادة وعن
 فتوى السامة بل هو من احوال الخاصة ثم اعلم انه قال الكرمان وحدها مكة غنما من كان داخل
 المواقيت الى الحرم وهو بعيد جدا ولذا قال ابن الجعفي وهذا في نظرنا لو اوجبه الحج ما ياعلى من
 كان داخل ذي الحليفة للتحفة مشقة زائدة لمعتبر ماذ كره بعض الاصحاب ان حدى من كان حول
 مكة هناك يكون بينه وبين مكة أقل من ثلاثة ايام وهو الظاهر المطابق للغة الحنفية للمدسوع
 عنها الحرج في القضاء الشرعي وهو المتقول عن جماعة من اكابر الحنفية في السراج الوهاج ناقلا
 عن التبايع يجب الحج على أهل مكة ومن حولها يعني من كان بينه وبين مكة أقل من ثلاثة ايام اذا كانوا
 قادرين على المشي وفي البحر الزاخر واشترط الراحة في حق من بينه وبين مكة ثلاثة ايام فصاعدا اماما
 دون ذلك فلا يشترط اذا كان قادرا على المشي انتهى واما ما ذكره غيرهم من الاطلاقات فتقابل للتقيد
 بالمد كورات في الايضاح واما بشرط الراحة في وجوب الحج على من يبدن مكة فاما أهل مكة
 ومن حولهم فيجب عليهم اذا قدروا بغير راحة قال في البحر يحتمل ان يكون البعد مفسرا بثلاثة
 ايام فا فوقها كما قال صاحب التبايع وغيره وكذا ما ذكر في شرح مختصر الكرخي من أن أهل مكة
 ومن حولهم يجب الحج على القوى منهم بغير راحة لانه لا تلحقه مشقة في الاداء فهذا كله قابل
 للتقيد بل متعين كابدل عليه بما يله قوله لانه لا تلحقه مشقة حيث يفهم منه انه اذا كان تلحقه مشقة
 لا يكون من هذا القليل وكان المصنف مال الى ما فهم الكرمان من عمومات كلام الاصحاب غير
 ملتفت الى تقيداتهم في هذا الباب فبرعن القول الاقرب الى الصواب بقوله (وقيل بل من كان دون
 مدة السفر من كان من مكة على ثلاثة ايام فصاعدا فهو كالأفاقي في حق المراحلة) يعني وفي حق الزاد في
 شرائط الحج الاولى (وهو اختيار جماعة) أي من ذكرنا مواخترناه (السابع) من شرائط الوجوب (الوقت
 وهو أشهر الحج) كما قال تعالى الحج أشهر معلومات أي وقته فن فرض فيه الحج الأربعة وهي غنما
 شوال وذو القعدة وعشرة أي من ذي الحجة وسبأتي خلاف بعض أئمة الامية (أو وقت خروج أهل
 بلدنا كانوا يخرجون قبلها فلا يجب الاعلى القادر فيها أوفى وقت خروجهم فان ملكه أي المال
 (قبل الوقت) أي قبل الأشهر أو قبل أن يتأهب أهل بلده (فله صرفه) أي فهو في سعة من صرف المال
 (حيث شاء) من شرائط الحج وخادم وتزوج ونحو ذلك (أي وجوبه بالمال لا بزمه التأهب
 في الحال) وان ملكه (أي في الوقت) فليس له صرفه في غير الحج فلو صرفه لم يسقط الوجوب عنه
 وهذا تصريح بما علم ضمنا ومنطوق لا عرف مفهوما لكن ان صرفه على قصد حيلة إسقاط الحج

ان لم يخرج أشرا ولا بطرا
 ولا رياء ولا سمعة بل
 خرجت أقتاه سخطك
 واستغناء من ضائق وفناء
 لقرضك وأبوابا لسنة نيك
 محمد صلى الله عليه وسلم
 وشوقا الى لقاءك اللهم
 فتقبل ذلك مني وصل على
 أشرف عبادك سيدنا محمد
 وعلى آله وصحبه الطيبين
 الطاهرين أجمعين فاذا نهض
 قال اللهم اليك توجهت
 وبك اعصمت اللهم اكفني
 ما أحتاج وما لا أحتاج به اللهم
 زودني التقوى واغفر لي
 ذنبي ذكره ابن جماعة وزاد
 فيه فقال وعن أنس بن مالك
 رضي الله عنه انه قال لم يرد
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم سفرا الا قال حين
 ينهض من حلوسه اللهم بك

ثم هذه الشرائط كلها تختلف فيها بخلاف الشرائط السابقة فالها متفق عليها الا الوقت منها لكن الخلاف فيه ضيف جدولنا ادرجه المصنف فيها ثم شرائط هذا النوع خمسة (الاول منها) اى من شرائط الاداء (سلامة البدن عن الامراض والمال قليل الصحيح انه) اى هذا الشرط الاول من النوع الثانى وهو سلامة البدن (من النوع الاول) وهو شرط الوجوب فحسب على ما قاله فى انتها بقوله فى البحر هو المذهب الصحيح (وقيل الصحيح انه من الثانى) اى من النوع الثانى وهو شرط الاداء على ما صححه قاضى خان فى شرح الجامع واختاره كثير من المشايخ ومنهم ابن الهمام (فى الاول) وهو القول بأنه شرط الوجوب (لا يجب) اى الحلق ولا الاجحاج ولا الاصابة (على الاعمى والمقصد) بصفة المجهول اى الذى ازم القعود لم يقدر على القيام (والفلوج) وهو الذى لم يقدر على الحركة بجميع بدنه او بعضه (والزمن) بفتح فكسرى صاحب المرض الزمن الذى لا ربحى رؤوه (ومقطوع الرجلين) والظاهر ان مقطوع الرجل الواحدة ومقطوع اليدين كذلك لظهور الحرج عليهما ان وقع التكليف للحج بأعضائهم رأيت الكرمانى نص على مقطوع اليدين إضافة قوطع الرجل الواحدة بالاولى (والمرض) اى حال مرضه (والمنضوب) اى الضيف على ما فى القاموس والمراد به هنا الشيخ الكبير الذى لا يثبت على الرحلة ولا يقدر على الاستسك والتبوت عليها لا يمتنع وكلفة عظيمة ولو كان لهم مال وقوله فى الكبير سواء كان لهم مال لا لوجه له اصلا قال ابن الهمام ففى المشهور عن ابي حنيفة انه لا يلزمهم الحلق قال فى البحر وهذا عند ابي حنيفة فى ظاهر الرواية وهو رواية عنهما وقال فى ظاهر روايتهما وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة انه يجب على هؤلاء ان يملكوا الزاد الرحلة ومؤنة من رضعهم ويضعهم ويقودهم الى التماسك وهذا معنى قول المصنف (وعلى الثانى يجب) اى وعلى القول بأنه من شرائط الاداء يجب الحلق والاجحاج والاصابة (ثم قيل) اى على هذه الرواية المعبر عنها بقول الثانى (يجب عليهم بأنفسهم) وفيه نظر ظاهر اذا تخلو عن حرج ما (وقيل فى أموالهم) اى يجب فى أموالهم بالاجحاج فى الحال والاصابة فى المسأل (وهو المختار عند جماعة) وهو رواية الاصل عن ابي حنيفة على ما فى البدائع من ان الاعمى لا يحل عليه نفسه وان وجد زادا وراحلة وقائدا وأما يجب فى ماله اذا كان له مال وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يجب عليه أن يبيع نفسه قال ابن الهمام وهو خلاف ما ذكره غيره عن ابي حنيفة وفى الذخيرة والاعمى اذا وجد زادا وراحلة ولم يجد من يقوده لا يلزمه الاداء بنفسه وهل يلزمه الاجحاج بالمال فهو على الخلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه كذا ذكره شيخ الاسلام وقال الكرمانى الاعمى ان وجد قائدا والزمن والمقصدان وجدا حاصلان يجب الحلق على هؤلاء عند ابي حنيفة فى أموالهم دون ابدانهم ان كان لهم من انتهى فاختار رواية الوجوب عليهم فى أموالهم وهو قولهما ورواية الحسن عن ابي حنيفة قال ابن الهمام اياها الوجه وهو اختيار صاحب تحفة الفقهاء وصاحب البدائع انتهى (فتبين أن الحسن روايتين احدهما هذه وهى انه يجب على هؤلاء الاجحاج والاخرى انه يجب الحلق عليهم بأنفسهم وهى رواية شاذة على ما اشار اليه ابن الهمام والله اعلم بحقيقة المراء (والخلاف) اى الذى ذكره قوين وجد الاستصاعة وهو ممنور (اى بالنوع المذكور) اما ان وجدها وهو صحيح (اى سلم) ثم طرأ عليه المذرة فالانفاق (اى انفاق الروايات واتفاق المعاهد) عن الوجوب (اى وجوب الحلق) (عليه) اى فى ماله (فيجب عليه الاجحاج) (اى فى الحال والاصابة فى المسأل) (الثانى) ان من شرائط الاداء على الاصح (أمن الضرب بالنس) (والمال) وقد اختلف فيه فمنهم من قال انه شرط وجوب وهو رواية ابن شحاعة عن ابي حنيفة

وأقاربهم وجيرانه وأصدقائه
وعمل منهم ويسألهم الدماء
ويسأل كل واحد فى كل
وقت الدماء فانه لا يدري
لسان من يستجاب له وان
التبر اذا داله لسان لم يمس
الله تعالى المدعوه بذلك
الانسان فهو أقرب الى القبول
واذا ودع احدا يقول كل
منه مالا اخر أستودع الله
دينك وأمانتك وخواتم
عملك وغفر ذنبك ويسر
لك الخير حيثما كنت زدك
الله التقوى وجبك الردى
فاذا قال ذلك فهو جدر
بأن يحفظ الله تعالى ودينه
ويرده سالما ويحيد من
استودعه ايضا سالما بكم
الله تعالى وجزيل الطاعة
وجيل عوائده ويتصدق
بشيء من ماله قبل خروجه

ومنهم من قال بشرط وجوب الاداء على ما ذكره جماعة من أصحابنا كصاحب البدائع والمجمع والكرمانى
 وصاحب الهداية وغيرهم (فن خاف من ظلم أو وعد أو وسع أو غرق أو غير ذلك) أى غير ما ذكر
 من قاطع طريق أو مكاس أو مناع (لم يلزمه اداء الحج) أى بنفسه بل بآله (والبرية بالغالب) أى
 فى الامن وغيره (برأويحرا فإن كان الغالب السلامة يجب) أى عليمان يؤدى بنفسه (والا) أى بأن
 كان الغالب القتل والهلاك (فلا) أى فلا يجب كذا قاله أبو الليث وعليه الفتوى وفى القنية وعليه الاضهاد
 والمراد أنه لا يجب عليه أن يؤدى بنفسه بل أمانا بجمع غيره أو يوصى به (ويستبر وجود الامن وقت
 خروج أهل بلده) أى الى زمان عوده (لا ما قبله وبمده) على ما ذكره ابن الهمام ثم اعلم أنه قال
 الكرمانى ولو لم يتمكن من المضى وسلوك الطريق لادفع ثمن من ماله ونفقتة كالمكس ونحوه قال
 بعض أصحابنا هو عذر ولا يجب الحج حتى انهم قالوا يأثم بذنن ذلك الى الظلمة ويحوز له أن يرجع
 من المكان الذى يؤخذ منه المكس والخفارة أى قبل الاخذ منه وفى القنية والجني قال الوبرى
 لا تقدر على الحج أن يمنع منه بسبب المكس الذى يؤخذ من الخفارة وكذا لو كان فى الطريق
 خفارة وقال غير الوبرى يجب الحج وإن عاثر أنه يؤخذ منه المكس قال صاحب القنية والجني
 وعليه الاضهاد وفى المتهاج وعليه الفتوى وقال ابن الهمام ما حاصله أن الائم من مثله على الاخذ
 لأعلى المطى فلا يترك الفرض لمصلحة خاص ثم على هذا محض فى الفاضل عن الجوانح
 الاصلية الفدرية على ما يؤخذ منه من المكس والخفارة كائناً عليه الكرمانى (الثالث) أى من
 شرائط الاداء على الصحيح كما ذكره ابن الهمام (عدم الحبس) أى بالفضل (والبس) أى بالبدان (والخوف)
 أى بالقلب (من السلطان) أى الذى يمنع الناس من الخروج الى الحج فى الكفاية والخائف من
 السلطان كالرئيس لوجود المانع ونقل عن شمس الاسلام أن السلطان ومن يمنه من الامراء ذوى
 الشأن ملحق بالمحبوس فى هذا الحكم فيجب الحج فى ماله يعنى اذا كان له مال غير مستغرق
 لحقوق الناس فى ذمته دون نفسه لانه متى خرج من مملكته يخرب البلاد وتقع الفتنة بين العباد
 وربما قتل فى تلك الحالة وربما لم يملك ملك آخر من الدخول فى حد مملكته فتقع فتنة عظيمة
 تقضى الى مضرة بليغة لعامة المسلمين فى أمر الدنيا والدين انتهى والظاهر أن هذا بالنسبة الى من تكون
 سلطنته ثابتة بالشرائط الشرعية والا فيجب عليه خلع نفسه واقامة من يستحق الخلافة
 مقامه فى أمره أن لم يتفرع عليه فساد عسكره (الرابع) أى من شرائط الاداء فى خصوص
 حق النساء (الحرم الامين) وهو كل رجل مأمون عاقل بالغ منا كنهها حرام عليه بالتأيد سواء
 كان بالقرابة او الزناصة والصهرية بشكاح أو سواها فى الاصح كذا ذكره الكرخى وصاحب الهداية
 فى باب الكراهة وذكره قواد الدين شارح الهداية أنه اذا كان محرماً بالزنا فالزنا تسافر معه عند بعضهم
 واليه ذهب القدورى وبه تأخذ انتهى وهو الاحوط فى الدين وابدع عن التهمة لاسباب المشقة
 خلاف الناضية فى نبوت احرمية ثم يستوى فى هذا أن يكون المحرم حراً أو عبداً مسلماً أو كافراً
 الآن يستند حل منا كنهها كالجوسى او يكون فاسقاً ماجناً لاسباباً أو صبياً أو مجنوناً لاسباباً والنساء
 الصالحات فلا يجوز لهن المسافرة مع هؤلاء وقال حماد لا بأس للمرأة أن تسافر بشهر محرم مع الصالحين
 وهو قول مالك وفى قول آخر مالك والشافعى تخرج مع نساء ثقات وفى آخرهما أن تخرج وحدها
 اذا ائمت على نفسها قال السروجى وما يبدع من الصواب قول من أوجب على المرأة من مسيرة سنة
 ونحوها من غير محرمه قال ابن امير الحاج والامر كمالقوال والامة والمكينة والمديرة وام الولد

وبسببه على الفقراء قال
 الكرمانى وأقله سبع فان
 ذلك سبب السلامة ورأيت
 فى كتاب آلات السفر
 والفرقة للمحافظ ابى اسمعيل
 ابن على التتى التميمى رحمه
 الله تعالى ينبغى للمسافر أن
 يشتري سلامته من الله
 تعالى بتأيسر من الصدقة
 يأخذها بيده ويقول اللهم
 أنى اشتريت سلامى وسلامة
 من مولى ويسميه وسلامة
 مامى وبمده شيئاً منك
 يا مولاي بهذه الصدقة
 فبعه وسلمنى بمصدقته
 على أول من يستقبله من
 الفقراء ويقول خرجت
 بحول الله وقوته بغير حول
 منى ولا قوة اللهم الى أسألك
 بركة بوسى هذا وبركة
 أهله

ومستغة البض يجوز لهن السفر بغير محرم والقنوى على أنه يكره في زماننا وعبد المراء ليس محرم ولو خصيا وكذا المحبوب الذي جف ماؤه في الاصح (و الزوج للمراء إذا كانت على مسافة السفر من مكة أى وأما بشرط المحرم أو الزوج إذا كان بينهما وبين مكة ثلاثة أيام فصاعدا أما لو كان أقل من ذلك فلها أن تخرج بغير محرم أو زوج إلا أن تكون مستدة قنوى عن ابن حنيفة وابن يوسف كراهة الخروج لها مسيرة يوم بلا محرم فينبغي أن يكون القنوى عليه لفساد زمان (والأصح) لا يكره (المحرم ولا الزوج على الخروج معها) أى فى القول الصحيح خلافاً لابن يوسف في رواية عنه أنه يغير الزوج بالخروج معها وينفق عليها (ولا يجب عليها) أى على المرأة أن لا يكن لها محرم (أن تزوج عن محجب بها) كذا في البدائع وقاضيان وغيرهما عن ابن شجاع عن ابن حنيفة أن من لا محرم لها يجب عليها أن تزوج عن محجب معها إذا كانت موسرة (و هل يجب عليها نفقة المحرم أو الزوج) أى أن امتنع من الخروج معها إلا بأن تنفق عليه (قيل نعم) أى وجب عليها ذلك أن كان لها غنى كذا كره القدوري وقال في السراج الوهاج هو الصحيح (وقيل لا) أى لا يلزمها ولا يجب عليها ما لم يخرج المحرم بنفقة على ما ذكره الطحاوي وهو قول أبي حفص البخاري وفي منسك ابن أمير الحاج و هل يجب عليها نفقة المحرم والقيام براحلته اختلقوا فيه وصححوا عدم الوجوب وفي السراج الوهاج التوفيق بين قول من وجب عليها نفقة المحرم وبين قول من لا وجب أن المحرم إذا قال لإخراجها بالنفقة وجب عليها النفقة بالإجماع وإذا خرج من غير اشتراط ذلك لم يجب انتهى وهو تفصيل حسن وأما إذا صح الزوج معها فلها نفقة المحرم دون السفر ولا يجب الكراهة ثم اختلفوا في أن المحرم والزوج شرط الوجوب أو الأداء كما اختلفوا في أمن الطريق فصحح قاضيان وغيره أنه من شرائط الأداء وصحح صاحب البدائع والسرسي أنه من شرائط الوجوب وعمرة الخلاف مشهورة وصنيع المصنف يشعر بأنه من شرائط الأداء على الأصح (والحقى) أى المشكى (كالاتى) أى فى الأحكام المختصة بالنساء فيشترط فى حقه ما يشترط فى حق المرأة احتياطاً (الخامس) أى من شرائط الأداء وقيل من شرائط الوجوب فى حق النساء (عدم العدة) أى من طلاق بائن أو رجسى أو وفاة أو فسخ (فلو كانت معدة عند خروج أهل بلد هالاً لم يجب عليها) أى الحجج كفى شرح الجميع لأن فرشته وهو مشعر بأنه شرط الوجوب ذكر ابن أمير الحاج أنه شرط الأداء وهو الظاهر فى حكم القضاء ثم إن سافر بها فطلة هالقة تفصيل كثير يطلب من المنسك الكبير (ثم اعلم أن شرائط هذا النوع) أى النوع الثانى (كلها اختلف فيها) أى كما بيناه فى بحثها (فصح بعضهم أنها شرائط الوجوب وصحح آخرون أنها شرائط الأداء ومنهم من فرق فجعل بعضها من القسم الأول وبعضها من القسم الثانى وعمرة الخلاف تظهر فى الوصية إذا شارف الموت) أى قاربه بكبر سن أو ضعف بنية لمرض (قبل حصول هذه الشرائط فن جعلها شرائط الوجوب لا وجب عليه) أى على من وجدت فيه (الوصية بالإحجاج ومن جعلها شرائط الأداء وجب عليه الوصية) أى بالإحجاج وهذا كله ظاهر ووجهه باهر ثم اعلم أنه قبل يشترطاً أيضاً أن يكون الحاج متمكناً من أداء المكتوبات على الوجه المفروض فى الأوقات قال الكرماني لانه لا يليق بالحكمة المحجبة فرض على وجهه فوفيه فرض آخر قلت ولهذا لو وصل محرم إلى عرفات ونى من وقت الوقوف زمن قليل بحيث لو ذهب إلى الموقف فاته المشاء وإن صلى المشاء فاته الوقوف فقبل بصلى المشاء وبصرى فى الحج قائماً للأداء وعاملاً للقضاء وهو الظاهر وقيل بذلك لوقوف وقضى المشاء فاقى فوت الوقوف حر جاعظاً وتكليفاً جهاً ويرى بداً الأول أيضاً

(فصل فى الركوب)

يختار دابة قوية ولا يحملها فوق طاقتها ولا يحبسها ولا يعطشها وإذا وصل إلى مكان مباح كثير الشبه أرنى عنانها لترعى وكان أهل الورع لا ينامون على الدواب الأتفة من قعود وينزل عنها أحياناً خصوصاً فى العقباء فإذا ركبا كان الحمد لله الذى هدانا لهذا السلام ومن علينا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام سبحانه الذى سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وإنا إلى ربنا لتقبلون اللهم إنا نعوذ بك من وعاء السفر وكآبة المنظر وسوء المنقلب فى الأهل والأولاد اللهم أطوئنا الأرض وسريرنا فيها بطاعتك اللهم إنا أعوذ بك

ما قال ابن الحاج لما لى لوضع صلاة واخر جهان وقتها لاجل فريضة الحج لا يجوز اجاعا
قال وقد قال عدلنا في المكلف اذا علم انه غفوة صلاة واحدة اذا خرج الى الحج فقد سقط الحج
عنه انتهى وقد قال ابو القاسم الحكمي من يجهل ما من غزا في هذا الزمان غزوة واحدة ففاته صلاة
عن وقتها يجتاز الى مائة غزوة تكون كفارة لما فاته من الصلاة قلت ويدل عليه ما شرع من صلاة
الخوف فانه لو كان يجوز تأخيرها لما تركت بوابها مالا يجوز في غيرها حال الامن بها ولما فاته
صلى الله عليه وسلم صلاة في غزوة الحدق لاجل اشتباهه بأمر الكفار قال شغلنا عن صلاة الوسطى
صلاة العصر ملائكة بيوتهم وقبورهم فاما وعن ابى بكر الوراق انه خرج حجاجا الى بيت الله الحرام
فلما سار مرحلة قال لاصحابه ردوني فاني ارتكبت سبعمائة كبيرة في مرحلة واحدة فردوه قلت ولعله
عدا الخواطر الذميمة ومداخل الرياء والسعة والاحوال الدنيئة والفلات الدنيوية كباثر معنوية
صوفية فان حسنات الاربابيات المفرين الاحرار والافار تركت سبعمائة في مرحلة واحدة من
الحالات العادية من اعادة فساق الزمان فكيف يتصور من افراد المشايخ الاعيان ثم رأيت في حاشية التنية
ان المراد به ترك اداء الصلاة مع الجماعة لما في الحديث من ترك اداء الصلاة بجماعة فكأنما ارتكب سبعمائة
كبيرة وقال عليه السلام في ترك الصلاة عن وقتها مثل هذا انتهى والعهد في رواية الحديثين على
ناقلها ولا شك ان تأخير الصلاة عن آخر وقتها اعظم وزرمان ترك الصلاة بجماعة بلا شبهة ثم كثير من
الرجال والنساء يصلون فوق الدابة من غير الاعذار المعروفة تخوف الفلأ والسبع او كون الدابة جوحا
لا يقدر على زوالها وركوبها لا يمين وليس يحضره معين وأما توهمه العامة من أن الجليلين لم يرضوا بذلك
فهذا من حاتم وجهاتهم وغفلتهم عن أمر الدين فانه يجب عليهم أن يترطوا معهم مع اثنين ايضا بلا شرط
لهم فانه من الامور الضرورية من الاحوال الاخرية فلا عذر لاحد في تركه منها ولو اياه عنها
فصل في موانع وجوب الحج واعذار سقوطه **ك** اي عن الاداء بنفسه (فهي) اي من انواع
(الصبا) اي كونه حيا اوصية من اهل التميز وغيره (واارق) اي ولو نوع منه (والجنون)
اي المطبق (والنسي) اي بقتل اثنين اي نوع من الجنون (والموت) اي قبل ادراك الوقت (والكفر)
اي بانواعه وكذا الفقر على ما صرح به في نكبير وهذه الاشياء كلها من موانع وجوب الحج بنفسه اتفاقا
ولهذا غير الصابة بقوله (وفي عدم ان الطريق) ومنه البحر (وسلامة البدن) اي وعدم محته (والحرم) اي
وعدم الحرمان او الزوج للمرأة (والحبس) اي المنع بانواعه (واخذ الحفارة) بفتح الحاء المعجمة وبثنت
اي احرقة من الطريق (والنكس) اي النظم والعشور الغير المشروع (اختلاف) اي فان وجود
هذه الاشياء له من شرائط الوجوب او شرائط الاداء وهو الارجح (ولا يسقط) اي وجوب الحج
(بهلاك المال) اي بضياعه وكذا بالاستهلاك اذا تعلق به الوجوب (وقوت القدرة) اي بدخولها
(اتفاقا) اي بين علمائنا فيجب عليه حينئذ ان يعجز بنفسه ويعجز غيره او يوصى به **هـ** النوع الثالث
شرائط محبة الاداء **ك** وهي تسعة (وهي الاسلاء) وقد تقدم فيه الكلام (والاحرام) لانه من شروط
محبة الحج كالمطهارة من شروط الصلاة ولا يصح اشتراط بدون الشرط (والزمان) وهو اشهر الحج
لطواف القدوم والسعي ونحو ذلك وكذلك وقوع الوقوف والطواف وامثالها في اوقاتها
(والسكان) اي باعتبار الوقوف والرمي والحلق والذبح ونحوها (والتمييز) اي بين ماله وعليه ويصح
عن غير المميز بنية (والمقتل) لكن يصح عن غير المقتل بنية ايضا في اشياء (ومباشرة الافعال)

من غلبة الدين وقهر الرجال
الحمد لله الحمد لله الله أكبر
الله أكبر الله أكبر سبحانه
اتى قلت نفسي فاغفر لي
فانه لا يفر الذنوب الا أنت
(ثم) يذكر الله تعالى في
جميع احواله ولا يقل ساعة
من ذكر الله تعالى فانه جليس
من ذكره واذا علا شرقا
من الارض كبر واذا هبط
سبح

(فصل في النزول)

اذا حط رحله فليقل بسم
الله توكلت على الله اعود
بكلمات الله التامات كلها
من شر ما خلق وذراؤا برأ
وسلام على نوح في العالمين
(اللهم) اعطنا خير هذا النزول
وخير ما فيه واكفنا شره
وشر ما فيه وبأزلي منزلا
مباركا وانت خير المنزّلين

أي من الترائط والاركان والواجبات بنفسه من غير نية (الالمذر) أي في بعض الأصوال
 (وعدم الجماع) أي بعد الاحرام قبل الوقوف (والاداء) أي اداء الحجج (من مام
 الاحرام) أي من غير تأخير إلى سنة آتية (فلا يصح) أي الحجج (من كافر) أي لا فرضا ولا خلا
 (ولا بلا احرام) أي أصلا (ولا يجوز أهله) أي شيء منها (نحو الطواف) أي طواف القدوم
 (والسعي) أي سعى الحج (قبل شهره) يعني بخلاف الاحرام فإنه يصح قبله لكنه يكره (ولا
 الوقوف قبل يوم عرفة) ولا في يوم عرفة قبل الزوال (ولا بعده) أي بعد يوم عرفة وهو المأثر بعد
 الزوال منه (لا ضرورة الاشتباه) كإسأني بيانه وهو استثناء من الحكم الثاني (ولا يصح طواف
 الزيارة) وكذا طواف الوداع (قبل يوم التعمير ويصح بعده) أي ويصح طواف الزيارة بعد أيام التعمير
 لكن يجب إتيانه فيها عند أبي حنيفة خلافا لغيره (والمسكن المسجد) أي ولو سطحه لطواف
 والمعنى السعي (وعرفات) أي الوقوف (ومزدلفة) أي للجمع والمبيت والوقوف (ومني) أي لرمي
 الجمار (والحرم) أي الذبح (فلا يصح شيء من أهله) أي من أعمال الحج ركناً وأجاً وسنة (في غير
 ما احتسبه) أي من أمكانها (ولا يصح حج من جامع قبل الوقوف) أي ولو كان يجب عليه إتمامه وقضاؤه
 (ولاداءه) أي لا يصح اداء الحج (بأحرام الفاتح) أي للصحيح بأن فاته الوقوف (في الثانية) أي في السنة
 الثانية بل يجب عليه أن يأتي بأفعال العمرة لذلك الاحرام ويحل منه ثم في العام المقبل يأتي بأحرام مجدد
 لحجه (وأما غير المدين) أي من الصغار (فلا تصح منه المباشرة) أي مباشرة بالأحرام والطواف بما
 يحتاج إلى نية لكن يصح منه ما لا يتعلق للنية كالوقوفين (وكذا الجنون وتصح أي المباشرة) من
 وليهما) أي بأن ينوي ضمهما وينوب عنهما فيما عجزا عن مباشرة كالسعي والرمي وكذا نية لا يصح لهما
 مباشرة كالطواف ثم لهما لا يؤخذ أن يترك الواجبات وأرتكاب المحظورات (وقيل تصح)
 أي المباشرة (من الجنون) وقد سبق مستوفى (النوع الرابع) شرائط وقسوع الحج عن
 الفرض (سواء يصح التقل بدونه أم لا وبالجملة تسعة) (الاسلام) فهو شرط لصحة وقوعه عن
 الفرض والتقل أيضا كما سبق (وقضاؤه) أي إتمامه الاسلام (إلى الموت) أي إلى أن يموت عليه من غير
 ارتداد بينهما (والعقل) فان الجنون وإن صح مباشرة وليه عنه فإنه يصير فلا يفرضه فم لو كان حال
 الاحرام مقيفاً يقتل النية والتبليغ أو أي جهأ أو فقه وليه وبشره سائر أموره صح حجه فرضا إلا
 أنه يبقى عليه طواف الزيارة حتى يفتي فيؤدى بنفسه (والحرية والبلوغ) فان المملوك والصغير
 إذا حجا يقع حجهما خلا (والادام بنفسه أن قدر) أي على الادام بنفسه بأن يكون صحيحاً فلو أمر
 غيره بأن يصح عنه لا يجزئه عن الفرض وأما إذا كان هناك مانع من الادام بنفسه بأن يكون مريضاً
 أو مجبوساً ونحوهما فإنه إذا حج غيره صح عن فرضه لكن بشرط استمرار العذر إلى الموت وأما إذا لم
 يقدر على الادام بنفسه كالنهي عليه لكن أحرم عنه دفعاً عنه ووقف فإنه يصح حجه فرضاً كالاعنى
 وللقصد والمفلوج ونحو ذلك فإنه إذا تكلف وحج وقع عن فرضه (وعدمية النقل) أي في احرام
 حجه فإنه إذا نوى فلا سواء كان غنياً أو فقيراً فإنه يقع فلا خلافاً للشافعي وأمانية الفرض فليست
 بشرط حتى يقع عن الفرض بمطلق نية الحج (والافساد) أي وعدم إفساده بالجماع قبل الوقوف
 (وعدم اثبة عن الغير) أي بالنسبة إلى الأمور ولا فهو يقع عن فرض الأمر بشرطه (فلا يقع
 حج الكافر عن الفرض) ولا عن الثقل (إذا سلم) أي لا يحصل له ثواب العبادة حال أدائه في الكفر

(قذا) أشرف على بلدة أو
 قرية قليلة (اللهم) رب
 السموات السبع وما أظلم
 ورب الارضين السبع وما
 أظلم ورب الشياطين وما
 أضلم ورب الارياح وما
 ذرين قاتلاً ناسكاً خبر هذه
 القرية وخبر أهلها وخبر ما
 جئت فيها ونموذ بك من
 شرها وشر أهلها وشر ما
 جئت فيها (اللهم) ارزقنا
 جناها وأعذنا من وبائها
 وحبنا إلى أهلها وحجب
 صالحى أهلها إلينا (وإذا)
 أنظر عليه الليل فليقل بأرض
 ربي وربك الله أعوذ بالله
 من شرك وشر ما فيك وشر
 ما خلق فيك وشر ما دب
 عليك وأعوذ بك من شر
 أسد وأسود ومن الحبة
 والمقرب ومن ساكن البلد
 ومن والد وما ولد (وبقول)
 وقت السحر سمع سامع
 بحمد الله وحسن بلاؤه

(ولا المسلم) أى ولا يقع حج المسلم عن الفرض ولا عن التفل لبطان كل منهما (إذا ارتد بعد الحج وإن تاب) أى عن الكفر وأسلم (والاجنون والصبي والمبد) أى ولا يقع حج هؤلاء عن الفرض بخلاف التفل لما تقدم (وإن أفاق) أى المجنون (وبلق) أى الصبي (وحق) أى المبد (بمده) أى بعد أداء حجه (ولا بأداء الغير) أى كالرفيق مأمورا ولا للمعنى عليه (قبل المذر) أى قبل حصول الإغناء والزمان والتمسك وكل مانع من الأداء فانه لا يقع حيثئذ عن الفرض بل يقع نفلا إذا حج أحد عنهم بل ولو تحقق بعد المذر إلا أن المذرم استمر وأوقع فانه يقاب نفلا (ولابنة التفل) أى ولا يقع الفرض بنة التفل بل لابد من نية الفرض أو مطلق النية ليقع عن الفرض (أو عن الغير) أى ولا يقع الفرض بنية عن الغير فانه إذا حج عن الغير بأمر منه أو بدونه ونواهيه نفلا أو فرضا سواء قلنا بأن الحج عن الغير يقع عن الأمر أو المأمور فانه لا يصح أن يقع عن فرض المأمور وفيه إجماع إلى أن المأمور يجوز أن يحج عن الغير مع أنه لم يحج عن نفسه إلا أنه مع الكراهة عندنا ولا يصح عند الشافعي بل يقع عن فرضه ولا تصح نيابته عن غيره (أو مع الفساد) أى لا يقع الحج عن الفرض إذا بشر أطفال الحج مع تحقيق فسادهم بالجماع قبل الوقوف (فهؤلاء) أى المجنون والصبي والبصير ومن بدم (لو حجوا ولو بعد الاستطاعة) أى في الصورة لأن البديلين له الاستطاعة وهي غير معتبرة في حق المجنون والصبي حيث لا يجب عليهما (لا يسقط عنهم الفرض) أى بل يقع لهم التفل (ويجب عليهم ثانيا) أى أن يحجوا فرضا (إذا استطاعوا) أى أن استمرت استطاعتهم أو تجددت بعد زوال المذر (وأما الفقير) أى الحقيقي وهو من ليس له مال (ومن بئناه) أى من له مال لكنه مستغرق بالدين أو بمحقوق المسلمين كالظلمة من الأمراء والسلطين (إذا حج سقط عنه الفرض إن نواه) أى الفرض في أحرام حجه (أو أطلق النية) أى وإن لم يقيد بكونه نفلا أو بذرا (حتى لو استغنى) أى صار غنيا بحصول المال من الوجه الحلال (بذلك) أى بداءته الحج بغير استطاعة (لا يجب عليه ثانيا) أى في المال خلافا للإمام أحمد فانه قال إذا حج مال حرام فانه لا يسقط عنه حجة الإسلام مع الاتفاق على أنه لا نواب له في أدائه وإن حجه مر ودوعليه

فصل فيمن يجب عليه الوصية بالحج أى بأن يحج عنه بدموته من ماله على ما سيجي من الشروط في بابه (وهو كل من قدر على شرائط الوجوب) الأولى أن يقال وهو من وجد في حقه شرائط الوجوب (ويجوز) أى بنفسه (فصله) أى بغيره سواء قدر على شرائط الأداء أم لا (أى أتم قدر على شرائط الأداء) لكن إذا وجد فيه شرائط الوجوب ولم يوجد شرائط الأداء ففصله الإحجاج في الحل أو الأيهام في المال بخلاف من وجد فيه شرائط الأداء أيضا ولم يحج فانه يتعين في حقه الإيهام (أما إذا قدر على شرائط الأداء دون الوجوب) أى دون شرائط الوجوب (فلا يجب الإيهام عليه) لأنه ما وجب الحج عليه ولا إيهام شرطه تحقيق وجوب الأداء فانه بمنزلة الكفارة والقضاء وكذلك لا يجب عليه الإحجاج لذكره فلا مفهوم لقوله فلا يجب عليه الإيهام ولا في قوله ففصله الإيهام على الإطلاق

فصل (وإذا وجدت الترتيب) أى شروط وجوب الحج وأدائه ووجب (فالوجوب على الفور) أى محمول عليه في القول بالإصح عندنا وهو اختيار أبي يوسف وأصح الروايتين عن أبي حنيفة كإصح عليه قاضخان وصاحب الكافي وبه قال مالك في المشهور وأحمد في الظاهر والمأزني في الشافعية (فيقدمه خصل الزوبة) أى من است (على الزوج) لتحقيق تعلق وجوب الحج وسبقه (ويأثم المؤخر عن

علينا ربنا صاحبنا وأفضل علينا فأذا بالله من الثار ثلاث حررات ويرفع بها صوته (ويستحب) السير آخر الليل لحديث أنس بن مالك رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم بالدبغة فإن الأرض تطوى بالليل رواه أبو داود والحاكم وصححه (قال البيهقي) يكره السير أول الليل لحديث جابر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ترسلوا مواشيكم وصبيانكم إذا غابت الشمس حتى تذهب غمة المشاء رواه مسلم (فأذا) أراد الزحيل بوجه منزله بصلواته كعتين يشهده ذلك المنزل بذلك يوم القيامة وقدرى أنس

سنة الامكان (أي أول سني الامكان وهذا طريق امام الهدى (عليه السلام) منصورا المترددي في كل امر مطلق عن الوقت فانه يحمل على الفور لكن عملا باعتقاد على طريق التبيين ان المراد منه الفور والتراخي بل يستند بهما ان ما رآه الله به من الفور والتراخي فهو حق خلافا للشاخي فان الواجب عنده على التراخي وهو قول محمد وروايته عن أبي حنيفة ومالك وأحمد فلا يتم عندهم اذا خرج قبل موته امكن ان مات ولم يحج بعد الامكان ظهر انه كان تأمرا عن الخلاف كثيرا للاختلاف محلها الكتب المبسطة (ولو لم يحج) أي من تحقق في حقه شروط الواجب وقت خروج أهل بدو ولم يخرج (حتى انقرض) أي هلك ماله بحيث لم يقدر على اداء الحج راكبا أو ماشيا (تقرر) أي وجوب الحج (في ذمته) أي دينا (ولا يسقط عنه بالفقر) أي بحدوده (سواء هلك المال) أي بنفسه (أو استهلكه) وكذا الحكم اذا عرض له مانع من الاداء بنفسه كمن وجب عليه الحج وهو بصير ثم عي ونحو ذلك فانه لا يسقط عنهم الحج ما لم يحجوا أو أحجوا (وله) أي يجوز لهذا الفقير (أن يستقرض للحج) أي لادائه ويتوكل في امر ضائته فمن محمد أنه ان مات قبل ان يقضى دينه أرحوا لا يؤخذ بذلك ولا يكون آثما اذا كان من دينه قضاء الدين اذا قدر (وقيل يزعمه) أي الاستقراض وهو روي عنه أبي يوسف وضمفه ظاهر ولعله مقيد بمن يجد الاستقراض ومع هذا لا يخلو عن اشكال فان تحمل حقوق الله اخف من قتل حول حقوق العباد (وان وجد مالا وعليه حج وزكاة) الاولى وعليه زكاة وحج (يحج به) وذلك لانهم ما اعتبروا في الفاضل ان يكون عن دين الله بل اقتصر على دين العباد وكان مقتضى الظاهر ان يصرف المال الى مصارف الزكاة ولا يلتصق في ذمته سابقا لكنهم اوجبوا عليه الحج وزكوات ذمته الزكاة جزا لما صدر عنهم التأخير (قيل الا ان يكون للمال من جنس ما يجب فيه الزكاة) أي من النقود والسواكن (يفسر فيها) وهو قد حسن بل فيه تفصيل مستحسن على ما ذكر في خزائن الاكل من عليه زكاة ماله ألف وحج وفي بدو الف يصرفها الى الزكاة الا ان تكون تلك الالف من غير مال الزكاة تنصرف الى الحج ان اصابها في أو ان الحج اما اذا اصابها في غير اوانه تنصرف الى الزكاة (وله) أي يصح له (ان يحج وعليه دين) أي للعباد (لا وفاء له) أي وليس لاحد ان يمنعه عن الذهاب الى الحج اذا ثبت اطلاقه (وان كان في ماله وفاء بالدين) أي لكهله أو بفضه (قضى الدين) أي او لا بطريق الواجب اذا كان مجعلا ف قوله في الكبير الافضل ان يقضى الدين ولا يحج ليس في محله او محمول على دينه مؤجلا

باب فرائض الحج

الفرائض أعم من الاركان والشرايط وغيرهما كالاخلاص في العبادة (واجباته وسننه) أي المؤكدة (ومستحباته ومكروهاته) فيذكر كل واحد من الخمسة في فصل على حدة
 (فصل في فرائض الحج) أي نية الحج بالقلب واقرارها باللسان أحب (والثلية او ما يقوم مقامها) أي من الذكر أو تقليد البدنة مع السوق (وهذا) أي ما ذكر من الثنية والثلية (هو الاحرام) وهو شرط للحج من وجه ولذا يجوز قبل الوقت وركبته من وجه ولذا الواحرم صي قبله فان جدد احرامه للقرض وقع عنه والا فلا وبما يدل ايضا على ركنيته اعتباريته فان الشروط لا تختص الى الثنية كافي شروط الصلاة الاظهار عند الشافعية فانه لا تصح بدون الثنية (والوقوف برفة) أي في وقته ولوساعة (واكثر طواف الزيارة) أي في محله وماركنان للحج واما ما قيل من ان طواف الزيارة واجب فيحمل على ان الواجب بمعنى القرض كما وقع كثيرا في كلامهم نحو نجب

ان مالك رضى الله عنه قال
 كان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لا ينزل منزلا الا ودعه
 ركنين رواه الحاكم وصححه
 وبنى اذ انزل منزلا ان
 يصل فيه ركنين ايضا
 ليكون قدومه وداعه
 مفتحا بالصلاة وغنما بها
 (فصل في جملة من
 الدعوات المأثورة في أوقات
 خاصة واحوال معينة)
 بنى ان شرأده الشيخ
 اوجب السجدة في كل صباح
 ومساء قال بعض العلماء انه
 مجرب لدفع السارق وحفظ
 النفس والمال وهو اللهم اني
 اسلمت نفسي اليك ووجهت
 وجهي اليك والجات ظهري
 اليك وبك يارب اعصمت
 وعليك توكلت ثقة برحمتك
 لا يملئ يظهري الا لاجنب

الزكاة لمصرح به في البدائع وغيره ان الامة قد اجمعت على كونه ركنا (وثبته) اى نية الطواف ولو على وجه الاطلاق وحى من شروط صحة الطواف فلا تمد من فرائض الحج هذاتلثة الاعلى طريق التبية وكذا قوله (قيل وابتداءه من الحجر الاسود) فانه عدده بعضهم من فروض الطواف وبعضهم من سنته والمتقدم انه من واجباته لمواظبته صلى الله عليه وسلم عليه من غير دلالة قطعية على فرضيته وزاد في نسخة (والترتيب بين الفرائض) اى ومن الفرائض ترتيبها بأن يقع الاحرام أولا ثم الوقوف ثم الطواف (وأداء كل فرض) اى ركن (في وقته) اى من الوقوف بعد زوال يوم عرفة الى فجر يوم النحر ومن الطواف بمدى آخر العمر (ومكانه) اى من أرض عرفات للوقوف وقص المسجد للطواف (وألحق بها) اى بالفرائض (ترك الجماع قبل الوقوف) وانما قال ألحق لان الفرض عمل محتم والجماع أمر محرم لكنه فرض تركه لانه مفصله ثم قال (وحكم الفرائض انه لا يصح الحج الا بها) أى بوجود جميعها (ولو ترك واحد منها) لا يصح أدائه فقله (لا يجزى بدم) سهو من القلم لان الحج اذا لم يصح كيف قال انه يجزى اوله ويجزى آخره وانما الجيز من أحكام الواجبات كسجدة السهو في الصلاة والكفارة في ترك واجبات الحج بلا عذر وكذا في ارتكاب المحظورات ولو بلا عذر (ولا يخرج من الاحرام بالكلية ما بقى عليه شئ منها) أى من فرائض الحج فانه ان قاته الوقوف فلا بد ان يأتي بأفعال العمرة فيتعطل منه وان تحقق الوقوف بقي احرامه فيحق التسلم حتى يأتي بطواف الزيارة وان كان يخرج من الاحرام في الجلمة بعد الحلق

فصل في واجبات الاحرام من الميقات (اى لا بد من مجوز قبله بل هو افضل بشرطه) (والسعى بين المروتين) اى بين الصفا والمروة فيه تغليب كالمعمر والمعمر (والبداء بالصفاء) وقد ذكر في البدائع والوجيز وغيرهما انه هو الارجح لكن فيه ان البداء من واجبات السعى لامن واجبات الحج وبلا واسطة والكلام فيها وكذا قوله (والمشي فيه) اى في السعى وكذا في الطواف على ماسياتى (واستدامة الوقوف برفة الى الغروب لمن وقف نهارا) وفيه خلاف سياضى (ووقوف جزء من الليل) أى له كذلك (ومتابعة الامام في الاقضية) أى بالنسبة اليه ايضا بان لا يخرج من أرض عرفة الا بعد شروع الامام في الاقضية المعروفة فلو تأخر الامام جازله التقدم ولو تأخر عن الامام لضرورة من زحمة وغيرها جاز وقيل المتابعة سنة (والوقوف بمزدلفة) اى ولو ساعة بعد الفجر (وتأخير الصلايين) اى المشاهدين (اليها) بأن يؤدبها في وقت المشاء بمزدلفة قبل وبيتوته جزء من الليل بها وهو شاذ أى وانما ذكره صاحب الايضاح منفردا به وفي كونه شاذ نظرا اذ يلزم من وجوب تأخير الصلايين اليها ادراك جزء من الليل بها الا ان يراد بها غيره بأن يجمل واجبا مستقلا واما بيتوته اكثر الليل بها فهي سنة عندنا وواجب عند الشافعى وقيل ركن (ورمي الجمار) اى في الايام الثلاثة لانه الحجار في التفر قبل دخول اليوم الرابع (وكون الرمي الاول) وهو رمى جرة العقبة في اليوم الاول (قبل الحلق) اى عند الامام سواء كان مفردا أو غيره (وعدم تأخير رمى كل يوم الى تانيه) أو ما يليه من أيام التشريق فانه يجب عليه ان يرمى كل يوم في وقته فان أخره الى ما بعد يكون قضاء ويصير تأمنا كن أخر صلاة عن وقتها الى وقت صلاة أخرى (قيل والترتيب بين كل من الرمي والحلق وبين الطواف وهو) أى وهذا القيل (خلاف المشهور) فاقم نصوا على ان الترتيب بين الحلق والطواف ليس بواجب بل هو سنة فلو حلق بمدطواف الزيارة لا شئ عليه وكذا الترتيب بين الرمي والطواف ليس بواجب بل سنة وأما الترتيب بين الرمي

ويغياث المستثنين ويأرجاه المذنبين اصرف عنى يا لى سوه من لا يخافك واكفى شره وغاوبته وحيله ومكره وغائلته وخديته وسعره ولا تسلط احدا منهم يارب على نفسى واهلى ومالى وولدى واصرف عنى يا لى وعن جميع المسلمين بأسهم واجبل بنى وينهم سادورهما وجبل محيطا من حديد عليهم وردم عنى بكوا عميا وصلا يصرون ولا يلبثون ولا ينطقون واجبلنى يارب فى حركتك وكنتك وحياطتك وقوتك يا أرحم الراحمين احفظنى يارب من شر إبليس وجنوده وشر الانس والفوسل ومن صاحب مكار موارب واحفظنى

والخلق فواجب كما سبق (والخلق) أى نفسه (أو التخصير) أى بدله مقدار الربع من الرأس عند الاحلال فان قلت الخلق عد من الواجبات وهو شرط للخروج من الاحرام والشرط لا يهكون الا فرضا خارجا عن الاركان قلت هو من حيث محبة وقبوعه فوق جوازها وهو ما بعد آياته بالركن الاعظم في الحج وبعد اكثطوافه في الصرة شرط وباعتبار اقصاه في وقته المشروع وهو أن يكون يدالرمي في الحج وبعد السعي في الصرة واجب والله أعلم (وكونه) أى الخلق أو بدله (في أيام التحريم) أى من الايام (وفي الحرم) أى من الامكنة ولو بغير منى (وطوف الزيارة) أى اكزؤه (في أيام التحريم) أى على قول الامام (وما زاد على اكثره ولو في غير أيام التحريم والطواف من وراء الحطيم) أى الحجر (قيل واستدلوا من الحجر الاسود) لكن الاصح انه سنة مؤكدة عندنا لان صاحب الوجيز ذكر ان الاستدلاء بالحجر الاسود في الطواف من الواجبات وهو ظاهر المواظبة (والطهارة في الطواف) أى عن النجاسة الحكيمة وقيل بالنسبة (والثاني فيه) وقال بعضهم انه سنة (وسر المودة) أى لو كان فرضا من أصله مطلقا (وطهارة قدرا يستتره عودته من ثوبه) وفيه خلاف (والثاني فيه) اعلم ان ما ذكره بعد طواف الزيارة في باب الحجر فهو من واجبات الطواف مطلقا لا من واجبات الحج خصوصا وكذا قوله (وركعتا الطواف) فيه مسامحة اذ ليست صلاة الطواف من واجبات الحج ولا من واجبات الطواف بل واجب مستقل غايته انه مرتب على الطواف مطلقا بهذا العموم يدخل في واجبات الحج خصوصا في الجملة (وهذه الواجبات العامة) أى الشاملة لجميع وغيره (وأما الخاصة) أى لغير المسكن (فطواف الصدر) فباعتبار أى الوداع (للآفاق) أى اذ لم يستوطن بمكة قبل التفرغ الاول (ورمي القارن) والتمتع قبل الذبح والهدى عليهما (وبهذا ما قبل الخلق) لكن هذا الترتيب وما قبله انما هو واجب عند الامام (وفي آياته التحريم) أى وبهذا ما قبله وكذا وقوع الذبح في الحرم على ما ذكره في الكبير لكن فيه نظر اذ هو شرط لا يصح غيره وزاد في نسخة (قيل وطواف القدوم) ففي خزانة المفتين ان طواف القدوم واجب على الاصح لكن الجمهور على انه سنة مؤكدة (ويلحق بالجملة) أى بجملة ما ذكرناه من واجبات الحج (ترك محظورات الاحرام) وفيه ان الاجتناب من المحرمات فرض وانما الواجب هو الاجتناب من المكروهات والتحريمية كاحققها ان الهام الان فصل المحظورات وترك الواجبات لما تترك في لزوم الجزاء انقضت بها في هذا المعنى وزاد في نسخة (صار المجموع) أى مجموع الواجبات يلحق بترك المحظورات خمسة وثلاثين واجبا وحكم الواجبات لزوم الجزاء (أى الدم كافي لنسخة صحيحة) (وترك واحد منها) وهو احسن من قوله تركها في الكبير (وجواز الحج) أى حجه معه (سواء تركه عمدا أو سهوا) وكذا خطأ أو نسيانا جاهلا أو علما (لكن العائد) انا كن علما (آثم) أى تركه (ويستثنى من هذا المكى) وهو لزوم الجزاء بترك كل واجب (ترك ركعتي الطواف) لكونه عبادة مستقلة ومع هذا فيه انه لا يتصور تركهما فكيف يستثنى (وترك الخلق لمذرا) أى لطفة في رأسه كافي لنسخة والنسخة الاولى اعم واتم فانه شامل لما اذا كان لم يوجد هناك حلق أو آلة حلق ومع هذا فيه ان هذا داخل تحت الكل الآتي ان ترك الواجبات بمذرا لاوجب الجزاء (واليوتنة) أى في جزء من الليل (بمزدلفة عند موجه) أى القائل بوجوبها فيه انه لا يظهر موجه وسببه فانه يلزم من القول بالوجوب ترك الجزاء على تركها لا بمذروا لعل وجهه كونه مختلفا فيه وكذا ترك الاستدلاء بالحجر عند موجه (وترك تأخير المغرب

ياوب من بين يدي ومن
خلقى وعن يمينى وعن شمالى
ومن فوقى ومن تحتي حق
ترضى الى اهلى مغفورا
واجعل عملى مقبورا
وسعى مقبولا ولا توفى حقى
تبلىنى الى اهلى برحمتك
يا أرحم الراحمين ذكره فى
البحر المبين (دعاء الحوف)
اذا أصابه خوف فى ليل أو
نهار فقرأ هذه الآيات ولوان
قرأت سيرت به الحيل أو
قطعت به الأرض أو كل به
الموتى بل لله الأمر جيمافل
من يكؤكم بالليل والنهار
من الرحمن بل هم عن ذكر
ربهم معرضون لا يحزنهم
الفرع الاكبر وتنقسم
الملائكة هذا يومك الذى
كنتم توعدون ان الذين
قالوا ربنا الله ثم استقاموا

الى الصماء (أي عند الفاتل بوجوبه وفيه البحث المذكور) وترك الواجب (أي جنسه) (بذر) (أي معتبر شرما) (قال في البداية من الواجبات كلها) أي فضلا عن بعضها أو المتي كلامها (أن تركها لمذرا لشيء عليه) (لان الضرورات تبيح المحظورات) (وماصرحوا) أي بقية العلماء (بنسب المذرة) أي ويترك وجوب الجزاء عليه (ترك المتي في الطواف والسعي لمرض) وفي منشاء كبر السن وقطع الرجل ونحو ذلك (وترك السعي لمذرة) أي من النسيان وخروج الرفقاء وامثال ذلك دون الزحمة فانها ليست بغير جواز تأخيرها الى وقت السعة) وتأخير طواف الزيارة عن أيامه (أي عند الامام (لحيض أو نفاس) وكذلك الحبس أو مرض ولم يوجد له حامل ولم يتحمل الحمل) (وترك طواف الصدر لهما) (أي للحاض والنفساء) الدال عليهما الحيض والنفساء أي لا جمل تحقيق الحيض والنفساء (وترك الوقوف بمنزلة) (أي بالنهض الى متى في الليل) (لخوف الزحمة) أي ازحام الناس والغلبة (والنصف) (أي وضع البناء من الشيوخ والنسوة) (وأما ارتكاب محظورات لمذرة فليس بمسقط للجزاء) (أي بالسكينة بل عليه الجزاء لكن على وجه التخفيف والتخفيف حيث انه صدر عنه من غير ارتكاب المحبة

فصل في سنه أي سن الحج (طواف القدوم) أي على الصحيح خلافاً لما قال بوجوبه (للافاقي) (أي دون المنى) ومن في مناه (المفرد بالحج) أي لا بالعمرة (والقارن) أي دون التمتع فانه في حكم المفرد بالعمرة أولا وفي حكم المنى بالحج ثانياً وأما القارن فليس يكون محرماً بهما يأتي بطواف العمرة وسميها أولاً ثم يأتي بطواف القدوم ويقدم سعى الحج أو يؤخر الى ما بعد طواف الزيارة) (والابتداء من الحجر الأسود) أي على الاصح ومع هذا هو من سن الطواف لان سن الحج (وخطة الامام في ثلاثة مواضع) (الاول بمكة يوم السابع والثاني برفة يوم التاسع والثالث بمكة يوم الحادي عشر) (والخروج من مكة الى عرفة يوم التروية) أي يبدفجره حتى يصل خمس صلوات فيمضي (والبيتوتة) أي كون أكثر الليل (بمكة ليلة عرفة) أي لا بمكة ولا بمرقات الاحداث من الضرورات (والدفع منه) أي من منى بالتبوت وذكراً باعتبار المسكان والموضع (الى عرفة) أي متوجها اليها (بطلوع الشمس والفصل برفة) أي على خلاف أنه اليوم أو الوقوف وهو الاصح كالحلاف في غسل الجملة هل هو لليوم أو للصلاة وكذا الفصل للاحرام من سن الحج ولعله آخره ليدكره في عمله (والبيتوتة بمنزلة دفعه والدفع منها الى متى قبل طلوع الشمس) أي لمن وقف بها (والبيتوتة بمنى ليالي أيامه) أي لمن اختار التأخر الى يوم الرابع والا فمضى ليكتن والميراد باليالي هنا الآية بعد ما فيها لالماضية قبلها) (والنزول بأبطح) أي بالحصب ولو ساعة (وهذه) أي هذه المذكورات (هي المؤكدة) أي السن المؤكدة (وهي) أي باعتبار جميعها (أكثر مما ذكر) أي ههنا (كما سيأتي ان شاء الله تعالى) أي قتيها في أثناء اتصال الحج وإوابها وقد ذكر في الصغير تسع عشرة سنة مؤكدة (وحكم السن) أي المؤكدة (الاسماء بتركها) أي لو تركها عمدا (وعدم لزوم شيء) أي من دم أو صدقة على قاعها وحصول الاجر على الايمان بالسن لكن دون أجر الواجبات كان أجر الواجب دون اجر الفرض ولذا تواب الحنفية في ترك سعي الطواف والوتر ونحوها أكثر من الشافعية كما ان بواب قراءة الفاتحة للشافعية في الصلاة ازيد من الحنفية

فصل في مستحباته وهي أكثر من ان تحصر أي تمد ونحصى (ولذلك نبينا) بفتح فسكون شيئاً قليلا يسير على ما في القاموس وقوله (منها) يحتمل ان يكون من متعلقات مقابلة او من منهجات ما بعده (افضل الحج) أي افضل اعماله بغير فرضه وواجباته وسن مؤكدة (الحج) (وهو دفع الصوت بالتلبية لكن لغير

تنزل عليهم الملائكة ألا تخافوا ولا تحزنوا وأبشروا بالجنة التي كنتم توعدون الله لا اله الا هو الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم له ما في السموات وما في الارض من ذلذي يشفع عنده الا باذنه يعلم ما بين ايديهم وما خلفهم ولا يحيطون بشيء من علمه الا بما شاء وسع كرسيه السموات والارض ولا يؤده حفظهما وهو العلي العظيم شهداء أنه لا اله الا هو والملائكة واولو العلم قائما بقسطه لا اله الا هو العزيز الحكيم ان الدين عند الله الاسلام وقرأ سورة الاخلاص والمعوذتين فانه مجرب لدفع ما يخاف منه ذكره في البحر العميق وعن أبي موسى الاشعري

المرأة فان صوتها عورة وانظها راحا عبرت موجه الفتنة والفيرة (والنج) اى سيلان دم الهدي والمراد هاتما
 بصل تطوعا (والفصل لدخول مكة) اى للآفاق (والمزدلفة) اى للمكي وغيره من يسر (والزول
 قرب جبل الرحمة) اى ان لم يكن هناك زحمة ولا محط ظلمة ولا ظهور مصيبة وأما طلوع الجبل فليس له
 أصل بل بدعة منكرة لا خلاف للرجال بالنسوة والجمع بين الصلاتين (اى بين الظهر والعصر جمع تقديم
 بشرطه المذكورة في محله (برفة) اى للمسافر وغيره خلافا للشافعى ومن تبعه بمن خصه بالمسافر
 (والاكثر من الدماء) اى حال الوقوف وكذا اكثر الثلثة مطلقا (والوقوف خلف الامام) اى حال
 الدماء ان وجد هناك القضاء (وقبره) اى الوقوف قرب الامام ان كان بمن يتقرب بقربه كاذكروه
 في قرب الخطيب ومنبره (والوقوف بالشعر الحرام) اى في غير يوم النحر وهو موضع معروف من
 جملة المزدلفة والانفى كلها موقف الا بطن محسر (وأداء الصلاة) اى صلاة الصبح (ب) اى
 بالشعر بئس (ورى جرة العتبة في فوره) اى بطلوع الشمس فان تجاوز الرى بدغرمالاته
 يستحب بعد طلوعها (في اليوم الاول) اى ان لم يكن مزاحمة مؤذنة (وطواف زيارة يوم النحر)
 اى اول أيامه والا فهو واجب في أيامه (والمواظبة على الاعمال) اى الاذكار المتكررة في الاحوال
 (وحكمها) اى حكم المستحبات (حصول الاجر) اى الزائد (بالامان) لكن دون حصول أجر
 السنة وفوق أجر النافلة (وفواته) اى وفوات الاجر الكامل (بالترك) الا أنه لا يلزم تاركها
 الاساءة بخلاف السنة المؤكدة وبهذا يجبر عنها المستحبة والا فاذكرها مشترك القضية

فصل في مكروهاته وهي كثيرة منها خطبة الامام برفة قبل الزوال فان السنة ان تقع بيده
 (وتأخير الوقوف) اى في غير ارض عرفة (بمداجمع بين الصلاتين) اى في مسجد نجرة (وتقديم
 الدفع من عرفة على الامام وتأخير عنه) وهو اما كراهة تحريم أو تنزيه فيها بناء على الخلاف في ان
 المتابعة في الاقضية واجبة أو سنة (والزمي بحصى الجمار) اى المرمية في الجمرات فانها غير مقبولة على مافى
 بعض الروايات (والمسجد) اى ويحصى المساجد لان أخذ مافى المسجد واخراجه منه مكروه لاسباب
 في الرمي به مائة له (وبحجر كبير) لان السنة مقدار التواء أو بالاقلام مائة من احوال الاذى للكثير
 وكذا كسر الكبير لتحصيل الصغير يكره لانه فصل عتبت بتفتي بغيره عنه (والاقتصار على
 حلق الربع) اى تقصيره (عند التحلل) اى عند خروجه من احرام الحج أو العمرة بل في مطلق
 احوال التحلل فان الترفع منه حتى في حق اولياء الصغير وأما فضله بعض علماء الارواء وجهالهم
 من تخليه بعض لشرف وسط الرأس المسمى بالكامل فهو من المكروهات الشنيعة ولا يلتفت لما ذكره
 من الاعداء الدينية بختار ابن الهمام أنه لا يصح الخروج من الاحرام الا بحلق الشكل كما هو مذهب
 مالك وهو ظاهر الادلة في هذه المسئلة (والميت بمكة) الاولى ان يقال بغير منى (ليلة عرفة وبغير منى أيام الرمي)
 اى لياليها (قيل والوقوف برفة) بضم فتنه وايدى الحرم معرفات (ومحسر) بكسر السين انهملة انشددة
 وهو وايدى المزدلفة ومنى (وقيل لا يصح) اى كل من الوقوفين (بهما) وهو الصحيح (وترك كل واجب)
 كراهة تحريم (وسنة مؤكدة) اى كراهة تنزيه (وحكمها) اى حكم المكروهات (دخول النقص)
 اى نقص الثواب (في العمل) اى الذى ترك فيه المستحب (وخوف العقاب) اى وتحقق العقاب فيما ترك
 فيه السنة المؤكدة وتحقق العذاب في تركها لايجاب (وعدم الجزاء فيها) اى عدم لزوم الجزاء

ان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان اذا خاف قوما قال اللهم
 انا نجيتك في نحوهم ونحو
 بك من ضرورهم رواه
 أبو داود والنسائي والحاكم
 وصححه على شرط الشيخين
 (وعن ابن عباس) رضى
 الله عنهما قال اذا آتيت
 سلطانا فميا تخاف أن يسخط
 عليك فقل الله أكبر الله
 أكبر الله أعز من خلقه
 جيم الله أعزما أخاف
 وأحذر أعوذ بالله الذى
 لا اله الا هو المسك
 السموات السبع ان تقع على
 الارض الا بالله من شر
 عبدك ذلك وجنوده وأتباعه
 وأشياعه من الجن والانس
 (اللهم) كن لى جارا من
 شرهم جل ثناؤك وعز
 جارك وتبارك اسمك ولا اله
 غيرك ثلاث

من الدم والصدقة تركشي من المكروهات بخلاف تركشي من الواجبات (وأما حرمانه) أي محظوره
أحرامه وكذا مكروهاته وأدابه (ومفسده) وهو الجمع قبل الوقوف (ومباحته) أي ماعدا المذكورات
(فتسألني بعد) أي في وصول على حدة الآن كلها من متعلقات الأحرام مطلقا لا تعلق لها بالجمع خصوصا

باب المواقيت

جمع الميقات وهو زمان موقت أو مكان معين ولذا قال (وهي نومان زمانى ومكانى) أي نوع منها
منسوب إلى الزمان وآخر إلى المكان (فالاول) وهو الزمانى (شوال وذو القعدة وعشرة أيام من
ذى الحجة) أي عندنا وتسعة من ذى الحجة ببلدة النحر عند الشافعى وذو الحجة كله
عند مالك وبناء الخلاف على أن المراد بقوله تعالى الحج أشهر معلومات وقت أعماله وناسكه
أو وقت أحرامه أو ما لا يحسن فيه غيره من المتاسك مطلقا فإن مالكا كره المصرة في ذى الحجة
وأبا حنيفة وأن صحح الأحرام به قبل شوال لكنه عده مكروها وأما سعى بعض الشهر شهرا
عند الجمهور إقامة البعض مقام الكل أو لاقا بالجمع على ما فوقه إلا أن أجمع السكوت عن الكسر (ومن
أحكامها) أي ومن أحكام المواقيت التي من جعلها الميقات الزمانى فكان حقه أن يقول ومن
أحكامه ولا يبدان قال المتن ومن أحكام أشهر الحج (هجة أشهر الحج فيها) أي من طواف
القدوم وسعى الحج ونحوهما (ومنها عده هجتي من أمهاله الواجبة) وكذا السن والمستحبة قبلها
سوى الأحرام (فانه يجوز عندنا مع الكراهة ولا يجوز عند المتأخية لكونه ركعا عدهم وسر طامن وجهه
عندنا) (فأحرره) أي بالحج ولو قبل الأشهر (وطاف) أي كتر طواف القدوم (وسعى) أي بعد
الطواف (له) أي للحج (في شوال يقع سعيه) أي يعتبر (عن سعى الحج) ويجعل طوافه القدوم عن سان
الحج أو واجبه على ما قبل (ولو قبل ذلك) أي ما ذكره (في رمضان يحرم) عندنا وكذا لو كان كثر
طوافه في رمضان وأقبل في شوال فانه لم يحرم وكذا لو كان سعيه قبل طواف القدوم ولو في شوال (ومنها
اشتراط وقوع الوقوف فيها) أي في الجملة (فلوا شقبه عليهم يوم عرفة فوقوا) أي في يوم نطوا انه يوم عرفة
(فأذا هو يوم النحر جاز ولو ظهر أنه الحادى عشر لم يحرم) (لمسايق في محله لوقوعه في زمانه) (وهنا
اشتراط وجوده كتر أمهاله العمرة) الصواب كتر أو طواف العمرة (فيها لصحة التمتع وكذا القرآن)
يحمل الرفع والحذف أي حكمه أو وكذا يشترط لصحة القرآن وكان الأولى أن يقول والقرآن (ومنها)
لو أحرره يوم النحر ويحرم سعى له) أي فيه بد طواف (ثم حج بذلك الأحرار من قابل يصح سعيه) لوقوعهما
في الأشهر وإما أحرامه فقد تقدم أنه يجوز تقدمه مطلقا (ومنها لو أحرره يوم النحر بسمرة واثى بأفاهلها)
أي في يوم النحر وإن كان تكراهة لم يمتنع في أيامه النحر (ثم أحرره) أي بدخر وجهه من أحرامها (في يومه يحرم
وحي من قابل يكون متنعاً) وهل يكون مستنواً وغير مستنواً الظاهر الثاني قساعلى التمتع للمكي (وقيل
لا) أي لا يكون متمتعاً أصلاً إذ شرط هجة التمتع أن يكون أداء العمرة والخروج في سنة واحدة على قول الأكثر
صرح به غير واحد وكذا ذكره في الكيبر (ومنها جواز صوم التمتع والقرآن) أي بالثلاثة (فيها لا قبلها)
أي ولا بد منها حتى لا يجوز في أيام النحر كراهة الصوم فيها (ومنها كراهة العمرة فيها للمكي) أي إذا
حج من عامه لأنه ممنوع عن التمتع والقرآن دون الآفاق ولأن العمرة جازت في السنة كلها إلا أنها كرهت
يوم عرفة إلى آخره التبريق وقيل تكراهة العمرة بالمكي فيها مطلقاً ووجهه غير ظاهر نقلاً (والثاني المكانى
وهو مختلف باختلاف الناس وهم في حق المواقيت) أي المكانية (أصناف ثلاثة أهل الآفاق) أي حقيقة

مهرات ورواها بن أبي شيبة
(وعن يحيى بن سعيد) قال
أسرى رسول الله صلى الله
عليه وسلم قرأى غفراً
يطلبه بشعة من نارا كالتفت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم رآه فقال جبريل أفلا
أعلمك مكان تقوّلن إذا
قتلتهن طقت شملته وخر
مينا قال النبي صلى الله عليه وسلم
على فقال جبريل أعوذ بوجه
الله الكريم وبكلمات الله
التامة التي لا يجاوزهن بر
ولا فاجر من شر ما ينزل
من أسمائه وشر ما يرجع فيها
وشر ما ذرأ في الأرض وشر
ما يخرج منها ومن فتن
الدين والنهار ومن طوارق
اليلس والنهار الاطارق
يغرق بحير لا حمن رواه
أبو داود في الموطأ هكذا
رواه النسائي مرثوعاً من

أوحكاما وهو من يكون خارج المواقيت (وأهل الحل) وهو من كان داخل الميقات فوق الحرم (وأهل الحرم) من المسكى وغيره

فصل في مواقيت الصنف الاول وم كل من كان منزله خارج المواقيت وكذا كل من خرج اليهم وصار ملحقا بهم (فيقات أهل المدينة) وكذا من مربها من غيرها لها (ذوا الحليفة) بالتصغير وبهذا السكان آبار تسمى العوام آبار على قيل لانه رضى الله عنه قاتل الجفن في بعض تلك الآبار وهو كاذب من قائله ذكره ابن امير الحاج (ولاهل مصر والشام والمغرب من طريق تبوك) بفتح ضم غير منصرف وقيل منصرف وهى على ماقى القاموس ارض بين الشام والمدينة (الجحفة) بضم الجيم وسكون الباء (وهى بالقرب من رايغ) بكسر الموحدة واديين الحرمين قرب البحر (فن احرم من رايغ) وهو الموضع الذى يحرم الناس منه على يسار الذهاب الى مكة (تقدا حرم قبلها) أى قبل الجحفة لانها متأخرة عنه فيجوز انتدعها (وقيل الاحوط) أى الموجب تلوجب (أن يحرم من رايغ اوقبله لعدم اليقين بمكان الجحفة) وذلك لانها كانت قرية جامعة على اثنين وثلاثين ميلا من مكة وكانت تسمى مهيعة فنزل بها بنو عيل وهم اخوة عاد وكان اخرجهم المالك من يثرب فجاهم سبل فاجتعضهم الجحاف فسميت الجحفة (ولاهل نجدالين) بلاضافة وكذا قوله (ونجدالحجاز ونجد تهامة) بكسر أولها (قرن) بفتح فسكون وهى قرية عند الطائف واسم انوادى كله وغلط الجوهري في تحريكه وفي نسبة أويس القرنى اليه لانه منسوب الى قرن بن رومان بن ربيعة بن مراد احد أجداده كذا في القاموس (ولباق أهل اليمن وتهامة يلم) وقال ألم جبل على مرحلتين من مكة (ولاهل العراق) أى أهل البصرة والكوفة ويسمونهم أهل العراقين (وسائر أهل المشرق ذات عرق) بكسر فسكون في القاموس ذات عرق بالبادية سيقات العراقين (والافضل أن يحرم من العقيق) أى احتياطا (وهى) أى العقيق وللمهات باعتبار البقعة (قبل ذات عرق بمرحلة أو مرحلتين) أى على خلاف فيه (وهن) أى هذه المواقيت (لهن) أى لاهلن كافي نسخة والمعنى لاهل الاماكن المذكورة المختصة لهذه المواقيت (ولن أى عليهن) أى على هذه المواقيت (من غيرها لهن) أى من غير اصحاب هذه المواقيت من المواضع المذكورة (وحكمها وجوب الاحرام منها لاحد النكسين) أى بالاجماع مع جواز تقديم عليها بلا خلاف (وتحريم تأخيرها) أى لمن أراد أحد النكسين أيضا بلا نزاع واتما الخلاف ما ذكره بقونه (من أراد دخول مكة او الحرم وان كان قصد التجارة أو غيرها) أى من ارادة الزاخرة أو دحوب يته (ويزدريفسكا) أى عند دخوله فيها فعندئذ يجب الاحرام مطلقا وعد الشافعى لا يجب اذا قصد مكلا وزود السبب بالتأخير) أى بتأخير الاحرام عنها زاد في نسخة (ووجوب أحد النكسين) أى ان يحرم عند دخولها ويده الى ان يدخل مكة فيزيم التائب بمرة واحدة يقوم بحق حرمة البقعة (واعيان هذه) أى المواقيت قضاء (يست بشرط) ولهذا يصح الاحرام قبلها (بل الواجب عنها او حذوها) أى محاذاتها ومقاتلتها (فن سلك غير ميقات) أى طريق ليس فيه ميقات معين (برأى اخر) اجتهد واحراما اذا حاذى ميقاتا منها) أى من مواقيت النمروقة (ومن حذى الابدولى) فان الافضل ان يحرم من اول الميقات وهو الطرف الابد من مكة حتى لا يمر بشى مما يمسى

حديث عبدالله بن مسعود
(دعاه الكرب والهم والغم)
عن ابن عباس رضى الله
عنه أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان يقول عند الكرب
لا اله الا الله العظيم الحليم لا
اله الا الله رب الررش العظيم
لا اله الا الله رب السموات
والارض ورب الثرى
الكريم ورواه البخارى ومسلم
وان توقع بلاء أو أمرا
مهولا حسبا لله ولم الوكيل
على الله توكلنا واهل الترمذى
(وان) استصعب عليه شى
قال اللهم لا سهل الا ما جعلته
سهلا وأنت تفعل الخزن
اذاشتت سهلا ورواه ابن
حبان (واذا) عطش فليقل
الحمد لله رب العالمين على كل
حال قدس دوى عن النبي
صلى الله عليه وسلم ذلك

ميقاته غير محرم ولو أحرّم من الطرف الأقرب إلى مكة جاز باتفاق الأربعة (وأن لم يعلم المحاذاة) فإنه لا يتصور عدم المحاذاة (فلى مرحلتين من مكة) كجسد قاهر وسنة من طرف البحر (ولو ترك وقته) أي ميقاته التي جاوزة (وأحرّم من آخر) أي من ميقات آخر ولو أقرب من الأول إلا أن الأول هو الأفضل (سقط عنه الدم) أي ولا يشترط في سقوط الدم عنه أنه يعود إلى ميقاته التي تجاوز عنه بخصوصه لأن المقصود من الميقات تعظيم الحرم المحترم وهو يحصل بأي ميقات اعتبره الشارع المكرم يستوي فيه القريب والبعيد في هذا المعنى ويمكن أن يكون التقدير ولو ترك وقته لمختصين بأحرارهم من ميقات آخر كالشامي إذا أحرّم من ميقات المدنى أو عكسه جاز لكن قوله سقط عنه الدم يؤيد ما قدمناه من المعنى (والمدنى) أي ومن بمنزلة (أن جاوز وقته) أي تجاوز عن ميقاته المعروف بذي الحليفة (غير محرم) حال معترضة بين جاز ومتنقذه وهو (إلى الجسفة كره وفاقاً) أي بين علمائنا خلافاً لابن أثير الحاج حيث قال هو الأفضل في هذا الزمان (وفي لزوم الدم خلاف) وفيه أنه لا معنى للخلاف لجوازه مع الكراهة وفاقاً وأمله أشار إلى ما في النسخة أن من كان في طريقه ميقاتان يجوز أن يتمدى إلى الثاني على الأصح فإدم يكون متفرعاً على القولين مقابل للأصح (ومحسب سقوطه) لأن الواجب عليه وقته مطلقاً إذا مر به إلا أنه يسقط عنه بالأحرار من غيره وهذا ظاهر كما قاله في الكبير لكن الأظهر أن قال ومحسب عدم وجوبه لانه إذا كان في طريقه ميقاتان فالسالك غير أن يجر من الأول وهو الأفضل عند الجمهور خروجه عن الخلاف فإنه متعين عند الشافعي أو يحرم من الثاني فإنه رخصة له وقيل بل أنه أفضل بالنسبة إلى أكثر أرباب النسك فاهم إذا أحرّموا من الميقات الأول ارتكبوا كثيراً من المحظورات بسدّ وبغيره قبل وصولهم إلى الميقات الثاني فيكون الأفضل في حقهم هو التأخير والله أعلم وهذا ما ينشأ في ما في البدائع من جاوز ميقاتاً من هذه المواقيت من غير أحرار إلى ميقات آخر جاز إلا أن المستحب أن يجر من الميقات الأول كذا روى عن أبي حنيفة أنه قال في غير أهل المدينة إذا مرّوا على المدينة تجاوزوا إلى الجسفة فلا بأس بذلك وأحب إلى أن يجر موانع ذي الحليفة لأنهم لا يصلوا إلى الميقات الأول لأنهم يحفظونه حرمة فيكره لهم تركها انتهى ومثله ذكره القندوري في شرحه وبه قال عطاء وبعض المالكية والحنابلة ووجه عدم التساقط في حكم الاستحباب المذكور نظر إلى الاحوط خروجه عن الخلاف في المستقاة والمسارعة والمبادرة إلى الطاعة في التقديم وإن قوله الأفضل التأخير بناء على فساد أهل الزمان ومكثرة مباشرة المصيان ومثله قولهم التقديم على الميقات أفضل حتى قال بعض السلف من أتمام الحج لأحرار من دور قاهله لكنه متعبد بكون ما مؤناً من الوقوع في محظورات أحراره إلا أن قول أبي حنيفة في غير أهل المدينة إشارة إلى أن أهل المدينة ليس لهم أن تجاوزوا عن ميقاتهم المعين لهم على لسان الشارع وبه يجمع بين الروايتين المختلفتين عن أبي حنيفة فنه أنه لو لم يجر من ذي الحليفة وأحرّم من الجسفة أن عليه دماً وبه قال مالك والشافعي وأحمد وعنه ما سبق من قوله لا بأس

فيحمل رواية وجوب الدم على المدنيين وعده على غيرهم والله أعلم

فصل في الصلوات التي من شأنها في نفس الميقات أو داخل الميقات إلى الحرم فوقهم الحل أي فيقاتهم جميع المسافة من الميقات إلى انتهاء الحل (للحج والعمرة وهم في سنة) أي جواز رخصة وعدم لزوم كفارة (ما لم يدخلوا أرض الحرم) أي بلا أحرار (ومن دورة أهلهم

ومن قال ذلك عند كل عطلة لم يجد وجع ضرر ولا أذن أبادروا ابن أبي شيبة وليرد عليه من سمعه يهديكم الله ويصلح بالكر واما البخاري وأبو حنيفة وإياكم ويفرنا ولذكر واه مالك في الموطأ (وإذا) ابتلى بالدين قال اللهم اكفني عيالك عن حرامك وأغنني فضلك عن سواك اللهم فارحنا بالحلم كاشف الغم عجب دعوة المضطرب رحمن الدنيا والآخرة ورحيمها أنت زحني فارحني رحمة تفتني بها عن رحمة من سواك رواه الترمذى أو يقول اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتزمن تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير إنك

أفضل) أي لهما (ولهم دخول مكة بغير إحرام إذا لم يردوا نسكا والا) أي وإن أرادوا نسكاً فإن
نفي النفي آتبات (فيجب) أي الإحرام حينئذ وهذا قتل بما تقدم والله أعلم وبما ينبغي أن يطعن مذهب
الطحاوي من استحسان أن كان في نفي الميقات فهو في حكم أهل الآفاق وقيل عن بعض العلماء أن من
كان بين الميقات والحرم فحكه حكم أهل الآفاق أيضاً وقد قال سيدي جبريل لا جوارح لترك الإحرام
من الميقات وظاهره أنه حله ركنا والمشهور عند الجمهور أنه واجب بغير دم ويمكن حمل كلامه على
مذهب العامة بأن قال التقدير لأجل كماله

فصل في الصنف الثالث وهم من كان منزله في الحرم ﴿ كمكان مكة ﴾ منى (فوقعه الحرم للحج)
ومن المسجد أفضل أو من دورة أهله (والحل للعمرة) ليحصل لهم نوع من السفر وفي الجملة مشقة
توجب زيادة الأجر ثم إحرام المسكن من التمتع أفضل عندنا للعمرة من الجمرات عندنا فاضي بناء
على أن الدليل القوي أقوى وهو مذهبنا والدليل الضعيف وهو مذهبه (وكذلك) أي
مثل حكم أهل الحرم (كل من دخل الحرم من غير أهله وإن لم يتوالفاته به كالقرد بالعمرة
والتمتع) أي من أهل الآفاق (والحلال) أي وكثير الحرم (من أهل الحل إذا دخله) أي
الحرم لحاجة أي غير إرادة لتسلك (الأمن دخله) أي الحرم (بأركاقته) أي ميقاته من الحل
(فيجب عليه) أي على الداخل من غير إحرام (المود إليه) أي إلى الحل والأحرام منه فإن لم يمد
وجب عليه الدم والله أعلم ثم هل يأثم بترك السود فإن كان قادراً عليه نعم والانفلا إلا أنه لا يجب
عليه دم آخر بترك هذا الواجب فتأمل فإنه ما أوجبوا عليه المود إلا لتدارك الصبيان الأول ليكون
فعله على الوجه الأكمل

فصل وقد يثير الميقات بغير إحلال ﴿ أي من كون الواحد في الحرم أو الآفاق أو ما بينهما
من غير أهله ﴾ فيكون ميقات الآفاق في الحرم (أو الحل أي إذا صار من أهلها) والمسكن الحل
أو الآفاق (أي على حسب اختلاف حاله) والضابط فيه (أي القاعدة الكلية في هذا الحكم) أن
من وصل إلى مكان صار حكمه حكم أهله (أي إذا كان قصده إليه على وجه مشروع بخلاف ما إذا
كان على غير وجه مشروع بأن جاوز الميقات من غير إحرام ودخل الحرم أو خرج المسكن إلى
الحل لأحرام الحل فإنه لا يصير حكمه حكم أهل ما خرج منه أو دخل إليه (فلو خرج المسكن
إلى الآفاق أو الحل لحاجة فهو وقته للحج أو العمرة) أي بطريق الأفراد إذا خرج في الأشهر
وأما إن خرج قبلها فله القرآن والتيمم أيضاً (إلا إذا قصد) أي في خروجه إلى الآفاق أو الحل
(ترك وقته) أي ترك ميقاته (عمداً) لا لقصد آخر بل لأجل أن يدخل للإحرام كقصدناه (والآفاق
أو الحل) أي المنسوب إلى ما بين الميقاتين (إذا دخل مكة أو الحرم فهو وقته) أي قال الحرم صار
ميقاته (للحج والحل للعمرة إلا إذا قصد) أي بالجواز (ترك وقته) أي عمداً (بأن دخل لأجل
الأحرام لأغبر) أي لأغبر الأحرام من اقتصده في الخروج

فصل في مجاوزة الميقات بغير إحرام من جاوز وقته ﴿ أي ميقاته الذي وصل إليه سواء
كان ميقاته الموضع المعين له شرعاً أم لا (غير محرم) بالنسبة على الحال (ثم أحرم) أي بعد تجاوز
(أو لا) أي لم يحرم بعدها (فليهدد) أي فيجب عليه الرجوع (إلى وقت) أي إلى ميقاته
من المواقيت ولو كان أقربها إلى مكة ولم يتبين عليه المود إلى خصوص ميقاته الذي تجاوز عنه بلا إحرام
إلا في رواية عن أبي يوسف فالأولى أن يحرم من وقته كاصرح به في المحيط خروج عن الخلاف (وإن لم

على كل شيء قدر برحمن
الدنيا والآخرة تطعها
من تشاء ونزع منهن
تشاء ورحمتي رحمة تغني
بها عن رحمتي سواك عليه
صلى الله عليه وسلم لما ذروا
الطبراني في معجمه الصغير
(وإذا) أنشئت دابة فليقل
يا عبادة الله أحسبوا فإن الله
عز وجل سبحانه رواء
ابن السني قال الإمام النووي
رضي الله عنه أنه جرب هذا
في دابة أنشئت وعجز وأنها
فقال يا عبادة الله أحسبوا
فوقفت بمجرد ذلك
(وحكي) شيئاً أبو محمد بن
أبي السر أنه جربه فقال له
في بفسلة أنشئت فوقفت في
الحال (وإذا) أصعب عليه
دابة عمل بالآر وهو ما
روى عن أبي عبد الله بنس

(يد) أي مطلقا (فليهدم) أي تجاوزة الوقت (فلوا حرم آفاق داخل الوقت) أي في داخل الميقات (واهل الحرم) أي احرموا (من الحل للحج ومن الحرم للصرة واهل الحل من الحرم) أي على عكس ما عين لهم من الوقت (فليهدم الود الى وقت) أي ميقات شرعي لم لا ارتفاع الحرمه وسقوط الكفارة (وان لم يسودوا فليهدم الدم) والآن لازم لهم (قان عاد) أي المتجاوز (قبل شروعه في طواف) أي من طواف نسك كطواف عمرة أو قدوم (أو وقوف) أي في وقوف برفة (سقط) أي الدم (ان لي منه) أي من الميقات على فرض انه احرم بعده والا فلا بد ان ينوي وبلي يصير عمره بحيث يهدم ويسقط عنه بجره والود وان لم يلب (وان عاد) أي المتجاوز الى الوقت (بدمشروعه) أي في احدها (كان استل الحجر) الاولى كأن نوى الطواف سواء استلها ولا سواء ابتداء منه ما لابل الصواب ان يقال بأن نوى فانه ليس له ولا يهدم نظير في الباب (أو وقف برفة) أي من غير طواف قدوم (لا يسقط) أي الدم (والود الى ميقاته) أي الذي تجاوزه (أفضل) أي ولو كان أبعد لخروج عن جحافل السابق ولان الاجر على قدر المشقة (وليس) أي الود المذکور (بشرط) أي في سقوط الدم على ظاهر الرواية خلافاً لابي يوسف في رواية (بل اليه) أي الرجوع الى وقته (غيره) أي لغير وقته (سواء في سقوط الدم ومن جاوز وقته) أي الذي وصل اليه حال كونه (يقصد مكان في الحل) كبستان بني ماهر أو جعدة أو حدة من الجحافل بحيث لم يمر على الحرم وليس له عند الجائزة قصد أن يدخل الحرم بدخول ذلك المكان (ثم بدله) أي ظهر رأي حادث (أن يدخل مكة) أي أو الحرم ولو لم يكن كما حيث نذر (فله ان يدخلها) أي مكة وكذا الحرم (بغير احرام) وفيه اشكال اذ ذكر الفقهاء في حجة دخول الحرم بغير احرام أن قصد بستان بني ماهر ثم يدخل مكة وعلى ما ذكره المصنف وقررناه ثم تحصل الحلية كما لا يخفى فالوجه في الجملة ان قصد البستان قصداً أولاً ولا يضره قصده دخول الحرم بعده قصداً ضمناً أو عارضاً كما اذا قصد متقى جعدة ليبيع وشراءه أو لا يكون في خاطره أنه اذا فرغ منه ان يدخل مكة ثانياً بخلاف من جاء من الهند مثلاً بقصد الحج أولاً وأنه قصد دخول جعدة تباً ولو قصد بيعاً وشراءً لا قال فصار كذهب الشافعي أنه اذا كان قصده الاصل أحد التسكين يجب عليه الاحرام والا فلا قلنا نقول هذا الذي ذكرنا فيه اذا لم يقصد اولاً في دخوله أرض الحرم فانه اذا قصده ودخل بغير احرام يجب عليه دم لهتك حرمة الحرم والله أعلم (ومن دخل) أي من اهل الآفاق (مكة) أو الحرم (بغير احرام فليهدم أحد التسكين) أي من الحج أو الصرة وكذا عليه دم المحاورة أو الود (فان عاد الى ميقات من عامه فأحرّم يحج فرض (أي اداه) أو قضاء أو نذر أو عمرة نذر أو قضاء) وكذا عمرة سنة ومستحبة (سقط به) أي بتلثيته للاحرام من الوقت (ما لم يزد به بالدخول من النسك) أي الغير المتعين (وده المجاوزة وان لم ينو) أي بالاحرام (عالمزمه) أي بالخصوص لان المقصود تحصيل تعظيم البقعة وهو حاصل في ضمن كل ما ذكر وهذا استحسان والقياس ان لا يسقط ولا يجوز الا ان ينوي ما وجب عليه للدخول وهو قول زفر كالتصويت السنة فانه لا يجزى به بالاتفاق عالمزمه بالمتعين التبة ولعل الفرق بين الصورتين عند الأئمة الثلاثة ان السنة الاولى كلياً لا التزمه فيندرج في ضمن مطلق التبة ومقيداً بخلاف السنة القابلة لانه لا يستل ما ذكرناه قابلة (وان لم يندلج وقت) أي بل احرّم بعد المجاوزة (لم يسقط الدم ولو لم يحرم من عامه) أي لذلك النسك (لم يسقط) أي ما لم يزد به (الآن ينوي عالمزمه) أي خصوصاً (بالدخول) أي بسبب دخوله بغير احرام (أي حيث نذر) (ولو دخلها مراراً) أي بغير احرام (فليهدم لكل دخول نسك حج أو عمرة)

ابن عيينة بنابر السابغ
المشهور قال ليس رجل ما
يكون على دابة صبية فيقول
في اذنها اقصيدين الله فيقول
وله أسلم من في السموات
والارض طوعاً وكرها
واليه يرجعون الا وقت
بأن الله تعالى رواه ابن
السني (واذا) عصفت الريح
يقول اللهم اني أسألك خيرها
وخير ما فيها وخير ما أرسلت
به وأعوذ بك من شرها
وشر ما فيها وشر ما أرسلت
به رواه مسلم والترمذي
والنسائي والطبراني في
كتاب الدعاء وزاد اللهم
اجعلها راحاً ولا تجعلها رجا
لهم اجعلها راحة ولا تجعلها
عذاباً (واذا) خاف ضرر المطر
قال اللهم هوالنا ولا علينا
انهم على الآكام والظراب

بيان نسك وكذا لكل دخول دم تجاوزه ومن وهم عدم وجوب الدم اذ لم يرد احد التمسكين كصاحب
الايضاح شرح الاصلاح فقد خالف الصواب فانه مخالف لاطلاق الاصحاب بأن من جاوزه
فأحرم يجب عليه دم الجاوزة ان لم يمدلى الميقات (فان أحرم) أى المتجاوز عن الميقات مرارا
(من عامه يفرض أو نذر فهو) أى فاحرامه معتبر (عن الأخير منها) أى عن التجاوز الأخير
من المرات (وعليه قضاء البقية وإن لم يجره من عامه فكسأمر) أى من التفصيل الذى سبق
(ولو جاوزه كافر فأسلم أو وصي فبلغ أو عتق فاقاق ثم أحرم من حيث هو) أى من حيث وصل يده
تغيره من حال عدم التكليف اليه (ولو فى مكة اجزأه) أى احرامه (ولادم عليه) لانه صار من
أهل محل احرامه والمجاوزة وقت له في حال تكليفه (والبعد اذا جاوز) أى من غير احرام وكذا
اذا بانمر محظورا آخر فانجب فيه كفارة مالية وهو بالغ (ثم عتق فليدهم) أى بعد عتقه (وكذا
لؤلم يفتق ويؤديه بعد العتق) وهذا فروع عريب وحكم عجيب حيث لا يتصور أن يؤديه بدالفتق
اذالم يفتق اللهم الا ان شكك وقال التقدير ثم عتق بعد مجاوزة فوراً وكذا لؤلم يفتق أى حينئذ
ويؤديه بعد العتق اذاعتق

باب الاحرام

وهو الدخول في التزام حرمة ما يكون حلالا عليه قبل التزام الاحرام بالنية والتلبية (شرائط
هتة) أى هتة الاحرام (الاسلام) وقدمه عليه الكلام (والنية) والذكر (والاولى أن يقول
والنية أو ما يقوم مقامها من الذكر (أو تقليد البدنة) أى مع السوق وفيه اذالنية والتلبية
نفس الاحرام وحقيقته لا شرط له الاحرام بشرط النسك والنية من فرائض الاحرام اذ لا يتعبد بدونها
اجبا وان لم يكن وكذا التلبية أو ما يقوم مقامها من فرائض الاحرام عندا محاسبا لانهم صرحوا انه
لا يدخل في الاحرام بمجرد دالنية بل لا بد من التلبية أو ما يقوم مقامها حتى لو تولى ولم يلب لا يصير
محرم ما وكذا لو لم يلب ولو عن أنى يوسف انه يصير محرم ما بمجرد التبية وهو مذهب الشافعى ومن تبعه
وعلى المذهب انه يكون شارعا عند وجودها من يصير محرم ما بالنية والتلبية جميعا أو بأحدهما بشرط وجود
الآخر فالتمسك بما ذكره حكام الدين الشهدانه يصير شارعا بالنية لكن عند التلبية لا بالنية كما يصير شارعا
في الصلاة بالنية لكن عند التكبير لا بالتكبير (وتبين النسك ليس بشرط) بل يكون في هتة أن ينوي قبله
منحريمه من حج أو عمره أو قران أو نسك من غير تعيين (فصح) أى احرامه (مبهما) وان كان لا بد من
أن يصير مبهما ومعناه (وما أحرم به بالغير) أى مقابلة كفى حديث على كرم الله وجهه حيث قال
'حرم الله على من الله عليه وسر (وشرط قضاء هتة ترك الجلاء) أى قبل الوقوف في الجبل
وقبل الطواف في العمرة لأن الجلاء حينئذ مفقود لهما وفي عذر تركه لنفسه شرطا مسامحة لا نفى
لأن الشرط هو انقراض 'تقدم على الركن سواء يراى بقية أو إلى آخر الفعل كالصهارة والنية
في الصلاة وكذا ترك الارتداد مطلقا بشرط بقائه) أى بقائه الاحرام على حاله من غير رضه (ان
لا بدخله) أى الاحرام بحجة أو عمره أخرى (على جنسه) أى من احرام حجة أو عمره ساقطة (قبل
تمام الاول) أى قبل تمام العمل المتعلق بالاحرام الاول وخروجه عن أعماله جميعا (وكذا على
خلاف جنسه) بأن يكون الاحرام الاول صحيح أو عمره أو ثلثي على خلافه (في صور) أى خاصة
(ثانی) أى سائر بيانها وأحكامها من الرض وما يترتب عليه من الدم في باب إضافة أحد

والاودية ومنايت الشجر
متفق عليه (واذا) سمع
الرعد قال اللهم لا تقننا
بفضيكت ولا تهلكنا بمذايك
وعاقبا قبل ذلك رواه
الترمذى وقول سبجان
الذى يسبح الرعد بحمده
والملائكة من خفيته ورواه
مايك في الموطأ (واذا رأى
الملائكة قال الله أكبر الله أكبر
الله أهله علينا لا من والين
والإيمان والسلام والاسلام
والتوفيق لما تحب وترضى
ربى وربك الله هلال خير
ورشد اللهم اى أسألك من
خير هذا الشهر وخير القدر
وأعوذ بك من شره ثلاث
مرات رواه الطبرانى
(فصل)

في أدعية هتة من اتى صلى
الله عليه وسر وهى مطلقة

التسكين الى الآخر (وواجبه) أى واجبات الاحرام (كونه من الميقات وصونه عن المحظورات) أى باعتبار اختيار تركها بالدماء والكفارات فلا ينافى أن ترك المحظورات من المفروضات (وسننه كونه) أى كون احرامه بالحج لا مطلق احرامه فقيده بقوله (فى أشهر الحج) أى لاقبها فانه مكروه عندنا غير جاز عند الشافعى (ومن ميقات بلده) أى ان مربه كافى لسعة صحيحة لان الواجب هو الاحرام من الميقات ويصح من غير الميقات أيضا والسنة أن لا يدل من خصوص ميقات بلده او طريقه وهذا عام لمطلق الاحرام وكذا قوله (والفصل) وهوسنة للاحرام مطلقا (او الوضوء) أى فى التيا به عنه لكن عند ارادة صلاة وكفى الاحرام ثم هذا الفصل للتنظاف فى الاصل حتى يلزم الحائض والتفشاء ولا يقوم مقامه التيمم بخلاف المحدث اذا اراد ان يصلى صلاة الاحرام (وليس ازار ورداء) فالازار من الخطو والرداء من الكف ويدخل الرداء تحت البدل المجنى وبقية على كنفه الابرير ويبقى كنفه الابن مكشوقا كذا فى الخزانة ذكره البرجندى فى هذا المجل وهو موم ان الاضطباع يستحب من أول أحوال الاحرام وعليه النوام وليس كذلك فان عمل الاضطباع المسنون كما يكون قبيل الطواف الى انتهائه لا غير (والتعليق) أى استئصال الطيب فى البدن والثوب قبل الاحرام سواء بقى جرمه بعده او لم يبق وفى الاول خلاف (وأداما ر كمتين) أى لسنة الاحرام (الا فى وقت الكراهة) أى كراهة الفرض والنفل (وتبين التلية) أى الواردة فى الروايات الحديثة من غير زيادة وتقصا وقيل ان زاد جاز بل أحب (وتكرارها) أى ثلاثا فى كل ما ذكرها (ورفع الصوت بها) لشهادة الارض والحجر والمدر والشجرة للامراة فان صوتها عورة فيجب صونها (ومستحبة ازالة التثا) أى ما يوجب الوسخ (قبل الفصل) بيان للافضل والافهم من السفن قبل الاحرام مطلقا (كقول الاظفار) أى انظرا ايدى والرجل (ونسف الاط) أى شعره وينوب عن التنف الافضل لمن اعتاده حلقه (وحلق العانة) وقوم مقام التنف والخلق ازالة الشعر بالتورة (ونسبة الفصل للاحرام) فان مطلق التية يكتفى لحصول اصل السنة وكذا نسبة غسل الجنابة أو الحيض (ولبس ثوبين) أى ابضين كافى نسخة (جديدين) أى غير ملبوسين قياسا على الكفن أولكو نهما بعض الله فيهما (أو غسيلين) تبديدان التجاسة وتنزيها عن الوساخة فيفيد ان اصل لبس الازار وادامنة وقية الاوصاف مستحبة (والتعليق) أى ولبس الثملين وان جاوز لبس غيرهما لا يستل الكسفين فى وسط الرجلين (واثبة بالسان) لان المتبر المشروط هو تصد الجان وان جرى على لسانه خلاف ما نوى قبله فلا عبرة به (ونبه بعد الصلاة) على أى تقديره صلى (بالفصل) أى بلا فاصلة كثيرة (جالسا) أى حال كونه جالسا قبل ان يقوم أو ركب أو عصى (وسوق الهدى) أى بته والتوجه معه والهدى شمل للابل والبقر والتمم (وقيلده) أى تقليد الهدى تطوعا أو غيره لكنه مقيد بالابل والبقر والحاصل ان تقليد الشاة ليس بسنة اجماعا والابل والبقر يقلدان اجماعا والتقليد هو ان يربط على عنق البدنة قطعة لعل أو شرا مثل أو عروة مزادة أو لحاء شجرة أى فشرها ونحو ذلك مما يكون علامة على أنه هدى قال الكرماني ويستحب أن يكبر عند التوجه مع سوق الهدى ويقول الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر الله اكبر والله الحمد (وتقديم الاحرام على وقته) أى بمقائه (المسكنى) لا فاقى (ان ملك نفسه) أى بالاحتراز عن المحظورات والحفظ عن المحذورات

غير مقيدة ذكرها الحافظ ابن الجزرى رحمه الله تعالى فى كتابه عدا الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم ذكرها هكذا فليواظب عليها طالب التجاح ليفوز بالفلاح ان شاء الله تعالى وهي اللهم انى اعوذ بك من الكسل والهزم والمفرم والمأثم اللهم انى اعوذ بك من عذاب النار وقته القبر وعذاب القبر وشرفة المسيح الدجال اللهم اغسل خطايى بماء التلج والبرد ونق قلبي من الخطايا كما ينقى الثوب الابيض من الدنس وابعد بيني وبين خطايى كما يبعد بين المشرق والمغرب اللهم انى اعوذ بك من العجز والكسل والجن والهزم والبخل وأعوذ بك من

فصل في حرمة الحج أي عزمات الأحرار (وهي كثيرة وسيأتي بعضها) أي في المحظورات بفصلا
 (ومنها تأخير الأحرار عن الميقات) فإن الأحرار منه واجب فقوله (وترك الواجبات) تعميم
 بعد تخصيص (و) أما قوله (ارتكاب المحظورات) أي المحرمات المقيدة بحال الأحرار من بين
 الحالات (والانتفاع بها) أي الارتفاق بالمحظورات ولو بغير ارتكاب للمباشرة بأن يكون أكرها
 أولسبانيا أو خطأ أو جهلا فإنه يندفع الأثم مع تحقق الكفارات (وأما مقصد فالحج) أي
 الحظي (قبل الوقوف) أي في الحج وقبل الطواف في العمرة بخلاف ما بهما وزاد في نسخة
 (ومبطله الرد) أي الارتداد مطلقا (للاجنون والاعماء) أي الحادثن بعد الأحرار أو بعد
 الاتمام (ومافيه عن المضي) أي مضي تلبسه وشارعه (في موجه) بفتح الجيم أي مقتضاه من أداء
 النسك الذي أحرم به (فوت الوقوف) أي في الحج (أو الحصر) أي حبس العدو وغيره في الحج
 والعمرة وسيأتي حكمهما (ورافعه الرض) على ماسيأتي بيانه (ومن مكروهاته تقديمه على وقته
 الزماني مطلقا) أي سواء ملك نفسه أو لم يملكها للخروج عن الخلاف (وعلى المكي أن يملك
 نفسه) والأقلا لأحرار من ديرة أهله أفضل وقيل لزومه وتضييقه أكل (والأحرار بلا غسل)
 حتى للمحاض والتفشاء (أو وضوء) أي نيابة عن الفسل لمن أراد الصلاة (وترك كل سنة) أي
 الإيذر وعدم قدرة وهو تعميم بعد تخصيص (وأحرار القارن بالحج قبل العمرة) فإن السنة
 في حقه أن يحرم بالعمرة قبل الحج حتى في النية (والجمع بين التسيكين المتحدن) كمتبتين وعمرتين
 (مطلقا) أي لا تافق وغيره بالأخلاف (وبين المتخلفين) كالقارن والتابع (للمكي) خلافا للشافعي رحمه الله
فصل في حرمة الأحرار أي بعد محتم (لزوم المضي) أي بإتمامه وبفسره قوله
 (وعدم إمكان الخروج منه لإبطل النسك) أي جنبه (الذي أحرم به) أي من حج أو عمره وإن
 كانا نفلين (وإن أفسده) أي الأحرار بالحج ع (الافق القوات) هذا استثناء من الاستثناء وما بينهما
 جملة اعتراضية من شرطية ووصفية والمعنى لا يخرج عن الأحرار بشئ إلا بعمل نسكه في جميع
 الحالات إلا في حال نوات الحج فنوات وقوفه (فبعمل العمرة) يخرج من أحراره (والأحصار)
 أي ولا في حال الأحصار في الحج والعمرة (فبذبح الهدى) أي يخرج (والجمع) أي والافق
 الجميع (بين التسيكين فنية الرض مع ترك الأعمال في صور) أي في بعض الصور المقررة من المسائل
 (وبالتسرع في الأعمال في أخرى) أي في صور أخرى (ولو بلا نية الرض في صور) كسبأني
 نقاصيلها في محامها (وجوب القضاء) بالرفع عطا على لزوم (إذا خرج بغير فصل ما حرمه)
 كفي القوات والأحصر (أو بطله قسدا) كافي الجميع المذكور (قيل إلا في المنقون)
 أي الأفيين شرع بإحرامه بغيره (إذا أحصر) فإنه لا يجب جتذ عليه القضاء لأنه لا يجب عليه الأداء
 كافي الصلاة والصوم ولكن هذا الحكم مقيد بحال الأحصار لأنه إذا أحصر وتحلل بالدم لا يحتاج إلى الأفعال
 للخروج فلا يلزم القضاء بخلاف ما إذا كان أحراما على غيره وجه الظن ثم أحصر فنه يجب عليه القضاء عندنا
 خلافا للشافعي وأما لأحرار بحجة أو عمره على ظن تبعاعه ثم بين أنها ليست عليه بزم المعنى بخلاف الصلاة
 والصوم لمعوم قوله تعالى وأتوا الحج والعمرة لله ولأنه لم يشرع فسح الأحرار أبدا إلا بالدم والقضاء
 وذلك بدل على لزوم المضي مطلقا بخلاف المنقون في الصلاة على ما حققه ابن الهمام (وشرط الخروج

عذاب القبر وأعوذ بك من
 قسرة الأحياء والمات وأعوذ بك من
 القسوة والنفلة والعلية والذلة
 والمسكنة وأعوذ بك من الكفر
 والنقر والفسوق والشقاق
 والسمة وإرايم وأعوذ بك
 من الصمم والبكم والجنون
 والجذام وسيء الأخلاق
 اللهم آت نفسي تقواها وزكها
 أنت خير من زكاها وأنت
 ولها ومولها اللهم آتني
 أعوذ بك من علم لا ينفع
 ومن قلب لا يخشع ومن
 نفس لا تشيع ومن دعوة لا
 تستجاب اللهم آتني أعوذ بك
 من شر ما علمت ومن شر ما
 لم أعلم اللهم آتني أعوذ بك
 من زوال نعمتك وتحول
 عاقبتك ونجاة نعمتك وجميع
 سخطك اللهم آتني أعوذ
 بك من الهدم والتردي

منه (أي من أحرار العمرة والحج في الجملة) (الحلق أو التقصير) أي قد رجع شعر الرأس (في وقته وهو باعتبار صحته بعد طلوع الفجر في الحج وبعد أكثر الطواف في العمرة وأما باعتبار وجوبه فوقته بعد الرمي في الحج وبعد السعي في العمرة وأما باعتبار جوازه فوقته طول عمره (الاذا تضرع) أي الحلق أو بدله بأن لا يوجد حلق أو آلة أو وجدنا لكن في الرأس علة مانعة من الحلق (فيسقط) أي التحلل (بلائي) أي من وجوب دم أو صدقة وأما إذا لم يكن في الرأس شعرا ويكون فيه غفر فيجب أو يستحب إمرار المولى عليه (الأي في الرض كإمر) فإنه يخرج من الأحرار بدون الحلق وما يقوم مقامه (وتحليل زوجته) أي والأي في تحليل زوجته (ومملوكه) أي من عبده وجاريته (بفضل محذور) أي محذور ما يكفي نسخة أي أي محذور من محظورات الأحرار كاجتماع للمرأة والجارية والتطيب والحلق ونحوهما لهما ولغيرهما (فإنه) أي أحرار من الزوجة والمملوك (يخرج منه) أي من الأحرار (بالحلق) أي ولا تقصير بل بفضل ذلك المحذور

❦ فصل «الأحرار في حق الأماكن» أي باعتبار أصحابها (على وجوه) أي أنواع مختلفة الأحكام (الواجب) أي منها الواجب كون أحرارهم (من أي ميقات كان) أي سواء كان ميقات يده أو غيره (والسنة) أي والسنة المقررة أن يكون أحرارهم (من ميقات يده) أي دفعا للخرج عن الأمة فلا ينافيه قوله (والأفضل من دورة أهله) لأنه من باب المبادرة في الطاعات والمساعدة للخيرات والمفسر به بعض السلف قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله (والفاضل كل ما قدمه على وقته) أي من غير دورة أهله قبل وصول ميقاته لكن بشرط كونه في أشهر الحج (والحرام) أي غيره (تأخيره عن الوقت) أي الميقات المعين له (والمسكروه نحاور وقته إلى أدنى منه) أي إذا كان في طريقه ميقاتان وهو ممن يملك نفسه بالحفظ عن المحذور والافقد سبق أن تأخيره إلى الميقات الثاني أضل من أحرارهم في الميقات الأول (ويصح في السك) أي ويصح الأحرار في جميع الصور الموافقة واختلافه حتى في المحرم مما تقدم إلا أنه يجب فيه (الدم) فلا يشترط لصحته (أي لصحة الأحرار) مكان ولا زمان (خلافا لما سفي في الثاني فإن الأحرار ركن عنده فلا يصح قبل وقته وسرط عندنا فيصح إلا أنه يكره سواء ملك نفسه أم لا) (وكذا لا يشترط) أي لصحة الأحرار (هيئة) أي صورة ولا حالة (فالأحرار لا يباح المحيط أو مجتمعا بعد في الأول محييا) أي ويجب عليه دم إن دام لبسه يوما أو ليلة (وفي الثاني فاسدا) أي أضل حال كونه فاسدا فيعمل ما يعمل ففسد أخرج من معنى فيه ثم قضائه من قبل وفي المطلب الفاسق عن السفاق أو أحرارهم مما يصعد حجه ويلزمه المعنى فيه هكذا أطلق وقياس مدرك أو في الصوم أنه انزع في الحال لم يفسد أحرارهم والأندلس انتهى ومعنى في الحال أنه لا يقع منه الإدخال بسد تحقق التوبة والتأدية فإن الإخراج لا يسمى جعاً من كل وجه فهو غزاة خلع الثياب فإنه لا يسمى لبساً لكنه لا يخلو عن التلبس والمباشرة بالكية وليس هذا هو وجه الأصل والقياس على الصوم قد يقال أنه مع اتفاقنا لأن أمر الصوم مما سوي فيه جماع الناس يختلف حال الأحرار والله أعلم بالمرام

❦ فصل في وجوب الأحرار في أي أنواعه بالنسبة إلى خاص والعامة وهي أربعة (قران) وهو الجمع بين العمرة والحج (وتنح) أي بانقضاء محظورات بين تحللهم من العمرة وبين أحرارهم مما سفي في الهدى (وغيره) أي سواء أتى بصرة بعدها أو قبلها لكن في غير الأشهر (أو عمرة) أي سواء حج قبلها

وأعوذ بك من الفرق والخرق وأعوذ بك من أن يتخطى الشيطان عدلوت وأعوذ بك من أن أموت في سبيلك مسدرا وأعوذ بك من أن أموت لديفا (اللهم) اني أعوذ بك من منكرات الأخلاق والأعمال والأهواء ولأدواء (اللهم) اني أعوذ بك من غلبة الدين وغلبة العدو وثبات الأعداء (اللهم) اغفر لي ذنوبي وخطئي وعمدي (اللهم) اني أعوذ بك من البرص والجنون والجذام وسيئ الأسقام (اللهم) اغفر لي حدي وهزلي وخطئي وعمدي وكذا كنت عندى (اللهم) أصلح لي ديني الذي هو عصمة أمرى وأصلح لي دنياي التي فيها معاشي وأصلح

او بعدها لكن يقع في اشهره أو لم يحج أصلاً أو من غير حجة أو قبل وقته (واضلعها الاول) أي اقران
وهو اختيار الجمهور من السلف وكثير من الخلف (ثم الثاني) أي التمتع هو افضل عند الامام احدين
حبل (ثم الثالث) أي الافراد بالحج وهو الافضل عند الامام مالك والشافعي (ثم الرابع) وفيه اتم لا وجه
للافضلية في حق افراد العمرة بل الافضل عندنا لثلاث بأفضلية افراد الحج هو أن يفرد الحج ويفرد العمرة
ايضاً والافلاخلاف ان الانسان بالمبادتين افضل من الاكتفاء بواحدة على سبيل الانفراد (وهذه
الوجوه) أي الاربعة (هي المشروعة) أي في الجملة لكن في جوازها تفصيل بالنسبة الى اهل الامكنة ولنا
قال (الاولان) أي اقران والتمتع (للافاقي) أي جائزان ومشروعان له (والاخيران) وهما الافراد
أي المذكوران (مطلقاً) أي لطلق الناس من الآفاقي والمسكي لقوله تعالى ذلك أي التمتع وفي مناه
القران لمن يكن امله حاضري المسجد الحرام ثم هذا حكم وجوه الاحرام المشروعة المسامور بهافي
الجملة (واما المنهي عنها) أي من انواع الاحرام المتصورة (فالجلبع بن الحجبين) أي باحرام واحد او
بإدخال واحد على أخرى قبل الفراق من الاولى (والصمرتين) أي بينهما كذلك وهما نهى تحريم
فيجب عليه الرض ودمه على ما سألني في محله (وإدخال العمرة على الحج مطلقاً) أي لا فاقي وغيره لكن
نهى نزه لا فاقي ونهى تحريم للمكي قال الشمني رحمه الله لو احرّم من المقاتل حجة ثم احرّم بمرة قبل
ان يطوف كان قارناً أو هو قول الشافعي لنفسه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ولو احرّم بمرة
بعد ما طاف صواف القدوم كان قارناً ايضاً ويلزمه في هذه جملة جبر على الصحيح انتهى واما الصورة الاولى
فيعبر قارناً مبيئاً وعليه دم شكر ونحوه فعليه صلى الله عليه وسلم عن هذا النوع بل نقول انه لو احرّم
أو نوى بالعمرة أو بالتحج والتأخر والاقبال (وإدخال الحج على العمرة للمكي خاصة) الآية يصبح اذا هما
ويكون قارناً مبيئاً بحج عليه دم حبر لا شكر (وكذا اقران) أي الجمع بين التكنين معاً أو احرّم مرة
تم يحج من غير تحلل بينهما (والتمتع) وهو الايمان بالحج بعد فراغ العمرة بشرط وقوعهما في شهر الحج (له)
أي منهي للمكي خاصة لما سبق وعلى ما تقدم حكمه (وأما تفسير الوجوه الاربعة فان افراد الاحرام بالحج)
أي ولم يدخل عليه شيئاً (ففراد) أي فهو مفرد وحججه افراد (وان افراد بالعمرة) أي ولم يدخل عليها
شيئاً (فما في اشهر الحج اوقبلها) وهو شامل ما بعدها (الآية اوقع اكر اشواط طوافها) أي
العمرة (فيها) أي في الاشهر وكذا اذا وقع من غير اختياره بنسيان وغيره (أولاً) أي لم يقصع أكثر
اشواط طوافها فيها (الثاني مفرد بالعمرة والاول) أي وهو الذي اوقع أكثر اشواط طوافها فيها
(ايضاً كذلك) أي مفرد بالعمرة (ان لم يحج من عامه) (كقصدنا) (أوج) أي من عامه (والم) أي نزل
(بأحبه) أي المكان بلا فاقي (المسا صحبها) بأن يكون ما بين الاحرامين (أولم يلزم بينهما) وهو ظاهر
(أو لم المسامور) أن لم يله حال كونه محرماً بالحج (فتشتم) أي مسنون (ان لم انفساد) أي في عمرته
أو حجه (والأ) أي في زمنه فيما ادى أحدهما (فان افسد عمرته ففرد بالحج أو حجه قبل العمرة) أي وان افسد
حجه ففرد بالعمرة (وان لم يفرد الاحرام) أو أحدهما بل احرّم بهما معاً (أي في زمان واحد (وإدخال
احرام الحج على احرام العمرة قبل ان يظوف لعمرة اربعة اشواط فتاقرن شرعاً) أي بحسب الشرع
سواء كان مسيئاً أو لا (ان اوقع أكثر طواف عمرة في الاسهر ولا أي بان اوقع أكثر طواف العمرة
قبل الاشهر) (فلقة) أي ضارن من جهة الملة دور سريّة) فيلزم دمه (أي دما تفرقن شكر
أوجراً (في الشرعي لا غيره) أي لا في غيره وهو الفتوى لانه ليس مما يوجب الشكر ولا ما يقتضي الجبر
(وان ادخل) أي الآفاقي (احرام العمرة على الحج) أي على احرامه (قبل ان يطوف بالقدوم)

في آخرتي التي اليها معادي
واجعل الحياة زيادة في
كل خير واجعل الموت
راحة في من كل شر وب
أعني ولا تمن على وانصرني
ولا تنصر على وامكرني ولا
تمكر على واهدني ويسرني
الهدى وانصرني على من ينهني
على رب اجعلني لك ذكراً
لك شكراك رهياً لك
مطواعاً لك محبباً اليك وآها
منابر تقبل نوبتي واغسل
حسوبي وأحب دعوتي
وثبت حجتي وسدد لساني
واهد قلبي واسئل سحبي
صدرى (اللهم) اني أسألك
الثبات في الامور والعزيمة
على الرشاد وأسألك شكر
نعمتك وحسن عادتك
وأسألك لساناً صادقا وقائماً
سليماً وأعوذ بك من شرهما

أى قبل أن يشرع فيه (ولو شوطا فحرام مسمى* أو بعد ما طافه) أى للتقدم والمضى أن وقع دخوله بعد
 بشرع طواف القدوم (ولو شوطا) أى ولو كمل شوطا (فأضامسى*) أى قارن مسمى* (الأمانة كتراساة
 من الأول) فكان حقه أن يقول فى الأول شوطا وفى الثانى ولو شوطا ليفترق القارنان وتبين حكمهما
 كما لم يظهر لك وجه الخطل وسيجى* بياناه فى عمله الأليق به

فصل فى صفة الاحرام (أى فى كيفية صفة دخول الحرم فى الاحرام لاحتسابه على وجه
 السنة والاستحباب والافضلية) إذا أراد (أى التأسك) أن يحرم (أى يخرج أو يمر) أو بهما (يستحب
 أن يقص شارباه) أى ينظفهما وخشية لاطالته لو طال زمان الاحرام ولم يذ كر حلق رأسه لأن المستحب
 هو إقامته ثمرة لوقت الخروج من الاحرام بحلقه تنظيلا لزمان اجراءه ولأنه صلى الله عليه وسلم وأصحابه
 لم يكونوا يحلقون رؤوسهم إلا بعد فراغهم من مناسكهم غير ما وقع لسيده على رضى الله تعالى عنه ولا
 عبرة بما فعله العامة من أهل مكة وغيرهم من حلق رؤوسهم عند قصد احرامهم ولو كان مدة احرامهم
 يسيرة (وقيل) بتشديد اللام المكسورة وتخفيفها أى قطع (أطفاله) أى من يديه ورجليه (وبشف
 وهو الأفضل لاعتقاده) أى يحلق أبويه (أى شرمهما هو متنازع فيه) ويحلق حائنه (أى شعرها
 والمقصود النظافة بأى نوع من أنواع الإزالة ولو بالتوردة فيها وفىما قبلها ويجمع أهلها أى امرأته وأولادها
 (أن كان) أى أهلها (معه) تحصيلنا للفرج وحفظنا عن النظر لهما) ويجوز عن لبس الخيط (أى قبل
 التيقن والتولية) ويتنفل بسدر أو نحوه) كالدلوك وماه الحار وغيره (بنحوه) أى حال كونه بقصد اغتساله
 (للاحرام) أى ليحصل له الاجراء والافقية فاصل الفسل أو مطلق التيقن أو انضمامية غسل الحنابة
 (معه) أو توشا) أى ينفل أعضاء وضوءه فان ما لا يدرك كله لا يترك كله (والنفل أفضل) أى لا نمسنة
 مؤكدة (والوضوء بقوم متمم فى حق إقامة السنة) أى المستحبة (لا الفضيلة) أى لا فضيلة السنة المؤكدة
 وفيها إشارة إلى أن التيمم لا يقوم مقام الفسل مطلقا إلا إذا أراد به صلاة الاحرام ثم النفل أتابع عن السنة
 إذا تحقق معه الاحرام سواء صلى به أم لا (ويستاك) أى فى أول طهارته (ويسرح) بتشديد الزاء أى
 يمشط (رأسه) أو شعر رأسه بعد تدهينه أو قبله وكذا حكم لحية (عقيب الفسل) أى حال بقائه رطوبته
 (وهذا الفسل والوضوء يستحب لباحض والنفساء والصبي) أى الذى لا يصلح (ولا يقوم التيمم
 مقامه عند الحج عن الماء) أى إلا لمن جازله أن يصل صلاة سنة الاحرام فإنه يتيمم حيث يشاء (ولو اغتسل
 ثم أحدث ثم توشا) أى وتيمم (وأحرم لمن يئمل فضل الفسل) لأن كماله أن يصلح به (وقيل نال) أى فضيلة
 السنة لأن الفسل من سنة الاحرام ولهذا يستحب لمن لا يصلح له الصلاة أيضا أن يكون فى وقت كراهة
 الصلاة وهذا هو الظاهر وأن كان للجمع إذا أمكن أفضل وأكل قتائل (ولو لأحرم) بالغسل ووضوء
 وكذا بلا صلاة (جاز) لأنه ليس من شرائط الاحرام ولا من واجباته (ويكره) أى حيث ترك السنة
 بلا معذرة (ويستحب أن يتطيب ويدهن) بتشديد الدال أى يستعمل الطيب والدهن فى بدنه وكان
 الأولى أن يقول يدهن ويتطيب ليتوجه قوله (وبالعائى آره) أى من الطيب (أفضل) أى خروجا
 عن خلاف محمود وغيره (ويستحب أن يكون بالمسك وإذا هب جرمه بماء الورد ونحوه) أى من المساء
 الصالح (والأولى أن لا يتطيب بياحه) لأنه نوع من أثره لاسيما وقد ينفلح أحيانا عن بدنه فيكون
 كنه لابس ثوب مطيب أو مستعمل للطيب فى آتاء احرامه والله اعلم

تطروا أساك من خير ما تعلم
 واستغفر لك لما تعلم أنك أنت
 علام الغيوب (اللهم) ألهمني
 رشدى وأعذني من شر
 نفسي (اللهم) أنى أسألك
 فضل الخيرات وترك المنكرات
 وحب المساكين وأن تغفر
 لى وترحمنى وإذا أردت
 بقوم فتنة فتوفى غير مفتون
 وأسألك حبك وحب من
 يحبك وحب عمل يقر به إلى
 حبك (اللهم) متقنى بسمي
 وبصري وأجعلهما الوارث
 منى وأصرفنى على من ظلمنى
 وخدمته بنارى بأمن لا تراه
 العيون ولا تحاطه الطنون
 ولا يصفه الواصفون ولا
 تنسره الحوادث ولا ينحس
 الدوائر ويعلم مناقيل الجبال
 ومكايل البحار وعدد قطار
 الأمطار وعدد ورق

فصل (ثم يجرد عن اللبوس المحرم) بتقديد الرأه المفتوحة أى المتبوع التهى (على المحرم) من الحيط والمصفر ونحو ذلك (ويلبس من أحسن ثيابه) لقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد أى إرادة كل عبادة (ثوبين جديدين) تعنيها بكفن الميت وهو الأفضل (أو غسيلين) أى للطهارة والتطافه (أبيضين) وصف ثوبين وهو الأفضل من لون آخر كاهو فى أمر الكفن مقرر ولقوله صلى الله عليه وسلم لبسوا الثياب البيض فانها أظهر وأطيب وكفنوا فيها موتاكم رواء جماعة (غير غطين) بيان للأفضل والا فاذالم تكن الحياطة على وجه الحيط المتبوع جاز (أزارا) أى بستر المورة (ورداء) يستر الكتفين فان الصلاة مع كشفها أو كشف أحدهما مكروهة وأما بيسن الاضطباع حال الطواف فقط خلافا لما توهمه البوام من مباشرة فى جميع أحوال الاحرام (وميجوز) أى الاحرام (فى ثوب واحد) أى بأن يكتفى بلبس عليه من ستر المورة (واكثر من ثوبين) بأن يجعل واحد فوق واحد أو يبدل أحدهما بالآخر (وفى أسودين) وكذا فى أخضرين وأزرقين (أو قطع خرق) أى وفى خرق مقطعة أولا (عجبة) ثانيا (والأفضل أن لا يكون فيها خياطة) أى أصلا

فصل ثم يصل ركعتين بعد اللبس أى لبس الازارين وكذا بعد التطيب (بنوى جهادى) بالركعتين سنة الاحرام ليجرز فضيلة السنة ولو أطلق جاز بقرا فيهما الكافرون والا خلاص أى بعد الفائدة لحديث ورد بذلك لمسافيهما من البراءة عن الشرك وتحقق التوحيد فهو بيان الأفضل وفى الظهيرية أن كثيرا من علمائنا يقررون بعد الكافرون ربنا لا تزغ قلوبنا الآية وبعد الاخلاص ربنا آتانا من لدنك رحمة الآية (ويستحب أن كان بلبقات مسجد) أى مأثور (أن يصليهما فيه) أى لتحصل له زيادة بركة المكان (ولو احرم بغير صلاة جاز) أى جاز احرامه لأفضله لكونه ترك السنة ولذا قال (وكره) أى فعله الا اذا كان وقت كراهة الصلاة لقوله (ولا يصل فى وقت مكروه) أى للفرامض والنوافل أقصا قالوا "متنا خلافا للشافعى وأتباعه حيث جوزوا الصلاة التى لها سبب فى الاوقات المكروهة بقول المصنف فى الكبير لا يصل فى الاوقات المكروهة بالاجماع ليس فى محله وان كان يمكن حمله على اجماع أئمتنا (وتجزئ المكتوبة عنها) أى عن صلاة الاحرام وفىه نظر لان صلاة الاحرام سنة مستقلة كصلاة الاستخارة وغيرها مما لا تقوم القرينة مقامها بخلاف نية المسجد وشكر الوضوء فانه ليس لهما صلاة على حدة كاحققة الحجة فتأدى فى ضمن غيرها أيضا بقول المصنف فى الكبير وتجزئ المكتوبة عنها كنعية المسجد قياس مع الفارق وهو غير صحيح (واذا سلم) أى فرغ من صلاته (فالأفضل أن يجرم) أى يشرع فى الاحرام (وهو جالس) أى قبل أن يقوم (مستقبل القبلة فى مكانه) هذا مستدرك زائد على الكبير مستثنى عنه بقوله حال كونه جالسا (يقول بلسانه) أى استحبابا (مطابقا لحالته) بفتح الحيم أى موافقا لى قلبه وجوبا (أهم أنى أريد الحليج) أى احرامه أو انشاءه وينبئ أن يقيد بالفرض ان لم يكن حج قبله بخلاف فى جواز الاطلاق عن الفرض ولا ينبئ أن يقيد بالتفل اذا كان تقبرا فانه حينئذ لا يقع عن فرضه حتى اذا صار غنيا بدمه يجب عليه الحج تأيىلى أن بعضهم قالوا اذا واصل الى الميقات صار فرضا عليه فحينئذ يقع حجه بنية التفل فلا ولزم فى ذمته أن يحج الفرض بعده أيضا (فيسرلى) أى سهل أسبابه ووفق إعماله (وتقبمى) أى بدعائه وزاد بعضهم وأعنى عليه وباركلى فيه ولما كان الدماء ظاهر الاخبار محتملا لإنشاء وقابلا

الإشجار وعدما ظلم عليه
الليل وأشرق عليه النهار
ولا يوارى منه ساءه ولا
أرض ارضا ولا يحصر مافى
قصره ولا جبل مافى وعمره
اجل خير عمرى آخره
وخير عملى خواتمه واجل
خير أيامى يوم ألقاك فيه
(اللهم) أنى أسألك عيشة
نقية وميتة سوية ومر دافى
محزى ولا فاضح (اللهم)
اجعلنى صبورا واجعلنى
شكورا واجعلنى فى عيني
صبرا وفى عين الناس كبرا
رب اغفر وارحم واهدنى
السييل الاقوم ثم نورك
فهديت فلك الحمد عظم
حلمك صفوت فلك الحمد
بسطت يدك فهديت فلك
الهدى بنا وجهك أكرم
الوجوده جاهدك أعظم أكرامه

ان ينوبه الاداء زاد المصنف احتياطا قوله (نويت الحج) فانه نص برأيه الانشاء قطعا الا اذا قصد به الاخبار ايضا (واحرمت به) اى دخلت في التزام اجتناب محرماه (لله تعالى) اى خلاصا غلضا من غيرواه وسعة وقد تقدم ان الاحرام لا يصح الا باقتران التية والتلبية فتقول المصنف (ثم يلبي) ليس كما ينبغي بل حقه ان يقول فيلي او ويلي اى بالتلبية المأثورة لانها السنة وهي المذكورة بقوله (ليك اللهم ليك) اى ألت بابك اقامة بعد أخرى واجبت بذلك مرة بعد أخرى وجملة اللهم بمعنى يا الله معترضة بين المؤكد والمؤكد (ليك لا لشريك لك) اى على الاطلاق المراد في التوحيد الحققي وداعل المتريكين حيث كانوا يستنون ويقيدون بقولهم لا شريكا هو لك تملكه وما ملك شيئا من الملك حتى نفسه لاحقيقة ولعاجزا وفي هذا حجة واضحة عليهم لكن فتقول أهلها ياربها (ليك ان الحدو التهمة) هو بالكسر أولى من الفتحة لتوهم اللفظ والمعنى ان التاء الجليل والشكر الجزيل (لك) اى لا تترك لهدم استحقاق سوالك (والملك) بالنصب وجوز الرفع وعلى كل فالخير محذوف اى لك وقوله (لا لشريك لك) تأكيذا لقاعدة التوحيد واستحسن الوقف على الملك ثلاثا سوهم ان مابعد خبره ويستحب ان يرفع صوته بالتلبية ثم يخفض صوته (ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم) اجلالا لكرامته الله وعظمته (ثم يدعو بعاشاء) ومن المأثور اللهم اني اسألك رضاك والجنة واعوذ بك من غضبك والنار وكذا يستحب ان يقول اللهم احرم لك شعري وبشري ودمي من النساء والطيب وكل شي حرمته على الحرم استبى بذلك وجهك الكريم وامام اذكرك صاحب السراج الواجح انه يقول ذلك ثم يلبي فليس يلبي في محله لان الاحرام لم يحقق الا باقتران التية والتلبية فلا معنى للفصل بينهما بهذا الدعاء والله اعلم وفي شرح الكثر واستحب بعضهم ان يقول بدالتلبية اللهم اعمني على فرض الحج وقبلة مني واجتنب من وفدك الذين رضيت عنهم وارفضيت وقبلت اللهم قدأ حرم لك شعري وبشري ودمي وعظامي (وانأ حرم بعد ما سار أو ركب جاز) وكذا اذا قام أو مشى (ويستحب ان يذكرك في اهلاله) اى في رفع صوته بالتلبية حال احرامه (ما حرم به من حج أو عمرة) اى بافرادهما (أو قران) اى باجماعهما (فيقول ليك بحجة) اى اذا اراد الحج فقط والافيقول ليك بعمرة أو ليك بعمرة وحجة ولو اكتفى بعمرة منها في التية لكني ولما كان الدعاء والتية المذكوران سابقا موصورين في الحج فقط قال (وان اراد العمرة) اى وحدها (أو القران يذكركهما) اى العمرة وحدها أو القران بأن يقول اللهم اني اريد العمرة فيسرها لي وقبلها مني نويت العمرة وأحرمت به الله تعالى ليك بعمرة أو العمرة والحجة جميعا (في الدعاء والتية) اى كلمها بعاشاء في التية بطريق القرضية لقاعدة التعين وفي الدعاء على سبيل الاستحباب كما في التية (وفي القران) اى دعاء ونية (يقدم) اى بطريق الاستحباب (ذكر العمرة على الحج في اللفظ) اى المقرن باية بأن يقول اللهم اني اريد العمرة والحج فيسرها لي وقبلها مني نويت العمرة والحج وأحرمت به الله تعالى ليك بعمرة وحجة ويستحب زيادة قوله حقا تصدورا (وان كان احرامه عن الغير) اى نية أو تطوعا (فليؤن عنه) وهذا متعين ويستحب في الدعاء ذكره ايضا (ثم ان شاء قال ليك عن فلان) اى بحجة ونحوها وهو الافضل ولو مرة (وان شاء اكتفى بالتية) اى عنه ولم يذكره لا في الدعاء ولا في التلبية

وعطيتك أعظم العطية وأنها تطاع ربنا فتشكر وتوصي فتسفر وتغيب المضطر وتكشف الضر وتنقي السقيم وتفر الذنب وتقبل التوبة ولا يهزى بالآثم أحد ولا يبلغ مدحك قول قائل (اللهم) اني أسألك عدا ناسا واعوذ بك من علم لا ينفع (اللهم) اني أسألك خير كل المسئلة وخير الدعاء وخير النجاة وخير العمل وخير الثواب وخير الحيلة وخير للمات ثبتي وثقل موازيني وحقق ايمانني وارفع درجاتي وقبّل صلاتي واغفر خطيئتي واسألك الدرجات العلامن الجنة آمين (اللهم) اني أسألك ان ترفع ذكرى وتضع وزري وتصلح أمري

في فصل وترط التية أن تكون بالقلب لا أذلا يعتبر انسان اجماعا بل قيل انه بدعة الا انها مستحسنة أو مستحبة تذكير القلب واستحضاره (فينوي قلبه ما يحرمه) اى ما يقصده الاحرام (من حج أو عمرة)

أي مفردين (أو قرآن) أي مجتمعين (أو لسك من غير تعيين) أي ولو احتاج بسده إلى تعيين وكذا إذا كان مبهما معلقا بشك غيره (وذكره) أي بيان ما يحرم به (باللسان مع ذلك) أي مع قصد قلبه (أفضل وليس) أي الجمع بينهما (بشرط) اتفاقا (ولو نوى قلبه ولم يتكلم بلسانه صح) أي إذا نوى بلسانه (وان جرى على لسانه) أي نوع من التلبية (خلاف ما نوى بقلبه) أي بالخصوص (فالعبادة بما نوى) أي في جهانه (لأجاري) أي مضى على لسانه كما في باب الصلاة وهذا حكم التلبية ولهذا قال (فلولي بحجة ونوى قلبه للمرة الأولى بجمرة ونوى قلبه الحلق الأولى بها جميعا ونوى أحدهما الأولى بأحدهما ونوى كليهما فالعبادة بما نوى) ثم التلبية وإن كانت فريضة لا تصح إلا باللسان مع القدرة لكن لا يشترط فيها التبيين بل مطلق التلبية كاف في حصول الشرط

فصل وشرط التلبية أن تكون باللسان فلو ذكرها بقلبه لم يتدبرها أي بتلك التلبية اللسانية المجردة عن احضار التلبية الجانبية (والآخر س يلزمه تحريك لسانه) أي أن قدر قائه نص محمد على أنه شرط (وقيل لا) أي لا يلزم (بل يستحب) أي تحريكه في المحيط تحريك لسانه مستحب كما في الصلاة ونظائر كلام غيره أنه شرط ما في حق القراءة في الصلاة فاختلافه فيه والأصح أنه لا يلزمه التحريك قلت فينبغي أن لا يلزمه في الحلق بالأولى فإن باب الحلق أوسع مع أن القراءة فرض قطعي متفق عليه والتلبية أمر ظني يختلف فيه (وكرر قصد به تعظيم الله سبحانه) أي ولو مشوبا بالدعاء على الصحيح (يقوم مقام التلبية كالتلهيل والتسبيح والتحميد والتكبير وغير ذلك) أي من أنواع التناء والتمجيد (ولو قال اللهم) بمعنى الله (بجزء) وهو الأصح في الصلاة أيضا كما في المحيط (وقيل لا) أي قاسا على الصلاة حيث لا يجوز فيها بدلا من تكبير الافتتاح عند بعضهم والفرق ظاهرا (وبجواز الذكر) وكذا التلبية (بالعربية والفارسية وغيرهما) كالتركية والهندية ونحوهما (أي لسان) أي بأي لغة وبيان (كان) والجمهور على أنه يستوى فيهم بحسن العربية ومن لا يحسنها وهو الصحيح بخلاف افتتاح الصلاة عندهما فالفرق أن باب الحلق أوسع (والتلبية مرة فوض) وهو عند الشروع لا غير (وتكرارها سنة) أي في المجلس الأول وكذا في سائر المجالس إذا ذكرها (وعند تغير الحالات) كالإصباح والامساء والإسحار والخروج والدخول والقياس والقعود والمشي والوقوف وملازمة الناس ومفارقةهم والمزاجعة والتوسعة وأمثال ذلك (منسحب مؤكد) أي زائد تأكيده على سائر المستحبات (والأكثر مطلعا) أي من غير قيد بتغير الحال (مندوب) أي مطلوب شرعا ومندوب عليه أجرا لكن مرتبة التدب دون مرتبة الاستحباب (ويستحب أن يكرر التلبية في كل مرة) أي إذا سرعها (ولأنه وإن أتى بها) أي بالثلاثة (على الولاة) بالكسر أي بالولاء واستباحة من غير فصل بينهما نحو أكل طعام وشرب ماء (ولا قطعها بكلام) أي أجنبي عن التلبية (ولو رد السلام في خلالها حر) يعني رجاء أن لا يردده في خلالها بل يؤخره حتى يرد بعد فراغها إن لم يقته الجواب بالآخر غيرها (ويكره نية نيل عليه) أن حال تليته جهرا وهل يستحق الجواب حينئذ لا يظهر ثم (ولا ينبغي أن يحل) أي يوضع خلاصا (بشيء من التلبية) أي من نياتها وأعمالها (استنونة) أي التي تقدمت والمقصود أنه لا ينبغي شيئا منها (فإن زاد عليها) أي بعد فراغها إلا في خلالها (فمن) بل مستحب بأن يقول ليك وسعديك وخير كله بيدك والرباه إنك ليك إله الخلق ليك بحجة حقا تعبدا وبقا ليك أن العيش عيش الآخرة ونحو ذلك فما وقع

وتطهر قلبي وتحسن
فربي وتورق قلبي وتغفر ذنبي
وأسألك الدرجات الصلا
من الجنة آمين (اللهم) أي
أسألك أن تبارك لي في سعي
وبصري وفي روعي وفي
خلقى وفي أهلي وفي عمالي
وعجالي وفي عيالي وفي
حسنتي وأسألك الدرجات
العليا من الجنة آمين يا من
أطهر الجليل وستر القبيح
يا من لا يؤاخذ بالجبرية
ولا يهتك السر يا حسن
التجاوز يا واسع المغفرة
يا بسط اليدين يا رحمة
يا صاحب كل نجوى يا منتهى
كل شكوى يا كريم الصفح
يا عظيم المن يا مبتدئ السم
قبل استحقاقها يا ربنا ويا سيدنا
وذيولنا ويا غاية رغبتنا
أسألك أن لا تشوي خلقي
باللأرغم وذيالك من عذاب

ما تورا فتستحب زيادة ما ليس من ويافئ رَأَوْ حَسَن * وقد اخرج البزار والبيهقي عن حفصة رضي الله عنه قال يجمع الله الناس في صيد واحد لا يتكلم نفس فيكون اول من يدعى محمد صلى الله عليه وسلم فيقول ليك وسعديك والخير في يدك والمهدي من هديت وعبدك بين يدك بك واليك لا منجا منك الا اليك تباركت وصليت سبحانك رب اليت فند ذلك يشفع فذلك قوله تعالى عسى ان يمسك ربك ممسا عموما كذا في البدور السافرة للسوطي فهو صلى الله عليه وسلم اول من قال بلى واول من قال ليك في علم الارواح واول من لي في بث الاشباح (ويستحب كسرها) اي غير مقيد بحال من الاحوال بل يستحب (قاوما قاعدا) وكذا مضطجعا وماشيا (راكبا ونازلا واثقا وسائرا طاهرا) وهو الاكل (ومحذرا) اي بالحدث الا صغر لموله (جنبوا حائضا) وكذا انشاء (وعند تغير الاحوال) اي مما ذكره ومما يذكر كهبوب الريح وطلوع الشمس وعروبها واما ثلثها ويستثنى منها حال قضاء الحاجة (والا زمان) اي وتغير الا زمان المشتملة على تغير الاحوال وكذا تغير المكان (وكلا على شرفا) فنهني اي صدم مكانا عاليا الا انه يستحب حينئذ التكبير مرأيا (واهبط واديا) اي زل مكانا منخفضا لكن يستحب زيادة التسبيح ايضا (وعند اقبال الليل والنهار) اي كما فهم من اختلاف ازمان (وبالاسحار) بكسر الهزة اي بالدخول في وقت السحر لقولهم واذا اسحر وبجوز فتح الهزمة على انها جمع سحر اي في اوقاتها (وبعد الصلوات) اي فرائعها (فرضا) اي اداءه وقضاه وكذا الوتر لانه فرض عملا (وقفلا) اي ما ليس بفرض فيشمل السنة والثلثون وهذا الاطلاق وهو الصحيح المتمدد المطابق لظاهر الرواية واما ما خصه الطحاوي بالمتكسبات دون التوافل والقوائ فهو رواية شاذة كما قاله الاسيبجاني اللهم الان يقال أراد زيادة الاستجاب بعد الفرائض الوقتية ولذا قال ابن الهمام والتعميم اولى (وعند كل ركوب وزول) كما استفيد من قوله را وكافلا (ولماء بعضهم بعضا) اي بعضا آخر كما قدمناه (واذا استمعظ من النوم) اي استبه وكذا اذا قصد النوم واراده لانه من جملة تغير الحالة (واستعطف راحته) اي صرف عنان دابته من طريق الى اخرى (واذا كانوا جماعة) واقلها هنا اثنان ولذا قال (لا يمتنى أحد على تلبية الآخر) لانه يشوش الحواطر وبضوت كالسمع الحاضر (بل كل انسان يلي بنفسه) اي منفردا بصوته (دون ان يمتنى على صوت غيره) اي على وجه الهيئة للتبعية وكذا قيل ان المدايرة القرآنية إنما تستحب اذا كان بقاء واحد بعد واحد دون الهيئة الاجتماعية على ما أحدهم القراء المصرية والشامية (ويستحب أن يرفع بها) أي بالتلبية (صوته) وكلا بالغ فهو واجب لشهادة كل من بلغه لئلا يبعث يقطع صوته ونضره نفسه ما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم قال لبعض أصحابه حين تجاوزوا عن الحد في رفع أصواتهم لبعض الأذكار في الأسفار اربوا على أنفسكم فانكم لاتدعون أصم ولا بعا بل تدعون سميا قريبا ولله، قال ابن الحاج المالكي وليحذر بما يفسده بعضهم من أنهم يرمون أصواتهم بالتلبية حتى يبقروا حلوقهم وبعضهم يخفضون أصواتهم حتى لا تكاد تسمع والسنة في ذلك التوسط انتهى فإ ذكره المصنف من أن رفع الصوت بالتلبية مستحب فيه مسامحة لأن المتمدد أنه سنة كما صرح به قوام الدين في شرح الهداية وكذا قال المحقق ابن الهمام هو سنة فان تركه كان ميثا ولا شيء عليه ولا بالغ فيه فيجهد نفسه كيلا ينثر رتمه قال ولا ينبغي أنه لا منافاة بين قولنا لا يجهد نفسه بشدة رتم الصوت وبين الأدلة الدالة على استحباب رتم الصوت بشدة اذ لا تلازم بين ذلك وبين الاجهاد

التار بمؤذلة من عذاب القبر
نمود بالله من القبر ما ظهر
منها وما بطن نمود بالله من
قصة المسيح الدجال (اللهم)
التموذك من جهد البلاء
ودرك الشقاء وسوء القضاء
وشحاة الأعداء (اللهم)
مصرف القلوب صرف قلوبنا
على طاعتك (اللهم) اغفر
لنا وارحنا وارض عنا وقبل
منا وادخلنا الجنة ونجنا من
النار وأصلح لنا شأننا كله
(اللهم) زدنا ولا تنقصنا
وأكرمنا ولا تهنا وأعطنا
ولا تحرمنا وآثرنا ولا تؤثر
علينا وأرضنا وأرض عنا
(اللهم) أعنا على ذكرك
وشكرك وحسن عبادتك
(اللهم) أحسن ما قبلنا في
الامور كلها وأحسنا من
خزي الدنيا وعذاب الآخرة

أذ قد يكون الرجل جهوى الصوت عالى طيما فيحصل الرقع السالى مع عدم تبعه (الا ان يكون في مصر) فانه لا يستحب ان يرفع صوته خوفا من الرياء والسبق والظاهر ان يكون ينفرد بصوت على بعض من حرر (أو امرأة) فانها لا ترفع صوتها بل تسمع نفسها لا غير كما صرح به شارح الكزولان صوتها عورة فرفضه بكشفه عبرة (ويلي) أى حال احرامه (في مسجد مكة) الظاهر انه من غير رفع صوت يبالغ بنشوى على الصليين والطاقين فان ابن الضياء من علمنا صرح بأن يرفع الصوت في المسجد ولو بالذ كحرام (وبني) أى وفي منى أو في مسجدها كاذكرنا وعرفنا (وكذا) أى في مزدلفة الى ابي رمى (لافى الطواف) أى لا يلي حال طوافه مطلقا لان اشتغاله حيث ذاب الادعية المأثورة افضل وهذا اذا ربه طواف القدوم او طواف الفرض على فرض تقديمه على الرمي والا فلا ثلثة في طواف الممرة ولا في طواف الفرض بعد الرمي (وسى الممرة) أى ولا في سى الممرة فان الثلثة تقطع بأول شروع في طوافها وما أطلق بعضهم من أنه لا يلي حالة السى فثبتن حمله على سى الممرة وأوسى الحج اذا أخره أو ما صرح في الاصل من أنه يلي في السى فيحمل على سى الحج اذا قدمه ثم لا خلاف في ان التلبية اجابة الدعوة أو اتمام الحلف في الداعي من هو قيل هو الله تعالى وقيل هو رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل هو الخليل عليه السلام قال المنصف في الكبير وهو الاظهر قلت ان كان المراد الاجابة الروحية فلا شك انه الاظهر والافهوضلى الله عليه وسلم امر بالبدء أيضا بقوله تعالى وأذن في الناس بالحج على خلاف فيه ان المأمور به ابراهيم او هو عليهما الصلاة والسلام وقد نادى الناس بالحج عام الوداع ثم لامرية ان الداعي الحقيقي هو الله سبحانه فالصواب ان الخطأ في لبيك لرب الارباب دلالة ما يبداه من لفظ اللهم ولا يشرك لك وغيره ودعوى الالتفات مما لا يفت اليه ولا يبرج عليه (ويقوم تقليد الهدى مقام الثلثة) الهدى يشعل الابل والبقر والفم فكان حقه ان يقول تقليد البدنة كما صرح بقوله (وهو) أى تقليده (ان ربط) بكسر الموحدة وهى القصصى ويضما (في عتق بدنة) أى في رقيقته وهى متأولة للبقر عندنا خلافا للشافعى ولنا عطف عليها تصرفا لمراد بقوله (أو بقر أو جاب) أى هديه كقران ومته ونذر وكفارة (أو قتل) أى تطوع شامل لسنة فانه يستحب الهدى لكل ناسك ان قدر عليه فقد أهدى صلى الله تعالى عليه وسلم عام حجة الوداع مائة بدنة نحر منها ثلاثة وستين بيده الترفة عدد سنى عمره بالثيفة وأمر المرتضى بنحر البقية (قطعة لعل) أى كلمة أو ناقصة (أو مزادة) أى قطعة مزادة وعرونها وهى يصح الميم كجرب زوادة أو السفرة التي عاها من الحمد المصحوب في السفر (أو طاء شجرة) وهى بكسر اللام ممدود أى قشرها (أو نحو) من شرار لعل وغير ذلك مما يكون علامة على انه هدى كلالا يترضوه والآن عطف وذبح فلا ياكل منه الا الفقراء دون الانغياه (ويسوقها) أى يدفعها من ورائها فان السوق ضد القود (ويتوجه معها ناولا لاحرام) أى بأحد التسكين مينا أو مبهما أو جمعا قال الكرماني ويستحب أن يكبر عند التوجه مع سوق الهدى ويقول الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر وقلعة الحمد (فيسر بذلك) أى بما ذكر من التقليد والسوق مع التبة على الصواب كما صرح به الاصحاب (عحرما) أى ولو لم يلحقيا مبهما مقام الثلثة (لكن الأفضل أن يقدم الثلثة على التقليد) أى اذا جمع بينهما (ثلاثا) أى عحرما بالتقليد) أى اولا (لان السنة ان يكون الشروع بالثلثة) بنى فلو عكس القضية فانه الفضيلة (ولا يرمق الاشار) وهو بكسر الهمزة تشق جلد البدنة أو طعنها حتى يظهر الدم منها (مقام الثلثة) ولو توجه معها ناولا (بل هو مكروه عند خوف السراية) أى في قولهم جميعا فان الإحيفة قال

(اللهم) اقم لنا من خشيتك ما نغول به يتناوبن معاصيك ومن طاعتك ما يفسد به جنتك ومن اليقين ما تهون به علينا مصائب الدنيا والآخرة ومتنا بأسماعنا وأبصارنا وقوتنا ما أحييتنا واجعله الوارث منا واجعل ثارنا على من ظلمنا وانصرنا على من عادانا ولا تجعل مصيبتنا في ديننا ولا تجعل الدنيا أكبر همنا ولا مبلغ علمنا ولا تسلط علينا من لا يرحمنا (اللهم) انالأسلاك عزائم مفترتكم ومنجيات أمرك وموجبات رحمتك والسلامة من كل أثم والغنية من كل بر والفوز بالجنة والنجاة من النار (اللهم) لا تدع لنا ذنبا الا غفره ولا هما الا فرجه ولا دينا الا

بكرامته مطلقا ومما لا يباحته لكنه يكره عند خوف سرابته (والا) أى بأن لا يكون خوف السراية (خس) أى عندهما (فى الابل) دون البقر والغنم وكذا للجلل البدنة من غير تقليد ونوى الحج لابل يصير عمر ما وان توجه معها (والا بل قلدو نجبل) بتشديد اللام المفتوحة فيهما (وتشمر) من الاعصار (والبقير لا تشمر) أى بل قلدو نجبل لكن يستحب التجليل والتقليد احب منه والجمع بينهما افضل (والغنم لا يفضل بها شئ من ذلك) أى بما ذكر من الاشياء الثلاثة (ولو اشترك سبعة) اوقل (فى بدنة) أى ابل او بقرة (قلدها احدهم بأمرهم) أى بأمر بقيتهم (صاروا) أى كلهم (محرمين ان ساروا معها وبغير أمرهم صار هو) أى وحده (محرم) أى لا بقيتهم (ولو بث بالهدى) أى ارسله مع شخص اوسيه وقدمه (ثم توجه) أى بمد ذلك (فان كان) أى الهدى المبعوث (هدى قران أو مئمة) أى هدى تمتع (فى أشهر الحج) وسيأتى بيانه (صار) أى صاحب الهدى المذكور (ان سار ناولا) أى لا احرام والجملة الشرطية مترتبة بين العامل وهو صار ومصوله وهو (محرم بالوجه) أى الى الكعبة حال سريه (وان لم يكن لهما) أى للقران والمئمة (أولهما فى غير أشهره لا يصير محرما حتى يلحقها يوسفها) والحاصل ان لاقامة البدنة مقام التلبية شرطا فحقها التلبية وقد تقدمت ومنها سوق البدنة والتوجه معها والادراك والسوق ان بث بها ولم يتوجه معها فى بدنة المئمة والقران فلو قد هدي ولم يسق أو ساق ولم يتوجه معه لم يكن محرما على المشهور فى المذهب وأما اذا قلد البدنة وبث بها على درجل ولم يتوجه معها ثم توجه بعد ذلك يريد النسك فان كانت البدنة بغير المئمة والقران لا يصير محرما حتى يلحقها فاذا أدر كهوا ساقها صار محرما لكن بالحق شرط بالاتفاق وأما السوق بدلا للحق فمختلف فيه فى الجامع الصغير لم يشرطوا شرطه فى الاصل فقال يسوقه ويتوجه معه قال فخر الاسلام ذلك أمر اتفقا واتما للشرط ان يلحقه وفى الكافى قال شمس الأئمة السر حسى فى المبسوط اختلف الصحابة فى هذه المسئلة فمنهم من قول اذا قلدها صار محرما ومنهم من قول اذا توجه فى أثرها صار محرما ومنهم من قول اذا أدر كهوا فساقها صار محرما فخذنا بالمتيقن من ذلك وقتنا اذا أدر كهوا ساقها صار محرما بالاتفاق الصحابة على ذلك رضى الله تعالى عنهم وأما قوله فى أشهر الحج فمراده انه يصير محرما فى هدى المئمة بالتقليد والتوجه اذا حصل فى أشهر الحج وأما اذا حصل فى غير أشهر فلا يصير محرما ما لم يدر كهوا ويسرم معها وكذا فى القرآن على ما ذكره بعضهم وأما بدنة التطوع والنذر والجزاء فلا يصير محرما كيفما كان سواء كان فى أشهر الحج أم لا لم يدر كهوا ويسقها

فصل فى ايهام التبة واطلاقها * ومن نوى الاحرام أى نفسه وكذا اذا نوى النسك (من غير تعيين حجة أو عمره) أى او اراة جمع بينهما فكان حقه ان يقول أو قران كافى الكبر (صح) أى احرامه اجماعا ترتب عليه المحظورات (ولزمه) أى المضى فى احد النسكين (وله ان يحمله) أى بغير احرامه للمهم (لا يه ما شاء) أى من احد النسكين (قبل ان يشرع فى اعمال احدهما) أى من اركانهما (فان لم يمين حتى طاف) أى للعمرة مطلقا (ولو شوطا كان) أى صار (احرامه للعمرة) أى مقبلا ومصرفا (أو وقف برفة) أى قبل الطواف (فله حجة) أى فصار احرامه مئمتين للحجة (وان لم ينو) أى وان لم يقصد الحج فى وقوفه فانه ينصرف الى شرا وكذا اذا لم ينو طوافه فرض العمرة فانه ينقلب اليه (ولو احصر قبل الانفصال) أى انفصل الحج او العمرة من اركانها وتحلل بدم (اوقافه الوقوف) أى فوت وقته (أو جامع) أى قبل الوقوف أى فافسده (تعين) أى احرامه للمهم (للمعرة) فى الصور الثلاثة ففى

تخصيته ولا حاجة من حوائج الدنيا والاخرة الا قضيتها يا أرحم الراحمين ربنا آتينا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار (اللهم) آتانا لك من خير ما سألناك منه نيك محمد صلى الله عليه وسلم ونعوذ بك من الله عليه وسلم ونسألك فيما قضيت من أمر أن تجعل ما قبله على رشدنا وأن المستعان وعليك التكلان ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم (فصل فى ذكر أدعية جليلة المقدار ورد فيه آثار عظيمة)

رأيت أن أذكر هاتك أيتها الحبيب لتحوز ثوابها وأدعية والأذكار الواردة كثيرة

الاولى يجب عليه قضاؤها لاتضاء حجة وفي الثانية فعل افعال السرعة وتحلل ولا حرج عليه من قابل وفي الثالثة يجب عليه المنفى في عمرة وقضاؤها (ولو احرم مبهما) اى اولاً (ثم احرم ثانياً بحجة فالاول للسرعة) اى قال احرام الاول انهم معين بها (او بمرءة) اى بان احرم مبهماً احرم بها (فالاول للبحجة) اى تبين لها (وان لم يثبت الثاني شيئاً) اى مضافاً للصورتين (فهو قارن) فيزومه حجة او عمرة اما اذا خرج من بيته يريد الحج فاحرم ولم يثبت شيئاً من ابى يوسف وعبد الله بن حبيب على جواز البسادة بنية سابقة (ولو احرم بتأخير حرم به غيره) اى ولم يعلم بمسأله حرم به غيره (فهو مبهم) اى فاحرامه أو حكمه كالهم (فيزومه حجة او عمرة) اى على ما سبق (وان فات) اى وقوفه (تبين للسرعة فيلزومه وكذا لو احرص) وكذا لو جامع فافسده كاقدم

فصل ١٠ ولو احرم بالحج (اى مطلقاً) ولم ينو فرضاً ولا تطوعاً فهو فرض (لان المطلق ينصرف الى الكمال فان كان عليه حجة الاسلام يقع عنها استحساناً بالاتفاق في ظاهر المذهب وقيل اذا بدأ بحجة وعليه حجة الاسلام فاحرم مطلقاً كان تفلاً ذكره ازهادى (ولو نوى) اى الحج (عن الغير) او التذرع او التفل (اى التطوع (كان) اى حجة (عمانوى) اى لمعين له (وان لم يحج للفرض) اى لحجة الاسلام بعد كذا ذكره غير واحد وهو الصحيح المتخذ المتقول الصريح عن ابى حنيفة وابى يوسف من انه لا يتأدى الفرض بنية التفل في هذا الباب وروى عن ابى يوسف وهو مذهب الشافعى انه اذا حج بنية التفل وقع عن حجة الاسلام وكأنه قاس على الصيام والفروض لكن الفرق ان رمضان ميار لصوم الفرض بخلاف وقت الحج فانه موسع الى آخر العمر ونظيره وقت الصلاة وعنه ايضا اذا بدأ بحجة وعليه حجة الاسلام فأحرم مطلقاً كان تفلاً (ولو نوى للمندور والتفل) اى مسا (قيل فهو تفل) وهو قول محمد (وقيل نذر) وهو قول ابى يوسف والاول اظهر واحوط الثاني اوسع ويؤيد الثاني قوله (ولو نوى فرضاً) اى حجة (وتفلاً فهو فرض) اى عند محمد وكذا عند ابى يوسف على الاصح كفى البحر لكن فى الكافى ولو نوى حجة الاسلام والتطوع فهو حجة الاسلام اتفاقاً ما عند ابى يوسف لان بنية التطوع غير محتاج اليها فلفت وعند محمد لما بطلت الجهتان فانهما اذا اتمارضا تسابقتا في حجتين صرفه اليه (ولو نوى نصف نسك) اى مثلاً (او حجاً لا يطوف له) اى طواف الزيارة ولا يقف (اى برقة لاجله) فليهنسك (اى كامل لانه لا يجزأ وحكم الميهم تقدم) (او حج كامل) اى عليه بطواف ووقوف لانهما ركنان له وكذا عليه مسائر الواجبات واجتساب المحظورات (ولو احرم) اى بحج (على ظن انه عليه) نذراً اى فرضاً (فتبين عدمه) اى خلاف ظنه (لزومه المنفى) اى لشرعه (وان افسده قضاؤه) اى لزمه وهذا بخلاف الصلاة لما قد منه (وان احرص) اى الظان المذكور (قيل) اى على ما فى الزودى وكشف الاسرار شرح المنار (لا يدرى القضاء) لانه اذا احرص وتحلل بالدم لا يحتاج الى الافصال للخروج (وقيل يلزمه ويصحح) اى الزوم (فى النسيان)

فصل فى نسيان ما احرم به اى احرم بعد تبين احرامه اولاً (احرم بتى) اى معين كحج او عمرة او قرآن (ثم نسيه) اى ما احرم به ولم يرجع فنبلة نسيه شئ (لزومه حج وعمرة) اى احتياطاً اولاً لانه الفرد الاكمل فانه النوع الافضل (بعدم اضلاله عليه) كالقرآن المروف (ولا يلزمه هدى القرآن) اى تخفيفاً عليه بسبب النسيان فان الزوم نوع مؤاخذة ولو كان بقاءه لشكر بتوفيق اجمع بين التسكين وليكون فوقاً بين احرام المذكور والتامى فى الجملة لا يكون حكمها واحداً من جميع الوجوه (ولو

والا لسان ملول بالبلع
ويجب الاحتراز عن الملل
من دعاء الله تعالى ومن
ذكره الكريم فقد وزد
لا عمل الله حتى تلوا فيعين
على الانسان السالك الى الله
تعالى أن يختار من الادعية
والذكر ما يمكنه المواظبة
عليه ويحفظ من ذلك ما هو
أوفق لحاله وأرق لقلبه
وأخف على لسانه فالقليل
مع المداومة أفضل وأشد
تأثيراً فى القلب من الكثير
المنقطع ومثال القليل الدائم
مثال قطرات الماء فانها اذا
دام قاطرها على الحجر
الصلد أحدث فيه حفرة
بخلاف الماء الكثير اذا
انصب دضة أو دفعت متفرقة
متباعدة لا وقات لم يظهر له
أر وقودود لكل واحدة

أحصر محل (أي تحلل) بهدى واحد وهو دم التحلل عن مطلق نسكه السابق (وقضى حجة وعمره) (أي احتياطاً) (إن شاء جمع بينهما) أي بالقران (أو فرق) أي فصل بالتمتع أو غيره (وإن جامع) أي قبل طواف العمرة (ففيه المضي فيها وقضاؤها) أي لفسادها بالجامع وعليه شاكنا وسقط عندهم القران كما تقدم وأما إذا جامع بعد طوافهما قبل الوقوف فيفسد حجة دون عمرته وعليه دم لفساد الحج ودم للجامع في أحرام المعروة عليه قضاء الحج فقط وسقط عندهم القران وبقي الصور سيأتي في محله (وعبارة بعضهم) أي كالسكر مائي والسروجي ومؤدى البارتين وأحد الألة زاد حكم الشك فيه (وإن أحرر نسك واحد من نفسه أو شك فيه قبل الأفعال) أي قبل أن يأتي بفعل من أفعال النسك (تحرى) أي اجتهد وطلب الأحرى لأن غلبة الظن تقوم مقام اليقين في فروغ مسائل الدين (وإن لم يقع تحريره على شيء) أي معين (لزمه أن يقرن) أي قراناً لقوله هو الجلع الصوري لا القران الشرعي الموجب للدم ولذا قل (بلاهدى) أي دم للقران على ما صرح به في الناية وأما قوله في المحيط فلا يكون قارناً فمحمول على القران الشرعي للجمع بين السارات فإنه أولى من الحمل على اختلاف الروايات (ولو أهل بشيتين) أي نسكين معينين (فقسهما) أي أنهما حجتان أو عمرتان أو حجة وعمره (لزمه) (القران) أي الشرعي حملاً لفعل المؤمن على الصلاح المستحسن في الدين (ودمه) أي دم القران الموجب للشكر وهذا في الاستحسان والقياس أن يلزمه حجتان أو عمرتان (فلسو أحصر بث بهديين) أي لانه في أحرار من (وعليه قضاء حجة وعمرتين) لا لاجتماعه قارناً بخلاف ما قبله إذ لم يبرهن أن أحرارهم كان بشيتين

فصل في أحرار المني عليه من أغنى عليه أي ممن توجه إلى البيت الحرام بربح حجة الإسلام فأغنى عليه قبل الأحرار (أو نام) أي وهو مريض كسائي (قوى ولي عنه رفيقه) أي يبدماوى رفيقه عن نفسه أو قبله بأن قال اللهم إله بريد الحج أو أريد الحج له فيسره وتقبله منه ثم يلي عنه (أو غيره) أي غير رفيقه (بأمره) أي السابق على أغناؤه ونومه (أولا) أي أولاً بأمره فصابل فضل الغير باختياره (صح) أي أحرار الرقيق أو غيره عنه مطلقاً وسيأتي بيان الخلاف فيه (ويصير) أي المني عليه (محرمًا) أي بنية رفيقه وتليته وربما يقال يكفي تلية رفيقه عنه بناء على جواز البداة بنية سابقة (ولا يشترط) لصحة أحرارهم (تحريره عن لبس الخيط) لانه باب من ارتكاب المحظور (ومحرمه من حجة الإسلام) أي بلا خلاف (ولو ارتكب) أي المني عليه الحرم عنه غيره (محظوراً) أي ممنوعاً من محرمات الأحرار (لزمه موجه) بفتح الجيم أي مقضى المحظور من الدم أو الصدقة أو غيرهما وإن كان غير قاصد (للمحظور الرقيق) أي لا غيره لانه أحرر من نفسه بطريق الإصالة وعن المني عليه بطريق النية كالولي يحرم عن الصغير فيقتل أحرارهم عنه محرمًا كما لو نوى هو ولي ولذا لو ارتكب هو أيضاً محظوراً لزمه جزاء واحد لا أحرارهم نفسه ولا شيء عليه من جهة أهله عن غيره ثم اعلم إله أن الأمر أعجب ورفقاء بذلك فلا خلاف فيه وأما إن لم يأمرهم بذلك فصافاً هلوا عنه جاز ذلك أيضاً عند أبي حنيفة خلافاً لهما ولو أحرارهم عنه غير رفيقه بغير أمره لا رواية فيه واختلف المشايخ على قول أبي حنيفة قبل يجوز عنده وقيل لا يجوز وقد ذكر القولين في المحيط والخيرة قالان الهام والجواز هو الأولى قلت وهو الظاهر لثبوت عقد الأخوة بدليل قوله تعالى أما المؤمنون أخوة وقوله عليه الصلاة والسلام المسلم أخو المسلم لا يخذله (ولو أفاق) أي المني عليه بعد الأحرار

من هذه الكلمات الشرع تأثيرات عظيمة فاختران تكرر كل واحدة منها أو بعضها صباح كل يوم ثلاث مرات وهو أقبلها أو أكثرها وهو سجون أو أسطرها وهو عشر مرات وهو الوسط فاختره لملك توفيق على مواظبتها أو مواظبة بعضها فتكون من مسداه الدنيا والآخرة إن شاء الله تعالى (الأولى) لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير (الثانية) سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (الثالثة) سبح قدوس رب الملائكة والروح

عنه (واستيقظ) أي التائم المريض بعد تومه الباعث على الاحرام عنه (لزمه مباشرة الافعال) أي
 قية أعمال الحج وكذا اجتناب المحظورات (وان لم يقف قيل لا يجب) أي على الوقوف (ان يهدوا به) ضم
 أوله أي يحضروه (المشاهد) أي المشاعر (كالطواف) أي طواف الزيادة (والوقوف) أي برفة
 يعني وسائر الواجبات من وقوف مزدلفة ورمى الجمرة والسعي وأما قصر على الركبتين لانهما الملم
 في محله الحج (بل مباشرة الرقعة) بضم فسكون ويجوز تثنية الزاء وهم جماعة يتراقضون في الطريق
 (نحزيه) لان عهد المرافقة قام مقام الامر باليابة وهذا القول اختاره جماعة وجعله صاحب المبسوط
 الاصح وفي العناية الاصح أن يباينهم عنه في ادائه صحيحة الا ان احضاره أولى لانعين وقيل لا تنادي
 بأداء رفته واليمال قاضيخان وصاحب البدائع وغيره ما في فتاوى قاضيخان لأمر بالحج ثم أغنى
 عليه فطافوا به حول البيت على بصير وأوقفوه بمرقات ومزدلفة ووضعوا الاحجار في يده ورموا
 به وسماه بين الصفا والمروة جازي بني والافلاك عن محمد لوربي عنه بالاحجار ولم يحمل الى
 موضع الرمي جازوا الاصلان برمي الجاربيده ولا يجوز ان يطاف عنه حتى يحمل الى الطواف ويطاف
 به وكذا الوقوف برفة انتهى كلامه وهذا التفصيل حسن جدا وإليه أشار المصنف بقوله (وقيل
 يجب محله في الطواف) أي طواف الاقضية بأن يحمله الرفيق على ظهره أو يظهر غيره وينوي منه
 الطواف في قوله (والوقوف) أي باحضاره في موقف عرفه ولو ساعة ليكون أقرب إلى ادائه لو كان مقيما
 وإليه مال شمس الأئمة السرخسي (لا في الرمي ونحوه) من وقوف المزدلفة والسعي لكونهما من
 الواجبات وهي دون الأركان في الاعتبارات (ولو أغنى عليه بالأحرام) أي بعد تحقق إحرامه
 لنفسه (خلفه متعين) أي على رفقائه (وقافا) أي اتفاقا فقد ذكر في الاسلام انه إذا أغنى عليه بعد
 الاحرام فطاف به المساسك فانه يحزبه خدما محببنا جميعا لانه هو الفاعل وقد سبق التية منه قال
 ابن الهمام ويشكل عليه اشتراط التية في الطواف حيث لم توجد منه فالأولى أن يعلل بأن جواز
 الاستابة فيما يجز عنه ثابت فتجوز الزيادة في الافضل ويشترط بينهما الطواف كما يشترط بينه الا ان هذا
 يقتضي عدم تعيين محله والشهود أي الحضور وهو الاصح على ما ذكره في محل آخر

فصل في احرام الصبي ينقد احرام الصبي المميز للنفل لا للفرض اذا لم ينقد احرامه عن حجة
 الاسلام اجماعا لقوله في الكبير عندنا ليس في محله (ويصح اذاؤه) أي مباشرة فافاله (بنفسه) أي دون
 غيره بأمره أو بغيره لعدم جواز التابة عند عدم الضرورة (ولا يصح من غيره) أي من غير الصبي
 المميز (في الاداء) أي مباشرة الافعال (ولا الاحرام) على ما في البدائع من انه لا يجوز اذاؤه الحج بنفسه
 وكان حق المصنف ان يعكس في ذكرهما حكمهما المرتب بينهما في وضهما حيث قدم الاحرام على
 الاداء شرطا (يد يصحان من وليه) أي نية عنه (فيحرم عنه من كان أقرب اليه) أي في التسبب
 (قلو اجتماع والد وأخ محرمة له الوالد) على ما في فتاوى قاضيخان والظاهر انه شرط الاولوية
 وهذا كله مبني على انعقاده نقلا لكن في شرح المجمع وعندنا اذا أهل الصبي أو وليه لم ينقد فرضا
 ولا نفلا وفي الهداية ما يدل على انعقاده نفلا ثم قال صاحب الهداية واختلف المتأخرون فنع بعضهم
 انعقاده أصلا وقيل ينقد ويكون حج عمر بن عبد الله انتهى ويمكن الجمع بأنه لا ينقد انعقادا مازما وينقد
 نفلا غير ملازم لانه غير مكلف فسادته التود بعمل الجبر ويتبرع عليه أنه لو لم غسل شيئا من
 المأمورات أو ارتكب شيئا من المحظورات لا يجب عليه شيء من القضاء والكفارات ويقوى
 ما ذكرنا في اختلاف المسائل واحتلقوا في حج الصبي قال ابو حنيفة لا يصح منه قال يحيى بن محمد معنى

(الرابعة) سبحان الله
 ويحمده سبحان الله العظيم
 ويحمده (الخامسة) أستغفر
 الله العظيم الذي لا اله الا هو
 الحى القيوم وأسأله التوبة
 والمغفرة وأسأله الصفو
 والمغافية (السادسة) اللهم
 لا مانع لما أعطيت ولا معطي
 لما منعت ولا راد لما قضيت
 ولا ينفذ الجدم منك الجدم
 (السابعة) لا اله الا الله الملك
 الحق المبين (الثامنة) بسم
 الله الذي لا يضر مع اسمه شيء
 في الارض ولا في السماء
 وهو السميع العليم (التاسعة)
 اللهم صل وسلم وبارك أفضل
 صلاتك وسلامك وبركاتك
 على سيدنا محمد وآله ومحبه
 أجمعين والانبيا والمرسلين
 والملائكة والمقرئين وسائر
 عبادك الصالحين (العاشره)

أعوذ بالله السميع العليم من
الشیطان الرجیم أعوذ بك
من همزات الشیاطین وأعوذ
بك رب أن یحضرین فہذه
الشجرة كانت اذا كرر كل
واحدة عشر مرات حصل
لہواب مائة كلمة وذلك
افضل من أن یكرر ذكر
واحد أمانۃ مرة لان لكل
واحدة من هذه الكلمات
فضل عظیم مستقل عن غيره
وللقب بكل واحدة تنبيه
ولذلك اذا لاحظ الذاکر
مناه ولتنفس فی الاستقبال
من كلمة الى كلمة نوع وبيعة
واستروح بملاحظة معانيها
المتجددة فليتوجه الى ذلك
توجه تاما من غير أن یجربها
على لسانه من غير الاخطأ
مہ انہا فان المعانی للالفاظ
كالارواح لا لاجساد وبدون
ملاحظة المعنى يكون

قولی خفية لا یصح منه على ما ذكرہ أمحابه انه لا یصح محبة متعلق بها وجوب الكفارات علیہ اذا نفل
محظورات الاحرام زیادة فی الفرق لا یمخرجه من ثواب الحج وكذا یؤید ما قلنا فی النایة من أن اعتكاف
الصی وصومه وحجہ صحیح شرعی بلا خلاف وأجرہ لدون ابویہ انہی والعقدت الاثمة الاربعة علی
ان الصی یتاب علی طاعته ونكتب لہ حسنات سواء كان میزاً أو غیر میز لكن اختلف أمحابه انہا هل تكون
حسناته لدون ابویہ أو یكون الاجر لدونہ من غیر ان یتنص من اجر الولد شیء فی قاضی خان قال أبو بكر
الاسکاف حسناته تكون لدون ابویہ وانما یكون للوالد من ذلك اجر الصلیم والارشاد اذا نفل ذلك وقال
بعضہم حسناته تكون لابویہ یعنی ایضا بناء علی التسبب والاحادیث تدل علیہ فقد روی عن انس بن مالك
رضی اللہ عنہ انه قال من حجة ما یتنص بہ المرأ یمد مونة أن ترك ولد اتمم القرآن والعلی فیکون لوالده اجر
ذلك من غیر ان یتنص من اجر الولد شیء (وینبی لولہ ان یحبہ) بتشديد نونہای بحفظه وبعده (من
محظورات الاحرام) کلبس الخیط واستعمال الطیب ونحوهما (وان ارتكب) ای الصی
شیءاً من المحظورات (لا شیء علیہ) ای ولو یسد بلوغه لصدم تکلیفه قبلہ (ولا علی ولہ)
ای وان کان سیاً لاحرامه وقائماً مقامه فی مباشرة افعاله وكذا اذا فصل ولہ محظوراً فعلیہ
دم واحد ولا یجب علیہ من جهة اهلاله عن غیرہ شیء (وکل ما قدر الصی علیہ) ای
المیز (یتنص لا یمیز فیہ التیابة عنہ) بل یضاهیہ بنفسه (والا) ای وان لم یقدر بنفسه علیہ
حواء کان میزاً أو غیر میز (جاز) أى فیہ التیابة عنہ (الارکعتی الطواف) فان الولی لا یصلیہما
عن الصی مطلقاً کان الوسی لا یصلی ولا یصوم عن الموصی عندنا خلافاً للشافعی فیحیث أن کان
الصی میزاً فیصلی رکعتی الطواف والایسقط عنہ کسائر الواجبات واما الطواف فلا بد ان یطوف
بنفسه ان کان میزاً والا فیمحله ولہ یطوف بہ وكذا حکم الوقوف وسائر المأمورات کالسعی
ورمی الجمرات (ولو أنسد نسک) فیہ أنه لا یتصور منه الانفساد بالجماع فالمنی أنه لو ترك اركانه
جما کجدل علیہ قوله (أو ترك شیءاً منه) أى من اركانه أو واجباته (لاجزاء علیہ) أى لترك
الواجبات (ولا قضاء) ای یرك الارکان من المأمورات حیث شرع لیس یلزمه لانه غیر مکلف
فی فعله (ولو بلغ فی احرامه) ای فی أسنانه (فان جددہ) أى احرامه (للفرض) أى بعد بلوغه
(قبل الوقوف) أى قبل قوته (سقط عنہ) أى الفرض (والا) أى وان یجدد احرامه للفرض
بان دام علی احرامه المتقد لتقل (فهو) أى فحججه (نفل) وكان القیاس أن یصح فرضا ونوی
حجة الاسلام حال وقوفه لان الاحرام شرط کان الصی اذا نظرت ثم بلغ فانه یصح أداء فرضه
بتلك الظهارة الآن الاحرام له شبه بالركن لاشتماله علی التیة فحیث أنه یمد ماصح له أن الصی
لو شرع فی صلاة ثم اتع فان حدد احرام الصلاة ونوی بها الفرض تقع عنه والا فلا (والجنون
کالصی الغیر المیز) ای فی جمیع ما ذکرناه من الانقضاء وغیره فلو افاق الجنون الذی أحرم
عنہ ولہ وجدد الاحرام قبل الوقوف یمیز ذلك عن حجة الاسلام ثم الجنون حال جنونه
لا شیء علیہ اذا نفل المحظورات أو ترك الواجبات وذكر فخر الاسلام البزدوی وغیره أنه یتاب
علیه اذا نفل شیءاً من الطلعات وأداء الواجبات فقوله (الا انه اذا جن بعد الاحرام یلزمه الخفاء) منی
علی ما ذکر فی التبخیر عن النوادر من انه اذا جن البالغ یمد ثم ارتكب شیءاً من محظورات الاحرام فان
نهی الكفارة فراقبہ وین الصی لکنه مخالفنا صرحہ انکرمانی من ان الجنون نوارتکب بعض

محظورات الاحرام لاشئ عليه وهو محمول على اطلاقه المتساو لجنونه بد الاحرام وهو للطابق
للقواعد الاصولية ان الجنون والصبي خارجان عن التكليف الشرعية بل اظن ان هذا ما اتفق عليه الامة
الاربعة وكذا قال عز بن جماعة وقبل عليه الكفارة ثم قوله (يصح منه الاداء) أى بلا خلاف بخلاف
ما اذا حرم حال جنونه فانه مما اختلف في صحته في البدائع احرام الكافر والجنون لم يتعد اصلا لعدم
الاهلية وهو لا ينافي ما قاله ايضا من انه ملحق بالصبي الذي لا يعقل فقال لا يصح منه اداء الحج بنفسه يعني بل
يفضله عنه وليه فيوافقه ما قاله صاحب المحيط وخزانة الاكل انه يحرم عنه ابوه

فصل في احرام المرأة * هي فيه * أى المرافقة حق الاحرام (كالرجل الا) في اثني عشر شيئا
منها (ان لها ان تلبس المحيط) أى المحرم على الرجل (غير المصوغ) أى بورس اوزعفران
او عصفور الا ان يكون غسلا لا ينفض (والحقين) أى ولها ان تلبس الحقين (والقفازين) على
ما في شرح الوقي للقدوري وشرح الكرخي وغيرها وهو يضمن القفاف وتشديد القاء ما تلبسه
المراة وتغطي به بها قال في البدائع لان لبس القفازين ليس بالانتطية بديها وانها غير
ممنوعة عن ذلك وقوله عليه الصلاة والسلام ولا تلبس القفازين نهى نذب حملته عليه جملتين
الدلائل بقدر الامكان وسبأ في زيادة تحقيق في البيان (وتغطي رأسها) أى لا وجهها الا انها ان
غطت وجهها بشئ متجاف جاز وفي النهاية ان سد الشئ على وجهها واجب عليها ودلت المسئلة
على ان المرأة منية عن اظهار وجهها للاجانب بالضرورة وكذا في المحيط وفي الفتح قالوا والمستحب
ان تسدل على وجهها شيئا ونحوه (ولا ترفع صوتها بالتلبية) أى لان صوتها عورة فيفيد الحكم بكنيته
عند الاجانب (ولا ترمي) أى في الطواف (ولا تطيع ولا تسمى بين الميدين) أى بالاسراع والهرولة
(ولا تعلق رأسها) لانه مثله كحلق الرجل لحية بل قصر (ولا تستم الحجر) أى الاسود (عند
المزاحمة) أى اذا كان هناك جمع من الرجال (ولا تصمد الصفا كذلك) أى عند المزاحمة (ولا تصل
عند المفاصل) أى قرب مقام ابراهيم عليه السلام (كذلك) أى وقت التزام (ولا يلزمه دمه لترك الصدر) أى
طواف الوداع (وتأخير طواف الزيارة عن وقته) أى وتأخير طواف الافاضة عن ايام النحر
(لمدح الحضي والنفاس) قيد في المشتكين لكن على ما في البدائع من ان ترك الواجب بغير دلل واجب
شيئا لا تكون صورتان مما اختص به النساء وان كان لا يتصور وقوعهما من غيرهن وكأنه في الكبير
اعتمد عليه حيث قال انه لا بد لهما تأخير طواف الزيارة عن ايامه بغير ما نزل في الكبير ان لهما ان
تلبس الحرير والذهب وتحلى بأى حلل شاعت عند عامة العلماء وعن عطاء انه كره لهما ذلك ثم قال
وهذا الفرق في البحر والنفية ولم يذكره الكرماني وهو اولى لانه غير مختص بحال الاحرام قلت
بل الخلاف ان ذكر مختص بالاحرام والافلاخلاف لسطا وغيره في عدم كراهة لبس المراة حريرا او حليا
(والحق) أى انشكرك فيه (أى في هذا الفصل) كالأثني (أى احتياط السك حاله في هيئة اللبس مشكل
فصل في احرام البعد والامة * أى ولو كان لها الرقية من حيثية (ينتقد) أى اجماع (احرام
الملوك) أى مذكر اكلان ومؤنث (بذن سيده) أى منسكه أو مالسكه (وبغير اذنه لقتل) أى
وينتقد ايضا لتطوع أى لا يفرض في صورتين (ولعمولى ان يحمله) أى يخرج من احرامه
بمحظور (ان احرأ بلاذن وكره) أى تحليه (ببده) أى ببدأذنه لانه رجوع عن وعده وفي رواية
عن أبي يوسف أن المولى اذا أذن لعبده في الحج فليس له ان يحمله لانه أسقط حق نفسه بالاذن فصار
كأحر فلا يحل الا بالاحصار ثم ليس على المولى هدى لتحليه بل على البداة أن يرضى عليه أيضا أن يرضى

كالجسد الميت فلا يكون تأخير
فليخل فكره ساعة الصلاة
وقراءة الاوراد من
الشواغل فانه في ذلك الحال
يناجي ربه وهل يليق ان
يخاطب سلطانا من سلاطين
الدنيا وهو ذاهل عما تلفتظ
به حال خطابه مع ان السلطان
لا يطالع على سريرة هذا
الذي يخاطبه فكيف
يخاطب دواب العالمين المطلع
على السرار وما تخفى
الصدور بخطاب هو غافل
عن معناه تعالى الله عن ذلك
علوا كبيرا فان هداه الله
تعالى ووقفه لذلك واظب
على ذلك كل يوم واحسن
الاوراق لذلك بصد صلاة
الصبح وعلى الله تعالى
القبول (وقرأ) ايضامن
آيات والسور القرآنية

ما أحرم به (وإن ارتكب) أى المملوك (محظوراً فى إحرامه لزمه جزاؤه) أى فى الجملة (فإن كان جزاؤه (صوماً) كلبسه مذوراً (فى الحال) يلزمه قبل عقبه (والا) بأن كان الجزاء مالياً (فبعد التقى) يكلف بأدائه ولو لزمه الآن فى ذمته (ولو عتق فى الإحرام لا يمكن فسخه) أى فسخ إحرامه (وتجديد إحرام آخر للفرض لأن إحرامه مازم له فيجب عليه إتمامه (بخلاف الصبي إذا بلغ) أى فإنه يجوز له فسخه أى فسخ إحرامه وتجديده كما سبق (فمضى) أى المملوك (فيه) أى فى إحرامه نقلاً (ولا يسقط به) أى بهذا الحج (القرض) أى ولو فرض عليه بدعته

فصل فى محرمات الإحرام ❦ أى محظورات إحرام أحد النسكين ومنوعاته المشتبهة على المكروهات التحريمية والشاملة للمفسد منها (الرث والفسوق والجدال) أى المذ كورة فى الآية حيث قال فن فرض فيه الحج فلارث ولا فسوق ولا جدال فالرث هو الاجتماع عند الجمهور أو ذكر ما ودواعيه مطلقاً وهو الأصح لأنه لا يبلغ فى إفادة المبالغة أو بحضرة التساء أو كل كلام فضش وفجور ووزور والفسوق المسمى كلها وخصت بحال الإحرام لأنها أتبع حيث ذكر كلبس الحر رحلة الصلاة وقيل هو السباب وأما الجدال فهو أن يجادل رفيقه حتى يضربه بالشناعة القيمة بخلاف الجدال على وجه النظر فى أمر من الأمور الدينية فإنه لا بأس به وأما الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالقواعد الشرعية فواجب على كل أحد فى كل حال (والجماع) خص بالذكرا احتما لما يحاله فإنه مفسد للنسك فى بعض أحوال الإحرام (ودواعيه كالتعب والشمس) وفى مناهها النظر بشهوة والكلام بفسدة فى الأجنبية (والمحافظة والمعاقبة) كان الأولى ذكرهما بالعكس (بشهوة) هذا القيد لا عدا الجماع بالنسبة إلى حاله من المرأة والأمانة (وإزالة الشعر) من الأبط والعانة وغيرها (حلقاً وشقاً وتورا) أى استعمال التورة (وأحراقاً) وأمكنه (مباشرة) أى بنفسه (أو عكسها) أى لغيره حتى يترتب عليه الأثم والأذى وجوب الجزاء والكفارة سواء يكون تخميناً أو غيره (أكرها أو مانها ونحوهما (وحلق الرأس) أى وحلق المحرم رأسه أو رأس غيره حلالاً كان أو محرماً ما لم يفرغ عن أداءه لكهما وهو تخصيص بعد تميم وكذا الحكم فى قوله (وتقصيره والشارب والأبط والعانة والرقبة وموضع الحاجم) وكذا موضع مججم (وقص العنية) وكذا تنفها (وحلق رأسه أو رأس غيره ولو حلالاً) أى ولو كان غيره حلالاً وهذا تصريح بما علم ضمناً ويستثنى من ذلك قلع الشعر الثابت فى العين (وقلم الأنف) الأولى وقلم النظر (وليس الخيط) أى على وجه المعتاد (والقصص) خص بالذكرا لأنه لا يجوز لبسه ولو عدم الأزار لاحتاقاً لأنه يمكنه أن يترزبه وفى البدائع وإن لم يجد رداءه شق قميصه وارتيده يعنى ليكون أقرب إلى السنة فى خصوص الهيئة فلا ينافى ما فى البحر لا يحتاج إلى شق قميصه لأنه لو ارتدى بالقصص من غير شق لا بأس به (والسر اويل) أى الأعد عند عدم الأزار على ما صرح به الرازى لكنه يبنى أن يحمل على سر اويل غير قابل لأن يشق ويؤثر به لثلاثين فى قول الجمهور وإن لم يجد الأزار يشق ما حول السراويل ما خلا موضع التكة ويترزبه ولو لبسه كما هو مولى يشق عليه دم (ومامامة) بكسر الميم والمراد به النهى عن تقطيع الرأس بلبس المعتاد الأعم من الممامة وغيره فاقوله (والقلنسوة) كالنخس (والبرقع) أى على الوجه (والبرنس) بضمين كالبرقع وهو قلنسوة طويلة أو كل ثوب رأسه منه دراعة كانت أوجبة أو مطراً على ما فى القاموس فكان حقه أن يذكر بهد القلنسوة (ووزر الطيلسان) مثله الأمام والأزر يشق لئلا يربطه بالزور وعقده على عنقه ويحمله فصل المكروهات كإسائه فإنه إن أدار لبسه فوق

جملة وردت الآثار بفضلها وهي سورة الفاتحة مرة وسورة الاخلاص ثلاثاً والمعوذتين ثلاثاً وآية الكرسي وقبراً آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا تفرق بين احدثن ورسله وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وأليك المصير لا يكلف الله نفساً الا وسعها لما كسبت وعليها ما اكتسبت ربنا لا تؤاخذنا ان نسبنا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا أصراً كحاملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واضع عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين شهد الله أنه لا اله الا هو

رأسه فلا يحتاج الى قيد زوره (والقباه) النظار أمه صطف على الطيلسان ففيه ما فيه والاولى ان يصف
على الخيط اى ويلسه لكن انا أدخل بده في كفه والا فان دخل منكبيه فيه بلا ادخال يد فانه
يكفه وقال زفر عليه دم (ونحوه) اى من الحية والفروقة والباد واليهاء (وليس الخنجر اى الان
لا يجد ثمين فانه قطعهما اسفل من الكسكين (والجورين) اى ويلسه سواء كانتا ثمينين او غير ثمينين
(وكل ما وارى الكعب الذى عند مقعد شر الكافل) اى فى الفصل الذى فى وسط القدم لا الكعب
المعبر عند غسل الرجلين وكذا ليس المحرم للفازين لما نقل عن الدين بن جماعة من ان يعمر عليه ليس
الفازين فى يديه عند الأمانة الاربية وقال الفارسي ويلس المحرم للفازين ولعله محمول على جوازه مع
الكراهة فى حق الرجل فان المرأة ليست ممنوعة عن لبسهما وان كان الاولى لها ان لا تلبسهما قوله صلى الله
عليه وسلم ولا تلبس الفزازين جماعة بين الدلائل كذا ذكره ولكن ليس فيه ما يدل على ان الرجل ممنوع عن
قطعة يده اللهم الا ان قال هو نوع من لبس الخيط والله أعلم (وليس ثوب مصبوغ بطيب) اى يورس او
زعفران أو عصفر أو غيرهما بما يطيب به خيطا كان أو غير خيط (الا ان يكون غسيلة) اى
ممسولا كثيرا بحيث انه (لا ينفض) بتشديد الضاد المعجمة اى لا يتبثر أثر صبغه ثم يورس عن محمد
انه لا يتبدى اثر الصبغ اى غير ما ولا قروح منه رائحة الطيب وهو الاصح على ما فى البحر الزاخر
والبحر المبيق وقسوى قاضى خان والبدائع قاطبة للرائحة لا للون ولهذا لو كان الثوب
مصبوغا بصبغ ليس فيه طيب كالثوب ونحوها فلا بأس بلبسه ولو قبل النسل لان فيه الزينة فقط
والاحرام لا ينعها وامامنا فى الملتقطات من قوله ولا يزين المحرم فمحمول على خلاف الاولى
ولم يأت فيه عنه (وقطعة الرأس) اى كله او بعضه لكنه فى حق الرجل (والوجه) اى
اى للرجل والمرأة وكذا قوله (والطيب) اى استعمال الطيب بعد الاحرام (والتدهين) اى
تدهين نفسه والاولى ان يقول والتدهن أو التدهن بالتشع والادهان اى استعمال الدهن مغليا
أو غير مطبوخ فى بدنه وامامنا فى الكبير فى ثوبه اوبده فىخص بالدهن المطبوخ على ما هو الظاهر
(واكل الطيب) اى وحده لكن عنده خلافا لها وسأى زيادة بيان (وشده بطرف ثوبه) اى
ربط طيب بنوح وبجبهه بخلاف شدة ودواصندل مثلا فى الفتحة لا يجوز له ان يشده مسكا فى طرف
ازاره وهو لا يفيد الصوم المستفاد من اطلاق المصنف (وقتل صيد البر) اى دون البحر وكذا
اصطياده (واخذه) اى امساكه ابتداء والاعانة عليه (ودوام امساكه فى يده) اى انتهاء
(والاشارة اليه) اى حال حضوره (والدلالة) اى حال غيبه (والاعانة عليه) اى بنوع من
انواع الاعانة كإتارة سكين أو مناوله ومع وسوط (وتغيره) اى لاخرجه عن محله من غير
ضرورة داعية اليه (وكسر يضه وتغير يسهه) كسر قوائمه وجناحه وحبله (اى حبل يسهه) (وشبهه) وكان
حقنا يذ كر عقب قوله وكسر يضه لماعبر فى الكبير عنه بقوله وشى يضه او المارد بالثى طبعه
الشامل للصيد ويضه باى نوع من أنواعه (وبسبه وشراؤه وأكله) فيفيد ان قتلهم وطبخهم واكله
كل واحد منها لا يحل ضله (وقتل الفمعة تورمها) اى فى الشمس وغيرها (ودفعها لغيره) مطلقا (والامر
بقتلها والاشارة اليها ان قتلها المشارة اليه) وفيه ان الاشارة منهى عنها وان كان اجزاء لا يتركب الا
على مباشرة المشارة اليه قتلها (والقاء ثوبه فى الشمس) اى فى غيره ففسخه وتخلته (وغسبه لهلاكها)
اى لاجل موتها قيده ولما قبله (وخضب رأسه وطيته أو عضو آخر بالحناء وغسلها بالخطمى

والسلائك واولو العلم
فأما بالقطط لاله الاحد
المرز الخكيم قل اللهم مالك
الملك تؤتي الملك من تشاء
وتزع الملك ممن تشاء وتعرف
من تشاء ونذل من تشاء
بيدك الخبرا نك على كل شئ
قدير قد جعلك رسول من
أفخك عزز عليه ما ضمت
حريص عليكم بالمؤمنين
رؤف رحيم فان تولوا فتقل
حسبي الله لاله الاحد عليه
توكلت وهو رب العرش
العظيم لقد صدق الله رسوله
الرؤيا بالحق لتدخلن
المسجد الحرام ان شاء الله
آمين محققين رؤسكم
ومقصرين لا تخافون فلم
منم تملوا فجل من دون
ذلك فتعاقروا الحدة
الذى لم تخدو لد اولم يكن له

والوسمة وتليده شعره) أي شعر رأسه (بفتحين) أي شيء غليظ (غير مانع) هذا بيان للواقع والافهو مستدرك لفظا ومعنى حيث لا يتصور التليد بالمانع ولو تصور لمنع عنه أيضا (ولو من غير طيب) (وأما إذا كان تليده بطيب فهم ساحر امان قال ابن الهمام وما ذكره شيد الدين البصري وحسن أن يلدرأسه قبل الاحرام مشكل لأنه لا يجوز استحباب التغطية الكثيفة قبل الاحرام بخلاف الطيب انتهى ولله قاسه عليه وهو ليس بعيدا يظهر له فارق بل هو دون الطيب في مقام الارتفاق لأنه الصاق شعر الرأس بالصمغ ونحوه كيلا يغتله الغبار ولا يصيبه شيء من الهوام ويقبها من حرائش السم وهذا جائز عند الشافعي ومن تبعه ويؤيده ما رواه أصحاب الكتب الستة عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل بلبداء أي يرفع صوته بالتلبية حال كونه لبديا اللهم الآن يقال تليده كان لضرورة (وقطع شجر الحرم وقلمه ووعيه الا الأذخر) ذكره استطراد استيعابا لما في النهاية وإن كانت حرمة لا تنطبق بحالة الاحرام على الخصوصية ولعل الوجه في ذكره ههنا أن تعرض الحرم لصيد الحرم ونحوه أشد حرمة وأقبح مصيبة وللتبيين أن كل حج ليس فيه ارتكاب المحظور وفوقه والحق المبرور كما أشار إليه صلى الله عليه وسلم بقوله من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه والتخصيص بالرفث مع دخوله في عموم الفسق لكونه مفسدا للحج وثلاثتهم جواز الجماع مع الحلال فإنه حرام بالاجماع) وغائب هذه المحظورات (أي المذكورة في فصل المحرمات بحج الخ) أي ما عدا الفسوق والجدال (وأما التي) أي المحظورات بمعنى المنوعات التي (لا حزم فيها سوى الكراهة) استثناء منقطع (فهي هذه) أي المذكورات الآتية بدقوله هذا

فصل في مكروهاته إزالة التفتيح بفتحين أي الوسخ والدرن وكذا الثمت وهو تفرق الشعر لحديث الحاج الثمت التفت وتلقوه تعالى لم يعضوا منهم وظاهر الآية أن إزالة التفت حال الاحرام حرام ويؤيده ما في المحيط إزالة التفت حرام لكنه مقيد بما إذا كان الاغتسال بلباء الحار كما قال ابن الأثير (و غسل الرأس والوجه والحسد) أي سائر البدن (بالسدر ونحوه) كالأشنان والدلك والصابون (ومشط رأسه) لا خنك قطع شعره به وما فيه من التزين وإزالة التفت مكان الأولى إن يقول ومشط شعره ليشمل طيته أيضا (وحكه) أي حك شعر رأسه وكذا حيته وسائر حدهم كحاشيد المايع من التعرض لقطع الشعر وإزالته ونفثه وما قوله (إن اضنى إلى قتل الهوام وإزالة الشعر) فغير ظاهر لأنه حيث يجد من المحرمات لا من المكروهات (وعقد الطيلسان على عنقه) فلو طيلس من غير عقد فلا بأس به (والقاء القباء والعباء ونحوهما) كالجبة والفروة والباد (على منكبيه من غير إدخال يديه في كبة) والظاهر أن إدخال أحدهما كذلك (وعقد الأزار والرداء) أي ربط طرف أحدهما بطرف الآخر (وإن يغله) أي كل واحد منهما (بجلائد) كنجوة برية أو شدة بجمل ونحوه (من رباط ومنطقة) وليس الوب المبخر) أي الذي يخرجه بعد الاحرام قال صاحب السراج الوهاج ولا بأس أن يلبس الوب المبخر لأنه غير مستعمل بخرجه من الطيب وإنما يحصل منه مجرد الرائحة وذلك لا يكون طيبا كمن قد مع المضاربين وأغرب المصنف بقوله في الكبير ورد قولهم إن المنع للطيب والرائحة لا للون انتهى حيث لا كلام في اللون ولا في الطيب لصمد الخلاف فيهما ولا في قصص الرائحة بفصل كالتيم وأما الكلام في الرائحة التي تحصل في الوب أو البدن من غير قصد فالتعود مع الطعارة ونحوه ممن لا يكون له ربح فأنه جائز بخلاف فاس عليه لبس الوب المبخر فإن بخوره يشبه فضله وشبهه يحصل بقصد معاته قل في المحيط على ما قلناه عن الفارسي إذا تم الطيب لا يكره

شريك في الملك ولم يكن له ولى من الدن وكبره تكبرا بسم الله الرحمن الرحيم سبح لله ما في السموات والأرض وهو العزيز الحكيم له ملك السموات والأرض يحيى ويميت وهو على كل شيء قدير هو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم هو الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش يعلم ما بين يدي في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يرفع فيها وهو معكم أينما كنتم والله بما تعملون بصير له ملك السموات والأرض وإلى الله ترجع الأمور والليل في النهار وبوجه التماس في أميل وهو عالم بذات

وكذا لأجرى نوبه بطب نقي راحته بعد الاحرام بقوله (وشم الطيب) اماختلف فيه واما محمول على قصده وكذا ما ذكره في البحر الزاخر ويكره له شم الریحان والطيب والسفرجل والريحان ما يشبه ذلك انتهى وابد بعض الشافعية حيث قال يكره للصائم أن يرى الطيب ولو من بعد (ومسه) أي لمس الطيب (أنه يلزق) أي شيء من جرمه إلى بدنه فإنه حيث تنوع من استعماله بخلاف ماذا تعلق به ويحبه وعقبه فوجهه أنه لا يضره (وشم الریحان) أي المهود (والثمار الطيبة وكل نبات له رائحة طيبة والجالوس في ذلك عطار) وكذا ماله (لشتم الرائحة) بهذه الآية (والترين) لما قدمناه (وتصيب شيء من جسده) قال ابن الهمام ويكره تصيب رأسه ولو عصب غير الرأس من بدنه يكره أيضا أن كان بلاعة انتهى وهو يزدان تصيب أجزاء الرأس مكره مطلقا موجب (للجزاء) يذروا فيه عذر الآن صاحب الدرر غير أنهم قالوا بآب ان ذكر تصيب الرأس والوجه في المحظورات وتصيب غيرهما في المكروهات (والدخول تحت استار الكعبة) أي مع شرافتها (أن أصاب رأسه أو وجهه) ولو لبعضهما (وتقطيع أنفه أو ذنبه) أي ما بين طيه (أو رضه) بكسر الراء أي طرف وجهه (بتوب) متعلق بالتقطيع وتبدلها احترازا من تطيبها باليد (واكل طعام) أي غير مطبوخ (يوجد منه رائحة الطيب) بخلاف المطبوخ فإنه لا يكره وكذا إذا كان المخلوط غير مطبوخ ولم يوجد منه الرائحة فإنه حيث يملأ بملح أو سكر فلا يكره وكذا حكم التراب وهذا كله عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى واما عندهما فلا شيء عليه بأكل الزعفران فإنه يستعمل في الأطعمة فالحق بها ولا في خيفة أنه طيب حقيقة ولا ينسقط هذه الحقيقة إلا لضرورة أو التهمة للطعام بأن كان في طعام مستأثرا لم يمس كذا في الضميمة (وكب وجهه على وسادة) فإنه ينزلة تقطيع وجهه يكره (بخلاف خديه) أي وضعهما وكذا وضع رأسه عليها فإنه وإن كان يرم منه تقطيع بعض وجهه أو رأسه إلا أنه رفع تكليفه تدفع الحرص فإنه الهمة المعتادة في التوهم بل الكيفية المستحبة فيه بخلاف كب الوجه فلهب الرقعة الغير المتعارفة بل الكيفية المتغوصة عند رب الأربعة

فصل في مباحاته - التمسك بأي اغتسال بلبان القراع وماه الصابون والاشنان ويكره بالسدر كما سبق لكن يستحب أن لا يزال الوسخ بأي ماء كان بل بقصد الطهارة أو دفع النار والحرارة (والفمس في الماء) حيث لا فرق بينه وبين الفسل في هذا الباب مع ما فيه من الإيحاء أنه لا يضره التقطيع بإناء (ودخول الحمام) لتقوية البدن وغيره أو كذا السبل بالامحار (وغسل الثوب) أي الصهارق أو المظافة "تصدت للقلوب والزيعة" (وليس الحمام) أي لأنه سعة من احتياج إليه والألف لا ولي تركه مطلقا (وقد استعمل في الماء) أي مقاتلة عدوه بدو فدا على وجهه جوز شرا (وشد هيمان) بكسر السين أي رجليه في وسمه سواء كان فيه ثقفه أو ثقفة غيره (والمثقة) بكسر الميم وفتح الظاء أي وشدها في وياض من جوف كراحتها إذا غداها بالبرسيم وفي أخرى عنه يكره إذا كان لها زهر وهو حلة لها لسان يكون في رأس شخصه تدهنه كرامة منطقة الحروب (والسلاح) وهو تعميم به تخصص السيف فذكر أحد هاهنا عن الآخر "ولا استدرل" أي قصد الاستحارة في الظل (بيت أي من داخل أو خارج) وعمل وعمارية يفتح عين وسد يد تحتية أي محفة وفي الكبير هي مركب صغير كهد الصبي أو قريب منه (وسطاط) يقصم الفاه أي خيمة كبيرة ترانس لها ديبها ما يصل رأسه إليها ويندب غير دياره به مضيق الخيمة (ووب) أي مرفوع على عود أو بيدة وبديته بحيث لا يمس رأسه (وغيره) أي وغيره اند كورات كمثل الخدود والجل والجل والجل (والشاهزاد) لا كتب (والطبيب فيه) أي علاج لسنه وقوية

الصدور آمنوا بالله ورسوله
وألقوا أعماركم مستخفين
فيه فالتين آمنوا منكم
وألقوا لهم أجر كبير هو
الله الذي لا اله الا هو عالم
الغيب والشهادة هو الرحمن
الرحيم هو الله الذي لا اله
الا هو الملك القدوس السلام
المؤمن المهيمن العزيز
الجبار المتكبر سبحان الله
عما يشركون هو الله الخالق
البارئ المصور له الاسماء
الحسنى يسبح له ما في
السموات والأرض وهو
العزيز الحكيم (ويواظب)
على قراءة المسببات العشر
التي أهداها سيدنا الخضر
عليه السلام أي إبراهيم
التي رضى الله عنه ووصاه
أن يقولها غدوة وعشية
وذكر لها فضلا كبيرا ونقلها

(١) قوله من عن الآخر
الصواب أن الخاص انقده
لا ينفى عن العام المؤخر

لباصرة لا تصد الزينة) (والظفر في المرأة) (أي للاطلاع على الهيئة) (و السواك) (أي استعمال المسواك
 (وزرع الضرس) (أي قلمه مطلقا) (والظفر المكسور) (أي قطعه) (والقصد) (أي الاقتصاد) (والحجامة) (أي
 الاحتجام) (بلاز الشمر) (أي في موضعهما) (وقلع الشعر الثابت في العين) (وكذا قطع المرق والاختنان
 واقفاء الدم والقرح (وجبر المكسور) (أي اصلاح المكسور) (وتصديه بخرقة) (وكذا تنطيطه اذا لم
 يكن برأسه ووجهه) (وليس الخبز) (وهو نوع من الثياب كالقطن) (والبز) (أي سائر أنواع البز) (والتوب
 الهروى والمروى والقصب) (يتحتمن اصناف من الثياب وهذا كله اذا لم يكن غيظا ولا حريرا ولا ملونا
 بطيب) (والبرد الملون كالمدني) (اصناف من الثياب بخلاف الابريسم كقائه الفارسى) (والتوشع
 بالقميص) (بأن يأتزبه ويحمل ياقته في جانيه او في احدهما) (واما ما ضله بعض الجهلة من اخراج كم واحد
 ضير مفيد اذ يصدق عليه انه لا يس القميص على وجه الخط (والارتداه) (أي بالقميص) (والاتزبه) (أي
 اي بالقميص على طريق الاضراء والاحتجام) (وبالسراويل) (أي الاتزاريها) (والتحزم بالعمامة) (أي
 الاتزاريها من غير عقدها فانه حينئذ لا يطلق عليه انه لبس العمامة فالتزم عنه هو اللبس المتداد) (وغرز
 طرق رداءه في ازاره) (بل يستحب هذا عند اعادة صلاته للتمي عن الاسبال) (والقاء القباء) (توب مشهور
 والعباء) (كساء معروف) (والقروة) (وكذا اللباد) (عليه) (أي على نفسه) (بلا داخل منكميه) (وقد
 سبق عنه هذا في باب المكروهات فيناقضه ذكره في المباحات فالصواب ان يقول وانما القباء ونحوه على
 نفسه وهو مضطجع اذا كان لا يبدل بسا اذا قام كاذكره في الكبير اللهم الا ان قال مراده ههنا بلقاء القباء
 لبسه مقلوبا ومكسوكا لكن صرح في باب المباحات من المنسك الصغير بلفظ والقاء القباء على منكميه
 بلا داخل يديه في كفيه) (ووضع خده) (وكذا رأسه) (على وسادة) (أي بلا خلاف لما تقدم) (ووضع يده
 او يديه على رأسه واقفه) (أي بالاتفاق لانه لا يسمى لاسر الرأس ولا مغطيا للآفة) (وليس اللباس)
 بكسر الميم وهو ما يدس به الارض من اثل المتعارف عند العرب) (والجهم) (فتح الجيم من عرب اللباس
 على مافي القاموس) (والمكعب) (وهو الكوش الهندي الذي لا يغطى كعب الاحرام) (والشمسك)
 وهو السمروزة البغدادية التي لا تقطى الكعب) (والمصندلة) (بصفة الجهول في البدائع رخص
 مشايخنا المتأخرون في لبس المصندلة قياسا على الخف المقطوع لانه في مناماتهى وهذا كله مع وجود
 التلمين وقدره عليها الا انها افضل لكونها على هيئة السنة وللخروج عن خلاف بعض الأئمة
 (ونقطة الحية ماعون النقر) (لانه ليس من الوجه وهو بدل بعض منها) (واذنيه) (لانهما عنوان
 مستقلان ولوعدا من الرأس في حجب المسح عندنا وندمان الوجه عند بعض السلف) (وقاه) (لانه
 عضو على حدة بلا خلاف في القاموس الفقاوراء المتفق وبذكره قديم) (وقاه) (وهذا لا يصح مني
 ومعنى المألني فلكونه مجرورا بالاضافة فتحق البارة ان يقول فيه واقفه واما المألني فلانه جزء من اجزاء
 وجهه فليس ذلك بمباحا بل كرملة كتغطية ذقنه واقفه ثم قوله) (وبديه) (بظاهره فيبد جواز لبس
 القفازين وفيه بحث سبق وتقدم انه حرام ضد الاربعة فيحصل على تغطية يديه بتعديل ونحوه) (وسائر
 يده سوى الرأس والوجه) (أي كلها او بعضها) (والحمل على رأسه اجابة) (بكسر مز وتشديد جيم
 أي مركنا او طشتا) (او عدلا) (بكسر السين أي نصف حمل يبدل منه) (او جوالقا) (الظاهرة غير
 منصرف لانه جمع على مافي القاموس لوعده معروف والاظهر انه معرب لجوال وزيد فيه القاف حال
 التعريب) (او طبقا) (أي ضمنا او صفة) (ونحو ذلك) (كقدر ولوح وباب) (بخلاف حمل الثياب) (أي على

أبو طالب المكي في قوت
 القلوب والامام حجة
 الاسلام أبو حامد الغزالي
 في الاحياء رضي الله عنها
 قال لا روى عن كزب وبيرة
 وكان من الابدال قال تأتي
 أخى من أهل الشام فأهدى
 لى هدبة وقال يا كزأ قبل
 منى هذه الهدبة فأنها نيم
 الهدبة قتلت يا أخى من
 أهدى لك هذه الهدبة قال
 أهداها لى ابراهيم التيمي
 قال كنت جالسا في قضاء
 الكعبة وأتاني التهليل
 والتسبيح والتحميد اذ
 جاني رجل فسلم على
 وجلس عن يميني لم أرف زمانى
 أحسن وجهها ولا أشد
 بياض ثياب ولا اطيب ريحا
 منه مرددت سلامه وقلت
 له يا عبد الله من أنت قال أنا

رأسه ولو كانت في قبة (واكل ما اصطاده) أي بغير امره (حلال) أي في الحل من غير أن يشاركه فيه عرم وجهه من وجوه الأمانة عليه وذبحه غير عرم في غير الحرم (واكل طعام فيه طيب أنسته الثار) وكذا أن تمسه كالمسحوق (أو تثير) ففي التوبة وله أكل طعام فيه طيب مما استهالار وتغير وما أكل طيب غيره النار ولم يخط بطعام أو خلط وطبخ ولم يتغير النار فيكون ما كنه أن وجد منه وأتمه ولا يجب عليه شيء (والسمن) أي وله استعمال السمن بالأكل أو الشرب (والتزيت) أي دهن الزيتون (والشبرج) أي ودهن السمسم والمراد بهما الخالصان من الطيب المستفاد من عموم قوله (وكل دهن لا طيب فيه والشحم) أي دهنه وكذا الآلية والمراد أكل هذه الأشياء ومحتل الأدهان بها إضافة خزانة الأكل لو غسل رأسه وحلته بالصابون أو الحرض أو دهن زيت أو شحم لأبأس به لكن قال المصنف في الكبير قوله زيت مخالف لما في غيره من أن استعماله لا يجوز إلا في جراحة قلت ولعل كلام غيره من الزيت الملبس أو محمول على عدم الضرورة فلا منقضة ولا مخالفة ولذا أطلق في قوله (ودهن جرح) بفتح الدال وضم الجيم وفتحها (أو شقاق) بضم أوله (وقطع شجر الحل وحشيشه رطباً أو يابساً) أفاد ذكر عدم القياس للحل على الحرم (وأشاد الشعر الذي) لا يتم فيه فإن أشاد الشعر القصيص وإنشاده مذموم مطلقاً وفي حال الإحرام أكثر حرمة لأنه لا يجب فيه شيء إلا التوبة (والتزويج) أي صلة ونياحة خلافاً لما في حيث بحر مهم حال قضاء الإحرام ولو قبل سعى الحج (وذبح الأبل والبقر والغنم والدجاج) أجماعاً وهو بالتلث والفتح أخف وأشهر (والبط الأهل) بخلاف الوحشي فإنه مبيد (وقتل المواش) كالوزغ والحية والقرب والذئب والبعض والبرغوث ومن غريب ما وقع أنه سأل عرافي بعض أهل العلم عن قتل الذئب في حال الإحرام فقال سبحانه الله تقولون أو لا رسول الله صلى الله عليه وسلم يبرح قتل الذئب هذا من أعجب العجائب (وحك رأسه برق) أي يبطون أنامله لئلا يقطع شعره وكذا حكم لحته (وجسده) أي وحك سائر بدنه برق أن خاف سقوط شيء منه ربه وإن لم يخف فلا بأس بالحك الشديد ولو أدى وهذا معنى قوله (ولو يشده) وأخرج دم الجلوس في مكان عطارد وكذا مع من له وأتمه فأتمه (للاشتام راحة) أي لا نقصان بشم رائحته ويبقى به من رائحته وزاد في الكبير وضرب بخادمه أي إذا استحقه لضرب الصديق عبده الذي أضل الناقة التي كان عليها زامته بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ولم يمنعه ويؤخذ منه ما اشتهر أن من غاماً لحج ضرب الجمل على إضافة المصدر إلى مفعوله وإن حله بعضهم على أنه من أضائه إلى قاعه فيفيد كمال تحمله في سبيله (وأقام امرأته) أي بشرائطه وكل باجتناب محظوراته ومكرهاته (دخل مكة) أي أداها (وقبل ما يأتي في باب هذا) وفيه إشارة لطيفة إلى أن التقدير هذا

باب دخول مكة

الحضر جنتك حالك في الله عز وجل وعندي هدية أريد أن أهديك قلت ما هي قال هي أن تقرأ قبل أن تطلع الشمس وتبسط عن وجه الأرض وقبل أن تقرب سورة الفاتحة سبع مرات وقل أعوذ برب الأسماء سبع مرات وقل يا أيها الكافرون سبع مرات وآية الكرسي سبع مرات وسبحان الله والحمد لله ولا اله إلا الله والله أكبر سبع مرات وتصل على النبي صلى الله عليه وسلم سبع مرات وتستغفر لنفسك ولوالديك ولبن توالد من أهلك وللمؤمنين والمؤمنات

أي آداب دخولها (زاد الله تعالى شرفاً وكرماً) أي كرامة (وتعظيماً) أي مهابة (وصفة أداء الأفعال) أي الإلزام أن يفعلها حيث نذ (إذا وصل المحرم أول الحرم) المحترمة وهو من كل جانب ينوع من العلامة بين بها الحل من الحرم المحترمة وأما قوله في الكبير ووصل إلى المدينة فهو موهوم أنه يخص بمن رجع من عرقات وليس كذلك كما بدل عليه بقية كلامه الآتي (فليس بالسكنية) أي الطمانينة في الباطن (والوقار) أي الرزانة المتساقية للصف في الظاهر (والعزة) أي وبلازمة الدعوات (قضاء الأوطار) أي لأجل قضاء الحاجات الدينية والدنيوية (والاكتثار

من الاستغفار) الأولى بالكثرة (لحط الاوزار) أي لوضع أقاليم الأثام وحق ماسبق له من الذنوب في الأيام (والأفضل) أن قدر (أن يدخله) أي الحرم (حافيا) لقوله تعالى فاخلع ثيابك منك بالوادي للقدس طوى (راجلا) أي ماشيا لقوله سبحانه يأتوك رجالا أي مشاة وقدمهم على الركبان بقوله وعلى كل ضامر أي بغير ضعف لطول الطريق يأتين من كل فج عميق إلى قوله ليطوفوا بالبيت العتيق وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كانوا يدخلون الحرم مشاة حفاة وعن ابن الزبير قال حج ألف نبي من بني إسرائيل لم يدخلوا مكة حتى عقلا أنامهم بذى طوى فدخلوه صلى الله عليه وسلم بخلاف ما ذكر لدفع الحرج عن الأمة المرحومة لكونه نبي الرحمة وفيه إسماء إلى ماله من المظلمة الزائدة على كل من له منية المرتبة (حسرا) أي كاشف الرأس وفيه أنه أي المحرم لا يكون إلا مكشوف الرأس وللهاراد أن المعذور أيضا يكشفه ولو ساءة أن لم يكن فيه مضرة ليقيد نوع مذلة في حضرة العزة كإشارته إليه بقوله (كسجون) أي مذنب محبوس أو عبد شارد مأخوذ (يعرض على الملك النصار) فإن السلطنة تقتضي العزة الموجبة لغيره المذلة لقتضية للمرحمة والمغفرة بقول اللهم أن هذا حرم ملك وحرمة رسولك فحرم على ودي وعظمي على الثائر اللهم آمين من عذابك يوم تبعث عبادك (ثم يلي) أي يستمر على التلبية (ويبقى على الله تعالى) أي بالتسبيح والتحميد والتقديس والتسبيح (ويصل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم) (لأنه لما أدى إلى صراط الحميد) وبدعو) لنفسه أيضا والو الله ومنتأجه وأقاربه وأصحابه وسائر المؤمنين (إلى أن يصل بذى طوى) بضم الطاء منونا وغير منون وقد قرئ بهما في القرآن وفي الفاسوس منتهى العلماء وينون موضع قرب مكة من طريق الصرة يعني التيمم وقال ابن جماعة أن ذا طوى ما بين التيمم التي يصعد إليها من الوادي المعروف بالزاهرين التيمم التي يتعد منها إلى الأبلج والمقابر وقبل غير ذلك فإن تيسر المكان المتعين فيها والأفضل حاجته (فيغتسل) أي من ماء براء وغيره (ب) أي فيه (أن دخل مكة) من طريقه (لأنه فيا بين الحرمين) (والأغني تيسر) أي بما قبله وما بعده أو فأى موضع من قرب مكة أن دخل من غير طريقه كمن دخل من طريق العراق مثلا فيقتل من ثم يموت ببطء مكة الذي يجدها جبل حراء (وهو) أي هذا المسد (مستحب) أي للطهارة أو للطاقة على قصد الدخول (حتى للحاقض والفساد ولا بأس بدخوله) أي الحرم والصواب بدخولها أي مكة (ليلا ونهارا) أي لكن دخولها نهارا (أفضل) أو التقدير لا بأس بالدخول ليلا ونهارا وهو أي النهار أفضل وهذا قول النحوي وأصح من النافعية وفي فتاوى قاصحان استحب أن يدخلها نهارا ما كان ابن عمر رضي الله عنهما لا يجده مكة إلا بذى طوى حتى يصبح وينسل ثم يدخل مكة نهارا وبذى طوى حتى يصلي الله عليه وسلم أنه فعله رواد السيحان واللمط لمسح والجمهور على أنه يجوز له أن يدخل ليلا ونهارا متى شاء من غير كراهة بل هما على السواء وقال بعض الناس يكره دخوله ليلا وله كراهة في المخافة على أسبابه من الحرمية (ويستحب) أي عند الأربعة (أن يدخل) أي مكة (من تيمم كراهة) بضم الكاف ومدد على ما يحجه صاحب الفاسوس وهي الغيبة العليا على درب الملق (من أعلى مكة وهو المحبون لأن النبي صلى الله عليه وسلم دخل منها عام الفتح تفاؤلا بالاستسلام ولأن إبراهيم عليه السلام دعا فيه أن يجعل أقدسه من الناس تهوى إليهم ولأن باب البيت مثل الوجه والوجه في أمثال الناس أن قصد إليهم من وجوههم لا من ظهورهم (قيل) قاله الطرابلسي (وان لم تكن) أي التيمم العليا (في طريقه)

الاحياء منهم والاموات
سبع مرات وقول (اللهم)
أفضل لي بهم ماجلا وأجلا
في الدين والدنيا والآخرة
ما أنت له أهل ولا فضل بنا
يا مولانا ما نحن له أهل أنك
غفور حلیم جواد كريم
رؤوف رحيم سبع مرات
لا تترك ذلك غدوة ولا
عشية ثقلت من أعطاك هذه
العطية فقال اعطانيها محمد
صلى الله عليه وسلم ثقلت
أخبرني بواب ذلك فقال
إذا قلت محمد صلى الله عليه وسلم
فصله عن بوابه فانه سيخبرك
بذلك تذكر إبراهيم التيمي
أنه رأى ذات يوم في منامه
كان الأئمة جاشه فاحتلمه
حتى أدخلوه الجنة فرأى
ما فيها ووصف أمور عظيمة
عمارته في الجنة قال فماتت

بأن جاء مثلا من جهة اليمن او العراق (بنى ان يرج) أى يميل من طريقه (الها) الى اى تلك
 الثانية يدرك الثبوت على متابعة السنة السنة (فى الحج والعمرة) أى يلا فرق بينهما وهو ظاهر
 بالنسبة الى الآفاقية من طريق المدينة النبوية والاقتد اعتمر صلى الله عليه وسلم من الجبرانة
 ولم يرو واحد أنه دخل من تلك الثانية وهذا كله اذ لم يكن ضيق وزحمة فان كان فلا بأس أن يدخلها
 من اى موضع شاء خصوصا فى هذا الزمان الذى ارتفع فيه الرحمة من غالب افراد الانسان
 عند حصول ضيق المكان (وقيل فى العمرة بدخل من أسفل مكة) ولعل هذا القيل خص
 بمن خرج من مكة على قصد احرامه العمرة من التمتع والافهوه معارض بمأبث فى السنة (واذا
 رأى مكة) أى بعدها (دعا) أى بقوله اللهم اجعل لى بها قرارا وارزقنى فيها رزقا حلالا
 وكذا اذا بلغ رأس الرمد من أعلى مكة وهو المسمى الآن بالمدعى وكان يبدو اليه منه فهناك يقف
 ويدعو بماء من الدماء واحس بمقابل فيه وفى غيره ربنا أنشأ الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة
 وقتا عذاب انارتهم انى أسألك من خير ما سألتك منه نيك محمد صلى الله عليه وسلم وأعوذ بك من شر
 ما استأذنتك منه نيك محمد صلى الله تعالى عليه وسلم (ويكون فى دخوله مليا) أى تارة (داعيا) أى
 آخرى (اى ان يصل باب السلام) أو غيره من الابواب السكرام والاول أفضل (فيبدأ بالمسجد)
 أى بدخوله تعظيما لبيت الله وتفضيلا لعبادة الا أن يكون له عذر بأن يجتنب على أهله وماله الفتنة
 والصياع ولهذا قال تعالى لعل من غيرهم (بمدحط أقاله) أى فى موضع حصين
 ليكون قلبه فارغا (وقيل) أى قبل حطه (أفضل) أى دخوله للمسجد (ان يسر وان كانوا
 جماعة اشتغل بعضهم بحط الأقال) أى تحفظها بمدحطها (وبعضهم أذاه الأضال ولا يؤخره) أى
 دخول المسجد والصواف (لتغير ثياب ونحوه) أى من استجار منزل واكل وشرب (الا ائذ
 وان كانت امرأة لا تبرز لرجال) أى سواء جملة او غيرها (يستحب لها ان تؤخر الصواف
 الى الليل) لانه أسر لها

فصل يستحب للحج اى اتفاق الاربعة (ان يدخل المسجد من باب السلام) أى لو دخل من
 أسفل مكة (مقدمارجه اليمنى) أى على اليسرى فى الدخول كما هو فى السنة مطلقا (داعيا مصليا
 على النبي صلى الله عليه وسلم) أى يقول أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم
 من شيطان الرجيم بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله اللهم اغفر لى جميع ذنوبى
 وأصلى على أبواب رحمتك ويسألم المقام أن يقول ماروى اللهم أنت السلام ومنك السلام
 و إليك يرجع الازمنة ربنا بالسلامة أدخلنا دار السلام تباركت ربنا وتعاليت بذالك الجلال والاكرام
 (حافيا لا يستسر) أى الاختيار وزاد فى كنز العباد وقيل عتيته (واذا رأى البيت) أى
 الكعبة المنصبة (هـ) وكرهنا) أيئديهما أو الاخير منهما (وصلى على النبي) صلى الله عليه وسلم
 (ودعا بما أحب) وقدرى لصرتى له صلى الله عليه وسلم كان اذا نظر الى البيت قال اللهم زد
 بيتك هذا شرفا وتعظيما وتكراما ورواه (ومن أهم الادعية طلب الجنة بلا حساب) وهو مستزاد
 لحسن الحالة من غير أن يكون عليه عتاب (ولا يرفعه يد عذرية البيت) أى ولو حال صدقه لعدم
 ذكره فى المساهير من كتب الاحكام كالتدورى والعداية والسكافى والبدايع بل قال السروجى
 المذهب تركه وه صريح صاحب اللباب وكلام الطحاوى فى شرحه ما فى الاثار صريحته بكرة
 الرقع عند ابن حنيفة وابن يوسف ومحمد ونقل عن جابر رضى الله تعالى عنه أن ذلك من فعل اليهود

الملائكة لمن هذا فقالوا لمن
 عمل بملك قال ورأيت
 النبي صلى الله عليه وسلم
 ومعه سبعون نبيا وسبعون
 صفامن الملائكة كل صف
 ما بين المشرق الى المغرب
 فقلت يا رسول الله ان الخضر
 اخبرنى انه سمع منك كذا
 فقال صدق الحضر وكل ما
 يقوله فهو حق وهو عالم
 أهل الارض وهو ريس
 الابدال فقلت يا رسول الله
 فن قل مثل ما فعلت هل
 يعطى مثل ما عطيت فقال
 والذى بئنى بالحق نيا انه
 يعطى وانه ليفقر له جميع
 الكائنات الى عملها ورفع الله
 تعالى عنه مقته وغضبه
 ويؤمر صاحب الشمال ان
 لا يكتب عليه شأ من
 السيئات الى سنة ولا يعمل

(وقيل رفع) أي يده كما ذكره الكرماني وسماه البصري مستحباً وكأنها اعتماد على مطلق آداب الدماء ولكن سنة متبعة في الأحوال المختلفة أما ترى أنه صلى الله تعالى عليه وسلم دق الطواف ولم يرفع يديه حيث ذكره وأما ما فصله بعض العوام من رفع اليدين في الطواف عند دعاء جماعة من الأئمة الشافعية والخنفية بعد الصلاة فلا وجه له ولا عبرة بما جوزه ابن حجر المكي وقد بلغني أن العلامة البرهمطوسي كان يزجر من يرفع يديه في الدماء حال الطواف (ثم يتوجه نحو الركن الأسود ولا يشتمل بنحية المسجد) لأن نحية هذا المسجد الشريف هو الطواف لمن عليه الطواف أو أراحه بخلاف من لم يرد وأراد أن يجلس فلا يجلس حتى يصلي ركعتين نحية المسجد إلا أن يكون الوقت مكروهاً فصلاة (ولا ينيء آخر) أي من السنن الزائدة كصلاة الضحى والأشراق والتهجد (إلا أن يكون عليه فائقة) من الفروض أي وهو صاحب ترتيب (أو) كان (بخاف فوت المكتوبة) أي نفسها (أو الوتر) أي فوته (وسنة راتبة) أي من السنن المؤكدة القلبية أو البدنية (أو فوته الجماعة) أي في المكتوبة وكذا جماعة الجنازة (فيقدم كل ذلك على الطواف) أي طواف النجدة وغيرها فصل في صفة الشروع في الطواف إذا أراد الشروع فيه ﴿ أي في طواف بعده سمي فانه حيث يسكن الاضطباع والرمال له (ينبغي أن يضطبع قبله) أي قبل شروعه فيه (قليل) وليس كجسدهم العوام من أن الاضطباع سنة جميع أحوال الاحرام بل الاضطباع سنة مع دخوله في الطواف على ما صرح به الطرابلسي وغيره لكن قال ولو اضطبع قبل شروعه في الطواف بقليل فلا بأس به وهذا يقتضي فضيلة المية وما ذكره في الأصل مطابق لما قاله ابن الهمام في فضيلة القبية فينبغي ما بين في الجملة فقله في الكبر ولا تافى بين القولين كلاهما غير ظاهر كلاهما في هذا وإعان الاضطباع سنة في جميع أشواط الطواف كما صرح به ابن الضياء فاذن فرغ من الطواف فترك الاضطباع حتى إذا صلى ركعتي الطواف مضطجاً يكره لكشف منكبيه وبأن الكلام على أنه لا اضطباع في السعي (وهو أي الاضطباع المستنون) أن يجلس وسط رداءه تحت إبطه الأيمن ويلقي طرفه (أو طرفه) على كفه الأيسر ويكون المتكبر الأيمن مكشوفاً أي على هيئة أرباب الشجاعة اظهاراً للجلادة في ميدان البداة (وهو أي الاضطباع) سنة في كل طواف بعده سعي (كطواف القدوم والعمرة وطواف الزيارة على تقدير تأخير السعي وبغرض أنه لم يكن لا بأساً فلا ينافي ما قال في البحر من أنه لا يسكن في طواف الزيارة لأنه قد نحل من إحرامه وليس الخيط والاضطباع في حال بقاء الاحرام وهذا ظاهر ولكن من لبس الخيط لم يدخل يسكن في حقه التثنية ولم يتعرض له أصحابنا وذكر بعض الشافعية أن الاضطباع إنما يسكن لمن لم يلبس الخيط أمان من نسيه من الرجال فيعتذر في حقه الاتيان بالسنة أي على وجه الكمال فلا ينافي ما ذكره بعضهم من أنه قد قال بشرع له جل وسط رداءه تحت منكبيه الأيمن وطرفه على الأيسر وإن كان التكبر مستورا بالخيط لمعذر قال في عمدة المتأسل وهذا لا يبعد لما فيه من التثنية بالضطبع عند العجز عن الاضطباع وإن كان غير محملاً فيها يظهر قلت ألا يظهر نفسه قن ما لا يدرك كله لا يتركه كلهم من تشبه قوم فهم منهم (ثم يقف مستقبل البيت بجانب الحجر الأسود ما يلي الركن الثاني بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ويكون منكبه الأيمن عند طرف الحجر فينوي الطواف وهذه الكيفية مستحبة) أي لا يخرج عن خلاف من يشترط المرور على الحجر بجميع يده قال الكرماني وهو الأكمل والأفضل ضد الكل لأن الخروج عن الخلاف مستحب بالإجماع (والنية فرض) أي بإصلها

بهذا إلا من خلفه الله سبحانه ذكره الأعمش وقد نقلناه من كتاب قوت القلوب وأحياه علوم الدين بقليل اختصاراً وحفظاً على ذلك وداوم هداك الله تعالى وأسمعك في الدارين إن شاء الله تعالى (ورأيت) أن أزيدك دعاء شريفاً عظيماً التفع جداً خفيف المؤنة ورد في صحيح الترمذي أحد كتب الصحاح الستة عن معقل بن يسار رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال حين يصبح ثلاث مرات أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وقرأ ثلاث آيات من آخر سورة الحشر وكل الله تعالى به سبعين ألف ملك يصلون

وعندنا هذه الهيئة مستحبة والاقلو استقبل الحجر مطلقا ونوى الطواف كفى غننا في اصل المقصود الذي هو الابتداء من الحجر سواء قلناه سنة أو واجب أو فريضة أو شرط وهذا الاستقبال في ابتداء الطواف سنة عندنا لا واجب كما في شرح الثقافة وأما ذكره المصنف في الكبريم بمعنى مستقبل الحجر مارا الى جهة يمينه حتى يجاوز الحجر فإذا جاوزه أقبل وجعل يسار مالى اليه ويمينه الى خارج البيت فهذه كيفية مستحبة عند بعض الشافعية وهو خلاف ما عليه عامة الأئمة وليس ما يدل عليه شيء من السنة فلا يكون داخلًا في الخروج من الخلاف خلاف ما يشير اليه كلام المصنف في الكبريم (ثم يمشى مارا الى يمينه) أى الى جهة اليمين من الطائف (حتى يحاذي الحجر) أى يقابله (فيقف بحجالة) أى بمقابله ويدنو منه غير مؤذ (ويستقبله) أى وجهه وفيه خلاف المالكية ووافقهم الإمامية (وبسمل ويكبر ويحمد ويصلى ويدعو) أى يقول بسم الله والله أكبر والله الحمد والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اللهم إني بك وتصديقاً بكتبتك ووفاء بمهدك وأتباعك سنة نبيك محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وهو مار (ويرفع يديه عند التكبير) أى مفا بلل الحجر (حذاء منكبيه أو أذنيه) أى كافي الصلاة وهو الأصح (مستقبلاً بطن كفيه الحجر) حال من ضمير يرفع (ولا يرفعها عندئذ) أى إذا لم يكن لها مع التكبر رمية (فإنه) أى يرفعها عند التية الواقعة قبل محاذة الحجر (بدعة) مكروهة عند الأربعة ولا يفرق ما ضله المصلون للطواف من الجهة (ثم يستلم الحجر) أى يلمسه اما بالقبلة أو باليد على ما في القاموس (وصفة الاستلام) أى المسنون على وجه الكمال (ان يضع كفيه على الحجر) أى لا كفوا أحدا على هيئة المتكبرين فإن الحجر الأسود بين الله في أرضه يصان بها عباد (ويضع فيه يمين كفيه) أى تشبها بحجالة السجدة المسنونة (وقبله من غير صوت) أى يسمع (ان يمس) أى كل من الوضع والتقييل (والاستمعة) أى يمس ويلمس الحجر (بالكف) أى الأولى أى باطنه موضع الوضع (وقبله) أى كفيه بدل التقييل (ويستحب ان يسجد عليه) أى يضع وجهه وأرجله عليه على هيئة السجود (ويكرره) أى السجود (مع التقييل) أى مع تحققة قبلة (ثلاثا) قيد لها هو موافق لما نقله الشيخ رشيد الدين في شرح الكنز يسجد وكذا أقبل السجود عن أصحابنا العز بن جماعة لكن قال قوام الدين الكاكي الأولى ان لا يسجد عندنا لعدم الرواية في المشاهير (وان لم يتيسر ذلك) أى جميع ما ذكر من الوضع والتقييل والسجود والمسح بالكف (أمس) الحجر شيئا) أى من عصا ونحوها (وقبل ذلك الشيء ان أمكنه) أى الالماس أو التقييل (والا) أى بأن لم يمكنه الالماس أيضا للزحمة وحصول الأذية أو لكون الحجر ملطخا بالطيب وهو محرم (بقب بحجالة) أى بحذاء الركبة (مستقبلاً رافعا يديه مشيرا بها اليه كأنه واضع يديه عليه) يجوز بالإضافة وبالتنون (بمسلا مكبرا مملأ أحاد مصليا داعيا وقبل كفيه بعد الإشارة صرح به) أى بالتقييل بعد الإشارة (الحدادي) أى شارح القدوري وهو المسمى بالسراج الوهاج وكذا ذكر قاض خان وغيره وهو موافق لما ذهب الشافعي وبذل عليه حديث المحجن أنه صلى الله عليه وسلم كان يستلم بحججن معه وقبل المحجن واغربا بن جماعة حيث قال والذي اختاره أنه لا بأس به ولكنه ليس مسنونا ثم استدلك برواية البخاري واستلم الحجر كما مر به ان استطاع من غير إيداء انتهى وجهه غرابه لا يخفى ادلاله فيه على المدعي مع أن قواعدهم ان المطلق محمول على التقيد والعلم بحض بالدليل مع كون القياس يقتضي ذلك أيضا لان الإشارة بمنزلة وضع الكف فتفرع التقييل في البذل على وفق الأصل المبدل منه فتأمل ثم لا يتبر بالقول ولا برأيه الى القبلة ان تمذر التقييل (وسن الاستسلام في كل شوط وان استلمه في أوله وآخره أجزاءه) أى عن

عليه حتى يمشى وان مات في يومه مات شهيدا ومن قرأها حين يمشى فكذلك أخرجه الترمذي (قلت) قوله ومن قرأها حين يمشى فكذلك يعنى وكل الله سبعين ألف ملك يصلون عليه حتى يصبح وان مات في ليلة مات شهيدا ومعنى يصلون عليه يدعون له بالعظيم فان لفظ الصلاة هو الدعاء بالعظيم والآيات الثلاث من آخر سورة الفاطر هو الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحان الله عما يشركون هو الله الخالق البارئ المصور له

أصل السنة أو المعنى كفاء ولا شيء عليه لكن قال في فتاوى السراجية وشرح المختار أن الاستلام في أول الطواف وآخر سنة وبينهما أدب وصاحب البدائع والكافي صرحا بأن السنة أن يستلم في كل شوطين وكذا بين الطواف والسعي ولا تنافي بين القولين فإن استلام طريقاً كدعائهما لمول السبابة ينفع على استلام ما بينهما من ترك المألاوة بخلاف طريقهما ثم هل رفع اليدين في كل تكبير يستقبل به مبدأ كل شوط أو يختص بالأول قال ابن الهمام إن الثاني هو المعمول وظاهر كلام الكرماني والطحاوي وبعض الأحاديث يؤيد الثاني فينبغي أن رفعهما مرة وترك رفعهما أخرى فإن الجميع في موضع الخلاف مهما أمكن أخرى ثم إن كان معتبراً أو معتقداً قطع التلبية بالشرع في الطواف بخلاف القارئ والمقر (وإذا فرغ من الاستلام) أي وما يتعلق به من الأحكام (أخذ عن عين نفسه) أي أوعى بين الحجر باعتبار حذائه وما لهما واحد إذا التقصود التيامن الواجب وهو (يمالي الباب وجعل البيت عن يساره) كما يستلزمه ما قبله (في طواف سبعة أشواط) أي جماع بين الركن والواجب (وراء الحطيم) أي الحجر وجوبا (ومن الحجر) إلى الركن الأسدي (إلى) أي إلى وصوله إليه ثانية (شوط) وهذا على تقدير مراعاة الواجب أو السنة أو الفرضية أو الشرطية في الكيفية الابتدائية والألافة حاصلة من كل جزء من أجزاء حول البيت إلى انتهائه ولا يترك ما يفصله بعض العامة على هيئة الخاصة من جعل إنشاده طوافهم فيما بين الركنين لأنه مخالف للإجماع ولا يحسب القدر الزائد إلى الحجر عندئذ كثر قتال وتذبذب (يرمل في الثلاثة) أي في دورات الأشواط (الأول) يضم فتحة تخفف جمع الأول ضد الآخر فإن مشى في الشوط الأول ثم تذكّر رمل في شوطين وإن لم يرمل في الأولين رمل في الثالث والحاصل أنه لم يرمل في الأربعة الأخيرة ولو تذكّر بعد الثلاثة الأول لا يقال الأصل في الحكم أن يزول زواله عنه فاقول قد فصله صلى الله تعالى عليه وسلم بعد زوال المشروعية تذكّر أعمدة الأمان بدخول في لشكر عليها هذه أعمدة أخرى والحكم قد ثبت بطلان متبادلة وانتفاء شخص العلة لا يؤثر في انتفاء نوع الحكم ولو سلم فالحكم مانع عدم العلة فهو غير معقول المعنى فيكون بعيدا في البقي (حول جميع البيت) يعني في رمل بين الركنين أيضا خلافاً لمن خالفه بعض الشافعية (وهو) أي الرمل (أن يسرع في أنشئ) أي لا مد للقبال كما قال (وليز كفيه) أي يحركهما من جانيه (وبرى) يضم فكسراي يظهر (من نفسه الجلادة) أي في قيامه بالمداومة المؤذنة للشجاعة في ميدان المجاهدة (والقوة) أي على الطاعة والمقاومة كذا أسره قاضيهان في شرحه والمصنف خلطه بما قيل هو الأسراع (مع تقارب الخطأ) بالضم والفتح جمع خطوة (دون الوثوب) بالضم أي القفز (والمدو) ضح فكسراي الطلق ثم الرمل سنة باقية على الجميع وقيل الرمل لم يبق سنة في هذا الزمان (ومشى في الباقي) وهو الأربعة (على هيئته) بكسرها أي سكونه وطأ بئنته المعتادة في هيئته (والرمل بالقرب من البيت أفضل عند الامكان) أي من غير مزاحمة في المكان ومداومة حرمة اللانسان وكذا نفي الطواف بالرمل أيضا لأنه ينبغي أن يراعى الخروج عن الخلاف بأن لا يمر بسدنه أو يوبه على الشاذوان (والأ) أي وإن لم يمكنه بسهولة ولا يبر مدافعة (فالطواف بالمدمنة) أي من البيت بالرمل وكذا أسره حيث تذكّر أفضل من القرب بغير رمل (أو مع مدافعة لأن نفس الرمل سنة والقرب فضيلة والأذية بالمدافعة ممصية) فإن ازدحم الناس (أي بحيث لا يمكنه الرمل من قريب ولا من بعيد) (صبر) أي من أول الوهلة (حتى يزول الزحمة) أي ونكشف القصة (فيرمل) لأن المبادرة مستحبة زهي لا مدافع الرمل لدى هوسنة مؤكدة وهذا معنى قوله (ولا يطوف بالرمل إلا إذا عذر لمرض)

الاسماء الحسنى يسبح لهما في السموات والأرض وهو العزيز الحكيم فاعلم هذا الثواب العظيم وأحرص عليه ولازم عليه دائماً فإن الله تعالى يرسل إليك في كل يوم وفي كل ليلة سبعين ألف ملك يدعون جميع التهار وجميع الليل بلفظ الصلاة الذي هو مخصوص بالأنبياء ناهيك بهذا التشريف العظيم الذي حصل لك بهذا العمل اليسير كما أفاده الحديث الصحيح النبوي صلى الله على قائه وسلم

(فصل في الاحرام) اذا وصل الآق إلى المبقات توشاً واغتسل وحلق رأسه وقلم أظفاره وحلق أبطه وعانته واستعمل الطيب وتجرد

وكذا اذا تضرع لغيره واماعونه في الكبير فاذا اذبح الناس في الرمل وقف حتى تزول الزحمة
ويجده سلكا فيرمل فوهمة انه يقف في الانشاء وهو مستبد جدي عارفا وعادة لما فيه من المخرج والمشقة
ولكون الموالاة بين الاشواط واجزا اما الطواف سنة متفق عليها بل قال بعض العلماء انها واجبة فلا
ترك لحصول سنة مختلف فيها والله أعلم فلو حصل الزحمة في الانشاء فضل ما قدر عليه من الرمل ويترك
ما لا قدر عليه فان ما لا يدرك كله لا يترك بشيء ثم قوله في الكبير ولا يطوف بدون الرمل في تلك الثلاثة
لانه لا بد له بخلاف استلام الحجر حيث لا يقف فيه عند الاذبح لان الاشارة اليه بدله فينبغي ان
يحمل على الاتيان لافي حال ابتداء والانهاء لعدم ما يترتب عليهما من فوات الموالاة مع الامكان على
اصل الاستلام الذي هو سنة مؤكدة فيها (ويكون في طوافه) اي في جميع اشواطه او اوعاه
(ذا كرا) اي يسبحان الله والحمد لله والاله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله على ما ورد
الحديث به وفي حكمه سائر اذكاره وهو افضل من قراءة القرآن من حيث علمه صلى الله تعالى عليه
وسلم في الطلوة الواقعة في حجه وعمرته لكن قد قاله صلى الله تعالى عليه وسلم قرأ آية ربنا آتانا
في الدنيا حسنة الآية بين الركنين شيئا الى جواره ومشعر اياه عدل عن القراءة فضلا لخرج عن
الامة ثلاثا وهو ان القراءة في الطواف شرط او واجب فيه كقراءة الصلاة واما ما قيل من ان قراءة
آية ربنا ان كان على قصد الدماء دون القراءة فهو محرم عدم الاطلاع على الارادة بسبب العادة انه
بقوة الفضيلة الجارية بالجمع بين الحالتين كاهو مقتضى مقامهل الجمع دون اصحاب التفرقة (داعيا) اي
بالدعوات المأثورة وغيرها المتعارفة المشهورة في حالها المسطورة ومن جعلها اذ تابوا عن الركن ان
يقول اللهم هذا البيت بك وهذا الحرم حرمك وهذا الامن منك وهذا المقام مقام العائذ بك من
النار ولا يقصده مقام ابراهيم عليه السلام ولا يريد به العائذ ايضا بل اراد بالمقام هذا المكان والعائذ
جنس المستبذ او خصوص نفسه الملتجئ الى حرمه ومن المأثورة اللهم قنني بجزعتي وبارك لي
فيه واخلف على كل عابثي بخير لاله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله على كل شيء
قدور واذا حاذى الركن العراقي يقول غير مشير اليه ولا مسلم عليه اللهم اني أعوذ بك من الشك والترك
والتناق والتفارق وسوء الاخلاق وسوء المنقلب في الازل والمسال والولد ثم يقول وهو في عبادة
الميزاب اللهم اظني تحت ظله عرشك يوم لا ظل الا ظلك ولا يبق الا وجهك من غير ان يقول ولا قنني
الاخلاق ثم هو المعنى القاسد واستقن بكأس محمد صلى الله تعالى عليه وسلم شربة لا تأنس بعدها ابد او عند
الركن الثامن اللهم اجعله حجابا مبرورا وسما مشكورا وذنباً مغفورا وتجارة لن تبور يا عالم ماني
الصدور أخر حتى من الظلمات الى النور وعند الركن الثاني اللهم اني أسألك الغفوة والمغفرة في الدين
والدنيا والآخرة وفيها بين الركنين ربنا آتانا في الدنيا حسنة الآية واعلم انه لا يقف للدعاء في اتساء
الطواف لافي الاركان ولا في غيرهما من المطاف فان الموالاة بين الاشواط والاجزاء مستحبة ويصح
ألفاظ الدعوات خصوصا المأثورة ثلاثا بلحن فيها فيخشي عليه دخوله تحت قوله عليه الصلاة
والسلام من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار (مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم) اي في اتساء
دعوات الطواف او بدل الدعوات فانها من افضل القربات او بالخصوص عند الاركان لاسيما عند الركن
الاعظم وليحذر كل الحذر من قول بعض الجهلة قبالة الحجر الاسود اللهم صل على نبي قبلك فانه موهم
بالكفر من قائله لانه محمول على الافتاتحة بناء على حسن الظن بانؤمن وانما نشأ هذا التركيب من

عن الحيط ولبس ازارا
وردها أبيضين جديدين
او غسيلين وصلى ركعتين
نوى بهما سنة الاحرام قرأ
في الاولى الفاتحة وقل يا أيها
الكافرون وفي الثانية
الفاتحة وسورة الاخلاص
والاحرام بالحب والحب
والعمرة قال ان اراد الحج
اللهي اراد الحج فيسره
لى وقبله منى وأقنى عليه
وبارك لى فيه نوى الحج
واحرمت به مخلصا لله تعالى
ليك اللهم ليك ليك
لا شريك لك ليك ان الحمد
وانتم لك وللك لا شريك
لك اللهم احرمتك شعري
وبشري وعظمي ودمي
من النساء والطيب وكل
شيء حرمته على المحرم
استبق بذلك وجهك الكريم

قول بعضهم اللهم صل على نبي قبليه وقول آخرين صلى الله على نبي قبلك وما كلامان مستهجان فركب
 منهما بضع العوام هذا الكلام من غير فهم المرام فوقوا في الطمن والملازم هذا ولم يبين الامام محمد من
 أنتم الشاهد الحشياً من الدعوات فان توقيتها يذهب بالركة لانه يصير كمن يكرر محفوظه بل يدعو
 عابدها ويذكر الله تعالى كيف ما ظهر له متصرفا وان ترك بالاثور منها حسن ايضا على ما قاله غيره واحد
 من اصحابنا لكن الاظهر ان اختيار الاثور عنه صلى الله تعالى عليه وسلم مستحب والمروى عن السلف
 مستحسن وبجوز الاكتفاء بما رد على السالك ان كان اهلا لذلك (ويستحب استلام الركن الثاني)
 بتخفيف اليه وجوز تشديدها أي الواقع من جهة اليمن (في كل شوط) أي حين وصوله والمراد
 بالاستلام تنالسه بكفيه أو يمينه دون يساره كما فعله بعض الجهلة والتكبر من دون قبيله والسجود
 عليه ثم عند السجود عن اليسار للزحمة ليس فيه الثابة عنه بالإشارة وهذا الذي ذكرناه حسن
 في ظاهر الرواية كما في رواية الكافي والهداية وغيرها من كتب الرواية وقال الكرماني وهو
 الصحيح وذكر الطرابلسي وغيره عن محمد أن الركن الثاني في الاستلام والتفصيل كالسجود الاسود
 وقال في التوبة وهو ضعيف جدا وفي البدائع لا خلاف في ان قبيله ليس بسنة وفي السراجة ولا قبيله
 في أصح الاقوال وذكر الكرماني عن محمد أنه يستلمه وقبل يده ولا قبيله والحاصل ان الأصح
 هو الاكتفاء بالاستلام والجمهور على عدم التثقيب والاتفاق على ترك السجود فاعجز عن استلامه
 فلا يغير اليه الأعلى رواية عن محمد وأما الركنان الآخران فلا استلام فيها ولا إشارة بهما بل هما
 بدعة مكروهة بإتفاق الأربعة ثم لا يخفى ان الإشارة في الركنين الثانيين أيضا بدون السجود والزحمة
 غير معتبر فلا يترك ما فعله بعض الجهلة والتكبر (وإذا طاف سبعة أشواط استلم الحجر) أي بطريق
 السنة المؤكدة كالمسحوق (فحتم به) أي كما بدأه يقع ختامه مسكا وفي الكبير ولا يلي في حالة
 الطواف أي جهرا أو قيدا بطواف العمرة والأفاضة (ثم يأتي المقام) وهو يخالف لما ذكره
 في الكبير في هذا المقام حيث قال ثم يأتي المنزلة ثم يأتي المقام وسأني تحقيق المرام من حيث اختلاف
 علماء الانام والمراد بالمقام مقام إبراهيم عليه السلام لقوله تعالى واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى أي لصلاة
 الطواف على وجه الاستعجاب عند جمهور المفسرين والفقهاء المتبرين (فيصلي خلفه) وهو الأفضل
 لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم وما حوله مما يطلق عليه اسم المقام عرفا أو حيث يسلمه من المسجد
 الحرام أو غيره من الحرم ولو صل في بلاده جاز (ركعتي الطواف) وهما واجبتان عندنا ستان عند
 الشافعي فيطلق في الثانية من الفرض أو يقيد بالوجوب لالسنة لكن لو نوى سنة الطواف أجزأه لان
 المراد بالوجوب هنا الفرض العملي لا الاعتقادي (اقرأ) أي استعجابا عند الأربعة (في الأولى) أي
 الركعة الأولى بعد الفاتحة (الكافرون) بالرفع على الحكاية (وفي الثانية الاخلاص) أي سورتها
 بعد الفاتحة وخصنا لادلائهما على التوحيد والتعبد (ويستحب ان يدعو بعدها) ومن الاثور دعاء
 آدم عليه الصلاة والسلام اللهم انك تعلم سرى وعلايتي فاقبل ممذرتي وتعلم حاجتي فأعطني سؤلي
 وتعلم ما في نفسي فأغفر لي ذنوبي اللهم اني أسألك انما أبشر قلبي وقينا صادقا حتى أعلم أنه لا يصيبني الا
 ما كتبت لي ورضاعا فسميت بالرحم الراحمين روى أنه أوحى الله تعالى الى آدم يأتمنك دعوتي دعاء
 استجبت لكم منه وغفرت ذنوبكم وفرجت همومكم وغفومكم ولني بدعوه أحد من ذرئتك من بعدك
 الا ملئت ذنوبه وزرت قعره من بين عينيه وأنجرت له من ورواه كل ناجس وأتته الدنيا وهي

ليك وسعديك والحجرات
 كلها يدريك والرزقاء اليك
 والعمل الصالح ليك ذا
 الثناء والفضل الحسن
 ليك مرغوبا ومرهوبا
 اليك ليك الله الخالق ليك
 ليك حقا قديما وروقا
 ليك عدد التراب والحصى
 ليك ليك ذا المارج ليك
 ليك من عبد ابيك اليك
 ليك ليك فراج الكرب
 ليك ليك اناعبدك ليك
 ليك غفار الذنوب ليك
 (اللهم) اعني على اداء فرض
 الحج وقبيله مني واجلني
 من الذين استجابوا لك
 وآمنوا بوعدك وآتبعوا
 أمرك واجلني من وفدك
 الذين رضيت عنهم
 ورضيتهم وقبيلهم ويستحب
 تكرار التلبية كما علمت
 أو هبط وأدأ أو تولى وكأ

كراهة وإن لم يرد على ما رواه الأزرقي والطبراني في الأوسط واليهي في الدعوات وإن عساكر
وورد أن آدم عليه السلام دعا به خلف المقام وفي رواية عند الملتزم وفي رواية عند دار كن
البيان ولا منافاة بين الروايات لاحتال أنه دعا في المقامات وأما أحده بعض الناس من إتيان
المقام بعد الطواف في وقت كراهة الصلاة والوقوف عنده لئلا يستقبل إليه أو إلى الكعبة فلا
أصل له في السنة والارواية عن فقهاء الأمة عن الأئمة الأربعة (ثم يأتي الملتزم) وهو ما بين الركن
والباب (بمدادهم الركنين أو قبلهما) أقول ينبغي أن يحمل هذا الخلاف بالنسبة إلى من عليه السعي
بقربة سوق الكلام وبين الرمل والاضطباع في هذا المقام وأما من ليس عليه سعي فينبغي أن لا يكون
في حقه خلاف أنه يأتي الملتزم ثم يصل خلف المقام إذا لم يكن وقت كراهة كاعليه عمل العامة والخاصة
وسبأني زيادة تحقيق وتوضيح لهذه المسئلة (فيثبت به) أي يتعلق بالملتزم أو باستار البيت للمظن
(بقرب الحجر ويضع صدره وبطنه وخده الأيمن عليه) أي تارة والأيسر أخرى والوجه بكسالة
مرة لأن المقصود حصول البركة وهو في هيئة السجدة (أضاحا بده فوق رأسه) أي فائتين (مبسوطتين
على الجدار) وزاد ابن الصبي منسكه بوسطه بده اليمنى على الباب واليسرى على الجدار (داعيا)
أي بما صاحب ومن المأثور وأجاد ما جد لا تزل عن صفة فصحت بها على ومن المستحسن إلى وقت بابك
والزمت بأعتابك أرجو رحمتك وأخشى عقابك اللهم حرم شعري وجسدي على النار اللهم كما
صنت وجهي عن السجود لغيرك فصن وجهي عن مسئة غيرك اللهم يارب البيت العتيق أعق رقابنا
ورقاب آبائنا وأمهاتنا من النار يا كريم يا غفار يا عزيز يا جبار ويقولوننا قبل ممالك أنت السميع
العليم ونب علينا أنك أنت التواب الرحيم (بالترفع) أي مقرونا بظاهر الضراعة والمسكنة (والإشغال)
وهو زيادة المذلة في الحضرة والمزعة (مع الخضوع) أي الخشوع الظاهر (والانكسار)
وهو خضوع الباطن (مصلح على التي اختار) أي أولا وآخرها بعد الحمد والتسبيح والاذكار
(ثم يأتي زمزم) أي برها (فيشرب من مائها) أي قائما أو قاعدا ووراءه ما مستقبلا مبتدئا بقوله
اللهم أني استلكت عدا ناضا ورزقا واسما وشفا من كل داء ويسمى ويتفلس فلا تلو محمد (وبتضع)
أي يبالغ في شربه قائما ورؤاية ما بيننا وبين المتأففين أنهم لا يتضمنون زمزم ويستحب أن ينزع
دلوا بنفسه أن قدروا يشرب منه وفرغ الباقي على جسده وقيل بفرغ الباقي بالبر وهو مالا يظهر
وجهه وأما ما اشتهر من أنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك فعل فرض محته محمول على خصوصته مما
صح في البخاري عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه في زمزم وهم يسقون فقال لولان تقبلوا لزلت
حتى أضع الجبل على هذه أي رقبته وفي مسند أحمد وغيره عنه أيضا أنه صلى الله تعالى عليه وسلم في
زمزم فزع غلله دلوا وشرب ثم نزع فيها فافترغها في زمزم ثم قال لولان تقبلوا عليها لزعزعت بيدي فهذا
صريح في أنه صلى الله عليه وسلم لم ينزع بيده ولا صلب نفسه وأما صلب غيره للتبرك بمؤد على وجه
العموم لسكن من شرب من مائه كما أشار به فيها إليه صلى الله عليه وسلم (ثم يمد إلى الحجر) (الأسود
(فيستلمه) أي كما سبق (أن قدر والااستقبله) أي ويشير كما تقدم (وكبر وهلل وحمده صلى)
أي على المصطفى (ثم مضى إلى الصفا) أي من باب الصفا استحيا (فسي) أي وجوبا وهذا الترتيب
على ما ذكره الكرماني والسروجي والاصل أن كل طواف بدهمسي فنه يمد إلى استلام الحجر يمد
الصلاة ومالا فلا على مقال قاضيخان في شرحه أن هذا الاستلام لاقتراح السعي بين الصفا والمروة
فإن لم يرد السعي بدهم يمد إليه انتهى وقوله لاقتراح السعي أي لإرادة افتتاحه ولعل وجهه أنه صلى

وبالاستحباب وعندا اختلاف
الاحوال إلى أن يقطع
التلبية من متى يوم التحير
بول حصاة ريمها عند حجره
العقبه وإن أراد الحج
والصرة قال (اللهم) أني
أريد الحج والعمرة فيفسرها
لى وتقبلها مني وأعني عليها
وبارك لي فيها نويت العمرة
والحج وأحرمت بهما
عخلص الله تعالى ثم يأتي بجميع
ما تقدم من ألفاظ التلبية
(فصل في دخول مكة)
يسن الاغتسال لدخول
مكة بذي طوى وبداخلها
نهارا أو ليلا لكن سيدنا
عبد الله بن عمر رضي الله
عنهما كان لا يقدم مكة إلا بات
بذي طوى حتى يصبح
ويتنفل ثم يدخل مكة نهارا
ويذكر عن النبي صلى الله

الله عليه وسلم إذا نذر عليه من غير إقبال إليه حال توجهه إلى الصفا بعتنق المروة والوقوف واجب الاستئذان بما فيه من محل المدد بالدعاء والتقاء قال الكرمانى وفى بعض الروايات يأتى الحجر أو لا ثم يأتى زمزم قال والاول أظهر ببنى وهو أن يقدم زمزم قال ابن الهمام ويستحب أن يأتى زمزم بعد الركنين قبل الخروج إلى الصفا ثم يأتى الملتزم قبل الخروج وقيل يلزم الملتزم قبل الركنين ثم يصلها ثم يأتى زمزم ثم يود إلى الحجر انتهى والثاني هو الأسهل والأفضل وعليه العمل وفى كثير من الكتب أن يعود بعد طواف القدوم وصلاته إلى الحجر ثم يتوجه إلى الصفا من غير ذكر زمزم والملتزم فيها بينهما ولعل وجه تركهما عدم تأكدهما مع اختلاف تقدم أحدهما (ثم إن كان الحريم مفردا بالحج وقع طوافه) هذا (للقدوم) أى لو نوى غيره لا يقع فى محله وهو سنة للأفاقي كأم (وإن كان مفردا بالعمرة) سواء كان فى أشهر الحج أو غيره (أو تمتعا) بأن يكون مفردا بالعمرة فى الأشهر أو بالعمرة فى سنته (أو قارنا أى جامع بين التمسك فى إحرامه) (وقع) أى طوافه هذا (عن طواف العمرة) أى فى الصور الثلاثة (نوامه) أى نوى الطواف لقرض العمرة (أو لغيره) أى من القدوم والنقل ونحوه تبين ميعاد الوقت بخصوصه (وعلى القارن أى بطريق الاستحباب) أن يطوف طوافا آخر للقدوم (أى بدفراغه من سعى العمرة ولا يتداخل طواف القدوم فى فرض عمرته كاذب إليه الشافى رحمه الله تعالى بل مذهبا أن عليه طوافين وسعين للجمع بين التمسك

باب أنواع الطواف

الظاهر أنواع الطواف (وأحكامها) أى المتعلقة بكل منها ومنها بيان أسماؤها التميز عن أخواتها (أما أنواعها فسبعة) هذا بوجه أن أحكامها أيضا متعددة معينة بذكرها على حدة وليس الأمر كذلك حيث لم يأت فى كلامه وأما أحكامها فكذلك بل أتى بذكر أحكامها فى ضمن أنواعها فالظاهر أن قول كفى الكبير وأنواعها سبعة (الاول طواف القدوم) ويسمى طواف التحية وطواف القضاء وطواف أول عهد بالبيت وطواف أحداث الهد بالبيت وطواف الوارد والورود (وهو سنة) أى على ما فى عامة الكتب المتقدمة وفى خزنة المفتين أنه واجب على الأصح (للافاقي) دون الميقاتى والمسكى (المفرد بالحج والقارن) أى الجامع بين الحج والعمرة معا (بخلاف المتمسك) أى المفرد بالعمرة مطلقا (والمتمسك) ولو آفيا (والمسكى) أى وبخلاف المسكى إذا كان مفردا بالحج (ومن بمناء) أى من سكن أو أقام من أهل الآفاق بمكة وصار من أهلها فإنه لا يس فى حقه) أى طواف القدوم إذا أفرد أو بالحج (إلا أن المسكى إذا خرج إلى الآفاق) أى قبل الأشهر فإنه لو خرج فيها لم عاد إلى مكة ليس له القارن والتمسك على الوجه المسنون (ثم عاى ما بالحج) أى مفردا (أو القارن) عليه طواف القدوم) أى مستحبا حيثئذ (وإلى وقته) أى وقت أدائه (حين دخوله مكة) لأن اول وقت يحتمل دخوله الأشهر (وأخره ووقته برفة) أى ينتهى بوقفه برفة والافاق آخر وقته إذا لم يعتبر جوازه آخر اول يوم لحر فأن غابته الأشهر التى هى محل أفعال الحج (فأذا وقف قد قات وقته) أى سقط أدائه (وإن لم يقف) أى طلع فجر البحر) أذ هو نهاية وقت الوقوف وأما ما فى المشكلات من أن وقته قبل يوم التروية فإنه خرج مخرج الغالب أو بيان لوقته الأفضل كذا حرمه فى الكبير لكن فيه أنه ليس الأفضلية على الإطلاق إذا الأفضل وقوعه حين قدومه وهو يختلف باختلاف زمان وروده (ولو قدم الآفاق مكة يومه لحر أو قبله) وهو يوم عرفة (بعد الوقوف) أى بدوقفه برفة وهو قبلهما (سقط عنه

عليه وسلم أنه فعله متفق عليه وهذا اللفظ لاسم ويدخل من ثنية كداه بالمندوه الحجون لأن النبي صلى الله عليه وسلم دخل منها عام الفتح تضاؤلا بالاستسلام لأن إبراهيم عليه السلام دعا فيه بأن يجعل أقدمة من الناس تهوى إليهم حين دعا لذرشته بالحرم ولأن باب البيت مثل الوجه وأما مثل الناس فيصرون من وجوههم لآمن ظهورهم ويدخل ماشيا خاضعا داعيا فإذا وصل إلى المثل وراى مكة وعانيتها دعا بما روى جعفر بن محمد عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول عند دخوله مكة (اللهم) البلد بذكر والبيت بيتك جنتك أطيب

(هذا الطواف) لان محله للمستوفى قبل وقوفه (ولو تركه) أى طواف القدوم مع القدرة عليه وسنة وقته (فذهب إلى عرفة) أى بسدادراك زمن الوقوف (ثم بدله) أى ظهر له أن يطوف طواف القدوم وتبين له أنه أخطأ في تركه (فرجع) أى إلى مكة (وطافه) أى للقدوم (انرجع قبل الوقوف في وقته) وهو من زوال عرفة إلى فجر يوم النحر (أجزأه) أى طوافه عن سنة القدوم لوقوعه قبل الوقوف (والا) أى وإن لم يرجع أو رجع ولم يدرك الوقوف في وقته (لم يجزه) أى طوافه عن سنة القدوم لعدم حصول الوقوف بعده فوقع طوافه في غير محله (ولا اضطباع ولا رمل ولا سمي) أى بالاصالة (لاجل هذا الطواف وأما ضل فيه) أى في طوافه (ذلك) أى ما ذكر من الاضطباع والرمل (إذا أراد) أى المفرد أو القارن (تقديم سمي الحج على وقته الأصلي وهو) أى وقد الأصلي (عقب طواف الزيارة) لان السمي واجب والاصل فيه أن يتبع القرية بكل التخصة لكن رخص لحافة الزحمة تقديمه على وقته أضافه عقب طواف ولو غفلوا اختلوا في الأفضل من التقديم والتأخير في حق الآفاقي وكذا بالنسبة إلى المسكن لكن الاحوط في حق التأخير لانه لازمة في حق توسع زمان السمي بالنسبة إلى فعله ولعل هذا وجه عدم جواز التقديم له عند الشافعي والخروج عن الخلاف مستحب بالإجماع (الثاني طواف الزيارة) ويسمى طواف الركن والاقاضة وطواف الحج وطواف الفرض وطواف يوم النحر لكون وقوعه فيه أفضل (وهو ركن لا يتم الحج الا به) لكونه دون الركن الاعظم وهو الوقوف بمرقة لقوات الحج بدونه بخلاف الطواف فإنه يتدرك بأدائه في وقته الموسع إلى آخر عمره أو بلزومه بدونه فوقعه عند موته ان اوصى بإتمام الحج (وأول وقته) أى وقت جوارزه ومجته (طلوع الفجر من يوم النحر ولا آخر له في حق الجواز الآن الواجب فعله في أيام النحر) أى عند الايام (وفيه رمل لا اضطباع) أى ان كان لا يسا كسقي وبه) أى بدمطواف الزيارة (سمي) بالرغم وهو عطف جملة على جملة وقوله لا اضطباع معترضة (الا اذا ضلها) أى الرمل والسعي لا الرمل والاضطباع لفساد المعنى (في القدوم) أى في حال طواف قدومه وفيه مساهة أذالسى لا يضل في طواف القدوم بل في حال القدوم والرمل لا يضل في حال القدوم بل في طوافه قالصوابان بقول الا اذا ضلها أى السمي في القدوم أى حال قدومه بدمطوافه سواء رمل في طوافه أو لم يرم (فلا يرم فيه) أى في طواف الزيارة (ولا يسعي بعده) لان السعي لا يشكر رمل تابع لطواف بعده سمي (الثالث طواف الصدر) بفتحين بمعنى الرجوع ومنه قوله تعالى يومئذ يصدر الناس أشتا تاولدنا سمي طواف الرجوع ويسمى طواف الوداع بفتح الواو وبكسر ها موادعته البيت والوداع لصدمة محبته بدونه ويسمى حجه صلى الله عليه وسلم حجة الوداع لانه ما حج بعده ويسمى طواف الاقاضة لكونه لا يصح الا بعد المراجعة من الوقوف وادامه طواف ركعه وطواف آخر عهد باليت لانه يسن وقوعه حينئذ عندنا ويجب عند الشافعي وطواف الواجب لكونه واجبا دون الفرض الذي هو طواف الزيارة لكون طواف الزيارة ثبت بالدليل القطعي وهو قوله تعالى وليطوفوا بالبيت الشئق وبالاجماع على كونه ركنا بخلاف طواف الوداع فإنه ثبت بالدليل القضي ويؤيده أنه يسقط بالعدر ويتجبر بالدم ليعذر وهو هذا معنى قوله (وهو) أى طواف الصدر (واجب) أى على الآفاقي دون المسكن ومن يمنه عن استوطن بمكة قبل التفر الاول (وأول وقته بدمطواف الزيارة) وأما ما في المشكلات من أن وقته بعد الفراغ من مناسك الحج فمحمول على وقت استحبابه (ولا آخر له) كما تقدم (وليس فيه رمل) وكذا الاضطباع فيه (ولا بعده سمي) وكان حقه

رحمك وأوم طاعتك متجا
لامرك راضا بقدرك مسلما
لامرك أسأك مشقة
المضطر اليك المشفق من
عذابك ان تستقبلني بفوك
وأن تجاوز عني رحمتك
وان تدخلني جنتك وقال
الكرمانى اذا وصل الى
درب مكة يقول (اللهم
رب السموات السبع وما
أظلم من رب الارضين
السبع وما أظلم من رب الرياح
وما أظلم نساك خير هذه
القرية وخير اهلها ونموذ
بك من شرها وشر اهلها
وشر ما فيها) اللهم ارزقنا
خيرها واصرف عنا أذاها
(ويثير) الى الجانب الايسر
من الملح ومن أمامه ويمينه
وقرأ الفاتحة لهم وقول
السلام عليكم دار قوم

أن يقول ولا يسمى بمدة فليس فيه رمل ولا اضطباع لانهما مقرران على طواف بمدة سمي (وهذه
الاطوفة الثلاثة) من القدوم والزيارة والصدر (في الحج) أي في حقه خاصة (الرابع طواف العمرة
وهو ركز فيها) أي فرض في أدائها (وفيه اضطباع ورمل) وحماستان فيه (وبمدة سمي) أي واجب
(وأول وقته أي وقت طوافه) بمدا الحرام بها ولا آخره (أي في حق أدائها) الخامس طواف
التنذر وهو واجب (أي فرض عملا لا اعتقادا) ولا يختص بوقت (أي إذا لم يسه) (إلا أن يكون عليه)
أي على التنذر (غيره) أي غير التنذر الذي هو واجب غير معين بوقت (أقوى منه) أي يقدم حينئذ
الأقوى عليه من طواف فرض أو غيره من القروض أو واجب معين من التنذر أو غيره (السادس طواف
تحية المسجد وهو مستحب لكل من دخل المسجد) أي المسجد الحرام (إلا إذا كان عليه غيره) أي
من الاطوفة (فيقوم هو) أي ذلك الغير (مقامه) أي يتوب من ثبته ويدخل في ضمنه (كالتمتع) أعني من
أن يكون متمتعاً ولا فاته يطوف طواف فرض العمرة ويندرج فيه طواف تحية المسجد كما رتب به طواف
القدوم الذي هو أقوى من طواف تحية المسجد وكذا إذا دخل المسجد من عليه فرض أو غيره فصل
ذلك فانه قام مقام صلاة تحية المسجد وذلك لأن تحية هذا المسجد الشريف مخصوصه هو الطواف إلا إذا
كان له مانع فيختص بصلى تحية المسجد إن لم يكن وقت كراهية الصلاة (السابع طواف التطوع) أي التافلة
والاطواف التحية أيضاً تطوع وهو لا يختص بوقت أي زمان دون زمان لجوازه في أوقات كراهة
الصلاة عذناً بوضاحتها لا لأمم مالك رحمه الله تعالى وقوله (إذا لم يكن عليه غيره) يفيد أنه لا ينبغي أن تطوع
ويكون عليه غيره من الطواف ونحوه من سائر القروض فانه لا يلبق بشخص عليه مثلاً أداء الزكاة أن
يتطوع بالصدقة أو عليه قضاء صلوات فيأتي بناقته من طواف أو صلاة أو سائر عبادات متطلوعات لكن
مفهوم عبارة أنه إذا كان عليه غيره مختص هو بوقت وهو لا بأس به لانا نقول يختص حينئذ بالفراغ عما
عليه من غيره لكن لا بطريق نفي الجواز والصحة كما قيل بل عن سبيل التزوم والفريضة (ولا
بشخص) أي ولا يختص جوازه ومحتته بأحد (إذا كان مسلماً) لكن لا بد أن يكون مميزاً عاقلاً فانه لا
يصح أيضاً من المجنون وغير المميز من الصغار (طاهراً) أي من الجناية والحبس والنفاذ لأنه يحرم الطواف
عليهم وكذا دخولهم المسجد إلا أنهم لو همجوا وفلوا صوح وعليهم الأثم والكفارة كسبائي في محله
وكذا ساند كرفي محله حكم الطهارة عن الحدث والخبث في البدن والثوب (وبزيم) أي أتامه (بالشرع
فيه) أي في طواف التطوع وكذا في طواف تحية المسجد وطواف القدوم وقوله بالشرع في أي بمجرد
النية (كالصلاة) أي كاتزيم الصلاة بالشرع فيها بالنية مع تحقق سائر شروطها ويستثنى من هذا الحكم
إذا شرع بظن أنه عليه فانه لا يلزم في الطواف في المسئلة خلاف للشافعي حيث يقول المتطوع أمير نفسه إن شاء
فعل والأفلا كور ولكن يدفع بأن المتطوع أمير نفسه قبل التزامه بقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم وثلاً
تصير العبادة متعلقة والقياس على الحج والعمرة فإن الإجماع على أن من شرع فيها بنية التفل يلزمه إتمامها
بقوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله والله اعلم

فصل في شرائط صحة الطواف **الحج** أي مطلقه (الإسلام) لأن الكافر ليس أهلاً للعبادة المحتاجة
إلى التوبة وقد شرطت فيه بقوله (وأتية) وهي شرط فيه عند الجمهور وقيل ليست بشرط أصلاً
وإن نية الحج في ضمن الاحرام كافية ولا يحتاج كسائر الأعمال إلى نية مفردة وقيل النية ليست
بشرط لكن الشرط أن لا ينوي شيئاً آخر وهذا كله في طواف الزيارة مع احتمال في طواف القدوم

مؤمنين وأنا بك لا حقون
إن شاء الله تعالى آمين
(اللهم) رب هذه الأرواح
الفانية والاجساد البالية
والعظام المتخثرة أنزل عليها
رحمة منك وسلاماً مني
(اللهم) آتسهم بكلمة
التوحيد وبأعمالهم الصالحة
واغفر لنا ولهم الأفعال
السبئية وارحمنا إذا صرنا
مصيرهم ياربهم الراحمين
فأذا وصل إلى المديح وهو
الموضع الذي كان يرى منه
البيت الشريف قبل حدوث
الابنية الحائلة الآن عن
رؤيتها وقب وقال (اللهم)
أنت ربي وأنا عبدك جئت
هارباً منك إليك لأؤدى
فرائضك وأطلب رحمتك
والنفس وضوائك أسألك
مسئلة المضطرب إليك

والصدر والعمرة وأما طواف التفل فلا أظن فيه خلافا لعدم إدراجِه في ضمن نية ساقية وسيأتي لهذه المسئلة في فصلها ثمة (والوقت) أى لبعض أفرادِه وهو أكثر أوقاعِه (وكونه بالبيت) أى كون الطواف ملتصبا به من خارجه (لافيه) أى لا واقفا في داخله وكذا قال الشافعى لورم ببعض نيابه أوبدنه على الشاذروان أو على جدار الحجر بطل طوافه وما تفتأ إليه علماؤنا حيث لهما لسان البيت إلا بالدليل القلبي لكن لا حوطر عابته والمقصود عندنا أنه لو طاف داخل البيت حول جدرانه لا يصح كونه بالبيت ركن على ما هو الظاهر لأنه شرط (وفي المسجد) أى المسجد الحرام (ولو على سطحه) وسيأتي زيادة تحقيق له (وأما إن كثره) لأنه مقدار الفرض منه والباقي واجب فيه وفى عده شرطا مساعفه اذ هو ركن أيضا (قيل والابتداء من الحجر) أى عد من شرائط صحة الطواف ففى شرح التار للساكني والمطلب الفائق لشارح كثر الدقائق أن الابتداء من الحجر الأسود بشرط على الأصح لكن الأكثر على أنه ليس بشرط بل هو سنة في ظاهر الرواية وبكره تركها عليه عامة المشايخ ونص محمد بن الرقيات على أنه لا يجوز ماى الافتتاح من غيره قال في الكبير فصله فرضا قول بل جعله شرطا كما سيجى مصرحاً في كلام ابن المصنف حيث قال في شرح الهداية والافتتاح من غير الحجر اختلف فيه المتأخرون قيل لا يجوز به وقيل يجوز غير أن الافتتاح من الحجر واجب لأنه عليه الصلاة والسلام يتركه قطنم ذكر في موضع آخر أن افتتاح الطواف من الحجر سنة فلو اتصمه من غيره جاز وكره عند عامة المشايخ ولو قيل أنه واجب لا بسبب دلان المواظبة من غير تركه مرة لدله فيأثم به ويجزى به ولو كان في الآفة جاهل لكان شرطا كما قال محمد لكنه متصف في حق الابتداء فيكون مطلقا للتطوف هو فرض واتساحه من الحجر واجب للمواظبة كما قالوا في جعل الكعبة عن يساره والحاصل أنه اختار الوجوب وبه صرح في المنهاج فقلنا عن الأخيرة حيث قال في عدالواحيات والبداءة بالحجر الأسود هو الأشبه والأعدل فينبغي أن يكون هو المعلوم

فصل فى أى فى تحقيق التية (الشرط) أى لصحة الطواف المتوقف على التية على ما عليه جمهور الأئمة (هو اصل التية دون التمين) أى لا تمين الفرضية والوجوب والسنة ولا تمين كونه للزيارة وللصدراو للقدوم ونحو ذلك فإنه ليس بشرط ولا واجب بل هو سنة أو مستحب فإذا ثبت ذلك (فلو طاف) أى دار حول البيت (لا بنوى طوفا) أى أصلا (بأن طاف طالبا لتعظيم) أى لندبون ونحوه (أو هاربا من عدو) أى ظالم وغيره (أولا يعلم أنه البيت) أى بيت الله تبارك وتعالى أو البيت الذى يجب الطواف به أو مستحب (لا يستحب) أى لا يمتنع ذلك الطواف حينما وجد فيه التية الشرعية لأنه لم يقصد به القرية وإن حصل منه التية التوبة وهى مجرد ارادة الدورة (ولو نوى اصل الطواف) أى على جهة القرية (جاز) أى لحصول اصل التية (ولو طاف طوافا في وقته) أى زمانه الذى عين الشارع وقوعه فيه (وقع عنه) أى بسد ان ينسوى اصل الطواف لكونه مبارا له كفى صوم اداء رمضان (نواه بينه أولا) أى أو ماواه بينه بل أطلقه (أو نوى طوفا آخر) وهذا كله مبنى على أن التمين ليس بشرط فى نية الطواف بخلاف الصلاة فإن التمين لا بد منه فى الفرض والواجب وأما الصوم ففيه تفصيل ليس هذا محله والحاصل أنه اذا نوى طوفا آخر يكون للاول وإن نوى الثانى فلا تعمل التية فى تقديم ذلك عليه ولا تأخير عنه كما سيأتى ومثاله ما بينه بقوله (ومن فروعه لو قدم) أى من سفره (متمرا وطاف) أى بأى نية كانت (وقع عن العمرة) أى عن طوافها (أو حاجا) أى أو قدم حاجا (وطاف قبل يوم البحر

المشققين من عذابك الخافين من عقوبتك ان تستغنى اليوم بمفوك وتحفظى برحمتك وتجاوز عني بمغفرتك وتغنى على اداء فريضك (اللهم) اقتح لى أبواب رحمتك وادخلنى فيها وأعذنى من الشيطان الرجيم ويكون مليبا فى دخول مكة مثنيا على الله تعالى مصليا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويستحب أن لا يخرج أول دخوله على شئ غير المسجد الآن لا يجرد من يحفظ مناهه ويحتمى عليه الضياع فيحفظ بعض الرفقة الا تمتعوا ببعض يبدأ بالطواف بالثوبه ولا يبرج على شئ قبل الطواف فإذا وصل الى باب السلام قدم رجلاه اليمنى وقال الله

وقع) أى طوافه (التقدم أو قارنا) أى قدم قارنا وطاف طوافين من غير تعيين فيهما (وقع الاول للعمرة والثاني للتقدم ولو كان) أى طوافه (فى يوم النحر) أى ونوى نفلًا أو داما أو طافه (وقع للزيارة أو بعد ما حل الثغر) أى بعد ما طاف للزيارة كما فى نسخة (فهو للصدر وإن نواه للتطوع) وكذا إذا طافه (فالخالف أن كل من عليه طواف فرض أو واجب أو سنة إذا طاف) أى مطلقًا أو مقيدًا (وقع مما يستحقه الوقت) أى من الترتيب المعتبر الشرعى (دون غيره) حتى لو نسيه على خلاف ذلك أو أهمل ترتيبه أو تيمنه (فيقع الاول عن الاول وإن نوى الثاني أو غيره) أى من الثالث ونحوه (والثاني عن الثاني وإن نوى غيره) أى من الاول وأمثاله (فلا تميل إلى التقدمة والتأخير إلا إذا كان الثاني اقوى من الاول) باعتبار المرتبة المرتبة كالقصر بالإضافة إلى الواجب والواجب بالنسبة إلى السنة فيبدأ بالاقوى أى فيعتبر ابتداءً بالاقوى وإن كان فعله على خلاف الاول (كما لو ترك طواف الصدر ثم جاد بحر أم عمره فيبدأ بطواف العمرة) لأن طواف العمرة اقوى لكونه فرضًا (ثم الصدر) أى ثم يأتي طواف الصدر ولم يجعل الطواف مصروقًا اليه مع أنه سبق لتعلق الذمة به لكونه واجبًا ومربته دون الفرض وهذا واضح جدًا ولو طاف لمرته ثلاثة أشواط ثم طاف للتقدم كذلك (أى ثلاثة أشواط) فالأشواط التى طاف للتقدم (أى بحسب النية) محسوبة من طواف العمرة (أى بموجب اعتبار التسمية) فبقي عليه للعمرة شوط واحد فيكمله (أيضا وهذا ظاهر لكن استشكل عليه ما قالوا فيمن طاف لمرته أربعة أشواط ثم طاف يوم النحر للزيارة فإن ثلاثة أشواط منه تحول لمرته ولو قدم الاقوى لما قالوا بتحويل ثلاثة أشواط من الزيارة إلى العمرة لأن الثلاثة الأخيرة منه واجبة والزيارة فريضة والجواب أنه ليس بتحويل من الفرض إلى الواجب بل من الواجب المتأخر إلى الواجب المتقدم الذى استحق أن يكون الطواف له أولا فهو الاقوى من هذه الحجة مع أن تدارك الاول لا يتصور بدون تصور تدارك الثاني بغيره وإماما ذكره فى الكبير قوله بل من الفرض إلى الفرض كما إذا ترك الاكثر من طواف العمرة ففيه ان الظاهر فيمنح فيه أنه من الواجب إلى الواجب كاحترامه ومع هذا لم يدفع الأبرار إذا قيل من الفرض إلى الفرض إلى آخره لبقاء الاشكال على حاله اللهم إلا أن قال يصرف من طواف الزيارة شوط واحد إلى العمرة ليكمل ركعتيه يكون من الواجب إلى الفرض ثم قوله أو تقول إذا طاف ولو مفردا وقع الكل عن الفرض أى السابق كالأطال الصلاة يقع الكل فرضا فلا سؤال انتهى وهو من عجيب المقال لأن معنى السؤال إنما هو على أن تقدم الاقوى هو المعتبر في الحال فإذا استوى الحكم فى الفرضين فإن تصور تقدم الاقوى فى الين ثم الاظهر أن المراد بالاقوى أعم من أن يكون حقيقة كما سبق أو مجازا لقوله (ولو طاف للعمرة بضعة) أى وترك بعض أشواطه ولا فرق بين القليل والكثير فى المتروك (ثم طاف للزيارة) أى كاملا (يكمل طواف العمرة من الزيارة) أى لاستحقاق طواف العمرة أولا فهو اقوى من طواف الزيارة من هذه الحجة مع استوائهما فى الركنية فصره فى طواف العمرة أولى سواء كانت المكمل من فرائض طواف الزيارة أو من واجباته وأما القارئ إذا دخل مكة ووقف برفة ضلعيه دم لرض العمرة وعليه قضاءها كذا ذكره الشئى ولعل هذا وجه تقيده ببعضه (وكذا لو طاف للزيارة بضعة ثم بصد) أى جميعه (يكمل الزيارة من الصدر) وهذا ظاهر لا غبار

أكبر ثلاثا لا اله الا الله
والله أكبر ثلاثا أعوذ بالله
العليم وبوجهه الكريم
وسلطانه القديم من الشيطان
الرجيم بسم الله والحمد لله
والصلاة والسلام على رسول
الله السلام علينا وعلى عباد
الله الصالحين (اللهم صل
على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم تسليما كثيرا
(اللهم اغفرلى ذنوبي وافتح
لى أبواب رحمتك وأدخلنى
فيها وسهل لى أبواب رزقك
(اللهم) ان هذا حرمك
وموضع أمنك غرم لى
وبشرى ودمى وعنى
وعطاسى على النار
(اللهم) أنت السلام ومنك
السلام واليك يرجع السلام
فحينارنا بالسلام وأدخلنا
دار السلام برحمتك إذا
الجلال والا كرام فاذا وقع

عليه لان طواف الزيارة اقوى من الصدور رتبة ومرتبة فالصرف اليه أولى كالا يخفى ومن جملة الفروع لو طاف يوم النحر عن نذر وقع عن طواف الزيارة ولم يجزئه عن النذر ثم قيد الاحكام المذكورة بالطواف فيبد أن حكم السعي ليس كذلك فن بقى عليه سعي الحج وأحرم بصرة وطواف وسعي للعمرة مثل سعيها الى سعيه مع تقدم سببه وقوة مرتبة ولول وجه الفرق هو ان الطواف متكرر في الحج بخلاف السعي فلذلك لو ترك سجدة في ركعة أو أتى بثلاث سجعات في ركعة أخرى جاز في تلك الصلاة دون غيرها وبهذا يتبين أنه لو كان عليه طواف الحج وطواف للعمرة لم يتصل طوافها اليه مع أنه أحق لكونه أسبق

فصل في طواف المنى عليه والتائم أي من المرضى (ولو طافوا) أي الرقعة (بالمشي عليه محمولا أجزأ ذلك) أي الطواف الواحد المشتتل على فعل الفاعل والمفعول (عن الحامل) أي اصالة (والحمول) أي وعنه نيابة (ان نوى) أي الحامل (عن نفسه وعن المحمول) أي مما أو واحدا بعد واحد قبل الشروع (وان كان) أي ولو كان الحامل (بغير أمر المنى عليه) أي بناء على أن عقد الرقعة متضمن لفعل هذه المنفعة وهذا اذا اتفق طوافها بأن كان لعمرتها أو لزيارتها ونحوهما (وكذا ان احتلق طوافها) أي وصفا واعتبارا (بأن كان لاحدهما طواف العمرة وللآخر طواف الحج) أو أحدهما فرضا والآخر واجبا (فيكون طواف المحمول عما أوجبه احرامه) أي من فرض العمرة أو طواف القدوم أو الزيارة (وطواف الحامل كذلك) أي على وفق ما اقتضاه احرامه من الاطوفة المذكورة (ولو طافوا بمرض وهو تائم من غير اغناء) فنية تفصيل (ان كان بأمره وحمله على فوره) أي ساعته عرقا وعادة (يجوز والاي) بأن طافوا به من غير أن يأمرهم به أو ضلوا بدمارهم لكن لأعلى فوره (فلا) أي لا يجزئه عن الطواف وتفصيله على ما يحصل بوضوئه ما في الكبر لو أن رجلا لم يضلا يستطيع الطواف الاحمولا وهو يقبل نام عن غيرته فضله أحبابه وهونائم فطافوا به أو أمرهم أن يحسوه ويطلقوا به فبضلوا حتى نام ثم احتملوه وهونائم أو حملوه حين أمرهم بحمله وهو مستيقظ فلم يدخلوا به الطواف حتى نام على رؤسهم فطافوا به على تلك الحالة ثم استيقظ فروى ابن سماعة عن محمد أنهم اذا طافوا به من غير أن يأمرهم لا يجزئه ولو أمرهم ثم نام فضلوه بعد ذلك وطافوا به أجزاء ولو قال لبص عبيده استأجر لي من يطوفني ويحملني ثم غلبته عيانه ولم يبعث الذي أمره بذلك من فوره بل تشاغل بغيره طويلا ثم استأجر قومًا يحسونه واتوه وهونائم فطافوا به قال ابن سماعة استحسن اذا كان على فوره ذلك أنه يجوز ما اذا اطلق ذلك نام فأتوه وحملوه وهونائم لا يجزئه عن الطواف ولكن الاجر لا يزول بالامر قال ابن سماعة والتماس في هذه الجملة ان لا يجزئه حتى يدخل الطواف وهو مستيقظ بنوى الدخول فيه لكن استحسننا اذا حضر ذلك منه وقد أمر أن يحس طوافه أنه يجزئه قال ابن الهمام وحاصل هذه الفروع الفرق بين التائم والمنى عني في اشتراط صريح الاذن وعدمه انتهى وقد أطلقوا الاجزاء بين حالي التوم والاغناء في الوقوف ولول الفرق ان الوقوف لا يتوقف محض على التية لعدم اشتراطها فيها ككتفها باندراج يتفي ضمن نية الاحرام توسعة على البعاد في الرحة بخلاف الطواف فان التية شرط فيه عند الجمهور على ما سبق قال في وجود حقيقته في حق المنى عليه بالاكتماف من تحقق حكمها بنسبة الى الرقعة بناء على عقد المودة والمشاركة في العهدة واعتبر الامر الصريح في المريض التائم

بصره على البيت الشريف
دعاه أحب فان الدعاء عند
روية البيت الشريف مقبول
ثم يقول (اللهم) زهدنا
البيت تشرفا وتطعنا
وتكرهنا ومهاجرة برايانا
وزد من عطفه وشرفه
وكرمته من حبه واغفره
تشرفا وتطعنا وتكرهنا
وايانا (اللهم) صل على محمد
وعلى آل محمد عبدك
ورسولك النبي الامي وعلى
آله واصحابه وتابعيه وأحبابه
وسلم تسليما كثيرا (اللهم)
اني أسألك ان تفسر لي
وترحمي وتقبل عذرتي
وتضع وزري برحمتك
يا أرحم الراحمين (اللهم)
اني عبدك وذاثرك وعلى كل
مزدور حق وأنت خير
مزدور فأسألك ان ترحمي

لقيامته مقام يستلزم حاله اقرب الى الشعور من حال انمى عليه والله أعلم (وان لم ينو الحامل الطواف) أى أسه (بل نوى) أى الحامل بطوافه (طلب غريم) أى مثلاً (فان كان المحمول عاقلاً) أى مقيلاً (واستيقظا) ونوى الطواف (أى قرينه) أى جزءاً (أى المحمول لتحقق نيته (دون الحامل) لفقد قصد الشرعى (وان كان المحمول منمى عليه) وكذا التام والختم والمشتبه بالهال (لم يجزه) أى الطواف لهما (لانتفاء الآية) أى الشرعية (منه) أى من المحمول (ومنهم) أى الحاملين الدال على الحامل وكان الاولى ان يقول منهما وعلم منه انه لو نوى الحامل عن نفسه ولم ينو المحمول جاز للحامل دون غيره سواء كان مقيلاً أو (وان نوى من استأجره لا يتدبئ به) أى بنية المستأجر الحامل للمحمول اذا كان مقيلاً أو تامة بخلاف ما اذا كان منمى عليه أو تامة فان فيه تفصيلاً كما تقدم والله أعلم (وكان حقه ان يقول نيته له والا فنيته لنفسه صحيحة ولو كان حملته على اجاره كما اذا علم طائف غيره فان طوافها يحسب عن كل منهما اذا وجد الآية لهما

فصل فى مكان الطواف مكانه حول البيت لآيه **﴿** اى لآية داخله كجامع (داخل المسجد) (أى سواء كان قربا من البيت او بعيدا عنه ببدان يكون فى المسجد) (ويجوز) أى الطواف (فى المسجد) (أى فى جميع أجزائه) (ولومن وراء السورى) أى الاسطوانات (وزمزم) (وكذا المقامات) (ولوطاف على سطح المسجد ولو مر قفعا من البيت) (أى من جدرانها كاصرح به صاحب الفاية (جاز) (لان حقيقة البيت هو القضاء الشامل لما فوق البناء من الهوى ولنا تحت الصلاة فوق جبل ابى قيس اجماعا حتى لو انهدم البيت لمؤذ بالله جاز الصلاة الى البقعة وفيها ايضا عندنا خلافا للشافى فى الصلاة فى داخلها بلا حائل لتحقق الحرج العام بالنسبة الى من كان خارجا بخلاف اهل الداخل فانهم يكونون جمعا محصورا أو واحدا منصرفا فلا حرج بالنسبة اليهم لاسيما اذا كان يمكنهم الخروج وبهذا ندفع ما قاله صدر الشريعة فى شرح الوقاية ان هذا فرع صحيح من الشافعية وأما حقت انا هذا المستلزم من المشايخ البكرية فهذا ولوطاف خارج المسجد دفع وجود الجدران لا يصح اجماعا وما اذا كان جدرانها منهدمة فكذا عند عامة العلماء خلافا لمن لم يتدبئ بخلافه

فصل فى واجبات الطواف **﴿** أى الانفصال التى يصح الطواف بدونها وغيره بالدم لتركها وهي سبعة (الاول الطهارة عن الحدث الاكبر والصغر) (أى وان فرق بينهما فى حكم الاثم والكفارة وهما من التجاسات الحكيمية ووجوبها عنهما وهو الصحيح من المذهب وهو احدى الروايتين عن الامام احمد وقال ابن شجاع هوسنة وقتل النوى فى شرح مسلم عن ابى حنيفة استحبها واكأنه اخذ من قول ابن شجاع والجمهور على ان الطواف كالصلاة فى اعتبار الثرائط كلها الا ما استثنى فضله عليه الصلاة والسلام من ترك الاستقبال وجواز المثنى ونحو ذلك ثم اذا ثبت ان الطهارة عن التجاسة الحكيمية واجبة فلو طاف معها بصح عندنا وعند احمد لم يحل له ذلك ويكون حاصيا ويجب عليه الاعادة والجزاء ان لم يعد وهذا الحكم فى كل واجب تركه (الاثنى قيل) (أى قال بعضهم ان من واجبات الطواف ايضا) (الطهارة عن التجاسة الحقيقية) أى وسواء فى التياب الملبوسة او الاعضاء البدنية وفى متاعها الاجزاء الارضية عند بعضهم (والاكثر على انه) (أى هذا النوع من الطهارة فى الثوب والبدن) (سنة) (أى مؤكدة) (وقيل) (وهو خلاف ظاهر الرواية) (قدر ما يستره عورته من الثوب واجب) (أى طهارته) (فلو طاف وعليه قدر ما يوارى الدورة طاهر وباليت نجس جاز) (أى ولا يلزم منه) (أى الآية يكره) (لذلك وقيل عليه) (والافهم بمنزلة العريان) (لان الاكثر له حكم الكل عند

ونفك رقيق من النار
وفى كنز البباد يدخل
المسجد الحرام حافيا وقبل
عبته انتهى فاذا دخل
المسجد لا يشتغل بعبادة
المسجد بل يقصد الحجر
الاسود لان نية هذا
المسجد الطواف الا اذا
دخل والامام فى المكتوبة
او اقيمت الصلاة فانه يصلى
المكتوبة مقتديا بمطوف
فاذا قرب من الحجر الاسود
قال لا اله الا الله وحده
صدق وعده ونصر عبده
وهزم الاحزاب وحده لا
اله الا الله وحده لا شريك
له له الملك وله الحمد وهو على
كل شىء قدير فاذا وصل الى
الحجر الاسود وقف على
جميع الحجر بحيث يكون
جميع الحجر على بين يديه
عند منكب اليمين ثم يرفع

الاعيان وفي التوبة اذا طاف في توب كلّه فيس فهذا والذي طاف عن يمينه سواء سبى حكم السران واماماً وقع في الطرابسلى من اهل التوبه في بول فهو كالوصلى عرياً فانه موبين لعدم القائل باشتراط ذلك الماصر حتى البدائع من ان الطهارة عن النجس ليست من شرائط الجواز بالاجماع وهذا في التوبه البدن على ما صرح بهما الاصحاب واما طهارة مكان الطواف فذكر عز بن جماعة عن صاحب الفتاوى انه لو كان في موضع طوافه نجاسة لا يبطل طوافه وهذا قيد في الشرطية والفرضية واحتمل ثبوت الوجوب او السنية والارجح عدم الوجوب عند الشافعية (الثالث) اى من الواجبات (ستر المورة فلو طاف مكشوفاً) اى قدر ما لا يحجز الصلاة معه (وجب التمسك) اى ان لم يده (والمانع) اى قدره (كشف ربيع المصنوع) اى من اعضاء المورة بالنسبة الى الرجل والمرأة والامة كما فصلت ذلك في محله (فزاد) اى على قدر الربع (كافي الصلاة) اى عند أبي حنيفة ومحمد حيث قالوا (وان انكشف أقل من الربع لا يمنع ويجمع المتفرق) وأما ما نقل عن المروى من انه لو ظهر شعرة من شعراتها أو ظفر من ظفر رجلها لم يصح طوافها كالصلاة فهو غلظ من الناقل لان السروى انما ذكر ذلك عن الثوري على مقتضى مذهب الشافعية (الرابع) اى من الواجبات (المني فيه للقاد) في الفتح المني واجب عندنا وعلى هذا نص المشايخ وهو كلام محمد ومافى تناوياً قاضيهان من قوله والطواف ماشياً افضل تساهل او محمول على النافذة بل ينبغي في النافذة ان يجب الاماذا شرع فيه وجب فوجب المني انتهى لكن قد يقال بالفرق بين ما يجب بالعباد الله تبارك وتعالى وبين ما يجب بفعل البدن والناجوز قضاء الوتر وقت الكراهة دون أداء ركعتي الطواف مع انه يلزمه بوصف المني مع الاتساع في الطلوع ولهذا جوز بلاعذر في صلاة النفل ترك القيام الذي هو ركن في الفرض عند القدرة (فلو طاف) اى في طواف يجب المني فيه (راكباً او محملاً او زحفاً) اى على استوائه او على ركبته او جنبه او ظهره كالسطح (بلاعذر فعله الاعداء) اى مادام بمكة (او التمسك) اى تركه الواجب (وان كان) اى تركه (بنذر لشيء عليه) كافي سائر الواجبات (ولو نذر) اى هو قادر على المني (ان يطوف زحفاً) وكذا مافى معناه (لزمه) اى الطواف (ماشياً) لالتزامه بالوجه الاكيد بخلاف من شرع زحفاً بنية النفل فان المني في حقه هو الافضل كما قدم والله اعلم ويؤيده مافى السكير ثم ان طافه زحفاً اعاده كذا في الاصل وذكر القاضى في شرح مختصر الطحاوى انه اذا طاف زحفاً اجزاء لانه ادى ما اوجب على نفسه هكذا حكى في البدائع وذكر الطرابسلى في هذه المسئلة قبل عليه الاعداء والاقدم وقيل لا يلزمه شيء انتهى فتحقق ان المسئلة خلافية واماماً كرامان الهمام في المناقشة فان الاجزاء لا ينبغي مافى الاصل من الاعداء والجزاء مدفوع لما يستد من تلبس به قوله لانه ادى ما اوجب على نفسه ثم قوله ولو كان خلافاً كان مافى الاصل هو الحق لان من ترك واجباً في الصلاة وجب عليه الاعداء او سجدنا السهو وان لم يفعل قلباً محبة صلاته تندفع بالفرق الذي قررناه سابقاً التزام عبادته (الخامس) اى من الواجبات (التيامن) صرح بوجوبه الجمهور من الاصحاب وهو الصحيح وقيل سنة وقيل شرط وفي الفتح الاصح الوجوب (وهو اخذ الطائفة) اى شروعه (عن يمين نفسه وجعل البيت عن يساره) تأكيد لما قبله وما ذكره في الفتح وغيره من جهة الباب فؤدى الشكل واحد لان المراد يمين الحجر عند استقباله أو لو وقع في يمين الباب (وضده اخذه عن يساره وجعل البيت عن يمينه (وهو الطواف المتكوس) الناهر انه الطواف المتقوس والمتكوس واما المتكوس فهو ان يجمل رأسه من جهة الارض ورجليه من جهة السماء ومنه قوله تعالى

بِهِ وَقُول (اللهم انى
أريد طواف بيتك الحرام
فيسرلى وتقبله منى فان
كان مفرداً بالحق وقع طوافه
للقدم وان كان مفرداً
بالعمرة او متمماً او قارناً
وقع عن طواف العمرة
نوامله او لغيره وعلى القارئ
انه يطوف طوافاً آخر
للقدم ثم عشى وهو مستقبل
الحجر ويسلم الحجر بيديه
ثم يقبله من غير ان يظهر
صوت في القبلة ويسجد
عليه ويكرر التكبيل
والسجود ثلاثاً ثم عشى
وهو مستقبل الحجر ماراً
الى صوب يمين نفسه حتى
يتجاوز الحجر بجميع يديه
ثم يجلس البيت عن شماله
ويأخذ في الزمل وهو مشى
التبختير في الحرب بين

ثم نكسوا على رؤسهم في القاموس نكسه قلبه على رأسه كنكسه وأما في الكبير من أنه ذكر في منسك الروم عن السروجي وليس شيء من الطواف يجوز مع استقبال البيت إلا قبالة الحجر انتهى وهو غلط منه لأنه إنما ذكره السروجي عن الشافعية وقد صرح في النهاية ومنسك السنجاري ولو استقبل البيت بوجهه وطاف معترضاً وجعل البيت عن يمينه ومشي القهقري أو من معترضاً مستدير البيت لا يبطل عندنا لأن المأمورة بملطف الطواف عندنا وهو الدوران حول الكعبة وقد أتى به إلا أنه أدخل في وصفه ولا عبادة لا يبطل بالكلام فلا يبطل بتركه الترتيب أو تركه الصفة انتهى ولا يخفى أن ما نقل عن السروجي يمكن حمله على ما وافق المذهب بأن يقال معنى لا يجوز يحرم فعله لتركه الواجب وأما قياسه بقوله ولا عبادة لا يبطل بالكلام فلا يبطل بتركه الترتيب أو ترك الصفة فمع ظهور الفارق بينهما ليس للترتيب دخل فيه ما والحاصل أن وجوب التيامن يفيدان من أتى بمخلافه من الصور المذكورة مخالفة للتيسار في البيت والكيفية محرم عليه فعله ويجب عليه إعادة أول زم الحزاء من ذلك ما رأيناه من بعض الحنابلة على صورة المجازيب من أهل الأمكنة طاف على هيئة السباع الدوارق لا شك أنه يحرم عليه الاشتغال على الأقبال والأدبار والمنشئ بالحسين واليسار (السادس) من الواجبات (قبل الاستدانة من الحجر الأسود) وقد تقدم أنه اختار لأن الحمام وغيره والأكثر أن على أنه سنة وقيل فريضة بشرط (السابع الطواف وراء الحطيم) أي جدار الحجر (فلا يدخل بلفظ وراءه بل يدخل الفرجة التي بينه وبين البيت) أي يخرج من الفرجة الأخرى (فطاف عليه بالإعادة والحزاء) أي كما سيأتي (ثم الواجب أن يبعد على الحجر) أي فقط كما يصور (والأفضل إعادة كله) أي ليؤديه على الوجه الحسن المستحسن عند العلماء والخروج به عن خلاف بعض الفقهاء وهذا عند الأكثر من أنه المذهب خلافاً لظاهر كلام الكرماني فعليه أن يبعد الطواف وما صرح به ابن الهمام حيث قال فيجب إعادة كله يؤدي على الوجه المشرع انتهى وهو ظاهر لأنه كما يجب عليه تدارك قصاته من أصل الطواف يجب عليه تدارك وصفه الواجب كما في ترك سائر الواجبات الأصلية والوصفية وهذا كله بناء على أن كون الحجر من البيت ثبت بالدلالة القطعية خلافاً لما قاله الشافعية (وصورة الإعادة على الحجر أن يأخذ عن يمينه خارج الحجر) أي مبتدئاً من أول أجزاء الفرجة أو قبله قليل للاحتياط (حتى ينتهي إلى آخره) أي من الشئ الآخر كما تقدم (ثم يدخل الحجر من الفرجة) أي التي وصل إليها (ويخرج من الجانب الآخر) وهو الذي ابتدأ من طرفه) أولاً يدخل الحجر بل يرجع ويبتدىء من أول الحجر (وهو الأول ثلاثين الحطيم الذي هو من الكعبة وهو أفضل المساجد طرقاً إلى مقصده إلا إذا نوى دخول البيت كل مرة وطلب البركة في كل مرة ثم في الصورة الأولى من الإعادة لا يبعد عوده شوطاً لأنه منكوس وهو خلاف الشرط أو الواجب فلا يكون محسباً ولهذا قال (هكذا) أي مثل ما ذكر من صورتي الإعادة (يفعل سبع مرات) أي أن تركه في جميع أشواط الطواف والإفقدته (ويقتضى حقه فيه) أي يفعل في حال أعادته ما يستحق الطواف وجوباً أو سنة (من رمل) أن كان فيه رمل أو اضطباع (وغيره) من تيامن ونحوه (فإذا أعاده سقط الحزاء) وهو ظاهر (ولو طاف على جدار الحجر قبل يجوز) إشارة إلى ما في الكثر من أنه ينبغي أن يجوز لأن الحطيم كله ليس من البيت (وبنفي تنقيده بجازد على حده وهو قدر ستة أو سبعة أذرع) وقال في الكبير لكن رد عليه أن بعضه منه وهو سبعة أذرع فلا ينوب عن الواجب ذلك القدر انتهى وفيه نظر لا يخفى لأن شارح الكثر صرح

الصفين مظهراً لشجاعته وقوته في الثلاثة الأشواط الأول كما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه انظروا للجدوا القوة على المشركين ويقول إذا حاذى المستزم (اللهم) أي أنا بك وتصديقاً بكتابك ووفاء بعهديك وأتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ويقول إذا حاذى المقام (اللهم) أي أنا هذا البيت بيتك والحرم حرمك والأمن أمنك وهذا مقام العائذ بك من أفاعيل جبري من النار ويقول إذا حاذى الركن الشامي (اللهم) أي أعوذ بك من الشك والشرك والشقاق والافتراق وسوء الأخلاق وسوء المنقلب في الأهل والنساء والولد ويقول إذا حاذى

بأن الحطم كله ليس من البيت فنهان بضه منه سواء يكون سنة أذرع أو سبعة ولا شك أن ذلك البعض داخل في الحطم مع الزيادة خلاف في ذلك والحائط خارج عن الكل احتياطاً لم على مقتضى مذهب الشافعية أنهم جعلوا الجدار حكمه حكم البيت وأنه واقع في محل حائط البيت فعداه لا شبهة أنه حيث لا يجوز عديمه والخروج عن الخلاف مستحب بالإجماع (وقيل غير ذلك) أي غير ما ذكر من التسوية السبعة في مقدار الحطم من البيت حتى قيل كله منه والله سبحانه وتعالى أعلم

فصل في ركعتي الطواف وحى أي صلاة الطواف (واجبة) أي مستقلة لا سنة كما قال الشافعي في قول (بمدك طواف) أي ولأدى ناقصاً (فرضا كان) أي الطواف كركن الحج والعمرة (أو واجباً) كالصدر والذئذ (أوسنة) كالقدوم (وكذا إذا كان مستحباً كتحية المسجد (أو غللاً) كالنطوع بلافريقين إلا طوفة خلافاً لشيد الدين حيث قال ينبغي أن تكونا واجبتين على أثر الطواف الواجب قال ابن الهمام وهو ليس بشيء لا إطلاق للأدلة وفيه أن إطلاق الأدلة لا يفتي قبول التقيد في السنة أن صح فيها وجه من وجوه المقايسة (ولا يخص) أي هذه الصلاة (بزمان ولا مكان) أي باعتبار الجواز والصحة (والا فباعتبار الفضيلة فخص بوقوعها عقب الطواف إن لم يكن وقت كراهة ونخص بإشباعها خلف المقام ونحوه من أرض الحرم (ولا نفوت) أي إلا بأن يموت (فلور كرها لم يجز بدم) وفيه أنه لم ينصو تركها فكيف يصور الحظر اللهم إلا أن يقال المراد منه أنه لا يجب عليه الإبقاء بالكفارة للإسقاط بخلاف الصوم والصلاة حتى الوتر الواجب ولعل الفرق ما قدمناه هذا والمسئلة خلافية ففي البحر العميق وحكم الواجبات أنه يلزم مدم تركها الأركعتي الطواف انتهى ووجهه أنه واجب مستقل ليس له تعلق بواجبات الحج لعدم تصور تركها كافي ببعض التماسك ولا بغيره بالدم فأنه ما في مالم يصلها إلا بالتخصيص بزمان ولا مكان لكن ذكر الحاددي في شرح القدوري أنه إن تركها ذكر في بعض التماسك أن عليه دماً ويؤديه مافي البحر أن آخرهما واجبتان فإن تركها فله دم وفي منسك لا أكثر على أنه لو تركها لا يلزمه دم وبه قالت الشافعية وقيل يلزم انتهى ولعله محمول تركه على القوت بلوت فيجب عليه الإبقاء ويستحب للورثة إذا ما الجزء (أو لوصلا خارجاً ج الحرم ولو يبدل جوع إلى وطنه جاز ويكره) أي كراهة تنزيه لتركه الاستحباب كإسائتي أو تحريم مخالفة الموالاة أولهما جميعاً (والسنة الموالاة بينها وبين الطواف) أي فراغه إن لم يكن وقت الكراهة ولا فيصلى يبدفرض المغرب قبل السنة إن كان في الوقت حمة (وتستحب مؤكداً) أي استحباباً مؤكداً فيفيد أن مراتب الاستحباب مختلفة كراتب السن المؤكدة (خلف المقام) لموافقة فعله صلى الله عليه وسلم على وفق الآية الكريمة واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى لاسياً وقد قيل في الآية أن الأمر للوجوب وهذا يقتضى أن تكون الصلاة خلفه من السنة ويخلفه ماحوله وسائر أماكن الفضيلة من الحرم لأن فيه قولاً لبعض المفسرين أن المراد بتمام إبراهيم هو الحرم جميعه وقد قال (وأفضل الأماكن لدائها خلف المقام) وفي مناه ماحوله من قرب المقام كما يشير إليه من التبعية في الآية الترفعة وكون الخلف أفضل لا اختياره الحضرة المتينة (ثم في الكعبة) أي داخلها (ثم في الحجر تحت الميزاب) أي خصوصاً (ثم كل ما قرب من الحجر إلى البيت) أي من قدسية أذرع ومادونها (ثم باقي الحجر ثم ما قرب من البيت) أي في حوالبه وجوانبه خصوصاً محاذة الأركان ومقابلة الملتزم وبالباب ومقام

الميزاب (اللهم) اطلقى تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك ولا باقى الا وجهك واستغنى من حوض نيك محمد صلى الله عليه وسلم شرية هنيئة لأنظماً يبدأ ببدء أو يقول إذا حاذى الملتزم اللهم اجعله حجاباً مبروراً وسعياً مشكوراً وذنباً مغفوراً ونجاة لن يسور يا طاملاً عافى الصدور نجاة من الظلمات إلى النور وإذا تجاوز الزكن الباقى قال ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وعذاب القبر وضيق الصدر وأهوال يوم القيامة وهذه الأدعية آثار مروية عن السلف ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك دعاء خاص وكان دعاء آدم عليه السلام

جبريل عليه الصلاة والسلام (ثم المسجد) أي جميعه لكن المطاف الذي عمل المسجد في زمنه صلى الله عليه وسلم أفضل الأله لا يصلي بحيث يشوش على الطائفين ويحوجهم إلى المرويين بدى العمل (ثم الحرم) أي مكة وما حولها من أعلام الحرم المحترم (ثم لاضية بعد الحرم) أي بالنسبة إلى هذه الصلاة من حيث اختصاصها بالحرم وهو لا يتأق أنه لو صلاها في المسجد النبوي أو المسجد الأقصى لاضية لها بالأخافة إلى ما عداها (بل الأساءة) أي حاصلة تجاوزته عن حداتها من المسكن الذي هو المستحب والزمان الذي هو السنة إلى غيرهما من الأمكنة والأزمنة (والمراد بما خلف المقام) أي بالموضع الذي يسمى خلف المقام (قبل ما يصدق عليه ذلك) أي خلف المقام أو المقام (عاده وعرفا مع القرب) وهذا القيل تمين فان من صلى آخر المسجد وراء المقام لا يدرك فضيلة خلف المقام بإتفاق علماء الأنام فان العرف خصه بما هو مفروش بحجارة الزخام) وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا أراد أن يركع خلف المقام جل بينه وبين المقام صفا أو صفيين (أي مقدارهما أو لشك أو لتتبع الفيد للتخير (أو رجلا أو رجلين) بحتمل الشك والتنوع كذلك ثم يحتمل أن المراد بقدر ما يقف رجل أو رجلان فيوافق ما قبله أو كان يشاركه في المقام فله صلى الله عليه وسلم أن يصح من فوعا لعل وجه تأخره عليه الصلاة والسلام على تقدير محتمل من قرب المقام التزهد عن مشابهة عبدة الأصنام في تلك الأيام أو كان وقت الزحام وعدم التفات المواقف لغير الأنام (رواه عبد الرزاق) وأما ما في رواية الشيخين عن عائشة رضي الله عنهما فركع عند المقام ركعتين وفي رواية أخرى ركعتين في وقتهم قدم إلى مقام إبراهيم فقرأ وأخذ وضوءا من مقام إبراهيم مصلى ففعل المقام بينه وبين البيت هذا وقال الكرمانى وحيث ماضى من الحرم يجوز وقال مالك والثوري أن لم يصلهما خلف المقام لم يجز وعليه دم ولتان المراد بمقام إبراهيم في الآية الحرم كلاله أكثر الصحابة صوار كعتي الطواف في المسجد دون المقام وكذا في الحرم بدى طوى وغيره فحملنا فعله عليه الصلاة والسلام على بيان الأفضل في المقام انتهى وفيه بحث لا يخفى لأن الإمام مالكاً صرح عنه ما نسب إليه بتسك بأن الأمر للوجوب في حق المقام وفعله عليه الصلاة والسلام مبنى للامر وغاية احتجنا عليه فعل الصحابة الكرام وهو لا يتأق كون الأمر للوجوب غاية الخلاف في أن المراد بلتقام عموم الحرم أو خصوص المقام مع أن أحدا من علمائنا لم يقل بالوجوب في هذا المقام (ويستحب) أي ضد الأروبة (أن يقرأ في الأولى بسورة الكافرون) القصة تسمى بإياه وغيرها الكافرون بالرفع على الحكاية (وفي الثانية الإخلاص) أي سورتها (ويستحب أن يدعو بعدها) أي بمد صلاة الطواف (نفسه ولمن أحب) أي من أقاربه ومشائخه وأصحابه (والمسلمين) أي ولمومهم (وبدعو بدعاء آدم عليه السلام) وقد قدمناه (ولو صلى أكثر من ركعتين) أي لطواف واحد (جاز) إلا أن الزائد على الركعتين يكون تطوعا (ولا تجزئ المكتوبة) أي المفروضة الإلهية (والتندوة) أي المفروضة الإنسانية (عنها) أي عن صلاة الطواف لكونها واجبة مستقلة (ولا يجوز اقتداء مصلى ركعتي الطواف بتهله لأن طواف هذا) الأولى أن يقول لأن طواف كل (غير طواف الآخر) أي لاختلاف السبب كصلا في الظهر والعصر وإن كان الطوافان من نوع واحد والصلايان من جنس متحد (ولو طاف بصي) أي غير مميز (لا يصلي عنه) أي ركعتي الطواف لأنه لا تصح النيابة عند تأق المادة من الصوم والصلاة كالحق في أسقاطهما (وبكره تأخيرها عن الطواف) لأن المواالات بينه وبينهما سنة (لا في وقت مكروه) فلذا قال كاقيل (ولو طاف بمد

في جميع الطواف سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر وإذا وقف بالمكرم دما لنفسه بما شاء فان الدعاء يستجاب هناك وقال (الهم) رب هذا البيت العتيق أعتق رقابنا من النار وأعدنا من الشيطان الرجيم وكفنا كل سوء وقمنا بما رزقنا وبارك لنا فيما أعطيتنا اللهم اجعلنا من أكرم وفدك عليك اللهم لك الحمد على نعمائك وأفضل صلواتك على سيد أنبيائك وجميع رسلك وأصفيائك وعلى آله ومحبيه وأوليائك ويصلي ركعتين صلاة الطواف خلف مقام إبراهيم وحيث يسر من المسجد أو غيره ودعا خلف المقام بما أحب فان الدعاء فيه مستجاب

العصر يصل المغرب ثم ركعتي الطواف (لكونهما واجبتين وليسبق قملقهما بالذمة قبل السنة (ثم سنة المغرب) ويؤيدهما قالوا في صلاة الجنازة اذا حضرت يصل المغرب ثم الجنازة ثم سنة المغرب ولا شك ان هذا مثله لان حكم الواجب والفرض سواء في العمل وان كان بينهما فرق في الاعتقاد (ولا تصل) بصيغة المجهول لا تصل هذه الصلاة (الا في وقت مباح) اي لسنة زمانه (فان صلاحها في وقت مكروه) كاسائتي بيانه (قل محض مع الكراهة) اي ان اداها (ويجب عليه قملقها) اي في اثنتائها (فان مضى فيها) اي بان كلها (فلا يجب ان ييدها) لموم القاعدتان كل صلاة اديت مع الكراهة التزيمية يستحب اعادتها ومع الكراهة التحريمية يجب اعادتها واوقات الكراهة اي لهذه الصلاة وهي اعم من التحريمية والتزيمية (بعد طلوع الفجر الى طلوع الشمس قدر وع) لكن عند الطلوع حرام كما هو عند الفرو وبو كذا ما خصه بقوله (ووقت الاستواء) اي قرب او انه لمدامدراك حقيقة زمانه (وبعد العصر) اي اداؤه (الى اداء المغرب) اي حتى بعد المغرب قبل اداء الفرض (وعند الحطية) اي الخطب كلها الا ان عند خطبة الجمعة اشكر كراهة (وشروع الامام) اي امام مذهبه (في المكتوبة) لما ورد اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة في سنة الصبح تفصيل طويل متعلق بالمشقة (وبين صلاتي اجمع برفات) اي في جمع التقديم (ومزدلفة) اي في جمع التأخير لن يجمع بينهما كما يستفاد من قدا لم يجمع واعلم انه صرح الطحاوي وغيره بكونه اداء ركعتي الطواف في الاوقات الخمسة المنتهى عن الصلاة فيها عند ابن خزيمة وابي يوسف ومحمد ونقل عن مجاهد والنخعي وعطاء جواز اداها بسد العصر قبل اصفرار الشمس وبعد الصبح قبل طلوع الشمس اي قبل احمرار آثارها قال الطحاوي واليه ذهب والحاصل انهم فرقوا في المشقة حيث جوزوها وقت الكراهة التزيمية دون زمان الكراهة التحريمية الخافا لصلاة الطواف من حيث انه واجب بالفرائض وسائر الواجبات والمحققون فرقوا بين قضاء الوتر واداء ركعتي الطواف ولو كانا واجبين بأن الاول واجب بإيجاب الله تعالى عليه والآخر بإيجاب البدل على نفسه بالزما لم فعل الطواف ولو كان واجبا عليه وهذا تحقيق وتديق ويؤيده ما ذكرناه ماعلة الطحاوي فيما احتار به بقوله ولما كانت الصلاة على الجنازة كالصلاة الفاشة كانت صلاة الطواف منه مجوزا اذا ضاقت في وقتين لان وجوبها كوجوب صلاة الجنازة انتهى وفيه مباحث لا تخفى تظهر في المطالعة بين كلامه وبين ما ذكرنا فاقدم والله أعلم بمر فصل في سنن الطواف استسلام الحجر مطلقا كما هي من غير قيدا لاولية ولا آخرية والاشائية وان كان بعضها أكد من بعض بل قيل يستحب فباعدا طرفيه ويمكن ان يكون مراده بالاطلاق استواء التثليل والسجود وعدمها (والاضطباع) اي في جميع اشواط الطواف الذي سن فيه كما صرح به ابن الضياء خلافا لما يرويه قوله (والرمل في الثلاثة الاول) لان استبعاد ان الظرف قيد لهما (والمنى على هينته في الباقي) من الاشواط الاربعية او المراد في باقي الاطوفة بكما لها بأن لا يسرع اسرعا لم يستفرغ عليه من تسويبتن الحائط وأذبة التدافع ولا يمشي مشي المتهاون لما يرتب عليه من خوف ازياه والسمة والعجب والفور ودعوى السور والحضور (في طواف الحج والمرة) قيدا للاضطباع وازمل لكونه من سنن طواف بعده سمي بالقال قد زالت علة الرمل والاضطباع وهي موجبة زوال حكمها لا ناقول زوال علتها بمنوع فان اثبي صلى

وقال اللهم ان هذا يدك الحرام ومسجدك الحرام وبيتك الحرام وأنا عبدك وابن عبدك وابن أمتك أنتك بذنوب كثيرة خطايا جمعة وأعمال سيئة وهذا مقام العائذ بك من النار اللهم عافنا وعاف عانا وعاف لنا انك أنت الغفور الرحيم اللهم انك دعوت عبادك الى بيتك الحرام وقد جئت طالبا مرضاتك وأنت منذر على فاعف عني وارحمني وعافني وعاف عني انك على كل شيء قدير (اللهم) يسر لي الآخرة والاولى واعصني بألفاظك واجعلني ممن يحبك ويحب رسولك ولا تنكك ومن يحب عبادك الصالحين وأوليائك المتقين (اللهم) كما هديتني للإسلام تبني

الله عليه وسلم رمل واضطبع في حجة الوداع تذكر لثمة الامن سد الخوف ليذكر عليها وقدا مراً
بتذكر لثمة في مواضع من كتاب الله تعالى وبحجوز ان ثبت الحكم بطل متاوله فحين غلبه المشركون
كان علة الزملاهم المشركين قوة المؤمنين وعند زوال ذلك كان علة تذكر لثمة الامن (والاستلام)
اي استلام الحجر (بين الطواف والسعي) أي وبسته لكن لا مطلقاً (بل بن عليه السعي) واراد
أن يسمى حيثن سواه على ما بينهما والزمهم وأتى زمزم لا (ورفع الدين عند التكبير مقابلة الحجر)
اي في الايتاء للخلاف في الانشاء (والايتاء من الحجر) اي ايتاء الطواف منه اعم من ان يكون باستلام
واستقباله لاسنة (هو الصحيح) اي خلافاً لما قاله شرطاً وفرض او واجب كما اختاره ابن الهمام
وهو باعتبار الدليل اظهر وان كان الاول عليه الاكثر (واستقبال الحجر في ايتائه) أي بخلاف
استقباله في انشائه فانه مستحب (والموالاته) اي المتابعة (بين الاشواط) اي اشواط الطواف
وكذا اغواط السعي وكذا بين الطواف والسعي لكن النتائج بينهما على التوسعة بخلافه فبين الاشواط
واجزاء الاشواط والظاهر ان يراد بها الموالاته العرفية لأنه لا يقع فيها مطلق الفاصلة لتجوزهم
الشرب ونحوه في أثناء الطواف (والطهارة عن النجاسة الحقيقية) اي في الثياب والاعضاء البدنية
وكذا في الاجزاء المكانية

فصل في مستحبه استلام الركن الثاني أي من غير قبة ووضع جبهة) وأخذ الطواف عن بين
الحجر (اي اعتبار وضعه فانه على بين الباب لا باعتبار مستقبله والمراد من الاخذ اي شروعه فيه
بالنية بلا رقع بدآن يقبل الحجر مستقبلاً ثم يطوف متابعاً (بحيث يرجع بدنه عليه) أي على
الحجر (وتقبل الحجر) اي بالاتفاق والظاهر عدمه من السنن المؤكدة لثبوتها بالاحاديث الواردة ولعله
أراد أن تثبته مستحب (والسجود عليه) يعني مع التقبيل كما سبق (ثلاثاً) لما ورد في بعض الروايات
لكنها غير مشهورة (وأبان الاذكار والادعية فيه) اي من المأثورة وغيرها (وأن يكون طوافه
قربان من البيت) أي بشرط الاحتراز عن الاذية (وللمرأة البعد) أي أن كان زحمة الرجال أو يمكن وقت
الطواف غصها بانشاء (وان تطوف ليلاً) لانه استلها وان كانت محجوزة مستورة (والطواف وراء الشاذروان
أي للخروج عن الخلاف فانه مستحب بالإجماع وهو فتح الذال المعجمة ازيادة الملاصقة بالبيت من الحجر
الاسود الى فرجة الحجر ثم كذلك الحجر (واستئناف الطواف لوقطه) اي ولو يميز والظاهر انه مقيد بما
قبل آياتنا كثره (أوفله) اي ولو يعضه (على وجه مكروه) اي قياساً على استحباب اعادته لولا كرهه على
وجه مكروه (وترك الكلام) أي الكلام المباح لانه ينافي الخشوع (وكل عمل ينافي الخشوع)
اي التذلل لمسبحاته كالتلم على ما صرح به في الكبير وكذا الالتفات بوجهه الى الناس لغير
ضرورة ووضع اليد على الحاصرة أو على التفتا ونحوها واما ما توجه بعض من لاروايته ولادارية من
استحباب وضع الدين كالمصلاة فهو نشأ من غفلة عما تواتر فعله صلى الله عليه وسلم من الارسال
في الطواف فليس فوق ادب من ادبه ربه ادب مستحب ولاقوا آداب الاحباب واتباعهم من الائمة الاربعة
واجماعهم ويكفي للمستد عدم ذكره في مناسكهم فان الاصل هو التفتي حتى تحقق الثبوت بخلاف وضع
اليد في الصلاة لما صرح في البخاري وغيره وما يدل على عدم وضعه صلى الله عليه وسلم كون المحجن في
قبضته للمانع ظاهر من قبضته ثم كان مقتضى مشابهة الطواف للصلاة من حيث العبادات ان يكون فيه الوضع
ايضاً لكنه صلى الله عليه وسلم من حيث انه نبي الرحمة لم يضعه دفعا لخرجه عن الامة وما يدل على عدم فعله

عليه واستعملني في طاعتك
وطاعة رسولي وأجرني
من مضلات الفتن (اللهم)
أنت تعلم سرى وعلائقي
فأقبل مذكرتي وتعلم حاجتي
فأعطني سؤلتي وتسلم مافي
نفسى فأغفر لي ذنوبي (اللهم)
أني أسألك إيماناً بآسر قلبي
وبقيناً صادقاً حتى أعلمه
لا يصيبني الا ما كتبت على
ورضى بما قسمت لي إذا
الجلال والاكرام (اللهم)
صل وسلم على حبيبك محمد
وعلى خليلك ابراهيم وعلى
اسماعيل وموسى وعيسى
وعلى جميع الانبياء والمرسلين
وآل كل وأصحابه ومن
اتبهم بحسان يا أرحم
الراحين ثم إلى أي زمزم
ويضلع من مائه ويقول
اللهم أني أسألك رزقا واسعا

عليه الصلاة والسلام اتفاق الحائض والماء على الأرسال حال طوافهم وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يجتمع
أمتي على الضلالة وقد قال تعالى ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير
سبيل للذين توله فإلهه ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا وبهذا يتبين أنه يقال الوضع مكروه
لأنه خلاف السنة المأثورة ونظيره ما قال الطرابلسي وبني أن تكره الصلاة على المروءة بعد
السمي لأنه ابتداء شمار انتهى فلي المتبدع المخرع أثبات الوضع في الطواف والصلاة بعد
السمي بدليل من كتاب أوستقوالا قال سنان والثاني لا يحتاج إلى دليل كما هو مقرر في آداب البحث
ثم لا يخفى ما فيه من الرياء والسمعة والغرور والسجب واقتداء الجهة به لا سيما إذا كان على هيئة
طلبة العلم أو صورة الصوفيّة (والإسرار) بالكسري الاختفاء (بالذكو والادعية) وفي بحث لانه
يجب الاختفاء إذا كان الجهر مشوشا للطائفتين والمصلين قد صرح ابن الضياء أن رفع الصوت في المسجد
حرام ولو بالذكو ولله أرباب الأسرار المبالغة في الاختفاء تبعيداً عن السمعة والرياء (وصون النظر)
أي حفظه (عن كل ما يشغله) أي عما هو في صدده من الحضور

فصل في مباحاته الكلام أي الكلام المباح وأعلم أن المباح ما يستوي طهره من الفصل والترك
والمستحب ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه وقد سبق له أن ترك الكلام مستحب فلا يكون الكلام
مباحاً تناقض قولاً وقد صرح ابن الهمام بأن المباح من الكلام في المسجد مكروه يأكل الحسنات
فكيف في الطواف وهو في حكم الصلاة كما رواه الترمذي وغيره عن ابن عباس مرفوعاً الطواف حول
البيت مثل الصلاة إلا أنكم تتكلمون فيه فمن تكلم فيه فلا يشككن إلا بخبر من ذكر الله يني
أو ما في مناه ولا شك أن النبي المكي قد محمول على الكراهة التحريمية أو التزيهية كما هو مقرر في القواعد
الاصولية (والسلام) لكن لا على من يكون مشغولاً بذكره أو ما جوابه ففرض كفاية على اطلاقه
وكذا جواب العاطس الحامد وأما قوله في الكبير ولا بأس بأن يفتي في الطواف ويسلم ورد جوابه
ومحمد عند العاطس ويرد جوابه في ردود في الردن فرضيته ما ومدفوع في الحمد عند العاطس لأنه من السنن
المؤكدة مطلقاً الحمد من الأذى كما لا مشروعة في الطواف فلا يقال في حقه لا بأس فانه يقع في موقع يكون له
بعض البأس واقفه أن يكون خلاف الأولى وكذا عده السلام مطلقاً من المباح فأن فيه نظر أظاهرا
إذا قالوا أنه من السنة التي هي أفضل من الفريضة التي هي جوابها والحاصل أن المسلم عليه لا يخلو عن أنه
مشغول بذكر الله فيكره السلام عليه أنعم اشتتاله والأفكون سنة بدليل قول ابن عمر اعتذاراً عن سلم
عليه وهو في غير شعور لاستمراره في حضورنا تراءى الله والله أعلم أراد به معنى الإحسان أن تعبد الله
كأنك تراه (والإقناء والاستثناء) أي الافاداة والاستفادة المليية في نحو القواعد العربية وأما معرفة
المسائل الشرعية فهي أفضل من العبادات التقلية بل قد تحجب بطريق الكفاية أو الجهة المينة (والخروج
منه حاجة) أي ضرورية (والشرب) أي لعدم تأديته إلى ترك الموالاة لقلة زمانه بخلاف الأكل
المانع عن الموالاة وأما قوله في الكبير ويكره الأكل والشرب فتناقض لقوله فيه أيضاً يشرب ويضلل كل
ما يحتاج إليه (والطواف في الليل أو خف إذا كان طاهرين) أي والأفكون مكروهاً لا حراماً كما
بنوه العوام لماسبق من أن الطهارة عن التجاسة الحقيقية سنة مؤكدة لكن في التلطين ولو
طاهرين ترك الأدب كما ذكر في البائع إلا أنه محمول على حال عدم العذر (وترك الأذكار) وكذا الادعية
في الكبير ولو سكت في جميع الطواف أو ترك الأضطباع والرميل والاستلام فقلوبه صحيح باتفاق

وعلمنا فافهم وعلمنا متقبلاً
وشفاء من كل داء ثم يأتي
إلى الحجر الأسود فيقبله
ويدعو بما شاء فإن الدعاء
هناك مستجاب ثم يتوجه
إلى السور بين الصفا والمروة
ويخرج من باب الصفا
ويصعد على درجة الصفا
بحيث يرى البيت الشريف
ويرفع يديه كافي الدعاء
ويقول الله أكبر الله أكبر
الله أكبر لا إله إلا الله والله
أكبر الله أكبر والله الحمد لله
على ما هدانا الحمد لله على ما
أولانا لا إله إلا الله وحده
لا شريك له لا إله إلا الله وحده
الحمد لله وعيت سيدنا خير
وهو على كل شيء قدير لا إله
إلا الله وحده صدق وعده
ونصر عبده وهزم الأحزاب
وحده لا إله إلا الله مخلصين

الاربية لكنه مسمى انتهى بقوله مسمى لا يصح على إطلاقه بل يحمل على ما عدا السكوت فان فعل المباح لا يوجب الاسماء واما الاساءة في ترك السنة وفعل الكراهة (وقراءة القرآن) اى في نفسه لما قالوا فى غير موضع يكره ان يرفع صوته بالقرآن في الطواف ولا بأس بقراءته في نفسه فهذا هو الاظهر وعن ابى حنيفة لا ينبغي للرجل ان يقرأ القرآن رافعا صوته في الطواف ولا في نفسه قال وهو الاصح انتهى وهو مختار بعض الشافعية كالخليلي والاوزاعي وفي المتن وعن ابى حنيفة لا ينبغي للرجل ان يقرأ في طوافه ولا بأس بذكر الله تعالى انتهى وهو قابل ان يحمل على رفع الصوت واما قوله ولا بأس بذكر الله فهو مان السكوت هو السنة وليس كذلك ولا يتصور ان يقيد برفع الصوت في الذكر فانه ممنوع ولما اراد بأنه لا بأس بالاذكار المصنوعة المسطورة من غير الاذكار والادعية المأثورة (وانشاد شعر محمود) وكذا انشاده والمراد بالمحمود ما يباح في الشرع والا فلا يكون من قيل الاشعار المستفاد منها المصوم فهو داخل في المستحبات والشعر المذموم حرام أو مكره مطلق وفي الطواف اقيح (والطواف راكبا أو محمولا لنذر) فان الضرورات تبيح المحظورات

فصل في محرماته الطواف في أى جنس الطواف حال كون الطائف (جنباً أو حائضاً أو نفساء) حرام أشد حرمة (أو معدن) وهو دونهم في الحرمة لانه يحتاج الى الطهارة الصغرى وما ساقى من الفرق في الكفارة (أو عرياناً) اى كاشف العورة قدر ما لا تصح به الصلاة (أو راكبا أو محمولا أو زحفاً) اى بأنواعه (بلاعذر) قيد ثلاثة أو الاربية (أو منكوساً) اى مقلوباً وكذا منكوساً (أو داخل الحجر) اى الحطيم (وترك شئ منه) اى من الطواف الا ان ترك الاربعة حرام وترك الثلاثة كراهة نهي (ولو قسلاً) اى هذا كله حرام ولو كان الطواف نقلاً (ولا يفسد للطواف) واما بطله الا بغيره فلهذا تبارك وتعالى منه

فصل في مكروهاته الكلام الفضول في أى ما يحتاج اليه قدر الحاجة فيباح كما سبق لكن الصمت أفضل لقوله عليه الصلاة والسلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت (والبيع والشراء) وهما مكروهان في المسجد مطلقاً في الطواف اشد كراهة بل حكمتها مكروهة ايضا (وانشاد شعر يبرى) يفتح الزاء اى يتخلو عن حدوده (وفي مناهجها ما يخلو من افادة علم وموعظة وزغب وزهيب) وقيل مطلقاً فيحمل على الكراهة التزيهية لان الاشتغال بالاذكار والادعية افضل (ورفع الصوت ولو بالقرآن والذكر والدعاء) اى بحيث يشوش على الطائفتين والمصلين (والطواف في ثوب نجس) اى غير قديم معقوف وهذا مبنى على ما قيل من ان الطهارة عن قدر ما يستر به عورته من الثوب واجب أو سنة (وترك الرمل والاضطباع) اى الاحالة الضرورة (لن عليه) اى بطريق السنة (وترك الاستلام) اى المسنون وهو استلام الحجر لا تركه الثاني فانه ان تركه لا بأس به فانه مستحب وتركه خلاف الاولى (وتفريق الطواف) اى الفصل بين اشواطه (تفريقاً كثيراً) فاحش اسواء مرة أو مرات ترك الموالاة لكن قيد الكثرة بظاھر يفيد نفي القلة على ما قدمناه من جواز الترتيب (والجمع بين أسبوعين فأكثر من غير صلاة بينهما) لما قرب عليه من ترك السنة وهي الموالاة بين الطواف وصلاته لكل أسبوع عند ابى حنيفة ومحمد سواء انصرف عن شفع أو وتر وعند ابى يوسف لا بأس به اذا انصرف عن وتر وان فصل صلى لكل اسبوع ركعتين فلو انصرف عن شفع كما اتفاقا (اى في وقت كراهة الصلاة) لانه لا كراهة حيثما لم يجمع شفعاً ووتراً اتفاقاً لكن يؤخر ركعتي الطواف الى وقت مباح (ورفع اليدين عند نية الطواف) اى اذا لم تكن مقرونة بالتكبير حال استقبال

له الدين ولو كره الكافرون
فسبحان الله حين تمسون
وحين تصبحون وله الحمد
في السموات والارض
وعشيا وحين تظهرون
يخرج الحى من الميت
ويخرج الميت من الحى
ويحيي الارض بدموتها
وكذلك تخرجون (اللهم)
انك قلت وقولك الحق
ادعوني استجب لكم انك
لا تخلف الميعاد وانى أسألك
كأهدى سبي للاسلام أن لا
تزعجه منى وان تنوفانى
مسلياً وقد رضيت عني
(اللهم) لا تقدمنى لمذاب
ولا تؤخرنى لمسى الفتن
(اللهم) احبني على سنة
نبيك محمد صلى الله عليه
وسلم وتوفني على مثله
وأعذني من مضلات الفتن

الحجر والا فوهنسة كاسبق (والطواف عند الخطبة) اى مطلقا لاشارة بالإعراض ولو كان ساكنا (واقامة المكتوبة) فان ابتداء الطواف حيث ذكره بلا شبهة واما اذا كان يمكنه اتمام الواجب عليه والحاقه بالصلاة وادراك الجماعة فالظاهر انه هو الاولى من قطعه (والاكل) فى اتمام طوافه لازومه ترك الولاة ومخالفته حسن الاداء (وقيل الشرب) الا انه سوغ فيه عدلا كثر قلته زمانه ولورود وقوعه من فوجا وموقوفا فى شأنه (والطواف حاقا) بكسر القاف وبالنون اى قياسا على الصلاة فى تلك الحالة اى المشقة فى معناه الحازق والحاقب والحيان والفضبان والله اعلم

فصل فى مسائل شتى المشهور عند رباب التصنيف أن يتناول المسائل المتفرقة التى لا يجتمعها فصل ولا باب من كتاب بقولهم مسائل شتى من غير انضمام الفصل أو الباب (طواف) اى كاملا (ونسب) ر كفى الطواف (وفى نسخة صحيحة ركعتيه) ولم يذكر الا بدشروع فى طواف آخر (هذا المسئلة متفرعة على سنة الموالاة بين الطواف وصلاته (فان كان) اى التذكر (قبل تمام شوط (رفضه) أى تركه وقطعه ليحصل سنة الموالاة (وبدات عامه) أى تمام شوطه الذى بمنزلة ركعة (لا) لا يرضه (بل يتم طوافه الذى شرع فيه) اى كالونذ كريد شوطين بالأولى (وعليه اسكل أسبوع ركعتان) اى اتفاقا اذ لا يندرج أحدهما فى الآخر ولو اتصلا صورة (ولو طاف فرضا) اى طواف فرض لمرة أو زيارته (أو غيره) اى غير فرض من واجب كطواف صدر ونذر أو من سنة كطواف قدوم أو من قل كطواف تطوع (ثمانية أشواط) اى بزيادة واحدة على سبعة (ان كان) أى العاشق حين شرع فى هذا الشوط (على ظن ان الثامن سابع فلا تسمى عليه كالظنون) أى كطواف المظنون ابتداء فانه ليس عليه شئ بتركه كاسبق فى محله لكن فيه أنه اذا غلب على ظنه ان الثامن سابع يجب عليه آتيانه ويحرم عليه تركه فلا معنى لقوله فلا شئ عليه كالظنون اللهم الا ان يقال مراده أنه ظن اولاته سابع ثم يبين له ويتبين أنه الثامن فلا تسمى عليه بشروعه فى طواف آخر حيث كان مبنيا على ظنه كابدل عليه قوله (وان علم) اى حال ابتداءه (أنه الثامن) أى لكن فله بناء على الوهم أو الوسوسة لاعتل قصد دخول طواف آخر فانه حينئذ يلزمه اتفاقا بخلاف ما قررناه فانه كاقال (اختلف فيه) أى لتردد نيته حين دخوله فى ذلك الشوط (والصحيح انه يلزمه) أى احتياطا (ثمة سبعة أشواط للشروع) اى لشروعه المزمع (ولو طاف أسابيع) اى متفرقة أو مجتمعة قتر أو شفا (ولم يصل بينهما) أى بين كل طوافين منها وكان الاظهر أن يقول بينها أى بين الاسباع سواء كان طوافه فى أوقات كراهة الصلاة أولا فله لكل أسبوع ركعتان على حدتين (اى مستقتلين لا متفرقين ولا مندرجتين فى ضمن فرض أو سنة) ولو شك فى عدد الاشواط (أى بزيادة أو انقص) فى طواف الركن (أى ركن الحج أو العمرة) أعاده (أى احتياطا) ولا يبنى على غالب ظنه بخلاف الصلاة (أى ولو كانت فافلة ولعل الفرق بينهما كثرة الصلوات المكتوبة وندرة السنواف من أر كان الحج والعمرة ثم مفهوم المسئلة أنه اذا شك فى عدد أشواط غير الركن لا يبعد بل يبنى على غلبة ظنه لان أمر غير الفرض على التوسعة والظاهر ان طواف الواجب فى حكم الركن لانه فرض على فكل الاولى أن يقال فى طوافه الفرض بشمله (وقيل اذا كان يكثر ذلك) أى الشك فى طوافه انوجب لوسسته سواء كان الطواف ركنا أو غيره (يتحرى) أى قياسا على الصلاة فانه يستأنف اذا كان أول

(اللهم) اعصنا بدينك
وطواعيتك وطواعة
رسولك صلى الله عليه وسلم
وجنبنا حدودك (اللهم)
اجعلنا ممن يحبك ويجب
ملائكتك وآياتك
ورسولك وعبادك الصالحين
(اللهم) يمرئى البسرى
وجنبنى السرى (اللهم)
أجنى على سنة رسولك
محمد صلى الله عليه وسلم
وتوفى مسلما والخفى
بالصالحين واجعلنى من
ورثة جنة النعم واغفرلى
خطيئتي يوم الدين (اللهم)
انا نسألك انما خالصا قلبا
خاشعا ولسانك علما نافعا
ويقينا صادقا ودينا قيا
ونسألك العفو والعافية من
كل بلية ونسألك غام العافية
ونسألك دوام العافية

مرة أو قليلة نادرة وغيرى عند كثرة الشك على غلبة ظنه أو يبنى على الأقل التيقن في أصله (ولو أخبره عدل يبدد) أى خصوص مخالف لما في ظنه أو علمه أيضا (يستحب أن يأخذ بقوله) أى احتياطيا فيه الاحتياط فيكذب نفسه لا يحال نسيانه ويصدق له لا عدل لا غرض له في خبره (ولو أخبره عدلان وجب العمل بقولهما) أى وإن لم يشك لأن علمين خير من علم واحد ولأن أخبارهما بمنزلة شاهدين على انكاره فيضله أو اقراره (وصاحب المذلل الدائم) أى حقيقة أو حكما (إذا طاف أربعة أشواط ثم خرج الوقت توشا) أى قيسا للطواف على الصلاة (وبنى) أى عليه وأتى بالباقي من الواجب (ولاشئ عليه) أى فضله ذلك تركه الموالاة يذروا الظاهران الحكم كذلك في أقل من الأربعة إلا أن الامادة حيثئذ أفضل لما تقدم واقفا أعلم (ولو حاذته امرأة في الطواف لا يفسد) أى طوافهما لأن الطواف ليس كالصلاة حقيقة ولذا جاز اتمامه بوضوء آخر ولأن الحاذة إذا فسدت لها شروط لم يتصور وجود جميعها في تلك الحالة (والطواف متعملا) أى لا متخففا (ترك الأدب) أى المستغفار من قوله تعالى فاخلع نعليك لا انصرفوا للثوب (والحدث فيه بالأيمن غفلة عظيمة) أى عن مرتبة الحالة الكريمة لقوله تعالى الذين هم في صلاتهم خاشعون والذين هم عن الفواحش موقنين وحديث من حسن إسلام المرء تركه ما لا يمينه مطلقا فكيف حالة المتاجرة وأثناء البادات (ولو ترك الأذكار) أى والأدعية المأثورة وغيرها بما يستحب أكثره حيثئذ (فكس في جميع طوافه جاز) وهذا مستدرك قد ذكره في الباحات (ولو ترك الزملا والاضطباع) أى قبايسانه (والاستلام) أى المسنون (فطوافه صحيح) أى باساق الأربعة (لكنه مسمى) أى بتركه الستة إذا كان من غير معذرة وذكر ترك هذه الثلاثة في المكروهات (والاشتغال بالأذكار أفضل من قراءة القرآن فيه) أى في الطواف وفهم من كونه أفضل أنه لو قرأ القرآن جاز لكن لا مطلقا لأن رفع الصوت به وبالذكار والأدعية فضلاء عن غيرهما ممنوع ولذا قال (وان قرأ في نفسه لا بأس) أعلم أن صاحب التجنبين صرح بأن الذكر أفضل من القراءة في الطواف وقال الكرمانى لا بأس أن يقرأ في نفسه ونظرة لا بأس تدل على أن الأولى هو الاشتغال بالادعاء دون القراءة وسع ابن عمر رضي الله عنهما وجلا شقرا القرآن في الطواف فضكه في صدره فثبته عطائه فقال له محدثه أى بدعة غير مستحسنة وهي محمولة على رفع صوته لا على مجرد القراءة كما يوهم إبراهيم في الكبير من إطلاق البارقة قال في الفتوح والحاصل أن هدى التي صلى الله عليه وسلم هو الأفضل ولا تبت عنه في الطواف القراءة بل الذكر وهو الثواب ثلث من السلف والمجمع عليه فكان الأولى أقول الظاهر أنه صلى الله عليه وسلم إنما عدل عن القراءة مع أنها أفضل الأذكار والأدعية لقوله صلى الله عليه وسلم من شغله القرآن عن ذكرى ومستلنى أعطيته أفضل ما أعطى السائلين للرحمة على الأمة بدفع الحرج عن الأمة ولم يردنه عليه الصلاة والسلام عن القراءة ليدل على الكراهة كما ذكرها جماعة ثم لو قيل إن الادعاء المأثور أفضل من القراءة كما هو القول الصحيح عند الشافعية لكان له وجه وجهه وتنبه فيه وأما الخلاف في غيره فلا يظهر وجهه وهذا كله ينبغي أن يكون عمله طواف الزكركان فإن أمر التوافل مبنى على التوسعة (وبنى أن يترجم طوافه عن كل ما لا يرتضيه التمرع) أى من القول والفعل ظاهر أو باطنا (ومن النظر إلى ما لا يحل) أى من المردان والنسوان بشهوة (واحتقار من فيه) أى ومن استصغار من فيه (نقص) أى في الحلقة أو الهيئة (أو جهل بالمتاسك) أى عمدا أو خطأ (وبنى أن يمله) أى الجاهل (يرقى) أى بلطافة وسهولة قال الله تبارك وتعالى ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة

ولسألك الشكر على العافية
ولسألك الغنى عن الناس
(اللهم) صل وسلم وبارك
على سيدنا محمد وعلى آله
وعصبة عدد خلقك ورضاه
تفكك وزنة عمر شك ومداد
كلماتك كالأذكار لئلا يكون
وغفل عن ذكرك الناقلون
وبدعوا لنفسه ما شاء من
خير الدنيا والآخرة فإن
الدعاء هناك مستجاب ثم
ينزل ويقول إن الصفا
والبروة من شأني الله فمن
حج البيت أو قصر فلا
جناح عليه أن يطوف بهما
ومن تطوع خيرا فإن الله
شاكرك علم فاذا وصل إلى
الميلين الأخضرين سعي
سعيًا شديدًا ويقول رب
اغفر وارحم وتجاوز عما
تعلم أنك أنت الأعز الأكرم

الحسنة (ولا يأمَن) أي الطائفة التي تأتدب (عقوبة سوء الأدب) أي كل باب (فليس الاساءة على البساط) أي بساط قرب الحجاب (كالاساءة مع الباد) أي بالعد ولوعلى الباب لحصول الحجاب (وطواف التطوع افضل من صلاة التطوع للرباء وعكسه لاهل مكة) أي ومن في منامهم من المتوطنين بها وذلك لان الصلاة وان كانت أم البادات وأفضل موضوع في الطاعات الا انها تصور كثرتها في جميع الجهات والطواف يخص وجوده بالكعبة ذات البركات وفي المسئلة خلاف للشافعية وبعض المالكية ثم ذكر في البحر تبعا للفرق جماعة واعلم انه لا يسن ولا يستحب رفع اليدين عند نية الطواف قبل استقبال الحجر على المذاهب الاربعة ولا يسن عند استقبال الحجر الاعلى مذهبنا وانما ذكرت هذا ونهت عليه لان كثيرا من العوام يرفسون ابدئهم عند نية الطواف والحجر عن بينهم بكثير ويبالغ بعضهم في الجهل فيتوسوس عند النية مع رفع يديه كما يتوسوس عند افتتاح الصلاة وما هكذا فعله صلى الله عليه وسلم فليجنب ذلك فانه بدعة وكل بدعة ضلالة انتهى والحاصل ان رفع اليدين في غير حال الاستقبال مكروه وأما الابتداء من غيره حتى يمسك بالركنين كما فعله من لا عقل له وهو في صورة الفقهاء وسيرة المناذج والأولياء فهو حرام وأمر كره تحريم أو توقيفه بناء على أقوال عندنا من أن الابتداء بالحجر شرط أو فرض أو واجب أو سنة وانما يستحب أن يكون الابتداء بآتية من قبل الحجر للخروج عن الاختلاف لا بحيث أنه يقع في الامر المكروه بلا خلاف ثم اعلم ان بعض الشافعية واقفوا مذهبنا في رفع اليدين عند ابتداء الطواف كافي الصلاة ويستحب ايضا فيه عندهم ابتداءه بالتكبير وعن ابن المقف أن اول قيل بوجوبه لمحمد كعبته الطبري انتهى لكن ردنا من جماعة بقوله والظاهر عندى وجوده ما وجوباً ثبت به الموافقة وأما استحبابا ان وجد تركه أحيانا لتوافق هيئة ابتداء الطواف الصلاة في الجمع بين آتية والتكبير ورفع اليدين والارسل مشيراً الى التقي والاباء إياه الى معنى التوحيد المستفاد من قول لا اله الا الله ولذا ورد التهليل أيضا هنا للخصوص فالجمع الى وفي حضرة المولى ومن البدع المستكره ما فعله كثير من الجملة من ملازمة التزام البيت وتقبله عند ارادة الطواف قبل الشروع فيه اذ الله سبه صلى الله عليه وسلم وهو الثابت عن الله سبحانه وتعالى أنما هو الابتداء من الحجر فلا يناسب البداءة بغيره وايضا كان ابتداءه منه مقرونا بآتية لا يفضله بعض العامة من تقبله ولا ثمالية ثم التفتيل فانه خلاف الموضوع المشروع مما أحلله بعض الجملة الموسوسة بأداب الطواف من يتخطأ في طوافه المروى على الشاذ وان يخرج من الخلاف أو لم يوافق مذهب من حكم شرط الصحة فانه حين يستلم الركبتين أو أحدهما يرجع فقهرى وراه فيؤدى من خلفه ويتأذى بدفعه بحيث قد يؤدي الى فتنة عظيمة وذلك لجهله بالمسئلة فانه يكتفى بالخروج عن الهدية بأن تقف في محله وتقيم رجله في موضعه ثم يستلم ورجع الى حاله فيطوف من غير عود الى خلقه ومن التكرار القاحش ما فعله الآ ن سوان بمكة في تلك البقعة من الاختلاط بالرجال ومزاجتهم لهم في تلك الحلة مع ترسهم بأنواع الزينة واستعمالهن ما يفوح منه الروائح العطرة فينشوش بذلك على متورعى الطائمين ويستعجلين بسبه نظر الباقيين وربما طاف بعضهم بكشف شيء من أعضائهن لاسيما من أيدئهن وأرجلهن وقد تقع ماسنهن فتنتقض الطهارة عند الشافعية وتندم محبة طوافهن وطواف من سهى ومن التكررات في صورة البادات دخول بعض الأكابر من الظلة من عبيدهم وخدمهم فيدفنون الناس من قدامهم وأطرافهم فيريدون الطاعة ويزيدون المصيبة وكذا مزاحمة العامة ومدافعتهم في الطواف حال المجلة لاسيما عند استقبال

نحنا من النار سالمين وأدخلنا الجنة آمنين فإذا أتى المبلين الاخضرين الاخيرين مشى على هيئة وقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيدهم الخير وهو على كل شيء قدير ويكرر ذلك الى ان يصعد المروة فيقف عليها استقبالاً ويدعو بما دعاه في الصفا ثم يدعو لنفسه بما أحب فان الدماء هنا مستجاب وهذا شوط واحد من السبعة ثم يتخدر الى الصفا ويصعد عليه وهذا شوط آخر ويكرر الدماء الى أن يكمل سبعة اشواط وان كان قارناً عادالى الطواف وطاف طوافا آخر وسى سبعا آخر واستمر على الاحرام

الحجر الأفضل فانهم لا يراعون الاول من المستحق الاول بل يقدمون عليه ويدفونه ويؤذونه فضررم أكثر من نفعهم في طوافهم وربما يستقبلون البيت في مساحة الطواف ويضيق المظاف أو يستدبرونه في المظاف فيخرجون عن حكم التيامن الذي هو واجب عندنا وشرط عند القاضي ثم أحسن من يطوف في هذا الزمان الفاسد بطريق السجدة أن يقول الطريق الطريق أو حاشاك حاشاك وهو أول بدعة ظهرت في الاسلام حتى في الاسواق وأزقة العالم ومن جملة المنكرات قعود الصغار والكبار والعريان والعرجان حتى التسوان في بعض الاحيان من الشحاذين حول البيت رافعين أصواتهم بالطلب أو ساكنين أو قاعدين في طريق الطائفين مع كشف عورتهم وزك صلواتهم مع المصلين ومنها دخول المجانين ورفع أصواتهم بالكلمات المهمة وادخال الصغار المتجسجين وأمثال ذلك من ادخل الحفات والقرب والحارات وغير ذلك مما يجب انكاره قلبا ولسانا وبدا لاسباع على مشايخ الحرم والقضاة وشيوخ البوايين ورؤس المشدين وغيرهم ممن يأكل الوظائف المحرمة من وجوه كثيرة مع غيريق بما يجب عليه من الخدمة فسنأل الله العفو والعافية وحسن الخاتمة

باب السعي بين الصفا والمروة

(اذا فرغ من الطواف) أى الطواف الذى بعده سعى (فالسنة أن يخرج للسعى على فوره) أى ساعته من غير تأخير (فان أخره لعذر) أى لضرورة (أو لسترخ) أى ليحصل له الراحة وقعوده بالقوة (فلا بأس به) أى لا يكون مسيا (وان أخره لغير عذر) أى من استراحة وغيرها (فقد ساء) أى لتركه الموالاة التى هي سنة بين الطواف والسعى (ولا شيء عليه) أى من الجزاء بالدم أو الصدقة (ويستحب ان يخرج) أى للسعى (من باب الصفا) أى المعروف به من ابواب المسجد (فان خرج من غير مجاز) كافي البدائع وغيره (وقدم رجلاه اليسرى للخروج) أى كما هو مطلق آداب الخروج من المسجد ولكن هناك حقيقة وهي انه يستحب ان يقدم اليسرى ويؤخر اليمنى عكس آداب الدخول ويستحب مطلقا خلع اليسرى أولا وكذا لبس اليمنى ابتداء فليك يحافظ على الجمع ومراعاة الجميع (ثم يتوجه الى الصفا) لكن قيل ان وصله يستحب ان يقول أبدأ ببدأ الله تعالى به ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو أعتزم فلاحج عليه ان يطوف بهما ومن تطوع خيرا فان الله شاكر عليم كما ورد في الحديث (ويصعد عليه) أى يطلع على الصفا (حتى يرى البيت) أى الكعبة (من الباب) أى باب الصفا المحاذي لها (الامن فوق الجدار) أى لا يلزمه ان يصعد بحيث أنه يرى البيت من فوق جدار المسجد (ان أمكنه) أى الصعود لرؤية البيت من الباب حقيقة أو محاذاة فان المطلوب الحقيقى هو الاستداء من الصفا ومن سنه الاستقبال واما رؤية البيت فشرط الكمال (والاقدر ما يمكنه) واعلم ان كثيرا من درجات الصفا دنت تحت الارض بارتفاعها حتى ان من وقف على أول درجة من درجاتها الموجودة أمكنه أن يرى البيت فلا يحتاج الى الصعود وما يفضله بعض اهل البدعة والجهالة المتوسسة من الصعود عليه حتى يلمسوا أنفسهم بالجدر فهو خلاف طريقة أهل السنة والجماعة (ويستقبل البيت) أى ولو لم يره لان الاستقبال أحسن هيات الاحوال لاسباب وهو من آداب الدعاء (ورفع يديه حذو منكبيه) أى مقابلهما (جاعلا يطنهما نحو السماء) لانها قبلة الدعاء (كما للدعاء) أى كما يرفع يدهما لمطلق الدعاء في سائر الامكنة والازمنة على طبق ما وردت به السنة لا كما يفضله الجهلة خصوصا معلمى الغرباء من رفع أيديهم الى آذانهم وكتفهم ثلاثا كل مرة مع تكريرة فان السنة الثابتة بخلافه

الى الفراغ من الحج وان كان مفردا بالحج استمر على احرامه الى ان يؤدى لسك الحج وان كان مفردا بالعمرة حلق رأسه وقال عند الحلق (اللهم) أثبتلى بكل شعرة حسنة واعنى بهامسة وارفع لى بهامتك درجة وصى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا واستمر جلالا الى أن يحرم بالحج يوم التروية ويدعو بتأقمت في احرام الحج من الادعية (فصل)

واذا كانت ليلة التروية وهي ليلة سبع من ذى الحجة قرأ الاستغفارات المتقدمة من النار المنسوبة الى الحسن البصرى رضى الله عنه في هذه الليلة يواطب عليها من وقته الله للسعادة

فرفع يديه من غير ارسال اليه (فيحمد الله تبارك وتعالى) اى يشكره (ويثني عليه ويكبر ثلاثا) قيد للثلاثة من الحمد والثناء والتكبير دون الرفع معها كما تومعه البارة (ويهلل ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يمدتو للمسلمين وثنفسه بما شاء) كان من حقه تقديم نفسه (ويكرر الذكر مع التكبير ثلاثا) وهذا مما قد علم والحاصل انه اذا رفع يديه يقول الله اكبر الله اكبر والله الحمد الحمد لله على ما هدانا الله الحمد لله على ما اولانا الحمد لله على ما مالنا الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا ان هدانا الله لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شئ قدير لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده واعز جنده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله ولا نبيد الا اياه خالصين له الدين ولو كره الكافرون اللهم كما هديتى للاسلام اسألك ان لا تنزعنى منى حتى توفانى وانا مسلم سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وأتباعه الى يوم الدين اللهم اغفر لى ولوالدى ولشأغنى وللمسلمين أجمعين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين (ويطلب القيام عليه) أى باطلا الاذكار والدعوات لديه وفى المدة لصاحب الهداية ومكث فيه قدر ما قرأ سورة من المفصل وذكر بعضهم قدر ما قرأ خمسا وعشرين آية من البقرة (ولا يسجل) أى بالزول عنه فانه مقام اجابة الدعوات وقضاء الحاجات وهل هو مخصص بهذه الفضيلة ان يكون مباشرا بحجة عمره أو ما فى كل حالة والظاهر الاول وعلى الثاني حرى العمل (ثم يهبط نحو المروة) أى ينزل متوجها اليها حال كونه (داعيا ذكرا ماشيا على هياته) بكسر الهاء أى كونه فى حالته (حتى اذا كان) أى الطائف أو المكان (دون الميل) أى قربه وقيله (الملق) أى على يساره الشكأن (فى ركن المسجد) أى من جداره (قيل نحو ستة أذرع سعى سعيًا شديد) المذهب الصحيح هو انه اذا وصل الى الميل أوقبله شرع فى الاسراع المبالغ فيه وقيل يسعى قبل الميل نحو ستة أذرع وهو منسوب الى مذهب الشافعى سقى الله زاده وذكر أيضا فى بعض المسالك انهما يتأهلا ما زاد كره البرجندى من ان السعى بين الصفا والمروة واجب عندنا على الرجال دون النساء فخطأ واضع اذا السعى المخصوص بالرجال هو الاسراع بين الميلين والا فالسعى المطلق بين الصفا والمروة واجب اجماعا على الرجال والنساء ثم أغرب أيضا حيث قال وفى أخره ان السعى بين اثنين سنة ولعل مراده يكون السعى بين الميلين سنة ان واجب السعى يتأدى فى أى موضع كان ما بين الصفا والمروة والسنة أن يقع السعى الواجب فى هذا الموضع انتهى وهو خدأ أيضا حيث توهّم ان السعى فى الموضعين بمعنى واحد ولم يدرك ان السعى الواجب بين الصفا والمروة بمعنى السعى المطلق والسعى بين الميلين بمعنى الاسراع ولم يعرف ان ما بين الميلين بعض مما بين الصفا والمروة وان امر يقصر منه فبين الميلين فتأمل فنه موضع زلل والحاصل انه يكون ساعيا (فى بعض اودى) أى يعتبر ما كان سابقا فان ما بين الاميال كل من خفضا وطرفا من جهة الصفا والمروة مرتفعان وأما لأن بقي نوع من الارتفاع فى شق الصفا بخلاف طرف المروة فيسمى فيه (حتى يجاوز الميلين) أى لا تخضرن أو يحاذيهن الاول حوط (شاء المسجد) بكسر الفاء أى الكائنين بجداره الخارج منه (وقتاء دار العباس) وانى ان احدهما منصوب بإلقائه والآخر منهما بخارج داره المنسوبة اليه فى زمنه صلى الله عليه وسلم ويقولون فى سعيه هذا رب اغفروا رحم وتجاوز عما تم لمك انت لا عز الاكرم اللهم اجبه حجابا مبرورا وسعيًا مشكورا وذنبًا مغفورا اللهم اغفر لى

من خلص اوليائه وعباده
الصالحين وكان بواسط
عليها والذى الشيخ علاه
الدين رحمه الله تعالى وانا
ارويها عنه بروايتى عن
استاذة حافظ الدنيا شمس
لله والدين محدث عبد
الرحمن السخاوى رحمه
الله تعالى عن الشيخ الزاهد
الصوفى أبى العباس احمد
ابن محمد العتي والحيدة
الصالحه قبة السلف أم محمد
زينب ابنة عبد الله العريانى
قال الاول نأيتنا الشيخة
الصالحه أم عيسى مريم ابنة
الشاب أحمد بن محمد بن
ابراهيم الأذرعى الحنفى
وقالت الاخرى اخبرنا
الشهاب احمد بن التجم
أيوب بن ابراهيم القرافى
الشهير بابن المنقر وكان

ولوالدى وللمؤمنين وللمؤمنات يلجيب الدعوات وربنا تقبل منا وربنا أنتا وامننا لها
(ثم) اى بدو صوله الى المليون الاخضرين (يعنى على هيئته حتى يأتى المروة) والمقصود انه لا يجرى
من اول الصفا الى آخر المروة ولا انه يعنى على هيئته فى جميع ما بينهما كما فعله بعض
الجهلة او المتكبره (فيمسدها ان كان ثم) فتح اثناء وتشدد بالميم اى هناك (مصمداً ان
يسدوله اليك) اى تظهر الكعبة (ان امكن) اى الصمود اليه للبدو واما اليوم فليس ثم
مصمداً لان ادنى المروة تحت المقد المشرف عليها واتما جعلت درجات وراهها واقعة فوقها فن
وقف على الدرجة الاولى بل على ارضها يصدق عليه انه طلع عليها فلا يحتاج الى أن يطلع ولا أن
يلصق بالجدار الذى وراهها كما فعله الجهلة من المبتدعة والمتوسوسة (ويضل على المروة جميع
ما فعله الصفا من الاستقبال) اى أن يميل الى يمينه أو يميل لليسار متوجه الى جهة البيت والاقليت
الشرى لا يبدو اليوم بناء على حسب البنين (والشكر والذكر) اى التامل للتهليل والتحميد
وغيرهما (والدهاء) اى الشتم على الصلاة والتساه (ثم يزل منها) اى متوجه الى الصفا (داعياً
ذاكرا ويعنى على هيئته) فاذ بلغ المليون سمي كمر (اى آفا) هكذا (اى مثل ما ذكرنا من الاوصاف
(فعل ذلك) اى فى سعيه) سبعة أشواط يبدأ (اى وجوباً) بالصفا (اى أول مرة) ويختم (بالمروة)
فى آخر الكرة وهذا معنى قوله (من الصفا الى المروة شوط والعود منها الى الصفا شوط آخر) اى
فى ظاهر الرواية وهو المختار خلافاً للطحاوى وبسبب الشافعية حيث قالوا انه من الصفا الى المروة ثم
العود الى الصفا شوط وهكذا سبع مرات فيقع اليه والحتم كلاهما بالصفا وهو خلاف طريق
الاصطفاوسمى المصطفى فانه كان ختمه بالمروة على صاحب فى السنة واتما قاسوا على شوط الطواف
حيث انه من الحجر الى الحجر وقد صرحوا بأن الخروج عن هذا الخلاف لا يستحب لضعفه (ويستحب
أن يكون السعى بين المليون فوق الرمل) فمختين وقد سبق (دون البدو) بفتح فسكون وهو جري
شديد كجري الفرس ومنه قوله تعالى والمعاديات ضحيا أقسم بخيل الفزاعة فى معناها انقاعات للحجاج
(وهو) اى السعى بين المليون (سنة فى كل شوط) اى من أشواط السعى بخلاف الرمل فى الطواف
فانه مختص بالثلاثة الاول خلافاً لمن خص هذا السعى أيضاً بالثلاثة الاول كما ذكر فى المحيط والمنسك
الفارسى لكن الصحيح المول هو الاول على ما نص عليه فى الهداية والكافى والبدائع وغير هامن المتون
والشروح ثم الاضطباع فى السعى مطلقاً عندنا كما حققناه فى رسالة خلافاً للشافعية (فلو تركه) اى السعى
بين المليون (او هرول) اى اسرع (فى جميع السعى فقدا ساء) اى ترك السنة (ولاشئ) عليه) اى من الدم
والصدقة (ويلى فى السعى الحاج) اى ان وقع سعيه بعد طواف القدوم (لا المتعسر) ولو كان
منتبهاً لان تلبيته تنقطع بالتعسر وعى ضوافه والاحاج اذ سعى بعد طواف الاضائة لا لقطع تلبيته
بأول رحى الحجر (وان عجز عن السعى بين المليون) اى بسبب الازدحام (صبر) اى من اول الوهلة
(حتى يجد فرجة) اى فرصة من الازمنة الحالية (والانتبه بالساعى فى حر كته) اى فى الجملة لان
ما لا يدرك كانه لا يترك كانه (وان كان على دابة) اى لمدر فان المشى فى السعى واجب عندنا (حر كها
من غير ان يؤذى أحداً) اى من الركبان والمشاة (وليتحرز) اى كل الاحتراز (عن أذى غيره) اى بكل
وجه من وجوهه فانه حرام جمع عليه داخل تحت الفسوق انتهى عنه (وتعريض نفسه للادى)
اى التأذى من غيره مع عدم تحمله وحصول جزعه ووصول نزاعه

صالحا كلاهما عن أبى الحسن
على بن عمر بن أبى بكر الوائى
الصوفى قالنا نيسما سماعا
أشباباً أبو القاسم عبد الرحمن
ابن مكي الطرابلسى الصوفى
قالا أشباباً الحافظ أبو طاهر
احمد بن محمد السلفى الصوفى
أشباباً أبو عبد الله احمد بن
على الاسواقى الصوفى
بأصبهان أشباباً أبو الحسن
على بن شجاع بن محمد
الشيخانى المصطفى فى المذكر
أشباباً أبو على احمد بن عثمان
الزبدي الصوفى عن جريد
البدادى عن سري السقطى
عن معروف الكرخى أشباباً
مبدين عبد العزيز الصابى
عن الحسن البصرى رضى
الله عنه (قال) كنت أئتمنى
أن أرى فى عمرى ولياً من
أولياء الله تعالى او صديقاً

فصل في شرائط صحة السعي وهي سبعة بعد اشواطه وقد سبق ان السعي بنفسه واجب خلافا للشافعي حيث قال انه فرض وركن (الاول) أي الشرط الاول وجهه في الكيد ركنا للسعي وهو الصواب (كيوته بين الصفا والمروة) أي بأن لا يعرف عنها الى اطرافها (سواء كان فضل نفسه) أي ماشيا أو راكبا (أو فضل غيره بأن كان مغني عليه ولو بغير امره) وكذا ان كان مجتوبا أو ضيرا غير عزم (أو مريضا أو مجحبا بأمره) أي بأمر كل منهما (فسي به) أي بكل منهم (محولا أو راكبا يصح سعيه لمصولة) أي لحصول سعيه (كأن ينهما) أي بين المسكينين (ولا تجوز فيه النيابة الا للمغني عليه قبل الاحرام) يعني اذا دام اعماؤه الى حال سعيه أو أفاق حيث نذوقه انه اذا حدث له الاعشاء بمدحرامه مقيفا ينبغي أن يكون كذلك لكن لا ضرورة في نيابته لاسي اذ يمكنه سعيه محولا بخلاف نية الاحرام فان النيابة فيه جوزت للضرورة وللبناء على الخروج عن عهدة مقدار الرقعة والظاهر ان التخيير لا يجوز في أمر الحج النيابة المطلقة الا للمغني عليه قبل الاحرام فانه يجوز وحيدته نيابة الرقعة في عقد الاحرام عنه والاولو كان ضميريه راجعا الى السعي فلا معنى لتقدير قبل الاحرام تأمل فانه ملة الاقدام والله أعلم بحقيقة المرام (الثاني أن يكون) أي السعي (بمدطواف) أي كامل ولونفلا (أو بدا كثرة) أي أكثر اشواطه (فلوسى قبل الطواف) أي أكثر جنسه (أو بدا قلهم يصح) لعدم تحقق ركته (ولوسى بمدارية اشواط صح) كركه للاهتيا بأمرة والا فهو مستدرك في ذكره (الثالث تقديم الاحرام عليه) أي احرام حج أو عمرة (فلو سعى قبله) أي قبل الاحرام ولو بمدطواف (لم يجز) لان السعي من واجبات الحج والاحرام شرطه والواجب والركن وغيرهما لا يصح بدون الشرط ولما كان بعض الشروط يشترط بقاؤه الى الفراغ عن جميع الاركان كالطهارة في الصلاة وبعضها لا يشترط دوامه بل يكفي تحققه او لا قبل الشروع في اركانه كالتبعية قال (واما وجود الاحرام) أي ثبوت بقائه بمد تحقق ابدائه (حالة السعي فان كان) أي السعي (سعى الحج) سواء كان قارنا أو متمتعا أو مفردا (وقد سعى قبل الوقوف) هذا خطأ بحسب العربية من ان الجملة المصدرية قد منصوبة المحل على الحالية المتحققة في الازمنة الماضية والحال انه ليس كذلك فبما أراد من المسئلة الفقهية اذ كان الصواب أن يقول وهو يسمى قبل الوقوف بالصيغة المضارعية بمعنى انه يريد سعيه مقدما عليه بل حسن المقابلة ان يقول فان كان سعيه للحج قبل الوقوف (فيشترط وجوده) أي ثبوت بقائه لمدة حلول زمان تحلله (وان كان) أي سعيه (للحج بعده) أي بمد الوقوف (فلا يشترط) أي وجود الاحرام لجواز أن يكون بمد تحلله من احرامه (ولا يس) أي وجوده ايضا لجواز سعيه قبل حلقة لكن مع الكراهة فانه يسن الترتيب بين الزمي والحلق والظواهر والسعي فكان حقه أن يقول بل ويسن عدمه اذ لا يزم من نفي كونه وجوده سنة وقوع سعيه بمد خروجه من احرامه سنة وان كان أي سعيه (سعى العمرة فلا يشترط فيه وجوده) أي وجود بقائه لا يس بشرط بل ركن فيها حال ابتداءه كسأني وتفرغ عليه انه لو طاف ثم حلق ثم سعى صح سعيه وعليه دم تحلله قبل وقته وسبقه على أداء واجبه وقد قال الكرماني اما الاحرام فقال بعض اصحابنا وهو ركن في العمرة والاصح انه ليس بركن بل هو شرط لصحة ادائها أي في الجملة وهو لا بدل على كونه شرطا لجميع اجزائها (وهل يجب) أي وجود بقائه (حال سعيه الظاهر) أي المتبادر من اطلاق التوهم ما فرغوا عليه بعض المسائل (نعم) أي يجب بل هو امتنع لعدم ظهور روي بخلافه فقد

فأساله عن حاجتي في القطة
أو في المنام حتى اذا كانت
سنة من السنين وانما واقف
بمرقات عند الزوال واذا
بجائية أضى ضد الراك
الذي بجبال وادي ليمان
نحو جبل وادي الصخرات
فتمسكت انهم التوهم
فقصدهم وملت عليهم
فردوا على أحسن ردوا اذا
فيهم شيخ كبير قد نورا الله
وجهه فضلا نوره الانق
جلست معهم وقد تصافرت
فسي عندي لما شاهدت
فيهم من الوقار والسكينة
فقام أحدهم فأذن وأقام
فقدم الشيخ فصلي بهم
فصلت معهم وأنا أعلم انه
ما كتب في صحيفتي مثله
ولا يكتب ثم استقبل القبة
بعد الصلاة فقال الحمد لله

قال الطراي يسمي بتمامها في المبسوط ولا ينبغي له في العمرة أن يحمل حتى يسمى بين الصفا والمروة لأن سمي
 العمرة لا يؤدى إلا في أحرارها بخلاف سمي الحج فإنه يؤتى به بعد التحلل من أحرارها انتهى
 وقوله لا ينبغي معنى لا يصح له كيدل عليه آخر كلامه وما يشير بأنه شرط أو بمعنى يجب أن لا يحمل بحلق
 أو تقصير حتى يسمى بينهما فإنه لو خالفه يجب عليه دم ولا يسقط عنه السعي اتفاقا فهو الذي ينبغي أن لا يقال
 غيره والله أعلم واضطرر كلامه في الكبير مما ليس في قلبه فنعى كثير (الرابع) من شرائط صحة السعي
 (البداية بالصفا والحتم بالمروة) فلو بدأ بالمروة لم يستبد ذلك الشوط فإذا عاد من الصفا كان هذا أول سعيه
 وهذا في الرواية المشهورة على ما في البدائع حتى لو بدأ بالمروة وختم بالصفا يلزمه إعادة شوط واحد
 يعني بأن يعود من الصفا إلى المروة ليحصل البداية بالصفا والحتم بالمروة ويكون شوطه الأول من المروة
 إلى الصفا ساقط الاعتبار وهنا يستوى فيه القول بالشرط والوجوب بل بالنسبة المؤكدة أيضا لأن
 إعادة مطلوبة في تكميل كل من الأحوال الثلاثة ثم قال صاحب البدائع وروى عن أبي حنيفة
 أن ذلك ليس بشرط ولا شيء عليه لو بدأ بالمروة كذا في المحيط وهو يدل على كون الاستدعاء بالصفا
 سنة وأنه لا شيء عليه من لزوم الجزاء وإن كان تركه على تركه الإساءة وإعادة كما صرح به في
 الكبير حيث قال وعن أبي حنيفة لا شيء عليه لأنه ليس فيه الترك الترتيب أي الذي هو سنة وهو
 اختيار الكرمانى لأنه قال الترتيب في السعي ليس بشرط عندنا حتى لو بدأ بالمروة ثم أتى الصفا
 يجوز ويستبدل لكنه مكروه لما فيه من ترك السنة ويستحب إعادة ذلك الشوط ليكون البداية
 على وجه السنة هذا وفي الطراي يسمي بتمامها بالصفا والحتم بالمروة للسلك لكل شوط فن
 الصفا إلى المروة شوط ومن المروة إلى الصفا شوط وهو الأصح وإلى الأصح أشار محمد بقوله يبدأ
 بالصفا ويختم بالمروة وكذا ذكر في الهداية والكافي وغيرها البداية بالصفا ثم استدلو بقوله
 صلى الله عليه وسلم أبدؤا بما بدأ الله به أي بصيغة الأمر فإن الأصل فيه أن يكون للوجوب كما
 قال ابن الهمام وهو يفيد الوجوب يسمى خصوصا مع ضمنية قوله صلى الله عليه وسلم تأخذوا
 عن مناسككم أي عموما والحاصل أن نقول الاعتدال المختار من حيث الدليل هو الوجوب
 لا الشرط ولا السنة في ابتداء السعي بين الصفا والمروة كما عده في الكبير الحتم بالمروة أيضا من
 الشروط أو الواجبات فلا يظهر له وجه لانه إذا وقع الابتداء على وفق الوجوب ونم عدد السعي
 المطلوب حصل المقصود وإن زاد على المددود لا اتفاق على صحة السعي على وفق مذهب
 الطحاوى وغيره مما يلزمه الحتم بالصفا مع أنهم قالوا لا يستحب الخروج عن الخلاف في هذه
 المسئلة لوضوح ضمه والله أعلم وقد أغرب في الكبير حيث قاله والواجب لا يشاق الاشتراط
 لأن ثمة اختلاف على القولين لا تظهر منه إذا بدأ من المروة يلزمه إعادة شوط واحد أو جزاءه
 إن لم يعد سواء قلنا بالوجوب أو الاشتراط لأن صاحب البدائع صرح بنفسه بوجوب الجزاء
 بترك شوط انتهى وفيه أنه إذا قلنا بالاشتراط ولم يعد يلزمه جزاء ترك السعي كله لعدم صحة المشروط
 بدون الشرط وإذا قلنا بالوجوب لم يلزمه جزاء ترك شوط واحد وإن لم يفرق بما قلنا فلا معنى للاختلاف في
 التمييز لشرط الذي هو من القروض المؤكدة والواجب الذي هو احاطة مرتبة من القرض في باب الحج
 والعمرة كما جازنا وعندنا في جميع الأبواب اتفاقا وما مذكره صاحب البدائع من وجوب الجزاء بترك شوط
 فهو بناء على رواية كون الابتداء واجبا لا شرعا ولا سنة كما هو ظاهر عند من جميع الأقوال المتفرقة

كثيرا فلم أسمع غير ما حفت
 أن يقولوا أو يقولوا
 فقلت للذي يلين بحق الذي
 اصطفاك بمثل هذه المرة
 وهذه الفضيلة قال قصير
 وجهه وفتح عينه فقال له
 الشيخ من يهدي الله فهو
 المهتدي اهده بركم الله
 فقال كنت أقول الاستغفار
 المتخذ من النار في ثلاث
 ليال فقلت ما هذا الاستغفار
 وما هذه الليالي فقال ليلى
 سبع من ذى الحجة وليلى
 تسع وليلى عشر ولوعلم
 قائلها ما يقول وبأي شيء
 يتلفظ لكان حقا على الله
 أن يرزقه الأمن يوم الفزع
 الأكبر ويخصه بالرحمة
 والولاية فقلت علميها
 بركم الله تعالى فقل لي
 هي هذه اللهم أنى استغفرك

اللهم الان قال الشرط هو حصول الابتداء بالصفة ولو كان في الانتفاء غايته انه يلزمه ترك شوط واحد في الانتفاء وهو من ترك الواجبات فيلزمه جزاء الواجب ونظير الابتداء من الحجر الاسود في الطواف الا ان في الطواف يحتاج الى اعادة نية الابتداء في الانتفاء بخلاف السعي فانه لا يشترط فيه النية ولو في الابتداء والتحقيق ان الشوط الاول في الطواف والسعي اذا لم يكن مبدؤا بجاهو مشروع لا يصح وقوعه ولا يثبت عليه بناء على القول بالشرط وصح اذاؤه لكن يعاقب عليه عقابا دون عقاب ترك الفرض بناء على القول بالوجوب وعلى كل تقدير يلزمه الجزاء او الاعداد في الشوط الاخر اما بناء على عدم صحة الشوط وبقاء شوط آخر في ذمته اذا قلنا ان الابتداء شرط واما بناء على عدم اتيانه الشوط الاول بوصف الوجوب فكانه لم يأت فيجب عليه الاعداد ويجب عليه الجزاء لترك الواجب وعدم تداركه بالاعداد (الخامس ان يكون السعي بدطواف) أي أي طواف كان (على طهارة عن الجنابة والحيض) وكذا حكر النفس (فان لم يكن طاهرا) أي عنهما (وقت الطواف لم يجز راسا) أي أصلا (هكذا صرح به صاحب البدائع) وهذا أمانة كون انطهر عنهما شوطا او افلا كان واجبا لجواز سعيه ناقصا وانغير بالدم وقد تقدم انه واجب (واما الطهارة عن الحدث الاصر في الطواف) وكذا طهارة البدن والتوب والمسكان (فليست بشرط لصحة السعي) فيصح سعيه كاملا وان كان طوافه ناقصا وحاصل ما في البدائع ملخصا ان حصول الطواف على الطهارة عن الحدث الاكبر شرط لجواز السعي سواء كان طاهرا وقت السعي ام لا وان لم يكن طاهرا وقت الطواف عنه لم يجز سعيه مطلقا سواء كان طاهرا في وقت سعيه ام لا لكن فيه اشكال وهو ان الطهارة ليست من شرائط صحة الطواف فكيف تكون شرطا لكون السعي بدطواف على طهارة بل الشرط هو وقوع السعي عقب طواف صحيح لا بعد طواف كامل مشتمل على أداء واجباته وقد سبق ان الطهارة عن الحدث الاكبر والاصفر من واجبات الطواف لامن شرائط صحته ولذا قال ابن الهمام وما في البدائع من قول ان حصول الطواف على طهارة عن الحيض من شرائط جواز السعي تساهل أي تسامح حيث نزل الواجب منزلة الشرط ولان الطواف الذي هو الركن القوي اذا صح مع الجنابة فالسعي بعده أولى ان يصح ولانه كان طواف احدث معتد به من وجه كذلك طواف الجنب معتد به من وجه ولهذا تحلل به فكما يصح السعي بعد طواف مع الحدث اتفاقا كذلك ينبغي ان يصح مع الجنابة لعدم الفرق بينهما في الاعتداد في حق التحلل وبهذا يندفع ما قاله في الكبير من انه يشترط لصحة السعي ان يكون بعد الطواف على الطهارة عن الجنابة كقائه في انبائهم ولا يشترط كون عن طهارة عن الحدث كافي غيره فرقا بين الحدث الطفيف والخفيف واغرب حيث قال مستدلا عن عمده وقد صرح بانفرق فيما نحن فيه انكرماني والطرابلسي وصاحب الفتح أيضا فيمن طاف لم يقوده على غير ضلالة وسعي بعده ان كان جنبا فليعد اعادة السعي وجوبا وان لم يسهل عليه الدبر وان كان محدثا بعد نسعي استحباب وان لم يمد لاشي عليه فهذا صريح أيضا في اشتراط الطهارة في الطواف لصحة السعي انتهى وهذا خط ظاهري لا يخفى لان فيما ذكره عن الجماعة تصريحاً بصحة السعي بعد طوافه جنبا غايته انه يجب عليه اعادة السعي بعد طواف كامل وان لم يمد فليعد الله اعلم (السادس الوقت) وهو أشهر الحج لكن يشترط تقديم الاحرام (لسعي الحج) أي بخلاف سعي العمرة فانه لا يشترط ان يقع في الوقت الا اذا كان دارنا او متمتعا (قلوا حرم بالحج وسعيه) أي كاملا او ناقصا وببعد طواف (قبل أشهر الحج لم يصح سعيه) لان السعي من الواجبات والوقت

لكل ذنب قوى عليه بدني
بما فتيتك وثالثه قدرني
بفضل نعمتك وأبسط
اليه يدي بسمه رزقك
واحتجيت عن الناس
بتركك واتكلت فيه عند
خوفك منك على أمانك
ووقت من سطوتك على
فيه يحملك وعولت فيه
على كرم وجهك وعفوك
فصل يارب وسلم وبارك
على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد واغفره لي يا خير
الفاقرين اللهم اني استغفرك
لكل ذنب يدعوني الى غضبك
او بدني من سخطك او يميل
في الى ما نهيتني عنه أو
يباعدني عما دعوتني اليه
فصل يارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واغفره لي

شرط لجميع أفعال الحج إلا أن الأحرام شرط يصح وقوعه قبل الوقت لكن يكره للخروج عن الخلاف أولان له شبهة بالركن (ولسمى فيها) بأن أوقع سميها كشرط الواف القدم (أو بعد مضيها) بأن سمي غيب طواف الأفاضة يدمضي يوم التحريم (صح) والحاصل أنه يشترط لسمى الحج دخول وقته ابتداء لحصوله بقاء فلا يجوز تقديمه عليه ويصح تأخيره عنه (الساجع آيسان) أكثره فوسى الله فكانه لم يسع) والظاهر أن الأكثر هو ركنه لشرطه

فصل في واجبات الحج أي واجبات السمي منها أو أولها (اكبال عدده سبع مرات) وهو آيات ثلاثه أشواط من آخره (فان ترك الله صح سمي) لانه أنى ركنه كما في الطواف (وعليه صدقة لترك ما بقى) أي يبدد كل شوط متروك صدقة وكان القياس أن يجب عليه دم بترك كل ما بقى ولعل الفرق بين الأقل في الطواف والسمي أن الأول تكميل للفرض والثاني تكميل للواجب والأول أقوى فيجب بتركه دم والثاني أدنى فيجب بتركه صدقة (والمثل في فأن سمي راكبا أو محمولا أو زحفا) أي بجميع أنواعه كما لا يطلق عليه أنه مشى (بغير عذر فليهدم ولو بذر فلا شيء عليه) وهذا واضح (وكونه في حالة الأحرام في سمي العمرة) أي بناء على ما سبق من أن الأحرام فيه واجب لا شرط لكن فيه أنه أن سمي يبدل التحلل هل يجب عليه دم واحد لحناية الحلق أو دم آخر أيضا لإيقاع السمي في غير حالة الأحرام (وقطع جميع المسافة بينهما وهوان يلصق عقبيه بهما) وكذا عقبي حافر دابته إذا كان راكبا وهذا هو الأحوط (أو يلصق عقبيه في الابتداء بالصفاء وأصابع رجليه بالمرودة وفي الرجوع عكسه) وهذا هو الأنظر لكن تصورهما أتما كما ينصور في العهد الأول حيث يوجد كل من الصفاء والمرودة مرتفعان الأرض وأما في هذا الزمان فليكون دفن كثير من أجزائها لا يمكن حصول ما ذكر فيها فيكنى الموروفوق أو أطلها ثم الظاهر أن هذا يضاركن أو شرط في الأشواط الأربعة ولذا لم يذكر والترك قطع المسافة شيئا من الكفاية ثم رأيت قول الطرابلسي صريحا والتسرى أن يقع جميع المسافة بين الصفاء والمرودة وتقبه المصنف بقوله في الكبير وهو ليس بظاهر لانه مذهب الشافعية لا مذهبنا ومحمل قوله على أنه شرط لاستيفاء هذا الواجب للصحة لكن ينبغي أن تستوفي المسافة بينهما لانه واجب وإن لم يكن شرطا انتهى وفيه أن الصواب كونه شرطا لصحة هذا الواجب الذي يجب فيه الاستيفاء وأما يخالف مذهبنا مذهب الشافعي في جعلهم السمي ركنًا ونحن نلزمه واجبا والله أعلم

فصل في سنه الحج أي سنن السمي وهي خمس (الموالاة بينه وبين الطواف) وقد سبق الكلام عليها (والصمود على الصفاء والمرودة) أي بمد تحقيق قطع المسافة أن كان ثم يصعد لهما ولم يحصل صودهما في ضمن طي سعيهما (والموالاة بين أشواطه) هذا يخالف بظاهر ملائقة في الكبير والموالاة ليست بشرط بل هي مستحبة فلو فرق السمي قريبا كثيرا كأن سمي كل يوم شوطا أو أقل لم يبطل سمي به ويستحب أن يسأف يعني أن فضله بغير عذر ثم الظاهر أن الموالاة بين أجزاء شوط السمي أيضا مستحبة ومع هذا في إعادة السمي المؤدى بترك الاستحباب محل نظر إذ السمي ليس عبادة مستقلة ولذا لا يهد تكراره طاعة بخلاف الصلاة والطواف ونحوهما (والهرولة بين الميادين) وقد تقدمت (وستر النورة) أي سنة فيه مع أنه فرض في كل حال ثلاثا بنوهم وجوب الجزء بتركه أو لانه يأتي بتركه في السمي ثم تأوك السنة لأجل السمي مع ثبوت ثم ترك الفرض والتعريف في الكبير بالواجب بدل الفرض تساهل ولعل الفرق بين الطواف والسمي حيث جعل

ياخير الفافرين اللهم أنى
استغفرك لكل ذنبا سلت
اليه أحدا من خلقك
بفواقي أو خدعتك بحيلتي
فلمنته منه ما جهل وزنته
ما قد علم ولقيتك غدا
بأوزاري وأوزار مع أوزاري
فصل يارب وسلم وبورك
على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد واغفره لي ياخير
الفافرين (اللهم) أنى
استغفرك لكل ذنب يدعو
الى النفي ويضل عن الرش
وقل الوفر ويمحق التائب
ويحمل الذكر وقيل العدد
فصل يارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واغفره لي ياخير
الفافرين (اللهم) أنى
استغفرك لكل ذنبا سلت
فيه جوارحي في ليلى

ستالمودة واجبا في الطواف وسنة في السعي إيماء الى تفاوت مرتبتهما فان الطواف ركن في السكنين بخلاف السعي فانه من واجباتهما بخصوص ورود حديث لا يطوفن البيت عريان ولكون الطواف كالصلاة في الجهة والحاصل أنه لو تصور أنه يطوف أو يسعى عريانا ولم يكن هناك أحد حتى الطواف يكون تار كالواجب وفي السعي يكون تار كالسنة وإن كان هناك ناس فيحرم عليه لكن يصح فيه ولا يجب عليه شيء في سعيه دون طوافه

فصل في مستحباته الذكر والدعاء أي من المأثور وغيره (والطهارة) في الثوب والبدن (عن النجاسة) الحقيقية والحكمة كبرى وصغرى (والنية) الاولى ذكرها في السنن ليرتب على فعله المثوبة الكاملة ولكونها شرطا عند الحنابلة خلافا للثلاثة وللمهم أدرجوا نية في ضمن التزام الاحرام بجميع أعمال الحرم به فلو مشى من الصفا الى المروة حاربا أو باعنا أو مزنا أو لم يدر أنه سعى جاز سعيه وهذا توسعة عظيمة كعدم شرط نية الوقوف ورمي الجمرات والخلق (والحشوع) أي ظاهرا وباطنا (وطول القيام عليهما) مر ذكره (وتكرار الذكر) أي المذكر سابقا عليهما (ثلاثا واستغفاره لوفرقه) أي أشواط سعيه أو أجزاء شوطه برك الموالاة التي هي السنة فيه ولكن لو أقيمت الصلاة المكتوبة أو الجائزة وهو يسعى بنى أن يصلي ويبني وكذلك عرض له مانع أو باع أو يذكر أو يهتف بالاستغفار ولعل وجه الفرق بينه وبين الطواف أن تكرار السعي غير مشروع بخلاف الطواف (واداء ركعتين بعد فراغه منه في المسجد) كذا في فتاوى قاضيهان وغيره وهو لا ينافي ما في منسك السروجي لبس السعي صلاة لانه محمول على نفي صلاة واجبة كالمطواف قال الطرابلسي ويبني أن تكره الصلاة على المروة لانه ابتداء شعار وسجى زيادة تحقيق لهذه المسئلة

فصل في مباحاته الكلام أي المباح الذي لا يشغله لمسائتي والافضل ترك الفضول ومالا يمينه في جميع أوقاته فكيف في سعيه الذي من جملة عباداته (والاكل والشراب) وفيه ان هذا يارض كون الموالاة فيه سنة فم سوغ الشراب في الطواف قبله زمانه بخلاف الاكل اللهم إلا أن يكون الاكل بحيث لا يقطع الموالاة في السعي مع ان مثل هذا المصل في الطواف مكروه ولعل الفرق ان أمر الطواف أعظم من أمر السعي (والخروج منه لاداء مكتوبة) أي للجماعة وغيرها وفيه ان هذا الخروج إما فرض أو واجب أو سنة فعدمه من المباحات غير ظاهر وترك الموالاة للعدول بالأسبق (أو صلاة جائزة) هذا بقيد من المباحات إذا كان هناك من يخرج عن عهدة فروض الكفايات والأبأن يكون هو متينها فيكون فرضا عليه

فصل في مكروهاته الركوب من غير عذر هذا ليس كإبني لان المشي في السعي واجب وتركه حرام موجب لئلا يسهل الله الان يحمل المكروهات على معنى الاعم الشامل للكرهية التحريمي والتنزيهي (وتفرقه قريبا كثيرا) أي فنه ينافي الموالاة المعدودة من السنة (والبيع والتراء والحديث إذا كان يشغله) قيد للثلاثة والمنع يشغله عن الظهور وبذعه عن الذكر والدعاء ويمنعه عن الموالاة (وترك الصعود) أي إذا كان ثم مصدا وأحتاج الى الصعود لتحقيق أولوية الكعبة (والهرولة) أي وتركها فانها سنة (وتأخيرها) أي وتأخير السعي (عن وقت) أي عن زمانه المختار تأخيرا كثيرا من غير عذر (وترك ست المودة) وهو من الجرائم مطلقا وفي حال السعي

ولهاري وقد استترت حياه من عبادك بستره ولاستر الاماستر نبي به فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الفافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب قصدي فيه اعدائي هلنكي فعرفت كيدهم عني ولم تفهم على فضيحتي كلني لك مطيع وصرتني حتى كافي لك ولي والى متى يارب اعصني قمتلني وطالما عصيتك فلما تؤخذني وسألتك على سوء فعل فأعطيني فأني شكر قوم عندك بنعمة من نعمك على فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الفافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب قدمت

أقبح وأشنع الإلانة لا يجب عليه شيء وكأنه لهذا المعنى ذكره في المكروهات

فصل فاذ فرغ من السعي يستحب له أن يصلي ركعتين في المسجد **لماروى** المطلب
 بن أبي وداعة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرغ من سعيه جاء حتى إذا حاذى
 الركن فصلى ركعتين في حاشية المطاف وليس بينه وبين الطائفتين أحد رواه أحمد وابن ماجه
 وابن حبان وقال في رواية رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي حذو الركن الأسود
 والرجل والنساء يعمرون بين يديه ما بينهم وبينه ستر وعنه أنه أمع الصلاة والسلام يصلي عمالي
 باب بنى سهم وهو الذي قال له اليوم باب العمرة لكن على هذا لا يكون حذو الركن الأسود
 والله أعلم بحقيقة الحال كذا ذكره ابن الهمام وفيه أنه لا دلالة في الحديث أن صلاته هذه من
 مستحبات السعي لاحتمال أن تكون لتحية المسجد حين أراد أن يقدم من غير قصد له إلى
 طواف وأما ما علله بعضهم بقوله ليكون ختم السعي كختم الطواف بطريق المقايسة مع أنه
 لا حاجة إليها لما تقدم من الرواية فيما راضه قولهم (ولا يصلي على المروة) فان قايسته كان يقتضي
 جوازه واستحبابه وحمل فله صلى الله عليه وسلم على بيان الأفضل أن ثبت أن صلاته للسعي والله
 أعلم (ثم إن كان الفارغ منه) أي من السعي (قارنا أو متبعا) لكن لا مطلقا بل مقيدا بما وصفه بقوله
 (ساق الهدى أو مفردا بالحج) أي من أول الوهلة (فانه يقيم بمكة حراما) أي عمرهما معاً عليه عظومات
 الاحرام فلا يقصر ولا يخلق ولا يلبس الخيط وهذا كله من التفريقات الواضحات (ويطوف بالبيت
 كأياديه) أي نظيره قصد اعادة لامة عبادة مستقلة واكتنازه بالاجماع مستحب الآن المالكية يقولون
 بكرهته في الاوقات المكروهة (بلاول ولا اضطباع) لاختصاصهما بطواف بعدهم وهو منى كما
 صرح به بقوله (ولا سعى بعده) أي بعد طواف التل لان السعي آثاره من واجبات الحج والعمرة
 ولا تعلق له بالطواف الا لا يصح الا بعد طواف (ويصلي لكل أسبوع ركعتين) لكون هذه الصلاة
 من الواجبات عقب كل طواف فرض أو نفل (ولا يترك التلبية في الاحوال كلها في المسجد وخارجها)
 بالتحقق أو انصبب الا لأنه لا يرفع صوته في المسجد وحال الطواف بحيث يشوش على المصلين والطائفتين
 وأما قوله في الكبير ولا يلبس حالة الطواف لا في القدوم ولا غيره فغير صحيح على إطلاقه (إلى أن يرى حجرة
 العقبة الاحال كونه في الطواف) لا يخفى ان استثناءه من قوله إلى أن يرى غير مستقيم فهو متعلق بما سبق استثناءه
 مفرغا من أهم الاحوال وفيه ما تقدم واه أعلم (ولا يستر) أي التمتع مطلقا (حال اقامته بمكة) أي لكونه
 متمسكا بالاحرام لان التمتع بمكة لما صار من أهلها امتنع التمتع في حقه (فان قل أساء) أي سواء كان عمره
 أو حاله (ولزم عدم) أي لا يرضى أو دم جبر للتمتع على خلاف السنة (سواء كان في أشهر الحج) وهو ظاهر
 بالنسبة إلى الكل (أو قبلها) وهذا مختص بالأن كان مفردا بالحج وأحرماً قبلها (وإن كان الفارغ متمسكا) أي
 من وصفه أنه لم يسق الهدى أو مفردا بممرة (أي في غير أشهر سواء ساق الهدى أم لا) (فصل في الخلق)
 فيه الإلانة لا يجب عليه أن يخرج من إحرامه بل له اختيار في إقامته (ويحلى) أي يخرج من إحرامه وهو
 تأكيذا ولا فليس عليه أن يأتي بسائر محظورات احرامه بعد الخلق والتقصير بل يباح له كإتعال تعالى وأذا
 حلنم فاصطادوا (وقطع التلبية عند شروعه في طواف العمرة) وهذا مختص بالتمتع والذى لم يسق
 الهدى ومن في منادون القارن (وهو) أي التمتع المذكور (أي بعد حلقه) كأي نسخة (حلال) أي
 خارج عن الاحرام (يقبل) أي ما يريد فقهه من الحلال (كإبطل الحلال) أي ما يجوز له من الأفضل

إليك توبتي منه وواجهتك
 بقسى بك وآليت بنيك
 محمد صلى الله عليه وسلم
 واشهدت على نفسي بذلك
 أولئك من عبادك في غير
 ما بدى لمصبتك فلما
 قصدي إلى بكيد الشيطان
 وما لبى إليه الخذلان
 ودعنى إلى الصبيان
 استترت حياء من عبادك
 جراءة مني عليك وأنا أعلم
 أنه لا يكفي منك سر ولا
 باب ولا يحجب نظرك
 حجابه خلفك في المصيبة
 إلى ما نهيتنى عنه ثم ما
 كشفت السر وسأوتنى
 بأولئك كأتى لا زال لك
 مطيعا لى أمرك مسرعا
 ومن وعيدك فارغا فلبست
 على عبادك ولا يعلم سر ربي
 غيرك فلم تسقى بغير سهم

والظاهر أنه يجوز له الاتيان بالعمرة حيث شاء لانه غير ممنوع منها لكرهاتها في الازمنة المخصوصة وانما كرهت العمرة للمكي في شهر الحجة لان الطالب به يحج فيق منتميا سابقوله (فان لم يكن متمتاً) اى بل كان متمتاً (اتمتع بكاتبه قبل اشر الحجة) ليس على اطلاقه بفهمه (والا كثر منها) اى من العمرة (افضل) اى من اقلها وهذا واضح جداً وقوله (قبل اشر الحجة) احتراز عما بعدها في حق البعض وكان حق المارة ان يقول ويستحبها كثرها قبل اشر الحجة واقعا في رمضان افضل لكن للمالكية قولون بكرهه اعادة العمرة في سنة والشأفة يجوزنا كثرها حتى في الاشهر بقى الكلام في ان اكنسار الطواف افضل أم كثره الاعتصار والاظهر تفضيل الطواف لكونه مقصودا بالذات ولمشروعيته في جميع الحالات ولكراهة بعض العلماء كثرها في سنة مع ان بعض الفقهاء قالوا العمرة مختصة بالآفاق فليس لاهل مكة ان يخرجوا الى الحل ويمتروا وجعلوا حديث عائشة رضي الله عنها من مختصاتها انه صلى الله عليه وسلم فتح احرام حج اعجاب الى العمرة للحكمة المقررة بخصوص تلك السنة عند الجمهور خلافا للحنابلة وعائشة رضي الله عنها كان لها عذر في اتيان افعال العمرة حيث فعلنا عزم التي صلى الله عليه وسلم للخروج من مكة الى المدينة قالت يا رسول الله ذهب كل الناس بحجة وعمره وانما اكون محرومة عن الاعتصار فأمر اخاه ان يمتري بهامن التميم فكأنها في حكم الآفاق باعتبار هذا المعنى وامام الروي عن ابن ابي ريرة رضي الله عنها انه اتى العمرة وامر الناس به عند اتمام سنه الكعبة في سبع وعشرين من رجب فعلموه على انه مذهب صحابي لاحجة فيه على غيره والله اعلم (ويكره فيها) اى في شهر الحجة (الاعتصار لكل من كان بمكة) سواء يكون مكيا أو أقالبا سكن بها خوفا من ان يحج بعده في تلك السنة فيصير متمتاً مسيئاً لحاقفته السنة (او داخل الميقات) اى قوله تعالى ذلك لم يكن اهل حاضري المسجد الحرام الا ان الآيات قد تولى على اختصاص التمتع وما في مقامه من القران دون العمرة المفردة من غير اقرارنا بحجة في تلك السنة (ولا يخرج المتمتع) اى الفارغ من احرام العمرة كما يفهم من سوق كلامه في الكبريا ايضا (الى الآفاق) للاستبطل نعمته على قول بعض (وتفصيله ما ذكره قوام الدين في شرح الهداية معزيا الى شرح الطحاوي لوساق الهدى ومن ينه التمتع فلما فرغ من العمرة بداله ان لا يتمتع كان له ذلك وفضل بهديه ماشاء ولو بداله ان يحج من عامه ذلك فهو على ثلاثة اوجه في وجه يكون متمتعاً عليه هديان هدى لاجل التمتع وهدى لاجل احلاله بدما ساق الهدى وهو فاق اذا احرم بمكة ولم يرجع الى اهله وفي وجه لا يكون متمتاً ولا يحج عليه شيء وهو فاق اذا عاد الى اهله بعد ما حل من عمرته وحج من عامه ذلك وفي وجه اختلافنا وهو ما اذا خرج من الميقات بدما حل ولكنه لم يلزم بأهله فندبنا بحقيقة كانه بمكة وعليه هديان وعندهما لا يكون متمتاً كانه رجع الى داره

باب الخطبة

اى خطبة يوم السابع من ذي الحجة (وخروج الحاج) اى يوم الثامن (من مكة الى عرفة) وكان الاولى ان يقول الى عرفة من مكة ليستقيم قوله (والاحرام منها) اى من مكة وزاد في الكبير وما يتعلق بذلك وهو محتاج اليه هنا كذلك ثم الاحرام من مكة هو افضل لكن الاكل ان يكون من المسجد والحطيم اولى ومن ديرة اهله والا فلا احرام للمكي وغيره للحج يجوز من جميع اجزاء الحرم (اذا كان اليوم السابع من ذي الحجة فالسنة ان يخطب الامام بعد الظهر) اى بدصلاته (خطبة واحدة لا يجلس فيها)

بل اسيفت على مثل نعمته
ثم فضلتني بذلك عليهم كآني
عندك في درجته وماذا لك
الا لخلقك وفضل نعمتك
فضلا منك على ذلك الحد
يا مولاي فأسألك بالله كما
سرتني على في الدنيا أن لا
تفصحني به يوم القيامة
يا أرحم الراحمين فصل
وسلم وبارك على سيدنا محمد
وعلى السيدنا محمد واغفر لي
يا خير الفاقين (اللهم) اني
استغفر لكل ذنب سهرت
فيه ليلتي في ليلتي في الثاني
لا يباهي والتخلص الى
وجوده وتحصيله حتى اذا
اصبحت حضرت اليك
بحلة الصالحين وأنا مضمحل
خلاف رضاك يارب العالمين
فصل وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد

بيان لموحدة (بدأ بالتكبير ثم بالتلبية) كان القياس تقديم التلبية بل لامناسبة للتكبير الان ثبت وروده في السنة ولا يصح قبله على خطبي العيد لان التكبير سنة فيهما خاصة (ثم بالخطبة) الى التعارفة كما بينه قوله (محمد الله) اي يشكره على عطائه (وثنى عليه) اي ذكره بأسمائه وصفاته (ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم) اي وعلى آله واصحابه واتباعه واجابه (ثم يقرأ الناس فيها التماسك) اي آدابها المتعلقة من يومه ذلك (كالخروج الى منى) اي في يوم الثامن بعد طلوع الشمس (والميت بهالة معرفة) اي ليكون جامعاً في منى بين خمس صلوات في مسجد الخيف كما وردت به السنة (والرايح الى عرفات) اي بعد طلوع الشمس من فجر عرفة (والصلاة) اي بمسجد عمر قبالجلمع المعروف لكن بشرائطه (والوقوف برفة) اي في وقته وبيان كيفية آدابه (والاقاضة منها) اي مع الامام (وغير ذلك) اي من الاحكام المناسبة لمرام ذلك المقام (ثم الخطبة) المنسوبة (في الحج ثلاث اولها هذه) اي المذكورة بمكة (والثانية برفة قبل الجمع بين الصلاتين) اي الظهر والعصر (والثالثة عني في اليوم الحادى عشر في فصل بين كل خطبة بيوم) لان الموالاة ربما تورث الملالة خلافاً لفرحي حيث بخطبة عنده في ثلاثة ايام ثم باليات اولها يوم التروية وآخرها يوم النحر (كلها خطبة واحدة بلا جلسة) بفتح الجيم اي مرة من الجلوس (في وسطها) اي في واسطه جميعها (الا خطبة يوم عرفة) اي قانه بخطبتين فصل بينهما بجلسة واحدة (وكلها) اي عمل جميعها (بدماصلى) اي الامام (الظهر الا برفة فانه) اي السنان (قبل ان يصل الظهر) اي والعصر بالاولى (وكلها سنة) اي بخلاف خطبة يوم الجمعة فانها برفة بل شرط ويجب الاعصات عندها ع الخطب كلها وفي الجمعة اكدالاتها اذا كان بعيدا جازله القراءة والذكر خفية

فصل في احرام الحاج من مكة للمشرفة اعلم ان الحاج بمكة اي مر بالحج من الذين سكنوا بمكة (على انواع) اي ثلاثة (اما ان يكون مكياً) اي اصلياً (فلا يجوز له الا الافراد بالحج) كما مر مراراً (او آقاف دخل بمكة) اي سواء صار مقياً بمكة أم لاحال كونه (متمتاً) اي باتيان اكثر طواف عمره في الاشهر (اولاً) اي لم يكن متمتاً بل دخل بمكة قبل الاشهر واقام بمكة (ساق) اي غير المتمتع (الهدى او لم يسق حل منها) اي من عمره اي لقدم سوفه (اولم يحل) اي منها لاجل سوفه (ضحه) اي فحكم الآفاق المذكور في جميع الصور المسطورة (كلشك) اي فلا يجوز له الا افراد بالحج بالثبة وليس معناه انه ليس له الا الافراد بالحج كسابق وفي قوله فحكمه كالشكى اشارة الى ذلك (وان دخل) اي الآفاق وكان حق البارة او دخل والمنى أو آقاف داخل (بحج فلا يحتاج الى تجديد الاحرام) اي لقدم خروجه منه (او ميقيسيا) عطف على قوله ميكيا والمراد به من كان بين الميقات والحرم (فهو ان دخل مكة لحاجة) اي لغير حجة وعمره (فكالشكى) اي في أنه يحرم بالحج وحده من الحرم (وان دخل) اي اراد دخول مكة (لقتصالح فيه ان يحرم من الحل بالحج المفرد) بفتح الراء واتما لم يذكر العمرة لان الميقاتى كالشكى في منعه من العمرة في أشهر الحج بنية التمتع (والافضل له تمتع وغيره) اي مر بالافراد من مكة (أن يجعل الاحرام) اي بالحج في وقته (فكلمة عمل فهو افضل) اي اذا كان مصوناً عن الوقوع في المحذور (بعد دخول اشهر الحج) لان الاحرام قبلها وان جاز لكنه يكره مطلقاً ميكيا كان او غيره مأموئالاً (واذا اراد الاحرام بالحج من مكة يوم التروية أو قبله فالافضل) اي باعتبار مجموع ما ذكره من الاقالسة (ان يفضل) لان للفصل أرتاى جلاء القلوب لمشاهدة الحضرة وذهاب درن الغفلة بحس ذلك ارباب القلوب الصافية (ويستحب) كما مر (ثم يدخل المسجد

واغفره لي يا خير الفافرين
(اللهم) انى استغفر لك لكل
ذنوب ظلمت بسببه وليامن
اوليائك او نصرت به عدواً
من أعدائك او تكلمت فيه
لغير محبتك او نهضت فيه
الى غير طاعتك او ذهبت
فيه الى غير أمر لك فصل وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واغفره لي
يا خير الفافرين (اللهم) انى
استغفر لك لكل ذنب يورث
الضغناء ويحل البلاء
ويشمت الاعداء ويكشف
القطاه ويحبس القطر من
السماء فصل وسلم وبارك
على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد واغفره لي يا خير
الفافرين (اللهم) انى
استغفر لك لكل ذنب الهانى
عمه دبتى اليه وأمرتني به
أو نهيتني عنه أو دللتني عليه
فما فيه الحظ لي والبلوغ

فيطوف سبعا) أي طواف تحية المسجدان قدر عليه (ثم يصل ركعتين) وفي نسخة وكتبه وهو الاولى (ثم ركعتي الاحرام) لكون كل منهما عادة مستقلة الأن صلاة الطواف واجبة وصلاة الاحرام سنة مؤكدة فدخلوها تحت الفضل بالنسبة الى الترتيب (فيحرم عليهما) أي عقبر ركعتي الاحرام حال جلوسه قبل القيام على سابق (ثم إن أراد) أي المكي ومن معناه (تقديم السعي على طواف الزيارة) أي مع ان الاصل في السعي أن يكون عليه مناسبة تأخير الواجب عن الركن الا أنه رخص تقدمه في الجملة بملة الزحمة فحينئذ (يتفل بطواف) لأنه ليس للمكي ومن في حكمه طواف القدوم الذي هو سنة لا فاق فيأتي للمكي بطواف تفل (بعد الاحرام بالحج) ليصح سعيه وأما اذا كان متمتعا سواء ساق الهدى أم لا فيطوف طواف القدوم (يضع فيه) أي في اشواط جميع طوافه قدوماً أو ظلالاً (ورمل) أي في الثلاثة الاول (ثم يسى بعده) وهل الفضل تقديم السعي أو تأخيره الى وقته الاصل (وهو بعد أداء ركعته كائناً ما إليه) (قل الاول) والاولى أن يقيد بالآفاق (وقبل الثاني) ومصححان الهام وهو الظاهر خصوصاً للمكي فإن فيه خلافاً للشافعي والخروج عن الخلاف لكونه أحوط مستحب بالاجماع فينبغي أن يكون هو الفضل بلا خلاف وتزاع (والخلاف) أي المذكور سابقاً (في غير القارن) وهو المفرد مطلقاً والتمتع آفاقاً بلا شبهة أو ميكافيه مناقشة (أما القارن فالفضل له تقديم السعي) أي ويجوز تأخيره بلا كراهة (أويس) أي يفكره تأخيره لأنه صلى الله عليه وسلم طاف طوافين وسعى سبعين قبل الوقوف برفة

فصل في الزواج أي الذهاب وهو الاول بأن يسره باختصاصه في أصل اللغة بالسير في آخر النهار (من مكة إلى منى) بكسر الميم منوناً ومقصوداً كالصرف باعتبار الموضع والمتع باعتبار البقعة وسميت بذلك لما عني فيها من الدماء أي راق ويصب من أمي اللطفة ومنما اذا دفعها ومنه قوله تعالى من نطفة اذا تمنى (فاذا كان يوم التروية وهو الثامن من ذي الحجة) وسعى به لانهم كانوا يروون بالهيم فيه استعداداً للوقوف يوم عرفة اذ لم يكن في عرفات ماء جار كزماننا جزى الله ساعيه عن الحجاج خيراً (واح الامام مع الناس) أي محتملين أو مفترقين (بعد طلوع الشمس) وهو الصحيح كما قال ابن الهمام (من مكة إلى منى فقيم بها) أي فصرف فيها (ويصل بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر) وفي المبسوط والكافي لما حكم الشهيد يستحب أن يصل الظهر يعني يوم التروية ففيه ايام إلى أن لو تأخر بعد طلوع الشمس ولحق صلاة الظهر يعني في وقت الاستحباب ولم يل هذا معنى قوله (ولو خرج من مكة بعد الزوال فلا بأس به) أي اذا صلى الظهر يعني وأما ما ذكره في الحيط وانقيد يستحب كونه بعد الزوال فليس بشيء على ما صرح به في الفتح وقد صرحوا بما اذا وافق يوم التروية يوم الحجة أنه يخرج إلى منى قبل الزوال لكونه وقت سنة الخروج وعدهم وقت حوجداً للجمعة وبعدهم لا يخرج ما يصل الجمعة لو حوجها عليه فذكره للخروج قبل ادائها لكن ينبغي أن يقيد بما اذا صلى الامام الجمعة يوم التروية الا أنه هل يجب عليه أن لا يخرج حتى يصل أو يستحب في حقه أن يخرج قبل الزوال على بحث (وإن بات بمكة) وكذا امره وغيرهما فالاولى أن يقول بغيره (تلك الليلة جازواها) أي ترك السنة على القول بها فقال الفارسي تبعاً لما في الحيط انبت به سنة وقالوا لكرمان ليس بسنة واتجاهي للتأهب وللإستراحة وفي المبسوط ويستحب أن يصل الظهر يوم التروية يعني وبقية بها إلى صبيحة عرفة وأما ما ذكره المصنف في الكبير من قوله وبدلاً أيضاً على سنة ذلك استأنهم الدف من منى بعد الطلوع فليس في محله فإن هذا السنة

الى رضاك واتباع محبتك
وايثار القرب منك فصل
يارب وسع على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفره لى ياخير الغافرين
(اللهم) انى استغفر لك لكل
ذنب نسبته فأحسبته
وتهاون به فأثبته وجاهرتك
به فسترته على ولوبت اليك
منه لغفرته فصل يارب وسع
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واغفره لى
ياخير الغافرين (اللهم) انى
استغفر لك لكل ذنب توقت
منك قبل اقتضائه تمجيد
العقوبة فأملتهنى واسبلت
على سترافى آل فى هتكه عنى
جهداً فصل يارب وسع
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واغفره لى
ياخير الغافرين (اللهم) انى

مختصة من بات بمن ثم قوله ولا كلام في ان الخروج من مكة يوم التروية سنة لما في الهداية والكافي وغيرهما ولوبات بمكة ليلة عرفة وصل بها الفجر ثم غدا الى عرفات ورمي اُحزأمو ولكنه أساء بتركه الاقتداء به صلى الله عليه وسلم وزاد انكر ما في على هذا وقال لان الرواح الى منى يوم التروية سنة انما هب للخروج الى منى وعرفة وترك السنة مكروه فصرح بسببته بمنى فكلامة متناقض وهذا وهم فانه ليس الكلام فيمن بات بمكة ليلة عرفة واما الكلام فيمن بات ليلة عرفة فلا تدافع بين كلايهما ولا منافاة بين قوله وبين ما في شرح الجامع ولوبات بمكة وخروج يوم عرفة الى عرفات كان مخالفا للسنة فامل فانه موضع زلل ومحمل خلل

فصل في الرواح من منى الى عرفات فاذا أصبح أي بمنى (صلى الفجر بها) أي لوقتها المختار وهو زمان الاسفار وفي فتاوى قاضيخان ينس فكهة قاسه على فجر من دلفة والاكثر على الاول فهو الافضل (ثم يمكث أي هنيهة وسوية (الى ان تطلع الشمس) أن تشرق (على شبير) ضئع منته وكسر موحدة جبل بمنى محاذة مسجد الحيف على يسار السائر الى عرفات (فاذا طلعت أي الشمس (توجه الى عرفات) أي ليكون على وفق السنة (مع السكينة) أي في الباطن (والوقار) أي في الظاهر (مليا) أي في حال (مهلا مكبرا) أي في أخرى وكذا حامدا مسبحا مستغفرا (داعيا ذاكرا) تبصير بعد تخصيص (مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم) أي في الابتداء والانهاء والانشاء (ويولي ساعة فساعة) أعاد ذكر التلبية اهما لما لها من الفضل الاذكار والادعية حال الاحرام (وان راح قبيل طلوع الفجر) أي بعد بثوثة أكثر الليل فيه كلام سبق (او قبل طلوع الشمس أو قبل أداء الفجر جاز) أي حجة لافضله لقوله (وأسأه) ولان ترك أداء الفجر حرام لا يجوز (ويستحب أن يسير الى عرفة على طريق ضب) ضبع خاد مسجدة وتشديد موحدة وهو اسم للجبل الذي حذاء مسجد الحيف في أصله وطريقه في أصل المأزمين عن عينك وأنت ذاهب الى عرفات (ويعود على طريق المأزمين) اقتداء بفضله صلى الله عليه وسلم لكن تركه أكثر الناس في زماننا هذا لما فيه من كثرة الشوك وغلبة الخوف وقلة الشوكة لا كثر الحاج والمأزمان مضيق بين من دلفة وعرفة وهو ضيق ميم وسكون حمز قوي يجوز ابداله وكسر زاي (واذا وقع بصره على جبل الرحمة دعا) أي سبح وكبر وحلل ومجد واستغفر وقد اخرج ابن أبي الدنيا في كتاب الاضاحي وابن أبي عاصم والطبراني معاني الدعاء والبيهقي في الدعوات عن ابن مسعود قال ما من عبد ولا أمة دعا الله في ليلة عرفة بهذه الدعوات وهي عشر كلمات أقف مرة لا يمس الله شيئا الا أعطاه إياه الاطفحة رحم أو أرادة مأتم سبحان الذي في السماء معرشة سبحان الذي في الأرض موطنه سبحان الذي في البحر سيده سبحان الذي في النار سلطانه سبحان الذي في الجنة رحمته سبحان الذي في القبر قضاؤه سبحان الذي في الهواء روحه سبحان الذي رفع السماء سبحان الذي وضع الأرض سبحان الذي لا ملجأ ولا منجاة الا اليه قيل لما أت سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم (نعم لي أن يدخلها) أي عرفات ثم يستمر عليها الى أول رمي الجمرات

باب الوقوف بعرفة وأحكامه

وعرفات كلها موقف الا بطن عرنة كافي السنة (اذا دخل عرفة نزل بهامع الناس حيث شاء لان الافراد عنهم نوع تخير وتكبر عليهم والحال حال التواضع والمسكنة لهم فان الاجابة مع الجماعة أرجى

استغفر لك لكل ذنب ينيتني
عنه تغافلنك اليه وحذرني
ايه فأقت عليه وقبحته على
فريتني نفسي فصل يارب
وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفر لي يا خير العافرين
(اللهم) اني استغفر لك لكل
ذنب يصرفني رحمتك
او يحل لي نعمتك او يحرمني
كرامتك او يزيل عني نعمتك
فصل يارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واغفر لي يا خير
السافرين (اللهم) اني
استغفر لك لكل ذنب عبرت
به احدا من خلقك واقبح
من فعل احدا من ربك ثم
تفحمت عليه وانتهكت
جراة مني عليك فصل
يارب وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد

فصار هذا الكيف أحرى الأنا كان القرب اليهم مما يبعد عن الذكر والحضور في المشاهدة أوبسته على رؤية المنكرات وحصول المكروهات لكن لا ينزل بيداني المقام المخصوص بحيث لا يأمن من النصوص ولا في الطريق الجادة كيلا يضيّق على المارة (والأفضل أن ينزل قرب جبل الرحمة) وهذا لا ينافي ما ذكره ابن الهمام من أن السنة أن ينزل الإمام بمنزلة ولا ما أوضحه رشيد الدين بقوله ينبغي أن لا يدخلها حتى ينزل بمنزلة قربا من المسجد إلى زوال الشمس ويضرب بها مضربه أن كان له قان ما ذكره بالنسبة إلى الإمام لا بالإضافة إلى الخاص والمأمع مكان الجمع على سبيل النزول أنه ينزل أولا بمنزلة ثم يقرب جبل الرحمة فلامنقوله في الكبير وهذا خلاف ما ذكره الأصحاب ولعلها مشيا على ظاهر الحديث والله أعلم بالصواب ثم أتينا بسحب النزول قرب جبل الرحمة على فرض عدم الزحمة وفقد نزول الظلمة (فأنا نزل) أي بركات (بعكث فيها) أي لا يخرج عنها بحيث يفوت جزء من أوقات وقوفها (ويشتغل بالدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والذكر) أي بأنواعه وفي الحديث أفضل ما قلت أنا والتائبون من قبل يوم عرفة لاله الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ويكثر من الاستغفار لنفسه ولوالديه ومشائخه وأقاربه وأصحابه الأخيار ولعامة المسلمين والمسلمات الأحياء منهم والأموات (والثالثة) أي تارة تارة واستمر على الطاعة والسادة ولم يشتغل بأمور العادة الإ مقدار الضرورة والحاجة (إلى أن تزول الشمس فإذا زالت اغتسل) أي لوقوف عرفة على الصحيح لاليومه وهو سنة مؤكدة (أو تواضعا) وهو رخصة (والفضل أفضل) يعني وأجره لكل لكن الأولى أن يغتسل قبل الزوال ليكون أول وقوفه على وجه الكمال (وقدم حوائجها) أي مما يتعلق بالأكل والشرب وأمثالها قبل الزوال ودفن من جمع الملائق وتوجه بقلبه إلى رب الخلائق (لقوله تبارك وتعالى وتبتل إليه تبتيلا وفروا إلى الله

فصل في الجمع بين الصلاتين برفة ع اعلم أن هذا الجمع للنسك عندما فيستوى فيه المسافر والمقيم خلافا للشافعي ومن تبعه في تخصيصه للمسافر ثم بشر وطسائي بسطها وشرحا فإذا قد شتر طمنا يصل كل صلاة في الحنية على حدة في وقتها بجماعة أو غيرها (وإذا أراد الجمع) وهو متمسك على الإمام القائم مقامه عليه الصلاة والسلام فيراعي جميع الشرائط والأحكام (فإذا اغتسل وزالت الشمس سار إلى المسجد) أي مسجد نعمة وهو في أواخر عرفة فربها بل قبل أن يفض منها (من غير تأخير) أي في سيره ثلاثين وثلاثين من أوقات وقوفه لكن الأولى حيث كان يسير إليه قبل الزوال ليدرك أوله بدو وصوله والا فيلزمه أنه بعد تحقق وقوفه جمع بين صلاتيه والسنة بخلافه ولعله صلى الله عليه وسلم نزل أولا بمنزلة رعاية هذا المعنى ولدفع الحرج الذهاب والإياب في المني (فإذا بلنه) أي المسجد (صد الإمام الأعظم المثير) وهو الخليفة أن وجد فيه شروط الخلافة أو السلطان أن اخذها بالقوة والشوكة (أو تأسبه) وهو الخطيب المنسوب من جانبها (ويجلس عليه) أي من غير سلام عندما (ويؤذن المؤذن بين يديه قبل الخطبة كما في الجملة) وهو الصحيح المطابق لظاهر الروايات وهو لا ينافي ما روي عن أبي يوسف أنه يؤذن المؤذن والأما في القسطا ثم يخرج بدفراغ المؤذن من الأذان فيخطب لأن المراد بقوله بين يديه أي قدمه وعند قرب حضوره فالحاجة بحمل حالية وهذا من قول صاحب الميسوط هذا معنى قوله الأول قاتل

واغفر لي يا خير الغافرين
(اللهم) أني استغفر لك لكل
ذنب تبت إليك منه وأقدمت
على فعله فاستحييت منك وأنا
عليه ورحبتك وأنا فيه ثم
استغفرتك منه وعدت إليه
فصل وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفر لي يا خير الغافرين
(اللهم) أني استغفر لك لكل
ذنب توركت على ووجب
في شيء فعلته بسبب عهد
عاهدتك عليه وأعتقد أنه
لك أودمة آلت بها من
اجلك لأحد من خلقك ثم
نقضت ذلك من غير ضرورة
لزمته فيه بل استنزلني عن
الوقاه به البطر واسخطني
عن رعائته الأشر فصل
وسلم وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفر

(فاذنارغ) أي المؤذن (قام الامام فخطب خطبتين قائماً) يجلس بينهما جلسة خفيفة كالجمعة (وصفة الخطبة) أي كيف يتبع على طريق السنة (ان يحمد الله تعالى) أي يشكره على نعمائه (وبني عليه) أي وبنته بأنواع شأنه من ذكر صفاته واسمائه (وبلي ويهلل ويكبر) وهذا التكبير في محله لأن يوم عرفة عدنان من جملة أيام التشريق (ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويصط الناس) أي ينصحبهم بأن يزهدهم في الدنيا ويرغبهم في المعية ويحبب اليهم الملوك وبين لهم أن له الآخرة والاولى فذكره وشكره في كل حال هو الاول (ويأمرهم) أي بالمعروف (وينهاهم) أي عن المنكر لاسيما فيما يتعلق بأحوالهم عند تبليس احرامهم من افعالهم (ويعلمهم المناسك) أي بعبادته (كالوقوف برفة ومزدلفة والجمع بهما) أي بشرائطهما وأدائهما (والرمي) أي رمي جمرة العقبة في اليوم الاول (والذبح) أي فحين يجب عليه ويستحب له (والحلق) أي ومراماة الترتيب بين الثلاثة ووقوع الآخرة في الحرم (والطواف) أي طواف ازالة زيارته في أيام الحروان اولها افضلها وجاز في لياليها (وسائر المناسك التي هي الى الخطبة الثالثة) وهي الواقعة في ثاني أيام النحر (ثم يدعو الله تعالى) أي له ولعامة المسلمين (وينزل ويقيم المؤذن فيصلي بهم الامام) أي لا غيره (الظهر ثم يقيم فيصلي بهم العصر في وقت الظهر) وهو المسمى بجمع التقديم (والحاصل أنه يصلي بهم الظهر والعصر في وقت واحد) وهو الظهر لكن الإبهام فيه الإيهام (بأذان واحد واقامتين) وأما ما ذكره قاضيخان في شرح الجاسع ويصلي الظهر والعصر في آخر وقت الظهر فيه أنه يلزم منه تأخير الوقوف وينافي حديث جابر رضي الله عنه حتى إذا زانت الشمس فان طاهران الخطبة كانت في أول الزوال فلا تقع الصلاة في آخر وقت الظهر ولا يبعد أن يكون مراد ما يصلي الظهر والعصر بعده لاقبله للإيهام إلى أنه يصلي الظهر في أول وقته والعصر في آخر وقته أي الظهر بالإضافة إلى صدره لأنه يصليها مما في آخر وقت الظهر ولأنه يصلي الظهر في آخر وقت الظهر والعصر في أول وقت العصر كما أول علماءنا الأحاديث الدالة على الجمع بين الصلاتين في السفر والله أعلم (ويسر) أي الامام وجوباً (القراءة في الصلاتين أي على أصلهما عند الربعة ولا يبحر فيها أئمة) بخلاف الجملة (أي أنها صلاة مستقلة بشرائطها واحكامها) ويكره للامام والمأموم (أي ممن اراد الجمع بين الصلاتين على ما صرح به قاضيخان) أن يشتغل (أي كل منهما) بالسنن (أي بسنة الظهر البعيدة وسنة العصر القليلة) والتطوع (أي التافلة على ما ذكره في البدائع والفتحة) أو شيء آخر (أي عمل آخر بالاولى كالأكل والتربس والكلام) فان اشتغل بصلاة أو عمل آخر (أي اشتغالا ينفصل) (ولو بعد) أي لملة واحدة (ما) أي مقداراً (يقطع فوراً الاذان) أي عرفاً (اعادة الاذان) أي في ظاهر الرواية وعن محمد لا يبعد (والاقامة للصبر) والمقصود اعادة الاذان والاقامة لاجل الصبر منها ثم ان وقع الفصل بين الاقامة والعصر فيه بالاقامة ايضاً وأما ما ذكره في التخرية والمحيط والكافي بأنه لا يشتغل بين الصلاتين بالتافلة غير سنة الظهر فغير صحيح لما قال في الفتح هذا في حديث جابر فصلي الظهر ثم اقام فصلي العصر ولم يصل بينهما شيئاً وكذا ينافي إطلاق المشايخ في قولهم ولا يتطوع بينهما شيئاً فان التطوع قاله على السنة انتهى ولهم لم يظنوا على الحديث واخذوا من مفهوم التطوع الغالب إطلاقه على غير السنن المؤكدة والله اعلم (وان كان التأخير) أي تأخير العصر (من الامام) أي من جانبه وبسببه (لا يكره للمأموم ان يتطوع بينهما) والسنة بالاولى (إلى ان يدخل الامام في العصر) وينبغي ان يكون كذلك حكماً واشتغال

لي يا خیر الغافرين (اللهم) انی
استغفرک لکل ذنب لحقی
یسبب لعمه العمت بهاعلی
تقویت بها علی معاصیک
وخالفت فیها امرک واقدمت
بهاعلی وعیدک فصل یارب
وسلم وبارک علی سیدنا محمد
وعلی آل سیدنا محمد واغفره
لی یا خیر الغافرين (اللهم) انی
استغفرک لکل ذنب قدمت
فیه شهونی علی طاعتک
وآرت فی عجبی علی امرک
فأرضیت نفسی بنضیک
وعرضت لسطحک اذ
بهاتی وقدمت الی فیه
انذارک وتحجبت علی فیه
بوعیدک واستغفرک اللهم
واقرب الیک فصل یارب
وسلم وبارک علی سیدنا محمد
وعلی آل سیدنا محمد واغفره
لی یا خیر الغافرين (اللهم)

المأموم بعمل آخر لم يذكر (ثم إن كان الإمام مقيماً الصلاة أو أتى معه المسافرون أيضاً) أي وكذا المقيمون
 (وإن كان) أي الإمام (مسافراً قصر) بالتخفيف لكون القصر واجباً على المسافر فلو اعتساه (وَأَتَمَّ
 المقيمون) أي بسدس الإمام أذبحهم قيام المأموم قبل السلام (فأذا سلم قال لهم) أي لاجل المقيمين (أما
 صلاتكم يا أهل مكة) الأولى حذف الجملة التندائية (فأنا قوم سفر) فتح فمكون اسم جمع
 لسافر بمعنى مسافر كصحب وصاحب والأولى أن يقول فاني مسافر والحاصل أن الإمام إن
 كان مقيماً فلا يجوز القصر للمسافرين والمقيمين وإن كان مسافراً فلا يجوز القصر للمقيمين (ولا
 يجوز للمقيم) أي ولو كان إماماً (أن يقصر الصلاة) أي لا اختصاص القصر بالمسافر أجماعاً وإنما
 الخلاف في كون الجمع للنسك والسفر (ولا للمسافر أن يقتدي به) أي بالمقيم (أن قصر) أي
 لعدم صحة صلاته بالقصر هذا وقد قال ابن الصياغ في المشرع شرح المجمع ذكر في الشاشك أن
 الحجاج إذا دخل أيام الشهر مكة ونوى الإقامة خمسة عشر يوماً أدخل قبل أيام الشهر لكن
 بقي إلى يوم التروية أقل من خمسة عشر ونوى الإقامة لا يصح لأنه لا بد له من الخروج إلى عرفات
 فلا يتحقق منه نية الإقامة خمسة عشر يوماً وقيل كان سبب نفسه عيسى بن إبان هذه المسئلة
 قال فدخلت مكة في أول المتر من ذي الحجة مع صاحب لي وعزمت على الإقامة شهر انحطت
 أتم الصلاة فلقيني بعض أصحاب أبي حنيفة فقال أخطأت فأتك تخرج إلى منى وعرفات فلما رجعت
 من منى بدا لصاحبي أن يخرج ودمت على أن أصاحبه فجعلت أقصر الصلاة فقال لي صاحب أبي
 حنيفة فأتك مقيم بمكة فلم يخرج منها لتأخير مسافرائك في نفسي أخطأت في مسئلة واحدة
 في موضعين ولم ينفي ما جئت من الأخبار فدخلت مسجد محمد واشتغلت باللقه انتهى ولا يخفى أن هذا
 الخطأ إنما هو على مقتضى قواعد الحنفية دون الشافعية فإن عندهم مدة الإقامة أربعة أيام ثم ينظر ظاهر
 كلامي صاحب الإمام تمارض حيث حكم في الأول بأنه مسافر فلا يجوز له التمام وحكم في الثاني
 بأنه مقيم فلا يجوز له القصر مع أن المسئلة بحالها ولعل التدبر فلما رجعت إلى منى ونويت الإقامة
 بمكة مع صاحبي بدلى الخ هذا وأصل المسئلة على ما في المتن وعلى ما صرح به قاضيخان من أن
 الكوفي إذا نوى الإقامة بمكة ومنى خمسة عشر يوماً لم يصبر مقيماً لأنه لم ينو الإقامة في أحدهما
 خمسة عشر يوماً فهذه المسئلة أنه لو نوى في أحدهما خمسة عشر يوماً صار مقيماً فحينئذ المسافر
 إذا دخل مكة واستوطن بها أواراد الإقامة فيها شهراً مثلاً فلا شك أنه يصبر مقيماً ولا يصبره
 حينئذ خروجه إلى منى وعرفات ولا ينتقض إقامته إذا بشرط تحقق كونه خمسة عشر يوماً متوالية
 بها بحيث لا يخرج منها وإلّا أعلم (ولو خطب قبل الزوال أو لم يخطب أصلاً صح الجمع) أي لأن
 الحصة ليست من شرائط صحة الجمع بل هي سنة (واساء) أي تكرر السنة أو بقاها قبل وقتها السنون
 وقبل بعيد الخطبة (ويكره التمسك بعد أداء العصر في وقت الظهر) وكان الأولى أن يقول ونوفي
 وقت الظهر لأنه صلاة في وقته انشروع له وقد ذكره الشارع الصلاة بعده مطلقاً فلهذا لو أخر
 فرض العصر عن وقته لا يكره التمسك في وقته صلة الكراهة ليست وصول وقت العصر بل كون
 الوقت بعد حصول العصر (صرح به بعضهم) وهو موافق لما جاز عند بعضهم كيدل عليه قوله
 في الكبير وأتم له هل يكره التمسك بعد أداء العصر في وقت الظهر فهذا مشعر بأنه متردد في ذلك مع أنه
 فقد ما في نظم الفرائد إلا أنه لا يتقبل بعده وعبارته

أني استغفرك لكل ذنب
 علمته من نفسي فأنسيته
 أو ذكرته أو تمسكته أو
 أخطأت فيه وهو عملاً أشك
 أنك سائلني عنه وإن نفسي
 به مرتنة لديك وإن كنت
 قد نسيت وغفلت عنه نفسي
 فصل يارب وسلم وبارك على
 سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
 محمد واغفر لي يا خير
 الصافرين (اللهم) أي
 استغفرك لـ كل ذنب
 واجهتك فيه وقد أقيمت
 أنك ترائي عليه قويت أن أتو
 اليك منه وأسيت أن
 استغفرك منه أسأني
 الشيطان فصل يارب وسلم
 وبارك على سيدنا محمد وعلى
 آل سيدنا محمد واغفر لي
 يا خير الصافرين (اللهم) أي
 استغفرك لكل ذنب

ولا قبل بعد العصر في عرفاتها * وقد جمعت والظهر ما يتخير

وفي شرحه اسند المسئلة الى القنية (ولا يصح اداء الجمعة بصفة) اى لكونها غير مصر ولا تنصر بجمع الخلق فيها لعدم البيوت والمساكن بخلاف منى قاتها وان كانت قرية لا يجوز الجمعة بها في غير موسم الحج عندنا على خلاف ما سأتى بيانه واما ما حكى القرطبي عن ابي حنيفة وابي يوسف جواز الجمعة برفقات فهو غلط لانه كيف يتصور انه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع لم يصل صلاة الجمعة بها ويجوز أحد من الأئمة جوازها بها اللهم الا ان يقال بتدخل خطبة السنة في خطبة الجمعة

فصل في شرائط جواز الجمع * منها يختلف فيها ومنها متفق عليها واختلف ان الجمع سنة او مستحب واما ما وقع في بعض الناسك من ان تقديم العصر عند ابي حنيفة واجب لصيانة الجماعة فينبى ان يحمل الوجوب القوي بمعنى الثبوت (الاول تقديم الاحرام بالحج عليها) وفيه إجماع الى انه لو كان محرما بالمرة عند ادائه الظهر محرما بالحج عند ادائه العصر لا يجوز له الجمع كما هو عند ابي حنيفة خلافا لهما ولو كان محرما بالمرة عند الصلوات لم يجز عند الكل (فان صلى الظهر) أى بجماعة مع الامام وهو حلال (ثم أحرم بالحج وصل العصر لم يجز العصر) أى الا في وقتها كفى ظاهر الرواية عند ابي حنيفة خلافا لهما فهذا من المختلف فيه والمتفق عليه هو وجود الاحرام بالحج في العصر (وقيل يشترط كون الاحرام قبل الزوال) وهذا ضيف لان الصحيح على ما قاله الزيلعي هو انه يمكن بالتقديم على الصلوات لحصول المقصود (الثاني تقديم الظهر على العصر حتى لا يجوز تقديم العصر على الظهر) وهذا من المتفق عليه ووجهه ظاهر ولا يتصور ان يفضل بخلافه الا سهوا والوسيانا فلذا قال (ولو صلى الامام الظهر والعصر فاستبان) أى ظهر وتبين (ان الظهر) أى صلاته (حصلت قبل الزوال والعصر بعده أو ان الظهر صلى بغير وضوء والعصر به) أى بوضوء مجدد أو غيره (يلزمه اعادتهما جميعا الثالث ان زمانه هو يوم عرفه) أى بعد الزوال قبل دخول العصر وهو متفق عليه وكذا قوله (الرابع المسكان وهو عرفة وما قرب منها) الصحيح أن يكون المسكان خارجا لفصله صلى الله عليه وسلم ولما ذكر الحجازي في ضمن تقليل وهو سلمنا أن جواز التقديم للحاجة الى امتداد الوقوف لكن المتفرد غير محتاج الى تقديم العصر لاستدامة الوقوف لانه يمكنه أن يصلى العصر في وقته في موضع وقوفه اذ لا ينقطع وقوفه بالصلاة بخلاف المصلين بجماعة حيث لا يمكنهم اداء الصلاة بجماعة في الموقف لانه موضع هبوط وصعود لا يمكن تسوية الصفوف فيها فيحتاجون الى الخروج منه والاجتماع لصلاة العصر فيه فيقطع وقوفهم وامتداد الوقوف الى غروب الشمس واجبا انتهى لكن فيه أن الصلاة بجماعة ممكنة في الموقف أيضا لسعة مواقف عرفات واستواء أماكن فيها من الجهات وأما الهبوط والصعود عند جبل الرحمة وعرقات كلها موقف الا بطن عرفة مع ان تسوية الصفوف سنة تسقط عند الضرورة على ان البادية في اداء الوقوف الذي من جهة الطاعة أفضل فسا تركه صلى الله عليه وسلم واختار الجمع بجماعة خارج عرفة الاذنا لا يخرج عن الامة فانه نبي الرحمة وقد وسع في شرائط محبة الوقفة والحاصل ان المسكان هو مكان ما كان صلى الله عليه وسلم صلى فيها وجميع من الصلوات بها ويلحق به ما في معناه مما قرب من عرفات من سائر الجهات لا يشاعه في عرفات وهذا من فساد قول المصنف في الكبير كذا ذكر والمسكان لم يبنوا أى موضع هو ما عرفت

دخلت فيه بحسن ظني فيك
انك لا تصدقني عليه
ورجوت لتفكره فأقدمت
عليه وقد عولت نفسي على
معرفة بكركم ان لا
تفضحن به بعد استرته على
فصل وسلم وبارك صلى
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واغفره لي يا خير
الغافرين (اللهم) انى استغفرك
لكل ذنب استوجبت به
منك رد الدماء وحرمان
الاجابة وخيبة الطمع
واقطاع الرجاء فصل يارب
سلم وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي
يا خير الغافرين (اللهم) انى
استغفرك لكل ذنب يورث
الاستقام والرضى ويوجب
الثم والبلاء ويكون يوم
القيامة حسرة وندامة

فلا شك فيه واما خارجه فهل يصح الجمع فيه ام لا ثم غرب واتي بما ذكر عن الحجازي ثلثاته خبجة وهو عليه كالأخفى على من ادنى مسكة لديه (الخامس الجماعة فيهما) وهذا عدائي خبجة خلافا لهما (فوصل الظهر وحده والمصر مع الجماعة بالعكس او صلاهما وحده) اي منفردا فيهما (لا يجوز المصر قبل وقته) اي عدائي خبجة وعدائي يوسف ومحمد يجوز ذلك فيجمع بينهما المنفرد ايضا ثم حكم الجماعة مع غير الامام الا كبر أو نائبه حكم المنفرد لقوله (السادس الامام الاعظم أو نائبه فوصل بهم رجل بمراد ان الامام) اي وجمع بينهما (لا يجوز المصر) اي عدائي خبجة ورازمة من الظهر ثم قام الامام ودخل في المصر فقام من الصلاتين مع الامام جاز) وبسببه ادرك رجل ركعة من الظهر ثم قام الامام ودخل في المصر فقام الرجل فبقي ما قام من الظهر فلما فرغ منه دخل في صلاة الامام اي المصر وادرك شيئا من كل واحد من الصلاتين مع الامام جاز له تقديم المصر بلا خلاف ووصل الظهر بجماعة لكن لا مع الامام لا يجوز تقديم المصر عنده وهو الصحيح خلافا لهما ثم من الشرائط المختلف فيها ان يكون اداء الصلاتين جميعا بالامام أو نائبه عند أبي خبجة حتى لو صلى الظهر مع الامام ثم المصر بغيره او بالعكس لا يجوز المصر له الا في وقتها قال الطرابلسي وعن محمد فيا اذا مات أميرهم وليس فيهم ذو سلطان قدموا رجلا أقام بهم الجمعة جاز فيهما اذا قدموا رجلا يصل بهم بجزيرهم وتقبه المصنف في الكبير لقوله ويمكن ان يقال ان هذا الجمع ليس كالجمعة لانها فريضة فلو لم يقدموا أحدا لقائم الفرض ثبت المذنب بخلاف هذا الجمع فانه ليس بفرض ولا واجب فلا يقاس على الفرض انتهى وفيه ان الجمعة لها بدل بعد القوت وهذه القضية تقوت لا عن بدل فهذا قياس بالاولى للجواز

فصل في صفة الوقوف فاذا فرغ الامام في الجمع من مسجد ابراهيم وهو المشهور بمسجد نمرة (راح الى الموقف والتاس) أي الذين صلوا معه ويكره التأخير أي تأخيرهم كلهم بعد الصلاة لان التعجيل هو السنة فان تخلف أحد ساعة حاجة لا بأس به لكن الأفضل ان يروح مع الامام وفيه ان التخلف ان كان حاجة ضرورية فلا يكره لان ترك الواجب يجوز مع العذر فكيف ترك المستحب وحيث لا معنى لقوله لكن الأفضل ان يروح مع الامام وان كان حاجة غير ضرورية فلا يقال لا بأس به بل سابق من ان التأخير مكروه بغير عذر ثم قوله الأفضل ان يروح مع الامام ليس على إطلاقه بل على فرض ان الامام لا يتأخر اذ لابد من فرائض الطاعات والمسارعة الى الخيرات هو الأفضل فقام (فيقف راكبا وهو الأفضل) والا كمال ان يكون المركوب بيرا (والا فاعطاه) أي ان قدر عليه (والا فاعطاه) اي والا فطعما لقوله تعالى الذين يدعون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم (قرب الامام) اي ان لم يكن زحاما ويكون الامام من يقرب به في ذلك المقام (ويقرب جبل الرحمة أفضل) اذا كان خالبا عن الرحمة وعن هجوم الظلمة خصوصا عند الصلوات (أي الحجارات الكبار والمقروشات) (انسود) فانه مظنة موقعه صلى الله عليه وسلم (مستقبل التوبة) لكونه اشرف الجهات ومن آداب الدعاء (خلف الامام) اي ان يسر (والا فمن يمينه او عنده) اي قدومه (او شماله) والاضهران شماله اولى من عنده (واضاده بسطا) اي وسطه بغير قبض لهما كانه يتصر اخذ القبض هما وحصول نزول البركة ليسع بهما الوجه مشيرا الى الاقبان والقبول (مكرا مهلا مسبحا مليا حامدا مصباحا النبي صلى الله عليه وسلم داعيا) أي بالدعوات انا تودة وغيرها وقد جمعت الدعوات القرآنية

فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الفافرين (اللهم اني استغفرك اكل ذنب يقب الحسرة ويورث الدامة ويحبس الرزق ويرد الداء فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الفافرين (اللهم اني استغفرك لكل ذنب مدحتك بلساني او أضمرت فيماني أو هشت اليه فني أو أبنته بلساني أو أبنته بضالي أو كتبت بدي أو ارتكبت أو ارتكبت فيه عبادك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي ياخير الفافرين (اللهم اني استغفرك لكل ذنب

والمتاجرة الثبوتية قائلاً ان قرأتك الحزب الاعظم في ذلك الوقت المقصود ومجملته اللهم اني اسألك من خير
 مأساة لك بدينك محمد صلى الله عليه وسلم واعوذ بك من شر ما استأذك منه محمد صلى الله عليه وسلم ويقول
 ربنا قلنا انفسنا وان لم تنفرتنا وترحمنا نكون من الخاسرين ربنا قبل منا انك انت السميع العليم وبن علينا
 انك انت التواب الرحيم (مستغفر الله ولوالديه واقراره واجابه) اى عموماً وخصوصاً (ولجميع المؤمنين
 والمؤمنات) بأن يقول رب اجعلني مقبلاً للصلاة ومن ذريتي ربنا وقبل دعائى ربنا اغفر لى
 ولوالدى وللمؤمنين يوم يقوم الحساب ويقول رب ارحمهما كما ربياني صغيراً ويقول ربنا اغفر لى
 ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلاظة الذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم وسبأنى
 بعض الدعوات الماثورة بخصوص وثقة عرفة (ويجتهد في الدعاء) اى التضرع والالاحاح والاكتار
 والاستغفار (وقوى الرجاء) اى بنبلة الظن لرجاء الاجابة وقبول الملح (ولا يفرط في الجهر بصوته)
 اى في التلبية بحيث يمتب نفسه وأما الادعية والاذكار فالحق اولى قال تعالى ادعوا ربكم فستجروا
 وخفية وقال صلى الله عليه وسلم فمن جهر بالذكر والدعاء انكم لا تدعون أسم ولا غائباً وانكم تدعون
 سميماً قريباً ورباً مجيباً كما اشار اليه سبحانه وتعالى بقوله واذ اسألك عبادى عني فاني قريب أجيب دعوة
 الداع اذا دعان (ويكرر الدعاء) اى كل دعاء يدعوه (ثلاثاً يستفتح به بالتحميد والتعبد والتسبيح)
 اى تنظيم الله بأنواع ثنائه وبيان صفاته وأسماؤه قول لا حول ولا قوة الا بالله (والصلاة) اى على
 التي صلى الله عليه وسلم وعلى سائر اخوانه من الانبياء والمرسلين والملائكة المقربين وأصحابه
 المكرمين وآله المعظمين وآتباعه المتقين الى يوم الدين (ويختصه) اى كل دعاء (بها) اى
 بالذكورات من التوحيد وغيره (وبأمين) فانه من جملة الدعوات لان معناه اللهم استجب أو اقبل
 وفي الحديث آمين ختم رب العالمين وروى الطبراني في الاوسط انه صلى الله عليه وسلم لما وقف
 بمرات قال ليك اللهم ليك ثم قال انا الخير خير الآخرة وفي رواية اللهم لا عيش الا عيش الآخرة
 وهذا كان منه صلى الله عليه وسلم في وقت سته وكثرة اتباعه وكال مثله وصدر عنه أيضاً هذا الدعاء
 يوم الاحزاب وقت محنته وشدة أحواله أمته للاشارة بأن الدنيا لا عبرة به ولا لادوم سرها
 كالابدوم خيرها وروى ابن أبي شبة موقوفاً عن ابن عمر رضي الله عنهما انه اذا صلى العصر وقف برفة
 يرفع يديه ويقول الله أكبر لله الحمد ثلاثاً لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد
 اللهم اهدنى بالهدى وقنى وفي رواية واعصني بالقوى واغفر لى في الآخرة والاولى ثلاث
 مرات اللهم اجعلها حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً ثم يرد يديه فيسكت فتدور ما يقرأ انسان فاتحة الكتاب
 ثم يعود ويرفع يديه ويقول مثل ذلك حتى أقاض واخرج الترمذى وابن خزيمة والبيهقي
 عن علي رضي الله تعالى عنه قال كان أكثر دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عشية يوم عرفة اللهم
 لك الحمد كالأذى تقول وخيراً مما تقول اللهم لك صلاتي ونسكي ومحبي ومغاني واليك ما بي ولك
 ربي زان اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر ووسوسة الصدر وشتات الامر اللهم اني اسألك من
 خير ما منحني به الرزق واعوذ بك من شر ما منحني به الرزق واخرج الطبراني في الدعاء عن ابن عمر انه
 كان يرفع صوته عشية عرفة يقول اللهم اهدنا بالهدى وزينا بالتقوى واغفر لنا في الآخرة والاولى
 ثم يخفض صوته ويقول اللهم اني اسألك رزقاً طيباً مباركاً اللهم انك امرت بالهداء وقضيت على
 نفسك بالاجابة وانك لا تخلف اليماد ولانك عهدك اللهم ما أحيت من خير فضيحه الينا وبسر

خلوت به في ليل ولهاري
 وارخيت فيه على الاستار
 حيث لا رائي فيه الا أنت
 يجابر قارتايت نفسى فيه
 وغيرت بين تركى لهضونك
 وانما كى له بحسن الظن
 فيك فسولت لى نفسى
 الاقدام عليه وأنا عارف
 بمصطفى فيه لك فصل يارب
 وسلم وبارك على سيدنا محمد
 وعلى آل سيدنا محمد واغفر لى
 يا خيرا الفافرين (اللهم انى)
 أستغفر لك لكل ذنب استقلت
 فاستنطنته واستصفرته
 فاستكبرته وورطنى فيه جهلى
 به فصل يارب وسلم وبارك
 على سيدنا محمد وعلى آل
 سيدنا محمد واغفر لى يا خيرا
 الفافرين (اللهم انى)
 استغفر لك لكل ذنب أضلت
 به أحدا من خلقك

لنا وما كرهت من شيء فكرهه الينا وجنبناه ولا نزع منا الاسلام بعد اذ هديتنا وأخرج المطباني
في الدعاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان من دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عشية عرفة اللهم انك
ترى مكاني وتسمع كلامي وتعلم سرى وعلائي ولا تخفى عليك شيء من امري انا ابائس الفقير المستغيث
المستجير لوجهك الشفيق المقر المترف بذنبه أسألك مسئلة المسكين واسئلك اليك ابتهاج المذنب الذليل
وادعوك دعاء لحاق المضرور من خضعت لك وقتته وقاضت لك عيابه ونخلت جسدك وعمر آفقه
اللهم لا تخلفني بدعاك ربي شقيا وكئي رؤفاجا يا خير المسؤولين ويا خير المعطين واخرج البيهقي في
الشعب عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يقف عشية عرفة بالموقف
فيستقبل القبلة بوجهه ثم يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير
مائة مرة ثم يقرأ قل هو الله أحد مائة مرة ثم يقول اللهم صل على محمد كصليت على ابراهيم وعلى آل
ابراهيم انك حميد مجيد علينا معهم مائة مرة الا قال الله تعالى يا ملائكتي ما جازاه عبيدي هذا سحني
وهلني واكرمني وعظمتي وعرفني واثنى علي وحلي على نبي اشهدوا يا ملائكتي اني قد غفرت له وشفعت
في نفسه ولوسألتني عبيدي لشفعت في أهل الموقف اتنى ولعل بعض العلماء أخذوا من هذا الحديث
انه قال في الموقف سبحان الله مائة مرة ثم قال الحمد لله مائة والله أكبر مائة ولا حول ولا قوة الا بالله مائة
والاستغفار مائة وأخرج ابن ابى شيبه وغيره عن علي كرم الله وجهه قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم أكثر دعائي ودعاء الانبياء قبلي بصفة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت
وهو على كل شيء قدير اللهم اجعل في سمعي نورا وفي بصري نورا وفي قلبي نورا اللهم اشرح لي صدري
وبسر لي أمري وأعوذ بك من وساوس الصدر وتشتيت الامر وعذاب القبر اللهم اني أعوذ بك من
شر ما يلج في الليل وشر ما يلج في النهار وشر ما تهب به الريح وشر واثق الدهر وأخرج الجديدي عن
ابن جرير قال قال بلقي ان كان يأمر أن يكون أكثر دعاء المسلم في الموقف ربنا آتانا في الدنيا حسنة
وفي الآخرة حسنة ونقا عذاب النار (فيفق) اي الامام وغيره (هكذا) اي مستقبلا داعيا
(الى غروب الشمس) لما أخرجه البيهقي في الشعب عن بكير بن عتيق قال حجبت فتوسمت وجلا اقتدي به
فاذا سامن عبد الله في الموقف يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد بيده الخير
وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده ونحن له مسلمون لا اله الا الله ولو كررنا كون لا اله الا
الله ربنا ورب آبائنا الاولين فلم يزل يقول هذا حتى غابت الشمس ثم نظر الى وقال حدثني ابني
عن ابيه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقول تبارك وتعالى من شغله
ذكرى عن سائر أعنيته افضل ما أعطى السائلين انتهى وفيه اعناء الى دفع اشكال مشهور وهو
انه صلى الله عليه وسلم قد كرر دعائه الانبياء قبلي بصفة لا اله الا الله وحده لا شريك له
الح مع انه ليس فيه دعاء شر في حواه بان الله تعالى يعطي على هذا التناء افضل مما يعطي على
الدعاء واجيب ايضا بان غرض السائل هو تعرض بدعائه الى هو يبلغ في مقام الاعتناء لكن يؤيد
الاول المراد به مطلق الذكر ما أخرجه ابن ابى شيبه عن صدقة بن يسار قال سألت معاهدا عن
قراءة القرآن افضل يوم عرفة له الذكر قال لا بل قراءة القرآن انتهى ويؤيده ما روى عنه صلى
الله عليه وسلم من شغله القرآن عن ذكرى ومسلتي أعطيته فصدقه أعطى التكرار وسائلين
هدا وأخرج ابن ابى الدنيا في كتاب الاضاحي عن علي بن ابى طالب رضي الله عنه انه قال وهو

أؤاسأت به الى أحد من
ربك أو زينه لي نفسي
أؤأشرت به الى غيري أو
قلت عليه سوى وأصررت
عليه بمدى أو أقلت عليه
بجهل فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واغفره لي
يا خير الغافرين (اللهم) اني
استغفرك لكل ذنب خت به
أمانتي أو أحسن لي نفسي
فله أو أخطأت به على بدني
أو قدمت فيه عليك شهوتي
أو كذبت فيه لذتي أو سمعت
فيه لغري أو استغويت اليه
من ناصي أو كابر في
من مانني أو قهرت عليه
من غالي أو غلبت عليه بحيلتي
أؤاسرتني اليه مبلي فصل
يارب وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفره لي يا خير الغافرين

بمركات لادع هذا الموقف ما وجدت اليه سبيلا لانه ليس في الارض يوم اكثرت عقا للرقاب فيه من يوم عرفة فاكثروا فيه من قول اللهم أعق رقبتي من النار واوسع لي في الرزق الحلال واصرف عني فسقة الجبن والانس فانه عامة ما دعوك به ويروي عن الفضيل بن عياض انه يزد عشية عرفة على واسوائه منك وان غفرت لي (وبلي) اي الواقف (ساعة فصاعة) اي بمد صلوة (في آتاء الدعاء) اي جنبه من الدعوات فان التلبية حال الاحرام من افضل المبادات (ويعلمهم) اي الامام القوم (لناسك) اي مناسك الحج والظواهر ان هذا مستدرك لان محل التعليم وقت الخطبة المعهودة اللهم الا ان يحمل على انه سئل عن شيء من المناسك في أثناء الدعاء هناك (وليجهدي أن يفطر من عينه فطراته دليل الاجابة) وعلامة السعادة كان خلافه أمانة القساوة فان لم يقدر على البكاء فليبتك بالتضرع والدعاء (وليكن على طهارة) أي ظاهرة وباطنة (وليتابع من الحرام) أي من استعماله (في كل ما شرهه ولبسه وركبه ونظره وكلامه وليحذر من ذلك) أي من مجموع ما ذكر (كل الحذر) أي خصوصا في ذلك اليوم المتبر (وليجهدي أن يصادف) أي يجد ويوافق (موقف النبي صلى الله عليه وسلم) أي ان يسر من غير حصول ضرر والا فقد قال صلى الله عليه وسلم وقف ههنا عرفات كلها وموقف البطن عرنة (قيل هو) أي موقف النبي الاعظم صلى الله عليه وسلم (الفجوة) ضيق الفناء وهي الفرجة ما اتسع من الارض (المستطبة) أي المرتفعة بالنسبة الى سائر ارض عرفات (التي ضد الصخرات السوداء الكبار عند جبل الرحمة بحيث يكون الجبل بينك) وأمامي بعض النسخ موافقا لما في الكبير من زيادة قبالك بين قصدر عن غير قين ثم العين مفيد بقوله (اذا استقبلت القبلة والبناء المربع) أي الموضع في رأس الميز (عن سارك قليل ورواه) أي رواه ذلك الموقف (فان ظفرت عوقفه الشريف فهو الغاية في الفضل والاقف ما بين الجبل والبناء المذكور على جميع الصخرات والاماكن التي بينهما فضل سهل فارة وعلى جبلها) الاولى وعلى حزا هنا بمعنى صعبها (أخرى رجاء أن تصادفه فيفاض عليك من ركانه) أي بركات موقف النبي صلى الله عليه وسلم لكن قد يقال هذا لم يقع من السلف ولم يحفظ من أمة الخلف مع ما فيه من تغير الحال وتشوش البال قالوا لولا أن يقف في مقام يحصل له الحضور من غير تهور ولا قصور واما صود الناس الجبل فليس له أصل أصلا وحرض الناس على الوقوف فيه ومكثهم عليه قبل وقته وبدءه واجاد النيران عليه ليرة عرفة واختلاط الرجال والنساء يومها من البدع المستنكرة هذا وأخرج الطبراني في الاوسط عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أقاض من عرفات وهو يقول (اليك تمدد قلعا وضينا «مخالفا دين النصارى دينها» كذا في الدر المنثور قال صاحب القاموس قلق وضينا بطنها هز الا وفي النهاية الوضين بطن منسوج بعضه على بعض يشد به الرحل للبعير كالخرام للرجل

فصل في شرائط صحة الوقوف أي من سبق الاحرام وغيره (وقدر الفرض) منه وهو ساعة في وقته (والواجب) كالاستدامة بعده (وسننه) كالتسليم (ومستحباته) كدعوته (ومكروهاته) كالنفقة في حاله (امانرائله) أي الحنسة (فالاول) أي منها (الاسلام فلا يصح وقوف الكافر) كاسبق (الثاني الاحرام) للزوم تحقق الاحرام ووجود الاسلام بسبب التنية والتلبية فانها فرضان فيه ولذا لا يجوز الاحرام قبل الاسلام بخلاف سائر شرائط الاحكام كالوضوء قبل الصلاة فان التنية ليست بشرط لها عند علمائنا الاعلام ثم المراد الاحرام (بحج)

(اللهم) اني استغفرك لكل ذنب استغثت عليه بحجتي تدني من غضبك أو استظفرت بفضله على اهل طاعتك أو استلجته بأحد من خلقك الى مصيبتك أو رمته وروايت به عبادك أو لبست عليه بضالي كافي بحجتي أو بدك والمراد به مصيبتك والحوى منصرف عن طاعتك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب كتبتك على بسبب عجب كان مني بنفسى اورياه اوسمة او حقد او شحنا او خيانة او خيلاء او فرح او مرح او غدا وحسد او شر أو بطر أو حية أو عصبية

أى لاسمعة (صحيح) أى معتبر شرعا (غير قائل) بدله عنه أو بيان منه لكن فيه إنباء لآل من شرائط صحة الوقوف عدم فوت وقته بل قال من شرائط صحة وقوفه وقوفه فلا يجوز قبله ولا بعده مع ان الوقت جل شرطا برأسه كاسيحي في عمله وكذا قوله (ولا فاسد) لا يتخلو عن نوع مساعاة لأن الشرط حكم وجودى قدما لا ابتعا به أى مسمى تأخر (فلو وقف غير محرم أى مطلقا) أو محرما بمرة أو محرما بجميع قائل (يصح وقوفه) أن كان المراد بحجج قائل أى قائله الآن بأن سبق له الوقت وخرج زمانه فهذا لا بأس به لكن أخذه من المارة حتى جدامع أنه إذا تحلل القائل بمرة ثم أحرم بجميع صح أحرامه وتحقق شرط وقوفه فى قابل وإن كان المراد بمحرم بجميع قائل له قبل ذلك قوله لم يصح لم يصح لصحة وقوفه حيثئذ وكذا الكلام فى قوله (وكذا لو وقف باحرام حج فاسد) ثم قوله (لم يقطعه الحج) بحث خارج عما نحن فيه لأن الكلام فى صحة الوقوف وعدمه (وأن زمة المضى) وفيه أنه إذا لم يصح الشيء فكيف يزم المضى فيه والحاصل أنه أراد إذا أحرم مواسدا هرامه بالجماع قبل الوقوف لا يصح وقوفه بعد ذلك كاحرام مواسد كان يزمه الوقوف والمضى فى صحة إضالته لم تقضاه من قابل وخلاصته أن فساد الحج ليس كفساد الصلاة وبني صورة أخرى وهى أنه لا أفسد أحرامه بالجماع قبل وقوفه فلو أحرم بجميع مجددا لم يصح له ذلك (الثالث المكان) أى عرفات (فلو أخطأه) أى ضل عن عمدته ونسيانه وجهه (لم يجز وقوفه بغير عرفة) أى ولو بطن عرفة (الرابع الوقت) أى الزمان (وأوله زوال الشمس يوم عرفة) أى حقيقة وحكما كاتقدم وهذا عدد الأئمة الثلاثة خلافا للحنابلة فإن زمان الوقوف عندهم يصح فى يوم عرفة مطلقا وإنما السنة بداز والوفاة أعلم (وآخره طلوع الفجر الثانى) أى الصادق المعبر عنه بالصبح المستبردون المستطيل المشبه بناب السرحان المسمى بالصبح الكاذب (من يوم النحر) وهذا من المتفق عليه عند الأربعة (الخامس كونه برفة فى وقته) الظاهر أن هذا ركنه لعدم تصوره بدونه ثم وقته شرطه كونه فيه يكتفى لحصول الفرض الذى هو الركن (ولو لحظته) أى ساعة لئوليه (سواء كان ناوليا) أى للوقوف والحيج (أولا) أى لا يكون ناوليا ولكن بشرط تقدم أحرامه (علما بأنه) أى بأن مكانه (عرفة) وكذا حكم زمانه (أوجاهلا) أى غافلا أو مشتغلا عنه (نائما أو يظن) أى مستيقظا مستبها (مقيلا أو مسمى عليه مجنونا) كان حقه أن يقول عاقلا أو مجنونا لأن الأعمام مرض يفتى العقل وينليه والمجنون عارض يسلبه وتقدم ما يتعلق بهما من جهة أحرامهما (أوسكران) أى بوجه مشروع أو بشربه وكان حقه أن يقول صاحبا أو سكران لا كما قال فى الكبير عاقلا أو سكران (مجتازا) أى ما راى غير واقف (مسرعا) كان الأولى أن يقول أو مسرعا لا يتوهم أن يكون وصفا لما رام فداقيدا احترازا (طائما) أى مكرها معجدا أو جنباحضا ونفساه أو كذا سائر الشرط والمعتبر فى صحة الصلاة من كونه عاريا ولا بأسا وقائما أو جالسا (ليلا) أى لية النحر الذى يسمى "نوفة" أى طلوع الفجر (أو نهارا) أى بعد الزوال إلى الغروب والأولى تقديم النهار على الليل وذلك ثاقى محض وغيره أن البالي كلها تابعة لليلة الانتقبة لا لليلة الماضية إلا فى الحج فانها فى حكم الليلة الماضية فبيلة عرفة تابعة ليوم التروية وليلة النحر تابعة ليوم عرفة (وأما القدر مفروض من الوقوف فساعة لطيفة) أى نغمة قليلة وهى الساعة القليلة دون النجومية والعرفية ثم لا يظهر فرق بين القدر مفروض وبين الشرط الخامس الذى هو كونه برفة فى وقته ولو لحظته (وأما الواجب) أى فيه كفاية نسخة بينى فى الوقوف وهذا من وقف برفة قبل الغروب لا مطلقا كما بدله عليه قوله (فبالوقوف من الزوال إلى الغروب) ولأولى أن يقال

أورضاه أورداه أو شح أو
سحاه أو ظلم أو حجة أو
سرقه أو كذب أو غيبة أو
لهو أو لؤى أو غيبة أو لسب أو
نوع من الاتواع مما يكتسب
بشله الذنوب ويكون فى
اتباعه السلب والطوب
فصل يارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واغفره فى يا خير
الفاقرين (اللهم) أنى
استغفرك لكل ذنب رهبت
فيه سواك وعاديت فيه
أولياك وواليت فيه أعدائك
وخذلت فيه أجهلك وقد رخصت
لشئى من غضبك فصل
يارب وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفر لى يا خير العاقرين
(اللهم) أنى استغفرك لكل
ذنب سبق فى علمك أنى
قلعه قدرك التى قدرت
بها على وعلى كل شئ فصل
يارب وسلم وبارك على سيدنا

الوقوف بمدحقيقه مطلقا الى الغروب وهذا الواجب نص عليه في البدائع وغيره ومع ذلك ايضا صرح في المحيط وغيره بواجب آخر وهو قوله (ووقوف جزء من الليل) وهما تلازمان ولا يتصور انفكاكما الا في من وقت في آخر جزء من اجزاء عرفة بحيث اذا تحقق غيبة قرص الشمس صار من غير وقفة والحاصل انه اذا وقف ليلا فلا واجب في حقه لو وقف ساعة أو مر برفات ليلا بلازمة شيء لأن امتداده ليس بواجب على من وقف ليلا وأذا وقف نهارا فيجب عليه امتداده منه الى حين الغروب وأما قوله في الكبير فقد سرد الواجب عليه الامتداد من حيث تزول الشمس الى ان تقرب فقير صحيح على اطلاقه بل مقيد بان وقف قبل الزوال وأعد موما ان وقف بعده فن حين وقف يجب الامتداد (و أما سنده فافضل) كاسبق (والخطية) أي مسجد غرة (وكونها) أي الخطية (يبدآن وال قبل الصلاة واجمع بين الصلاتين) أي الظهر والعصر بشرطه ولا يخفى ان هذه الثلاثة ليست من سنن اصل الوقوف بل من سنن مستقلة الا ان لمن تسمية بالوقوف فلما عدته منها ولذا قال (والتوجه الى الوقوف بعده) أي بعد الجمع او بعد ما ذكر من الجميع (بلا تأخير) وفيه أنه يجوز لمن يكون برفات يوم عرفة وقوفه من اول الزوال لكنه مسمى بترك السنة وأذا وقف يجب استدامته الى الغروب وهذا مناقض لقوله الواجب مدالوقوف من الزوال الى الغروب فتدبر (والدفع مع الامام) أي لاقبله (والافاضة في الحال) أي الا بغير (بعد وقوف جزء من الليل) أي ولو تأخر الامام بغيره (وأما مستجابته فلا كثار من التلبية) الظاهر أنه من مستجابات الاحرام ولمعه عدد من مستجابات الوقوف زيادة الاهتمام والدعاء والذكر والاستغفار) أي المأثورة وغيرها (والتضرع) أي اظهار الضراعة والمسكنة (والخشوع) أي المقرون بالخضوع (وتقوية الرجاء) أي غلبة الظن بقبول الدعاء (والوقوف قرب الامام) أي ان كان في قربة للمقام (وخلفه) أي مع قربته وكذا عينه ويساره ويجوز قدامه (وكونه) أي كون الواقف (راكبا أو نزول مع الناس) كاسبق (والتوجه الى القبلة) وهي عين الكعبة والجهة (والاستعداد توقوف قبل الزوال) أي بالفرار عن الاشتغال بحضور البال وحصول الحال (والثنية) أي نية الوقوف قبله (ورفع اليدين) أي الى جهة السماء التي هي قبلة مطلق الدعاء (للدعاء) أي لاجله كما هو من آدابه (وتكرار الدعاء ثلاثا وافتتاحه وختمه بالحدود الصلاة) وهذه الثلاثة يضمن مستجابات مطلق الدعاء (والطهارة) أي الظاهرية والباطنية (والصوم لمن قوى) أي قدر عليه بلا مشقة حاصله لديه (والفطر للضعيف) أي العاجز عنه وعن القيام بالدعاء وعن سعة التحمل بضيق الحلق المؤدى الى ان يكون مؤذى الحلق واماما في الحائض ويكره صوم يوم عرفة برفات وكذا صوم يوم التروية لانه يميز عن اداء افعال الحج فينبى على حكم الاغلب فلا ينافيه ما في الكرماني من انه لا يكره للحاج الصوم في يوم عرفة عندنا الا اذا كان يصفه عن اداء المساك فيجئ تركه اولى وفي الفتحة ان كان يصفه عن الوقوف والدعوات فالمستحب تركه وقيل يكره أي صومه وهي كراهة تزيه لئلا يسيء خلقه فيه فوقي في عذروا ومحظور وكذا صوم يوم التروية لانه يميز عن اداء افعال الحج انتهى وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم افطر يوم عرفة مع كمال القولا لانه اراد دفع الحرج عن الامة لكنه لم يمتد احدا من صومه فلا وجه تكرر كراهته على الاطلاق بل لا بد ان يقيد بالتزيه على الوجه المشروع فيما تقدم والله اعلم (والبروز) أي الظهور (للتمسك بالاعتدال) فني منسكب الى التعام ولا يستعمل من الشمس في الموقف اذا لم يتغلبه ذلك عن دعائه (وترك الخاضعة) وهي المجادلة والمناظرة مع المكاري والرفقة بحيث يجبر الى العداوة ونحوها من المحاصمات الدنيوية بخلاف المضاهات في الامور

محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفره لي ياخير الغافرين
(اللهم) اني أستغفر لكل
ذنب يت اليك منه عدت
فيه وتغصت فيه العهد فيا
يبي وبنيك جرامتي عليك
لمرقتي بفوق فصل يارب
وسلم وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفره
لي ياخير الغافرين (اللهم)
اني أستغفر من كل ذنب
اداني من عذابك اواناني
من نوابك او حجب عني
رحمتك او كدر على
فعمتك فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واغفره لي
ياخير الغافرين (اللهم)
اني أستغفر لكل ذنب
حالت به عقدا شدة أو
شدوت به عقدا حلت به خير
وعدة فلفحنى شح في نفسي
حرمت به خيرا استحقه أو
حرمت به نفسا استحقه
فصل يارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد

الدية) والاكثر من اعمال الخير (من اطعم الطعام وسقى الشراب والتصدق على الفقراء والاحسان الى الجيران والترحم على المساكين واعتناق الرقاب وامثال ذلك) واما مكروهاته فتأخير ارواح الى الموقف بسد الخلق (اي ترك السنة) والوقوف بمرنة) والصحيح انه لا يجوز وهذا قول ضيف ينسب الى الامام مالك كاصح حبه الكرمانى بأنه يجوز الوقوف بها حيث قال قال مالك هي من عرفة حتى ولو وقف بمرنة أجزأه وعليه دم كذا روى القاضي ابو الطيب عن مالك وهذا خلاف مذهب الفقهاء جميعا ونص أصحابه انه لا يجوز ان يقف بمرنة كما هو مذهبنا انتهى ونقل القرافى فيمن نص من المالكية اتفاق الاربعة على عدم جواز الوقوف بمرنة فافهم واغم والله سبحانه اعلم وقال ابن الهمام واعلم ان ظاهر كلام القدورى والهادية وغيرها في قولهم عرفة كلها موقف الا بطن عرفة ومزدلفة كلها موقف الا وادى محسر ان المكانيين ليسا مكان وقوف فلو وقف فيها لا يجزى به كالأوقف في متى سواء قلنا ان عرفة ومحسرا من عرفة ومزدلفة او لا وهكذا ظاهر الحديث وكذا عبارة الاصل عن كلام محمد ووقع في البدائع حيث قال واما مكانه يعني الوقوف بمزدلفة فجزء من اجزاء مزدلفة الا انه لا ينبغي ان ينزل في وادى محسر وروى الحديث ثم قال فلو وقف به اجزاء مع الكراهة وذكر مثل هذا في بطن عرفة أعني قوله الا انه لا ينبغي ان يقف في بطن عرفة لانه عليه السلام نهى عن ذلك واخبر انه وادى النبطان انتهى ولم يصرح فيه بالاجزاء مع الكراهة كما صرح به في وادى محسر ولا يخفى ان الكلام فيهما واحد وما ذكره غير مشهور من كلام الاصحاب بل الذي يقتضيه كلامهم عدم الاجزاء (والنزول على الطريق والحطبة قبل الزوال) لاستزامهم ترك السنة (والوقوف مع الغلة) الا انه ليس فيه الاساءة لان ترك الغلة خصلة مستحبة فكراهته تنزيهة (وتأخير الافاضة بعد الغروب) اى من غير ضرورة (والتوجه قبل الغروب) وهو خلاف الاولى لانه يجوز له ان يتوجه قبل الغروب) الا انه لا يخرج من ارض عرفة قبل الغروب لاسيما اذا كان بذور الزحمة فانه حينئذ لا يتوجه اليه مطلق الكراهة وان كان مراده بالتوجه الافاضة بالخروج قبل الغروب فهو حرام موجب للدم لكن قوله بطريق الوصل (وان لم يجاوز حدود عرفة) صريح في ارادته المعنى الاول فتأمل (واداء المغرب بمرقة) وكذا اداء المشايخ وكذا حكمهما في الطريق قل وصوله الى مزدلفة في وقت المشاء وكان ينبغي ان يقال انه حرام لان الجمع بمرقة واجب واداءها حينئذ فاسد الا انما كان التدارك يمكنه بإدائه مكانه وزمانه عدم كروها ثم فسادها موقوف لانه يجب عليه الاعادة لما لم يطلع الفجر فاذا لم يدها انقلب صحق وهذا يقتضى قواعدنا ومذهبنا فيجب على المكي ان يصل المغرب في وقتها والمسافر مخير في اقرارها ومحبهم مع غيرها جمع تقديم وتأخير (والابضاع) اى الاسراع في السير راكبا او ماشيا وفيه اختلاف كثير فقل كما قال (ان ادى الى الابداء) فالابضاع مكروه والابداء حرام والحاصل انه يدفع الامه والناس فليهم السكنة والوقار وان وجد فرجة أسرع من غير ان يؤذى احد ففي محبه لان اسراع الكل يؤدي الى ابداء البعض فيكره حتى ان امكنه الاسراع بالابداء فليست ان يسرع فيبقى بذلك 'حوص' لا للمواو في مبسوط شمس الأمتاعم بعض الناس ان الابضاع فيه سقو لسان قول به انتهى ولا مناهة بينهما على ما توهم المصنف وقافي الكبير وعلى هذا اكثر الثمون والشروح كالهداية والبدائع والمجمع والنهاية والمنع والكفاية وعلى الاول

واغفر لى ياخير الغافرين
(اللهم) انى استغفر لك لكل
ذنبتك ارتكبه بمسؤول
عافيتك او تمكنت منه
بفضل نعمتك واقويت به
على دفع تقصيرك عني أو
مددت اليه يدى بسايع
رزقك أو خيرا اردت به
وجهك الكريم غافلى
فيه شح نفسى عالىس فيه
رضاء فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واغفر لى
ياخير الغافرين (اللهم) انى
استغفر لك لكل ذنب دعانى
اليه الرخص او الخرص
فرغبت فيه وحللت لفسى
ما هو محرم عندك فصل
يارب وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفر لى ياخير الغافرين

صاحب المحيط والكرواني والزيلعي والطرابلسي والشمسي انتهى ووجه عدم المناقاة ان من يقول الايضاع سنة يشترط أن لا يرتب عليه اذية وأمان من شاهد الايضاع في هذه الاماين من الخواص والموام كالانعام فلا يتوقف عن الاتناء بأنه حرام (والدفع قبل الغروب حرام) أى موجب للدم وفيه تفصيل مذکور يأتي في فصله

❖ فصل في حدود عرفة ❖ وفيه اختلاف كثير فقل كما قال (الحد الاول ينتهي الى جادة طريق الشرق) الى المشرق كافي نسخة (والثاني الى حافات الجبل الذي وراء أرض عرفات) أى ينهى الى اطراف الجبال التي من ورائها (والثالث الى البسائين التي تلي قرية عرفات وهذه القرية على يسار مستقبل الكعبة اذا وقف بأرض عرفات والرابع ينتهي الى وادي عرنة)

❖ فصل في الدفع قبل الغروب ❖ فاذا دفع قبل الغروب فان جاوز حد عرفة بعده ❖ أى بعد الغروب (فلا شيء عليه) أى اتفاقا (وان جاوزه) أى حد عرفة (قبله فليهدم) أى قابل للسقوط بالمواد اليه في وقته (فان لم يبدأ أصلا) أى مطلقا (أو عاد بعد الغروب لم يسقط الدم) لأنه لم يتدارك ما فات من الاضاعة بعد الغروب (وان عاد قبله فدفع) أى مع الامام (بعد الغروب سقط) أى الدم (على الصحيح) أى على القول الصحيح كافي الفتح وهذا هو المخلص والا فقهان استدأمة الوقوف اذا كانت من الواجبات فينبى أن لا يسقط عنه الدم لعدم تداركها الا ان يقال سقوط الدم عن ترك واجب وهو لا ينافي وجوبه عن ترك واجب آخر (ولوندي) بفتح التون وتشديد الدال المهمة أى فر (به) أى بالقبلة عليه (بيره) أى مثالا (فأخرجه) أى فعله على خروجه اضطرارا (من عرفة قبل الغروب لم يهدم) وفيه ان ترك الواجب لم يدرم سقط للدم (وكذا لوند بيره) أى شرد وحده (قبحه) أى صاحبه باختياره لا خذه

❖ فصل في اشتباه يوم عرفة ❖ واذا التبس هلال ذى الحجة ❖ أى اشتبهت غرة بسلخ ذى القعدة (فوقفوا بعدا كمال ذى القعدة ثلاثين يوما ثم نبين بشهادة) أى مقبولة وفى الكبر شهادة قوم (ان ذلك اليوم) أى الذى وقفوا فيه (كان يوم التحر) على مقتضى الشهادة (فوقفهم جميعا وحجهم تام) أى كامل غير ناقص استحسانا (ولا تقبل الشهادة) أى بعده بخلافه حيث قالوا وبنى للحاكم ان لا يسمع هذه الشهادة وان كانوا عدولا وقول قدم حج الناس انصرفوا (ولو ظهر انه يوم التروية او الحادى عشر لا يجزئهم فيه) وفيه ان قوله ولو ظهر لا يتصور تقريبا على ما سبق قالوا ان يقول ولو وقفوا يوم التروية على ظن انه يوم عرفة لا يجزئهم وكذا لو وقفوا فى الحادى عشر لا يجزئهم (ولو شهدوا) أى اليهود عدلا امام (عشية عرفة) أى ليلىها (برؤية الهلال) أى فى ليلة تكون الليلة ثمان عشرة (فان بقى من الليل ما) أى مقدار (يمكن ان يقف فيه الامام) أى بدو صوله اليه (مع عامة الناس) أى جميعهم (أو أكثرهم لزمان يقف) أى فيها (وقبل تلك الشهادة) وان لم يقف (أى بعد تلك الشهادة وامكان ادراك أكثرها) فات حجهم (أى فيتحلوا) بأفعال العمر من احرامهم (وان لم يبق من الليل) أى من تلك الليلة التى وقفت فيها الشهادة (ما يمكنه الوقوف فيه مع أكثرهم لكن الامام ومن أسرع معه يدرك الوقوف وأما المشاة (جمع الماشي) وأصحاب الثقل (من ارباب الابل وأصحاب الازمال التتال) فلا يدركونه لم يعمل بتلك الشهادة وقف من الندي بعد الزوال وان كان (أى محال) يمكن الوقوف (أى يمكن ان يلحق

(اللهم) انى استغفرك لكل ذنب خفى على خلقك ولم يميز بك فاستغفرك منه فأقمتى ثم عدت فيه فسترته سى فصل يا بوسم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لى يا خير الصافرين (اللهم) انى استغفرك لكل ذنب خطوت اليه برحلى او مددت اليه يدي او تأملت بصري أو أصغيت اليه بأذنى أو نظفت به بلسانى او أكلت فيه ما رزقتنى ثم استرذقتك على عصىائى فرزقتنى ثم استغفرت برزقك على عصىائى فسترته على ثم سألتك الزيادة فلم تحرمنى ثم جاهرتك بعد الزيادة فلم تفضحنى فلا تزال مصرعا على مصيبتك ولا تزال عاتدا على بحسبك وكرمك

الامام الوقوف) مع اكثر الناس فوقهم اكثرهم الا انه قد ترك خفة الناس جاز وقوفهم وان
 لم يقفوا فاتهم الحج فالتعريف الاعم الاكثر لا الاقل) على ما صرح به في الهداية والكافي والبدائع والكنز
 وغيرهم خلافا لما روى عن محمد بن اذاجاه الامام امر مكشوف وهو قد روى عن الزهبا على عرفة من
 أسرع منه فليذهب هو وليقف ومن لم يقف معه فانه الحج وان كان لا يدرك هو ولا غيره فلا ينبغي ان
 قبل شهادتهم على هذا وان كثروا ولا يقب الامن الحد لكن قال الطرابلسي ولا ينبغي ان قبل
 في هذه شهادة الواحد والاثنين ونحو ذلك في الاستحسان واما في التماس تقبل شهادة المدلين
 واما الذي قبل فيه شهادة المدلين قياسا استحسانا اذا كان القسم يقدر على الوقوف على
 ما امروا به ومثناه أن الشهود اذا شهدوا في زمان لا يمكنهم الوقوف نهارا أو يحتاجون الى
 الوقوف به لئلا لا قبل فيه شهادة المدلين وتقصيه ما في شرح الكنز ان شهدوا يوم التروية ان اليوم
 يوم عرفة ينظر فان أمكن للامام ان يقف مع الناس او اكثرهم نهارا قبلت شهادتهم قياسا
 واستحسانا للمتمكن من الوقوف وان لم يقفوا عشيتهم فاتهم الحج وان أمكنه ان يقف معهم ليلا
 لانهارا فكذلك استحسانا حتى اذا لم يقفوا فاتهم الوقوف وان لم يمكنه ان يقف ليلا مع اكثرهم
 لا قبل شهادتهم ويأمرهم ان يقفوا من القصد استحسانا (ولو وقف الشهود بعد ما ردت
 شهادتهم على رؤيتهم) أي بناء على ما رأوا عليه الهلال (لم يحز وقوفهم وعليهم أن يبيدوا
 الوقوف مع الامام وان لم يبيدوه فقد قاتهم الحج) أي لان وقوفهم بعد رد شهادتهم كلالوقوف
 (وعليهم ان يحلوا بمرقعة قضاء الحج من قابل) وكذا لو وقف بشهادتهم قوم لم يحزهم ولو وقف
 الشهود مع الامام بعدما ردت شهادتهم فصحبهم تام وهم وغيرهم في الحج سواء وان استقنوا
 يوم النحر (ولو شهد عدول) أي ثلاثة أو أكثر (على رؤية الهلال في اول المشرق من ذي الحجة فرأى
 الامام) أي القاضي (ان لا قبل ذلك) أي كلام الشهود حتى يشهد جماعة كثيرة ومضى على رأيه
 أي استمر على ما رأى ووقف في يوم هو يوم النحر في شهادة الشهود ووقف الناس معه والشهود
 (أجزأهم ولو خالفه الشهود ووقفوا قبله لا يحزهم ولا عبرة باختلاف المطالع فيلزم رؤية أهل المغرب
 أهل المشرق وأن ثبت في مصر لم سائر الناس) تأكيده لبقائه وكان الأولى تقديم هذا أو أخيره ما قبله لانه
 مترفع عليه (في ظاهر الرواية) وعليه أكثر المشايخ وبه كان يفتي الفقيه أبو البت وشمس الأئمة الحلواني
 وهو مختار صاحب التجريد والكافي وغيرهم من المشايخ وقال شارح الكنز والجمع والثفاة الاشبه
 الاعتبار بالمطالع وقال في الفتح الاخذ بنظر الزواية أحوط (وقيل يستبرأ أهل كل بلد مطلع بدم
 اذا كان بينهما مسافة كثيرة) وقد روى الكثير بالشهر

فصل في الافاضة من عرفة واذا غربت الشمس افاض الامام والناس معه أي قبله او بعده
 من غير تأخر عنه في ضرورة (وعليهم السكنة) أي سكن الباطن المبرغة بالطائفة (والوقار)
 أي الرزاق في الظاهر هو ضد خفة (فن وجد فرجة) أي قضاء ووسعة (أسرع نسي بلا ذياء)
 لان الاسراع سقوا الاذياء حرام (وقيل لا يسر الاضاع) أي الاسراع المؤدى الى الاذياء والاضاع
 كما تقدم أو لا يسر في زمانا لكثرة الاذى على مشاهداته ولا فلاحه ثنى سنية الاضاع الثابت
 بالاجماع مع ان الاسراع هو انه هو المسمى للافضة بموجب الصرع في القاموس افاض الناس من عرفات
 اسرعوا منها الى مكان آخر وكل دفة افاضة في الحديث اندفوا (ويستحب ان يسير الى مزدلفة

يا اكرم الاكرمين فصل
 يارب وسلم وبارك على سيدنا
 محمد وعلى آل سيدنا محمد
 واغفره لي يا خير الغافرين
 (اللهم) اني استغفرك لكل
 ذنب بوجوب صفيره الميم
 عذابك وبحل كيده شديد
 عقابك وفي آياته تمجيد
 نعمتك وفي الاصرار عليه
 زوال نعمتك فصل يارب
 وسلم وبارك على سيدنا محمد
 وعلى آل سيدنا محمد واغفره
 لي يا خير الغافرين (انهم)
 اني استغفرك لكل ذنب
 يطلم عليه أحد سواك ولم
 يعلم به أحد غيرك بما لا يخفى
 منه الاعفوك ولا يسمع الا
 مغفرتك وحلستك فصل
 يارب وسلم وبارك على سيدنا
 محمد وعلى آل سيدنا محمد
 واغفره لي يا خير الغافرين

على طريق المأزمين دون طريق ضب (كاهدم (وان أخذ غيره) أى غير طريق المأزمين (جاز)
 أى لكنته خلاف الأولى وأما ميتومه العوام من أن المرومعاين المليون شرط أو واجب أو سنة فهو
 من وسوس الشيطان ليوهمهم في المهلكة (ولا يستقدم أحد على الإمام) أى عند الإفاضة (الأاذخاف انحام)
 أى شدغلزاحة (أو كان به علة) أى مرض أو حاجة ضرورية (ولو تقدم أحد على الإمام أو الفروب)
 بأن توجه قبل إفاضة الإمام أو قبل غروب الشمس (ولم يجز حدود عرفه) أى لم يجز أوزها بل وقف
 فى أو اخر اجزائها (فلا بأس به وان ثبت مع الإمام) أى حتى يفيض بدالفروب سمه (فهو افضل) أى ان لم يكن
 له عذر (ولو مكث قليلا بدالفروب وإفاضة الإمام) أى لو تأخر فى زماتا قليلا ليدقق العرف تأخرا
 (جاز) (واذا كان كثيرا جاز بمذروكه بغيره (ولو أبطل الإمام بالدفع) أى بالإفاضة بمدهقق وقتها
 (دفعواقيه) أى سواء كان آخره يمدرو أو بغيره (ويستحب ان يكون فى سيرة مليا مكبرا مهمل المستغفرا
 داعيا مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم ذكر كثيرا كيا) أى وان لم يقدر على البكاء يكون متبا كيا
 (حتى يأتى مزدلفة ولا يصلى المغرب ولا المشاء برفات ولا فى الطريق) (للمسبق (ولا يبرج على شئ)
 أى فى الطريق (حتى يدخل مزدلفة وينزل بها)

باب أحكام المزدلفة

أعم من الواجب السنة (فاذا وافى مزدلفة) أى قاربها (يستحب ان يدخلها ماشيا) أى تأدبا
 وتواضعا لانها من الحرم المحترم (ويستل لدخولها) أى زيادة الطهارة والنظافة (ان تيسر)
 أى كل من المشى والتسل (وينزل بقرب جبل قرح) أى ان تيسر وهو بضم الفاف وفتح الزاى
 جبل بالمزدلفة عنده مسجد ويسمى بالمشرا حرام وهو افضل مواقف مزدلفة (عن بين الطريق
 أو يساره) متعلق ينزل (ويكره النزول على الطريق) أى الجادة التى يمر عليه كل جنس من الرفيق
 فصل فى الجمع بين الصلاتين بها يستحب التحجيل فى هذا الجمع أى فلا ينبغي ان يؤخره الا بمعذر
 (فيصل الفرض) أى جنسه الشامل للجمع بينهما (قبل حط رحله) أى نقله ان كان فى امن
 ورضى المكارى به (وينبغي جهاله) أى لانه أحون عليهما من وقوفها أو لارادة حفظها كابدل عليه
 قوله (وبعقلها) بكسر الفاف أى يربط رجلها بالقال وهو الجبل الذى يربط به ومنه قوله صلى
 الله عليه وسلم اعقل وتوكل أى تسبب واعتمد على الرب (فاذا دخل وقت المشاء) أى تحقق
 دخوله (أذن المؤذن بقم) أى سواء يصلى وحده أو جماعة (فيصل الإمام المغرب) أى صلاته
 بجماعة (فى وقت المشاء) أى أولا (ثم يتبعها) أى يقب صلاة المغرب (المشاء بجماعة) أى
 ثانيا بجمع تأخير فلو عكس بينهما أعاد المشاء (ولا يبدل الأذان ولا الإقامة للمشاء دل يكتفى بأذان واحد
 وإقامة واحدة) وقال زفر بأذان وإقامتين وهو اختيار الطحاوى وهو القياس على الجمع الاول وظاهر
 الحديث ولنا اختاره ابن الهمام أيضا (ولا يطوع بينهما) أى بل يصلى سنة المغرب والمشاء والوتر
 بعدهما كاصرح به مولانا عبدالرحمن الحامى قدس الله سبحانه وتعالى سره السامى فى منسكه (ولا
 يشتل بشئ آخر) أى من كل وشر وبغيرها بلا ضرورة (فان أطوع) أى مطلقا (أو تشاغل) أى بما
 يبدفصلا فى العرف (أعاد الإقامة للمشاء دون الأذان) خلافا لفرحيث يبدفهما وقيل تماذا الإقامة
 فى التطوع والأذان فى المشى وقيد الفصل بالثقل اذ لو فصل فائتلا يباد الأذان اتفاقا على ما فى شرح الدرر
 (وينبى المغرب اعادة لافضاء) كاصرح به فى البحر الزاخر وغيره خلافا لما يتوهمه العامة فانه صلى

(الله) انى أستغفر لك لكل
 ذنب زيل النعم ومحل التعم
 ويهتك الحرم ويعطيل
 السقم ويسجل الايام وورث
 التندم فصل يارب وسلم
 وبارك على سيدنا محمد وعلى
 آل سيدنا محمد واغفره لى
 ياخير الفافرين (الله) انى
 أستغفر لك لكل ذنب يحق
 الحسنات ويضاعف السيئات
 ومحل الثقيات ويضئيك
 يا رب السموات فصل
 يارب وسلم وبارك على سيدنا
 محمد وعلى آل سيدنا محمد
 واغفره لى ياخير الفافرين
 (الله) انى أستغفر لك لكل
 ذنب أنت أحق بمغفرته اذ
 كنت أولى بستره فأنك
 اهل التقوى واهل المغفرة
 فصل يارب وسلم وبارك على
 سيدنا محمد وعلى آل سيدنا

الله عليه وسلم قال من قاله في وقت المغرب أمان صلى يا رسول الله الصلاة أمانك أي وقتها ورواه (والجماعة سنة) أي مؤكدة (في هذا الجمع) أي كأي سنة في سائر الصلوات المكتوبة وقد يقال أنه واجب أن لم يكن مانع (وليس) الصواب ليست أي الجماعة (بشرط) أي في هذا الجمع اتفاقا (فلو صلاحها وحده) أي منفردا (جاز) أي ولو جمالكين الأفضل أن تصلي بمجماعة والسنة تصلي مع الإمام كأي الحاقوى وأما ما ذكره الرجبدي في شرح النقاية معزيا إلى الروضة من أنه لا يجمع بين المغرب والمشاء بلزدة الامع امام ذي سلطان عند أبي حنيفة وعندهما يجمع بينهما فهو خلاف المشهور في المذهب وليس عليه العمل (وشراائط هذا الجمع الاحرام بالحج) أي لا بالعمرة فلا يجوز هذا الجمع للغير المحرم بالحج وأما ما ذكره الامام الحنبلي من أن الاحرام لا يشترط بجمع المزدلفة فغير صحيح نصريحهم بأن هذا الجمع جمع نسك ولا يكون نسكا إلا باحرام الحج (وتقديم الوقوف برفقة عليه) أي سواء وقف نهارا أو ليلا أوالقدم هذا الجمع بمزدلفة ثم وقف فلا يجوز جمعه السابق (وازمان والمكان والوقت) والفرق بين الوقت والزمان أن الثاني أعم كإفصله بقوله (فالأزمان قليلة التحر) أي إلى طلوع فجر العيد (وأما المكان فمزدلفة حتى لوصل الصلاتين أو أحدهما قبل الوصول إلى مزدلفة) وكذا بعد التجاوز عنها إلى متى مثلا (لم يجز) أي جمعه في غيرها (وعليه أعادتهما إذا وصل) وكذا إذا رجع وفي تليق العقول للمحبوب إذا صلى المغرب في يوم عرفة في وقتها في الطريق أو بمرقات يجب عليه الإعادة عندهما خلافا لابي يوسف ولو أخرها عن وقتها وصلاحا في وقت المشاء لا يلزمه الإعادة بالاجماع أي بالاتفاق لأنه لا بد أن يقيد بأن صلاحها في مزدلفة (ولا يصح) أي أحدهما (خارج المزدلفة) أي مطلقا (إلا إذا خاف طلوع الفجر فبصلى) أي فيه كأي نسخة (حيث هو) أي لضرورة إدراك وقت أصل الصلاة وفوت وقت الواجب للجمع ولو كان في الطريق أو بمرقات أو منى ونحوها وهذا بخلاف وهنا مسألة مهمة معرفتها متينة وهي أنه لو أدرك المشاء ليلة التحر وخاف لو ذهب إلى عرفات يفوته المشاء ولو اشتغل بالمشاء يفوته الوقوف ففعل يشتغل بالمشاء وإن فاته الوقوف لأنها فرض عين ووقتها ضيق متعين وتأخيرها معصية بخلاف فوت الوقوف فانه لإحراج على صاحبه إذا كان عن عذر وبمكته التدارك فإن الحج وقت متسع إلى آخر العمر مع أن حصول الوقت في أمر موهوم أو متشكك وهذا محقق مقطوع على أنه ليس في الشرع أنه يتلوه حصول فرض حصول فرض آخر لا سيما الصلاة أم العبادات ولازمة للبعد في جميع الحالات وهذا هو ظاهر اشتداد من الأدلة الثقلية والاعتبارات العقلية وهو عتار الرافعي خلافا للثوري قدس الله سرهما من الأئمة السلفية وبهذا يتبين خسارة من قوته الصلوات في طريق الحج أو يؤد بها على وجوه غير جائزة كالمؤمنين في معناه وذكر صاحب السراج أنه يدع الصلاة ويذهب إلى عرفات وكأنه نظر إلى دفع الخرج بالنسبة إلى النبي في هذا الوقت فنقضه اعتناء أمر سهل سريع التدارك على فرض وقوع العمر بخلاف ما يرتب على فوت الحج من التحلل بأضال العمرة وقضاء الحج في العام المقبل فانه حسب الوصول وشديد الحصول وربما لا يكون له القدرة على إتمامها ولو قالوا القدرة على إتمامها ولذا قال صاحب النخبة يصلي الفرض ماشيا وماعلى مذهب من يرى ذلك ثم يقضيه بمدخل احتياط وهذا قول حسن وجمع مستحسن خلافا للمصنف حيث قال فيه وفيه وبين ما فيه ولا ما بين فيه وينبغي أن يكون هذا في حج

محمد وأغفره لي ياخير
النافرين (اللهم) أتى
استغفرك لكل ذنب ظلمت
بسيبه وليامن أو ليأئك
مساعدة لأعدائك وميلا
مع أهل مصيبتك على أهل
طاعتك فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد وأغفره لي
ياخير النافرين (اللهم) أتى
استغفرك لكل ذنب أليسي
كثرة أهما كي فيه ذلة
وآيس من وجود رحمتك
أو قسري اليأس عن
الرجوع إلى طاعتك
لمرئتي بمظلم جرمي وسوء
ظني بنفسي فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد وأغفره لي
ياخير النافرين (اللهم) أتى
استغفرك لكل ذنب

القرض والقتل قلت وهذا متين فيهما لأن القتل يصير فرضاً بالشرع وفي إحرامه إجماعاً وحكم فوتهما واحداً فاقامتم زديق بضع التسخنة (ولوم يدمحا حتى طلع الفجر رادت إلى الجواز) انتهى وهو في غير محلها فوضه أنه لا يصلحها في عرفات أو في الطريق فإنه لو صلاهما في غير مزدلفة في وقتيهما فإنه يجب عليه إعادةهما فإن لم يدمحا حتى طلع أقلب صلاهما المغرب إلى الجواز يدمحا حكم عليها بالفساد لأن ذلك الحكم موقوف على يجب الإعادة والاعتد صلاهما في وقتيهما إلا أنه ترك الجمع الواجب عليه من إعلم أن تأخير المغرب والمشاء إلى مزدلفة واجب كما صرح به البرزوي وماله به بعض المشايخ واختاره ابن الهمام وذهب بعضهم إلى فرضيته كالترتيب بين القرائض وعليه متى أكثر الشراح لكن الظاهر أن المراد بالفرض هو القرض السلي ههنا لأنه ثابت بالدليل القطعي وكذلك يجب الترتيب بين الصلوتين حتى لو قدم المشاء بمن دلفة يصل المغرب ثم يبدل المشاء وإن لم يبدل المشاء حتى طلع الفجر رادت المشاء إلى الجواز (وأما الوقت) أي الخالص (فوقت المشاء) أي للصلتين لكن على خلاف في اشتراطه في شرح المنظومة لحافظ الدين أن المشايخ احتفظوا على قول أبي حنيفة ومحمد فيهما إذا صل المغرب بمن دلفة في غيبة الشفق ففهم من اعتبر شرط الجواز للمكان فقال بجزمه ومنهم من قال لا يجوز فكأنه اعتبر الوقت والمكان جميعاً انتهى وعليه متى صاحب البائع فقال فيما إذا صل في غيرهما قد دل الحديث على اختصاص جوازها في حال الاختيار والأماكن زمان ومكان وهو وقت المشاء بمن دلفة ولم يوجد فلا يجوز ويؤمر بالإعادة في وقتها ومكانها مادام الوقت قائماً وكذا في كشف البرزوي وذكر في المتن لو صلاهما يدمحا جواز المزدلفة جاز وهو خلاف ما عليه الجمهور وإذا ثبت وجوب هذا الجمع بالمزدلفة في وقت المشاء فلو صل المغرب في وقتها والمشاء والمغرب في وقت المشاء قبل أن يأتي من دلفة أو بعد ما جازها لم يجز وعليه أعادتهما لم يبلغ الفجر في قول أبي حنيفة ومحمد وقرأوا الحسن وقال أبو يوسف يجزئ ولا يبدو قد أساء ترك السنة ولو لم يدمحا حتى طلع الفجر رادت إلى الجواز وسقط القضاء اتفاقاً إلا أنه يأنم تركه وعن أبي حنيفة إذا ذهب نصف الليل سقطت الإعادة لعدم وقت الاستحباب فلو وصل إلى من دلفة قبل المشاء لا يصل المغرب حتى يدخل وقت المشاء (صرح به غير واحد في غير موضع وأما إذا بات برقة مثلاً أو تعدى إلى من فيجب عليه أن يصلحها في أوقاتها) وطارق هذا الجمع جمع عرفة من وجوه الأول أن هذا الجمع واجب بخلاف جمع عرفة فإنه سنة أو مستحب (وكان الفارق هو الحديث السابق) الثاني لا يشترط فيه السلطان ولا تأشيه (أي من القاضي والخليفة) الثالث لا يشترط فيه الجماعة (أي بخلاف الجمع برقة فإنه لا يصح بدون الجماعة) الرابع أنه لا تسن له الحظية (وهذا مندرج في الشرط الثاني) الخامس أنه باقاة واحدة (أي عند من يقول به وهو الأكثر من أصحاب المذهب) بخلاف الجمع برقة فإنه باقاة متين (أي اتفاقاً

فصل في البيوت بمن دلفة) وهي على ما في القاموس موضع بين عرفات ومنى لأنه يتقرب فيها إلى الله تبارك وتعالى ولا تقرب الناس إلى منى بعد الأضحية والنجى الناس إليها في زحف من الليل وأولها أرض مستوية مكسوة وهذا أقرب قلت لكن ما قبله للمقام نسب وذكر الطحاوي أن للمزدلفة ثلاثة أيام من دلفة والمشر الحرام وجمع ولا يصح كقوله الكرمانى أن المشر الحرام فيها لأنها يطلق عليها أيضاً مجازاً ومنه قوله تعالى فإذا أنقضتم عرفات فاذكروا الله عند المشر الحرام لأنه أرببها بمن دلفة جميعها لكن ذكر الجزء الأفضل وأما السك في مطلق العمل فتأمل (والبيتة بهاسنة مؤكدة في الفجر) عندنا (لا واجبة) أي كما عند الشافعي ولا ركن كقوله بعضهم ونسبه صاحب الهداية إلى الشافعي والمراد بها كون

أورثني الملك لولا حلك
ورحمتك وأدخلني دار
البوار لولا امتك وسلك
في سبيل النبي لولا إرشادك
فصل يارب وسلم وإبرك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واغفره لي ياخير
الشافعي (اللهم) أني
أستغفرك لكل ذنب يكون
في اجتراحه قطع الرجاء
وردد الدماء وتوارى البلاء
وتراعى الموم وقضاعف
النوم فصل يارب وسلم
وإبرك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واغفره لي
ياخير الشافعي (اللهم) أني
أستغفرك لكل ذنب يرد
عنك دماي ويصلني إلى
سخطك عاني أو يقصر
عنك أملي فصل يارب وسلم
وإبرك على سيدنا محمد

أكثر الأليل فيها (فيمت تلك البلية بها) أي كبل لا يدرك الوقوف بها فجرا (ويشتمل بالدعاء) أي وغيره من الأذكار وثلاثة القرآن والتلبية ونحوها (يمثل ما شتمل به برفقة أن يسر له ويخبر أحباء هذه التلبية) أي (بالصلاة والتلاوة والذكر) أي بأنواعه (والتضرع والدعاء) وهما مستدرك ولعل وجه إعادة تمليه بقوله (لأنها) أي لية مزدلفة (جئت شرف الزمان) أي لكونها لية العيد من وجه لية عرفة من آخر بل آخر أشهر الحج عند قدم (والمسكان) أي الحرم عموما والمشعر خصوصا (ويسأل الله تعالى إرضاء الخصوم ولا يهوان في ذلك) أي لا يتساهل بل بالغ بالتضرع إلى الحق تبارك وتعالى ليتخلص من مظالم الخلق (فإن الإجابة بموعدة فيها) والصواب أن الإجابة للموعدة واقعة في وقوف صبحها لما رواه ابن ماجه وغيره عن عيسى بن مرداس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لمتنهي الحجاجين عشية عرفة بالمفطرة فأجيب أن قد غفرت لهم ما خلا المظالم فأن أخذ للمظلوم منه قال أي رب أن شئت أعطيت المظلوم من الجنة وغفرت للظالم فلم يجب عشية فلما أصبح بالز دلفة أعاد الدعاء فأجيب إلى ما سألت قال فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال تبسم فقال له أبو بكر وعمر يا بني أفتوأمي أن هذه لساعة ما كنت تضحك فيها قال الذي أضحكك أضحك الله سنك قال إن عدواة أليس لما علم أن الله عز وجل قد استجاب دعائي وغفر لامي أخذ التراب فجعل يحثوه على رأسه ويدعو بأوليل والثبور فاضحكني ما رأيت من جزءه

فصل في الوقوف بها الوقوف بها أي بعد طلوع الفجر (واجب) أي عندنا لاسنة كعليه الشافعي (وشرائط محتمة شرائط جمع الصلاة) أي من تقديم الاحرام والوقوف برفقة الزمان والمسكان والوقت إلا أنه لا فرق هنا بين الزمان والوقت بخلافه هناك على ما سبق (وأول وقته طلوع الفجر الثاني) أي ظهور الصبح الصادق (من يوم النحر) أي الأول (وآخره طلوع الشمس منه فن وقف قبل طلوع الفجر أو بعد طلوع الشمس لا يتبدد) وهذا واضح (وقدر الواجب منه ساعة ولو لطيفة) أي قبله ولو لحظة واحدة (وقدر السنة امتداد الوقوف) أي من مبدأ الصبح (إلى الأسفار جدا) أي إلى الإضاءة بطريق المباشرة بحيث تكاد الشمس تطلع (وأما ركته) أي ركن هذا الواجب (فيكونونه بمزدلفة) أي دون غيرها كواحد عشر (سواء كان) أي وقوفه (بفضل نفسه أو بفعل غيره بأن يكون محولا بأمره أو بفعل أمره وهونائم أو منمى عليه أو مجنون أو سكران نواه) أي الوقوف (أولم ينو علم بها) أي بالمزدلفة أنها محل وقوف (أولم يعلم ولو ترك الوقوف بها فدفع) الأولي بأن دفع (ليلا فعليه دم) أي عظم تركه الواجب (إلا إذا كان ليلة) أي مرض (أو ضف) أي ضف بنية من كبر أو صغر (أو يكون) أي التماسك (امرأة تخاف الزحام فلا شيء عليه ولو مر بها في وقته) أي وقت وقوفه (من غير أن يبيت بها) صوابه من غير أن يبيت فيها (جاز) أي وقوفه (ولا شيء عليه) لأنه أتى بركن الواجب وهو حصول الوقوف في ضمن المرور كإفريقية والاستدامة غير واجبة هنا بخلافها برفقة (ولو وقف بعد ما قاض الإمام قبل طلوع الشمس) ظرف لوقف لا قاض (أو دفع قبله) أي قبل الإمام ببدان وقف بعد الفجر (أو قبل أن يصل الفجر) أي فيه (أحزاه ولا شيء عليه) أي من الدم والكفارة (وأساءه تركه الامتداد وأداء الصلاة بها) وكذا تركه الإفاضة مع الامم منها (وأما مكان الوقوف فغيره من أجزاء مزدلفة أي جزء كان) لكن الموضع المسمى بالمشعر الحراء أفضل أجزائه لوقوفه صلى

وعلى آل سيدنا محمد واغفره

يا خير الغافرين (اللهم)

أستغفرك لكل ذنب يمت

القلب ويشعل الصكرب

ويشغل الفكر ويرضى

السلطان ويسخط الرحمن

فصل يارب وسلم وبارك على

سيدنا محمد وعلى آل سيدنا

محمد واغفره لي يا خير

الغافرين (اللهم)

أستغفرك لكل ذنب يعقب

اليأس من رحمتك والقنوط

من مغفرتك والحرمان من

سعة ما عندك فصل يارب

وسلم وبارك على سيدنا محمد

وعلى آل سيدنا محمد واغفره

لي يا خير الغافرين (اللهم)

أستغفرك لكل ذنب

أمتت عليه نفسي أجلا

لك واظهرت لك اثوبة

فقبلت وسألتك انفو

القفلي وسماه (والمزدلفة كلها موقف الا وادي محسر) بكسر السين المشددة (وحد المزدلفة ما بين ما زعى عرفة) أى مضيق طريق عرفة (وقوفى محسرينا وشمالا من تلك الشعاب) أى الاودية (والحيال) وكذا التلال (وليس للمأزمان ولا وادي محسر من المزدلفة وطولك مزدلفة قبل ميل وقيل ميلان وأول محسر من القرن) أى أعلى الجبل (المشرف من الجبل الذى على يسار الذهاب الى منى)

فصل (أى فى آداب الوقوف بمزدلفة) فانما انشق الفجر (أى فلق الصبح) يستحب أن يصلى الفجر بلس (بفتحين أى بشأبة ظلمة من آثار الليل من غير اسفار لما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم بها هكذا فهو مخصوص من قوله صلى الله عليه وسلم اسفروا بالفجر فانه أعظم للأجر ولعل وجه تسميتها فيها قرعته للوقوف بها والاستعداد للزول الى منى (مع الامام) أى الخليفة أو غيره من الأئمة (وان صلى فردا جازا فادأ فرغ منها فاستحب أن يأتى الامام والثاس) أى عمومهم (المشعر الحرام) أى ان لم يصل فيه (وهو جبل فزح الذى عليه البناء اليوم ويقف مستقبل القبلة والثاس وراءه) أى خلف الامام أو عينه أو يساره (والافضل أن يقف على جبل فزح ان أمكنه والافضحه أقرب به) فى القاموس المشعر الحرام وتكسر ميمه موضع بمزدلفة وعليه بناء اليوم وهم من ظنه جيلا بقرب ذلك البناء انتهى وفى الكشف المشعر الحرام فزح وهو الحجيل الذى يقف عليه الامام وعليه المقيدة وكذا صحح الشافعية ان المشعر الحرام هو فزح لجميع المزدلفة كإميل وقال حافظ الدين فى تفسيره وفزح جبل صغير فى آخر مزدلفة وفى القاموس فزح جبل بالمزدلفة لسه والله أعلم وأما بزعمه الوام ان من طلع الى سطح البناء فيه وزل على رأسه من درجة فى وسط هذا البناء الى ان يخرج من أسفله غفرله ما كان عليه من قتل النفس ونحوه فهو باطل لا أصل له بل الوارد فى هذا المقام أن الله تعالى يفر لعبده حقوق البعاد اذا كان حجه مقبولا (ويستحب أن يدعو ويكبر ويهلل ويحمد الله تعالى ويثنى عليه ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويكثر التلبية ويرفع يديه للاداء بسطا) أى مبسوطين (يستقبل بهما وجهه ويذكر الله كثيرا ويسأل الله حوائجهم ولا يزال كذلك الى أن يسفر جدا) أى اسفارا كثيرا (وهو) أى على ما روى عن محمد فى حده (أن يبقى من طلوع الشمس قدر ركعتين أو نحوه فيدفع) أى هذا بطريق التقريب (والافضل أن يكون وقوفه بد الصلاة) أى فلو وقف أولاهم صلى مسفرا جاز والله أعلم

فصل فى آداب التوجه الى منى (فانما فرغ من الوقوف) أى من وقوف مزدلفة (واسفر جدا فالسنة ان يفيض مع الامام) أى مع اقاضته (قبل طلوع الشمس) واما ما فى مختصر القدورى فانما طلعت الشمس اقاض فتقول معنى قرب طلوعها وفى فتاوى السراجية تم يأتى الى منى قبل طلوع الشمس او حين طلوعها او بعدها كيف يتيسر قال المصنف فى الكبير وهذا خلاف ما تقدم الا أن يراد به الجواز فلا خلاف أقول ولا مائة فى كلامه لانه أراد اذا اقاض قبل طلوع الشمس من المشرفيات منى بحسب ما يتيسر سواء كان قبل طلوع الشمس او حين طلوعها أو بعدها والحاصل ان الافاضة على وجه السنة ان يكون بعد الاسفار من المشعر الحرام حتى لو طلعت الشمس عليه وهو بمزدلفة لا يكون مخالفا للسنة (فان تقدم على الامام أو تأخر عنه جاز) أى ولو لم تكن الافاضة معه (ولا شئ عليه

فغفرت ثم عادى الهوى الى ماودنى طمعا فى سعة رحمتك وكرم عفوك ناسيا لوعيدك وارجيا لجبل وعدك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لى ياخير الصائرين (اللهم) انى أستغفر لك لكل ذنب يورث سواد الوجه يوم تبيض وجوه أوليائك وتسود وجوه أعدائك اذا أقبل بعضهم على بعض يتلاومون فتقول لا تخصصوا لى وقد قدمت اليكم بالوعيد فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لى ياخير الصائرين (اللهم) انى أستغفر لك لكل ذنب فهمته وصمت عنه حياء منك

وكذا الودع بمدطوع الشمس) سواء أقاض معه أم لا لا يلزم منه شيء ويكون مسياً تركه السقوا لخالص
ان الاقاضة مع الامام من مزدلفة سنة بخلاف الاقاضة معه من عرفة فانه واجب (فانما دفع) اي
اقاض (فليكن بالسكنية والوقار شماره) اي دأبه وعادته (الثلية) أي كثرة (والاذكار فانما بلغ
بطن محسر) اي اول واديه (أسرع قدرومية حجران كان ماشيا وحر كدأته) اي لاسراع (ان كان
راكبا) وهذا يستحب عند الاقامة قد روي احمد عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم اوضع في
وادي عسري اسرع وفي الموطن ان بان عمر كان يحرك واحلته في محسر قدرومية حجر وسمى بذلك
لان قيل أحباب القيل حسري فاي اعني وقيل لان لبس وقف فيه متحسرا ويسمى وادي النار لان رجلا
اصطاد فيه فزلت عليه نار فحرقته كذا ذكره الحب الطبري ويقول في مروره اللهم لا تقتلنا بغضبك
ولا تهلكنا بذمك وعاقبنا بقلبك (ثم خرج الى منى سالك الطريق الوسطى التي تخرج الى العبة)
اي ان يسرع وليكن فيه زحمة

عند ذكره أو كتمته في
صدري وعلته منى فانك
تعم السر وأخفى فصل يارب
وسلم وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفره
لي يا خير العافرين (اللهم اني
أستغفرك لكل ذنب
يستغنى الى عبادك ويغفر
عني أولياك أو يوحشني
من أهل طاعتك بوحشة
المعاصي وركوب الحلو
وارتكاب الذنوب فصل
يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي
يا خير العافرين (اللهم اني
أستغفرك لكل ذنب يدعو الي
الكفر ويبطل الفكر
ويورث الفقر ويحلب العسر
ويصد عن الخير ويهتك
الستر ويمنع اليسر فصل
يارب وسلم وبارك على سيدنا

فصل في رفع الحصى (يستحب أن رفع من المزدلفة سبع حصيات مثل التواة أو الباقلاء
وهو المختار) وقيل مثل بسندقة القوس وقيل مقدار الحصة (برمي بها جرة العبة) أي في اليوم
الاول (وان رفع من المزدلفة سبعين حصاة أو من الطريق) أي طريق مزدلفة (فهو جائز
وقيل مستحب) أي أخذ السبعين على ما ذكره بعض المشايخ لكن قال الكرماني وهذا خلاف
السنة وليس مذهبا وأما في البدائع والاسي جاني والتحفة من أنه يأخذ حصى الجمار من
المزدلفة أو من الطريق فينبغي حملها على الجمار السبعة وكذا ما في الظهيرية من أنه يستحب التقاطها من
قوارع الطريق وكان ابن عمر رضي الله تعالى عنها يأخذ الحصى من جمع وكذا ما في المحيط والكافي
أنه يأخذ الحصى من قوارع الطريق ثم يجهور الشافعية على أنه يلتقط ليلا وقال البوسوي نهارا
لحديث ورد فيه (ويجوز أخذها من كل موضع) أي بلكراهة الا من عند الجرة أي فانه
مكروه لان جراتها للموجودة علامة انها للرودة فان المقبولة منها ترفع لتثقل ميزان صاحبها الا
انه لو فعل ذلك جاز وكرو قال مالك لا يجوز وفي الهداية يأخذ الحصى من أي موضع شاء (الا من
عند الجرة) فان ذلك بكرة قال ابن الهمام فأدائه لاسنة في ذلك وجب خلافها الاساءة (والمسجد)
أي مسجد الحنيفة وغيره فان حصى المسجد حرام بركه أخرجه خصوصا بقصد ابتذاله (ومكان
نجس فان فصل) أي كلا منهما (جاز وكره) قال في الفتح وما هي الا كراهة تنزيه (وبكره ان
يأخذ حجرا كبيرا فيكسره صفرا ولو أخذها) أي السبعة وغيرها (من غير مزدلفة جاز
بلا كراهة ولو رمى كبيرا أو نجسا جاز مع الكراهة ونذبه غسلها) أي يستحب ان يغسل
احصاة مطلقا والله أعلم

باب مناسك منى

اعلم ان منى شعب طوله ميلان وعرضه يسير وحيال الحيطه بهما أقبل منها لية فهو منى وليس
العبة منها (فانما أتى منى يوم النحر) اي بعد الوقوف (تجاوز عن الحجرة الاولى) وهي التي تلي
مسجد الحيف (والثانية الى جرة العبة وهي التي تلي مكة) اي جانبها (من غيران يشتغل بشيء
آخر قبل رميها ببدء دخول وقتها) وهو أول الفجر حوازا وبعد طلوع الشمس استحبابا وبعد
ازوال جوازا وفي الليل كراهة (ويقف) أي حيث يرى موقع الحصاة (في بطن الوادي)

أى من أسفله لأعلاه (ويجعل منى عن عينه والكعبة عن يساره ويستقبل الجرة ثم يرميها بسبع حصيات) أى متفرقات واحدة بدو واحدة (يكبر مع كل حصاة يدعو) يقول بسم الله الله أكبر رغماً للشيطان وضلالاً عن الله أحطه حجاً مبروراً وسياً مشكوراً وذنباً مغفوراً (وقطع التلبية بأولها) أى بأول الحصيات (وكيفية الرمي) أى المسحبة والاقتحار مشايخ بحجراتى أنه كيفاً رعى جاز على ما فى المرتعاني (قيل) وهو الذى ذكره صاحب الهداية وقال شارح الجمع هو الأول (أن يضع الحصاة على ظهر إبهامه اليمنى ويستعين عليها) أى على رميها (بالمسحبة) أى بإسما كها (وقيل) وهو الذى صرح به فى النهاية والفتح وغيره (يأخذ بطرف إبهامه وسبائته) أى الأولى مسبحة (وهو الأصح) لأنه لا يسر والمعتاد عند الأكل (وهذا) أى كها (بيان الأولوية وأما الجواز فلا يتقيد بهيئة) أى كيفية دون أخرى (بل يجوز كيفاً كان إلا أنه لا يجوز وضع الحصاة ويجوز طر حال كونه خلاف السنة أو الأفضل رعى جرة القبلة أو غيرها) أى روى غير حال ماشياً ولوروى من فوق القبلة (جاز) أى أجزاءه (وكره) لأنه خلاف السنة إلا من عذر (ويستحب أن يكون بينه) أى بين الرامى وبين الجرة (أى موضع وقوع الحصى) خمسة أذرع فأكثر (لأن مادونها وضع وهو غير جائز أو طرح وهو خلاف السنة وفى الفتح وما قدر به خمسة أذرع فى رواية الحسن فذلك التقدير أقل ما يكون بينه وبين المكان فى المسنون (ويسن أن يكبر مع كل حصاة) كاستسبق (ولوسع أو هل وأتى به ذكر غيرهما) كالتحديد والتجديد وسائر أذكاره سبحانه (مكان التكبير جاز ولو ترك ذلك الذكر) أى رأساً روى بالفقه عن الثوري والاشغال بأمر الدنيا (قد أساء) أى تركه سنة المصطفى (ويستحب الرمي باليمن) أى وحدها ويرفع يده حتى يرى بياض إبطه (كاصرح به فى التوبة) وأذا فرغ من الرمي لألقب للدعاء عند هذه الجرة فى الأيام كلها بل ينصرف داعياً (ولعل وجه عدم الوقوف للدعاء هنا على طبق سائر الجرات تنسيق المكان ومزاحمة أهل زمان (ولا يرمى يومئذ غيرها) أى سوى جرة العبة من الجرات وسائر بيان أحكام الرمي وشروطه وواجباته فى فصل على حدة

فصل فى قطع التلبية وقطع التلبية مع أول حصاة رميها من جرة العبة فى الحج الصحيح والفاسد سواء كان مفرداً أو بالجماعة (أو متيناً أو قارناً) وهذا هو الصحيح من الرواية على ما ذكره قاضى خان والطرابشى (وقيل لا يقطع التلبية إلا بعد الزوال) كفى الخط ولله محمول على من لم يرم قبله فإن السنة فى حقه أن يرمى قبل الزوال فله أن يطعم قبل رميها بخلاف ما بعد الزوال فإنه يخرج وقت السنة لئلا يقطع التلبية والأولزم أنه أن يرمى مطلقاً جازلاً التلبية إلى آخر عمره وهو بعيد جدّاً رأيت أنه مبنى على رواية ابن يوسف كما سيبنى صريحاً وأما ما نقله شارح الجمع عن المحيطان القارئ يقطع حين يأخذ فى الطواف الثانى لأنه يتخلل بعده فتعين حمله على أن المراد به القارئ الذى فاتته الحج لما فى الحواشى قال محمد فائز الحج إذا تمخل بالمرة يقطع التلبية حيث يأخذ فى الطواف وإن كان قارئاً فانه الحج يقطع التلبية حيث يأخذ فى الطواف الثانى (ولو حلق قبل الرمي أو طاف قبل الرمي والحلق والذبح قطعها) أى قطع التلبية وما بعد الحلق قبل الرمي فلا اتفاق وأما بعد طواف الزيارة قبل الرمي والحلق فليس قولاً بل حنفية وعمدودورى عن ابن يوسف أنه يلى ما لم يخلق أولم تزل الشمس من يوم النحر فهذا يؤيد ما قرأناه سابقاً (وإن لم يرمى حتى زالت الشمس لم يقطعها حتى يرمى إلا أن تغيب الشمس يوم النحر فيحتد قطعها) وهذا مرمى عن أبي حنيفة وكأنه رضى الله عنه رأى جانب الجواز فى الجملة وإن كان قارئاً

محمد وعلى آل سيدنا محمد
وأغفره لى يا خير التافرين
(اللهم) أنى أستغفرك لكل
ذنب بدنى الآجال ويقطع
الآمال ويشين الأعمال
فصل يارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد
وأغفر لى يا خير التافرين
(اللهم) أنى أستغفرك لكل
ذنب بدنى ما طهرته
ويكشف عن ماستره أو
يقبح من مازيته فصل يارب
وسلم وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد وأغفره
لى يا خير التافرين (اللهم)
أنى أستغفرك لكل ذنب
لا ينال به عهدك ولا يؤمن
معه غضبك ولا تنزل به
رحمتك ولا تدوم مى
لعمرك فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد

وقت الساعة وعن محمد ثلاث روايات فظاهر الرواية كآبي حنيفة ورواية ابن سماعه فيمن يرم قطع التلية اذا غربت الشمس من يوم النحر وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة ورواية هشام اذا مضت ايام النحر ذكره في البدائع وغيره كذا في الكبير ولا يظهر فرق بين الروايتين المذكورتين عن ابي حنيفة وايضا قيد الحكم بمعنى ايام النحر دون التشريق غير واضح اذ وجه التأخير هو بقا وقت القضاء اللهم الا ان يقال معنى ايام النحر اول جواز الفطر فلا معنى لجواز التلبية بعده (ولوذج قبل الرمي فان كان قارئا أو متقاطعا على التلبية (وان كان مفردا) وهو قول ابي حنيفة ورواية عن محمد روى عن ابن سماعه عن محمد انه لا يقطع فصل في الذبح * فانما فرغ من رمي جرة العقبة يوم النحر انصرف الى رحله * اى منزله (ولا يشتمل شئ آخر) اى من البيع والشراء ونحوهما بالاضرور وقوله فيه (ثم ان كان مفردا) اى بالحق (يستحب له الذبح) اى مريئا (فيذبح ويحلق) فلو حلق فذبح لاشئ عليه (وان كان قارئا اى متتابع عليه الذبح) اى ان يقرأ على قيمته او على ذبحه (والاقاصم) اى قصاب عشرة ايام على ماسبق فلو يصم اثلاثة اوصام عند مجزئ ثم قدر على الذبح تبين عليه الذبح (وتقديم الذبح على الحلق واجب عليهما) اى حينئذ (ومستحب للمفرد) اى مطلقا (والافضل ان يذبح بنفسه ان كان يحسن ذلك ولا يستحب له الحضور عند الذبح وبدعو قبل الذبح أو بعده) اى يقول وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض الى قوله واثامن المسلمين اللهم تقبل مني هذا التسك او هذه الاضحية واجعلها قربة بالوجهك وعظم اجري عليها (ويكره الدعاء بين التسمية والذبح ولا يحتاج الى التنية عند الذبح وكيفية التنية السابقة وكذا كان الهدى اعظم) اى جهة او اكثر قيمة (و اسمن فهو افضل ويستحب كون الشاة بيضاء وقيل قوائمها ورأسها اسود سائرها ابيض) وغمامه يعرف في باب الاضحية (ويستحب ان يكون مذبها او منحرا هاستقبل القبلة) وان يكون شرفة حادثة غا الحدة ويحفر حفرة في الارض لدها وبشد ثلاث قوائمها يدها واحد حدي رحلها ثم يستقبل القبلة والشرفة في يده على جهة احرام الصلاة ويقول ما تقدمت به خذ مقدمة الهدى بيده اليسرى ويغلى عينه التي ينظر بها الى الذابغ ثم يأخذ الشفرة بيده اليمنى ويضعها على مذبحه او منحره ويبر الشفرة سرى بماء يسمى الله تعالى حالة وضع الشفرة والامر اذ يقول بسم الله والله اكبر وعن شمس الأئمة بكرة مع الواو ويقطع العروق الاربعة أو الاكثر منها فاذا قطع حل قوائمها ثم يقوم وبدعو بالبول له ولكافة المسلمين

فصل في الحلق والتقصير * قدم الحلق لانه افضل وفي ميزان المثل انقل ولتقديمه في قوله تعالى محلقين رؤسكم ومقصرين ولقوله صلى الله عليه وسلم اللهم ارحم المحلقين قالوا المنصرين فأعادوا حتى قال في الثالثة والرابعة والمقصرين لاسيما والفظلة اعاد الى التقصير من جهة تلقفهم بالشعر الذي هو رينة عند العرب بالوصف الكثير وهذا في حق الرجل اما المرأة فليس لها التقصير لماسبق من ان حلق رأسها مثله كحلق الرجل البحية (فانما فرغ من الذبح حلق رأسه ويستقبل القبلة للحلق ويبدأ بالجانب الايمن من رأس الغنوق هو اختار) كما في منسك ابن السجى والبحر وقال في التبعة وهو الصحيح وقد روى رجوع الامام عاتق عن الامام في الحلق في موضع كذا وكذا فذكر منه البداهة بين الخالق فصيح قوله (الاخبروا) دمع ما هو المتهور عنه عند المتابع أن المعتبر في البداهة بين الخالق فيبدأ بشقه اليسرى من العلوق ولو وقف الخالق من وراء العلوق حال كونهما مستقبليين لاجتماع الابتداء بين الخالق والعلوق وارفع الخلاف وبين الحال على الوجه الاكمل بما اذا تقرر هذا الجمع فلا بد من الترجيح ولعل هذا هو بسبب الامام مع اطلاعه على ما ورد

وعلى آل سيدنا محمد واغفره
 لى ياخير الفافرين (اللهم) انى
 استغفرك لكل ذنب
 استغفيت به في ضوء النهار
 عن عبادك وبارزتك به في
 ظلمة الليل جراءة مني عليك
 على انى اعلم ان السر عندك
 علانية وان الحقية عندك بارزة
 وانه لا يمتنع منك مانع ولا
 ينقضي عندك نافع من مال
 وبين الان آيتك بقلب سليم
 فصل يارب وسلم
 وبارك على سيدنا محمد
 وعلى آل سيدنا محمد واغفره
 لى ياخير الفافرين (اللهم)
 انى استغفرك لكل ذنب
 يورث النسيان لذلك
 او يقب النفلة عن تحذرك
 وتجادى بى الى الامن من
 مكره او يؤمنى من خير

عنه عليه الصلاة والسلام حيث نظر الى ان التيامن هل هو معتبر بالنسبة الى الفاعل أو المفعول والتبادر هو الاول تأمل قال في الفتح بعدما ذكر حديث خلق النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يفيد أن السنة في الخلق والبداءة بين المخلوق رأسه وهو خلاف ما ذكر في المذهب وهو الصواب وقال السروجي وعند الشافعي يبدأ بين المخلوق وذكر كذلك بعض أصحابنا ولم يميز إلى أحد والسنة اولى وقد صح بداءة رسول الله صلى الله عليه وسلم بشق رأسه الكريم من الجانب الايمن وليس لاحد بعده كلام وقد كان يحب التيامن في شأنه كله وقد اخذ الامام بقول الحجام ولم ينكره ولو كان مذهبه خلافه لما وافقه قلت له لما كان مترددا في القضية وفي القول بالارحجة ورأى فعل الحجام على وجه النظام الموروث من زمنه عليه الصلاة والسلام اتقاده في ذلك المقام واعترف عنه بخطأه فيما وقع له من خلافه في المرام والله سبحانه اعلم ثم اذا اراد الخلق يستحب ان يفيض الماء على ناصيته (ويدعو) أي عند الخلق فيقول الحمد لله على ما هدانا وانم علينا وقضى عنا نسكنا اللهم هذه ناصيتي بيدك فاجعل لي بكل شرعة نورا يوم القيامة وامع عني بها سبعة واربع لي بها درجة في الجنة العالية اللهم بارك لي في نفسي وقبيل مني اللهم اغفر لي وللمحلقين وللقصرين يا واسع المغفرة آمين (ويكبر عند الخلق وبه) ولعل وجه التكرير كونه في ايام التشريق (ويدعوه) والوالديه ولشأخه (لانهم في مناسباتهم لموم التربية وربما يكونون اولى منهما لخصوص تربيتهم في الامور الدينية) (ويدفن ماحلق أو قصر وهو مستحب) لانه بعض اجزائه فيقاس على كله حال موته (ولا يأخذ من شعر لحية ولا من شاربه ولا نظفه قبل الخلق) وكذا يدهملا أطلق الطرابسي حيث قال وان فعل لم يضره قال الكرماني وعندنا لا يستحب وان فعل لم يضره وقال الزيلعي ويستحب له اذا خلق رأسه ان يقص ظفره وشواربه ولا يأخذ من لحية شيئا لانه مثله ولو فعله لا يجب عليه شيء انتهى وفيه انه ورد في السنة اصلاح اللحية بما ينزع في القضية فلا يكون اخذها مثله بل حلقها مثله كما سيأتي فهم الظاهر انه لا يستحب شيء من ذلك سوى الخلق أو التقصير في هذا المقام اتقده به صلى الله عليه وسلم وان كان الخلق متضمنا للآخذ بقضاء التفت بدفراغ الاحرام في البدائع وليس على الحاج اذا خلق أن يأخذ من لحية لله تعالى فان هذا ليس بشيء لان الواجب خلق الرأس بالخص ولان خلق اللحية من باب التلذذ ولان ذلك تشبيه بالتصاري وفي الفتح ولا يأخذ من شعر غير رأسه ولا من ظفره فان فعل لم يضره لانه وان التحلل وهذا كله مما يحصل بالتحلل لانه قضاء التفت كذعله في المبسوط قوله (ويستحب بعده أخذ الشارب وقص الظفر) ليس على الاخلاقه ولو قص انظاره أو شاربه أو لحية أو طيب قبل الخلق فليحمله موجب جانيته) فيه انه اذا كان شيء مما ذكر قبل الخلق لكنه في اوانه لا يوجب شيئا كآفته ابن الهمام عن المبسوط معلال لكنه ناقص بما نقله عنه للمصنف في الكبير حيث قال وبإزالة المبسوط ليس على الحاج اذا قصر ان يأخذ شيئا من لحية أو شاربه أو انظاره أو يتور فان فعل لم يضره ثم عليه ما مر من ذكر في آخر الباب وانما سبق على الحرم غير التقصير فبدأ بقص انظاره فليحمله كفارة وذلك لان احرامه باق ما لم يحلق أو قصر فقصه يكون جناية على الاحرام ويؤيده ما في خزائن الاكل اذا لم يبق على الحرم الا التقصير فبدأ بقص الانظار أو قص الشارب أو أخذ اللحية لزمه كفارة لذلك وفي الكافي وليس للمحرم أن يقلم انظاره قبل الخلق أو التقصير لبقائه في الاحرام وفي المحيط أيسر له التحلل فقص رأسه بالخطمي وقلم انظاره قبل الخلق فليحمله لان الاحرام باق في حقه لانه لا يحلل الا بالخلق لكن ذكر الطحاوي انه لا دم عليه عند ابن يوسف

ما عندك فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد
واغفر لي يا خير الغافرين
(اللهم) اني استغفرك لكل
ذنبي لحقني بسبب عتي
عليك في احساس الرزق
علي وشكائي منك
واعرضني عنك وميل الي
عبادتك بالاستكانة لهم
والضرع اليهم وقد
استغنى قولك في محكم
كتابك فا استكانوا لرحم
وما يضرعون فصل يارب
وسلم وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفر
لي يا خير الغافرين (اللهم)
اني استغفرك لكل ذنب
لزمي بسبب كربة استغثت
عندها بغيرك واستغثت
عليها بسواك واستدعت

ومحمد لانه ايسح له التحلل فيقع به التحلل انتهى فدل على ان المشقة خلافة بين الائمة الثلاثة ويؤيده ما في
الفتح ولوغسل رأسه بالخطي يدارى قبل الحلق يلزمه دم على قول أبي حنيفة على الأصح لان احرامه
باق لا يزول الا بالخطي انتهى والحاصل ان قول أبي حنيفة هذا هو الأصح بل قال الجصاص لا عرف فيه
خلافا والصحيح انه يلزمه الدم لان الحلق او التقصير واجب فلا يقع التحلل الا بأحدهما ولم يوجد فكان
احرامه باقيا فاغسل رأسه بالخطي فقد زال الثقب في حال قيام الاحرام فيلزمه الدم انتهى وما يؤيده
ان هذا الاختلاف في الحاج لان المتشر لا يحل له قبل الحلق شيء مأمرا اتفاقا على ما ذكره المصنف
مسندا الى ما في الآثار عن الطحاوي والله اعلم (والسنة حلق جميع الرأس او تقصير جميعه وان اقتصر
على الرجب جاز مع الكراهة) أي تركه السنة والاكتفاء بمجرد الواجب (وهو) أي الرجب (أقل
الواجب في الحلق) وكذا في التقصير وفيه إجماع الى أنه اذا حلق كله أو قصره يكون من كمال الواجب
ويندرج الواجب في ضمن السنة كندراج الفرض في ضمن الواجب اذا قرأ الفاتحة في الصلاة وهذا
عندنا وعند مالك قبل واحد أيضا لانخرج عن الاحرام بالخطي السك او تقصيره واختار ما بين الهمام وهو
الظاهر من حيث الأدلة الظاهرة في هذا المقام ومعارفة القياس بينه وبين المسح في المرام (وأما التقصير
فأقله قدر أتملة) وهو بتليث المم والهزة تزع لفات فيها الظفر (من شعر رجب الرأس والحلق
مسنون للرجال) أي أفضل (ومكره للنساء والتقصير مباح لهن) والظاهر أنه مستحب لهن لقرينه
صلى الله عليه وسلم فعل بعض الصحابة ودعا لهن (ومسنون) أي مؤكدا (بل واجب لهن) لكراهة
الحلق كراهة تحریم في حقهن الا لضرورة (ومن لا شعر له على رأسه يحرم الموي) وهو آلة الحلق
(على رأسه وجوبا هو المختار وقيل استحبابا) وقيل استاتنا وهو الاظهر (ولو زال الشعر بالثورة)
أو بالخطي أو بالتف بيده أو أسنانه بسنى في التقصير (بفعله أو بفعل غيره أجزأ عن الحلق)
فيه إجماع الى ان الحلق أفضل فقله أو الحلق مستدرك مستثنى عنه وصوابه بالحرق بالبراء كافي الكير
(ولو تمذر الحلق لعارض) أي لملحة في رأسه نوجب حلقه كصداع ونحوه أو قد آلة الحلق أو الحلق
(تمين التقصير أو التقصير) أي تمذر لكون الشعر قصيرا (تمين الحلق وان تمذرا جيبا لعله
في رأسه) بأن يكون شعره قصيرا أو برأسه فروح بضره الحلق (سقطا عنه وحل بلائى) أي بلا
وجوبه عليه لانه ترك الواجب يذره كإصرح به في البحر الزاخر (والاحسن أن يؤخر)
هذا الشخص (الاحلال الى آخره) أي ان كان رجوز زال العذر (وان لم يؤخره فلا
شيء عليه) لحلول وقته وتحقق عذره وتوهم زواله (ولو خرج الى البادية فزجدا أو من بحلقه لا
يجزئه الا الحلق أو التقصير) إذ ليس خروج هذا بضر (واذا حلق) أي الحرم (رأسه) أي
رأس نفسه (ورؤس غيره) أي ولو كان محرما (عند جواز التحلل) أي اخروج من الاحرام بأداء
أفقال النسك (لم يلزمه شيء) لا يؤم يلزمه شيء وهذا يحرم كل محرم في كل وقت فلا مفهوم تنقيد
المصنف في الكبير قوله عند جواز الحلق يؤم الشعر

بأحدهما دونك فصل يارب
وسلم وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفره
لى يا خير الفافرين (اللهم)
اتى استغفرك لكل ذنب
حلتى عليه الحروف من
غيرك ودعائى الى التضرع
لا حدى من خلقك وأسألك
الى الطمع فيما عندك
فأثرت طاعته فى مصيبتك
استجلا بما فى يديه وأنا أعلم
بحاجتى اليك كما لا غنى
عنك فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفره
لى يا خير الفافرين (اللهم)
اتى استغفرك لكل ذنب
ملتى نفسى استقلاله
وصورت لى استغفاره
وقلته حتى ورطتني فيه
فصل يارب وسلم وبارك

فصل في زمان الحلق ومكانه وشرائط جوازه (يختص حلق الحاج بالزمان والمكان) أي عند أبي حنيفة
ولا يختص واحد منهما عند أبي يوسف على ما في التهذيب ونشر الجامع وغيرهما ذكر الكرماني واسروحي
عن أبي يوسف ان الحلق يختص بالزمان لا بالمكان وعند محمد شوق بن كان وعند زفر بن شين بالزمان لا المكان
(وحلق المتمتع بالمكان) أي يختص عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف وزفر وأما الزمان

على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد واغفر لي يا خير
الفاقرين (اللهم) اني استغفر
لكل ذنب جري به قلبي
واحاط به علمي وعلى
الى آخر عمرى ولجميع ذنوبي
كلها اولها وآخرها عمدى
وخطئها قليلها وكثيرها
صغيرها وكبيرها دقيقها
وجليلها قديمها وحديثها
سررها وجهرها وعلايتها
ولما انا مذنب في جميع
عمرى فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واغفر لى
يا خير الفاقرين (اللهم) انى
استغفر لك كل ذنبى
واسألك ان تغفر لى ما
احصيت على من مظالم
البلاد قبل فان لباسك
على حقوقا ومظالم وانابها

في خلق المتعمر فلا يتوق بالاجماع (فالزمان) أى في خلق الجمع (ايام التحر الثلاثة) أى ولياليها
(والمسكن الحرم) أى الحج والعمرة (والخصيص) أى في التوقيت (للتعيين) أى بالدم (لالتحليل
فلو خلق او قصر في غير ما توقت به زمه الدم ولكن يحصل به التحلل في أى مكان وزمان حتى به صد
دخول وقته) أى وان تحله (واول وقت صحة الحلق في الجمع طلوع فجر يوم النحر ووقت جواز به لإجابر
أى بلا كفارة يمدى جمر العقبة لانه قبله موجب للدم عنداى خيفة وأخر وقت الوجوب غروب الشمس
من آخر أيام النحر ولا آخر له في حق التحلل (أى خروجه من إحرامه) (واول وقت صحته في العمرة
بدا كزطوا فيها واول وقت حله بعد السحى لها) كذا في بعض التسع وزيد في بعضها (فشرط وقوع
الحلق متبراً ضله بعد طلوع فجر النحر في الحج وإتيان أكثر الطواف في العمرة) انتهى وهو
مستدرك مستثنى عنه (ودفع الهدى في الحرم في المحصر) أى مطلقاً وهو مرفوع عطف على قوله ضله في
النسخة ان اذنة وكان حقه ان يقول وبذبح الهدى في الحرم في حق المحصر لهما اول احدهما اذ وجوده
قبل ذلك كمدته في حق التحلل والله أعلم

فصل في حكم الحلق حكمه التحلل أى حصول التحلل به وهو صبرونه حالاً (فياحب به جميع
ما حظر) بصحة المفعول أى منع (بالأحرام من الطيب) وفيه خلاف مالك على ما ذكره ان يلى لانه
من دواى الجماع كيجرم سائر الدواى من القبة والتمس وذكر ابن فرشته في شرح الجمع معزيا الى
الحانية الصحيح ان الطيب لا يحل له لانه من دواى الجماع انتهى والذي صرح به غير واحد باحة جميع
المحظورات من الطيب (والصيد ولبس الخيط وغير ذلك الا الجماع ودواىه) كالتيقيل والتمس
على ما ذكره الكرماني لكن في منك الفارسي والطرابسى ولا يجعل الجماع فسادون الفرج بخلاف
التمس والقبة انتهى ولعل مرادها ان التمس والقبة مكروهان بخلاف الجماع فيها دون الفرج فانه
حيث ذكر حرام لثانتي (فانه) أى الجماع (وتواجه بتوقف حله على الطواف) أى طواف الافاضة
(ولكن ان وجد) أى الطواف بعد الحلق وان طاف قبل الحلق لم يحل له النساء كبيرها (ففي النخبة
ذكر الفارسي ان المذهب عندنا ان الرى ليس بمحلل وان بعد الرى قبل الحلق لا يحل له شيء من
المحظورات وفي الجوهره شرح القدورى ولو طاف للزيارة قبل الحلق لم يحل له الطيب والنساء وصار
بمنزلة من لم يطق كذا في الكرخي وهذا فيدان الطيب حكمه حكم الجماع بلحق به نيا وآبانا والحاصل
انه لا يحصل التحلل عندنا الا بالحق او ما يقوم مقامه وان الرى ليس بمحلل حتى لو رمى لا يتحلل
في حق التمس ونحوه مالم يحق او يقصر كما صرح به الكرماني وغيره الا انه محل في حق
الحلق ولكن لو حلق قبل الرى حل بالاتفاق وكذا الذبح ليس بمحلل الا في حق المحصر على
ما تقدم والله أعلم

باب طواف الزيادة

(اذافرغ من الرى والذبح والحلق) أى مرتباً او غير مرتب (يوم النحر) أى اول ايامه (فالافضل ان يطوف
لفرض في يومه ذلك) وهذا باتفاق العلماء (والافق الثاني) او في (الثالث) وكذا الحكم
في اياها (ثم لافضية) أى بخروج وقت الفضية (بل الكراهة) اما عند الامام فكراهة تعريضة
موحة لادم واما عندنا فتزنية وهذا اذا كان بلا عذر (فاذا دخل المسجد) أى المسجد الحرام
من باب السلام كما سبق عليه الكلام (بدا بالطواف) أى لانه الصلاة الاثنا عشرية (في طوف سبعة اشواط بالرميل

فيه سوى اى وبلاسمى (بده) اى بد الطواف (ان قدمهما) اى الرمل والسعى لانهما لم يشترعا الامرة (والاى) وان لم يقدمهما (رمل فيه سوى) بدمه وان قدم السعى لا الرمل سقط الرمل واما الاضطباع فساط مطلقا هذا الطواف (اى سواء سعى قبله او بعده لا يسا كان او غير لا يس وفى الاخير نظر ظاهر ووجهه تقدم ثم بد الطواف صلى ركعتيه متداخليا وهو الافضل او غيره) اى من مواضع المسجد والحرم (ثم خرج للسعى) اى بد استلام الحجر (ان لم يقدمه فيسمى كاسر وسقوط السعى والرمل مقيد بالذائق به) اى بالرمل (فى طواف كامل) اى وسعى بعده (والاطواف تقديوم جنبا او محمدا ورمل فيه سوى) بعده فضله اعادتهما فى الحدث ندبا وفى الجنابة اعادة السعى حيا والرمل (اى وامادته (سنة) والحاصل أن الرمل سنة تابعة للطواف وجوبا او ندبا (واذا طاف) اى طواف الزيارة (حل له النساء ايضا) والحاصل أنه اذا فرغ من الطواف حل له كل شئ حرم عليه من النساء وغيره لكن بالخلق السابق لا بالطواف ولان الخلق هو المحلل دون الطواف غير أنه أخر عمله الى ما بعد الطواف فى بعض الاشياء فاذا طاف عمل عمله وبجمله أن فى الحج احلالين احلالا بالخلق وبجمل به كل شئ الا النساء واحلالا بطواف الزيارة وبجمل به النساء ايضا لكن الثانى بسبب الاول دليل أنه لو لم يخلق حتى طاف لم يحل له شئ حتى يخلق واما السعى عندنا من الواجبات فلا يتوقف الاحلال عليه خلافا للشافى فإنه ركن عنده (وهذا الطواف هو المقروض فى الحج ولا يتم الحج الا به) اى لكونه ركنا بالاجماع (والعرض منه أربعة اشواط وما زاد فواجب)

فصل اول وقت طواف الزيارة طلوع فجر الثاني من يوم النحر فلا يصح قبله خلافا للشافى حيث يجوز به بد نصف الليل منه (ولأخره فى حق الصحة فلو أتى به ولو بعد سنين صح ولكن بحج فنهى أيام النحر) اى اولى ايامه عند الامام وسن اجما فكمه تأخير عنها بالاتفاق نحر عا وثوبتها (فلاخره عنها) اى غير عذر (ولولى آخر ايام التشريق لزمه دم) اى على الاصح لما قاله فى الغاية وياضح الطريق هو الصحيح وفى بعض الحواشى وبه فى وهو المذكور فى المبسوط وقاضيان والكافى والبدائع وغيرها خلافا لما ذكره القدورى فى شرح مختصر الكرخى ان اخره الى آخر ايام التشريق وتبه الكرخى وصاحب المتافع والمستصفي

فصل فى شرائط صحة الطواف اى طواف الزيارة وان كان بضمه لطلق الطواف (الاسلام) وكذا العقل والتمييز وتقديم الاحرام (اى بالبحر) والوقوف اى تقديمه وهو من عقابته اذ لا يصح الوقوف بدون الاحرام (والنية) اى أصلها لا يمينها (وتأنيده) وقهانه ركن لا شرط (والزمان) اى اذاؤه بمد دخول وقتهم وهو يوم النحر (اى أيامه وجوبا وما بعده) اى جوازا ولولى آخر عمره (والمسكان وهو حول البيت داخل المسجد) اى ولوعلى السطح لا خارجه ولو لم يكن حجاب جدار (وكونه بنفسه) اى يكون احواف بنفسه لا بناية عنه وهو ركن الطواف (ولو محمولا) اى بغيره (فلا يجوز النيابة الا بمعنى عليه قبل الاحرام) اى على الصحيح سواء صاف عنه واحد بأمر أو غيره فإنه يقع عنه فيسقط بشرط حضوره فيضاهيه ونصى غير المميز (وأما الغفل والبلوغ والحرية فليس) اى كل واحد منها (شرط) وفيه أن النية من "شرط" وهى لا تصور من اعتنوا وغيرهم فهما فى حكم المنعمى عليه وقد قال فى الكبير وأما الركن وجوبه فحره الحج والاسلام والنقل والبلوغ وأما الحرية فليست بشرط الوجوب فيجب على المبدول ان يحج على الصبي والمجنون والكافر

مر تمنى (الله) وان كانت كثيرة فانه فى جنب عفوك يسيرة (الله) انما عبد من عبادك أوامة من امائك كانت له مظلة عضدى قد غصبت عليها فى أرضه او ماله او عرضه او بدنه او غايب او حضر هو او خصمه يطالبني بها ولم استطع ان اردّها اليه ولم استحلها منه فأسألك بكم وك وجودك وسعة ما عندك ان ترضيهم عني ولا تحبل لهم على شئ منقص من حسناتي فان عندك ما يرضيهم عني وليس عندى ما يرضيهم ولا تحبل يوم القيامة لسيئاتهم على حسناتي سيلاصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله سيدنا محمد واغفره لى ياخير المافرن استعمر

الله العظيم الذي لا اله الا هو الحى القيوم وآتوب اليه استغفار يزيد في كل طرفة عين وتحريكه نفس مائة الف انب خضف بدوم مع دوام الله ويبقى مع بقاء الله الذي لا ينفس ولا زوال وانتقل للمكاه ابدالاً بدين ودهر الدهرين سرمداً في سرمد استجب يا هو (الله) اجعله دعاء وافق اجابة ومصلحة وافقت منك عطية انك على كل شئ قدير (الله) صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد وصحبه وسلم تسليماً كثيراً صلاة ائمة بدوامك باقية ببقائك لامتني لها دون علك صلاة ترضيك وترضيه وترضى بها عنا يارب العالمين وسلم كذلك

(وواجهه المشى للقادر والتمام السجدة والطهارة عن الحدث) أى مطلقاً (وستر المودة وقنه في أيام النحر) وقدم سبق الشكل (واما الترتيب بينه) أى بين طواف الزيارة (وبين الرمي والحلق) أى كونه بعدهما (فسنة وليس بواجب) تأكيداً قبله وكذا الترتيب بينه وبين الحلق حتى لو طاف قبل الرمي والحلق لاشئ عليه الا أنه قد خالف السنة فيكره على ما صرح به غير واحد الا ان بالنسبة لذكر في منية الناسك وجوب الترتيب بين ذلك (ولا مفسد للطواف) وانما يفسد الردة (ولا فوات قبل المات ولا يجرى عنه البذل) أى الجزء (الا اذا مات بعد الوقوف برفة) متعلق بالوقوف (وأوصى بإتمام الحج نجب البدنة لطواف الزيارة وجاز حجه) أى صح وكمل لكن في الطرابس عن محمد بن ميم مات بعد وقوفه برفة وأوصى بإتمام الحج يذبح عنه بدنة للزدلفة والرمي والزيارة والصدر وجاز حجه فهذا دليل على أنه اذا مات برفة بعد تحقق الوقوف يجبر عن بقية أعماله البدنة فلا يتبقى ما في بسوطه من الحج البدنة لطواف الزيارة اذا فصل بقية الأعمال الا الطواف ويؤديه ما في فتاوى قاضخان والسراجية أن الحاج عن الميت اذا مات بعد الوقوف برفة جاز عن الميت لانه أدى ركن الحج أى ركنه الاعظم الذى لا يفوت الا فواته لغو على الله عليه وسلم الحج عرفه هو لاشئ ما سبق من وجوب البدنة فانه يجب من مال الميت حيث شئ

فصل فاذا فرغ من الطواف أى طواف الزيارة (رجع الى منى فيصلى الظهر بها) أى بنى أو يمك على خلاف فيها ذكر ما بين الهمام والثاني أظهر فتلا وعقلاً اما القفل فتلاورد من كتب السنة أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بمكة وأما القفل فلا نه عليه الصلاة والسلام لاشئ أنه أسفر جداً للشر الحرام ثم أتى منى في الضحوة فتحرى بدمه الشرعة ثلاثاً وستين بدنة وعلى رضى الله عنه أكل المائة ثم قطع من كل واحدة قطعة فطبخت فأكل منها ثم حلق وأتى مكة وطاف وسعى فلا بد من دخول وقت الظهر حيث شئ والصلاة بمكة أفضل فلا وجه لمدوله الى منى ثم لا يمارض حديث الجماعة حديث مسلم باقر اداهه صلى الله عليه وسلم قال ابن الهمام ولا شك أن أحداً لم يركبهم وإذا تمارضوا لا بد من صلاة الظهر في أحداً للمكانين ففي مكة بالمسجد الحرام أولى بقوت مضاعفة القرائن فيه ولو تجشنا لجمع حملنا فعله بنى على العادة انتهى كلامه لكن لا يخفى أن قوله وإذا تمارضوا راداه أنه على تسليم أنها تمارضوا الآن قوله حملنا فعله بنى على الاعادة غير ظاهر لان الاعادة مكرهة عندنا فالأولى أن يحمل على الجواز بأنه أمر أصحابه المنتظرين له بأداء الظهر بنى وأوصى معهم نافلة والحاصل أن هذا بالنسبة الى ما صدر عنه صلى الله عليه وسلم والأنا بحجابه رضى الله عنهم بعضهم صلوهم بعضهم صلوهم ابنى اما قبل الطواف أو يبدفرا عنهم منه قبل دخول وقت الظهر فلا يتبقى كلام أصحابنا ما يشترى إلى أنه يصلى بنى كما صرح به في البحر الزاخر (ولا يبيت بمكة ولا في الطريق) لان البيوتة بنى لياهماسة عندنا وأجبة عند الشافعى (ولوبات) أى كثر لها في غير معنى (كره) أى تنزيهاً (ولا يترمه شئ) أى عندنا (والسنة ان يبيت بنى ليالى أيام الرمي) أى ان تأخر والافق ليستين (ثم اذا كان اليوم الحادى عشر وهولنا ايام النحر خطب الامام خطبة واحدة بعد صلاة الظهر لا يجلس فيها بخطبة اليوم السابع) أى قبل يوم التروية (يمل الناس احكام الرمي) أى في بقية الايام (والنسفر) أى الاول والثانى (وما بقى من) أمور (الناسك) من السعى واحكام العمرة ونحو ذلك من الحث على الطاعات والخدع عن السيئات (وهذه الخطبة سنة) أى عندنا وعند الامام مالك (وتركها غفلة عظيمة) وكان الناس مدة مديدة تركوها لكن الله سبحانه احيها بعد

أما تها فرحم الله من سمي فيها (ويجمع) بتشديد الميم أي يصلي الجمعة خلافاً لحمد (يعني أي أيام الموسم) إذا كان فيه أمير مكة (أي وحده (أو الحجاج) أي عمومهم الشامل لمكة كالشريف حفظه الله ووقفه لما رضاه (أو الخليفة) أي السلطان بنفسه (وأما أمير الموسم) أي كأمره عامل الحجاج (فليس لذلك) أي التجميع اتفاقاً (إلا إذا استعمل على مكة) أي جعل عاملاً وأميراً عليها (أو يكون) أي الأمير (من أهل مكة) أي وأن لم يستعمل عليها كذا في الكبير وفيه بحث حيث يظهر الفرق بين كونه من أهل مكة أو من غيرهم والله سبحانه أعلم ثم في شرح الملتبة للحلي أنه لا يصلي بها البداءة اتفاقاً للاشتغال فيه بأمور الحج انتهى وأراد بالاتفاق الإجماع أدلاً لخلاف في المسئلة بين علماء الأمة وبغني أن لا يترك صلاة الجماعة لاسباباً بمسجد الخلف خصوصاً من أكثر الصلاة فيه أمام المنارة القدعة المتصلة بالقبة فيصلي في محرابها فإنه يني موضع احجار كانت هناك وكان يصلي التي صل الله عليه وسلم عند الاحجار موضع محراب القبة وقيل أنه صل الأيماه ومصل الأصفياه وقيل فيه قبر آدم على يساره وعليه الصلاة والسلام

باب رمى الجمار وأحكامه

أعلم أن رمى الجمار واجب وأن تركه عليه دم (أيام الرمي أربعة) أي إجمالاً لأنها أيام التحريم الثلاثة ومنها أيام التشريق ثلاثة (قال يوم الأول نحر خاص ولا يجب فيه الرمي جرة العقبة والبومان بعده نحر وتشريق) ويجب فيهما رمى الجمار الثلاث (والراجح تشريق خاص) ويجب فيه رمى الجمار الثلاث أن لم يتفرق طلوع فجره فقله (وفي هذه الثلاثة) أي من الأيام التي يقال لها التشريق (يجب رمى الجمار الثلاث) أي في الجمعة

فصل في وقت رمى جرة العقبة يوم التحريم أول وقت جواز الرمي في اليوم الأول (أي من أيام التحريم) بدحل طلوع الفجر الثاني من يوم التحريم (أظهره زيادة ليانه) فلا يجوز قبله وهذا وقت الجواز مع الإساءة أي لتركه السنة من غير ضرورة (وآخر الوقت) أي وقت أدائه (طلوع الفجر الثاني من غده) وهو اليوم الثاني من الأيام (والوقت المنون فيه) أي في اليوم الأول (بطلوع الشمس) يعتد إلى الزوال ووقت الجواز بلا كراهة من الزوال إلى الغروب وقيل مع الكراهة ووقت الكراهة مع الجواز من الغروب إلى طلوع الفجر الثاني من غده ولو أخره إلى الليل كرهه إلا في حق النساء وكذا حكم الضفاعة (ولا يلزمه شيء) أي من انكفاره لكن يلزمه الإساءة لتركه السنة (وإن كان يذم لم يكره) أي تأخيره (ولو أخره) أي رمى اليوم (إلى أن يذهب الدم والقضاء) أي في أيامه

يتم فصل في وقت الرمي في اليومين (أي المتوسعين) وقت رمى الجمار الثلاث في اليوم الثاني والثالث من أيام التحريم بدحله (أي قبله) أي قبل الزوال وفيهما (في المنهور) أي عند الجمهور كصاحب الهداية وقاضيجان والكاظمي والبدائع وغيرها (وقبل مجوز الرمي فيه قبل الزوال) نساً روى عن أبي خنيفة أن الأفضل أن يرمي فيهما بعد الزوال فنرى قبله جاز لتحمل الروي من فضله صلى الله عليه وسلم على اختيار الأفضل كما ذكره صاحب المنتقى والكاظمي والبدائع وغيرها وهو خلاف ظاهر الرواية وفي المنسقة رواية أخرى هي بينهما جامعة لكنها مختصة باليوم الثاني من أيام التشريق لمسا في مرغيشاني وأما اليوم الثاني من أيام التشريق فهو كاليسوء الأول من أيام التشريق لكن لو أراد أن يتفرق في هذا اليوم له أن يرمي قبل الزوال وإن

والحمد لله على ذلك سبحانه
ربك رب العزة عما يصفون
وسلام على المرسلين
والحمد لله رب العالمين
(تمت) الاستقارات المتقدمة
النسوبة إلى سيدنا الحسن

البصري رضي الله عنه
تقلته من عدة نسخ ورأيت
في بعض نسخها عن محمد
ابن أسامة رضي الله عنه
وفحصت عن ترجمته فلم
أظفر بها قال أنه سجن
مظلوماً فرأى أثني صلى
الله عليه وسلم في أسنوه
فأمره بملازمة هذه
الاستغفارات وعلى من
قرأ أكل عشرة منها في يوم
أن يبدأ بسوء الجمعة ويحتم
بسوء الخميس وذكر أنه
واظب عليها على ألوحه
الذي أمره به فجاهد الله من

رمى بده فهو انخل واتحالا يجوز قبل الزوال لمن لا يريد التفر كذا روى الحسن عن ابي حنيفة (والوقت المنون في اليومين يتد من الزوال الى غروب الشمس ومن القروب الى طلوع الفجر وقت مكروه) أي اتفاقا (واذا طلع الفجر) أي صبح الرابع (فقد فات وقت الاداء) أي عند الامام خلافا لهما (ويبي وقت القضاء) أي اتفاقا (الى آخر ايام التشريق فلو اخره) أي الرمي (عن وقته) أي الميعن له في كل يوم (فليه القضاء والجزاء) وهو لزوم الدم (وبضوت وقت القضاء بمرور الشمس من الرابع) أي كما سبق

فصل في وقت الرمي في اليوم الرابع من ايام الرمي وقته من الفجر الى الغروب ﴿ أي وليس يتجه ما بعده من الليل بخلاف ما قبله من الايام والمراد وقت جوازه في الجملة (الا ان ما قبل الزوال وقت مكروه وما بعده منون وفي البدائع مستحب ولم يذكر الكراهة قبله وهذا عند الامام وما عداها فلا يجوز قبل الزوال في اليوم الرابع اعتبارا بما قبله (وبمرور الشمس من هذا اليوم بضوت وقت الاداء والقضاء) أي اتفاقا (بخلاف ما قبله) أي قبل غروب الشمس منه (ولو لم يرم يوم النحر) أي اليوم الاول (او الثاني والثالث رما في الليلة المقبلة) أي الآية لكل من الايام الماضية (ولا شيء عليه سوى الاساءة) أي تركه السنة (ان لم يكن يندر) أي ضرورة (ولو رمي ليلة الحادي عشر او غير هاتين غدا) أي من ايامه المقبلة (لم يصح لان البالي في الحج) أي في حقه (في حكم الايام الماضية للمستقبلة) أي فيجوز رمي اليوم الثاني من ايام النحر ليلة الثالث ولا يجوز فيها رمي اليوم الثالث كان الوقوف جائزا ليلة العاشر ولا يجوز فيها من افعال ذلك اليوم من الوقوف بجزدقة والرمي ونحوهما (ولو لم يرم في الليل) أي من ليالي ايامها الماضية آداء (رما في النهار) أي في نهار الايام الآتية على التأنيف (قضاء) أي اتفاقا (وعليه الكفارة) أي الدم عند الامام ولا شيء عليه عندهما (ولو اخر رمي الايام كلها الى الرابع مثلا قضاها كلها فيه) أي في الرابع اتفاقا (وعليه الجزاء) أي عنده (وان لم يقض حتى غربت الشمس منه) أي في اليوم الرابع (وفات وقت القضاء) أي وسط رمي الرمي لذهاب وقته وعليه دم واحد اتفاقا (وليست هذه الليلة) أي ليلة الرابع عشر (تابعة لما قبلها) ليقى وقت الرمي فيها بخلاف البالي التي قبلها كما صرح به ابن الهمام

﴿ فصل في صفة الرمي في هذه الايام ﴾ أي الثلاثة على وجه يشمل الوجوب والسنة وسائر الاحكام (واذا كان اليوم الثاني) أي من ايام النحر (وهو يوم القر) يفتح قاف وتشديد واء يوم القر اقلع دم جواز التفر الابدية (رمي الجمار الثلاثة بعد الزوال) أي على الصحيح من الأقوال (ويقدم صلاة الظهر على الرمي ويبعد بالجرقة الاولى) أي وجوبا وهو الاحوط سنة وعليه الا كثر روى في ثل مسجد الحيف والمزدلفة وهذا معنى قوله فأتى بها من اسفل منى أي من جهة طريق مكة (ويسعد بالهاويلها) أي لارتفاع مكانها بالنسبة الى جرة العقبة (حتى يكون) أي حين وصوله عند الجرة (ما عن يساره اقل مما عن يمينه) أي من الشاخص فلا يكون مصدا اليه حين اقباله عليه (ويستقبل الكعبة) أي القبلة التي هي جهتها (ويجعل بينه) أي بين نفسه (وبين مجتمع الحصى خسة اذرع أو أكثر لا اقل) أي بطريق الاستحباب (ثم يرميها بيمينه) أي استحبابا (بسبع حصيات) أي وجوبا (مثل حصي الحذف) يفتح خاء وسكون ذال معجمين في القاموس الحذف كالضرب رميك بمحصة او نواة أو نحوها تأخذين سبائك تحذف به أو بمحذفة من خشب (يكبر مع كل حصاة) أي قائلا بسم الله الله كبيرا (ثم) أي بعد الفراغ

ظلمه وخلصه من سجنه (ثم) وقتت على نسخة أخرى من هذه الاستفارات بينها ذكر في أولها انها مروية عن سيدنا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ورضي عنه وأنه كان يستغفر بها سحر كل ليلة (وذكر) ان الاسحار أفضل أوقات الاستغفار الى طلوع الفجر (وذكر) أن أم الاستغفار ان يكون سبعين مرة وأورد فيها أحاديث وآثارا وقد أتيتها جاء الانقطاع بها فان وقف على ذلك أحسن من اخوان المسلمين واتق به فانا أسأله ان لا ينساني من دعائه الصالح ويشير كفى في استغفاره لعل الله يفر لنا اجمعين

منها (يتقدم عنها) أي عن الجمرة (قليلا وينحرف عنها قليلا) أي مائلا الى يساره (وعبرة بعضهم
وينحدر أمامها) بفتح الهمزة أي ينزل قدامها وهو لا ينافي ما تقدم من أنحراف قليل عنها (فيقف
بمد تمام الرمي) أي للدعاء (لا عند كل حصاة) أي كافي للنابيع ولا يقب كل حصاة كما في شرح القدوري
بل يدعو عندها وهو راميها (مستقبل القبلة) حاله من ضمير يقف (فيحمد الله ويكبر ويهلل
ويسبح ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو ويرفع يديه كاللذاء) أي حذو منكبيه ويجعل
باطن كفيه نحو القبلة في ظاهر الرواية (وعن أبي يوسف نحو النساء واختاره قاضي خان وغيره والنظار
الاول (بسلا) أي مبسوطتين (مع حضور) أي للقلب (وخشوع) أي في القابل لانه علامة خضوع
الباطن (وتضرع) أي اظهار ضراعة ومسكدة وحاجة (واستغفار) أي طلب مغفرة وتوفيق توبة
(ويمكث كذلك) أي على ذلك الحال (قدر قراءة سورة البقرة) كما اختاره بعض المشايخ (أو ثلاثة
أحزاب) أي ثلاثة أرباع من الجزء (أو عشرين آية) يعني وهو أقل المراتب واختاره صاحب الحاوي
والمضمرات (ويدعو) أي لنفسه (ويستغفر لآبويه وأقاربه ومعارفه وسائر المسلمين) أي عموما (ثم يأتي
الجمرة الوسطى فيضع عندها كما صنع عند الأولى) من الرمي والدعاء (قبل الأمانة لا يتقدم عن يساره كما فعل
قبل) أي قبل ذلك في جمرة الأولى (لانه لا يمكن ذلك هنا بل يتركها بين) أي ويحيل الى يساره كثيرا
(وللفظ بعضهم) وينحدر ذات اليسار (أي ينزل الى جهة يساره) مما يلي الوادي ويقف بطن المسيل
أي وما يقرب اليه بعيدا عن الجمرة (متقلبا) أي منفصلا (عن أن يصيبه حصى الرمي فيفعل جميع ما فصل
قبله من الوقوف والدعاء وغيره ثم يأتي الجمرة القصوى) أي البعدى لانها أقصى جبار منى وأقرب
الى مكة فانها خارجة عن حدى (وهي جمرة العقبة) وهي الأخيرة من الجمرات في الأيام الثلاثة
(فيرميها من بطن الوادي) أي لآمن أعلاه (كما رمى في اليوم الاول) أي يجمع أحكامه (ولا يقب
عندها في جميع أيام الرمي للدعاء) أي لاجلها منفردا بل كاقبال (ويدعو) أي عند الجمرة (بلا وقوف)
أي في آخره (والوقوف) أي بعد الفراغ من الرمي (عند الأولين) أي من الجمرات الثلاثة
(سنة في الأيام كلها ثم الأفضل أن يرمي جمرة العقبة راكبا أو غيرها ماشيا في جميع أيام الرمي) لانه
يقب الروح الى الرحل وهذا اختار كثير من المشايخ كصاحب الهداية والكاظمي والبدائي وغيرهم
وهو مروى عن أبي يوسف وقال أبو حنيفة ومحمد الرمي كله راكبا أفضل كما روى أنه صلى الله عليه وسلم
فعل كذلك وفي الظهيرة أطلق استجاب المشي الى الجمار ولله حل فصله صلى الله عليه وسلم على بيان
الحواز ورفع الحرج عن الأمانة والعدز كاقبال في الطواف والسعي وأما ما ذكره في الكبير من أن هذا
هو المروى من فصله صلى الله عليه وسلم أيضا في غير جمرة العقبة يوم الاحرفه رماها راكبا أو سار ذلك ماشيا
على من رواه غير واحد من أئمة الحديث مصححان فيه بحث لانه معارض لما سبق فيحتاج الى الترجيح اعدم
امكان الجمع فانه صلى الله عليه وسلم لم يجمع الاحبة واحدة اللهم الا أن يقال أنه رمى يوما راكبا يوما ماشيا
والله سبحانه أعلم وأما ما ذكره في مقدمة الترتيب من أنه يصل ركعتين عند الجمرات بعد الدعاء الا في جمرة
العقبة فإنه لا يدعو ولكن يصل فليس في انتشاره من الكتب الفقهية ولا في الاحاديث المروية
في فصل ثم انصرف من الرمي كما في اليوم الثاني (رجع الى منزله) أي إن لم يكن له حاجة في غير رحله
فانه أنسب فصله صلى الله عليه وسلم ولعل هذا عمل قول المكرماني ولا يرجع على شيء بل يرجع الى منزله
(وببيت تلك البلية) أي كما ذكرها (يعني) لانه سنة عندنا واجب عندنا نفاه وتسمى هذه البلية ليلة النفر

(فصل) فإذا كان اليوم

الثاني من ذي الحجة صلى
الصبح بمكة وتوجه الى منى
ان كان محرما بالطح وحده
أو بالطح والعمره فان لم
يكن قد قبل له احرام أحرم
بالطح وقبل ما تقدم في
الاحرام فان أراد تقديم
سعى الحج فليطف طوافا
قللا رمل في الاشواط
الثلاثة الاول ثم يعنى في
الباقى على هيئته ويصل
ركعتي الطواف ثم يخرج
الى الصفا فيسمى بين الصفا
والمروة سبعة أشواط
ويدعو بالدعوة التي تقدم
ذكرها ثم توجه الى منى
ويصل بها خمس صلوات
الظهر والعصر والمغرب
والشاة

الاول (فاذا كان من البدو هو اليوم الثالث من ايام الرمي) اى والثانى من التشريق والثانى عشر من الشهر (ويسمى يوم النفر الاول) لقوله تعالى فنسجّل في يومين فلا تأثم عليه (روى البحار الثلاثة بسند ازوال) اى كما في ظاهر الرواية (على الوجه المذكور بجميع كيفته) اى في اليوم الحادى عشر (واذا رعى وارا دأين يفر في هذا اليوم من ملى مكة جازيلا كراهة) اى لما سبق من الآية (وسقط عنه روى يوم الرابع) اى فلا تأثم عليه ولا جزاء عليه (والافضل ان يقيم روى في اليوم الرابع) اى لفعله صلى الله عليه وسلم وقوله تبارك وتعالى ومن تأخر فلا تأثم عليه لمن اتقى اشارت الى ان هذا هو الاول لمن اتقى الموتى (وان لم يقيم) اى لم يرد الاقامة (تفرقيل غروب الشمس) اى من يومه (فان لم ينفجر حتى غربت الشمس بكرهه) اى الخروج في تلك الليلة عندنا ولا يجوز عند الشافعى (ان ينفجر حتى يرمى في الرابع ولو نذر من الليل قبل طلوع الفجر من اليوم الرابع لاشئ عليه) اى من الجزاء واتساكره كما سبق (وقد ساء) اى لتركه السنة ولا يلزمه روى اليوم الرابع في ظاهر الرواية نص عليه محمد في الرقيات وابيه اشار في الاصل وهو المذكور في المتن وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يلزمه الرمي ان ينفجر قبل الغروب وليس له ان ينفجر بعده حتى لو نذر بعد الغروب قبل الرمي يلزمه دم كالو نذر بعد طلوع الفجر وهو قول الاثمة الثلاثة وهو المراد بقوله (وقيل ليس له ان ينفجر بعد الغروب فان نذر لم يدم) اى عند الاثمة الثلاثة ورواية الحسن عن ابي حنيفة (ولو نذر بعد طلوع الفجر قبل الرمي يلزمه الدم اتفاقا)

فصل في رمى اليوم الرابع اذا لم ينفرو طلع الفجر من اليوم الرابع من ايام الرمي وهو الثالث عشر من الشهر (وهو آخر ايام التشريق) ويسمى يوم النفر الثاني (لقوله تعالى ومن تأخر اى عن يومين فلا تأثم عليه) وجب عليه الرمي في يومه ذلك فيرمى الجمار الثلاث بعد ازوال كإمرا لماعيا للجمهور (فان روى قبل ازوال في هذا اليوم صرح مع الكراهة) اى عنده خلافا للها ولغيرها ثم وجه الكراهة مخالفته للسنة وكأنه رضى الله عنه حمل فله صلى الله عليه وسلم على بيان الافضل فتأمل (وان لم يرم حتى غربت الشمس فأت وقت الرمي) اى اداء وقضاه (وتبين الدم) اى الا اذا كان فوته عن عذر (واذا اراد ان ينفرو منه حصادها الى غيره ان احتاج) اى غيره اليه (والا فطر حيا في موضع طاهر) اى خشية تجسها عتبا وكان المتاسب ذكر هذه القضية في النفر الاول وكذا قوله (ودقتها ليس بشئ) اى كإفهامه بعض العوام (ورميها على الجرة) اى زيادة على العدد المسمون (مكروه) اى لخالفته السنة (وما قول الاوغاى صاحب التبعة من انه لو نذر قبل الرابع روى حصة يوم الرابع في هذا اليوم اى في اليوم الثالث فانه ليس بشئ) لان كل بدعة ضلالة وهذا قد روى ابوداود والبيهقي عن ابن عمر رضى الله عنهما انه كان يأتى الجار في الايام الثلاثة بمد يوم البحر ماشيا ذاهبا وارجعا ويحجر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك قال الطبرى في الحديث دلالة على أن النبي صلى الله عليه وسلم استكمل الايام الثلاثة بنى وبه صرح ابن حزم في صفة حججه صلى الله عليه وسلم فقال أقام بها يوم البحر وولية النفر ويومه وولية النفر الاول ويومه وولية النفر الثاني ويومه وهذه أيام التشريق وأيام منى انتهى ولذا صرح أصحابنا والشافعية بأن الافضل أن يقيم لرمى يوم الرابع فانه من باب تكميل العبادة ولذا ين أحسنوا الحسنى وزيادة

فصل في أحكام الرمي وتراطه وأجابه (ما علق تفسير لاحكامه وكان حقه أن يقول

والفجر من اليوم التاسع ويقول اذا وصل منى (اللهم) هذى منى فامان على عامنتك على أولائك وأهل طاعتك سبحانه الذى في السماء مرشه سبحانه الذى فى الارض سطوته سبحانه الذى فى البحر سبيله سبحانه الذى فى النار سلطانه سبحانه الذى فى الجنة رحمته سبحانه الذى رفع السماء ووضع الارض قدسوته سبحانه الذى لا منجى الا به سبحانه الذى لا منجى الا به ويكثر من ذكر الله تعالى ومن الدماء والتلبية والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ويبيت على طهارا الى ان يصبح فيصلى الفجر ويتوجه الى عرفات ويجعل طريقه الى الذهاب الى عرفات طريق ضيقا الى العود منها على المؤمنين

وأما شرائطه فثلاثة (الاول وقوع الحصى بالجرة) أى متصلا بها (أو قريباً منها فلو وقع بعيداً منها لم يحز) والبعد والقرب بحسب العرف ولذا قال في الفتح فلو وقعت بحيث يقال فيه ليس بقرب ولا بعيد فالظاهر أنه لا يجوز أى احتياطاً (وقد القى قريب بثلاثة أذرع والبعيد بما فوقها) وهذا القول ما فيه في الكبير عن بعض المتأخرين من أن الفاصل بين القريب والبعيد قد وثلاثة أذرع فأدون ثلاثة أذرع قريب وكذلك الثلاثة قريب ثم قال وعبر بعضهم فقال القريب قد قد ذراع ونحوه واصله أراد به ما ذكره هنا بقوله (وقيل القريب ما دون الثلاثة ولو وقع الحصى على الشخص) أى أطراف الميل الذى هو علامة للجرة (أجزأه ولو وقع على قبة الشخص ولم ينزل عنه فالظاهر أنه لا يحز به للبعد) كما في التلخيص بناء على ما ذكره من أن محل الرمي هو الموضع الذى عليه الشخص وما حوله لا الشخص ثم اعلم أن مقام الرامى بحيث يرى موضع حصاه على ما في الهداية قال في الفتح وما قدر بخمسة أذرع في رواية الحسن فذلك تقدير أقل ما يكون بينه وبين المكان فى المسنون انتهى والحاصل أنه يتفرق ذلك كله مكان وقوع الجرة لا مكان الرامى حتى لو رماها من بعيد فوشت الحصة عند الجرة وقربها أجزأه وإن لم يقع كذلك لم يحز على ما فى البدائع ولو سقطت حصاة من يده عند الجرة يأخذ حصاة من غير حصى الجرة فيرميها مكانها وإن أخذ من حصى الجرة أجزأه وقد أساء كذا ذكره ولا بد أن يفيد ما إذا اختلطت الجرة الساقطة بآثار الجرات وأما إذا عرفت بينها وأخذها ورمى بها فلا بأس (الثانى الرمي) أى دون الوضع والطرح (فلو وضعها لم يحز) لأنه لا يسمى رمياً (ولو طرحها جاز) لأنه نوع رمي (ويكره) لأنه تارك للسنة (الثالث وقوع الحصى فى المرمى فعله) أى حقيقة (فلو وقعت على ظهر رجل أو حمل وثبت عليه حتى طرحها الحامل لم يحز) أى وكان عليه أعادتها (وكذا) أى لم يحز (لو أخذها الحامل ووضعها) لأنه حصل الوضع بفعل غير الرامى فكذا لو أخذها ورماها أو طرحها (ولو سقطت عنه بنفسها) أى من غير تحريك أحد لها (فى سنتها) بفتح تن أى فى طريقها (ذلك عند الجرة أجزأه) أى نظراً إلى مقصده الاول وإن أخطأ الطريق فقامل (وإن لم يدركها وقت فى المرمى بنفسها أو بنقض من وقت عليه ونحوه فبغيره اختلاف) أى فى جوازها وعدمه (والاحتياط أن يبعد) أى خروجاً عن الخلاف (وكذا لو رمى وشك فى وقوعها وموقفها فالأحوط أن يبعد) وهذا كله ذكره الكرماني (الرابع فريق الرميات) أى السبعة (فلو رمى بسبع حصيات جملة) أى دفعة واحدة (لم يحز به إلا عن حصاة واحدة) لأن المتصور عليه تفرق الاضلال لا عن الحصيات فإنا أتى بفعل واحد لا يكون إلا عن حصاة واحدة لا درجتها فى ضمن الجملة وكان التماس لا يحز به عن واحدة أيضاً ومع هذا ينبغي أن يكون مكروهاً لحلقته بالسنة وفى الكرماني إذا وقت متفرقة على مواضع الجرات جاز كالجوع بين أسواط الحدبضرة واحدة وإن وقت على مكان واحد لا يجوز وقال مالك والشافعي وأحمد لا يحز به إلا عن حصاة واحدة كيفما كان لأنه مأثور بالرمي سبع مرات قال فى الكبير والتمس فى المشايخ من كتب أهلنا الإطلاقات فى عدم الجواز كما هو قول الثلاثة لما قدمنا من الهداية وغيرها انتهى وفيه ان ما ذكره من الهداية هو مطلق قابل للتقدير بل فيه ما يفيد التأيد حيث قال ولو رمى بسبع أو أكثر جملة واحدة فبغير واحدة فيزيمه ست سواها انتهى ولا ينبغي أن قوله جملة واحدة إذا حمل على حقيقة من الواحدة أولاً وأخراً

(فصل فى التوجه الى عرفات) فإذا خرج من منى بعد صلاة الفجر بها قال اللهم إليك توجهت وعلىك توكلت ولوجهك الكريم أردت فأجزل ذنبى مغفوراً وحجى مبروراً وارحمى ولا تخيق يداى فى سفرى وأقض برفات حاجتى أنك على كل شئ قدير (اللهم) اجعلها اقرب غدوة غدوتها من رضوانك وأبعد ما من سطحتك (اللهم) إليك غدوت وعلىك اعتددت ووجهك أردت فأجلى عن نهایه اليوم من هو خير منى وأفضل (اللهم) أنى أسألك المغفرة والمغافاة والمعاذة الدائمة

فلا غبار عليه ولا خلاف فيه وإنما الكلام إذا روى جملة واحدة ووقفت متفرقة فإنه يحصل به فرق الاتصال بالجملة كقياس الكرمانى بالجمع بين الاسواط في الحد بضرورة واحدة اذا وقفت في اجزاء الاعضاء متفرقة وهذا قياس ظاهر ومنكره مكابر مع أن عبارة القوم مطلقة وهذه مقيدة بخلاف كلام الاثمة الثلاثة فانهم صرحوا بالحكم عندهم حيث قالوا كيفما كان فتأمل في هذا البرهان ثم اغرب المصنف حيث قال ولان بالرى لا تقع الامتفرقة وإنما تقع مجتمعة اذا وضعتهم اذا روى بسبع فهي واحدة ظاهر في عدم الجواز كيفما كان انتهى وغرابته لا يخفى لان قوله لا يقع بالرى الامتفرقا مناقض لقولهم اذا روى بسبع فهي واحدة ولان الكلام في الرى لاقى الوضع لانه لا يجوز بلا خلاف ثم قال ويؤيد ذلك بما علبه صاحب البدائع قوله فان روى بسبع فهي عن واحدة لان التوقيف ورد بتفريق الزيات فوجب اعتباره انتهى وفيه انه اعتبر فقره آخرًا كان التوقيف ورد في الحد بتفريق الضربات حقيقة ثم اعتبر فقره بما حازا قوله وهذا صريح في رد ما في الكرمانى مردود عليه اذ ليس بصريح ولا بتلويح بل يؤخذ منه ما حققه الكرمانى بالتفصيل وأما منسبه الى الغاية من انه لو روى بسبع حصيات جملة واحدة دفعة واحدة لا يجزئه عند الاثمة الاربعة فهو محمول على ان كلام الرى والوقوف وقع دفعة واحدة كما أشار اليه بالجمع بين قوله جملة واحدة ودفعة واحدة ثم هذا التفصيل في كلام الكرمانى لا ينافي ما ذكره في الغاية قال في المحيط والبدائع والورى هي واحدة من غير تفصيل ووجهه انه جمع في موضع فيه تفريق فانه مدفوع بأنه تفريق بجمع فالنظر الى آخر الامر لا الى اوله كما اذا وقفت الجمرة فوق بئرهم سقطت الى المرمى وهو كذلك في هذا المعنى ثم قال صاحب الغاية وقال في شرح البخارى قال ابو حنيفة يجزئه وقته باطل أى على الاطلاق ومصحح عند التقيد والتفصيل ففيه تأييد لكلام الكرمانى حيث نسب الى الامام ولو وقع الخطأ من جهة الاطلاق في مقام تفصيل المرام (ولورى بصانين احدهما عن نفسه والاخرى عن غيره جاز ويكره) أى تركه السنة فانه يبنى ان روى السبعة عن نفسه أولاً ثم يرميها عن غيره نيابة وعبارة موهمة انه لو رماها جملة جاز فان صح هذا منقولا فهو يؤيد الكرمانى لكن لا بد من ان قيد بوقوعهما متفرقين ومع هذا فعل هذه المسئلة ان ذكره بدفعه (الخامس ان روى نفسه فلا يجوز النيابة عند القدرة ويجوز عند العذر فلورى عن مريض) أى لا يستطيع الرى (بأمره أو مسمى عليه ولو بغير امره أو مسمى) غير مجزئ (او يجنح جازوا لا ينضل ان توضع الحصى في كفهم فيرمونها) أى رقائهم واما عبارة في الكبير ومن كان مريضاً أو مسمى عليه لا يستطيع الرى توضع الحصى في يده فيرمى بها وان روى عنه غيره بأمره جاز والاول افضل فيرمي بهجة لان الرى عن المريض بغير امره لا يجوز كما ذكره هنا بخلاف المسمى عليه فانه ليس له شعور أصلاً والمريض له شعور في الجملة قابل لان يبه ويطلب الاذن منه ثم المريض ليس على اطلاقه في الحاوى عن المتنى عن محمد اذا كان المريض بحيث يصلى جالساً روى عنه ولا شيء عليه انتهى ولعل وجهه انه اذا كان يصلى قائماً له القدرة على حضور المرمى راكباً أو محملاً فلا يجوز النيابة عنه قصير المصنف عن هذا القول بقوله (قيل في حد المريض ان يصير بحيث يصلى جالساً) ليس في محله لانه مشعر بأن هذا ضعيف وان الصحيح هو اطلاق المريض والحال انه ليس كذلك ويؤيده ما ذكرناه في المبسوط والمريض الذي لا يستطيع رمي الجمار توضع الحصى في كفه حتى يرمى بها وان روى عنه أجزاء بمنزلة المسمى عليه انتهى

في الدنيا والآخرة وصلى الله على خير خلقه محمد وآله وصحبه أجمعين فاذنا وصل الى عرفات نزل بها مع الناس غير منبذ منها وتضرع الى الله وتصدق وأخلص نيته واكثر الذكر والتسبيح والتلبية وكرر كثيراً لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير

« فصل » اذا زالت الشمس ذهب الامام أو نائبه مع الناس الى مسجد ابراهيم عليه وعلى نينا وعلى سائر الانبياء افضل الصلاة والسلام وخطب بهم خطبتين يعلم الناس فيها مناسكهم وصلى بهم الظهر

أشبهه ان كل مريض لا يتصور ان يحمل كل شيء عليه وفي النوبة ثم المريض والمتوسم
والقسي عليه والصبي توضع الحصة في أكفهم فيرمونها أو يرمون بأكفهم أو يرى عنهم ويحجزهم
ذلك ولا يباد ولا فدية عليهم وان لم يرموا الا المريض انتهى وهذا تصيل حسن كالأبغني (السادس)
أن يكون الحصى من جنس الأرض (أى وان لم يطلق عليه اسم الحصى اذا كان من اجزاء الأرض
(فيجوز الحجر) أى ولو كان كبيراً (والمدروفلى الأجر) أى كسره وقطعه والابن بالاولى فلس ذكر
الأجر لاحتراز (والطين) أى التراب المخلوط بطلاء لكن الظاهر ان يكون التراب أغلظ (والثورة)
وهى الحصى (والنفرة) وهى الطين الأحمر المسمى بالارمق (والملع الحيلى) أى البحرى لأن غالب اجزائه
الماء الملح (والكحل والكبريت والزرنيخ والمراد سنج وقبضة من تراب والاحجار النفيسة كالزبرجد
والزمررد والبخش والبلور والعقيق واختلف في الياقوت والفيروزج) قال ابن الهمام في شرح الهداية
وظاهر الاطلاق جواز ارمى بها لانها من اجزاء الأرض وفيها خلاف منه الشارحون وغيرهم
واجاز به بعضهم ومن ذكر الجواز الفارسى في منسكه انتهى وكذا لا يلى ومن ذكر عدم الجواز
السكاكى في شرحه على ما ذكره المصنف عنهما (والافضل أن يرمى بالاحجار) أى الصغار المسماة بالحصى
(ولا يجوز ما ليس من جنس الأرض كالذهب والفضة واللؤلؤ والنيبر والمرجان) زادنى الكبير
والجواهر وهو غفلة عاصم من جواز الاحجار النفيسة (والخشب) أى لانه وان كان من جنس الأرض
لكنه يرمد كالنمدق يذاب (والبررة) لكن في القول للامام المحبوبي ولورى في موضع الرى
بالبررات مكان الجرات يجوز ولورى بالجواهر. والآلى. والذهب والفضة لا يجوز والقرقران رى الجار
عرف بخلاف القياس ورمى البررات في منسكه لانه يقصد به رمى الشيطان والاستخفاف به وليس
فى رى الجواهر ما ذكرنا من المنى فلا يجوز انتهى وهو معنى دقيق لا يخفى لكن الجمهور نظروا
الى ان الوارد هو الحصى فيشمل جميع جنس الأرض في المنى فاقاله بإشارات الصوفية أشبه في المنى
ولذا قال في المبسوط وبعض المتشقة يقولون انه لورى بالبررة أجزاء لان المقصود اهانة الشيطان
وذا يحصل بالبررة ولنا نقول بهذا (السابع الوقت) وقد تقدم بيان زمان جواز
الرمى ووقت سنته ووقت كراهته ووقت أدائه وقضائه فهو من عن قوله (الثامن القضاء في أيامه
قلو ترك رى يوم يجب قضاؤه فيما يمد مع وجوب الكفارة) وفيه ان الكلام في شروط الرى لافى
واجابه أداه أو قضاء (التاسع اتمام السداد وأتبان أكثره) وفيه ان هذا ذكر الرى لاشترطه (قلو
نقص الاقل منها) أى من السبعة بأن رى أربعة وترك ثلاثة أو أقل (لزمه جزاؤه) أى كسائى
(مع الصحة) أى مع صحة رمية لحصول ركعة (ولو ترك الاكثر) أى بأن رى ثلاثة أو أقل
(فكانه لم يرم) أى حيث انه يجب عليه دم كالترك السكلى (ولا يشترط للموالاة بين الرميات) أى
بين رمية الحصيات اتفاقاً وكذا بين رمية الجمرات على خلاف فيه كما سائى (بل تسن) أى الموالاة
سنة مؤكدة (فيكره تركها والرجل والمرأة فى الرى سواء) إلا أن يرميها في الليل أفضل وفيها إجماع
الى انه لا تجوز الثانية عن المرأة بغير عذرو يكره الرى بحصى الجرة والتجسس والمسجد مع الجواز أى
والاساءة قاسق (ولا يشترط جهة الرى) أى عندوقوفه (فى أى جهة من الجهات) رماها صح لا
انه يستحب او من الجهة المذكورة) كما تقدم (ولا يشترط ان يكون الرى على حالة خصومة من قيام)
لانه لورى وهو قاعد على الأرض وعلى الدابة جاز (واستقبال) وان كان هو الأفضل (وطهارة) وهى
الاكل (أو قرب أو يديل على أى حال رى ومن أى مكان رى صح) أى رمية (الاله يسن وقوفه

والصرحاً من غير فصل
جما بينهما ولبي وحدالة
وصل على النبي صلى الله
عليه وسلم ودعا نفسه
وللمسلمين وما د بهم
الى الموقف

فصل في موقف النبي
صلى الله عليه وسلم برفة
(اعلم) ان موقف الامام
الآن هو محل مرفع ميق
في ذيل جبل الرحمة يقف
فيه الامام ومن معه بحيث
يكون قريباً للناس ويقف
أمر الحاج والحامل تحته
وقف الناس عن يمينه
ويساره وخلفه وأمامه
من دحين عليه وأما اختبر
ذلك المحل لكثرة الناس
وسعة المحل واثرائه وأما
موقف النبي صلى الله عليه

الرمي نحو خمسة اذ خرج من الجرة او اكثر ويكره الاقل وكان حقه ان يذكر قوله ولا يشترط بعد فراغه من جميع الشروط فحمله بدوقله (المأثر الترتيب في رمي الجمار على قول بعض) ففي الميسر للشيخ فان بدا في اليوم الثامن بجرة القبة فرماها بالجرة الوسطى ثم بالتي تلي المسجد ثم ذكر ذلك في يومه يبعد على جرة الوسطى وجرمة القبة لانه نكس شرع من باقي هذا اليوم فمما سبق أو أنه لا يتدبره فكان جرة الاولى بمنزلة الانتصاح لجرة الوسطى والوسطى للقبة فما أدى قبل وجوب اقتضاه لا يكون مستداه كن سجدة قبل الركوع اوسمى قبل الطواف والمقد هنا من رمية الجرة الاولى فلها يبعد على الوسطى والقبة انتهى وهو صريح في افادة هذا المعنى (والاكثر على انه سنة) كما صرح به صاحب البدائع والكماني والحيط وضاوي السراجية وقال ابن الهمام والذي يقوى عندي استئان الترتيب لامتنيته (فلو بدأ بجرة القبة ثم بالوسطى ثم بالاولى وهي التي تلي مسجد الخيف ثم تذكر ذلك في يومه فانه يبعد الوسطى والقبة حيا) أي وجوبه باند البض (اوسنة) مؤكدة عند الاكثر (وكذا لو ترك الاولى ورمى الاخرين فانه يرمي الاولى ويستقبل الباقية) أي ويأتي بالوسطى والحقه وجوبا اوسنة (ولو رمى كل جرة بثلاث ثم الاولى بأربع ثم اعادة الوسطى بسبع ثم القصوى بسبع) كافي الحيط ثم قال ايضا (وان رمى كل واحدة بأربع ثم كل واحدة بثلاث ثلاث ولا يبعد) أي لان لا كثر حكم السكك وكأنه رمى الثانية والثالثة بعد الاولى (وان استقبل فهو افضل) أي ليكون رمية على الوجه الاكل ونظيره ماروي عن محمد (ولو رمى الجمار الثلاث فاذا رمى اربع حصيات ولا بدري من اثنين من رميهم على الاولى ويستقبل الباقيتين) لاحتمال انها من الاولى فلم يجز رمي الاخرين (ولو كن ثلاثا اعادة على كل جرة) أي من الجمار الثلاث (واحدة واحدة) أي من الحصيات (ولا كانت حصيات وحصيات يرمي) أي بالترتيب اعادة (على كل واحدة) أي من الجمار (واحدة واحدة ولا يبعد لان لا كثر حكم الكل) فانه رمى كل واحدة بأكثرها انتهى كلام محمد قال في الفتح وهذا صريح في الخلاف (ولو رمى اكثر من سبعة يكره) أي اذا رماه عن قصد اما اذا شك في السابع ورماه من اثنين اذ الثامن فانه لا يضر ذلك هذا وقد ناقضه في الكبير قوله ولو رمى بأكثر من السبع لا يضره (واما واجباته فتعديه على الخلق) وتأخير الخلق عنه وهذا عند الامام بناء على ان الترتيب بينهما من واجبات الحج فقدمه من واجبات الرمي غير ظاهر (والقضاء في الوقت مع الجمار) وهذا ايضا قد علم من الشرط السابع وهو الوقت الشامل للاداء والقضاء والحاصل ان الرمي هو من واجبات الحج اما اداءه أو قضاءه فاذا فاتت وتقهما تمين الدم لترك الرمي اتفاقا والله اعلم

فصل في مكروهاته * الرمي بعد الزوال في يوم النحر * أي اتفاقا بل اجماعا (وقيل في سائر الايام) أي كافي بعض الروايات الضعيفة والصحيح انه لا يصح قبل الزوال في اليومين المتوسطين ويكره في اليوم الرابع عند الامام خلافا لما حيث لا يصح قبل الزوال في ذلك اليوم ايضا عندهما (وبالجمرة الكبير) أي سواء رمى به كيرا أو رمى به مكسورا (وحصى المسجد والجرة والتجس) كما تقدم (وازيادة على العدد) أي على السبع كسبقي (وترك الجهة المسنونة والقيام بقربه) وهو القدر المسنون كما ذكر (وترك الترتيب) أي بين الجمار على قول (وطرح الحصى)

فصل في التفريق * أي الخروج من منى والرجوع الى مكة (واذا فرغ من الرمي واراد ان ينفر الى مكة في نفر الاول والثاني) على ما سبق يانهما (توجه الى مكة واذا وصل المحصب) بتفتح الصاد

وسلم فقد أجتهد في تمينه طائفة من العلماء (قال) ابن جماعة قدأجهد الذي تقدم الله تعالى برحمته في تعيين الموقف الشريف النبوي فقال النجوة المستعلة المشرفة على الموقف وهي من وراء الموقف صاعدة من الرابية وهي التي عن يمينها وورائها صخر يأتي متصل بصخر الجبل المذكور والبناء المرتفع عن يساره وهو الى الجبل اقرب قليل بحيث يكون الجبل قبالة الواقف عن اليسار اذا استقبل القبة ويكون طرف الجبل لقاء وجهه والبناء المرتفع عن يساره قليل وراءه فان ظفرت بموقف النبي صلى الله عليه وسلم

المشدة (وهو الأبطح) ويسمى الحصباء والبطحاء والخيف قيل هو موضع بين مكة ومنى وهو إلى منى أقرب وهذا غير صحيح والمعتمد ما ذكره غيره أنه بضاء مكة وسأيت بيان حده (قاله أن ينزل به ولو ساعة ويدعو أو يقف على راحلته ويدعو) أى بناء على اختلاف الروايات فى البحر الزاخر والينابيع والمضمرات وقف فيه ساعة على راحلته يدعو وقال شمس الأئمة السرخسى وصاحب الهداية والسكاكى وغيرهم أن التزول به ستة عندنا فلو تركه بلا عذر يصير مسيئاً وكذا عند الشافعى وغيرهم أنه يستحب وقال القاضي عياض أنه يستحب عند جميع العلماء (والأفضل أن يصل به الظهر والبصر والمغرب والشام ويهجع هجعة ثم يدخل مكة كاصرح بابن الهمام والطرابلسي وهذا صرح فى أنه ينفر من منى قبل أداء صلاة الظهر وبه صرح بعض الشافعية أيضاً لكنه خلاف ما تقدم من استحباب تقديم الظهر على الرمي مطلقاً وفى القاموس التصحب هو التوهم بالحصب الشعب الذى غرجه إلى الأبطح ساعة من الليل (وحد الحصب) أى على الصحيح (ما بين الجبل للقاء عند مقابر مكة والجبل الذى يقابله مصداً) أى حال كونك ساراً إلى جهة الأعلى (فى الفلق الأبرر وانت ذاهب إلى منى مرتفعاً عن بطن الوادى وليس المنقرة من الحصب ولورثك التزول) أى وما فى حكمه من الوقوف (بالحصب يصير مسيئاً) أى إن كان بلا عذر وفى السراجية وإذا مضت أيام التشرىق قالهم يمترون ما شاؤا بنية أنفسهم وآبائهم وأخوانهم انتهى وينبى أن لا يخرج من مكة حتى يحتم القرآن فإن ذلك منسحب فى المساجد الثلاثة وفى مهبط الوحى أكدوا ثم والله أعلم

باب طواف الصدر

بتحتين وهو الرجوع ويسمى طواف الوداع (هو واجب على الحاج الآفاق) أى دون المكي والمكي والبقاى والمراد به (المفرد) لقوله (والمتنع والقارن ولا يجب على المتمتع) أى ولو كان آفاقاً (ولا على أهل مكة) حقيقة أو حكماً كإسائى (والحرم) كأهل منى (والحل) كالوداى والخصى وجدقة وحده (و المواقيت) أى المينة للآفاقين (وقائت الحج والحصر) أى فى الحج (والجنون والصبي) لعدم تكليفهما (والحائض والنفساء) لعدمهما (ومن نوى الإقامة بالأبدية) أى الاستيطان (بمكة قيل حل التفر الأول من أهل الآفاق) لكن قال أبو يوسف أنى أحبه للمكي أى ومن فى مناه لاه وضع لحتم فضال الحج (وشرايطه) أصلية العنواف لا الصين) أى لائتين الصدر إذا وقع فى محله لقوله (وإن يكون بمد طواف الزيارة) وهذا بيان وقته الذى هو شرط لصحة وقوعه عنه كإسائى (وآتيان أكثره وكونه بالبيت) كلاهما من أركان مطلق الطواف لانهما شرطان له ولأن لهما خصوصية بهذا الطواف (وأما وقته فأوله بمد طواف الزيارة فلو طاف بعد الزيارة طوافاً) أى أى طواف كان (يكون عن الصدر) أى يقع عنه سواء نواه أم لا (ولو فى يوم التحرة) أى وإن وقع فى أول أيام التحرة مع أنه يتي من فضال الحج أشياء وحل الوداع هو الفراغ من الأعمال (ولا آخره) كاصرح به فى الفتاوى إلى آخر عمره فى حق الوجوب (فلو أتى به ولو بعد سنة يكون أداء لاقضاء) فى البدائع وهو جزئى أيام التحرة وبهدها ويكون أداء لاقضاء حتى لو طاف الصدر ثم أطال الإقامة بمكة ولم يتخذها داراً جاز طوافه وإن أقام سنة بعد الطواف إلا أن الأفضل أن يكون طوافه عند الصدر ولا يلزمه بالتأخير عن أيام التحرة شئ بالإجماع (ويستحب أن يجمله) أى طواف الصدر (آخر طوافه عند السفر) أى وأما عند العزم

فهو النافية فى الفضل وإن خفى عليك قف فيما بين الجبل والبناء المذكور على جميع الصغرات بينهما لما لك أن تصادف الموقف الشريف النبوى فيفاض عليك من بركانه

فصل فى ادعية عرفه

اعلم قبل الله منا ومنك صالح الأعمال لى قد جمعت لك ما وقفت عليه فى ذلك فتقول وأنت باسط كفيك مستقبل البيت الحرام الحمد لله رب العالمين ثلاثاً ثم تلى ثلاثاً وتقول الله أكبر لله الحمد ثلاثاً لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت بيده الخير وهو على كل شئ قدير مائة مرة لا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم مائة مرة

على خروجه وإرادة مباشرة سفره كما هو واجب عند الشافعي وليس المعنى أن يجعله آخر طوافه بأن لا يطوف بعده ولو استمر في مكة إلى حين سفره ففي البدائع عن أبي حنيفة أنه قال ينبغي للإنسان إذا أراد السفر أن يطوف طواف الصدر حين يريد أن يسافر من مكة وهذا بيان الوقت للمستحب لا بيان أصل الوقت وعن أبي يوسف والحسن إذا اشتغل بعده بمكة يسد عنه أبي حنيفة أن طواف الصدر ثم أقام إلى المشاء قال حبان أن يطوف طوافاً آخر ثلاثاً يكون بين طوافه وقصره حائل (ولو أقام) أي تأخر (بعدة) أي بمد طوافه (ولو أياماً) أي ثلاثة ليصح قوله (أو أكثر فلا بأس) وفيه أنه إذا كان خلاف للمستحب فلا يقال له لا بأس ولذا قال (والأفضل أن يسد) أي ليقع مستحباً (ولا يسقط) هذا الطواف (عنه) أي عن الحاج الأفاقي (هذا الطواف بنية الإقامة) سواء بعد التفر الأول أو قبله (ولو سنين) أي ولو كانت مدة الإقامة سنين كثيرة (ويسقط بنية الاستيطان) وهو جعل المكان ولما بلغناه دار الأبريد الخروج عنه بلا عود (بمكة أو ما حوّلها) أي من أيا كان الحرم أو الحبل فيها دون الميقات (أن نواه) أي الاستيطان (قبل حل التفر الأول) أي قبل أن يحل الخروج من منى وهو اليوم الثاني من أيام التشريق بعد الزوال وهذا بالاتفاق (ولو نواه بعده لا يسقط) أي عنه في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يسقط عنه في الحالين إلا إذا شرع فيه (وإن نوى) أي الاستيطان (قبل التفر ثم بدّاه الخروج) أي ظهر له في رأيه الخروج للسفر وعدم الاستيطان (لم يجب) أي طواف الصدر حيثئذ (كالمسكي إذا خرج) أي أراد الخروج (لا يجب عليه) أي طواف الصدر

تبدع في كل مرة بسم الله الرحمن الرحيم ونحتم بأمين وقرأ سورة قل هو الله أحد مائة مرة في أولها بسم الله الرحمن الرحيم وتقول سبحان الذي في السماء عرشه سبحان الذي في الأرض سطوته سبحان الذي في البحر سيّله سبحان الذي في الجنة راحته سبحان الذي في النار سلطانه سبحان الذي في الهواء روحه سبحان الذي في القبور قضاءه سبحان الذي رفع السماء سبحان الذي وضع الأرض سبحان الذي لا ملجأ ولا منجاة منه إلا إليه مائة مرة وتقول شهادة أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قاعاً بالقسط لاله الإله العزيز الحكيم وتقول أشهد أن الله على كل شيء قدير

❖ فصل ❖ ومن خرج ولم يطفه أي طواف الصدر (يجب عليه المود بلا إحرام) لانه لا يشترط وقوعه حال الإحرام من أصله فيطوفه (ملم يجاوز الميقات) قيده بقوله يجب لا لقوله بالإحرام ولذا قال (فإن جاوز لم يجب الرجوع ويجب الدم) أي دفعا للحرج عنه مع التمتع للساكنين بلما سيأتي (وإن عاد) أي ولو قصد طواف الصدر وأسقط الدم عنه (ففيه الإحرام بمرة أوجب) أي لا لسكون طواف الصدر حيثئذ لا يصح بالإحرام الماسبق بل لاجل أن كل من أراد دخول الحرم يجب عليه الإحرام بأحد النسيك (فإن رجع) أي بالإحرام (بدأ بطواف العمرة) لكونه الأقوى (ثم بالصدر) كباقي البدائع وغيره (ولاشئ عليه) أي من الدم والصدقة لسقوط ما وجب عليه بالود (بالتأخير) أي عن زمانه وأما قوله في الكبير عن مكانه فهو في بيته (ويكون مسبباً) كما صرح به الطحاوي نكح فيه أن ترك الاستحباب ليس فيه إساءة بل ترك السنة ولعل الطحاوي ذهب إلى أن السنة أن يقع طواف الصدر قبل خروجه ويستحب أن يقع في آخر أحيانه فلا ينافي ما قالوا ولا آخره (والأولى) أي كما قالوا (أن لا يرجع بعد المجاوزة وبمستدما لانه) أي عدم رجوعه وبمستدمه (أضع للفقراء) أي من حيث استفادتهم بالدم وأيسر عليه من جهة السهولة وعدم المشقة مع قوت وقت الفضيلة (وإذا طهرت الحائض قبل أن تفارق بنيان مكة يلزمها طواف الصدر وإن جاوزت) أي جدران مكة (ثم طهرت لم يلزمها) أي الطواف أو المود لأنها حين خرجت من المعمران صارت مسافرة بدليل جواز القصر فلا يلزمها المود ولا الدم (ولو طهرت في أقل من عشرة) أي ولو بمضي العادة (فلم تقتل) ولم يذهب وقت صلاة (أي حيثئذ حتى خرجت من مكلم يلزمها المود) أي من البنات لأنها خرجت حائضاً حكماً بخلاف ما إذا اغتسلت

أودع وقت صلاة قائمها المودع للطواف وكذا إذا ظهرت بمسح (ولو خرجت) أي من
 البنيان (وهي حائض ثم طهرت) أي سواء اغتسلت أم لا وقوله في الكبير ثم اغتسلت قيد اتفاقي
 (فرجت إلى مكة) أي معناه لا يجب عليها المودع ولكن عادت باختيارها (قبل مجاوزة الميقات
 زمامها الطواف) لأنه بوجدها صارت كأنها لم تخرج (والنفس كالطافض) أي في هذا الحكم وليس
 على الطواف أن يتيمم أي مثلام موضع الحبل (وداع) أي طوافه خلافاً للتدوير فإنه إذا أورد
 الخروج من الحرم مطلقاً سواء قصد الأفاق أو لا يأمر بطواف الصدر تنظيلاً للحرم كان الداخل
 للحرم من أهل الأفاق مطلقاً ومن أهل الميقات عذاراً أحد النسكين يجب عليه الأحرار
 فصل في صفة طواف الوداع ﴿أي كيفته عذاراً إرادة الرجوع إلى أهله﴾ وإذا دخل المسجد بدأ
 بالحجر الأسود (أي بدائية) فيستلمه (أي على ماسقب) ثم يطوف سبماً المشهور على الألسنة
 بالفتح بدون التاء ولا يظهر وجهه فإنه لو أريد به عدداً لا شواطئ قليل سبعة الألف أن قال سبع
 مرار ويكون المعنى بقوله يطوف يدور فنفى التساموس الأسبوع من الأيام والسبوع بضمهما
 وطاف باليت سبماً وأسبوعاً وسبوعاً وفي النهاية طاف باليت أسبوعاً أي سبع مرات ومنه
 الأسبوع لثلاث السبعة وقال سبوع انتهى وأما يتداوله السبعة سبماً بالضم فالمعنى له لأنه
 جزء من أجزاء السبعة كالربع والثمن والشر ونحوها) بلارمل ولا اضطباع ولا سمي بعده (لأن
 التفتل بهذه الثلاثة غير مشروع) ثم يصلي ركعتين (أي في غير الوقت المكروه) خلف المقام أو غيره
 أي من المسجد الحرام (ثم يأتي زمزم فيشرب منه) أي مستقبل البيت الحرام قائماً أو قاعداً ويستغسل منه
 ويتنقى ثلاثاً ويرفع بصره في كل مرة فيستظر إلى البيت قائلاً في أول كل مرة بسم الله والحمد لله والصلاة
 والسلام على رسول الله وفي المرة الأخيرة اللهم أي أسألك رزقا وساعداً وعلماً وانصافاً من كل داء (ويصحب
 أي من مائه) على رأسه ووجهه وجسده (أي ساربه) بدنه اغتسالاً للتبرك (ويستقي بنفسه) أي من الماء من
 غير أن يستعين بأحد أن قدر عليه (ثم يأتي المنزلة) أي ويدعوه (ويأتي الباب) أي باب الكعبة (و
 قبل التنية ويدعو ويدخل البيت إن يسر) أي حيث دلكن فيه أنه يتأق خروجه تعقب طوافه فوراً كما
 أنه لو صلى المشاء مثلاً بعد طوافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو المشهور من الروايات وقيل يرجع بعد
 صلاة الطواف إلى المنزلة ثم يأتي زمزم ثم يصرف منها والاول اصح كما صرح به الكرماني وإنزى يلى
 ويؤيده ما في البدائع من أن الكرخي ذكر أن عند أبي حنيفة إذا فرغ من الطواف يأتي المقام
 فيصلي عند ركعتين ثم يأتي زمزم فيشرب من ماءها ويصحب على وجهه ورأسه ثم يأتي المنزلة انتهى
 (وصفة الالتزام أن يضع صدره وخدمه الأيمن على الجدار ويرفع يده اليمنى إلى عتبة الباب ويتعلق
 باستار البيت) أي كالمتعلق بطرف ثوب مولاه (ويتشبث بها) هو بمعنى يتعلق (ساعة) أي زماناً
 قليلاً في الرف (منضرباً متخشعاً داعياً باكياً مكبراً مهلاً مصلحاً على النبي صلى الله عليه وسلم حامداً)
 أي مثناً وشاكراً (ثم يستلم الحجر ويرجم) أي يرواه في الميول (ووجهه) أو بصره (إلى نائيت
 متباكية) أي أن لم يكن باكياً (متحسراً على فراقه حتى يخرج من أسفل المسجد) أي استحجاباً (قيل من
 باب العمرة) والاصح أنه من باب الحزرة كاعليه عن العامة ويؤيده ما رواه الترمذي وإن ما حجه من
 أنه صلى الله عليه وسلم وقف على الحزرة وقالوا لله أنك خير أرض الله وأحب أرض الله ولولا أني
 أخرجت منك ما خرجت (وقيل) أي في صفة رجوعه (بصرف ويمشي ويتفتت إلى البيت كاستحزن

وأن الله قد أحاط بكل
 شيء علماً وبتأجيل منا أنك
 أنت السميع العليم وربنا
 واجعلنا مسلمين لك ومن
 ذريتنا أمة مسلمة لك وأرنا
 منّا سكناً وقب علينا ذلك
 أنت الثواب الرحيم ربنا
 آتينا في الدنيا حسنة وفي
 الآخرة حسنة وقمنا عذاب النار
 ربنا فرغ علينا صبراً وثبت
 أقدامنا وانصرنا على
 القوم الكافرين ربنا لا
 تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا
 ربنا ولا تحمل علينا أصراً
 كاحثته على الذين من
 قبلنا ربنا ولا نمثل ما لا
 طاقة لنا به واعف عنا
 واغفر لنا وارحمنا أنت
 مولانا فانصرنا على القوم

على فراقه) وهذا اظهر وايسر على الاكثر وبه يحصل الجمع بين اختلاف الادلة والروايات كاسبق من هيئة الرجوع ذكر في الهداية والسكافي والجمع وغيرها وقال الطرابلسي وما يسهل الناس من الرجوع التهتري بعد الوداع فليس فيه سنة مريّة وأرعى وقد فعله الاصحاب اى اصحاب المذهب لانه ان اراد اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فينايه قوله وأرعى مع انه صلى الله عليه وسلم قال اصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم وورد عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى هذا وقال الزيلعي بصدما ذكر هذا الرجوع وفي ذلك اجلال اليت وتظيمه وهو واجب التعظيم بكل ما يقدر عليه البشر والمادة جارية في تعظيم الاكابر والمتكر ذلك مكارا قول ان كان المراد به الطرابلسي ففيه اتما ليس كونه سنة لا كونه جائزا أو بدعة مستحسنة (والحائض) وكذا النفاس (تقف عند باب المسجد) أى أى باب أو باب الخ ورتوه هو الافضل (وتدعون نضى) أى تركبوا ونضى (ويستحب خروجه من التنية السفلى من اسفل مكة) أى ان كان من طريقه (ويصدق عند الخروج بنى) أى على مساكن الحرم المحترم (ويسرى الى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم) ليكون ختامه مسكا ويكون سره جامعا بين الحرمين الشريفين وزيارة الله ورسوله المؤذنة بشهادته لله بالوحداية وتليه بالرسالة ان لم تسبق له الزيارة أو يسر له الاعادة قال المود أحمد

﴿ باب القرآن ﴾

(القرآن) يكسر القاف مصدر بمعنى المفارقة وهو في اللغة الجمع بين الشئين وفي التمرع ماسأني بينهم من الجمع الخصوص وهو (أفضل من الافراد) اى بالجمع والتنع والاولى ان يقول افضل من التمتع والافراد لان التمتع عندنا افضل من الافراد خلافا لما سلك والشافعي حيث قال ان الافراد افضل مطلقا وسأني بياهما والفرق بينهما (وهو) أى القرآن (ان يجمع الاقاي) اى لا المسكى والميقاني ليكون قرأه مسنونا (بين الحج والعمرة) الاولى بين العمرة والحج (متصلا) بأن ينوبها مما أو مقرونا بكلام موصول (او منفصلا) اى بكلام مفصول أو بأن ادخل احرام الحج على العمرة (قبلا كزطواف العمرة ولو) اى وان كان انفصاله (من مكة ويؤديها) اى وان يؤدي افضل العمرة والحج (في شهر الحج) بأن يقع اكثر طواف العمرة وجميع سعيها وسعى الحج فيها ولو تقدم الاحرام وبعض طواف العمرة عليها (وصفته) اى هيته الاجالية (ان يحرم بالعمرة والحج معا) او متعاقبا (من الميقات) أى لا بعده وجوبا (اوقبله) اى ولومن دور قاحله (وهو الافضل) اى لمن قدر عليه الا ان تقدمه على الميقات الزماني مكر ومطلقا (وقول اللهم اى اريد العمرة والحج فيسره الى) اى سهلها ووفقي عليها (وتقبلها منى نويت العمرة والحج وأحرمت بهما لله تعالى ليك بعمرة وحجة الى آخره) الاول ان يقول ليك شأخ به يقول ليك بعمرة وحجة (ويقدم العمرة على الحج في التنية والتالية والداية) اى المذكور (استحبابا) اى لمراعاة سبق فعلها فيكون بمنزلة السنة القبلية في الصباح (وان قدم الحج في الذكر) اى في ذكره في التنية وغيرها (جاز) اى نظر الى تعظيم القرض وتقديمه وتبعا كما قال تعالى واتوا بالحج والعمرة لله مع ان المورود هو الا حصار في الاعتبار (وان قدمه احراما) اى بأن ادخل احرام العمرة على احرام الحج (كره) لانه خلاف السنة (ولو اكتفى بالنية) أى فيها (ولم يذكرها في التنية) او كذا في لدهاء (جاز) لكنه خلاف الاولى لقوله (ويستحب ذكرها فيها) ولو مرة (أى لا ودر من السنة (ولو كان نسكاه) أى حجه وعمرته (عن الغير) اى عن غيره كافي نسخة

الكافرين ربنا لا ترغ قلوبنا
بعد اذهبتنا وهبتنا من
لذلك رحمة انك انت
الوهاب ربنا انك جامع
الناس ليوم لا رب فيه
ان الله لا يخلف العباد
وبه هبلى من لذلك ذرية
طيبة انك سمع الدماء ربنا
آتنا ما نزلت وامننا الرسول
فاكتبنا مع الشاهد
ربنا فاغفر لنا ذنوبنا
واسرفنا في أمرنا وثبت
أقدامنا وانصرنا على القوم
الكافرين ربنا ما خلقت
هذا باطلا سبحانك فقنا
عذاب النار ربنا انك من
تدخل النار فقد أخرجته
وما للظالمين من أنصار وربنا
اتنا سمعنا ناديا ينادى
للإيمان أن آمنوا بربكم

(قول اللهم اني أريد العمرة والحج عن فلان) أو المصرة عن فلان والحج عن فلان وأحرمت به الله تعالى
أي عنه كأي نسخة أو عنهما

فصل في شرائط صحة القرآن ١٠ كان يكفي أن يقول شرائط القرآن أن المشروط لا يتحقق
محتمه بدون الشرط (الاول أن يحرم بالحج قبل طواف العمرة كله أو أكثره) وهو أربعة
أشواط صحيحة (فلو أحرم به بدأ أكثر طوافها لم يكن قارنا) أي شرعيا وإن كان قارنا فلما لم ينشأ طواف
في أشهر الحج يكون متمتعا وإن طاف قبلها لا يكون قارنا ولا متمتعا (الثاني أن يحرم بالحج قبل
افساد العمرة) أي بالجماع قبل طوافها ولو أحرم بمصرة فأفسدها ثم أدخل عليها الحج لا يصير
قارنا ولا متمتعا وحجته صحيحة يلزمه فعلها وعمرته فاسدة يجب عليه مضىها وقضاؤها (الثالث
أن يطوف للعمرة كله) بالنسبة إلى كل طوافه (أو أكثره قبل الوقوف برفة) أي في وقته وفي رواية قبل
التوجه إليها والصحيح أنه لا يصير رافضا بمجرد التوجه إلى عرفة حتى يقف بها على ما صححه صاحب
الهداية والكافي وهو ظاهر الرواية وهو الاستحسان وفي رواية الحسن والطحاوي عن أبي خنيفة
بصير رافضا بمجرد التوجه إلى عرفات وهو القياس وفي الفتح والصحيح ظاهر الرواية أقول ويمكن
الجمع أن يكون الرضا بالتوجه والارتضاء بتحقيق الوقوف وعرفه الخلاف فيما إذا توجه إلى عرفة ثم
بدله فخرج من الطريق قبل الوقوف برفة فطاف للعمرة وسعى لها ثم وقف برفة هل يكون قارنا
جواب ظاهر الرواية يكون قارنا (فلو لم يطف لها) أي للعمرة كله أو أكثرها وبدا ما طافه ككتلانة
أشواط (حتى وقف برفة بدالزوال) أي كما صرح به قاضيان وإن أطلق الوقوف من غير قيد
كونه بدالزوال أو قبله في الهداية وغيرها وفي الكافي للحاكم لا يصير رافضا للعمرة حتى يقف بد
الزوال وقال ابن الهمام وهو حق لأن ما قبله ليس وقتا للوقوف فحلوه بها فكلوه بشره وفي السراج
الوهاج ولو وقف برفة قبل الزوال لا يكون رافضا لأنه لا بركة بهذا الوقوف فيه حج إلى مكة
ويطوف للعمرة ولو جرح حتى وقف (ارتفعت عمرته) أي ولو لم ينشأ برفته فطافها ثم إذا ارتفعت
عمرته فعليه دم لرفضها وقضاؤها بدالها بالتنزيق (وبطل قرأه وسقط عنه دم) أي دم القرآن
لشكر المترتب على صحة الجمع بين أداء التسيكين (ولو طاف أكثره) أي أكثر طواف عمرته (ثم وقف)
لم يصير رافضا بالوقوف لأنه أتى بالأكثر فبقى قارنا فحينئذ (أم الباقي منه) أي من طواف عمرته (قبل
طواف الزياره) لاستحقاقها في التمتع قبله ولو كان الباقي من الأشواط واجبا وهو دون الأقوى
من طواف ركن الحج (الرابع أن يصومها عن الفساد) أي بالجماع وكذا عن الزدة (فلو أفسدها
بأن جامع قبل الوقوف وقبل أكثر طواف العمرة) وفي بعض النسخ يلفظ أو التولية وهو غير
صحيح ما سئى (بطل قرأه وسقط عنه الدم) أي لفسادها وأما ما ذكره للبرجدي من أنه ينبغي
للقارن أن لا يخلق بين العمرة والحج والافساد أحرامه بل يخلق في يوم الشحر فخطأ من وجب
أحدهما إن أفسد منصرف في وقته بجماع قبل الوقوف ونائبهما أن الأحرام لا يفيد بالجماع
بل يفيد الحج ولهذا يجب عليه تامة أفضاه ثم يقبضه في عام آخر فتدبر (وإن ساقه) أي الدم
(معه يصومه ماشاء) أما إذا جامع بعدما صدف للعمرة أربعة أشواط فسد حجه دون عمرته وسقط عنه
دم القارن (الخامس أن يطوف للعمرة كله أو أكثره في أشهر الحج) فنضاف الأكثر قبل الأشهر لم يصير
قارنا وإن طاف الأقل قبلها أو أكثره فيها كان قارنا) وهذا يجب الظاهر سنافه ما في التارخية من رحل
جمع بين حجة وعمره ثم تقدم مكة وطاف للعمرة في شهر رمضان كان قارنا ولكن لا هدى عليه

فأما ربنا فأنفرتنا ذنوبنا
وكفر عسائيا تساووننا
مع الأبرار ربنا وآئنا
ما وعدتنا على رسلك ولا
نغفرنا يوم القيامة انك لا
تخلف المياد ربنا غلطنا
أفئسنا وإن لم تغفر لنا
وترحمنا لنكونن من
الخاسرين ربنا لا نجعلنا
فتنة للقوم الظالمين وربنا
أفرغ علينا صبرا ونوقنا
مسلمين أنت مولانا فانفرتنا
وارحمنا وأنت خير
الغافرين واكتب لنا في
هذه الدنيا حسنة وفي
الآخرة أهذا البك على
الله توكلنا ربنا لا نجعلنا
فتنة للقوم الظالمين ونجنا
برحمتك من القوم
السافرين فاطر السموات

قال الحنفى ابن الهمام وهل يشترط في القرآن أن يقل أكثر اشواط العمرة في أشهر الحج ذكر في الحيط أنه لا يشترط وكأنه مستدق ذلك إلى ما روى عن محمد بن أبي حنيفة أنهما قد قدم مكة وطاف لمعمره في رمضان أنه قارن ولا هدى عليه قال أنه غير مستلزم لذلك وإن الحق اشتراط فعل أكثر العمرة في أشهر الحج لأنه لا تمتنع بالعمر إلى الحج في أشهر الحج ووجوب الشكر بالدم كان لا يقل العمرة فيهما الحج فيها وهذا في القرآن كافي للتمتع قاله وما روى عن محمد بن أبيه القارن بالمعنى القوي إذا شك في أنه قرن أي جمع الأثر أي أنه نفي لازم للقرن بالمعنى الشرعي المأذون فيه وهو لزوم الدم ونفي اللازم الشرعي نفي المأذون الشرعي انتهى والذي يظهر لي أنه قارن بالمعنى الشرعي أيضا كما هو المتبادر من إطلاق قول محمد وغيره أنه قارن وبذلك أنه إذا ارتكب محظورا يتعدد عليه الجزاء ما غابته أنه ليس عليه هدى شكر لأن إدامه لم يقع على الوجه المستحسن المقرر في الشريعة من إيقاع أكثر العمرة في الأشهر فإنه من وجه في حكم من أفرد بمسرة في غير الأشهر ثم أفرد بالحج فإنه ليس بقارن اجام (السادس أن يكون أفاقا ولو حكما فلا قران للمكي) أي الحنفى (إذا أخرج إلى الأفاق قبل أشهر الحج قيل ولو فيها فصيح منه القرآن لصبرونه أفاقا حكما) أي كما أنه لا يجوز القرآن للأفاق إذا دخل مكة وصار من أهلها حكما هذا وفيه أن اشتراط الأفاق إنما هو للقران المستحسن للصحة عقد الحج والعمره وكذا تقديم العمره على الحج في الأشهر كقديم وأما أعلم (السابع عدم فوات الحج فلو فاته لم يكن قارنا وسقط الدم) وفي عدم شرط لصحة القرآن مسأحة لا تخفى

فصل في أي فاعلا يشترط فيه (ولا يشترط لصحة القرآن عدم الإلزام) وهو النزول بأهله محرما كان أو حلالا فهو على نوعين الإلزام صحح مبطل كافي للتمتع إذا ألم بأهله بعد عمرته والمسام فاسد غير مبطل كافي للقارن. فإذا عرفت هذا (فصيح) أي القرآن ولا يسقط عنه دمه (من كوفي رجوع إلى أهله بعد طواف العمرة) أي في أشهر الحج ثم عاد إلى مكة لكونه محرما وإن ألم بأهله (ومن مكي خرج إلى الأفاق) أي ويصح القرآن من مكي خرج إلى الأفاق ثم عاد إلى مكة فصرن وطاف لمعمره في الأشهر ثم حج من ماله فإنه مع كونه ألم بأهله صح قرانه لكونه محرما قال ابن الهمام ومقتضى الدليل اشتراط عدم الإلزام للقران المأذون فيه وأما المصنف في الكبير وأجاب بقوله وأعلم أن الإلزام الصحيح المبطل للمحك لا يتصور في حق القارن وأما الإلزام المفسد مع قضاء الأحرام فهو لا يبطل التمتع الذي يشترط فيه عدم الإلزام فكيف يصح أن يقال أنه لا يشترط في القرآن ويشترط فيه وكيف يصح تصور مسئلة الكوفي وغيره دليلا على ذلك لأنه لم يحصل منه الإلزام صحح ويمكن أن يجاب عنه بأنه قد يتبرأ بالإلزام الفاسد ما لنا كافي المكي والألزام بالقول بصحة تمتع المكي إذا ساق الهدى أو لم يسقه ولكن لم يحل من العمرة حتى أهل بالحج ولا قائل به فهنا أيضا لا اعتبار بالقران لما صح قران المكي الخارج إلى الأفاق فصيح القول بعدم الاشتراط وغيره انتهى والآنظر أنه لما كان القرآن في معنى التمتع والتمتع يشترط فيه عدم الإلزام فلهذا على أنه لا يشترط عدم الإلزام في القرآن مع قطع النظر أنه يتصور فيه أو لا يتصور فتدبر (ولا أحرامه) أي ولا يشترط أيضا أحرام القارن (من الميقات) أي كما يتوهم من بعض المتون والروايات (فلو أحرم بهما أو أحدهما بعد الميقات) أي بعد مجاوزته (ولو من مكة) أي داخلها) يصير قارنا ولكن مع الإساءة كان حقه أن يقول لكن مع الحرمه وأجزأ إذا أحرم بهما بعده لأنه يجب عليه أن يحرم بأحدهما من الميقات ومع الإساءة إذا أحرم بأحدهما لأنه ليس أن يحرم بهما منه (ولا تقديم أحرام العمرة على الحج) أي على أحرامه (فان قدمه عليها)

والأرض أنت ولي في الدنيا والآخرة توفي مسلما وألحق بها لحين رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذرتي ربنا وقيل دعا ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب رب ادخني مدخل صدق واخرجني مخرج صدق واجعل لي من لذك سلطانا نصيرا ربنا آتامن لذك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشدا رب لا تدركني فردا وأنت خير الوادئين رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفهموا قولي واجعل لي وزيرا من أهل رب أنزلي منزلا ميسورا وأنت خير المتزين رب فلا

بأن احرم بالحي ثم احرم بعد ذلك بالعمرة فانه يكون قارناً بلا خلاف الا ان فيه تضييلاً (فان كان
ادخلها عليه قبل طواف القدوم يصير قارناً مسياً) أى لحالته السنة فيكره فعله لان السنة
تقدم احرام العمرة على الحج (وعليه دم الشكر) أى اتفاقاً لانه في الجملة جمع بين السائدين ولو
مع الاسماء (وان كان) أى ادخلها عليه (بعد الترويع فيه) أى بعد شروعه في طواف القدوم
(ولو شوطاً فهو اكتر اسامة من الاول) أى لانه أخره غاية التأخير حتى ادخلها بعد شروعه في
أفصال حجته (وعليه) أى مع هذا (دم شكر) عند شمس الأئمة فكل منه (وقيل جبر) وهو قول
صاحب الهداية وفخر الاسلام فلا يأكل منه (ويستحب له رفض العمرة) أى لحالته السنة
قال ابن الهمام بعد ما ذكر في القولين السابقين ولم يرجح أحدهما وقولهم رفض العمرة في هذه الصورة
مستحب يؤنس به فإنه دم شكر (وكذا) أى يستحب له رفض العمرة أيضاً لخالفه السنة لكنه
لا يؤمر بذلك حتماً فان رفضها قضاهما وعليه دم لرفضها وهو دم جبر بلا شك ولو لم يرفضها ومضى
فهو ميسر ويحكي حكمه وهذا كله (ان كان) أى ادخلها عليه (بعد الطواف) أى طواف القدوم
(او اكثره) فيلزمه العمرة فان مضى فيها جاز ويصير مسياً اكتر اسامة من ادخلها قبل ان يطوف
للقدوم وعليه دم بحججه بينهما اتفاقاً لكن اختلفوا انه دم جبر أو شكر فصحيح الاول صاحب الهداية
واختاره فخر الاسلام وسماه المصنف بقوله (وعليه دم جبر) أى كفارة (وقيل شكر) أى دم لسك
وهو قول شمس الأئمة وقاضيان والمحوي وصاحب البدائع (وان ادخلها بعد الوقوف) أى برفة
(لم يكن قارناً) لكن يلزمه العمرة ويلزمه رفضها اتفاقاً (وعليه دم رفضها أولاً) لكن ان رفضها
يجب دم لرفضها وعمره مكانها وان مضى فيها أجزأ أو عليه دم جبر بقوله (وعليه رفضها حتماً) أى وجوباً كان
حقه التقدم ثم هذا الادخال السابق (سواء أحرّم بها قبل الحلق) أى ولو قبل يوم التحريم (أو بعده)
أى بعد الحلق (ولو في أيام التشريق) وكذلك طواف الزيارة واما إذا أهل بالعمرة بعد الحلق أو بعد
الطواف أو بعدها على ما يدل عليه كلام الأئمة حيث قال يجب عليه دم لانه قد جمع بينهما في الاحرام
أو في بقية الافصال ثم قال فان قيل كيف يكون جامعا بينهما وهو لم يحرم بالعمرة الا بعد تمام التحلل من احرام
الحج بالحلق وطواف الزيارة قلنا قد بقي عليه بعض واجبات الحج فيصير جامعا بينهما فالاوان لم يكن
جامعا بينهما احراما فيلزمه الدم لذلك ثم قيل لا يرفضها ويضحي فيها كاذكر في الاصل وقيل انه ليس
بمجرى على ظاهره وان معنى قوله لا يرفضها أى لا ترضى من غير رفض كافى العساية والكفاية وقال
في البحر قال مشايخنا ربه انه يضحي في احرام العمرة لا في اضافها لانه نهى عن العمرة في هذه الايام
والعمرة عبارة عن الافصال فلا يلزمه رفض احرامها بل رفض اضافها وان مضى في اضافها لاشي عليه لانه
اداءها كما انهم قالوا في انكير وقوله لاشي عليه فيه نظر لما صرح هو وغيره ان عليه ما كسبائي قلت في ان
عليه دم الادخال للعمرة على الحج لا لافاضها في ايام التشريق فلا اشكال ويحمل عليه ما في الظاهر من
عدم لزوم الدم سواء طاف لها في ايام التشريق او لم يطق والحاصل ان الاصح وجوب الرض كالمضى
عليه غير واحد قال ابو جعفر الهندواني ومشايخنا على هذا اى وجوب الرض فان رفضها فضله الدم
والقضاء وان لم يرفضها فعليه دم جبر لحججه بينهما كافي الفتح والبحر وغيرهما ومنه يعلم مسألة كثيرة
الروقع لاهل مكة وغيرهم انهم قد يمترون قبل أن يسعوا لحجهم فافهم والله أعلم
فصل في بيان أداء القران * اذا دخل * اى القارن (مكة بدأ بفصل العمرة وان أخرها في

تجملنى فى القوم الظالمين
وب أعوذ بك من همزات
السايطين وأعوذ بك وب
أن يحضرون ربنا أصرف
عنا عذاب جهنم ان عذابها
كان غراما انها ساءت
مستقرا ومقامنا هبنا
من أزواجنا وذرياتنا
قرة أعين واجعلنا للمتقين
أماما رب هبلى حكما
والحقى بالصالحين واجعل
لى لسان صدق فى الآخرين
واجعلنى من ورثة جنة
النعم واغفر لى انى كان
من الضالين ولا تغزنى
يوم يشنون يوم لا ينفع
مال ولا بنون الا من
اتى الله بقلب سليم رب
اوزعنى ان اشكر نعمتك
اللى انعمت علىّ وعلى

(الاحرام) اى ذكر أو أحراما (يطوف لها سبعا ويضطجع) وفي نسخة مضطجعا فيه أى فى جميع طوافه (ويرمل فى الثلاثة الأولى ثم يصلى ركعتين ويسمى بين الصف والمروة) وهذه أفعال العمرة بكاملها إلا أنه منوع من التحلل عنها لكونه محرما بالحج معها فيتوقف تحللها على فراغه من أفعالها أيضا وكذا قال (ثم يطوف للقدم) وهو من سنن الحج (ويضطجع فيه ويرمل أن قدم السمي) أى أراد تقديمه وهذا عليه الجمهور لما قالوا من أن كل طواف بعده سمي فالرمل فيه سنة وقد نص عليه الكرمانى حيث قال فى باب القرآن يطوف طواف القدم ويرمل فيه أيضا لأنه طواف بعده سمي وكذا فى خزنة الأكل وأما الرمل فى طواف العمرة وطواف القدم مفردا كان أو قارنا وأما ما قلناه الزيلعى عن الغاية للسروحي من أنه إذا كان قارنا لم يرمل فى طواف القدم من كان رمل فى طواف العمرة فعلا فماعليه الكثر (ثم يرمي حراما) أى عمرمالان أو أن يحمله يوم النحر فإن حلق يكون جنايته على أحرار ميمنا فى المحيط والمتقى عن محمد قان طاف لمرة ثم حلق فله دمان ولا يحل من عمرته بالحلق كالمتنع إذا ساق الهدى وفرغ من أفعال العمرة وحلق بحجبه عليهم ولا يتحلل بذلك من عمرته (وحجج كالقرد) أى فى بقية أفعاله والحاصل أن القارن عليه طوافان وسعيان لكن السنة أن يكونا مبرئين كذا ذكر من أنه يأتى أولا بطواف العمرة ثم يسميها بطواف القدم ثم يسمي الحج مواثيقا لعله صلى الله عليه وسلم (ولو طاف طوافين) أى متوالين متقدمين (وسمى سعيين) أى متآخرين متتابعين أو متتابعين وكذا الحكم فيهما إذا كانا مبرئين (للمرعى والحج) أى إجمالا (وليسوا الأولى) أى من الطوافين (للمرعى والثانى للحج) وأبوى على العكس (أى بأن نوى الأولى للقدم والثانى للعمرة (أو نوى مطلق الطواف) أى فيهما (ولم يبين) فيه أن هذا هو عين الأولى فتأمل فإن الطواف العارى عن مطلق الثانية لا يسمى طوافا فى التسمية ثم لا يلزمه تعيين الثانية بل مطلقها ويسمى التمين (أو نوى طوافا آخر) أى فى الطوافين أو فى أحدهما (تطوعا) أى كان ذلك الآخر نفلا أو سنة (أو غيره) أى نذرا أو طواف أفاضة أو دواع (يكون الأولى للعمرة) أى معتبرا (والثانى للقدم) أى متينا (وكرمه ذلك) أى ذلك الجلع لحافته السنة من وجوه كثيرة

فصل فى هدى القارن والمتنع بحج ١١١ أى إجماعا (على القارن والمتنع هدى شكرا لمساوقه الله تبارك وتعالى للجمع بين النسيك في أشهر الحج بسفرواحد) وهذا عندنا وهو عند الشافعى دم جبرالحق فى قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضرى المسجد الحرام (وإدناه) أى اذن الهدى هنا (شاة) بإجماع الفقهاء إلا أن الحزب ورافض من البقرة وهى أفضل من الشاة (وكل ما هو أعظم) أى اسم أو أضعف قيمة (فهو أفضل) لصفه فى طريق النوى فالأعلى والأغلى هو الأولى (والأفضل لهما) أى للقارن وللمتنع (سوة مهمما ولكل منهما أن يأكل) أى استحبابا (من هديه ويضطجع) أى منه (من شاء غنيا أو فقيرا ويستحب) أى لصاحب الأضحية (أن يتصدق بالثلث ويضطجع الثلث) أى بأن يبطخه ويضطجعه (وبدخر) أى يحفظ (الثلث) ذخيرة له ولأهله (أو يهدي الثلث) أى يبطخه ويهديه لأقربائه وجبراء وأحبائه ولو كانوا أغنياء وهو يدل من يطمع وأن كان ظاهر كلام الدائع أنه يدل من بدخر (ولا يجب التصديق بشئ منه) أى من هدى التمتع والقران (ويسقط) أى وجوب الدم (بالذبح) أى بالإعطاء والإباحة ولو بالتخية (فلو سرق بعد الذبح لم يجب غيره وشرائط وجوبه) أى وجوب الهدى (القدر عليه) أى على عينه أو عنه وعينه موجودة (ومحقة القران والتنع) لما سبق (والفعل) أى على

والدى وإن أعمل صالحا
نرضاه وأدخلني برحمتك
فى عبادك الصالحين رب انى
ظلمت نفسى فاغفر لى رب انى
العتست عل فلن اكون
ظهير للمجرمين رب انى ظلم
انزل لى من خير فقير رب
اوزعنى ان اشكر نعمتك
التي انعمت على وعلى
والدى وإن أعمل صالحا
نرضاه وأصلح لى فى دينى
انى تبت اليك واتى من
المسلمين ربنا اغفر لنا
ولاخواننا الذين سبقونا
بالإيمان ولا تجعل فى قلوبنا
غلا للذين آمنوا ربنا انك
رؤوف رحيم ربنا عليك
توكلنا وإليك أنبنا وإليك
المصير ربنا لا تجعلنا فتنة
للذين كفروا واغفر لنا ربنا

تقدير صحة حج المجنون (والبولغ) أى لعدم الوجوب على الصبي بمزا أو غيره (والحرية فيجب على المملوك الصوم) لقدرته عليه (لالهدي) لقدد ملكه الآله اذالم يصم يجب عليه في ذمتان يذبحه بعد المتق (ويختص) أى جواز ذبحه (بالمكان وهو الحرم) فلا يجوز ذبحه في غيره أصلاً وأما المكان المسنون في البسوط أن السنة في الهدايا أيام النحر متى وفي غير أيام النحر فكله فى الأولى انتهى والظاهر أن المروءة أفضل مواضع مكة لهذا المعنى (وألزمان) أى ويختص جواز ذبحه بالزمان أيضاً (وهو أيام النحر) حتى لو ذبح قبلها لم يجز ويجوز ذبحه بعد أيام النحر والتشريق قال ابن الهمام والمراد بالاحتصاص ببنى أيام النحر من حيث الوجوب على قول أبي حنيفة (واللوذبح بعدها اجزأ الآله تارك للواجب وقبلها لا يجزئ) بالإجماع وعلى قولهما فى القبلة كذلك وكونه فيها هو السنة عدتها (وأول وقته) أى زمان جواز هذا الدم (طلوع الفجر من يوم النحر فلا يجوز قبله) أى أضافاً (وآخره من حيث الوجوب) أى عند الأمام وكذا من حيث السنة عند صاحبه وغيرهما من الأئمة (غروب الشمس من آخر أيام النحر) (ولكن أولها أفضلها وفى حق السقوط) أى عن الزمة (الآخره) أى فى حق الاعتداد باعتبار الزمان آله مفيد للمكان (والوقت المسنون) أى أوله (بعد طلوع الشمس يوم النحر) ويجب أن يكون (أى الذبح) بين الرمي والخلق (أى فى حق القارن) والمتنع (وبسن الذبح) أى ذبح الهدايا (فى أيام النحر) ويجوز بمكة والحرم كله (الآله بكر ملاسب من السنة (ولومات) أى القارن أو المتنع القادر على الهدى (قبل الذبح فضله الوصية) أى وجوباً فيما بينه من الثلث (قال أبو بصير سقط) أى وجوبه عن الورثة (وإن تبرع عنه الوارث صح) أى تبرعه وسقط وجوبه عنه لكن بناء على الرجاء كفى الوصية بالحج وإما قوله فى الكيد اذنامت قبل اراقة الدم سقط عنه الدم إلا أن يوصى به فيعتبر من الثلث أو تبرع عنه الورثة ففيه بحث ظاهر

فوفصل فى بدل الهدى اذ اعجز القارن والمتنع عن الهدى (أى هدى القرآن والمتنع) بأن لم يكن فى ملكه فضل (أى ما زائد) (عن كفاف) أى ما يكفيه من الخلق فى كفاية المعيشة (قدر ما يشتري به الدم) أى من الثقل والمرض (ولا هو) أى الدم أو الهدى بينه (فى ملكه) (وسياً) أى فى آخر الفصل تمام فصله (وجب الصيام عليه عشرة أيام) أى كاملة بحملة (فيصوم ثلاثة أيام قبل الحج) الأولى فى الحج كما قاله سبحانه وتعالى والمراد فى شهره وكأنه أراد قبل أحرار الحج بالنسبة إلى المتنع لكنه منافى بقوله الآتى (بحدارحرام العمرة) وسياً الكلام عليه مفصلاً (وسبعة بعده) أى أذا رجع كما فى الآية وهو يشمل رجوعه وانصرافه من حجه ببنى اذ فرغ من أفضاله كما ذهب إليه أبو حنيفة رحمه الله وأتباعه ويحتدل رجوعه ووصوله إلى أهله وبلده كما خصه به الشافعى رحمه الله وأتباعه فقلوه فى الكبير وسبعة اذ ارجع إلى أهله ليس فى محله الاطلاق به (وشرائط محبة صيام الثلاثة) أى عن القرآن والمتنع ثمانية (وإن يصوم الثلاثة بعد الأحرار بهما فى القارن) أى فى حقه خاصة بخلاف المتنع فإن فيه خلافاً كسأبى فلو صام الثلاثة ثم قرن لا يجوز صومه بالإجماع وأما إذا أدخل أحدهما على الآخر فالظاهر أنه كذلك لكن اختلفوا فيه كما اختلفوا فى المتنع كما يستفاد من قوله (وبحدارحرام العمرة فى المتنع) وإن يكون (أى صيام الثلاثة) فى أشهر الحج (فلو قرن قبل أشهر الحج وصامها لم يجز ولو صام بعد ما دخل الأشهر جاز) بعد تحقق الأحرار ثم اعلم أن كل ما هو شرط فى صوم القارن فهو شرط فى صوم المتنع الا خلافاً لأحرار الحج فإنه ليس بشرط لصحة صوم المتنع فى ظاهر المذهب على قول الأكثر

الك أنت العزيز الحكيم
ربنا آتتنا نورنا واغفر لنا
انك على كل شئ قدير رب
اغفر لى ولوالدى ولن دخل
بنى مؤمننا وللمؤمنين
والمؤمنات ولا تزد الظالمين
الاثبارا بسم الله الرحمن
الرحيم قل أعوذ برب الفلق
من شر ما خلق ومن
شر غاسق اذا وقب
ومن شر انقاثات فى القد
ومن شر حاسدا اذا حسد
بسم الله الرحمن الرحيم
قل أعوذ برب الناس ملك الناس
إله الناس من شر الوسواس
الخناس الذى يوسوس فى
صدور الناس من الجنة
والناس هو الله الذى لا اله
إلا هو الرحمن الرحيم الملك
القدوس السلام المؤمن

المهم من العزيز الحيار
 المتكبر الخالق الباري
 المصور الففار القهار
 الوهاب الرزاق الفتاح
 العليم القابض الباسط
 الخافض الرافع المزي
 المذل السميع البصير
 الحكيم العدل اللطيف
 الخبير الحليم العظيم
 الغفور الشكور الملى
 الكبير الحفيظ المقيت
 الحبيب الجليل الكريم
 الرقيب الحبيب الواسع
 الحكيم الودود الحميد
 الباسع الشهيد الحق
 الوكيل القوى الشين
 الولي الحميد المحصى
 المبدئ المعيد المحيي
 المميت المحي القيوم
 الواحد المساجد الواحد

بل يشترط ان يكون بعد احرام العمرة فقط فلو صام المتمتع في اشهر الحج بعدما أحرم بالعمره قبل ان يحرم
 بالحج جازلان وجود الاحرام حاله صوم الثلاثة شرط في جواز صوم القران واما صوم المتمتع فلا كثر
 على عدم اشتراط ذلك في البدائع وهل يجوز له بعدما أحرم بالعمره في اشهر الحج قبل ان يحرم بالحج
 قال المحققان يجوز سواء طاف لعمره أو لم يطف انتهى وهو ظاهر في هذا المعنى لكن ليس بصريح في
 المديح إذ يمكن حمل على المتمتع الذي ساق الهدى وكذا ذكره في المدارك فله صيام ثلاثة أيام في وقت
 الحج وهو أشهر ما بين الاحرامين باحرام العمرة واحرام الحج وكذا ما في شرح الكزور وفيه أشهر
 الحج بين الاحرامين في حق المتمتع انتهى وفيه ما سبق من جهة المبنى مع ما في عبارتهما من إيهام أنه لا يصح
 صومه بعد الاحرام بالحج وليس كذلك لما ساق من أنه هو المستحب والمتمتع وامامنا في مناسك الارار
 وفي المختار وشرحه الاختيار من أنه ان لم يجد صام ثلاثة أيام آخرها يوم عرفة وان صامها قبل ذلك وهو
 محرم فظاهراً أنه لا يجوز صومه حال كونه حلالاً اللهم الا أن يحمل قولهما وهو محرم على أنه قد أحرم
 بالعمره كما قال غيرهما ان شرط اجزائها وجود الاحرام بالعمره في اشهر الحج ولا ينبغي بعده وقد ذكر
 امام الهدى ابو منصور المازريدي أن القياس أنه لا يجوز الصوم ما لم يشرع في الحج يعني قياساً على
 القران ولان احرامه بالحج هو السبب لان يكون متمتعاً ويتوجه عليه الصوم فانه بمجرد ان يرد
 الحج بعد عمرته في الاشهر لا يسمى متمتعاً وهو قول زفر والشافعي فالاحوط ان لا يصوم الثلاثة
 الا بعد احرامه بالحج لانه جائزاً فاقاً بخلاف صومه بين الاحرامين وأيضاً في الآية الشريفة
 دلالة واضحة على هذا المعنى حيث قال فمن تمتع بالعمرة الى الحج اى متمتعاً الى احرامه فاما متمتعاً من
 الهدى فهذا صريح في كون التمتع هو السبب للهدى أصالة وللصوم نيابة لا مجرد جزء منه اذ يمكن
 تخلف الجزء الآخر فلهذا وقول المازريدي ان القياس عدم جواز الصوم ما لم يشرع في الحج
 ضدان المقيس عليه وهو القران لا يكون فيه خلاف ثم القران قيس على التمتع المذكور في الآية فيتمتع
 ان يكون حكمهما واحداً وهو يتوقف على الجمع الذي قدمناه فنفرق بينه وبين من قرن عليه اليان
 وامامنا قيل من ان السبب هنا مركب فيكون وجود الجزء الاول حيث يتوقع وجود الجزء الثاني فنقوض
 بكفارة اليين حيث لم تصح بمجرد حصول اليين قبل الحنث فان الحنث المترتب على اليين هو السبب كما ان
 هنا الحلق بالحج بالعمره هو السبب في التمتع وكذا الحلق بها وعكسه في القران والله سبحانه وتعالى
 اعلم ثم اتفق الاصحاب على ان من الاستحباب ان يصوم ثلاثة أيام متوالية بعد الاحرام بالحج
 آخرها يوم عرفة لكن ان كان يضمه الصوم في يوم التزوية ويوم عرفة عن الخروج والوقوف
 والدعوات فاستحب تركه وقد عني على هذه الايام حتى قيل يكره الصوم فيها ان كان يضمه
 عن القيام بهنهما قال في الفتوح وهو كراهة تزنيه اللهم الا ان يسي خلقه فيوقه في عطلور وعن
 عطاه من أفطر يوم عرفة ليقوى على الدماء كان له مثل أجر الصائم انتهى واقول بل اقوى لان
 نية المؤمن خير من عمله مع ما فيه من زيادة الخير بسبب الفطر كما ورد ذهب المفطرون بالاجر اليوم
 حيث قاموا بخدمة الاخوان في السفر من ضرب الحجة وسائر الهنة وضمف الصائمون عن
 القيام بمصالحهم والحاصل ان كلا آخر صيام هذه الثلاثة الى آخر وقتها فهو افضل لا حائل
 القدرة على الاصل (وان يقع) أي تمام هذا الصيام (قبل يوم النحر) فان لم يصم أصلاً أو صام يوماً أو يومين
 حتى دخل يوم النحر فقد قات البذل وهو الصوم ووجب الاصل وهو الهدى ولا يسقط عنه مدة عمره

فتي قدر عليه أراقه بمكة ولا يجوز له أن يصوم الثلاثة في أيام البحر والتشريق ويصدها لقوات الوقت (و أن ينوي) هذا الصوم (من الليل) فلو نوى قبل غروب الشمس أو بعد طلوع الفجر لم يجزه كالمضي جميع الكفارات في الحج وغيره لا بد من التية بالليل (وأن يكون عاجزا عن المضي في أيام البحر) لا تظهر أن قال وأن يكون غير قادر على الصوم في الحلق أو التقصير فإنه إذا قدر عليه فيها بعد فطامه لم يصرفه حيث يصح صومه كإسائي مصرحا في كلامه (فلا يمتد قدرته قبلها) أي قبل أيام البحر (ولا يبدأ فطامه في الثلاثة وهو قادر) أي على الدم قبل أن يشرع في صوم الثلاثة أو في خلالها أو بعد ما صام كلها (ثم يجوز يوم البحر) أي قبل حلقه (جاء صومه ولو صام) أي الثلاثة (فقيرا) أي عاجزا (ثم أيسر) أي قدر على المضي (يوم البحر) أي فيه تفصيل (فإن كان) أي اقتداره (قبل الحلق بطل الصوم) أي حكمه (ووجب الدم) أي قدرته على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل كالوجود الماء في خلال التيمم أو بعده قبل الصلاة (وإن كان) أي اقتداره على الدم (بصد) أي ببدل الحلق أو التقصير ولو في أيام البحر (صح الصوم) أي حكمه كواجب الماء بصدما يسم وفرغ من صلاته (ولاشئ عليه) أي ولا يجب عليه المضي لاستقرار البدل في موضع الأصل ولا يجمع بين البدل والمبدل فأمل (وإن لم تحلل حتى مضت أيام البحر قايسر) أي قدر على المضي (فيجب المضي وأجزأ صومه) وهكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنه لأن التيمم موقت بأيام البحر فإذا مضت فقد حصل المقصود وهو إباحة التحلل بلا مضي فكأنه تحلل ثم وجد المضي وزاد في الكبير وإن يكون إذا دعا على وجه المليون فلو أداما على غير وجه السنة بأن أحرم القارن بالصره بعد طواف القدوم فلا يجوز له الصيام وعليه دم كاسرو وكذا المشي إذا قرن أو تمتع فأنه مسمى وعليه دم جبر ولا يجزئه الصوم وإن كان مسرا لا يجزئ نعم المضي كاصرح به في السراج الوهاج وغيره والحاصل أن الصوم أتابع بدلا عن دم الشكر لأن دم الجبر فاحفظ هذه الكيفية لنفسك في كل قضية من المشروط أيضا إن وقع صومها في أشهر الحج من تلك السنة حتى لو صام الثلاثة في العام القابل في وقت الحج لم يجزه كما صرح به في المنافع وأما الأحرام في أشهر الحج بالقرآن أو التمتع فليس بشرط بل لو أحرم قبلها وطاف للصره فيها أكره فيها جاز (وإما صوم السبعة فشرط صحتها تيمم الثانية) أي كإثر الكفارات (وتقديم الثلاثة) أي لتكون السبعة معها عشرة كاملة (وإن يصوم) أي السبعة (بعد أيام التشريق) أي طرفة الصوم في أيامه وقد صرح في البدائع والبحر الزاخر أنه لا يجوز صوما في أيام البحر والتشريق (ويستحب أن يصوم الثلاثة متتابعة آخرها يوم عرفة) كاسر (ولا يجب التتابع فيها ولا في السبعة ولكن يستحب) أي في السبعة كإثبات الثلاثة (وبجوز صيام السبعة) أي بعد الفراغ من إضال الحج فإنه لا يجوز قبله بالإجماع (بمكة) وكذا في غيرها قبل الرجوع إلى الأهل عند نساءه نوى الإقامة بمكة أو لم ينو (والأفضل) أي المستحب (أن يصومها بعد الرجوع إلى أهله) أي خروجه من خلاف الشافعية وأما نوى الإقامة بمكة جاز له صوم السبعة بمكة إجماعا وقال ابن الهمام وإما صوم السبعة فلا يجوز تقيده على قصد الرجوع من منى بعد أن عمل الواجبات لأنه ملق بالرجوع انتهى وفيه أن المراد بالرجوع في الآية عند علمنا هو الفراغ من الحج سواء رجع من منى أو أقام بها وعند الشافعية هو الرجوع إلى أهله فتقيده بالرجوع من منى لا قائل به والله أعلم ثم أعلم أنه إذا قرن البدل أو تمتع ولم يصم الثلاثة حتى جاء يوم البحر فتحلل ففعله دمان إذا عتق دم لقرآن أو لمتنع ودم

الاحد الصمد القادر
المقدر المقدم المؤخر
الاول الآخر الظاهر
الباطن الوالي المتعالي
البر اتواب المنتقم الغفور
الزؤف مالك الملك ذو
الجلال والاکرام المقسط
الجامع النقي المنفي المانع
الضار النافع النور
المهدي البديع الباقي
الوارث الرشيد الصبور
الذي ليس كنهه شيء وهو
السيح البصير وقول
(اللهم صل على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد كما
صليت على ابراهيم وعلى
آل ابراهيم أنك حميد
صلوات الله وملائكته على
النبي الامي وعلى آله وعليه
السلام وعلى آله وبركاته

لاحلاله قبل الذبح كذا ذكره في الكبير ولا خصوصية لهذا الحكم بالعبد فان حكم الحر كذلك في تعدد الدم وان عجز القارن والتمتع عن الهدى والصوم بأن كان شيخا فانباي على ذمته ولا يجزئه الفدية عن الصوم كذا في شرح الزيادات الثاني وفيه بحث لانه اذا كان عاجزا عن الهدى انتقل حكم الوجوب الى الصوم واذا عجز عنه فاقباس ان يجزئه الفدية عنه كافي للصوم والا فلا معنى لبقائه على ذمته فينبغي ان يسقط عنه الصوم كما قالوا فيمن صام الثلاثة وتمكن من صوم السبعة فلم يصم حتى مات سقط عنه الدم فهذا مع عدم تمكنه من الصوم اولى بان يسقط عنه الدم والله اعلم ثم اختلف المحققون في تعريف حد الفتي في باب الكفارات فقال بعضهم قوت شهر فان كان عنده اقل منه جازله الصوم وقال محمد بن مقاتل من كان عنده قوت يوم و ليلة لم يجز له الصوم ان كان الطعام الذي عنده مقدار ما هو الواجب عليه وهو موافق لما روى عن ابني حنيفة وهو رواية عن ابني يوسف رحمه الله انه اذا كان عنده قدر ما يشتري به ما وجب وليس له غيره لا يجزئه الصوم وقال بعضهم في المائل بيده اى الكاسب بمسك قوت يومه ويكثر بالباقي ومن لم يعمل بمسك قوت شهر على ما ذكره الكرماني وهو تفصيل حسن الا ان هذا اذا لم يكن في ملكه عين المتخصص لانه ان كان في ملكه فلا يجزئه ان يصوم كاصرح به في الخلاصة والبدائع ولو كان عليه دين كاذكره بعضهم وعن ابني يوسف وهو رواية عن ابني حنيفة رحمه الله ان كان له فضل من مسكنه وكسوته عن الكفاف وكان الفضل مائتي درهم فصاعدا لا يجزئه الصوم

فصل في قران المسكى لاقران لاهل مكة **﴿** أى حقيقة أو حكما **﴾** ولا لاهل المواقيت وهم الذين منزلهم في نفس الميقات وكذا من حاذاهم من غيرهم (ولا لاهل الحل وهم الذين بين المواقيت والحرم) وهذا لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام والاشارة الى التمتع وفي معناه القران (فن قرن منهم) أى ولو بإضافة أحد النسكين الى الآخر (كان مسيا عليه دم جبر) أى كفارة لاساءته حيا لان قرانه غير مسنون ليكون عليه دم شكر (ويلزمه رفض العمرة) أى تلا يكون عمله مخالفا لسنة (فاذا رفضها فعليه دم الرفض) وهو دم جبر (وان لم يرفض) بأن مضى عليها (قدم الجميع) أى مع الاساءة عليه وهو دم جبر كاسبق وأيضا ان جنى جناية قبل الرفض يلزمه ما يلزم القارن الآفاقى (ولو دخل الآفاقى في مكة في أشهر الحج بمعرفة فأفسدها) أى بجماع قبل طواف العمرة وأتمها (ثم أحرم بمكة) أى منها وفي حكمها أرض الحرم كلها (بمعرفة وحجة) أى مما أودأ خلا (رفض العمرة) ومضى في حجه وعليه عمرة ودم (لانه صار كالمسكى) أى حكما في منته من القران (ولو خرج) أى تأتيا (الى الآفاقى) أى بعدما اتممت في أشهر الحج فأفسدها وأتمها ففرن (كان قارنا) أى مسنونا (ولو خرج المسكى) ومن في معناه (الى الآفاقى قبل أشهر الحج) وهذا باختلاف (وقيل ولو فيها) أى ولو خرج في الشهر ويدل عليه ما سبق (صح قرانه) ولزمه دم شكر (والحاصل ان المسكى ممنوع من ان يفرن بمكة وما اذا خرج الى الآفاقى بأن جاوز الميقات قبل أشهر الحج أو بعدها وفرن صح قرانه ويكون مسنونا ولا يبطل بالالام بأهله لانه لا يتبطل لصحة القران عدم الالام كالكوفي اذا قرن ثم عاد الى الكوفة لم يبطل قرانه كذا هنا وقد الحسبوى وصاحب المبسوط بأن المسكى انما يصح قرانه اذا خرج من الميقات الى الكوفة مثلا قبل دخول أشهر الحج اما اذا خرج ببطلانها فلا قران له لانه لم يداخل أشهر الحج وهو داخل المواقيت فصدار ممنوع من القران شرعا فلا يتغير ذلك بخروج وجهه من الميقات هكذا روى عن محمد قال السجاري

مائة مرة لا اله الا الله الهما
واحدا ونحن له مسلمون
لا اله الا الله ولو كره
المشركون لا اله الا الله ربنا
ورب آبائنا الاولين (اللهم)
لك الحمد كالذى تقول
وخيرا مما تقول (اللهم)
لك صلاتي ونسكي ومحياي
ومعالي واليك ما بيني ولك
يا رب ترائي (اللهم) انى
أعوذ بك من عذاب القبر
ومن قسوة الصدر ومن
شنات الامر (اللهم) انى
أسألك من خير الربيع ومن
خير ما تمحى به الربيع وأعوذ
بك من شر الربيع ومن شر
ما تمحى به الربيع ومن شر
بوائق الدهر (اللهم) انك
ترى مكافى وتسمع كلامى
وتعلم سرى وعلايى ولا

وهو الصحيح وأطلق صاحب الهداية والسكافي والجمع وغيرهم بقوله المسكى إذا خرج إلى الكوفة وقرن صح قرانه قال في البحر وهو محمول على ما قاله صاحب المبسوط والمجوي لكن قال ابن الهمام قد يقال أنه لا يتعلق به خطاب المتبع بل مادام بمكة فإذا خرج إلى الآفاق التحق بأهله لمعرفة أن كل من وصل إلى مكان صار ملحقاً بأهله كالأقاني إذا قصد بستان بني عامر حتى جازله دخول مكة بلا إحرام وغير ذلك فاطلاق المصنف أي صاحب الهداية هو الوجه انتهى ولا يظهر أن في المسئلة خلافاً لما في الكرماني قال ابن سبابة عن محمد إذا دخلت عليه أشهر الحج وهو بمكة أو داخل الميقات ثم خرج لم يصح قرانه عند أبي حنيفة وهو الصحيح قال في البحر وتقيده بقوله عند أبي حنيفة يقتضي أن يصح عندهما وأما ما في المنسك الفارسي من أن المسكى إذا خرج إلى الميقات وأحرم بمكة وجبة معاقبه برفض العمرة في قولهم في البحر أنه محمول على ما إذا خرج إلى الميقات بعد أن دخلت عليه أشهر الحج وهو بمكة

باب التمتع

وهو في اللغة بمعنى التذلل والانقطاع بالتي وفي التسمية كما قال (وهو الترفق) أي لغير المسكى (بأداء التيسكين) أي العمرة والصحيح (في أشهر الحج في سنة واحدة من غير المسام) أي بأهله بينهما المأما صحيحاً) أي بأن يكون حالة تحله من عمرته وقيل شرعه في حجته وزاد بعضهم في سفره واحد كما ذكره صاحب الهداية وزاد آخرون بإحرام مكى للحج وأتاسى متمتلاً لانتفاعه بالتقرب إلى الله تعالى بالعبادتين كما اختاره المصنف أو تمتعه بمحظورات الإحرام يذبح تحله من العمرة أو لانتفاعه بسقوط المودالي الميقات ولا يبعد أن يقال لتمتع بالحياة حتى أدرك أحرام الحجبة (وهو أفضل من الأفراد) أي عندنا في الروايات المشهورة وهو الصحيح في شرح المنظومة أن التمتع أفضل من الأفراد بالإجماع بين أصحابنا في ظاهر الرواية والله أعلم

فصل في شرائطه وهو أحد عشر شرطاً (الأول أن يطوف للعمرة كله أو أكثر في أشهر الحج) فلو طاف للعمرة جنباً أو عمداً في رمضان ثم أعاده في شوال وحج من عامه لم يكن متمتلاً اتفاقاً أما عند السرخسي ومن وافقه فلا نه لا يرفض الأول بالأعادة وأما عند أبي بكر الرازي ومن معه أن كان يرفض الأول بالأعادة لكن لا يكون متمتلاً لأنه نفس عليه محمد في الأصل والحيلة لم يدخل مكة بمكة قبل الأشهر يريد التمتع أو القرائن أن لا يطوف بل يصبر إلى أن تدخل أشهر الحج ثم يطوف فإنه متى طاف طوافاً ما وقع من العمرة على ما تقدم ولو طاف السك أو أكثره ثم دخلت أشهر الحج فأحرم بمكة أخرى داخل الميقات ثم حج من عامه لم يكن متمتلاً للكل لأنه صار حكمه حكم أهل مكة بدليل أنه صار ميقاته ميقاتهم قال الكرماني إلا أن يخرج إلى أهله أو ميقات نفسه على ما ذكره الطحاوي ثم يرجع محرماً بالعمرة انتهى والظاهر أن هذا الحكم بالنسبة إلى الآفاق الذي صار في حكم المسكى بخلاف المسكى الحقيقي فإنه ولو خرج إلى الآفاق في الأشهر لا يصير متمتلاً مسنوناً لما سبق وما سبأ من اشتراط عدم الإلام في التمتع وهذا الظاهر أن استمتع بعد فراغه من العمرة لا يكون متمتلاً إتيان العمرة فإنه زيادة عبادة وهو وإن كان في حكم المسكى إلا أن المسكى ليس بمنعوا عن أنصره فقط على الصحيح وإنما يكون ممنوعاً عن التمتع كما تقدم وما علم (الثاني أن يقدم أحرام العمرة على الحج) وهذا مستغن عنه قوله (الثالث أن يطوف للعمرة كله أو أكثره) أي في أشهر الحج (قبل أحرام الحج) فلو لم يصح قبل أحرام الحج أو طاف أهله ثم طاف كله أو أكثره لم يبق بدو أحرامه للحج لا يكون متمتلاً قارناً

يخفى عليك شيء من أمري
أنا البائس الفقير المستعيت
الوجل المشفق القرم المترف
بذنبه أسألك مسئلة المسكين
وأشعل اليك إتهال المذنب
الذليل وأدعو لك دعاء
الحافظ المضطر دعامن
خضع لك عقه وذل لك
خده وقاض لك عيناه
ورغم لك أغنه (اللهم)
لا تخجلني بدعائك رب شقياً
وكن لي رؤفاً رحماً يا خير
المسؤولين يا خير المعطين
(اللهم) أهدنا بالهدى وزيئنا
بالنسيى واغفر لنا في
الآخرة والاولى (اللهم)
اجعله حباً مبروراً وذنباً
مغفوراً (اللهم) أنى أسألك
من فضلك وعطائك رؤفاً
مباركاً (اللهم) أنك

ولو طاف أكثره قبل إحرام الحج واقفه بيده كان متمتاً (الرابع عدم إفساد العمرة) فلو أحرم بالعمرة في أشهر الحج ثم أفسدوا جميعاً على إفساد وحل منها ثم حج من عامه ذلك قبل أن يقضيها لم يكن متمتاً ولو قضى عمرته وحج من عامه قفيه ففصل بحله الكتب المبسوطة (الخامس عدم إفساد الحج) فلو لم يفسد عمرته بل أفسد حجته لم يكن متمتاً (السادس عدم الإلام) أي التزول (بالأهل المأماحجاء هو أن يرجع إلى وطنه حالاً) والعمرة بالمقام والوطن لا يبلو لدوامه ووجود الأهل فيصحب تنعياً لآفاقه وإن كان معه أهله ولا يصح من المسكن وإن لم يكن له أهل (فان حل) أي الآفاق (من عمرته) أي في الأشهر (ورجع إلى أهله ثم حج) أي ولو من عامه (لم يكن متمتاً ولو رجع قبل الطواف أو بيده قبل الحلق ثم عاد) أي رجع أي حال كونه محرماً بعمرة وحج أي من عامه (كان متمتاً) أي لصدمة صحة الإلام كما قال (وهذا هو الإلام الفاسد) أي الغير المعتبر في منع الشرع للتمتع (وهو أن يرجع حرراً إلى وطنه) وهو أعم من أن يكون محرماً بعمرة أو حجه وأحاصل أن الإلام صحيح وهو يطل المتمتع بالآفاق وفاسد وهو لا يطله عند ما خلا فاحمد وتفسير الأول أن يرجع إلى وطنه وأهله بعد أداء العمرة حالاً ولا يكون الود إلى مكة مستحقاً عليه ثم يعود إلى مكة ويحرم بالحج وقال الفارسي وعند محمد ليس من ضرورة صحته الإلام كونه حالاً ولكن شرطه أن لا يكون الود مستحقاً عليه وفيه اشكال لأن عدم استحقاق الود شرطه عندهما إلا أن يقال المعتبر عند الاستحقاق والمفروض بأن ترك أكثر طواف العمرة لا الواجب بأن ترك الحلق وأما عندهما فيعتبر الاستحقاق المفروض والواجب وكذا المستحب عند أبي يوسف لأن الحلق في الحرم مستحب عنده وتفسير الثاني أن يعود إليه حرماً أو يكون الود مستحقاً عليه وجوباً أو استحباً ولهما تعريفات كثيرة مبسوطة في محلها (والرجوع إلى داخل الميقات بمنزلة مكة) أي بمنزلة الرجوع إلى مكة وقد سبق حكمه (والى خارجه) أي والرجوع إلى خارج الميقات حال كونه (غير بلده) قيل هو مكة وقيل هو كعبه (أي من الآفاق) السابع أن يكون طواف العمرة كله أو أكثره والحج) بالرفع أي وإن يكون الحج معها (في سفر) واحد ولو رجع إلى أهله قبل أعام الطواف ثم عاد وحج فإن كان أكثر الطواف في السفر الأول لم يكن متمتاً (لأنه اجتمع له نسكان في سفرين) وإن كان أكثره في الثاني (أي من سفره) كان متمتاً هكذا أطلقه قاضيان ولم يحمله إلى قول أحد من الأئمة بل ذكر حكماً مسكوتاً فيه وصحاً أطلق في المحيط والمبسوط لم يحكم فيها خلافاً لقول المصنف (وهذا الشرط على قول محمد خاصة على ما في المشاهير) أي وأما على قولهما المشهور عنهما فلا ناصر ح به غير واحد من من عاد إلى أهله بعد الطواف كله قبل الحلق ثم رجع وحج فاته متمتع عندهما ولا يرد على ما ذكرنا قولهم في تفسير التمتع هو التفرق بإداء النسيك في سفر واحد لأن من يقديه كصاحب الهداية صرح بنفسه أن بالود محرماً لا يطل غتمه فممن أن أداهما في سفر واحد ليس بشرط كذا ذكره في الكبير والظاهر أنه شرط الإلام من أن يكون حقيقة أو حكماً والله سبحانه أعلم (الثامن إذا طاف في سنة واحدة) أي على قول لا أكثر كاصرح به غير واحد (فلو طاف للعمرة في أشهر الحج) من هذه السنة وحج من السنة الأخرى لم يكن متمتاً كاصرح به الزبيلى (وإن لم يل بينهما) أي ولو لم يقع بينهما الإلام صحيح كما بينه قوام الدين في شرح الهداية (أوبق حرماً إلى الثانية) ففي الفتاوى التامر غانية معز إلى التفرج بدرجل اعتمر في شهر رمضان أي أحرم بعمرة فيه وأقام على إحرامه إلى عام قابل ثم طاف لعمرة في شوال وحج من عامه لم يكن متمتاً انتهى وذكر بعضهم أن هذا ليس بشرط قال ابن الهمام وقولنا صحيح من عامه يعني عام الفعل أما عام الإحرام

أمرت بالعمرة وقضيت على نفسك بالاجابة وأنت لا تنقص المبدأ ولا تنقص عهدك (الله) ما أحييت من خير فضيحة البناويسره لنا وما كرهت من شر فكرهه أينا وجنبناه ولا تنزع منا الإسلام بعداذ اعطيتاه (الله) كما دبتني من عباى وهدبتني من عماء ادعوك دعاء من أفاك لرحمتك وأحياى عن وطنه نائياً ولذنيه شاكياً ياخير مقصود وأيسر منزول عليه وأكرم مسؤول مالهديه اعطى المشية افضل ما تؤنى احدا من خلقك وحججاج بيتك الحرام يأرحم الراحمين (الله) اجعلنى من القائلين ربنا

كاسبق واتامع المكي من التمتع وهو من اهل داخلها للآية السابقة ولهذا صرح الطحاوي بأن الآفاق
تتبع ومعه اهله وامرأته فانه يكون متمتاً انتهى وكلام اصحابنا يظهر فيه كالاتي واما ما صرح به ابو
اسحق القهاوي بأنه لو استوطن المكي في العراق او غيره من الآفاق فليس بحاضر بالافتراق ولو
استوطن التريب بمكة فهو حاضر المسجد بلا خلاف فراه ان من لم يكن اهله حاضري المسجد
الحرام يجوز له التمتع ولو كان هومن مكة اصلاً ومنشأً ومن كان على خلاف ذلك لا يكون له تمتع لان
العمرة بالحالة الحاضرة والاقامة الحاضرة والمراد بأهله نفسه كذا كر ما هل التفسير

فصل في تمتع المسكى (أى فى حكم تمتعه ومن فى ممانه) (ليس لأهل مكة) (أى المقيمين بها) (واهل
الواقف) (أى نفسها وما حادها) (ومن بينها وبين مكة) (أى بين الحل من داخل الواقف وبين الحرم
المحترم) (تتمتع) (لآية المذكورة) (فمن تمتع منهم كان حاصياً) (أى لخالفته الآية) (ومسياً) (أى فى فضله لتركه
السنة) (وعليه لاسامته دم) (أى دم جبر وجناية لكفارة قال فى البدائع فبقت العمرة فى أشهر الحج
فى حقه موصية أى لخالفتم السنة اذا أرادوا الحل فى تلك السنة لما فى التحفة ومع هذا لو تمتعوا جاز
وأما اذا وجب عليهم دم الجبر وفى السكرانى لا يجوز لهم أن يضيفوا العمرة الى الحج ولا الحج الى العمرة
انتهى وهذا يفيد ان المسكى اذا أتى بعمرة ليس عليه شئ الا ان تمتع من إضافة الحج اليها سواء فى أتاها أو
بدها وهذا لا ينافى ما ذكره العلامة عمر التتسى فى تفسير التيسير من أن حاضري المسجد الحرام يبنى لهم
ان يستر واى غير أشهر الحج ويغردوا أشهر الحج للحج لانه أراد ان يسترهم برك عمرتهم لئلا يترقىوا فى محظور
تتمتعهم ولا يظنوا ان ذالقة من الازمنة الفاضلة للعمرة مطلقاً لوقوع عمره صلى الله عليه وسلم الاربعة كلها
فى ذى القعدة فان هذا الحكم ليس على إطلاقه بل مقيد بن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام كما
أشار اليه فى كلامه واما ما ذكره فى النهاية من ان المسكى لا يكره له أن يستر فى أشهر الحج لكن لا يدرك
فضيلة التمتع فمحصول على ما قدمناه لان الغالب ان المسكى لا يتخلف عن الحج فاذا أتى بعمرة فى أشهر
الحج وحج فانه فضيلة التمتع المسنون لوقوعه فى الاسباب واما قوله فى النهاية ايضا ان المسكى عندما
من اهل القران والتمتع ايضا لكن للتمتع شرط لا يوجد من داره بمكة أى لاجل الالام فمحصول
على انها يصحان منه او المراد بأنه اذا خرج من الميقات جازله الامر ان من التمتع والقران فانه
يصير حيثن حكم المسكى كالأقايى وقال ابن الهمام عند قول صاحب الهداية وليس لأهل مكة تمتع
ولا قران محتمل فى الوجود أى فى التمتع فالمراد فى الصحة وكذا قوله أى ليس يوجد لهم حتى
لوا حرم مكي بعمرة او بهما وطاف للعمرة فى أشهر الحج ثم حج من مامه لا يكون متمتاً ولا قراناً
انتهى وهو احتمال مردود للاجماع على صحة عمرته وقران حجته وأنه متمتع أو قران مسى ربه
اراد احتمال البارة مع قطع النظر عن مطابقة الرواية ولذا قال ويحتمل فى الحل كما قال ليس بشئ
أن تصوم يوم التحرر ولأن تنقل عند الترويب والطولح حتى لو ان مكي اعتر فى أشهر الحج وحج
من مامه اوجع بينهما كان متمتاً وقراناً أعما لفصله ايها على وجه منى عنه ويواقفه ما فى
غاية البيان ومن تمتع منهم أو قرن كان عليه دم وهو دم جناية لا يأتى كل منهم نقل ما فى التحفة ثم قال فاذا
كان الحكم فى نواقص لزوم دم الجبر لزم ثبوت الصحة لانه لا جبر الا لما وجد بوصف
التقصان لاسالم يوجد سرعان قليل يمكن كون الدم للاعتبار فى أشهر الحج من المسكى لا للتمتع
وهذا قاض بين حنيفة البصر من اهل مكة وتنازعهم فى ذلك بعض الآقايين من الحنفية من

المالك وأنا الملوك وأنت
الرب وأنا العبد وأنت الفنى
وأنا الفقير وأنت المولى
وأنا السائل وأنت الغفور
وأنا الخاطئ وأنت الحى
الذى لا يموت وأنا خلق
أموت يا من تعبد بغيره
ونظر بزم وعز بغيره
ووسع كل شئ رحمة
ياك ادعوا يا ك أسأل
ومنك أطلب واليك أوجب
يا فاية المستضعفين يا صريح
المستصرخين ومنجى
المؤمنين ونيب الصابرين
وعصمة الصالحين وحرز
الفاقلين وامان الخائفين
وظهر اللاجئين وجار
المستجيرين ومردك
المهارين وأرحم الراحمين
وخير الناسرين وخير
التافرين

قريب وجرت بينهم شرور ومتمداهل مكة ما في البدائع من قوله ولأن دخول العمرة في أشهر الحج إلى أن قال وقمع رخصة لا تأتي ضرورة تعذر انشاء سفر للعمرة نظراً لهذا الذي لا يوجد في حق أهل مكة ومن بمخاضهم فلم تكن العمرة مشروعة في أشهر الحج في حقهم بقيت العمرة في أشهر الحج في حقهم مصيبة انتهى ملخصا لكن ما في البدائع من البدائع لا مخالفة لما ذكره وغير واحد خلافه وقد اطلق اصحاب التتوّن بأن العمرة جائزة في جميع السنة وانما تكره في يوم عرفة وإيام النحر وإيام التشريق والاطلاق يشمل المسكى وغيره ولم يصرح أحد بأن المسكى ممنوع من العمرة المفردة على ما قدمناه وانما هو ممنوع من التمتع لآية المذكورة فاذا كرم من كون العمرة المفردة من أهل مكة مصيبة يخالف للكتاب والسنة وما في الدرر والرواية وقد صرح صاحب النهاية بأن المسكى لا يكره له أن يشتر في أشهر الحج في أن لهؤلاء منع العمرة المفردة للمسكى وقد أطلق الله سبحانه حيث قال وأما هو الحج والعمرة لله والعمرة بمصوم الفطر لا بخصوص السبب ولو دأب في العمرة الآفاقية وأما كون العمرة في أشهر الحج من أحر النجور فهو من عبارات أهل الجاهلية وللمبالغة في دفع هذا الاعتقاد ١٠١٠ د أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه بفسخ الحج إلى العمرة وقال دخلت العمرة في أشهر الحج من غير رقيب ولا فاق وغيره ولهذا قال في الفتح بذلك فانكار أهل مكة على هذا أي ما ذكرناه من اعتبار المسكى في أشهر الحج أن كان لحر والعمرة تحطاً بلا شك وإن كان لهم بأن هذا الذي اعتمر منهم ليس بحيث يتخلف عن الحج بل يحج من عامه فيصعب بناء على أنه حيث أنكار رخصة المسكى لا لحر وعمره فاذا ظهر لك صريح هذا الخلاف منه في إجازة العمرة من حيث هي مجرد عمرة في أشهر الحج انتهى لكن بقي الكلام أن مجرد علمهم لا يكفي في الإساءة الفعلية الآن يراد بها الإساءة القلبية والحاصل أن عمره الجيرة لا تكون مكروهة ولا منزمة للكنافة بل تكون مأمنة من التمتع فلو كرر المسكى ومن بمخاضهم من التمتع الآفاقية العمرة في أشهر الحج وحج من عامه لا يكره عليه البتة خلافاً لما في تحقق المسئلة وتوهم والله أعلم واغرب بأن الهمام بمدقق مقام المرام حيث قال ثم ظهر لي بمدحويل ثلاثين عاماً أن الوجه من العمرة للمسكى في أشهر الحج سواء حج من عامه أو لا ثم قال بمدحاطال غير أني رجحت أن التمتع يتحقق ويكون مستأناً بقول صاحب التحفة لكن الوجه خلافه لتصریح أهل المذهب من أبي حنيفة وصاحبه في الآفاق الذي يشتر ثم يعود إلى أهله ولم يكن ساق الهدى ثم حج من عامه بقولهم بطل تمتعه وتصریحهم بأن من شرائط التمتع مطلقاً أن لا يلزم بأهله بينهم المسا بما يحيجها ولا وجود للشروط قبل وجود شرطه وقال ومقتضى كلام أئمة المذهب أولى بالاعتبار من كلام بعض المشايخ انتهى ملخصاً وفيه أن الجمع بين كلام أئمة المذهب وقول المشايخ هو الأولي بالاعتبار بأن قول قولهم بطل تمتعهم مرادهم بطل تمتعهم السنون لا تمتعهم انتهى تحقيقه لا مرة عددهم وكذا تصریحهم في الشرط أن الشرط أنما هو في التمتع السنون لا إطلاق التمتع والأفلامنى أوجب الله والله سبحانه وتعالى أعلم وأما الجواب عن الآلام فهو أن أنام أهل مكة ليس يضرهم تأويق اتفاق علماء الإعلام من أن الآفاق إذا كان معه أهل صح له التمتع وانما يضره الآلام إذا كان يمدفراغ من عمره سافر إلى بلده أو قريته من نحو كوفة أو بصرة ونزل بأهله كما هو مقرر في محله وهذا به التحقيق والمؤيد التوفيق فنظر في مقال ولا تغفل إلى من قال أن كنت من أهل الحجاز ثم رأيت المسئلة منقولة بعينها مصرحة في شرح الصحاح أي حيث قلنا تأميم أي أهل مكة يؤدوا

وأحكم الحاكمين وأسرع
الحاسين أسألك أن تصلي
على محمد وعلى آل محمد وأن
ترحمي في مقام هذا والذي
وجميع أخواني المؤمنين
وأن تقضى حوائج أفضيت
به إليك وقتها بين يديك
مع ما كان من قريظي فيها
أمرني به وتقصيري فيها
لهيئتي عنه يا نوري في كل
ظلمة وبأني في كل وحشة
وياقني في كل شدة وبارجاني
في كل كربة وياولي في كل
نعمه أنت دليل إذا انقطعت
دلالة الأدلاء فان دلالتك
لا تنقطع لا يضل من هديت
ولا يذل من واليت انست
على فأسبغت وورقتني
فوفرت ووعدتني فأحسنت
واعطيتني فأجزلت

الصرة والحيج فان قارنوا أو تميوا فقد أساءوا بحب عليهم الدم لساء لهم ولا يباح لهم الاكل من ذلك الدم ولا
يجزئهم الصوم وان كانوا مسمرين كذا في التارخانية (ولو خرج المكي الى الاقاق) كالمدينة والكوفة
(في أشهر الحج أو قبلها) يني دخل مكة بمرة في أشهر الحج وحب من ماله (لا يكون متمتا)
أي على طريق السنة لوجود الامام (سواء ساق الهدى) أي مع كون الامام به أهله بحسب الظاهر
يقع قاسدا لكونه محرما (أو لم يسقه) فانه حيثئذ يقع الامام محبب لكونه حلالا وذلك لان سوقه
الهدى لا يمنع صحة الامام بخلاف الكوفي اذا ساقه لان المود مستحق عليه فاما المكي فلا يستحق
عليه المود فصحة الامام مع السوق كما يصح مع عدمه على ما صرح به غير واحد كصاحب البدائع والكرمانى
وشراح الهداية وغيرهم لكن الكرمانى ناقضه في منسكه حيث قال في فصل حكم المكي اذا قرن
أو تمتع قال لم يجاوز المكي الميقات الا في أشهر الحج فليس يتمتع وعندها يتمتع وان جاوز الوقت قبل
أشهر الحج كان متمتا عند الكل لان أشهر الحج قد دخلت وهو في مكان جاز لاهل التمتع والقران
فجازله التمتع أيضا انتهى ويؤيده ان اهل التفسير قالوا ان المراد بأهله في قوله تعالى ذلك لمن لم يكن
أهله حاضري المسجد الحرام نفسه سواء يكون له أهل معه أم لا وقد ذكر عز بن جمعة في منسكه ان المكي
اذا خرج الى بعض الاقاق لحاجة ثم رجع وأحرم بالعمرة في أشهر الحج ثم حج من ماله لم يلزمه الدم
بأفاق الاربعة انتهى والمراد بعدم لزوم الدم ما لم يجز المتفرع على تركه السنة لان دم التمتع سواء
يكون شكرا عندنا أو جبرا عند غيرنا فهو لازم اتفاقا فقصدوا ان تتمه حيثئذ يكون مسنونا غير مكروه
بلا خلاف لكن لا بد من قيد خروجه من مكة الى الاقاق قبل أشهر الحج عندنا فان المسئلة فيها تفصيل
على ما سبق وكلام الكرمانى يحمل على الوقتين لاعتناقهم المصنف في الكبير واتى بأجوبة كلها
ضيفة الاجواب بأن في المسئلة روايتين وبأن ما ذكرنا لا مطلق يحمل على اهتقين خرج في أشهر الحج عند
ابن حنيفة لا غير ثم ذكرنا ما فصلنا هذا وما في شرح الجميع للمصنف ان المكي اذا خرج الى الكوفة وقرن
أو تمتع صح ينبغي ان يحمل على أحد نوعيه او صح على اطلاقه لكن فيه التفصيل المذكور من حيث ان تتمه اما
مسنون فيجب عدم شكر او غير مسنون فيجب عدم جبر ولا يبعد ان يفرق بين المكي المستوطن وبين المكي
المقيم في تمتع الاول دون الثاني حيث ان سفره أبطل اقامته فيصدق عليه انه حج بينهما بسفر واحد
وهذا كله اذا كان خروجه الى الاقاق قبل الأشهر واما بعد دخولها فلا يجوز خروج المكي
ومن يمتنع على قصد التمتع بلزاع لانه حيثئذ ليس من اهله والله اعلم ثم اعلم ان المصنف ذكر ان كل من
مسكنه داخل المواقيت فهو كالسكي بلا خلاف عندنا وكذا من في نفس المواقيت واما الاقاق اذا دخل
الميقات ودخل مكة بمرة وحل منها قبل أشهر الحج فان مكث بها حتى حج فهو كالسكي وان خرج الى
الاقاق قبل الأشهر فكلا الاقاق وفيها فكل سكي عندنا حنيفة وكلا الاقاق عندها

فصل ولا يشترط لصحة التمتع احرام العمرة من الميقات أي كما يوه بعض الروايات (ولا احرام
الحج من الحرم) أي لكون الاحرام من الميقات من جهة الواجبات (فلا احرم للعمرة داخل الميقات
ولو من مكة أو للحج من الحل) أي ولو من عرفة (ولم يلزم بينهما ما صاحبهما) أي
برجوعه الى وطنه حلالا (يكون متمتا) أي على الوجه المسنون (وعليه دم ترك الميقات) أي من
الحرم أو الحل في صورتين (ولا يشترط ايضا ان يحرم بالعمرة في أشهر الحج) أي بل يشترط ان
يقع كزطوافه فيها (ولان يكون التمسك عن شخص واحد) لجواز ان يكون احدهما عن نفسه

بلا استحقاق لذلك بعمل
منى ولكن ابتداء منك
بكرمك وجودك فانفتحت
نميك في مصابيك وتوقرت
برزقك على سعة واقيت
عمري فيما لا تحب فلا تمسك
جرامتي عليك وروكي
ما يهينني عنه ودخولي فيما
حرمت على أن عدت على
فضلك ولم تمنني عودك على
فضلك ان عدت في مصابيك
فأنت العائد بالفضل وانا
العائد بالمعصية وأنت يا سيدي
خير المولى وأنا شر السيد
ادعوك فتجيبني واسألك
تعتقني واسكت عنك
تبتدؤني واستزيدك فتزبدني
فبئس السيد أنا يا سيدي
ومولاي أنا الذي لم أزل
أسيء تغفري ولم أزل

والآخر عن غيره (حتى لو امره شخص بالمرءة وآخر بالحج) أى وأذناه في التمتع (جاز) لكن
دم التمتع عليه في ماله وإن كان فقيرا ففعله الصوم

فصل المتمتع على نوعين متمتع يسوق الهدى ﴿ أى من اول احرامه ﴾ ومتمتع لا يسوقه
والاول أفضل (أى زيادة اقامة الصدقة على فضلة التمتع) فاذا أحرم بالثنية (قیده بها لانها افضل
مما قام مقامها من السوق ونحوه) ولان الجمع بينهما أفضل بأن يحرم بالثنية قبل التقليد والسوق
ثم يبد ذلك (ساق حديه وهو) أى السوق بمعنى الدفع من ورائه (أفضل من القود) أى من جره
من قدماه (الآن لا ينساق) أى الهدى لصوبته (فيقوده) أى لمذره ضرورة (ويقلد البدنة)
أى الابل والبقر (بزيادة) أى بقطة من طرف ظرف زاد وهو جراب أو سقر من جلد (أو نعل
أولاه شجرة) بكسر اللام أى قشرها وهذا كله اعلام بأنه هدى لئلا يتعرض له لقوله تعالى
يا أيها الذين آمنوا لا تحلوا شعار الله ولا الشجر الحرام ولا الهدى ولا القلائد ولا أسنن البيت
الحرام يتنعمون فضلا من ربهم ورضوانا (والتقليد أفضل من التجليل وإن جله مع
التقليد فحسن وزكاه لا يضر) لأنه ليس بسنة بل مستحسن (ويجوز الاشعار وقيل يكره) قال في المحيط
هو الصحيح وقيل بدعة لأنه منته وقيل يسن وهو الأصح وفي المحيط هو الصحيح لما ورد في الاخبار وثبت
في الآثار فقد قال الطحاوي والشيخ أبو منصور الماتريدي لم يكره أبو حنيفة أصل الاشعار وكيف يكره
ذلك مع ما اشتهر فيه من الاخبار وانما كره اشعار أهل زمانه لانه رآهم يبالغون في ذلك على وجه
يخاف منه هلاك البدنة بسرايته خصوصا في حر الحجاز فرأى الصواب في سدها الباب على
العامه لانهم لا يفتنون على الحد فأمن وقب على ذلك بأن قطع الجلد دون اللحم فلا بأس بذلك قال
الكرمانى وهذا هو الأصح وقال صاحب الباب فلي هذا يكون الاشعار المتصد المختار عنده من باب
الا. تحجاب وهذا هو أبقى بنصب ذلك الجنب وهو اختيار قوام الدين والامان بالهيام وافقه أعلم
بـ سراج وأما عند أبي يوسف ومحمد فالاشعار مكروه بالبقر والغنم وحسن في الابل وقيل سنة
كذا في المحيط وحكى ان اقدورى اختار قولهما وكان يرى الفتوى عليه (وهو) أى الاشعار لئلا
بمعنى الاعلام وشرا (ان يطن بالرمح) أى مثلا (اسفل سنم البدنة من قبل اليسار) أى على ما اختاره
المؤرخون من علمائنا وحكامه فخر الاسلام وقال قاضيان والكرمانى عن ابى يوسف وقال حسان
الدين النسيدي في شرح الجامع وهو الاشبه وقيل انه من قبل اثنين كفى رواية عن ابى يوسف (حتى
يخرج) أى منه (الدم ثم يطن بذلك الدم سنما) أى ليكون ذلك علامة كونها هدبا كالنخل
(ثم اذا دخل مكة) أى هذا التمتع الذى ساق الهدى (طاف وسمى لمرءة وأقام بحرمها) أى لان
سوقه مانع من ادلاله قبل يوم النحر (ولو حلق لم تحلل من احرامه) أى لمرءته بل يكون جناية
على احرامها مع انه ليس بحرم (يخرج) (وزمه دم) أى كما صرح به الزيلعي لان يرجع الى أهله بعد
ذبح هدبه وحلقه فى المحيط فان نزع الهدى فرجع الى أهله فلا يجوز له ان لا يحج لانه لم يوجد في حق الحج
الاجرة المالية فلا يلزمه الحج وان اراد ان يخرجه ويحج ولا يرجع ويحج من عامه لم يكن لذلك لانه مقيد
على عزمة التمتع فيمنعه الهدى من الاحلال فان فعله ثم يرجع الى أهله ثم حج لاشئ عليه لانه غير متمتع
ولو حل بمكة فحضر هدبه ثم حج قبل ان يرجع الى أهله ثم زمه دم لتمتعته به ثم أخر له حل قبل يوم
النحر (وإن بدا) أى ظهر له ان لا يحج صنع يهديه مناهه ولاشئ عليه (لما في شرح قوام الدين

أمرض للبلاء فتأففى وكم
أمرض للهلكة فتجنبى
وأقلت عثرى وسرتى
عورتى ولم تفضحنى بسررتى
ولم تتكسبن برأسى عند
أخواتى بل سرتى على
القبائح العظام والفضائح
الكبار وأظهرت حسناتى
القليلة الصغار من منك
وتفضلا منك واحسانا
وانما لم أمررتى فلم أأتم
وزجرتى فلم أنزجر ولم
أشكر لعميتك ولم أقبل
نصيحتك ولم أؤدحك ولم
أزكك مما صابك بل عصيتك
بمنى ولو شئت أعيسيتى فلم
تفعل ذلك بى وعصيتك
بى ولو شئت لجذمتى فلم
تفعل ذلك بى وعصيتك
بى جميع جوارى

مزيالى شرح الصلواتى ولوساق الهدى ومن يتنه التمتع فلما فرغ من الصلوة بداه أن لا يمتنع كان له ذلك ويصل بهديه ماشاء (ولو اراد أن يذبح هديه ويحج لم يكن له ذلك) أى السابق (وان تحرم رجع بعد الحلق الى اهله ثم حج لاشئ عليه) أى لانه غير متمتع كما تقدم (ولو رجع الى غير اهله من الاقارب يكون متمتعا وعليه هديان هدى التمتع) أى فى محله (وهدى الحلق قبل الوقت) أى فى وقت شاء (وأما التمتع الذى يسبق الهدى اذا دخل مكة طواف) أى فرضا (للمرة) أى فى اشهر الحج (وسمى) أى وجوبا (وحلق) أى استحبابا لقوله (وان أقام حراما) أى محرما (جاز) وقال الكاكي شارح الهداية وظاهر كلام صاحب الكتاب أن التحلل حتم لم يسبق الهدى وذكر الاستيعابى والوبرى وأن يلقى أهله بالخيار ان شاء احرم بالحج بعدما حل من عمرته بالحلق أو التقصير وان شاء احرم قبل أن يحل من عمرته ووافقهم ابن الهمام ايضا فى هذا المقام (وليس عليه) أى على التمتع (طواف القدوم) أى بالاتفاق كما صرح به انكرمانى وغيره والمراد قبل الاحرام بالحج أو مطلقا لانه صار من أهل مكة حيثئذ وليس عليهم طواف القدوم فى حجتهن الا انهم اذا ارادوا ان يقدموا الى بلدان يطوفوا ولو قلا يصح سميهم بعده لكن قالى الهداية ولو كان هذا التمتع بعد ما احرم بالحج طواف وسعى قبل ان يروح الى منى لم يرسل فى طواف الزيارة ولا يسمى بعده قال صاحب النهاية فى قوله طاف أى طواف القدوم وبه فى ذلك الشراح كتاب الشريعة وصاحب الكفاية وصاحب العناية وفى خزائن الاكل وان كان متمتعا ان شاء طاف للقدوم للحج قال المصنف وكلهم قالوا ذلك بعد ذكرهم انه ليس على المتمتع طواف القدوم وخالفهم قوام الدين وسماه طواف نافلة بما لم يأتى فى شرح مختصر الكرخى وكذا الكرماني ساء طواف تطوع قلت اما قوله ليس على المتمتع طواف القدوم فمحمول على ما ظالم يرد تقدم السعى اولان طواف التحية اندرج تحت طواف فرضه للمرة كاندراج صلاة نية المسجد فى فرض صلاة بددخوله وقوله ثم يحج التمتع بعد عمرته كالفرد دليل على انه باقى بطواف القدوم وأما قوله المكى ليس عليه طواف القدوم فليس المنع ان التمتع ملحق به حيث انه يحرم من حيث أحرم المكى به اذا التمتع فى حكم الآق من وجه ولهذا قالوا فى ترمذه انه الجامع بين نسكين بسفر واحد اذا كان فى حكم المسافر فى كل نسك يلزمه طواف القدوم فى حجه كالقارن وتسمية بعض الأئمة له نفلا وتطوعا لا ينافى فى كونه قدوما لانه سنة ويطلق عليها انها تطوع ونافلة ويؤيدان المفهوم من النهاية ان طواف التحية متروك للتمتع وأنه يشترط للاجزاء اختياره طواف نية لكن ابن الهمام طعن فى عبارة النهاية وقال بل المقصود ان السعى لابد ان يرتب شرعا على طواف فاذ فرضت أن التمتع بساحرام الحج تنحل طواف ثم سعى بعده سقط عنه سعى الحج ومن قيد اجراءه بكون الطواف المقدم طواف نية فعليه البيان انتهى وهو منزلة العيان لان تعيين النية فى طواف الركن والفرض اذا لم يكن شرطا فكيف فى طواف التحية اللهم الا ان قال مراد صاحب النهاية بالاجزاء ان يكون الطواف وقع بعد الاحرام فانه حيثئذ لا يكون النية والله اعلم بما قصد من اثنية (وطواف) أى التمتع (باليت) أى لا بين الصفا والمروة (مابدا له) أى سخر له واراده لان الطواف عبادة مستقلة يجوز تكرارها بخلاف السعى فانه لا يتكرر (ولا يستر) أى التمتع (قبل الحج) وهذا بناء على أن المكى ممنوع من الصلوة المفردة ايضا وقد سبق انه غير صحيح بل انه ممنوع من التمتع والقرآن وهذا التمتع آق غير ممنوع من الصلوة فجاز له تكرارها لانها عبادة مستقلة ايضا كالطواف (فاذا كان يوم

ولم يكن هذا جزءا من صفوك عقولك فها أنا عبدك القربى بذنى الخاضع بذلى المستكين لك بحرمتى مقر لك بمخاني متضرع اليك راج فى موقفى هذا نائب اليك مبتهل اليك فى الصفو عن الماصى طالب اليك أن تتجلى حوائجى وتطعن فوق رغبى وان تسمح بدائى وتستجيب دعائى وترحم تضرعى وبكافى وكذلك العبد الخاطى بضع لسبه وبخضع لولاه بالذل بأكرام من أقر له بالذنوب واكرم من خضع له وخضع مائنت صانع بقرك بذنبه خاضع لك بذله فان كانت ذنوبى قد حالت بينى وبينك ان تقبل على بوجهك الكريم

رفع الصوت وللرأد به هذان يحرم (بهما ما) أي مجتمعتين (أو على التعاقب) أي متعاقبتين أحداهما
غيب الأخرى منهما (مع قهه وقت الوقوف برفة) أي من زوال يومها إلى انتهاء وقتها وهو فجر يوم
التحرر وقادتها لتقيد بقاء وقت الوقوف هي أنه لو وقف برفة ثم أحرم بالثاني ليلة المتردفة قبل طلوع
الفجر يوم التحرر يلزمه الثاني عند محمد وعندهما يلزمه ويرفض لبقاء وقت الوقوف (فإذا أهل بمجتبتين
معاضعا) أي في أول داخل اثنين (كعشرين) أي وثلاثين مثلا (أو بمحجته حجة) أي متعاقبتين (لزمه
جميع ذلك) أي كل ما ذكر من المدد المسطور من اثنتي عشرة زيادة (غير أنه يرفض أحداهما في الملية وفي
التعاقب الثانية) والظاهر أن قول (والثانية في التعاقب وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وأما عند محمد ففي
الملية يلزمه أحداهما وفي التعاقب الأولى فقط قال في البدائم وعمره الخلاف تظهر في وجوب الجزاء إذا قل
صداقتهم يجب جزاء أن لا نقاد إلا حرام بهما وعنده جزء واحد لا نقاد إلا حرام بأحدا انتهى وهذا
مشكل لأن السكاكي قال أبو يوسف يصير رفضا لأحداهما كافرا غم من قوله ليلى بمجتبتين فشره الخلاف تظهر
في وجوب الجزاء الجناية قبل الرض فندأبي حنيفة جزاء أن وعنده محمد واحد وكذا عند أبي يوسف
لارفض أحداهما بلامكث (وأما برفض) أي ما يرفض (إلا) إذا سار إلى مكة (أي في ظاهر
الرواية عن أبي حنيفة كائس عليه في البسوط وذكر القدوري في شرحه مختصر الكرخي أنها
الرواية المشهورة عنه وروى عنه أنه لا يصير رفضا لأحداهما حتى يشرع في الأعمال وهذا
معنى قوله (أوشع في الأعمال كالطواف أو الوقوف برفة) وغرة الخلاف تظهر فيها إذا جنى
قبل السير أو الشرع فعليه دمان عند أبي حنيفة للجناية على أحرامين ودم عند أبي يوسف
لارفض أحداهما قبلهما وكذا عند محمد دم واحد لدم اعتقاد أحداهما ودم معنى قوله (فلم يسر
أيما ولم يشرع في عمل) الواو بمعنى أو لمسبق من القولين (فهو محرم بأحرامين) أي عند أبي حنيفة
(فيلزمه جزاء أن يترك الجناية كالفارن) أي خلافا لهما لمسبق عنهما (ولو أحصر فدمان)
أي على الخلاف المذكور (ولو جامع) أي الجامع بين المجتبتين قبل السير أو الشرع على الج
(فعليه ثلاثة دماء للرفض) فانه يرفض أحداهما ويضفي في الأخرى ويضفي حجة وعمره مكان
التي رفضها (ودمان للجماح) أي لجنايته على أحرامين (وبمدالارفض) أي وإذا جامع بعد الرفض
(بالسير أو الشرع في العمل جزء واحد) أي عليه دم واحد اتفاقا (ثم إذا رفضت أحداهما لزمه دم
الرفض وقضاء الحج المفروض من قابل وعمره) أي و لزمه عمره لأنه صار كالفاتن وأما قوله في
الكبير وقضاء عمره فمسألة (ولو قاته الحج) أي غير المفروض (فعليه حجتان وعمره) وذكر الفارسي
في منسكه والطرا بسى (وصاحب البحر المسيق أنه لو أهل بمجتبتين ولم يجع من مام ذلك فعليه حجتان
وعمران وقال المصنف هكذا أطلقوه وليس بمطلق بل أن كان عدم حججه من عامه ففوات فعليه عمره
واحدة في القضاء لاجل الذي رفضه وليس عليه لفاتن عمره لامة قد تحلل بأفصال الصرتوان كان عدم الحج
لا حصار فعليه عمران في القضاء لخروجه من الأحرامين بلا فعل انتهى وهو تحقيق حسن كالابن (ثم
أن قاته بعد الرض لزمه دم الرض) أي أيضا (أو قبله) أي أو قاته قبل الرض (فكذلك فيما يظهر) قال
المصنف (قلت ولو أهل بهما برفة) أي معا ومتعاقبتين (في وقت الوقوف ارتفضت أحداهما بلا فصل) أي
مخاطباين إلى حنيفة وأبي يوسف (وكذا في ليلة المتردفة بعد الوقوف لاقبله) أي لاقبل وقت الوقوف (كلا
يخفى والله أعلم) قلت وهذا استفاد من قولهم وأما يرفض عند أبي حنيفة إذا شرع في الأعمال وأما من

يرحمي غيره ولا قوة على
البلاء ولا طاقة على الجهد
أسألك بحق نيك محمد صلى
الله عليه وسلم وآله الهادين
المهدين وأتوسل إليك في
موقف اليوم أن تجعلني من
خيار وقدك (اللهم) صل
على محمد وعلى آل محمد
وأرحم صراخي واعترافي
بذنبى وتضرعى وأرحم طرعى
وحلى فتائلك وأرحم
مصبرى إليك يا أكرم من
سئل باعتبار برحى لكل عظيم
اغفر لى ذنبى العظيم فانه
لا يغفر الذنب العظيم إلا
العظيم (اللهم) أنى أسألك
فكذلك رتب من التارايوب
المؤمنين لا قطع رجائى
يامنان من على بالرحمة
يا أرحم الراحمين

المفرد اذا حرم بحجة اخرى وهو واقف بمرقة ليلا او نهار الزمته عندهما خلافا ل محمد وبصر
 رافض لها بالوقوف عند ابى حنيفة وعند ابى يوسف كالمقد الاحرام وعليه دم للرض و عمره
 وبقي الحج من قابل وكذا لو اهل بحجة لية من دلفة بمزدلفة او بغيرها اوقضت الثانية (واما
 الجمع اضلالا فهو ان يحرم بالثاني بعد فوات وقت الوقوف فلو احرم بحج ووقف بمرقة ثم احرم
 بحج آخر يوم التحرقان كان (اي احرامه بالثاني) بعد الحلق الاول (اي لحجه الاول) (زمه الثاني) (اي
 عند السك) (ولاشئ عليه لادم) (اي لحاية الجمع) (ولا رضى) (اي ولا يرض شيأ بل بمضى فى الاول
 (وبقى محرما) (اي بالثاني (الى قابل) (اي فيؤدى الثاني حيثئذ) (وان كان) (اي احرامه بالثاني
 (قبل الحلق لزمه) (اي الحج) (ايضا وعليه دم الجمع) (اي اتفاقا بين الامام وصاحبه) (وبقى فى الاول
 (وهو) (اي دم الجمع) (دم جبريل زمه دم آخر) (اي اتفاقا) (سواء حلق الاول بعد الاحرام لثاني) (اي
 للحجبة عليه وهذا واضح) (اولا) (اي لو لم يحلق حتى حج من العام الثاني فليدهم ضداى حنيفة تأخير
 الحلق وعندهما لاشئ عليه) (ولو حلق بمدايم ائحر فليدهم ثالث) (اي عندناى حنيفة تأخير
 الحلق خلافا لها وقال الكرماني اذا احرم يوم التعر بحجة اخرى من سنته تلك فصدان ضيفان كان
 حلق فى الاول بعد ما طاف للزيارة لزمه الاحرام ولا دم عليه وان لم يحلق فى الاول او حلق ولم يطف
 للزيارة لزمه الاحرام ايضا وعليه دم لجمعه بين الاحرامين لان احرام الحج الاول قد بقي بقاء طواف
 الزيارة وادخل عليه احرام حج آخر فيكون جمعا بين الاحرامين فليدهم كذا اجمع بين الاحرامين
 انتهى وهو لا ينافى ما ذكره غيره كصاحب الهداية وشراحها والكافى وغيرهم من انه لو اهل
 بالثاني بعد الحلق لا يلزمه دم مطلقا من غير قيد بما بعد الطواف فاطلاقهم لا ينافى ما يده الكرماني
 خلافا لما ذكره المصنف فى الكبير (ومن فاته الحج فأهل بحجة اخرى) (اي بعد فاقته الاولى
 (لزمه رفضها) (اي رضى الاخرى) (ودم) (اي للرض) (وعمره وحجتان) بل عمرتان وحجتان الا انه
 يتحلل بأفصال عمره فبقي فى ذمته عمره وحجتان

فصل فى الجمع بين الصورتين اعلم انهم اتفقوا فى وجوب الدم بسبب الجمع بين احرامى العمرة
 واختلوا فى وجوبه بسبب الجمع بين احرامى الحج وقالوا فيه روايتان: أحصهما الوجوب وبه صرح
 الثرثالثى وغيره وقيل ليس الا رواية الوجوب قال ابن الهمام وهو الواجبه (الحكميه) (اي فى الجمع بين
 الصورتين) (كل حكمى للحجبتين) (اي فى الجمع بينهما) (واما فى العمرة والعاصبو الزوم والرض ووقته)
 (اي وقت الرضى) (وغير ذلك) (اي مما سبق فى الجمع المتقدم لكن لا كله بل بضمه) (بما تصور) (اي
 وجوده) (فى الصمرة) (اي فى الجمع بين افرادهما الملية واتحده لاحتاج الى بيانها) (واما المصابقة فيها بقوله
 (فلو احرم بمرقة فضاها شوطا أو كله) (اي بطريق الاولى) (اولم يطف شيأ) كان الاخصر حذف
 هذا ما جمل والاكتفاء بقوله (ثم احره) اخرى قيل ان يسمى للاولى لزمه (اي خلافا ل محمد) رضى
 الثانية ودم للرض وقضاء المرفوض (الاولى المرفوضة لانها العمرة ولعل ذلك باعتبار كونه نسكا
 (ولو طواف وسعى للاولى ولم يبق عليه الا الحلق فأهل بأخرى لزمته) (اي العمرة الاخرى اتفاقا
 (ولا رفضها) (اي الاخرى والاولى ان يقول ولا يرض شيأ) (عليه دم الجمع وان حلق للاولى قبل
 'تفراغ من الثانية لزمه دم آخر) (اي للحجبة على الثانية اتفاقا) (ولو بعده) (اي ولو حلق للاولى بعد
 لفراغ من الثانية) (لا) (اي لا يلزمه دم آخر) (ولو افسد الاولى) (اي من الصورتين) بان جامع قبل ان

يا من لا يجنب سائله لا ردنى
 يا غواض عني يا ثواب رب
 على وأقبل توحي يا مولاي
 حاجتي ان اعطيتهم لم يضرني
 ما منعني وان منعتهم لم
 يفتني ما أعطيتني فكاف
 رقيب من النار (الهم) بلغ
 روح محمد وآل محمد صلى الله
 عليه وسلم وعلى آله تحية
 وسلاما وبهم اليوم اتقضى
 يا من أمر بالقو يا من يحزى
 على الفسوق يا من يفوق يا من
 برضى القفو يا من يشيب على
 القفو الفسوق أسألك اليوم
 القفو وأسألك من كل خير
 أحاط به علمك هذا مكان
 البائس الفقير هذا مكان
 المضطر الخرسك هذا
 مكان استجير بقولك من
 عقوبتك هذا مكان المأخذ

بطوف (ثم اهل بالثانية) أى بدخالها (رفضها) أى رفض الثانية (وبعض فى الأولى) أى حتى يتمها ويكمل الصلوة (ولو نوى رفض الأولى وأن يكون) أى ونوى أن يكون (عمله للثانية بنفسه) أى قصده هذا (قوله يكن رفضه) أى معتبرا (الأول والأولى وكذا هذا) أى هذا الحكم (فى الحجتين ومن أحرمت لاني شياً ممتنعاً شرع فى الطواف) أى طاف ثلاثة أشواط أو أقل (ثم اهل بمره رفضها لأن الأولى تبينت عمرة أى حيث أخذ فى الطواف فعين اهل بمره أخرى صار جامعاً بين عمرتين فيجب عليه رفض الثانية كما تقدم

باب إضافة أحد النسكين

أى المختلفين (إلى الآخر واجمع بينهما معالجمع بينهما مسنون للآفاق) أى حقيقة أو حكماً باختلاف بل هو أفضل أنواع الحج عندنا كالمسكى (ومكروه للمكى) أى لمن فى مناهه كما تقدم (فان جمع المكى بينهما) وكذا الميقاتى (رفض الممرة ومضى فى الحج) أى فى أعماله فقط (أما الإضافة قبل قسمين) لانهما إضافة الحج إلى العمرة أو بالسكس ولانك لهما (الأول إضافة الحج إلى العمرة وهوان يحرم بالمره أو لانهما بالحج قبل أن يطوف لهما أو بعد ما طاف لهما) أى قبل أن يتحلل منها (والثاني إضافة الممرة إلى الحج وهوان يحرم بالحج أو لانهما بالمره قبل أن يطوف طواف القدوم أو بعده) كان الاخر من قول قيل سميها (فالاول) أى القسم الاول وهوان إضافة الحج إلى العمرة (جائز بلا كراهة للآفاق) بل مستحب محل فعله صلى الله عليه وسلم جمعا بين الاحاديث المختلفة على ما حققه ابن حزم وتبعه الثوري وغيره (مكروه للمكى) للآية الشريفة (والثاني مكروه لهما) لكن بالنسبة إلى المكى أشد كراهة وأعظم إساءة من الآفاق بل حل بعض العلماء كالشافعى فعله صلى الله عليه وسلم على هذا القسم جمعا بين الروايات والله سبحانه وتعالى اعلم (أما تفرقات القسم الاول فالآفاق إذا أدخل الحج) أى أحرامه (على العمرة) أى على أحرامها (فان كان) ادخله عليها (قبل أن يطوف لهما كتره ما ولم يطف شياً) أى كما فهم محاقبه (فقدان) أى مسنون (وعليه دم شكر وان كان بعد ما طاف لهما أربعة أشواط فى أشهر الحج فهو متمتع إن حج من عامه ذلك بلا إمام ولا) أى وإن لم يحج من عامه أو حج لكن مع الإمام (فقد دهما) وهذا غير ظاهر فى الصورتين الأخيرتين لأن الآفاق إذا طاف أكثر أشواط العمرة فى الأشهر وأحرم بالحج كيف يصور أن يكون مفرداً بهما أو بأحدهما وكذا إذا حج وألم بينهما فانه لا شك أن إمامه حيثئذ فاسد غير صحيح فكيف يجعله مفرداً من غير رفض لأحدهما (وأما حكم المكى ومن عضه) أى الميقاتى ومن حارم أهلها من الآفاقين (إذا أدخل الحج على العمرة) بأن أحرم بمره فى أشهر الحج أو فى غيرها بمره ثم أدخل عليها أحرام حجة هذا لثلاثة أوجه (أن كان) أى ادخله (قبل أن يطوف لهما رفض عمرته) أى اتفاقاً (وعليه دم الرضى وإن مضى فيها) أى حتى قضاهما (جائز) أى أجزأه (وعليه دم الجمع) أى بين النسكين ولو فضل هذا آفاق كان قارناً لم تقدم (وان كان) أى ادخله (بعد ما طاف أكثره فرفض حجه) أى اتفاقاً وعليه دم ولو فضل هذا آفاق كان متمتعاً (ولو كان) أى وإن كان ادخله (بعد ما طاف الأقل فكذلك) أى عندنا حجة فرفض الحج (وعليه دم حجة وعمره) أى قضاهما إن لم يحج من عامه ذلك (وان قضى الحج من سنته تلك) أى بينهما خصوصه (بان أحرم به بعد الفراغ من العمرة فلا عمرة عليه) (كأمر حبه القدورى فى شرحه مختصر الكرحى وشمس الأئمة الكردى ونازى باهى

بك منك أعوذ برضاك من سخطك ومن غاة قمتك بأملى يارجاني يا خير مستعان يا أجود المطيعين يا من سبقت رحمته غضبه يا سدى ومولاي يا تقى ورجائى ومتمسدى يا ذخرى وظهرى وعدنى ويا غاية أملى ورجئى ويا غياثى ما أنت صانع فى هذا اليوم الذى فرغت فيه إليك الأصوات أسألك أن تصلى على محمد وعلى آل محمد وأن تقبلني فيه مفلحاً منجهاً بفضل ما ألقب به من رضى عنه واستجبت دعائه وقبلته واجزلت عطائه وغفرت ذنوبه وأكرمته وشرفت مقامه وأحيته حياة طيبة وختمت له بالخصرة

(ولو مضى فيهما جاز) أي أجزاء (مع الاساءة) أي إساءة الكراهة (وعليه دم الجلع ولوان كوفيا دخل مكة بمعة فأفسدها) أي يجمع قبل طوافها (وأنها) أي كل أضالعا من طوافها وسماها (ثم أحرم مكة) أي منها (بمعة ووجهة برض عمة وعليه دم) أي للرض (وقضاؤه لاله) أي الكوفي (صار كالسكي) أي بددخوله مكة (ولا فرق في حق المسكي بين أن يجمع بينهما في أشهر الحج أو غيرها) بل في غيرها أشد كراهة لوقوع أحرام الحج في غير وقته (فوال المسكي بمعة فطافها كزفة غير أشهر الحج ثم أله بحجة) أي في غير أشهره (فعليه دم) كما صرح به صاحب المبسوط معللا بأنه أحرم بالحج قبل أن يفرغ من العمرة وليس للمسكي أن يجمع بينهما فإذا صار جامعا من وجه كان عليه الدم انتهى (ولو فعل ذلك أفاق بمحبه عليه شيء) إلا أنه مسمى كما تقدم واثقه أعلم (وأما فريعات القسم الثاني) وهو ما إذا أله بالحج وألته بالعمرة ثانيا (فإن كان) أي المحرم بهما (مكيا أهل أو لا) بالحج ثم بالعمرة فله رخصها (أي رخص العمرة على كل حال) وإن مضى عليها (أي ولم يرضها) (جاز) أي أحزاه (ولزمه دم وإن كان) أي المحرم بهما (آفاقا) أدخل العمرة على الحج (أي فيه تفصيل إن كان ادخاله قبل أن يتشرع في طواف القدوم فهو قارن مسمى) أي وعليه دم شكر لثقة إساءته ولعدم وجوب رخص عمرته (وإن كان) أي ادخاله (بعد ما شرع فيه) أي ولو قليلا (أو بعد تأمته) أي تكميل طواف قدومه بالطريق الأولى (وهو بمكة أو عرفة فكذا ذلك) أي فحكمه كما سبق في أن قال (هو قارن مسمى) أكثر إساءة من الأولى (فيه أنه يجتنب ليس حكمه كذلك فكان حقه أن يقول فهو أكثر إساءة وعليه دم جبر وقيل شكر وحيث يستقيم قوله) ويستحب له رخص العمرة (والحاصل أنه ليس حكمه بمكة في جميع الوجوه ولا في بعضه إلا في كونه قارنا موصوفا بمطلق الإساءة) ولو أله بها في أيام النحر والتشريق قبل الحلق وجب الرض (أي انصافا) (والدم والقضاء وكذا بعد الحلق) أي يجب الرض والدم والقضاء على الأصح وفي شرح الزيلعي لأنه يجمع بينهما في الأحرام أو في بقية الأفعال فإن قيل كيف يكون جامعا بينهما وهو لم يحرم بالعمرة إلا بعد تمام التحلل من أحرام الحج والحلق وطواف الزاوية قلنا قد بقي عليه بعض واجبات الحج وهو رمي الجمار في أيام التشريق فيصير جامعا بينهما فعلا وإن لم يكن جامعا بينهما أحراما فيلزمه الدم لذلك انتهى ولعله لم يذكر المسمى مع أنه من الواجبات للصحة لأنه قد تقدم على الوقوف وقد يعقب طواف الزاوية قبل إذا أحرم بالعمرة بعد الحلق لا رخصها كذا في الأصل قال الزيلعي والأصح أنه يرضها احترازا عن ارتكاب المنهي عنه لأن العمرة منهي عنها في خمسة أيام وتأويل ما ذكر في الأصل أنها لا ترض من غير رض نها انتهى ولا يخفى أنه يستفاد منه أن العمرة قبل المسمى بعد أيام التشريق أو في الأمر وإيسر في الوزر فينبغي أن قال بإحدا دم الرض إذا تعددت العمرة دفعا بحرمه بدفعه راعاه من وضعه منسلة في أحرامه بالعمرة إلى التشريق إن فيها بعدها ليس كذلك ولو كان يقال على المسمى لاسيما رواية الأصل لا يرضها بعد حلق ثم من صحح الرض على يكون أحرامها وقع في الآية المنهي عنها فلا يرمي بنتي بعدها صلا سوا بني عليه مسمى أنه لا والله أعلم (ولو لم يرض في صورتين أحزاه وعليه دم الجلع ولو فة الحج وحرم بمعة قبل أن يحلل) أي بأضال العمرة ثموات حجه (فله رخص العمرة) أي للاحقة

فصل في إيفاء القضاء الكلية من هذا الباب (يكن من زمة رخص الحجة قبلين) أي في بجمع بين التسكين وإباضافة أحدها إلى الآخر بجميع أقسامها (ففيه لرفضها دم

(الله) أن لكل وقفا بآخرة
ولكل زائر كرامة لكل
سائل لك عليه لكل راج
لك ثوبا ولكل من فزع
اليك رحمة ولكل من رغب
فيك زلفي ولكل متضرع
اليك إجابة ولكل مسكين
اليك رافعة وقد وفدت
اليك ووقفت بين يديك في
هذه المواضع التي تترقبها
رجاء لما عندك فلا تخلفني
اليوم أخيب وفدك واكرمني
بالجبة ومن علي بالفسفرة
والعاقبة وأجرني من النار
ووسع علي من الرزق
الحلال الطيب وأدرأني
شرقة العرب وأنه يجمع
وشرقة الأسس والخن
(الله) صل على محمد وعلى
آل محمد ولا تردني خائبا

وقضاء حجة وعمره) أى لانه فى معنى قائم الحج (وكل من لزمه رضى العمرة فله دم وقضاء عمره)
 لا غير لان فى معنى فاسد العمرة (وكل من لزمه الرضى) أى للجمع بين الاحرامين (ولم يرض) أى
 أحدهما (فله دم الحج) ثم عدم الرضى انما يتصور اذا جمع بين حجة وعمره أو بين الحجتين بد
 الوقوف أو بين المرين قبل السلى لأحدهما وهذا معنى قوله (وكل من عليه الرضى) أى رضى حجة
 أو عمره (يحتاج الى نية الرضى) أى ليرضى (الامن جمع) بين الحجتين قبل فوات وقت الوقوف أو بين
 المرين قبل السلى للاولى فى هاتين الصورتين (أى من الجميع) ترضى أحدهما من غير نية
 رضى لكن اما بالسرى الى مكة أو بالشروع فى أعمال أحدهما كامراً (أى من الخلاف فى الحالتين
) (وكل من جمع بين الاحرامين) أى المختلفين أو المتفقين (ففى قبل الرضى فله مثلاً ما على المفرد) أى من
 الجراء فى تلك الجنابة كالنصارى (وبعد الرضى) أى رضى ما يجب عليه رفضه (فله جزء واحد)
 أى كالمتمتع وبقى من الكليات ان كل دم يجب بسبب الحج أو الرضى فهو دم جبرو كفارة فلا يقوم
 الصوم مقامه وان كان ممسراً ولا يجوز له أن يأكل منه ولأن بطلعه غنياً بخلاف دم الشكر ثم اعلم ان من
 جمع بين الحجتين أو المرين أو حجة وعمره ولزمه رضى أحدهما فرفضها فله دم للرفض وحل
 يلزمه دم آخر للجمع أم لا فالذى كورفى عامة الكتبان دم الحج انما يلزمه فيما اذا لم يرض أحدهما اما
 اذا رفضها فله دم كرهها الا دم الرضى بل المفهوم منها نصريحاً وتلوياً بعدم لزوم دم الجمع ووقع
 فى البراءة اذا جمع بين الحجتين أو المرين ثم ارضى أحدهما لزمه دم الرضى ودم آخر
 للجمع بين احرامى العمرة وفى وجوب الدم بسبب الجمع بين احرامى الجمع وروايتان اصحهما
 الوجوب انتهى وبه أبو النجاشى فى منسكه فقال فيما اذا جمع بين الحجتين أو المرين
 يلزمه رضى أحدهما ودمان للرفض والجمع

﴿ باب فى منع احرام الحج والعمرة ﴾

أى الى غيرها (لا يجوز ولا يصح) تأكيد وبيان (فسخا احرام الحج الى العمرة عند الثلاثة) أى عندنا
 وعند مالك والشافعى (خلافاً لـ احمد) حيث ذهب الى ظاهر الحديث حيث قال سراقاً أئماناً هذا أم
 لا بد قال لا بد وغيره ذهبوا الى انه كان ذلك من خاصة تلك السنة لا المقصود منه كان صرفهم عن سنن
 الجاهلية وتمكين جواز العمرة فى أشهر الحج فى نفوسهم حيث كانوا يقولون ان العمرة فى أشهر الحج
 من أفسر القصور وبدل عليه ما روى عن بلال بن الحارث انه قال قلت لرسول الله فسخا الصبح لنا خاصة
 اولن بعدنا قال لكم خاصة الجواب عن الحديث الاول ان المشار اليه بهذا هو الايمان بالعمرة فى أشهر الحج
 لا فسخا الحج بالعمرة (وهوان فسخا نية الحج بعدما حرم به ويقطع أفضاله ويجعل احرامه وأفضاله
 للعمرة كذا لا يجوز فسخا العمرة بمجملها حاجت عند الثلاثة) أى من الائمة (أو الاربعة) أى جميعهم
 بناء على ان المسئلة فيها روايتان عن الامام أحمد والله أعلم

﴿ باب الجنائيات ﴾

أى اوتكاب المحظورات الشاملة للمفسدات وترك الواجبات (الحرم اذا حذى عداً بلا عذر يجب عليه
 الجزاء) أى جزاء فله وهو الكفارة (والائم) أى وتدارك ائمه هو التوبة عن المصيبة
 (وان جنى بغير عمد) أى بخطأ أو نسيان او كره او جهل فيما لم يجب عليه علمه (أو بسدر فله
 الجزاء دون الائم) قال صواب أن يقول فلا بد من الجزاء على كل حال والتوبة فى بعض الافعال (ولا بد

وسلنى فيما بينى وبين لقاءك
 حتى تبلىنى الدرجة التى فيها
 مراقتة أئمتك واسقى
 من حوضهم مشرباً وروياً
 لأظلماً بعده أو احشرنى
 فى زميرتهم وصل على محمد
 وعلى آل محمد واكفى شر
 ما احذر وشر ما لاحذر
 ولا تكلفنى الى أحد
 سواك وبلى لى فبارزنى
 يا سيدى ومولائى (اللهم)
 اقتطع الرجاء الامنى لك
 هذا اليوم تطول على فيه
 بالرحمة والمغفرة (اللهم)
 وبهذه الامكنة الشريفة
 ورب كل حرم ومشر
 عظمت قدره وشرقه
 بالبيت الحرام والركن
 والمقام صل على محمد وعلى
 آل محمد وانصحب لى كل حاجة
 عافيه صالح دينى ودينائى

من التوبة على كل حال) فيه انه لا يجب التوبة اذا كان يندر أو يبرر عمد والمقصود انه اذا جنى عمدا بلا عذر ثم كفر فلا توبه له الا يتوجه عليه الالم ولا يجب عليه التوبة فقد ذكر ابن جماعة عن الامام في الاربعه انه اذا ارتكب محظورا لا احراما مداما يأتى ولا يخبره القديرة والزم عليهما عن كونه صاحبا لالتوبة وروى ارنكب بعض العامة شيئا من هذا المخرج مات وقال انما اتدنى متوها انه بالزمام القديرة تخلص من وبال النصيحة وذلك خطأ صريح وجهل قبيح فانه يحرم عليه الفعل فاذا خالف الهم ولو زنته القديرة قبيح ليست القديرة تبيحه للاقدام على فعل المحرم وجهالة هذا الفعل كجهالة من يقول أنا شر ب الخروا زنى والحد يظهر من من فعل شيئا مما يحكم شرعه فقد اخرج حجه من ان يكون مبرورا انتهى وقد صرح صاحبنا بتل هذا في الحدود فقالوا ان الحد لا يكون طهرة من الذنب ولا يسمل في سقوط الالم بل لابد من التوبة فان تاب كان الحد مطهرا له وسقطت عنه العقوبة الاخرى وبالاجماع والا فلا لكن قال صاحب الملتقط في باب الايمان ان الكفارة ترفع الالم وان لم يوجده من التوبة من تلك الجنابة انتهى ويؤيد هذا كمال الشيخ نجم الدين السفي في تفسيره التيسير عند قوله تعالى فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب اليم أى اصطاد بعد هذا الايتاء قيل هو المذاب في الآخرة مع الكفارة في الدنيا اذ لم يثبت منه فانها لا ترفع الذنب عن المصر انتهى وهذا خصل حسن وتفيد مستحسن بجميع به بين الأدلة والآيات واقتدأ بمحقق الحالات (ثم لا فرق في وجوب الجزء فيها اذا جنى مداما او خطأ) أى عطلا (مبتدأ او تامدا) خلافا لمن قال في العائد للصيد ان له المذاب الالم فقط دون الجزء (ذا كرا) أى تذكر الاحرامه (أو تاسيا طام أو صاحبها) أى بالمشقة (طامنا أو مكرها) أى في فعله (تامنا أو متبها) أى عند مباشرته (سكران أو صاحبها) أى حال عمله أو تركه (منى عليه أو مفا معدورا أو غيره موصرا أو موصرا) أى غنيا أو فقيرا (بمباشرة) أى حتى بمباشرة نفسه (أو بمباشرة غيره به أو مراه) أى حال كون مباشرته غيره بأمره (أو بغيره) أى بغير أمره (ففى هذا المصورا اجمعها يجب الجزء) أى بالاخلاف عندئذنا وهذا (أى الذى ذكرناه (هو الاصل) أى المساعدة الكلية (عندنا) أى خلافا لغيرنا فى بعض الصور السابقة (لا يتبر) أى هذا الاصل (غالبا) ولعله أشار الى ما ساقى من انه اذا طيب عزم محرما لاشئ على الفاعل ويجب الجزء على المفعول (فاحفظه) أى هذا الاصل فانه كبير النفع فى هذا الفصل (ثم الجنابات) أى المحظورات على المحرم (باعتبار حسنها) أى المؤتلفة (على أنواع) أى مختلفة (فقد ذكر كل نوع على حدة) أى حكم كل واحد بانقراده ليعرف تفصيلها بدمرة اجمالها فى ضمن فصولها (النوع الاول فى حكم اللبس اذ اللبس المحرم) أى بالحق والعدرة او بهما (المحيط) أى الملبوس المعمول على قدر البدن وقد عزمونه بحيث يحيط به سواء كان بخياطة أو سجع أو لوصق أو غير ذلك وكذا حكم تطيئة بعض الاعضاء بالمحيط أو غيره (على الوجه المتأد) أى بأن لا يحتاج فى حفظه الى تكيف عند الاشتغال بالمدل وضده ان يحتاج اليه بأن يجعل ذيل قميصه مثلا أعلى وجيهه أسفل (ضليه الجزء) أى الآتى تفصيله (وتفسيره) أى تعريف المحيط المحظور على ما فى الفتحة ان يحصل بواسطة الحياطة اشغال على البدن) أى بوضعه وضده (واستمسك) أى بنفسه من غير امساكه (فأيهما) أى من الاشغال والاستمسك (اتفق لابس المحيط) أى لثاقه السكك ابتداء البعض وفيه انه يرد عليه التباد المشتغل باللبس فانه ليس فيه خياطة مع انه عدم المحيط اللهم الا ان يرد الخياطة انضمام بعض الاحزاء بعضها فيصلح ان يكون لفزا بأن يقان ثوب يحرم لبسه للمحرر مع انه ليس محيطا اتفاقا (فأذا لابس محيطا) أى على الوجه المتأد (يوما كاملا) أى بهار شريعا وهو من

وأخرى وانقرنى ولو الذى
وارحمهما كإبراهيم صغيرا
واجزها عن خير الجزاء
وعرفهما بدائى لهما ومن
عليهما بقربه بهما وشفى
فى نفسى وبهما وفى جميع
أسلافى من المؤمنين
والمؤمنات فى هذا اليوم
اللهم صل على محمد وعلى
آل محمد وانفسى على عمرى
وابسط لى رزقى اللهم
لا تجعله آخر المهدي هذا
الموقف وارزقني ما يقينى
واقبلنى اليوم مفلحا متنجسا
مستجابا لى مرحوما منفرا
لى بأفضل ما أعطيت أحدا
منهم من الخير والبركة
والرحمة والرضوان
والخفر وتوبارك لى فأرجع
اليه من اهل ومال قليل

الصبح الى الغروب (أولية كاملة فليدهم) اى اتفاقا والظاهر ان المراد مقدار احدهما في فقدان من ليس من نصف النهار الى نصف الليل من غير اتصال وكذا في عكسه لزمه دم كايشير اليه قوله (وفي اقل من يوم) اى مقدار نهار ولو يتصل ساعة (أولية صدقة) وهي نصف صاع من ر (وكذا لو ليس ساعة) اى نجومية وهي جزء من أجزاء اثني عشر حالة اعتدال الليل والنهار (فصدقة) اى معروفة القدر (وفي اقل من ساعة) اى عرفة لانقوية لانها اقل ما يطلق عليه ان زمان (قبضة) بالشاف المفتوحة والصادق الملهمة وضم ما حمل كفك على ما في القاموس وأما القبضة بالمعجمة فهو ما قبضت عليه من شيء وليس بناسبه للمقام (من ر) يضم موحدة من حنطة أو قبضتين من شعير هذا وعن أبي يوسف في أكثر من نصف يوم أولية دم اقامة للاكثر مقام الكل وهو قول أبي حنيفة أولا ثم رجح ضم على ما ذكره في البعد وهذا يؤيد ما قدمناه من اعتبار المقدار وكذا ما روى عن محمد بن أبي ليس بعض اليوم قسطة من الدم حتى لو ليس يوما الاساعة فليدهم من قيمة الدم بمقدار ما لبسه عنده وأما ما ذكره رشيد الدين عن أبي يوسف انه اذا لم يلبس قليلا أو كثيرا فليدهم فريب جدا (ولو لبسه) اى المحيط (اياها) اى من غير نزاع واداء جزاء (فليدهم واحد) اى اذا كان لبسه بمذرة أو بغير عذر بخلاف ما اذا كان بفضه بسدر وبفضه بغير عذر فانه يتعد الجزء فيلزمه دم بخير في الاول ونعم في الثاني (فان اراق) اى الدم (لذلك) اى لاجل ذلك اللبس (ثم تركه عليه وما آخر فليدهم آخر) اى لجنابة ثانية بعد كسافره بالجنابة الاولى وهذا بالاتفاق وكذا اذا خلعه وازاق ثم لبسه بعده بخلاف (ولو لبس) اى قبضا مثلا (يوما مثلا) اى اوليا ومقدار أحدهما متصلا (ثم نزعه) اى خله (ثم لبسه ثم تركه) اى ترك لبسه (فان كان نزعه على عزم الترك) اى بأن لا يريد لبسه او بدله في حال احرامه (فليدهم كفارة أخرى) اى لبسه ثانية (والا) اى وان لم ينزعه على عزم الترك بل نزعه على قصد ان يلبسه ثانيا أو خلعه ليلبس بدله (لا) اى لا يلزمه كفارة أخرى لتداخل لبسه وجعلها لبسا واحدا حكما فان الترك مع عزم الفعل كالوجود (ولو جمع اللباس) اى انواعه (كله معا) اى في مجلس واحد (من قبض وقباض وعمامة وقلنسوة وسراويل وخف) بيان لجنس اللباس (وليس) اى داوم على لبس جميعها (يوما أو اياما) اى ولم ينزعهما ونزعهما ليلا لنوم وبسواد لبسها نهارا ولبسها ليلا للبرد وينزعهما نهارا (فليدهم دم واحد) ما لم يعزم على الترك عند الخلع فان عزم على الترك عند نزعه ثم لبسه تعدد الجزاء ان كفر للاول بالاتفاق وان لم يكفر له فسد هما دمان وزعتهم دم واحد قال في الفتوح مواثيق البائع (وهذا) اى ما ذكرنا من اتحاد الجزاء على لبس المحيط عمله اذا انحسب اللبس فان تعدد السبب كما اذا اضطر الى لبس ثوب قلبي ثوبين فان لبسهما على موضع الضرورة اى بعينها (نحو ان يحتاج الى قبض) اى مثلا (فلبس قبضين أو قبضا وحة أو محتاج الى قلنسوة فلبسها مع العمامة فليدهم كفارة واحدة) لان عمل الجنابة متحد فلا تنظر الى الفعل المتعدد (بخير فيها) وقوع أصل الجنابة للضرورة ماصرح في المحيط وكذا اذا لبسها على موضعين للضرورة بغير ضرورة لان اللبس على وجه واحد فيجب كفارة واحدة (وان لبسها على موضعين مختلفين موضع الضرورة وغير الضرورة كما اذا اضطر الى لبس العمامة فلبسها مع القبض مثلا ولو لبس قبضا للضرورة وخف من غير ضرورة فليدهم كفارتان كفارة للضرورة

أو كثير لاله الا الله العظيم
الكريم لاله الا الله العلي العظيم
وصل اللهم على محمد وعلى
آل محمد وأصحابه وأزواجه
وسلم تسليما كثيرا والحمد لله
رب العالمين (اللهم) انقلني
من ذل المعصية الى عز
الطاعة واغني بحلالك عن
حرامك وبفضلك عن
سواك ونور قلبي وقبري
وأعزني من الشر كله واجمع
لي الخير كله (اللهم) أنت
أحق من ذكر وأحق من
عبد وانصر من ابتنى واراف
من ملك وأجود من أعطى
وأوسع من سئل أنت الملك
لا شريك لك والفرد لا د
لك كل شيء هالك الا
وجهك فنطاع الاباذنك
ولن نعصى الا بملك تطاع

تخبر بها وكفارة الاختيار أي غير حالة الاعتذار (لا تخبر بها) أي بل تحتم الكفارة عنها انتهى وخالفهما
الطرابلسي حيث قال ولو لبس قميصا للضرورة وخفين من غير ضرورة فعليه دم وقدية كذا ذكر في الكسبي
على سبيل الاعتراض ويمكن دمه بأن يقال مراد الملم المتحتم لغير الضرر وروى القدية المخيرة في الضرر وروى
الكرمانى ولو لبس قميصا للضرورة فلما مضى بعض اليوم لبس قميصا آخر ولبس قفلسوة لغير ضرورة حتى
مضى اليوم فعليه في لبس القميص كفارة واحدة كفارة الاضطرار وفي لبس القفلسوة كفارة أخرى غير
الاضطرار لأن هذا اللبس غير اللبس الأول أي لاختلاف الوصفين كونهما بدم وبغيره فكانا كشيئين
متباينين سواء في مجلس أو مجلسين انتهى وهذا الحكم في الحلق بأن حلق بعض أعضائه لمذرو وبعضها لغير عذر
ولو في مجلس بتعدد الجزاء وهكذا في الطيب وانه أعلم (ولو كان به حتى غيب) بكسر الفين المعجمة وتشديد
الموحدة أي بأن تأني يوما بعد يوم ونحو ذلك (فصل بلبس الخطبوما) أي للاحتياج إليه (وبزعه يوما)
للاستغناء عنه فإدما تأخذه فاللبس متحد وعليه كفارة واحدة وإن زالت هذه وجدت أخرى
اختلف حكم اللبس فبندمه كفارة كان كفر لا أول وألوعده كفارة واحدة إن لم يكفر وإن كفر كفارة
أخرى على ما في البدائع وغيره (أو حصر عدو) أي في حصن ونحوه (فاحتاج إلى اللبس للقتال إياها) أي مثلا
لبسها إذا خرج عليه) أي على العدو أو بعبكسه (وبزعه إذا رجع) أي هو أو عدوه (أو لم ينزع أصلا) أي ولو
رجع العدو (أو لم يرجع) أي العدو (ولكن بلبس في وقت وينزع في وقت) أي والعلة قاعة بأن لم يذهب هذا
العدو فإن ذهب وجاء عدو غيره نزه كفارة أخرى (أو كان به) أي وقع بالحرم (ضرورة أخرى) أي
غير ضرورة الأحصار (لاجله بلبس في النهار) أي للاحتياج إليه (وينزع في الليل للاستغناء عنه
أو فصل بالمكس) أي بأن لبس في الليل ونزع في النهار (لبدوا غيره) من الضرورات (أو لم ينزع ولو لم
الاستغناء عنه والعلة لازمة) جملة حالة مفيدة إن بقاء العلة قامت مقام الضرورة الدائمة (فإدام المذرو)
أي وجود حقيقة وحكما (فالبس متحدث في جميع ذلك) أي في جميع ما ذكر من الصور (وعليه كفارة
واحدة) أي لا تدخل (يتخبر بها) أي لا تراكبه مذكورا (فإن زال المذرو الذي لاجله لبس) أي بالكية
(يبقى) أي زال بيقين (فزع أو لم ينزع وحدث عذر آخر) أي بلبس (أو لم يحدث عذر ولكن دام على اللبس)
أي لا عذر (فعليه كفارة أخرى إذا كان على شك من زوال المذرو فاستمر) أي على لبسه (فعليه كفارة
واحدة ما لم يتغير زواله وهذا كله توضيح قد علمت به من قديمه لزوال السابق بيقين والاصل في جنس
هذه المسائل أن ينظر إلى اتحادها في اختلافها إلى صورة اللبس لكن هنادقيقة وهي أنه إذا كان بقاء المذرو
حكيما وزواله حقيقا فظاهر أنه يجب عليه نزعها ليكون عاصيا وإن سقط عنه الكفارة في هذه الصورة فلقائه
معا في سنة أو نوزرا طيلسان يوم فعليه دم وفي أفله صدقة قولوا التي لقائه) أي وحواله كالباه (على منكيه وزره
يوم فعليه دم) أي غاة (وإن بدخ بدخ في كيه) كما صرح به في النهاية وشمس الأئمة والأساطين والبدائع
لأن أنز بئرته الإدخل ويدق (وكذا لو لم يزره ولكن أدخل يديه في كيه) وكذا إذا أدخل
أحدى يديه في كيه ولو لم يزر لاه بئرته أنز واحد ولانه يصدق عليه جثتد تعريف اغتبط على
ما سبق ويؤد ما في بعض النسخ من مراد نصيرت (ولو لقائه) أي على منكيه (ولم يزر ولم يدخل
يده في كيه فلا شيء عليه) أي من الجزاء (سوى الكراهة) استثناء منقطع أي لكن الكراهة
بأية غائبة السنة ولا يبعد أن يكون الاستثناء متصلا أي لاشئ غلبه من الأحكام الكراهة وهذا
ع. ح. د. ز. ح. ق. قال عليه دم (ولو لم يجد سوى سروا فلبسه من غير قف) أي شق ولم

فتشكروا وتغفر أقرب
شاهد وأدنى حفظ حلت
دون النفوس وأخذت
بالتواصي وكثرت الآثار
ولسخت الأجل القلوب
لك مصفية والسر عندك
علانية والحلال ما أحلت
والحرام ما حرمت والدين
ما شرعت والأمر ما قضيت
والخلق خلقك والعبد
عبيدك وأنت الله الرؤف
الرحيم أسألك بنور وجهك
الذي أشرقت له السموات
والأرض وبكل حق هو
لك وعق السائلين عليك
أن تقبلني في هذه العشية وأن
تخبرني من النار بقدرتك
يا أرحم الراحمين (اللهم)
أشرح لي صدري ويسر لي
أمرى وأعوذ بك

من وسواس الصدروشات
 الامر وقتة القبر ومتنى
 بالاسلام والسنة وباركلى
 فيهما (اللهم) ان كان رزق
 في السماء فأنزله وان كان في
 الارض فأخرجه وان كان
 ناسفا فبره وان كان قريبا
 فنهني به وباركلى فيه وأدمه
 لى وأدم نعمك كلها على
 يا أرحم الراحمين (اللهم)
 أعتق رقيقى من النار وأوسع
 لى من الرزق الحلال
 وأصرف عنى فسقة الناس
 والجن (اللهم) لا تخبرنى
 أجـر تـبى ونـصـبى فإن
 أخرتنى ذلك فلا تخبرنى
 أجر المصاب على مصيئته
 (اللهم) اغفر لى ذنوبى وان
 عدت الى شئ من ماصيك
 فعد على رحمتك انك أهدى

يلبس على هيئة الأزار (عليه دم) أى فى المشهور من الروايات خلافا لراى حيث قال يجوز له لبس
 السراويل من غير فتق عند عدم الأزار وهذا يظهره يقتضى جواز لبس السراويل عند عدم
 الأزار بلا لزوم شئ والا كان قوله كقول الجمهور كأنهم بعض الطلبة وقوم به ولكنه ليس بلازم
 لانه قد يجوز ارتكاب المحذور للضرورة مع وجوب الكفارة وكالحلق للأنى ولبس الخيط للمذ
 فكذا قول الرازى بالجواز لا يلزم منه القول بعدم وجوب الكفارة وقد صرح الطحاوى فى الآثار
 بإباحة ذلك مع وجوب الكفارة فقال بعد ما روى حديث من لم يجد الثملين فلبس الخفين ومن
 لم يجد أزارا فلبس سراويل فذهب الى هذه الآثار قوم فقالوا من لم يجدهما لبسهما
 ولا شئ عليه وخالفهم فى ذلك آخرون فقالوا أما ما ذكرتموه من لبس المحرم الخفين
 والسراويل على حال الضرورة فتعين قول ذلك ونسب له لبسه للضرورة التى هي به ولكن
 نوجب عليه مع ذلك الكفارة وليس فيما رويتموه نفي لوجوب الكفارة ولا فيه ولا فى قولنا خلاف شئ من
 ذلك لأننا قلنا لبس الخفين إذا لم يجد الثملين ولا السراويل إذا لم يجد الأزار ولو قلنا ذلك كناغافين
 لهذا الحديث ولكن قد احتماله اللباس كأيا جأت به صلى الله عليه وسلم ثم أوجنا عليه مع ذلك الكفارة
 بالدلائل القائمة الموجبة لذلك ثم قال هذا قول أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى انتهى ما ذكره
 المصنف فى الكبير عنه وقد زاد الطحاوى حديث ابن عمر مرفوعا من لم يجد ثملين فلبس خفين
 وليسفهما من عند الكعبين فهذا فيه دلالة صريحة على أن السراويل ان كان وسعها يجب عليه أن يشقه ويلبسه
 على هيئة الأزار فان لبسه من غير شقه ضل عليه محرم وأما ان كان ضيقا فلبسه يكون مذكورا ويجب عليه فدية
 غير فيها وعل كلام الرازى محمول عليه والحاصل ان قول المصنف عليه دم فيه تفصيل كذا كراهه وكذا
 قوله (غير أنه يجوز له لبسه) ليس على إطلاقه بل أتاجوز لبسه إذا لم يكن شقه ويلبسه أزارا كإيشير اليه قوله
 (بخلاف القميص فإنه لا يجوز له لبسه) أى من غير الفتق والأزار اذا كان هناك عذر آخر
 من الاعتذار (ولو عصب شيئا من جسده سوى الرأس والوجه فلا شئ عليه) أى من الجزاء
 (وبكره ان كان) أى تصيبه (بغير عذر) أى لتركه السنة وينبغى استثناء الكفن أيضا
 تقدم من أنه ممنوع من لبس القفازين وهناك فى حق الرجل ولذا قال (ولا يجب على المرأة
 لبس الخيط شئ) أى لامن الدم ولا من الصدقة ثم الخيط من حيث هو مباح لها وأما بالنسبة الى
 المصبوغ بورس أو زعفران فانه فيه كالرجل من لزوم الدم الا ان المصبوغ اذا كان غيطا بنى ان
 يجب دمان على الرجل دم للمخيط ودم للطيب وعلى المرأة دم واحد للطيب فقط فى النافى ان لبس ثوبا
 مصبوغا بزعفران أو مصفر مشعا يوما أو أكثر ضل عليه دم فى أقل من يوم صدقة ولو كان غيطا بنى ان
 يكون عليه دمان لبس الخيط واستعمال الطيب كالولد رأسه بالحاء انتهى وهو جلى كالأنحى
 (تنبيه) أى هذا تنبيه أى شبه لثنيه على إضاح ما سبق مما أجلى فيه (قد يتعد الجزاء) أى كفارة
 المحذور (فى لبس واحد بأمور) أى خمسة (الاول التكفير بين اليبسين بأن لبس ثم كفر ودام
 على لبسه ولم ينزع) عطف تفسير وكذا أذا نزع وكفر ثم لبس (والثاني تعدد السبب) أى بأن لبس
 فى موضعين أحدهما لمذروا الآخر لغير عذر أو لمذروا آخره سواء يكون على وجه الاستمرار أو الانفصال
 بينهما فالجمل والاسترجاع (والثالث الاستمرار على اليبس بمد زوال المذر) وهو داخل فيما سبق
 من تعدد السبب وكذا قوله (والرابع حدوث عذر آخر) شمله ما تقدم قدبر (والخامس لبس

الحيط المصوغ بطلب (أي كورس وزعفران وعصفر (للرجل) وخص به لان التمدد بالنسبة
إليه وأما بالإضافة إلى المرأة فلا تمدد بل جنباً واحدة وهذا أذنبه على الوجه المعتاد والاضحية
جنباً واحداً أيضاً (ويتحد الجزء) أي وقد متحد السكة أرة عكس ماسبق (مع تمدد البس
بأمور) أي ثلاثة (منها اتحاد السبب بأن ليس في موضعين من التجسد كليهما بذراً أو كليهما بغير عذر (وعدم
الزعم على الترتيب عند النزاع) أي إذا كان السبب متحداً (وجمع البس كله في مجلس أو يوم) أي مع
اتحاد السبب وإعانه ذكر بعضهم ما يفيدان اليوم في اتحاد الجزء في حكم البس كالجلس في غيره من
الطيب والخلق والقص والجماع كإساقى لأنه ذكر الفارسي والطرابلي أنه إن لبس الثياب كلها ما لبس
خفين فليهدم واحد وإن لبس قميصاً بعض يومه ثم لبس في يومه سراويل ثم لبس خفين وقلنسوة
فليهدم كفارة واحدة فليهدم باليوم لا بالجلس وفي الكرمانى ولو جمع البس كله في يوم واحد فليهدم
واحد لوقوعه على جهة واحدة وسبب واحد فصار كفارة واحدة ومثله ما ذكره بعضهم في حق
الرأس إذا حلقه في أربع مجالس عليه دم واحد وقيل عليه أربع دماء وقد صرح في مئة التاسك بتعدد
الجزء في تعدد الأيام حيث قال وإن لبس العمامة يوماً ثم لبس القميص يوماً آخر ثم الخفين يوماً آخر
ثم السراويل يوماً آخر فليهدم لكل لبس دم ذكر الفارسي عن الحيط ولو أخرجه الجمار كلها إلى
اليوم الأربع وماها على التأليف وعليه دم واحد عند أبي حنيفة لأن الجنايات اجتمعت من جنس
واحد فخلق بها كفارة واحدة كما لو لبس قميصاً وسراويل وقباً اتبى فأمل فانه لا يخفى عليك
الفرق بين القسطين مع أن المشبه بمحمل أن يكون محمولاً على مجلس واحد ويوم واحد وأن يكون مختلفاً
ذلك هذا وفي الحيط إذا اضطر إلى تنطية رأسه فلبس قلنسوة وكف غمامة يلزمه كفارة واحدة ولو وضع
قيص على رأسه وقلنسوة يلزمه للضرورة فدية يتخير فيها لبس القلنسوة ويلزمه دم القميص لأنه
لا حاجة للرأس إلى القميص بخلاف القلنسوة والعمامة هكذا ذكره الفارسي والطرابلي
وهو غريب يخالف للأصول والفرع لأن الموجب هو التنطية وقد حصلت بواحد منها ولا يتعدد
الجزء بتعدد الملبوس في موضع واحد سواء كان لغيره أم لا اللهم إلا أن يحمل على أن الضرورة ملجئة إلى
قدر قلنسوة غير مستوية للرأس بأن يكون ربه ليس فيه عذر فوضع على رأسه قميصاً بحيث غطى
رأسه جميعه فانه حينئذ فيه جزاء بلا شبهة جزاء لغير عذر وجزاء لمكان الضرورة (وحكم البلب
كالיום) أي في جميع ما ذكر على ما نص عليه صاحب الحيط والاسرار (فيجب بلبسه ليلة كاملة دم
اتبى) وهذا يدل أيضاً أن المعتبر هو مقدار اليوم لا عينه الوارد كما قررناه سابقاً وبهذا صح
قياس الليل على اليوم على ما تفرقه القوم

فصل في تنطية الرأس والوجه أي كليهما وأحداهما من الرجل منوع من تنطيتهما والمرأة
منوعة من تنطية الوجه لا غير تنطية الرأس حرام على الرجل إجماعاً كتنطية وجه المرأة وأما تنطية
وجهه حرام كالأرأة عندنا وبه من مات وأحمد في رواية (ولو غطى جميع رأسه أو وجهه) أي جميع
وجهه (بخيط أو غيره يوماً ليلة) وكذا مقدار أحدهما (فليهدم) أي كامل بلا خلاف (وفي الأقل من
يوم) وكذا من ليلة (صدقة والرابع منهما كالسكن) قياساً على مسحهما وإعانه إذا ستر بعض كل منهما
فانتهور من الرواية عن أبي حنيفة أنه اعتبر الرابع فقط بغير الرأس يجب عليه ما يجب بلكه كما ذكر في غير
موضع وهو الصحيح على مقاله غير واحد عن أبي يوسف أنه يعتبر أكثر الرأس على منقلبه عنه صاحب

ذلك (اللهم) إليك نجيت
الاصوات بلفات غتلتقات
يسألونك الحاجات وحاجتي
إليك أن تذكروني عند البلاء
أذا نسيت أهل الدنيا وأسوءاته
والله منك وإن غفوت
واسوءاته والله منك وإن
غفرت (اللهم) لا تجعله أخيراً
المهمدي (اللهم) زد أحاسننا
محسنهم وارجع مسيئهم
إلى التوبة وحط من روائهم
بالرحمة يأرحم الراحمين
(اللهم) أنى أعوذ بك من
تحول عافيتك وفجأة قمتك
وجميع سخطك (اللهم)
يارفع الدرجات ومنزل
البركات وناظر السموات
والأرضين أطلعني دني
الذي جعلته عصمة أخرى
(اللهم) اصلح لي دنياي الآتي

الهداية والكافي والمبسوط وغيرهم ونقله في الحيط والذخيرة والبدائع والكرمانى عن محمد بن
قال الزينى وقياس قول محمد بن يترى الوجوب فيه بحسبه من الدم انتهى وكذا الحكم في الوجه على
ما نص عليه في الملبوس والوجيز وغيرهما وأما في خزنة الاكل وان غطى ثلث رأسه أو ربه لائى
عليه بخلاف الحلق فهو شاذ بخلاف لسلام غيره بل لسلامه أيضا قال في موضع آخر وبقطعة
ربع وجهه أربع رأسه يجب عليه ما يجب بكلمة اللهم الآن قال أراد بقوله لائى عليه أى من الدم
لامن الصدقة ويكون بناء على قولها لا على قول الامام الاعظم والله أعلم ثم لو غطى رأس محرم
أو وجهه وهو نائم يوما كاملا فلي المحرم الذى حصل له الارفاق دم حرم ان كان لغيره عزروا ان كان
لغيره ضمير (ولو عصب من رأسه أو وجهه أقل من الربع) أى يوما أولية (ففيه صدقة) أى اتفاقا
(ولو حل على رأسه ما قصد به التطية) أى بحسب الالف والمادة (لزمه الجزاء) أى من الدم والصدقة
(وان كان مالا قصد به ذلك) أى التطية (كحاجنة) بكسر الهمزة وتشديد الجيم أى مركز (او
عدل) بكسر الهمزة وقد فتح أى احشى حمل الدابة (الوجوالى) أى خيش او خيشة وتقديم
ذكره (او مكمل) بكسر الميم وقطعها أى ما يكتال فيه مما يصنع من خوص (او طاسة)
وهى آناه سرب منه على مافى القاموس والمعروف أنها ظرف خاص من نحاس او صفر (او طست)
يسمونهه واما بالمسحمة فصحة (او حجر او مدر او صفر او حديد او زجاج او خشب ونحوها)
أى من فضة وذهب وورق ما يغطى كل رأسه او بعضه (فلا بأس به) لكن تركه أفضل لحالقة طاهر السنة
(ولا لائى عليه) أى من الدم والصدقة (ولو غطى رأسه بطين لزمه الجزاء وان خضب به لئامه) أى وحصل
به التلبد (ففيه فديتان فدية بالتطية وأخرى بالطين) وكذا إذا طلع به بالصدل بأن يجر حرمه مما يجر حره
وبرده (وهذا) أى الحكم بتعدد الجزاء (ان كان لئامه) أى ونحوه من الطيب (جامدا) أى مغليا (وان كان
ماتسا فلا تنى عليه للتطية) وزاد فى الكبير لعدم حصولها وفيه أنه لا يحصل هذه الزيادة
كالانحنى على ارباب الاقادة فالصواب أن يقال فلا تنى عليه الاجزاء الطيب دون التطية (ولو لبس
رأسه) أى من غير طيب (صلى الجزاء) كفى جوامع الفقه والتلبد هو ان يحدث بشئ من الصمغ والحصى
والآس ويجعله فى اصول الشعر ليتلبد (ليس للمرأة أن تنقب) أى تلبس النصاب وهو البرقع
(وتغطى وجهها) أى بأى شئ كان (فان نفلت) أى ما ذكر من تطية الوجه (يوما ضلها) دم وفى الأقل
صدقة (كما صرح به فى الجوهرة

فصل فى لبس الخفين اذا لبسهما قبل القطع قدم وفيه ان يبدل القطع ما يمسى حفا فالعساة
الحررة ان لبسهما يوما ضلها دم وفى الأقل من يوم صدقة (وكذا حاكم اللبس كله واقفه) وان لبسها
بما قطع أسفل من موضع التراك (وهو الكعب الذى فى وسط القدم فلا شئ عليه أى عندنا
واغرب بالطرى والتوى والقرطى فحكوا عن أبى حنيفة أنه يجب عليه الفدية اذا لبس الخمين
صدل القطع عند عدم التعانين كذا نقله المصنف والصواب عدم وجود التعانين لما حكى الطارى
ايضا عن أبى حنيفة أنه اذا كان قادر على التعانين لا يجوز له لبس الخمين ولو قطعهما لكن
هناك خلاف المذهب ولعله رواية عنه الا أنه قال فى المطلب السابق وهذا الرواية
ليس لها وجود فى المذهب بل هى مثقلة انتهى وفيه ان نسبة الاضمار الى العلماء عبر ماسبة وكذا
ادعاء الاحاطة المستلزمة لتنى الرواية فى المسئلة نعم فى منسك عز بن جماعة وان شاء قطع الخمين

فيهما معانى (اللهم) اصلح لى
آخرنى التى فيها مصادى
واجمل الحيازة لى فى
كل خير واجمل الموت راحة
لى من كل شر واكفى فى
دنياى وآخرنى مما كفى
به أولياى وخبرك من
عبادك الصالحين (اللهم)
انى أستودعك دينى ومالى
وقلبى وبدنى وخواتمى على
ووالدى وأولادى واحفادى
واحوائى واحوائى وجميع
ما أقمته به على وعلمهم وصل
على محمد وآله واجلسنا
واجلسهم فى كنفك وأمنك
وحفظك وحياطتك
وكفالتك وسترك وذمتك
وحوارك وودائعك يا من
لا تضيق ودائمه ولا يخيب
سائله ولا ينفد ما عنده

من الكمين ولبسهما ولا فدية عند الريبة انتهى لكن ليس فيه دلالة صريحة على المدعى من جواز لبسهما مع وجود التملين والظاهر أن لبسهما حيث تخالف للسنة فيكره ويحصل به الاساءة (ولو وجد التملين بمد لبسهما) أي بمد لبس الخفين المقطوعين (يجوز له الاستدانة على ذلك) أي عندنا كما في الكرماني وفيه اشعار بأن المسئلة تختلف فيها قال ابن الهمام أطلق المشايخ جواز لبسهم ومقتضى النص أنه مفيد بما دأبنا عليه من ثملين أقول الظاهر أن قيد عدم وجدان التملين لوجوب قطع الخفين بخلاف ما دأبنا عليه فإنه لا يجب القطع حيث ذلناه من إضاعة المال عبثا وهو لا ينافي ما دأبنا عليه قطعهما ولبسهما مع وجود التملين والله أعلم (ويجوز لبس المقطوع مع وجود التملين) كما صرح به ابن الجيمي لكن لا ينافي الكراهة المترتبة على مخالفة السنة هذا ولم أر من صرح فيمن لبس خفا واحدا والظاهر أن يكون الحكم متعذرا إذا لم يكن بحسب لبسهما متعذرا (النوع الثاني في الطبيب ما تطيب به ويكون له راحة مستلذة) عطف فغير (وبغذاءه الطبيب) أي كماني بعض أفرادها الآية (كالمسك والسكاور والوبر والعود) لكنه بنفسه غير طيب بل يخال فيه بمساعدة التار حتى يصير طيبا (والغالية) وهي المجموعة من الالوان المتقدمة بخلاف الدفيع التي تون وتكرس فانه مجموع من الثلاثة الأولى (والصندل) وهو أيضا يصير طيبا بسبب الحك (والورد) أي طريو ياسا (والورس) وهو نبات كالسمسم ليس إلا باليمن زرع فينتج عشرين سنة على ما في العاموس (والزعفران والصفر) بالضم (والخاء) بالمد وقصر (والخيرية) بكسر الخاء المجموعة وتندب اليها الأخيرة نوع من الازهار (والسكاوي) بالذال المعجمة لانهم لم يكتفوا السنة السامة وهو شجر له ورد يطيب به الدهن على ما في العاموس (والبان) شجر حلب يمر به دهن طيب (والبنفسج والياسمين) وردان معروفان (والزسق) بالنون كغير دهن الياسمين وورد (وماه الورد والريحان) أعطف على ماه الورد (والزحس والسرير) نوعان من الورد (والزيت احاسي) أي غير المختص بالطيب فعدم من الطيب محل بحث قال الزيت هو الدهن الحاصل من الزيتون وكذا قوله (والسرح البحث) أي الحاصل ويحجب تحقيقهما في فصل الدهن (والطحلى والسفا) بالضم عود هندي وعربي على ما في العاموس (وأما التطيب فهو الصاق الطيب بيده أو ثوبه فلا يحب شيء بشم الطبيب والقواكه العظيمة وان كان أي الشم) مكروها إذا قصد به الشم (لعدم الالتصاق) متعلق بقوله لا يجب والمراد بالالتصاق المصقوق والتعلق بحسب الريح لا بالتصاق جزء الطبيب ولهذا نورد بسطوه مسكا ونحوه يجب الجزاء ولورد بسطه يجب لوجود الالتصاق في الأول دون الثاني والله أعلم (وأعز رجلا كان أومرا أؤمنو عن استعمال الصب في دمه وزاره وردا جميع ياه وثر شومسه) أي ومن نسبه (وشمه أي قصده) فإذ أطيب عضوا كاملا (أي فإراد (صبي) وهو ريشته أي في عين من كمال عضوه (صدقة) أي في الصحيح وهو أدم كور في الأصل وسائر النون وهو اختيار صاحب المأثور وكافي وأجمع وغيرهم وصححه صاحب المأثور وغيره وفي المأثور أن أطيب به له صوبه دهر بكن دونه صدقة قول محمد في أن من العضو يجب بقدره من الدم (والعضو كالرأس والمخية) سار بويديو محذو ساق والعضو نحو ذلك ثم إن كان الطبيب قليلا فله رد (العضو) أي لا أطيب (هنا كان) أي انصب (كسر هاء مره غراب) أي لا لمصو وهذا هو أصح كله ليس إلا السلام وغيره توفيقا في الأقوال بحث فنوا (أد) سمع صبي كثيرا فحاسبه دهر وان كان كثيرا صدقة وحب استباح في العاصي بن العليل والكثير كذا يختلفوا في وجوب تصيب مصوبه وحب استكثر

(الله) أني استغفرك لي ولهم
من كل ذنب جرى به علمك
فينا وفيهم وعلينا وعليهم إلى
آخر عصرنا وعصرهم
وانتوبنوذون بهم كلها وأولها
وأخرها عمدا وخطأها
قليلها وكثيرها سرها
وعلايتها صبرها وكبرها
ولجميع ما نحن به مذنبون
فضل على محمد وآله وأغفر
لنا ولهم يا خير الصافين
(الله) يا عظيم يا عظيم يا عظيم
فانه لا يفتر العظيم إلا العظيم
(الله) من مدح إليك نفسه
فاني مؤتمن لنفسي آخرت
المعاصي لنائي قلبي من
وسيلة ولا عمل ولا تنقيع
سوى الأمل (الله) أني أعلم
أن ذنوبي لم تسبق لي عندك
جاهلا ولا الاعتذار وجهلا

كالضوء الكامل الكثير كالرأس والوجه والساق والخصو والقليل مادون ذلك كذا فسر هشام عن محمد وصححه بعضهم وقيل الكثير ربع الضوء الكبير والقليل مادونه والفقهاء ابو جعفر الهندواني اعتبر الكثرة والقلية في نفس الطيب لافي الضوء فقال ان كان الطيب في نفسه كثيرا بحيث يستكثره الناظر ككفين من ماء الورد وكف من النأيلة وفي المسك قدر ما يستكثره الناس يكون كثيرا وان كان في نفسه قليلا والقليل ما يستقله الناس وان كان في نفسه كثيرا وكف من ماء الورد يكون قليلا وفي المحيط والى كل قول أشار محمد (والكثير ككفين من ماء الورد وكف من النأيلة وكف من المسك) اى على ما فسر القاسري والمحيط (والقليل ككف من ماء الورد) وفيه ان عد الاقل من الكف في المسك قليلا محل بحث فالتقدم ما قدم والله اعلم واحتاره ابن الهمام ايضا ففهم (فلو طيب بالقليل عضوا كاملا فله دم ولو طيب بالكثير اقل من عضو فله دم) وكذا اذا طيب بالكثير عضوا كاملا كما يستغمدن الصورة الاولى بالاولى (ولو طيب اقل من عضو طيب قليل فله صدقة) واذا عرفت ذلك (فالصدقة مشروطة بشرطين) أحدهما قلة الطيب وثانيهما اقل من الضوء (والدم بواحد) اما طيب كثير لو في بعض الضوء واما عضو كامل ولو طيب قليل هذا في الميسر استم الركن فأصاب يده أو فسه خلوق كثير فله دم وان كان قليلا فصدقة (ولو طيب) أى الحرم (جميع أعضائه في مجلس واحد فله دم وان كان) أى تطيب الأعضاء (في مجلس فلكل طيب) أى على كل عضو (كفسارة على حدة) أى سواء كفر للاول أو لأعدها وقال محمد عليه كفارة واحدة مالم يكفر للاولى (ولو طيب مواضع متفرقة يجمع ذلك) أى من كل عضو (فان بلغ عضوا) أى كاملا (فله دم والافضة) أى ولو كان بهاء الطيب ساعة اذ لم يقبدا أحدها

بيوم أولية وسأني التصريح بهذه المسئلة

فصل في السهل الطيب انما كتحل بجهل فيه طيب فان كان في اى الا كتعالبه (مرارا كثيرة) ظاهره أن يكون تسع مرات لان اقل الارار ثلاثة واقل كثرة الثلاثة تسعة (قبل وحى) أى المرات الكثيرة (ثلاث) وهذا مخالف للقواعد المعتمدة والظاهر ثلاث مرات هو حد الكثرة في هذه المسئلة كما ان حد القلة مادون الثلاثة ثم الجملعة معترضة وقوله (فله دم) جزاء للشرطية للتقدمة (وان كان مرة أو مرتين فله صدقة) كما صرح به في الحاوى وفيه دلالة على ان للراد بالكثرة المعتمدة هي ما فوق المراتين من الثلاثة المطلقة الموافقة للروايات المعتمدة في المبسوط وجوامع الفقه ان كتحل بجهل فيه طيب فله صدقة الا ان يكون كثيرا فله دم قال ابن الهمام في تفسيره للراد بقوله الا ان يكون كثيرا انه الكثرة في الفصل لافي نفس الطيب المختلط فلا يلزم مرة واحدة وان كان الطيب كثيرا وفسر الاسدي جاني في شرح الطحاوى وصاحب الخزانة وغيرهما الكثرة بالمرار فقالوا ان فصل ذلك مرارا فله دم وهو المروى عن محمد انتهى بقوله مرارا كثيرة تبع فيه عبادة الكافي والكرواني لكن ينبغي في تأويله أن قال كثيرة ضعف بيان أو تفسير أو تأكيده بقوله مرارا فاضلا اعتبره المتطابق من ان أقل الجمع مران لانه وصف لقلبه ثلاثى المحذور المذكور فيما تقدم والله أعلم (ولوا كتحل بجهل ليس فيه طيب فلا بأس به) الا ان الاولى تركه لما فيه من الزينة الا اذا كان من ضرورة (ولاشئ) عليه (أى من الدم والصدقة ولومن غير عذر

فصل في أكل الطيب وشربه أى جامدا او مائلا (لوا كل طيبا كثيرا وهو) اى الاكل

وان كنت أكرم الا كرمين (الله) ان لم أكن أهلا لان أبلغ رحمتك فان رحمتك أهل ان يلقى فان رحمتك وسمت كل شئ وأنا شئ (الله) ان ذنوبي وان كانت عظاما ولكنها صفار في جنب عفوك فاغفرها لي يا غفور يا رحيم (الله) أنت أنت وأنا أنا العواد الى الذنوب وأنت المواد الى المغفرة (الله) ان كنت لا ترحم الا أهل طاعتك قالى من يزع المذنبون (الله) انك تجحد من تعذب غيري وأنا لا أجد من يرحمني غيرك (الله) تجنبت عن طاعتك عمدا وتوجهت الى مصيبتك تصدق بعبادتك ما أعظم حجتك على واكرم عفوك

الكثير (ان يتصدق) أي يلزق (بأكثر فيه) أي على مقاله غير واحد من الناس (بجهد الدم) أي عندئذ خيفة (وان كان) أي المأكل أو الشراب (قليلا بأن يتصدق بأكثر فيه) أي بأن كان أقل من الاكثر (ففيه الصدقة) أي ضده وأما عندني يوسف ومحمد لا يحب شيء بأكل الطيب قلا أو كثر كذا في الكافي والمجمع وغيرهما ظاهر المذهب ان المراد من الصدقة نصف صاع وقال في المجمع وفي قوله صدقة بقدره وفيه ان هذا انما يستقيم على قاعدة محمد في الاجزئة (هنا) أي ما ذكرناه كله (اذا أكله) أي الطيب (كاهو) أي من غير خلط وطبخ له (اما اذا خلطه بطعام قد طبخ) كالزعران والافاويه من الدارصيني وغيره (فلا شيء عليه) أي اتفاقا (سواء مسته أو لا) وفيه أنه اذا خض الطعام بطبخ كيف يصح عموم وهذا لان قوله قد طبخ ظاهر أنه حال ولوجبلناه صفة لطعام وصرفنا ضمير مسه الى الطيب بشكل ماسيائي من الفرق الصريح بينهما في كلام الزيلعي (وسواء يوجد ربحه أولا) وفي المحيط كل شيء من الطيب بما قصد كنهه عادة اذا خلط بالطعام صار نيبا للطعام وسقط حكمه قال في المطالب فدخل فيه الافاويه كاتر نقل والزنجيل والدارصيني ونحو ذلك انتهى وفيه ان الطبخ ليس بقيد الاعتبار للعادة وغيرها في الخلط والله أعلم (الاية بكرة) أي أكل الطيب المخلوط المطبوخ (ان وجد ربحه) هذا لم يذكر في الكبير ولم يذكره مقولا في كلام غيره فنع قد الطبخ محل بحث لانه بالخلط والطبخ يصير مستهلكا فلا يثبت وجوده أصلا ولا يفيشك بالنسبة الى مطبوخ وجوده من رائحة الافاويه والله أعلم ثم رأيت الزيلعي قال ولو أكل زعفران مخلوطا بطعام أو طيبا آخر ولم تحسه التاريز لم يدمه وان مسته فلا شيء عليه لانه صار مستهلكا قال المصنف ولم يقيد بالقيمة في لزوم الدم فيجعل على التقيد والا فمخالف لمساق الفتح وقد قالوا فيما الوجه ان زعفران في الملح ان كان الزعفران غالبا فيه الكفارة وان كان الملح غالبا فلا شيء عليه وفي المتن اذا غسل الحريم به باخشان فيه طيب فان كان اذا نظرا به قالوا هذا اشنان فليه صدقة وان قالوا هذا طيب فليه دم انتهى وليس فيها ما يثبت التقيد بل مطلق يقيد بما ذكرنا يلزم في جعل على غير المطبوخ فاشتمل فانه موضع الزلل (وان خلطه بما يؤكل كل بلا طيب كالزعفران بالملح فالعبرة بالقيمة) أي بنبذة الاجزاء لا بنبذة اللون (فان كان الغالب الملح) أي اجزاءه لاطمسه ولو نه (فلا شيء عليه) أي من الاجزاء (غيره اذا كان رايحه موجودة كرهه) لكونه مخلوطا بغير مطبوخ فانه كالستهلك لانه مطبوخ مستهلك (وان كان الغالب الطيب) أي اجزاءه أي على اجزاء الملح مثلا (ففيه الدم) فانه حيثما كان زعفران الخالص لان اعتبار الغالب عدما عكس الاصول والمقول فيجب الجزاء وان لم تظهر رائحته قال ابن أمير الحاج ولم اؤمهم فترضوا في هذه المسئلة لتفصيل بين القليل والكثير كما في مسئلة أكل الطيب وحده أنه يبلانه لجدير فيقال ان كان الطيب غالبا كل منه واشرب كثيرا فصدقة والا فلا شيء عليه غير أنه يكره ان وجد ربحه منه ثم يتقن ان قاله الملق بين القليل والكثير في هذا فيجاب بأنه لعل الكثير ما يمدد البدل الذي لا يشوبه شره ونحوه كثير او القليل ما عده الله سبحانه وتعالى اعلم (ولو خلطه بمشروب) تكلف الزعفران أو الترقفل بضموه (فان كان الطيب غالبا) أي باعتبار اجزائه (ففيه الدم وان كان مخلوطا فيه الصدقة الا ان يشرب مرارا فله الدم) كذا في الفتح وغيره (قل) قاله ابن أمير الحاج (والفرق بين الغالب وغيره ان وحده من الخلط) بضع الامم (رائحة الطيب كاقبل الخلط وحس) أي أدرك (التذوق لتسلم) أي من العلة الصغراوية ونحوها (بلطمه فيه حسا نظرا فهو غالب والافهون مخلوب) أي لان اناطاة كثرة الاجزاء هذا وفي الطرا بلسي وغيره

عن (الهم) من أولى بالتقصير متى وقد خلقتني ضيفا ومن أولى بالكرم منك وقد سميت رؤفا ومن أولى بالعمومك وعلمك سابق وقضائك محيط أطننت بذلك ولك المنة وعصيتك بملك ولك الحجة على فوجوب حبك على واقطاع حجبتي وفقرى اليك وغناك عن الاعفوت عنى بأرحم الراحمين (الهم) ان كنت خصصت رحمتك أقواما أطاعوك فيها أمرتهم به وعملوا لك فيها خلقتهم له فانهم لم يلبسوا ذلك الا بك ولم يوفهم لذلك الا أنت كانت رحمتك اياهم قبل طاعتهم اياك ياخير من دعاه داع وفضل من رجاه راج

وليس شرب دواء فيه طيب كأكل دواء فيه طيب لأن من الطيب ما يقصد شربه فإذا خلط بمشروب لم يصير تلبثا شربا وبسته إلا أن يكون للمشروب غالبا كاللبن المخلوط بماء في الرضاع أشبه ويؤيده أن ماء الورد المخلوط بماءهما كان صالحا وجدته الرأفة الطيبة فيعده من الطيب وإذا صار قاسدا بزيادة الماء عليه خرج من كونه طيبا وبهذا ندفع ما قاله في الكبير وحاصل هذا الفرق بين خلط الطيب بالشراب وبين خلطه بالطعام إذا كان الطيب مغلوبا في المشروب وإن كان هو غالبا والطيب مغلوبا يجب وفي الطعام إن كان

هو غالبا والطيب مغلوبا لا يجب شيء وإن كان النبة الطيب قلّا لفرق بينهما

﴿ فصل في التداوى بالطيب ولو تداوى بالطيب ﴾ أي الغض الحاصل (أو بدواء فيه طيب) أي غالب ولم يكن مطبوخا مسبقا (فالتصديق) أي الدواء (على جراحته تصديق) أي إذا كان موضع الجراحة لم يستوعب عضو أو أكثر (الآن فعل ذلك مرأوا فيلزمه دم) لأن كثرة الفعل قامت مقام كثرة الطيب (ثم مدام الجرح باقيا) أي بأن يبرأ ودام الالتصاق أو موضع ورفع (ففيه كفارة واحدة وإن تكرر عليه الدواء) أي لبقاء حكم العلة الموجبة (وكذا إذا خرجت فرحة أخرى) أي في ذلك للموضع أو في محل آخر (قبل أن يبرأ الأولى فدواها) أي بالطيب (مع الأولى تكفيه كفارة واحدة ما لم يبرأ الأولى) أي لحصول التداخل حين بقاء العلة المشتركة (فإن رأت الأولى ثم دأوى الثانية ففيه كفارتان) كفر للأولى أولا عندها وعند عهد كفارة واحدة ما لم يكفر للأولى

﴿ فصل في اشتراط بقاء الطيب ﴾ أي المستعمل بعد الإحرام (في البدن) بخلاف الثوب لاسيما في (زمانا) أي في مقدار زمن معين من يوم أو ليلة ونحوها (لوحوب الجزاء) أي من الدم والصدقة وكان الأولى أن يقال لا يشترط بقاء الطيب زمن معلوم فإنه لا يتصور بقاء الطيب بالتحقق زمان ومع هذا فإنه اشكال لما ذكر في البحر الآخر من أنه إذا خضب بالحناء فمداها يوما ففيه دم والصدقة (ويشترط ذلك) أي أجز من الخين (في الثوب) أي إذا أصابه طيب ونجسة الفرق ما ذكره بقوله (فلو أصاب جسده) أي كله أو بعضا كاملا أو أكثر أو أقل (طيب كثير ففيه دم وإن غسل من ساعته) أي من فوره سواء بشر بنفسه أو غيره (لا) وينبغي أن يأمر غيره (أي بأن وجد غيره محرم) (يفسله) أي غيره فلا يصير أصاب استعماله حال غسله وإن زال الطيب بسبب الماء ككتفي به في المتقى لإبراهيم عن محمد إذا أصاب المحرم طيب ففيه دم قلت وإذا اغتسل من ساعته قال وإن اغتسل من ساعته (وإن أصاب) أي الطيب (نوبه فحكه) أي أزاله بالحق (أو غسله فلا شيء عليه وإن كثرت مكثت) أي دام (عليه) أي على نوبه (يوما ففيه دم والصدقة) في المتقى لشماع عن محمد خلق البيت أو القبر إذا أصاب نوبه أعمره فحكه فلا شيء عليه وإن كان كثيرا وإن أصاب جسده منه كثير ففيه دم قال ابن الملم وهذا يوجب التردد أي يقتضي التردد في العلة الموجبة لفرق بين البدن والثوب في استعمال الطيب فإن القياس يقتضي أن أحسن المحظورات بجميع أنواعها يكون في حكم واحد باعتبار الثقة والكثرة في نفس الجنابة وكذا في حق زمن الحالفة وليس في الأدلة انقولة من الأحاديث المروية إلا الحكم بطريق المصوم فلا بد للمجتهد أن يعرف مأخذ الأدلة في اختلافات التمضية فمن هنا جاء التردد بخلاف المقلد فإنه يكتفي بقل صحيح عن بعض أصحاب المذهب في العمل به وإن غلب المصنف حيث قال قلت بل يوجب الفرق بين الثوب والبدن وجه غرابته لأن في هذه الفرق طاهر عند من يفرق بين الفرق والقدم فكيف

(اللهم) بجرمة الاسلام

وبذمة نيك محمد عليه

أفضل الصلاة والسلام

أؤسلك فغفر لي جميع

ذنوبي وأصرني عن موافقي

هذه مقضى الخوانج وهب

لي ما سألت وحقق رجائي

فبانتيت (اللهم) دعوتك

بالدعاء الذي علمتني به

فلا تخرمني الرجاء الذي

عزيتني (اللهم) ما أنت صانع

الشيء ببدمقرتك بذنبه

خاشع لك بذله مستكين لك

بجرمه متضرع اليك بصلته

تائب اليك من اقترافه

مستغفر لك من ظلمه مبتهل

اليك في العفو عنه طالب

اليك في نجاح حوائج راج

لك في موافقه مع كثرة ذنوبه

فيا مبدئ كل شيء وولي كل

يفضل عنه الحق السلم

﴿ فصل في تطيب الثوب: إذا كان الطيب في ثوبه شرا في شره ﴾ أي مقدار ما طولا وعرضا (فهو داخل في القليل فان مكث) أي دام (يوما فله صدقة أو اقل منه قصصة) كذا في الجرد والفتح ولوليس معبونا بصفر أو ورس أو زعفران مشبا (بفتح الباء صفة منصوبا) (يوما فله دم وفي آفة صدقة) كافي خزاة لا كل والو لولحي وغيرهما وأشار إليه في المبسوط (ولوعلق) بكسر الهمزة الخفيفة أي تعلق (بثوبه شيء كثير من خلق البيت) بفتح الحاء المعجمة وضم الهمزة طيب مر كب من زعفران ونحوه على ما في النهاية (فله دم) على ما في المحيط (وإن كان قليلا فله صدقة ولودخل يشاقد أجبر فيه)

بضم همزة وكسر ميم أي نحر فيه وطال مكثه باليت (فعلق ثوبه رائحة) أي يسيرة (فلا شيء عليه) كذا في البدائع وقيد باليسير ولم يقيد به في الفتح والبحر الزاخر (ولو أجبر ثوبه بصلق به) أي ثوبه (كثير) أي من الطيب (فله دم أو قليل فصدقة وإن لم يصلق به شيء فلا شيء عليه) أي أصلا (وكان المرجح في الفرق بين القليل والكثير) أي في تطيب الثوب (العرفان كان) أي عرف هناك (والأفاقع) أي كثيرا (عند المبتلى) بفتح الهمزة أي في رأي المبتلى به (ولو أجبر ثوبه قبل الإحرام ولبسها ثم أحرم لاشيء عليه) فيه أن التطيب في البدن للإحرام مستحب خلافا لما لا يجوز عنده بطيب سبق رائحته فان تطيب منه وجب غسله وبكره التطيب في الثوب اتفاقا كذا ذكره في اختلاف الأئمة (لأنه لا بأس ببقاء الطيب الذي طيب به قبل الإحرام) فيه أنه لا يجوز بقاء الطيب الذي له جرم عند محذور ما لا جرم له فلا خلاف في جواز بقاءه وأما الخلاف في إذا تطيب بعد الإحرام وكفر ثم بقي عليه الطيب فنهى من قال ليس عليه بالبقاء أجزاء ومنهم من قال عليه الجزاء ما تيا والرواية توافق في المنقح لمشام عن محمد بن أسد طيا كثيرا فأراق دما ثم تركه على حاله يجب عليه لتركه دم آخر فلا يشبه هذا الذي تطيب قبل أن يحرم ثم أحرم وترك الطيب (وكذا لا بأس بشبه) هذا مناقض لقوله لا يجب شيء بسم الطيب ولو كان مكروها لعدم الاتصال (وانتقاله من مكان إلى آخر) أي لو انتقل الطيب من مكان إلى مكان من بدنه لأجزاء عليه اتفاقا كذا في الكبير وهو مخالف للقياس لأنه يصير استعمال عضون وهو موجب لجزأه من ثوبه أنه غير متمد منه في التصريح بالانتقال دليل على أنه يتفقه من مكان إلى مكان بتعدد الأجزاء

﴿ فصل في ربط الطيب ولو ربط مسكا أو كافورا أو عبرا كثيرا ﴾ أي ما يفرح منه رائحة طيبة (في طرف أزاره أو رداءه) زمه دم ولو قليلا فصدقة (وفيه أنه لا بد من قيد ودام عليه يوما لما تقدم وإن ربط العود فلا شيء عليه وإن وجد رائحته كذا في البحر الزاخر وغيره ولكن فيه أن العود ليس له رائحة إلا بالتأويل فرض وجود عودله رائحة بالحق متلا ملاحظك أن حكمه كالغبر وغيره لأن الله هي الرائحة هذا وفي بعض المسالك أن ربط مسكا كثيرا في طرف أزاره زمه دم كذا ذكره في طيا كثيرا وفي قلبه صدقة وفي كتاب رحمة الأئمة في اختلاف الأئمة واستعمال الطيب في الثياب والبدن حرام للمحرم وقال أبو حنيفة يجوز حبس المسك واستعماله على ظاهر ثوبه دون بدنه انتهى وهو مخالف لما في كتب الأصحاب والله اعلم بالصواب

﴿ فصل في الحناء ولو خضب رأسه أو لحيته أو كفه حناء فله دم إن كان ﴾ أي الحناء (ما تناول كان حنينا فليد رأسه فله الدمان على الرجل دم للطيب ودم تمتعية) أي ودم واحد على المرأة لتطيب فقط (وهذا) أي الإطلاق أو الحكم (إن دام يوما أو ليلة) على جميع رأسه أو ربه والافصدقة تمتعية

مؤمن ومومنة من أحسن
فبرحتك بفوز من أساء
في خطاءه بك (اللهم) أنك
دعوت إلى حج يشك
ووعدت منفعة على شهود
مناسك وقد جئتكم اللهم
منفعة ما تمنعني به أن أتوب
على وأن تؤنيق في الدنيا
حسنة وفي الآخرة حسنة
وقتي عذاب النار (اللهم) لا
تطني في الدنيا عطاء يبعثني
من رحمتك في الآخرة
اللهم إليك خرجنا وبنائك
أنتأواياك أملتأوا معذك
طلبتأوا لاسناك تمرضنا
ولرحمتك رجونا ومن
عذابك أشقنا وليتأك
الحرام حجبنا يامن بك
حوائح السائلين ويسلم
خيار الصامتين يامن ليس

اى من اقل من يوم (ودم الطيب) اى مطلقا واعلم انه ذكر فى البحر الزاخر وجوب الدم بالحضاب مقيدا اذا دام عليه يوما كاملا قالوا كان اقل فصدقه وهو مخالف لما قدمناه من انه لا يشترط بقاء الطيب زمانا فى الجسد بخلاف الثوب ولهذا اطلقوا وجوبه فى كثر الكتب بلا تقدير زمان وفى الجسدى اذا خضت المرأة كذا بالخاء وهى عمره وجب عليها دم هذا يدل على ان الكف عضو كامل لانه اوجب فى تطليه الدم كذا فى شرح القدورى

فصل فى الوسمة بسكون الين وكسرهما وهو الاضغ والاول اشهر (وهى نبت يصغ به) اى بورتة ويكون على نوعين وهى ورق الثيل (فلو خضب رأسه بالوسمة فان كانت متليدة فعليه دم للتطيلة ان دام يوما وفى اقله صدقة وان كانت مائة فلا تثنى عليه لانها ليست بطيب وقيل فيه دم) على ما ذكره قاضيان عن ابى حنيفة رحمهما الله (وقيل صدقة) وهو رواية الحسن عن ابى حنيفة (وقيل ان خاف قتل الدواب اطعم شيئا) كفى البائع وخزا انقالا كل وفى المتقى عن محمد اذا خضب رأسه بالوسمة فعليه دم فى قياس قول ابى حنيفة وفى قول ابى يوسف عليه طعام وفى المبسوط اذا خضب رأسه بالوسمة فعليه دم لا بالخضاب ولكن لتطيلة الرأس به وهذا هو الصحيح وان خضب لحية به فليس عليه دم ولكن ان خاف ان يقتل الدواب اطعم شيئا انتهى وهو المصنف لان الوسمة ليس بطيب على ما صرح به قاضيان **فصل فى الخطمي** بالكسر وفتح نبت على ما فى القاموس (ولو غسل رأسه به فعليه دم) عند ابى حنيفة (وقال الصادقة) كذا فى الجمع وشرحه والبدائع وشرح الكنز والفتح والنهاية والبحر الزاخر وغيرها وقيل قوله فى الخطمي الرقيق له رائحة وقولها فى الخطمي الشامى فانه لارائحة له فلا خلاف وقيل بل الخلاف فى الرقيق على ما فى ازى لمى والفتح وغيرها وزاد ان فرشته فى شرح الجمع حيث قال ولا تثنى فى استعمال غيره اتفاقا بين غير العراقى وقال الطرابلسى بناء على عدم الخلاف فيجب الدم فى الخطمي الرقيق بالاتفاق ودمان ان يلد رأسه وحصل به التطية وعلى الخلاف لا يجب فى غير العراقى شئ بالاتفاق ومقتضى كلامه الجصاص وجوب الدم بالاتفاق بين الامام وصاحبيه (ولو يلد رأسه به وحصل التطية لرمه دمان) اى لما ذكرناه (ولو غسل رأسه اوبده باشتان) بضم اوله (فيه الطيب) اى فينظر فيه (فان كان من رآه سباه اشتانا فعليه صدقة وان سباه طيبا فعليه دم) اى اعتبارا لليلة كذا فى قاضيان (ولو غسل رأسه بالخرض) بالضم وبالضمتين الاشتان (والصابون والسر وغوه) اى علا رائحة فيه ولا يخلط بطيب (لا تثنى عليه) اى بالاجماع كما صرح به الاميجاني وغيره وأما ما ذكره ابن جماعة اذا غسل رأسه أو لحية بالخطمي أو الصدر فعليه دم فليس بصحيح فى الصدر الخالص

فصل فى الدهن بفتح مصدر بمعنى الادھان وبالضم اسم فالتقدير استعماله (ولو ادهن) بتعديد الدال (بدھن مطيب وهو ما تلى فيه الاوار كدهن البنفسج والورد والياسمين والبان والجرى) الصاهران هذه الاشياء لها دهن مأخوذ منها فيكون غير ما تلى فيه الاوار فانه نوع آخر من الدهن انليب والمقصود بها وسائر الادھان التى فيها طيب اذا استعمل به (عضوا كاملا) على ما فى البدائع (فعليه دم) اى اتفاقا (وفى الاقل من عضو صدقة) وذكر بعضهم الكثرة بأن ادهن كثيرا ولم يقدر بشئ وقيد البرجندى بما يستكره الناظر ولعل محله اذا استعمل الكثير فلا يكون عضوا كاملا على ما تقدم والله اعلم وفى التواذر ولو ادهن ربيع رأسه أو لحية فعليه

معه رب بدعى ويا من ليس فوقه خالق يخشى ويا من ليس له وزير يؤتى ولا حاجب يرشى يا من لا زداد على السؤال الا كراما وجودا وعلى كثرة الحوائج الا تفضلا واحسانا (الله) انك جعلت لكل ضيف قرى ونحن اضيافك فاجعل قرانا منك الجنة (الله) ان لكل ونسدا جزاء ولكل زائر كرامة ولكل سائل عطية ولكل راج نوابا ولكل مائس لما عندك جزاء ولكل مسترحم عندك رحمة ولكل راغب اليك زلفة ولكل متوسل اليك غفوا ولكل ضيف قرى ونحن اضيافك فاجعل قرانا منك الجنة ولاى وقد وفدنا الى بيتك الحرام ووقفنا ايسده اشاعر العلماء وشاهدنا

دم قال المصنف ولعله تقريب على رواية الرجب في الطب والصحيح خلافها (وإن أدهن بدن غير مطيب كالزيت الحاصل والخل وهو دهن السمسم واكثر منه فليدهم) أى عند أبى حنيفة وصدة عندهما وروى ابن المبارك عن أبى حنيفة مثل قولهما كذا في شرح الجامع (وإن استقل منه فليده صدقة) أى اتفاقا (وهذا) أى الحكم السابق (إذا استعمله على وجه التطيب وأما إذا استعمله على وجه التداوى أو الأكل فلائى عليه) أى اتفاقا انتهى ووجهه غير ظاهر كما لا يخفى (فلو أكل الزيت الحاصل عن الطب أو الخل أى الحاصل) أو دأوى بهما شقوق رجليه) أى مثلا (أو جراحة أو قطر في أذنيه أو استعط) أى في آفته (فلائى عليه ولو أدهن بمن أو شحم أو ألية أو أكله فلائى عليه ولا فرق بين الشمر والحسد في الدهن) أى في وجوب الجزاء به خلافا للفرس حيث قال ولا يدهن المحرم رأسه وجليته ولو دهن سابقه زيت أو شحم لأبى سالم وهلم بنع الدهن في الثوب و ذكر الفارسى ولو أحرمت في أزاريه مطيب أو دهن يوجد منه رائحة قدر شرب في شرب فشكت ساعة أطعم نصف صاع من رومان قل قصبة إذا دام يوما نصف صاع وفي الكثير الفاحش هذا إذا كان يوما قال المصنف جمل الدهن في الثوب كالطيب فإذا أراد بالدهن المطيب منه فصحيح لأنه مطيب وأما غير المطيب فبعد الاتفاق فيه انتهى ولا يخفى أنه قد الدهن يوجد أن الرائحة منه فلا يتصور منه إرادة غير المطيب أصلا

فصل ولا فرق بين الرجل والمرأة في التطيب ولا بين المأمدة والتامى والمكرمو الطامع والقاصد
أى التمسد (وغيره) أى الخيطى (ولو طيب محرم) أى من غير استعماله (محرما أو حلالا
لائى على الفاعل) أى من الجزء كالألبسة المحيط والأفلاك أن تطيب المحرم والبأسه المحيط حرام على المحرم وغيره من حيث التسبب (ويجب الجزاء على المفصول) أى لا رتفاق به
وكان مقتضى القياس أن يكون على الفساعل أيضا كالأحلق محرم رأس محرمه في غير أو أن
التحلل وسياق ما بين الفرق بينهما (النوع الثالث في الحلق وإزالة الشعر وقم الأنظار) إزالة الشعر
أعم من الحلق والتقصير فيشمل التف والتور والقطع والحرق ونحو ذلك (إذا حلق رأسه كله أو
ربه) أى فصاعدا (فليدهم وإن كان أقل من الربع فليده صدقة) وهذا هو الصحيح المختار الذى
عليه جمهور أصحاب المذهب و ذكر الطحاوى فى مختصره أن فى قول أبى يوسف ومحمد لا يجب الدم
ما لم يحلق أكثر رأسه (وإن كان) أى أحرمت أو رأسه (أصل) من الصلح محرمة انخسار شعر مقدمه
الرأس نقصان مادة الشعر في تلك البعثة وقصورها عنها (أن يبلغ شعر مريع رأسه) أى ولو كان باقيا
أولوية شعره انتفخ ربع رأسه قدرا (فليدهم وفى أقل منه صدقة ولو حلق خيته أو ربهما عليه
دعوى أقدم من الربع صدقة وإن بلغت خيته الغاية في الخفة) يبنى (أن كان قدر ربهما كاملة) حال
من المغفل (عليه ده والافضدة) على مذهب الفتح (ولو حلق رأسه وجليته وأبطيه وكفى بدنه
في مجلس واحد عليه دم واحد) واختفت أخال فلعل مجلس موجه (يتبع أخيه أى سوجه
خاتية فيه عندهما وعند محمد دم واحد من كبريلون) ولو حلق رأسه فذواق دم من حلق خيته
في مجلسه ثم دم آخر (السك من المرغين) أن حلق الرأس ونس المحيط في مجلس يلزمه دمان
ولو لم يكفر بينهما اتفاقا لا بهما جسان مخفان ولا يتدخل على مذهبى شرح الطمع (ولو حلق رأسه
في أربعة مجالس في كل مجلس ربهما فليده واحد) فقه مذهب بكفر لأول لها أجناس متفقة أو
كت فى مجالس مختلفة كذا في الفتح ومنك الفارسى وغيرها واليه اشار فى الكافى وشرح الكفر

هذه المشاهد الكرام رجاه
لأعذك فلا تغيب رجائنا
الهابت التلم حتى أطمانت
الافس بتسابع فتمتلك
وأظهرت العبر حتى نطق
الصوامت بحجبتك وظاهر
للمنى حتى اعترف أولياؤك
بالتقصير عن حقلك وأظهرت
الآيات حتى أفصحت
السوات والأرضون
بأدائك وقهرت قدرتك
حتى خضع كل شئ لمزتك
وعنت الوحوه لمظمتك
(اللهم) ما أحيت من خير
فحيه البنا وما كرمت من
شر فكره أئنا وجنبناه
ولا نزع الإيمان بمداد
اعطيتناه يا ولى إذا اساء
عبادته صحت وأمهلت وإذا
أحسنوا فنضلت وقبلت

وفي البحر الزاخر قدم واحد بالاجماع وبخالفه بظاھر ما ذكره الحجازي في حاشيته على الهداية
 انا خلق ريع الرأس ثم خلق ثلاثة ارباعه في ازمان متفرقة يجب عليه اربعة دماء لان خلق كل
 ريع جناية موجبة للدم فاذا اختلف ازمان وجودها نزل ذلك بمنزلة اختلاف المساكن في تلا و آية
 السجدة فلا يتداخل انتهى والظاهر ان مراده بالزمان الايام لا الجلس المتعددة في يوم واحد (ويجوز
 المتفرق في الخلق كافي الطبيب) اي يجمع متفرقه (فلو خلق ريع رأسه من مواضع متفرقة فعليه دم
 فصل في الشارب والرقبة ومواضع الحاجم والابط وغيرها ﴿ كالمانعة ونحوها ﴾ (ان اخذ) اي بالمقص
 ونحوه (من شارب) اي بوضه (واخذ) كله أو حلقه عليه صدقة ولو خلق الرقبة كلها فعليه دم اي اتفاقا (ولو
 خلق بعضها فصدقة) اي ولو كان ريبها فصاعدا كذا في شرح الكنز بعداد ارج الا بطلا ايضا معلا بان
 الريع من هذا الاعضاء لا يمتد بالكل لان المادة لم تغير في هذا الاعضاء بالاعتصا على البض فلا يكون خلق
 البض اتفاقا كما لا يخفى لو خلق اكثر احدى ابطيه لا يجب عليه الا الصدقة وفي الطرابلسي جعل الاكثر
 كالسلك واليه يشير كلام البدائع وفي شرح الجامع قاضي بخان لو خلق الرقبة كلها يلزم الدم في
 قولهم فكذا اذا خلق قدر الربع انتهى وهو قياس منه لكن في شرح النفاية موافقا لما سبق من
 شرح الكنز اتما وعيب الدم بمخلق ريع الرأس وربع البهية ولم يجب في غيرها الا بمخلق جميع العضو
 لان المادة جرت في الرأس والبهية بالاكتفاء بالبض ولم تغير في غيرها انتهى والناسية كالرقبة
 (ولو خلق مواضع المحتاج) قيل وهما صفحتا الساق وما بين الكاهلين من الرقبة (فعليه دم) اي عند
 ابي حنيفة وعندهما صدقة والخلاف فيها انا كان حلقهما للصجامة وامان كان لغيرها فعليه الصدقة
 اتفاقا الا اذا كان قدر ريع الرقبة فقيه ما مر من الخلاف وبدل عليه ما في شرح الكنز حيث قال عليه
 صدقة لانه قيل لا يوجب الدم كما اذا خلقه لغير الحامية ولا يبي حنيفة رحمه الله ان خلقه لمن يحتجم
 مقصود هو للمتبخر بخلاف الخلق لغيرها (ولو خلق الاطيان واحد مما وثق) اي ابطيه واحد كما
 (أوطى بنورة فعليه دم وفي اقل من ابط صدقة) قال ابن الهمام هذا الاطلاق هو المعروف وفي
 فتاوى قاضي خان في الاطيان كان كثير الشعر يمتد ريعه لوجوب الدم والا فلا لكن في شرح
 الكنز لو خلق اكثر احدى ابطيه لا يجب عليه الا الصدقة بخلاف الرأس والبهية اشبه والمانعة ما سبق كما
 لا يخفى ويؤيده ما في المحيط والبدائع وثقت من احدا البطين اكثر فعليه صدقة ولا يجب دم (ولو خلق
 الصدر أو الساق أو الركبة أو الفخذ أو العضد أو الساعد فعليه دم) كما اختاره فخر الاسلام وصاحب
 الهداية وكثير من المشايخ (وقيل صدقة) يشير الى ما في البسوط على خلق عضو مقصودا بالخلق
 فعليه دم وان خلق ما ليس بمقصود فصدقة ثم قال وما ليس بمقصود خلق شعر الصدر والساق
 وما هو مقصود خلق رأس والابطين ومنتهى البدائع والتميم الثاني وفي النخبة وما في البسوط هو الاصح
 وذكر البرجندى عن الحسن ما يشعر بان خلق الصدر والساق والساعد يوجب الصدقة لا غير
 بالاتفاق وقد صرح بذلك في الخزانة ايضا انتهى والحق انه يجب في كل منهما اي الصدر والساق
 لصدقة (وان خلق الله) اي قدمه ذكر من كل عضو (فصدقة ولا يقوم الريع من هذه الاعضاء مقام السلك)
 لما سبق واما امانة فمقصود صرح به قاضي خان في شرح الجامع وصاحب الاختيار والزميلي
 والطرابلسي والشيخ واليه اشار في السكافي والبدائع وشرح الجمع والفتح ومنسك الفارسي فيجب فيه
 دم وفي اسرارة ان في خلق لامة الدم ان كان الشعر كثيرا انتهى وجعل الشعر الى ركبة مثل لامة

واذا عصوا سترت واذا
 اذنبوا غفرت واذا دعونا
 اجبت واذا نادينا سمعت
 واذا اقبلنا اليك قربت
 واذا بدنا عنك دعوت
 (اللهم) انك قلت في كتابك
 المين الحمد ختم التبين عليه
 افضل صلاة المصلين قل
 للذين كفروا ان يتهموا
 ينفر لهم ما قد سلف
 فأرضاك عنهم الاقرار
 بكلمة التوحيد مخشين
 ولحمد صلى الله عليه وسلم
 بالرسالة مختارين فاغفر لنا
 بهذه الشهادة سوائك
 الاجرام ولا تعجل حنظلا
 منك أقص من حفظ
 من دخل في الاسلام
 (اللهم) انك اجبت القرب
 اليك بشق ما ملكك

فصل في حكم التصبر حكمه حكم الحلق في وجوب الدم **﴿** أي في كله أو بره (والصدقة) أي في

قلبه (فلو قصر كل الرأس أو بره عليه دم وفي أقل من الربع صدقة ولو قصرت المرأة قدر انة) أي فصاعدا (من ربيع شعرها) أي فزائدا (فصلها دم) على ما صرح به في الكفاي والكركماني وهو

الصواب قياسا على التحلل ووقع في الكفاية شرح الهداية أن التصبر لا بوجوب الدم والله أعلم

فصل في سقوط الشعر **﴿** لا يخفى أن الشعر إذا سقط بنفسه لا محذور فيه ولا محظور لا خيال

قلبه قبل إحراره وسقوطه بغير قلعه وللمهر أوداؤه إذا سقط بسبب فعل الحرام بأن أحسن به

وأدركه فحينئذ يلزمه الجزء الذي ذكره (ولو سقط من رأسه أو طيته ثلاث شرات عند الوضوء

أو غيره) أي حين مسه وحكه وفيه إيهام إلى ما قدمناه (عليه كف من طعام) كإروى عن محمد

على اطلاقة من غير قيد لكل شمرة (أو كسرة) أي من خبز (أو ترة لكل شمرة) وبخالفه ما في

قاضيخان وإن أخذ الحرام من شارب أو من رأسه أو مسح لحية فأتى منها شعر يطعم مسكين أو في

البدائع ولو أخذ شيئا من رأسه أو طيته أو لیس شيئا من ذلك فأتى منه شمرة فله صدقة وكذا

ذكر القزويني وقيل لو لیس لحية فوقعت منها شمرة أو شمرتان تصدق بكرة أو تمرتين كذا في الكبير

بصفة التريض فيأتي ما اختاره هنا قائل أنه موضع زلل (وإن خبز عبد) أي مثلا (فاحترق شعر

بده فله صدقة إذا اعتق) وفيه إيهام إذا كان شعره كاملا فالقياس وجوب الدم في جوامع الفقه

وإن خبز فاحترق بعض شعره يصدق وفي الخطأ إذا خبز البداهم فاحترق بعض شعره في

التنوير ضاهيه إذا اعتق صدقة وإن أطلى من غير أنى فله دم إذا اعتق وقوله من غير أنى أي بغير عذر

فيه لأنه إذا كان عن عذر ضمن الصوم على البد فوراً هذا وفي الحاشي عن المتقي عن محمد وإن كان

الساقط مقدار الشعر من شعر الرأس أو الباحة فله دم وقال ابن المصنف وما في مناسك القصار من

قوله وما سقط من شمرات رأسه أو طيته عند الوضوء لزمه كف من طعام عن محمد بخلاف ما في

قنawi قاضيخان وإن نشف من رأسه أو طاهه أو طيته شمرات في كل شمرة كف من طعام إلا أن يزيد

على ثلاث شمرات فإن بلغ عشر أزمه دم وكذا قوله إذا خبز فاحترق ذلك غير صحيح لما عرفت من

أن القدر الذي يجب فيه الدم هو ربيع من كل منها انتهى وفيه إيهام يمكن حمل كلام قاضيخان على رواية

عن محمد بكفي المتقي ثم الظاهر أن الألف حكمه ليس حكم الرأس بما تقدم والله أعلم (ولو تآثر شعره

بالمرض فلا شيء عليه) فإنه ليس باختياره وكسبه (ولو نبتت شمرة في عينه فلا شيء عليه بإزالتها)

كالوصال عليه صيدفته كذا ذكره السروجي وإن أمير الحاج (ولو خلع جلدة من رأسه بشعرها

يلزمه شيء) أي لقصده إزالة الجلدة لإزالة شعرها (ولو حلق أو نشف خضعة من رأسه) هو

بضم إيهام المنجعة شعر مجتمعة أو قليل منه (عليه صدقة) أي نصف صاع على ما في خزائن الأكل

فصل في حلق المحرم رأسه غيره وحلق الحلال رأسه **﴿** أي رأس المحرم (إذا حلق محرم رأس

محرم) أي غير نفسه (أو حلق فله صدقة سواه حلق بأمره أو غيره) أي بغير أمره أو طاه

أو مكسرها (وإن حلق الحلال رأس محرم فلا شيء على الخلق الحلال) على ما صرح به في البدائع

والكركماني والفاية والحاشي (وقيل عليه صدقة) والله ذهب إلى يلى وإن الهام والشمي ووجه

غير ظاهر إذا الحلال غير داخل في موجبات محظوات الأحرار وهل يجر عليه أوباح فضله هذا

أو يكره الظاهر الأخير لظاهر قوله تعالى ولا تخلفوا رؤسكم إذا كنتم في الصلاة وأما قوله لا تخلفوا رؤسكم ولا تخلفوا رؤسكم

أجلنا ونحن عبيدك وأنت

أولى بالفضل فأعتقنا وأنت

أمرتنا أن نتصدق على

قربائنا ونحن فقر أؤك

وأنت أحق بالطول تصدق

علينا وأمرتنا بالفو عن

ظلمنا وقد ظلمنا أنفسنا وأنت

أحق بالكرم فاعف عنا

يا أرحم من سئل وأحق من

أعطى إليك قصدت وبابك

رجوت يامن لا تبرمه

المسائل ولا تنقطع دونه

الخواج ويأوى كل نعمة

ومنتهى كل رغبة أسألك في

هذا الجمع جوامع الخبر وأعوذ

بك من جوامع الشر وأسألك

الجنة رحمتك والتجاة من

النار بفضلك (اللهم) أنك

خلفتني سويا وورثتني

صيا وجعلتني غنيا مكفيا

رأس بعض ولعل هذا أيضا وجه من أوجب الصدقة ثم إن حلق محرم أو حلال رأس محرم فعل
المحلق المحرم مجرم ولا يرجع به على الخالق وقال زفر والنضاض أبو حازم يرجع به أقول لا يظهر
التفصيل وهو أنه إن كان بأمره واختياره فلا يرجع به والا بأن حلقه وهو نائب أو كرهه فيرجع وهذا
لا ينافي أنهم اطلقوا وجوب الصدقة على المحلق المحرم سواء كان المحلق حلالا أو حراما على
ما صرح بالسوية في البدائع كما توهم المصنف في الكبير لأن صريح عبارة الاصل في المبسوط
وفي الكافي للحاكم هكذا وإن حلق المحرم رأس حلال تصدق بشئ وإن حلق المحرم رأس
محرم آخر بأمره أو بغير أمره فعل المحلق دم وعلى المحلق صدقة انتهى وفرق بين المثلثين
لظهور تساوت الحالتين في ارتكاب الجنايتين فإن هذه العبارة على ما في الفتوح إنما تقتضي لزوم
الصدقة المقدرة بنصف صاع فيما إذا حلق رأس محرم وأما في الحلال فتقتضي أن يعلم أي شئ
شاء كقولهم من قتل قملة أو جرادة تصدق بمائة أو أرواح المقدرة في عرف اطلاقهم أن يذ كر لفظ
صدقة فقط فافهم فإن قلت إذا حلق المحرم رأس غيره محرم أو حلالا نجب الجناية بخلاف
ما إذا البس المحرم محرما لباسا مخالفا له لا يجب عليه شئ كما صرح به في التلخيص غاية قلت لو ودللتني
اجمالا في قوله تعالى ولا تخلفوا رؤسكم يحمل هذه الصورة وغيرها على ما قدمناه بخلاف الالباس
فإنه لا يرفع نهى عنه في الشرع ثم قد يقال البسه حرام كما صرحوا في الباس والودين للصغير الثوب
الحرير "لأن ذلك الحكم عام غير مختص بنعال الاحرام وانه أعلم بالرام (وإن أخذنا المحرم من شارب
محرم أو حلال أو قص أطرافه فله صدقة) كافي المحيط والمبسوط ويؤيده ما في الفتاوى السراجية
لو أخذنا المحرم شعر محرم أو ظفره فله صدقة (وقيل إذا حلق أو أخذ من شعر حلال أو قلم أطرافه
أعلم ما شاء) على ما في الهداية والكافي وغيرهما وكذا قال في الجامع الصغير أعلم ما شاء
فصل في قلم الاظفار إذا قص أطراف يديه ورجليه أو يده أو رجل واحدة في مجلس واحد فله
دم واحد في اتحاد المجلس في السنة الأولى ولا رفاق بمضوكا دل في الثانية (وإن قلم أقل من يد
أو رجل فله صدقة لسكن ظفر نصف صاع) أي في قول أبي حنيفة الآخر وهو قول صاحبه
(إلا أن يبلغ ذلك) أي مجموعته (مما ينقص منه ما شاء) على ما في البدائع وغيره (وقيل ينقص
نصف صاع) على ما في البحر أن آخره ولعل مراده أنه لا ينقص أكثر من نصف صاع فيما إذا قلم كثيرا
ومع هذا لو اختار الدم فله ذلك هذا وقال زفر قلم ثلاث منها يجب الدم لأن الأكثر كالسكن
وهو قول أبي حنيفة وأبو القاسم محمد في كل ظفر خسر الدم ولعل في المسئلة عنه روايتان (ولو
قلم في أربعة مجالس في كل منها طرفا) فتحت أي جنبها من اليمن والشمال (من أربعة) أي أطراف
بخطابه ورجليه (فيه أربعة دماء كهر لثا لول أو دم يكفر) أي عدها وعده محمد مالم
يكفر لثا لول (وإن قلم خمسة ظفريد أو رجل ثم قلم ظفريد أو رجله الأخرى فإن كان) أي
تقبيلها (في مجلس ضيه د أو مجسدين فدمان وإن قص خمسة أطراف) أي من الأعضاء الأربعة
(متفرقة) وقلم من كريد ورجل رمة أطراف فبلغ جعلتها عشرة ظفرا فله صدقة لسكن ظفر
نصف صاع لاد بثلث قيمة "طعاما" فينقص منه ما شاء أي كاهم (وإن اختار الدم فله ذلك)
واعلم أن محمدا اختر عدد الحمة لا غير ولا يستر الثفر يرق والاجتماع وهما اعتبارا مع عدد الحمة صفة
الاجتماع وهوان يكون من محل واحد (ولو أنكر ظفره أو انقطع شغيلة) أي فلقه (منه فطمها

وقد قلت في كتابك الحكم
الذي أنزلته على نبيك
الكريم محمد صل الله عليه
وسلم بمنزلة عبادك
وقولك الحق يا عبادي
الذين أسرفوا على أنفسهم
لا تقطعوا من رحمة الله إن
الله يغفر الذنوب جميعا إنه
هو الغفور الرحيم وقلت
وقولك الحق وإذا سألك
عبادي عن فاني قريب
أجب دعوا والذاع إذا دعاه
فليستجيبوا وليؤمنا وبني
لهم يرشدون وقلت وقولك
الحق ومن يعمل سوأ أو
يظلم نفسه ثم يستغفر
الله يمجده الله غفورا
رحيما وقلت وقولك الحق
أمن يعيب الخطيئة إذا دعاه
ويكشف السوء

أوقلها لم يكن عليه شيء) كذا أطلق في الهداية وغيره وأعلل بأنه لا ينوبه الانكسار (وقيل ذلك انما كان بحيث لا ينوبه أى لا يزيد كفى للبسوط والبدائع (ولو كان بحيث لو تركه ينوبه صدقة) على ما صرح به في البسوط (ولو قطع كفه وفيه أظاير لم يلزمه شيء) لانه قد صدق قطع الكف لاقم الضرر هذا وفي المحيط وقاضيه خان وجوامع الفقه فيما اذا قص الحرم اظاير غيره فحكه حكم الحلق وعن محمد رواية انه لا شيء عليه في قلم اظاير غيره وفي البدائع وان قلم الحرم اظاير حلال او حرم او قلم الحلال اظاير حرم فحكه حكم الحلق وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم والله أعلم

فصل وما ذكرنا من لزوم الدم والصدقة عينا **ك** أى ميتنا (في الانواع الثلاثة) أى المقدمة من اللبس والطيب والحلق وكذا حكم القلم لمذكر كاسياتي (انما هو) أى باعتبار حكمه المطلق (في حالة الاختيار) بأن ارتكب الخطور بغير عذر ما في حالة الاضطرار بأن ارتكبه بذكر كرض وعلة) أى ضرورة (فهو) أى صاحبه (غير بين الصيام) أى صيام ثلاثة أيام (والصدقة) أى على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع (والدم ومن الاعذار الحلى) أى بجميع أنواعها (والبرد) أى الشديد (والحر) كذلك (والجرح والقرح والصداع) أى وجع الرأس كله (والشقيقة) أى وجع شق من رأسه (والعمل) أى كثرة في شعر رأسه كالحقن الكرماني والفارسي والحدادي (ولا يشترط دوام العلة ولا أداؤها الى التلف بل وجودها مع تب ومشفة يبيح ذلك) كما صرح الحدادي وجعل الفارسي لبس السلاح خوف القتال عذرا وهو واضح وتعبه المصنف قوله وفيه تأمل لانهم لا يجلبون الاكراه من الاعذار لانه من جهة البعاد فهذا منه انتهى والفرق ظاهر لان لبسه انما هو لدفع الاذى فهو في معنى الحر والبرد والقمل وغود ذلك (وأما الخطأ والنيان والالغام والاكراه والنوم والرق) فيه بحث فان المملوك غير بين ان يصوم في حال رقه وان يعلم وبذبح بعد عتقه اذا كان عن عذر (وعدم القدرة على الكفارة) أى اذا صدر عنه بغير عذر (فليست) أى هذه الاشياء (بأعذار حق التخيير ولو ارتكب الخطور بغير عذر وجب عليه الدم عينا والصدقة) أى معينة باختلاف اجنبية (فلا يجوز عن الدم) أى المتحتم (طعام ولا صيام ولا عن الصدقة صيام فان تغذر عليه ذلك) أى ما ذكر من الدم والصدقة (بقي في دمته) أى الى وقت قدرته (واذا تطيب) (وكذا اذا اكلم أو شربه) (أو اكتمل بكحل مطيب أو لبس) (أى غيظا) (أو حلق) (أى عضوانه) (أو قلم) (أى اظفار يده (لمد) (قيد للكل) (فهو مخير) (أى بين اشيائه ثلاثة (ان شاء ذبح شاة) (أى في الحرم وأحدى) (وان شاء تصدق على ستة مساكين) (وهم من اهل الحرم افضل بثلاثة اصوع) (بتعق فسكون فضع جمع صاع) (من بر) (أى حنطة) (لكل مسكين نصف صاع وان شاء صاع ثلاثة اياه وهذا) (أى ما ذكر من الانواع الثلاثة) (فما يجب فيه الدم) على وجه التخيير (واما ما يجب فيه الصدقة) (أى في صلته عن عذر) (بأن يصب ويغضو أو لبس أقل من يوم (فيه مخير بين الصوم والصدقة) (أى وجوب تخييره لا يجوز به اختيار الدم ايضا) (فان شاء تصدق بنصف صاع) (أى فيما أطلق عليه الصدقة) (أو ما وجب عليه من لصدقة) (أى في وجوبه عليه من زبطه شيء) (ولو أقل من نصف صاع على مسكين) (فأوجهه للتبوع وأما في قوله (أو صاعه يوم) (عن نصف صاع فهي للتخيير قال الفارسي وعن أبي يوسف ما فعله الحرم من محظورات الاحرام عن ضرورة لا يبلغ دنانير خمسة نسوة وهو كالوفاء من غير ضرورة ومثله نقل البرجسي عن الظهيرية وفي معنى أحسن قال ابو حنيفة يجوز فيه الصوم وهو قول أبي يوسف (وكى صدقة في جنبه الاحرام غير مقدرة فهي نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو صاع

(اللهم) لأجد سؤالك من
يجيب دعوة المضطر
ويكشف ما به من السوء (اللهم)
قد ربيتني من صباي
وهديتني من عملي وأتقنتني
من جهلي أسألك ان تم
نوري وتيسر أأمل في
عاجل ديني وديني
وأخري ومادى (اللهم)
أنت هببت قلبي القاسي
على الشخصوس الى
حرمك وقوت أركاني
الضيفة لزيارة عتيق بيتك
الحرام وبلغتني لأشهد
مواقيت حرمك وأمنك
أقدها بسنة خليك وأقفاء
على امتالك امر رسولك
واتباع آثار خيرتك وسلوك
وسلك وأصفيائك صلى الله
عليهم وسلم أجمعين (سیدی)

الايحجب بقتل القطة والجرادة) استثناء منقطع فان جنباتها مقدرة وكذا قوله (وإزالة شرارت
 قلية واللبس اقل من ساعة ونحو ذلك) أى من قلم اصعب (واما الصدقة المقدرة) أى فى الكفارات
 الخيرة (فهى ثلاثة اصوع وما ذكر من انحسار الجزاء فى تعدد الجناية اتما هو فيها اذا تعدد جنس
 الجناية) أى بخلاف ما اذا احتاق جنسها (فاللبس جنس والطيب جنس والحلق جنس
 وقلم الاظفار جنس) أى وقس على ذلك (فاذا جمع بين الاجناس المختلفة على مجلس واحد لم يتعد
 الجزاء بل يمتد لكل جنس موجه) بفتح الحيم أى الذى اوجبه الشارع بحسب اختلاف موجه
 فصل واذا لبس المحرم محرما **ك** أى اذا كساه غميلا ونحوه واذا كان حلالا فبالاولى (او عليه
 او غطى رأسه او وجهه فلائى على الفاعل) لانه غير ممنوع من هذه الافعال بالنسبة الى غيره (وعلى
 المفعول الجزاء) أى اذا كان محرما لحصول الارتفاق به ولو عن غير قصد وكذا اذا قتل المحرم قتل
 غيره لائى عليه بخلاف ما لو حلق رأس غيره كامر (النوع الرابع فى حكم الجماع ودواعيه وهو)
 أى الجماع (اغتاف الجنايات) أى اغتافها وزرا وأشدها أثر (فصد به الملعوم العمرة) أى اذا وجد قبل
 اداء ركعتيهما عند الأربعة وفى شرح التقياة للشمس السرى قدس عذوقه أسد حجبه أى
 نفسه نقصانا فاحشا ولم يسلطه كافى المضمرات قال المصنف فأفاد أن المراد من الفساد النقص الفاحش
 لا البطلان وهو قيد حسن يزيل بعض الاشكالات قلت من جعلها المضى فى الافعال لكن فى عدم
 الابطال ايضا نوع من الاشكال وهو القضاء لانه يمكن دفعه بأنه يؤدى على وجه الكمال والله أعلم
 بالحل (وحده) أى تعريف الجماع (التقاء الحنايين) فى القبل (وتيسير الحشفة) أى فى الدبر ولو اكنى بالثاني
 كان أخضر وأظهر ولكنه قل ما ذكره بينه فى العاية) وشرايط كونه مفسدا خمسة (أى أمور
) الاول أن يكون الجماع فى القبل أو الدبر حتى لو وطئ فسادا ونها (أى من الاطحاد ونحوها وكذا
 اذا أسنى أو احتلم (أو لبس) أى مس بإحاطل (أو عانق أو باشر) أى مباشرة فاحشة بأن مس
 فرجه فرجها ليس بينهما حائل (يشهوة) قيد للاربعة (فأنزل) أى ولو أنزل (لم يفسد) أى
 بالاجماع وفيه أن هذه الاشياء كلها من مقدمات الجماع ودواعيه فلا يسمى جماعا فكيف يكون
 شرطا فى الافساد (الثاني أن يكون) أى الجماع (فى الآدمى) سواء كان حلالا أو حراما والظاهر
 أن يستثنى الميتة والصميرة التى لا توطأ (فلا يفسد بوطء البهيمة وإن أنزل) كما صرح به قاضيه خان
 وغيره ثم الجماع فى القبل مفسد بالاجماع وأما فى الدبر فمفسد مفسد وكذا عندنا بخيفة فى الاصح
 وفى رواية أخرى عن ابن خزيمة أنه فى دبر الرجل والمرأة لا يفسد وعليه دم والاول أصح (الثالث أن يكون
 قبل الوقوف بفرقة) أى قبل وقوفه به (فلا يفسدان كل بفسد) أى بعد تحقق الوقوف
 ولو ساعة (وهذا فى الخبيث وفى العمرة قبل كرا الضواف) أى فانه ركعها (فلو طاف أكثر ثم جامع
 لا تغند عمرته أربعين) أى وما فى مناه من صيب الحشفة وفيه أن هذا حده
 وركنه وكيف يكون شرطه (فلا يفسد قبله) وفيه مقدم من أنه ليس بجماع حيثئذ (الخامس
 أن لا يكون حال) أى حاجز وسامع (بين الفرجين نعم الحواجر) أى من احد الطرفين (فلو لبس ذكره
 مخوفة وبوخه) أى ادخله (لن منع أخوفة وصول حرارة الفرج اليه لا يفسد ولا يفسد)
 كفى التبعة ومابة (وثو أحمره محاملة فسد) أى صح احرامه وفسد حبه ويلزمه المضى هكذا
 منق فى نصب التائق (وقيل هذا) أى افساد (أن لم يبرع فى الحال وإن زرع فى الحال لم يفسد)

وقد مننت على بامثال
 أمرك وتأدية فرضك عالم
 اتق عليه الا بتوفيقك
 وعونك (اللهم) اعفنى
 بقتلى واجعل ما صبر اليه
 الم على عا تقطع عنى
 (اللهم) احسن العن
 فيك فاحسن لى الثواب
 (اللهم) اعطني من الدنيا
 ما تقضى به قنتها
 وتغنى بها عن أهلها
 وتجعل بلاغالى ما هو خير
 لى فانه لا حول ولا قوة الا
 بك (اللهم) رب الملائكة
 المقرين ورب الانبياء
 والمرسلين ورب الحاجين
 الآتين من كل فج عميق
 ادخلكم حنتك فى عبادك
 الصالحين واجعل لنا وفر
 الحظ والتصيب فى هذا

قياسا على ما ذكره في الصوم وهكذا ذكره ابن جماعة عن الحنفية (ويتحقق الجماع من الصبي)
 أي المراهق (والمجنون فيفسد نسكهما) أي على القول بصحة أحرام المجنون أو على تقدير أنه
 حدث له أو أحرم عن طريقه كالنهي عليه أو كما صرح به ابن جماعة فيمن أحرم ملاقته من فجاج
 فانه عند الحنفية كاللأم وأما قول المصنف التحقيق في مسئلة المجنون أنه إن أحرم ملاقته من ثم أفق
 بصداده الحج ولوبسيتين فحكمه حكم المائل والافكالصبي فحصل بحث لظهور التحقيق والله ولي
 التوفيق (إلا أنه لا جزاء) أي من الدم (ولا قضاء عليهما) على ما حكاه الأسيدي وقيل المجنون عليه
 الكفارة انتهى وكذا لا مضي عليهما في أحرامهما لعدم تكليفهما في حالهما (ولا فرق فيه) أي في
 الجماع بالنسبة إلى هذا الحكم وإن كان متفاوت بالأنثى وعدمه (بين اللأم والناسي والطائع والمكره)
 بفتح الراء (واليقظان) بفتح فسكون أي المتنبه من النوم (والناثم) وكذا الخطي والمندور (والحس
 والصرة والقرض والتفل) وكذا الواجب منهما بالذم (والرجل والمرأة والحرم والبد) أي إذا
 كانا عاقلين بالغين عزمين فإن كان الزوج صبياج مع مثله أو مجنون أو حلالا فسد حجه والمرأة صبية
 أو عرمة أو غير محرمة ففسد حجهها ومضى في التحقيق إلى أنه إذا جماع الصبي فسد حجه كالو تكلم
 في صلته أو أكل في صومه انتهى وهو ظاهر غير أنه لقضاء عليه ولا جزاء فلعن قائدة حكمه أنه لا يثاب
 عليه وأيضا يؤمر بحجبه وقضائه استيجابا (ولا يجب الاقتراق في القضاء على الرجل والمرأة) يتعلق
 بالجبب والمراد بهما الزوجان (إلا إذا خافا المواقعة) أي المحامسة تأميا (فيستحب) أي حيثن (أن
 يفرقا عند الأحرام) وقيل في موضع المواقعة وتفصيل هذا المسئلة أن الزوج والمرأة إذا فسد نسكهما
 لا يفرقا في القضاء عندا إلا إذا خافا المواقعة فيستحب عندا لأحرام وأما في الجماع الصغير وليست
 الفرقة بشئ أي امر ضروري وقال قاضيةنا يعني ليس بواجب وقال زفر وماك والشافعي يجب
 اقتراحهما وهوان يأخذ كل واحد منهما طريقا آخر كذا فسر في البحر الزاخر وأما وقت الاقتراق
 فنحن نأو فرقا إذا أحرما وعند مالك إذا خرجا من البيت وعند الشافعي إذا انتهى إلى مكان الجماع

فصل فإذا جامع في أحد السيلين قبل الوقوف (أي برفة) فسد حجه وعليه شاة ومضى
 في حجه (أي في بقية اتصاله من الرمي والخلق والطواف ونحو ذلك) حيا (أي وجوبا) فيقول
 جميع ما قبله في الحج الصحيح (أي ولا يكتفى بما بقي عليه من الأركان فقط) ويحجب بمحجب فيه (أي
 من المحظورات جميعا وإن ارتكب محظورا) أي كالجماع تأميا وسائر الخائيات (فعليه ما على الصحيح)
 أي من الجزاء من غير تفاوت (وعليه صاء الحج من قبل) أي سنة آتية (ولا عرمة عليه إن كان مفردا)
 أي الحج وأفسد بخلاف وقت الحج فإنه يتحلل بأفعال المرة ثم يقضي حجه من قبل قال في البحر
 ومن جد حكم من فسد حجه كذا في الحج بأن يخرج بأفعال مرة لا بأفعال الحج فهو غلط لأن الزاوة
 مصرحة في سائر الكتب أن من أفسد حجه يقضي في الحج كبقية من فسد حجه وصرح بعضهم بتعم
 ذلك قل إن فسد الحج يقضي به ولا يتجدد فسد امرء بخلاف ما مات انتهى وقوله صحح بعضهم
 بالفتح يشر أي خلاف فيه والله اعلم

فصل وإن كان الفسد روا في نفسه فبطل (ومن مع قبل الوقوف وقيل ضواف المرة) أي
 كثره (فسد حجه وعمره) أي كلاله (وعليه نهي فيه ما وعنه شاة) أي جناية على أحرامها
 وقضاهما وسقط عنه دم القران أي الموضوع لشكره فإنه يكون على المباداة صاحبة لا تقسده (وإن جامع

اليوم يا أكرم الأكرمين
 ولا تحبلى اشقي من حضر
 يا أرحم الراحمين اللهم
 اجعل خير عمري آخره
 وخير عملي خواتمه وخير
 أيامي يوم لقائك اللهم
 ثبتني بأمرك وأبدني
 بصرك وارزقني من
 فضلك ونجي من عذابك
 اللهم إن ذنوبي لا تنفك
 وإن عدم رحمتك إني
 لا تنفك اللهم اغفر لي
 ذنوبي جميعا وهب لي حقا
 وأرض عني خلقك واسكني
 الجنة واعذني من النار
 واجعلني من الفائزين
 برحمتك أمك سمع الدعاء
 اللهم أني ادعوك في
 مواقف الأنبياء ومنازل
 السعداء ومشاهد

بعدمطاف لمرءة كله أو أكله فقد حجه دون عمرته (لأداءه وكنها قبل الجماع) (وسقط عنه دم القران)
 لفساد حجه الذي باجتماعهما كان قرآناً (وعليه دمان) أي لجنايته المتكررة حكماً (دم لفساد الح) أي للجماع
 قبل الوقوف المؤدى إلى فساد الح (ودم للجماع في أحرام الممره) لعدم تحللها عنها (وعليه قضاء الح قطع)
 أي لصحة عمرته كافي البدائع (وان جامع بعد طواف الممره وبد الوقوف قبل الحلق) أي ولو بمره (لم يفسد
 الحج ولا الممره) (لأدراك تركها) (ولا يسقط عنه دم القران) أي لصحة أدائها حيث أتى بأركانها
 لكن عليه بدنة الحج وشاة للممره (ولو لم يطف للممره ثم جامع بعد الوقوف عليه بدنة للحج) أي
 للعناية عليه (وشاة لرفض الممره وقضاؤها ولو طاف القارن) أي طواف الزيارة (قبل الحلق ثم جامع
 عليه شاتان) بناء على وقوع الجناية على أحرامه لعدم تحلل الأول المرتب عليه تحلل الثاني

فصل ولو جامع مراراً قبل الوقوف في مجلس واحد مع امرأة واحدة أو نسوة فله دم **١** أي
 واحد (وان احتقن الجالس) أي مع واحد أو مع جماعة (يزمة لكل مجلس) ولو تعدد فيه الجماع
 (دم على حدة) أي عندهما وقال محمد عليه دم واحد في تعدد الجالس أيضاً لم يكفر عن الأول على
 ما في المبسوط البدائع (ولو جامع في مجلس آخر ونوى به رفض القسادة فله دم واحد) أي في قوله
 جميعاً كاذكره في البدائع والفتح وغيرهما ولا شيء عليه بالجماع الثاني على ما في قاضيه خان وخزانة الأكل
 (وكذا لو تعدد الجماع) أي بعد الأول بقصد الرفض فله دم واحد (كافي الفتح) (ولو في مجلس أو مع نسوة
 على ما في البحر الزاخر وأما ما في النخبة من أنه لو جامع ثانياً فله شاة ذالم بر د بالجماع الأول رفض الأحرام
 فلا طائل منته لعدم الاحتياج إلى عقيد ارادة الرفض في الجماع الأول لتصرحهم بأنه إذا نوى الرفض
 في الثاني فله جزء واحد وهذا وما يلزمه الفساد الدم على الرجل منه على المرأة وإن كانت مكرهه
 أو نائمة أو ناسية وإنما يتحقق بذلك الإثم وإذا كانت مكرهه حتى فسد حجبها وزمها دم هل يرجع على
 الزوج قال في البدائع لا يرجع عليه ولم يذكروا خلافاً قال في خزانة الأكل والفتح عن ابن شجاع
 لا يرجع وعن القاضي أبي حازم يرجع

فصل وان جامع بعد الوقوف بمره **٢** أي ولو ساعة (قبل الحلق) أي ولو حال الوقوف (وقيل
 طواف الزيارة كله أو أكله) أي بأن طاف منه أرسه أشواضاً (لم يفسد حجه) أي لأدائه الركن
 الأعظم الذي لا يوتق الإهونه وهو الوقوف لقوله صلى الله عليه وسلم الح عرفه (وعليه بدنة) أي
 لجماعه قبل الحلق لأنه لما سوغ له في أمر الفساد عظمه في أمر الحائض تأكيذاً للمحافظة (سواء جامع
 عامداً أو ناسياً) أي فإنه عليه بدنة كافي ءمه الكتب بود كرا الحيدادي في شرح القدرى ناقلاً عن
 الوجيز أنه ما عجب البدنة إذ جامع عمداً ما دام مع ناسياً فله شاة انتهى وهو خلاف ما في المتأخير
 من الروايات حيث لا فرق بين التمدد والمد في سائر الجنائيات وفدصرح قاضيه خان بقوله ولو جامع
 أمره بعد الوقوف بمره لا يفسد حجه وعليه جزو جامع ناسياً أو عامداً (ولو جامع بعد طواف
 الزيارة كله أو أكله) أي قبل الحلق فله شاة (كذا في البحر الزاخر وغيره ولعل وجهه أن تعظيم الحائض
 إنما كان مراعاة لهذا الركن وكان مقتضاه أن يستمر هذا الحكم ولو بعد الحلق قبل الطواف إلا أنه
 سوغ فيه بصورة التحلل ولو كان متوقفاً على أداء الطواف بالنسبة إلى الجماع وسياً في هذا من يد
 تحقيق في جماع القارن بعد الحلق قبل الطواف (ولو جامع بعد الطواف والحلق لشيء عليه) أي
 ولو قبل السعي خلافاً للشافعي فإنه عنده من أركان الحج حتى لا يجوز له حبس عند التكاح (ولو

الشهداء دماء من أكله
 لرحمتك وأجبا عن وطنه
 نائياً ولنسكك مؤدياً
 ولقرا نضك قاضياً
 ولكنا بك نالاً ولكنا دعاياً
 وقلبه شاكياً ولذنبه غاشياً
 ولحظه خطأً ولرأسه
 مغلفاً ونفسه غلباً
 وبجرمه طامعاً من جنت
 عيوبه وكثرت ذنوبه
 وتصرمت آماله وقبيل
 آثامه وأسبأت دمته
 واقتطعت مدته دما من
 لا يجد لذنبه غافراً غيرك
 ولا نأ موله من الحيرات
 ممطياً سواك ولا لكسره
 جابراً إلا أنت يامسولاً
 دهنوك دعوة من لا يجد
 لنفسه مصلحاً إلا أنت ولا
 لضغنه مقبواً سواك ولا

وجوب الدم بمداعادة مبنى على انقضاء الاول بالثاني فانه حينئذ يكون الاول نافذة والثاني فريضة ولاشك ان طواف النافذة جنباً موجب للدم وينقلب الامر كأنه جامع بعد طواف كامل ومسبق من ان من طاف طواف الزيارة جنباً ثم اعاده طاهراً ولم يتخلل بينهما جماع مبنى على ان الثاني جابر للاول وهو القياس الا انهم عدلوا عنه هنا حملاً لفصل المؤمن على الوجه الاكمل ونظيره ما روى عن شمس الأئمة السر حسي ان من ترك الاعتدال تلزمه الاعادة ومن المشايخ من قال تلزمه ويكون الفرض هو الثاني ولا اشكال في وجوب الاعادة لانه الحكم في كل صلاة ادبت مع كراهة التحريم ويكون جازاً للاول لان الفرض لا يشكر واما جملة الثاني فيقتضى عدم سقوطه بالاول وهو لازم ترك الركن لا الواجب انهم الا ان قال ان ذلك امتنان من الله سبحانه وتعالى اذ عصب الكامل وان تأخر عن الفرض لما علم سبحانه انه سيؤديه او اذ اعاد الفرض من الصلاة قبل الفرض هو الاول وهو الممول وقيل الثاني وقيل الامر مفوض الى الله سبحانه وتعالى والله اعلم (ولو طافه) اى طواف الزيارة كله او اكثره (على غير وضوء) اى محمداً (او طاف اربعة اشواط طاهراً ثم وطى) لا يلزمه شيء (اى في المستلئين ويستفاد منه الفرق بين الحدين مع ان الطاهرة منهما عدت من الواجبات نظر الغلظة والحفة فوق الحكم على وقفها وفيه ما تقدم والله سبحانه اعلم (سواء اعاد) اى الطواف في الصورتين (اولاً بعد) كفى الحائض وغيره (ولو طاف اربعة اشواط من طواف الزيارة في جوف الحجر أو قبل ذلك في طواف العمرة ثم جامع فسدت عمرته وعليه قضاءها وشاة وعليه في الحجبة بدنة) اى سواء حلق قبل الطواف أو لم يحلق على خلاف ما سبق والمسئلة مروية عن محمد وفيه اشكال وهو ان الطواف حول الحجر من الواجبات فاذا تركه صح طوافه فاما الموجب لفساد العمرة وجوب البدنة في الحجبة ولعل الجواب ان هذا هو القياس لكنهم استحسنوا ذلك كما استحسنوا ما قبله ولعل وجه الاستحسان عموم الحديث فيمن جامع قبل طواف الركن وهو ما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما انه سئل عن رجل وقع أهله وهو عني قبل ان يقضى فأمره أن يحجر بدنة رواه مالك وابن أبي شبة وهو أرجح مما رواه ابن أبي شبة أيضاً عنه أنه جاءه رجل فقال يا أبا عبد الرحمن رجل جاهل بالسنة بيد الشقة قليل ذات اليد قضيت لثاسك كل ما غبر أنى لم أزر البيت حتى وقفت على امرأتى فقال بدنة وحج من قابل فانه ترك بعضه على ما حققه ابن الهمام ولا يبعد ان يراد بقوله وحج من قابل تحريض له على انه يؤديه بوجه كامل (ومن قاله الحج اذا جامع قبله المضى في احرامه) اى ليس عليه تجديد احرام بل احرامه صحيح فبأنى ما فصل العمرة بدلا عن الحجبة (وعليه دم) اى حنائه قبل التحلل (وقضاء نفات) اى من اجمع (وليس عليه قضاء العمرة) اى التحلل (به) اى ولو وقع الجماع في تحللها قبل طوافها لان المقصود من هذه العمرة انما هو التحلل من احرام الحجبة تتبعية لا بحسب الثبة بخلاف العمرة المبتدأة المقصودة لذاتها المستقلة في بينها وهذه امنشة ايضا عن محمد منقولة وفي الحائض عن المتتبع عن محمد ايضا انه قال (ولو ان قارنا فنه الحج مصاف لعمرة) اى ولا يحلق (ولا يصف ناهه من الحج حتى جامع عليه كفاران) لعدم خروجه من الاحرامين (وكذلك نوصي) اى القارن (ذلك) اى الجماع (بدماطاف بدمتين محما) اى ولو سعى (الا انه لم يحق رأسه) اى ولم يقصر (ولو انه) اى القارن (حين

به ووجهي من عسا بما نهى عنه و سلطت على عدوا فأسكنته صدرى بجرى بجرى دى ان أهم فاحشة شجنى وان أهم بطاعة يلقى لا يفضل ان غفلت ولا ينسى ان لست بتصبنى في الشهوات وتعرض لى في التبهات والانصرف عن كيديه يستز لى فاقهر سلطانه على بسلطانه عليه حتى تعبسه بكثرة ذكرى لك فافوز مع المصومين ولا حول ولا قوة الا بك (اللهم) لا أقدمنى لهذا بك ولا تؤخرنى لئنى من القدر مولاي فهالكا اذ حولك راغباً وانصب اليك وحيمى طالبا وأضع لك خدى منها راها

فانه الحلق نزل انه قد بطل حججه (أى بقوة الوقوف طفاف لعمرة وسعى ثم حلق رأسه وجامع
بذلك مرارا (فليهد الحلق دمان) لجنته على احرارمين (وعليه لكل ما جامع) أى لجميه (دمان)
أى ولو وقع فى مجلس ولا يحب عليه أكثر من دمين لانه فصل ذلك) أى الجماع (على قصد الرضى)
أى على وجه الاحلال عنهما حين نزل انه قد أحل حين حلق رأسه على وجه الاحلال وهذا قول
أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد انتهى ما فى الحاوى عن المتقى (ولو أهل بحجة أو عمرة وجامع فيها
ثم أحرر بأخرى بنوى قضاءها قبل اداها فهى حى) أى حى على حالها ولا أثر لنية قضائها
(واهلاله بالثاني) حجة استتافية مطلة أى لان اهلاله به (لم يصح ما لم يفرغ من القاسد
وكانت نيته لقوا والبعد اذا جامع) أى قبل الوقوف أو بعده قبل الحلق (مضى فيه) أى فى
احرامه بأقام أهله (وعليه هدى) أى بدنة أو شاة بحسب اختلاف حاله (وحجة) أى اذا
كان قبل الوقوف (اذا عتق) ظرف لهما (سوى حجة الاسلام)

فصل فى حكم دواى الجماع ولو جامع فيما دون الفرج (أى من القخذ ونحوه) قبل الوقوف
أو بعده أو بغيره (أى مباشرة فاحشة (أو عاتق) ولو بالرى (أو قبل أو لم يشهوه) قيد لكل
(فأزل أو لم يزل) أى فى الجماع (ففيه دم) كما قال فى المبسوط والمداية والكافى والبدايع
وشرح الجمع وغيرها وفى الجامع الصغير اشترط الازال فى المس لجوب الدم ومحمده قاضى خان
فى شرحه ونقل عن محمد بن الفضل انه اتا يجب الدم على المرأة بتقيل الزوج اذا وجدت مانع
عند وطء الزوج من اللذة وقضاء الشهوة (ولا يفسد حججه بشئ من الدواى) أى أصلا بلا
خلاف سواء أزال أو لم يزل وسواء وجدت قبل الوقوف أو بعده كما نقلت به سائر الكتب
المعتمدة وبه قال الشافعى وأحمد فى رواية وقال ابن المنذر أجمع أهل العلم ان الحلق لا يفسد إلا بإجماع
انتهى ووقع فى الفتاوى السراجية ولولس امرأة بشهوة فأمنى بعد ذلك اذا لم يكن على ما
المبسوط ومنهاج المصلين ومنه الملقى وهو شاذ صيف على ما صرح به السروجى وفى المتأخرات بنى
بالفساد التقصان الفاحش انتهى وفيه مناف لما تقدم واقطع (ولو قبل امرأته مودعها ان قصد
الشهوة) أى بتقيل المرأة (ففيه الفدية والا) بأن قصد الوادعة (فلا) أى فلا فدية عليه (وان كان قال
لا قصدت هذا) أى هذا الامر من الشهوة (ولذلك) أى قصد الدواعى (لا يجب بشئ) لان الشرط
تحقق الشهوة وعند عدم قصد موجب الشهوة والاشقة فى أهبة المسلك بريدة أو قدمت امرأته من مكان
(ولو نظر الى مرج امرأة فأمنى) أى فأنزل (أو ففكر) أى فى امرها جماع (أو احتلم أو نزل لاني) عليه (كما
فى عامة الكتب وفى الترمذى ولانى) فى الامانة بالنظر لانه ليس بجماع وعن أبي حنيفة عليه (ولو
استنى بالكف) أى سواء قصد الشهوة أو دفع الكلفة (ان أزال فليهدم وان لم يزل فلائى) عليه
كذا فى الفتح وغيره وفى البحر الزاخر وخزانة الأكل لو استنى بكفه فأنزل عليه عندنى حيفة
انتهى والرجل والمرأة فى ذلك سواء (أو اوجامع بحصة فأنزل عليه) ولا يفسد حججه ولو لم يزل فلائى
عليه (وكذا لو جامع فيما دون الفرج فلم يزل لا يفسد حججه عند الأئمة الاراسة) (التويع الحامس فى
الحاشيات فى أفصال الحج) أى فى حقها (كالطواف) أى للزيارة وغيرها (والسعى والحلق والزمر
والوقوفين) أى سرفعة والردعة لكن سبق حكم الوقوف بمرمرة (والمسح) كانه قد نزل بقول
كالوقوفين والرمى والتذيق والحلق والطواف والسعى بحسب وجودها وترتيب تفصيل على أثرها

تقبل دعائى وأصلح الفاسد
من امرى واقطع من الدنيا
هى وحاجتى وأجل فيها
ضدك رغبى وأقبل
منقلب المذكر بن حاجتهم
المقبول دعاؤهم القاسمة
حجبتهم المنفرد بهم المبرور
حجبتهم المخطوط خطايهم
المسحور سيئاتهم الراشد
أمرهم منقلب من لا يصى
لك امرأ ولا يأتى بعده
مأثما ولا يركب بعده جهلا
ولا يحمل بعده وزرا متقلب
من عزت بذكره لسانه
وطهرت من الأدناس بدنه
واستودعت الهدى قلبه
وشرحت بالاسلام صدره
واقفرت بسوئه قبل المات
عينه واعتضت عن المات
بصره واستعملت فى سبيله

فصل في حكم الجنائيات في طواف الزيارة (أي في شأنه ولا حله) (ولو طاف لزيارة جنبا أو حائضا أو نفساء) بضم فتح أي ذات نفاس وولادة (كله) أي كل الطواف (أو أكثره) وهو أربعة أشواط فليبه بدة وقع متدابه في حق التحلل (أي باعتبار النساء) وقع بعد الحلق (وبصير عاصيا) أي ترك الواجب وهو الطهارة من الحدث الأكبر (وعليه أن يبيده) أي طوافه ذلك مادام بمكة (طاهرا) أي من الحدثين (جنبا) أي وجوبا وهو تأكيد لما يستفاد من قوله وعليه وقيل استحبابا قال في الهداية والأصح أنه يؤمر بالأعادة في الحدث استحبابا وفي الجنابة إيجابا (فإن أعاده سقط عنه البدة) (وأما المصيبة فوقوفة على التوبة أو معلقة بالمشيئة ولو كفرت بالبدة (ولو رجع إلى أهله) أي وقد طافه جنبا وما أعاده (وجب عليه المود لأعاده) كإتي الهداية والكافي والزميني والبدائع ملاحا قوله لتفاحش نقصان مشيرا إلى أنه لو طاف محذرا لا يجب عليه المود (ثم إن جاوز الوقت أي ميقات الأفاق (بموجب إجماع جديد) أي عند الأكثر وقيل يعود بذلك الإحرام على ما في الكافي (وإن لم يجاوزه عاد بذلك الإحرام) أي اتفاقا (فأعاد بإحرام جديد بأن أحرم بمرة بدأ بطواف العمرة ثم يطوف للزيارة) كإتي الفتح وغيره لأن طواف العمرة أقوى حينئذ ولو كان طواف الزيارة سبق ومستويا مع طواف العمرة في الركنية لحصول أدائه في الجملة (ولو لم يبد وبث بدة أحرأه) لكن الأفضل هو المود على ما في الهداية والكافي وفي البدائع إتيه العزيمة وفي المحيط بمت أفضل لأن الطواف وقع متدابه وفيه نفع للقرءاء (ثم إن أعاده في أيام النحر) أي طاهرا (فلا شيء عليه) وهو ظاهر (وإن أعاده بعد أيام النحر سقط عنه البدة) أي اتفاقا (ولزمه شاة تأخير) أي عند أبي حنيفة على مقتضى قاعدة وفيه أن طوافه قد وقع صحيحا ويكفي هذا التقدير سقوط وجوب الترتيب عند أدائه ولا يظهر اعتبار الترتيب حال قضاءه بعد اعتبار أعداده (ولو طاف أهله جنبا فليبه لكل شوط صدقة نصف صاع وإن أعاده سقطت) أي الصدقة وفيه المصيبة (ولو ترك الطواف كله أو طاف أهله وترك أكثره) أي ورجع إلى أهله (فليبه جنبا) أي وجوبا اتفاقا (أن يعود بذلك الإحرام ويطوفه) أي لا يهرع في حق النساء ولا يجوز إحرام المرأة على بعض أفعال الحج من الطواف والسعي ولو بعد الحلق من التحلل الأول (ولا يجوز) عنه (أي عن ترك الطواف الذي هو ركن الحج كله أو أكثره) (البذل) وهو البدة لأنه ترك ركنه فلا يقوم مقامه غيره بل يجب الاتيان بينه ولا يجوز عنه البذل (أصلا) أي سواء عاد إلى أهله أو لم يعد (وإذا عاد للطواف) أي طواف الزيارة (طاهرا) وقد طافه جنبا (أي أولا) فالعذر هو الأول والثاني جبر له (أي نقصا) ترك الواجب على ما ذهب إليه الكرخي ومعه صاحب الأيضاح إذا لاشك في وقوعه الأول من متدابه حتى حل به النساء اتفاقا واستدل الكرخي بما في الأصل من أنه لو طاف بالعمرة جنبا أو محذرا في رمضان أعاده في أشهر الحج وحج من جامه لم يكن متمما وذهب أبو بكر الرازي إلى أن يمتنع هو الثاني والأول فصح به ومعه شمس الأئمة السرخسي واحتج الرازي بما إذا أعده بعد أداء التمتع يجب عليه (أد فلو كان الطواف هو الأول والثاني جبر له) وجب البذل انتهى وهذا وجه اشكال في تأخيره والله أعلم قال الشكراني والأول أقرب إلى الفقه وقال ابن لهيعة قول الشكراني أو قال في النحر أو أخره فبدة اختلاف تظهر في إعادة السعي فلي القول الأول لا يجب وعن أبي حنيفة يجب قلت ويؤيد الأول أنه إذا لم يعد الصواف لشيء عليه من إعادة السعي وأد به تركه قضاء (ولو طاف للزيارة كله أو أكثره محذرا فليبه شاة وعليه الأعادة استحبابا) أي ما ذهبت بمكة (وقيل جنبا) أي بنا على بعض نسخ المصنف من أن عليه أن يبيده والأول أصح

نفسه وقد أصبحت في قيام من خير الأيام أسألك أن لا تحصى اشتي خلقك المذنبين عندك ولا أخيب الراغبين لديك ولا أحرهم الآملين لرحتك ولا أخس المتقنين من بلادك مولاي وأمامي مصيبي راج فلا تحل بي وبني من رجوت وأرددي من لا شيء يغير منك يسدي (اللهم) لولا مآله من عفوك الذي يسع كل شيء لا لقيت بنفسي إلى التهلكة ونوأن عبد استطاع الهرب من سيده لكنت أحق بالهرب لا يعني هرب ولا يهرب عنك متقال ذرة وها أنا عبدك ابن عبدك واقف بين يديك فارحم هذه نفس المروع والقلوب

(فان أعاده سقط عنه الدم سواء أعاده في أيام التحر أو بعدها ولا شيء عليه لتأخير لان نقصان فيه يسير بخلاف الجنب حيث يجب فيه عليه الدم للتأخير ولا شيء عليه ههنا للتأخير) على ما في الهداية والكافي وغيرهما في البحر ان آخره الصحيح وفيه دليل على ان المبرة للاول في الحادث والالوجب دم التأخير عن أيام التحر على ما في الفتح (وقيل يجب عليه للتأخير دم) قال قوام الدين ما ذكره صاحب الهداية سهولان تأخير النسك عن وقته يوجب الدم عندنا بخيفة فكيف لا يكون الفج اذا أعاد الطواف بمدايم التحر وقد حصل تأخير النسك عن وقته على ان الرواية في كتب من تقدمه مصرحة بخلاف ذلك ولذا قال في شرح الطحاوي اذا أعاد طواف الزيارة بمدايم التحر يجب عليه الدم سواء كانت أعاده بسبب الحادث أو الجنبه وبه جزم صاحب البدائع ومحقق السراج الوهاج قول صاحب الهداية قال في المطلب انه لا يظهر انتهى وجهه ما تقدم من ان طوافه متعده بلا خلاف في تأخير سقوت الترتيب وقوعه فانما يلزمه الاعادة وجوبا واستحبابا تحصيل التكميل المبادة كما اذا صلى صلاة ذات نقصان فانه يجب اعادته وجوبا بترك الواجب واستحبابا بترك السنة ولو خرج وقته ولم يقل احد بقضاء تلك الصلاة ولا بدم اعتداده في مراعاة الترتيب بها والله أعلم (وقيل صدقة لكل شوط على ما في خلاصة الفتاوى وشرع الجامع فاضى خان لزمه صدقة أى تأخير كساي في صرحا) ولو طاف الاقل معدنا فليهد صدقة (أى نصف صاع من رعى ما في المحيط (لكل شوط) أى اتفاقا لما في البحر ان آخر فعله صدقة في الروايات كلها وتسقط الاعادة بالاجماع لكن في الوبرى ان طاف اقله معدنا فليهد صدقة لكل شوط نصف صاع فان أعاده بمدايم التحر لا يسقط عنه الصدقة عندنا بخيفة رحمه الله تعالى وفي الاسييجاني فان أعاده بمدايم التحر فليهد صدقة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى للتأخير انتهى ويجب حمل كلام الوبرى على ما بينه الاسييجاني بأن المراد بالصدقة النبر الساقطة جنبها الشامل للصدقة الواجبة لتأخير لان الصدقة اللازمة من أجل طوافه معدنا لا يسقط عنه لوجه له أصلا والله أعلم (ولو ترك من طواف الزيارة أقله وهو ثلاثة أشواط فادونها أو طاف كله) وكذا حكم أكثره (راكبا) أى على دابة (أو محمولا) أى على ظهر آدمى (أو زحفا) أى بأنواعه (من غير عذر) فبدل الحالات كلها وكان حقه أن يؤخره عن قوله (أو عاريا) فانه اذا طاف عاريا بمذرم يجب عليه شيء أيضا لان ستر المورة من الواجبات وترك الواجب بمذرم يسقط لدم كما تقدم من ان ستر المورة في الصلاة مع كونه شرطا ليا يسقط عند العجز عنه (أو منكوسا) أى مقلوبا أو منكوسا (أو في جوف الطهر) ذكر في الكبير هنا من غير عذر وفيه أنه لم تصور عذر فيها (فعله دم) أى ولا يؤخره الصدقة ان لم يهد (وان أعاده سقط) أى الدم عنه (ولو عاد الى أهله بث شاة) أى اجزأ ان لا يعود ولا يلزم المودبل بسم شاة أو قيمتها لتذبح عنه في الحرم ويتصدق بها (وان اختار المود يلزمه احرار جديدا نجاوز الوقت) أى كاسبق بيانه وأما ما في الحاوى لو طاف منكوسا كره ذلك ولا شيء عليه فخالف لما عليه الجمهور ولعله اخذه من التجر يد وقد قل الكرمي انه واقع سهوا من السكائب لان المصنف انتهى وكان ينبغي أن لا يقتصر على السكائب فانه محتمل ههنا ولان السهون لنصف لا يتحقق فيه فانه غير مصوم لكن يمكن حمل كلامه على ما وافق الجمهور بأن يراد بالكراهة الكراهة التحريمية على ترك الواجب وقوله ولا شيء عليه أى غير هذا من اتصاف لا البطالان ولا وجوب البدنة ولا فرضية المود ونحو ذلك (ولو طاف راكبا أو محمولا أو زحفا مذرك ص) ومنه لا غم

المسحوق الذى لا

يستطيع ان يسمع صوت
رعدك فكيف عذابك
والذى لا قوى على حر
شمسك فكيف بحر نارك
(اللهم) ان عذابى لا يزيد
فى ملكك مثقال ذرة
(اللهم) نسألك الصبر المالك
لك عظيم وسلطانك اكبر
من أن يزيد فيه طاعة
المطيعين أو ينقصه معصية
العاصين فرحمنى برحمتك
(اللهم) وقد دعوتك بدمه
الذى عصى فيه فلا تحرمنى
الرجاء الذى عرفته
(اللهم) ما عطينى مما أحب
فاحمله عني على ما أحب
واحصله خيرا (اللهم)
فحبب لى طاعتك
والممل به كما حبيتها

والجنون (أو كبر) أي بحيث يصف عن المني فيه فيكون حكمه حكم الزمن والمقد والمفلوج (فلاشيء عليه) أي لا من الدم ولا من الصدقة (ولو أخر طواف الزيارة كله أو أكثره عن أيام التحر عليه دم) أي عند أبي حنيفة ولو أخر أهله عليه صدقة لكل شوط

فصل ولو طاف للزيارة جنباً وطاف للصدر طاهراً (أي من الحديدين أو من الإبريقية تفصيل) (فان طاف للصدر في أيام التحر عليه دم ترك الصدر) إن لم يطف طوافاً آخر (لأنه) أي الصدر (انتقل إلى الزيارة) لاستحقاقه أولاً ولكون الأقوى بالأعبار هو الأول كأم (وان طاف للزيارة ثانياً) أي في أيام التحر (فلاشيء عليه) أي لا تتعلق الزيارة إلى الصدر لاستحقاقه حيث (وان طاف للصدر) أي حقيقة أو حكماً (بعد أيام التحر عليه دمان دم ترك الصدر) أي تحول إلى الزيارة (ودم تأخير الزيارة) وهذا عند أبي حنيفة وأما عندهما قدم واحد (وان طاف للصدر ثانياً سقط عنه دمه) وكذا لو طاف للقل فإنه يتقل إليه ويسقط عنه دمه (وان طاف للزيارة محدثاً وللصدر طاهراً) أي من الحديدين (فان حصل الصدر في أيام التحر انتقل إلى الزيارة ثم ان طاف للصدر ثانياً فلاشيء عليه) وكذا لو طاف طوافاً للفضل (والا) أي أن لم يطف ثانياً (ففيه دم تركه) أي ترك الصدر اتفاقاً فإنه من الواجبات بالاختلاف (وان حصل الصدر بعد أيام التحر لا يتقل إليها وعليه دم) أي اتفاقاً (لطواف الزيارة محدثاً) وبالفرق في أن الوجه الأول وجب قل طواف الصدر إلى الزيارة فيجب ترك الصدر دم بالاتفاق وبأخبار الزيارة عنده دم آخر وفي إقامة هذا الطواف مقام الزيارة فائدة وهي إسقاط البدنة عنه وأما في الوجه الثاني لم يتقل طواف الصدر إلى طواف الزيارة فوجب الدم للطواف الزيارة محدثاً بالاتفاق ولاشيء عليه للتأخير بالاجماع كذا ذكره غير واحد (ولو طاف للزيارة محدثاً وللصدر جنباً عليه دمان) أي في قوله دم لطواف الزيارة محدثاً ودم لطواف الصدر جنباً كذا في قاضيهان (ولو ترك من طواف الزيارة أكثره فطاف للصدر كل منه طواف الزيارة) أي ونقص من الصدر (وعليه دمان) أي اتفاقاً (دم تأخير الزيارة) أي باعتبار أكثره (ودم ترك أكثر الصدر) أي لا تتأله إلى الزيارة (وان طاف لكل واحد منهما أقل يكمل طواف الزيارة من طواف الصدر ثم ينظر في الباقي من الزيارة إن كان أكثره ضل عليه أتمامه فزال أو لا يوجب عنه الدم) لأن الدم تأنيب عن الواجب (وعليه دم تأخير) أي عن أيام التحر (وان كان الباقي من الزيارة أهله عليه دم ترك الأقل منه) أي من طوافهما (وصدقة تأخير) أي تأخير الأقل منه (وعليه دم ترك الصدر) أي إن كان كله وأكثره وأما في أهله عليه صدقة لكل شوط إلا أن يأتى بما ينقص منه ما أحب والحاصل أن ترك طواف الزيارة لا يتصور إلا إذا لم يكن طاف للصدر فإنه إذا طاف به انتقل عنه "في صواف الزيارة"

فصل حائض شهت في آخر أيام التحر (أي بقي قليل من زمان بوه) (ويمكنها) أي بدسبر مسافعة إلى المسجد (صواف الزيارة كله أو أكثره) وهو أربعة أشواط قبل الثروب فلم تطف فيه دم للتأخير وإن أمكنها أهله فلم تطف لاشيء (عليها) إلا أن الأفضل بل الواجب أن تطوف مهما أمكن فإن ما لا بد له من كل واحد ليس كونه ترك الباقي عن عذر (ولو حاضت في وقت تقدر) أي حال كونه قد حاضرت (على أن تطوف فيه أربعة أشواط فلم تطف) أي قبل الحيض (لزمها دم التأخير) وفيه نسي اذ هذا الحكم لا يستقيم بالنسبة إلى ما ذكره في الصلاة من أن من هوأهل فرض في آخر وقته

إلى أولائك حتى يرون نواها
اللهم بضئ إلى مصبتك والعمل
بها كما بضئته إلى أهلها حتى يرون
عقابها (اللهم) أنك هديتني إلى
الاسلام فلا تنزعني مني حتى
تقضي ليك وأنا عليه
وأصرفني عن موقفي هذا
مقتضى الحق أنج وحب في
مأسأتك وحق رجائي
فها غنيت (اللهم) أهذا
بالهدى وأصننا بالقوى
وأغفر لنا في الآخرة
والأولى ربنا أنت في الدنيا
حسنة وفي الآخرة حسنة
وقب عذاب النار
يا من لا يشغله سمع
عن سمع ولا تشبه عليه
الاصوات يا من لا تغلظه
المسائل ولا تختلف عليه
اللفاظ يا من لا يبرمه إلحاح
المالحين ولا تجسر مسئلة
السائلين أذكرك برعوك

بقضيه فقط لا من حاضته فيه وأما يصح تمسكه على قول زفر من أنها إذا حاضت في آخر الوقت لم يسقط عنها وقضيتها إذا ظهرت وفي الظريقة عن أبي يوسف إذا حاضت المرأة وقد بقى من الوقت ما لا يمكن أداء الفرض فيه لم تضيأ وهذا التقيد يبدأه لوقتي مقدار ما يمكن أداء الفرض فيه يعني أن تقضي عند أبي يوسف (ولو حاضت في وقت تقدر على أقل من ذلك لم يلزمها شيء) كان القياس أن يجزئ عليها صدقة ثم إذا عرفت ذلك التفصيل (فقولهم) أي بحمل (لا شيء على الحائض) وكذا التقصا (لتأخير الطواف) أي طواف الزيارة كافي الفتاوى السراجية وغيرها (مفيدا) إذا حاضت في وقت تقدر على أكثر الطواف (أي قبل الحيض) (أو حاضت قبل أيام التحر ولم تظهر إلا بعد مضي أيام التحر) أي جميعها وحاصله ما في البحر الآخر من أن المرأة إذا حاضت أو وضت قبل أيام التحر فظهرت بعد مضيا فلا شيء عليها وإن حاضت في أثناءها وجب الدم بالتريط فيها تقدم والظاهر وفيه أيضا ما يتعلق بهذه المسئلة في باب الإجارة وعن أبي يوسف في امرأة ولدت يوم التحر قبل أن تطوف فأبى الجلال أن يقيم مقام هذا عذر في قض الإجارة ولو ولدت قبل ذلك وبقى من مدة النفاس كمدة الحيض وأقل أجبر الجلال على المقام تبني (ولو انقطع دمها) أي دم الحائض (بداء أو لا) أي لا بدو أو (أو لم ينقطع) أي بالكلية (فاغتسلت أولا) أي أو ما اغتسلت (وطافت ثم جاد دمها في أيام مادتها يصح طوافها وزمها بدنة وكانت حائصة) أي من وجهين لدخول المسجد وقض الطواف (وعليها أن تعيده طاهرة) أي من الحدثين (فإن أعادته سقط ما وجب) أي من البدنة وعليها التوبة من جهة المحصة ولومع اليدنة

فصل في الحائبة في طواف الصدر * ومن ترك طواف الصدر كره أو أكثره فليته شاة * أي ترك الواجب (ومادام في مكة يؤمر بأن يطوفه) وفيه أنه مادام بمكة لا يصدق عليه أنه تركه ولعله أراد أنه ما لم يترك جدران مكة (وإن ترك ثلاثة أشواط منه فليته نسك شوط صدقة) أي يقطع ثلاثة مساكين لكل مسكين نصف صاع من بر (ولو طافه) أي الصدر (جنباً فليته شاة) على ما في الهداية والسكافي والمجمع ومحبه صاحب خزائن الأكل وغيره وذكر المصنف في شرح الهداية أن في رواية أبي حفص الكبير يلزمه صدقة وكذا ذكره صاحب المبسوط معللاً بأن طواف الحائبة معتد به فلا يجب بسبب هذا نقصان ما يجب بتركه (وإن طافه محضاً فليته صدقة لسك شوط) وفي المحيط وإن طاف للصدر جنباً فليته شاة وكذا لو طاف محضاً في رواية أبي حفص وفي رواية أبي سليمان عليه صدقة لأن نقصان الحدث أقل فيجب الأقل من الدم وفي البدائع وعليه شاة إن كان جنباً وإن كان محضاً ففيه روايتان عن أبي حنيفة في رواية عليه الصدقة وهي الرواية الصحيحة وهو قول محمد وأبي يوسف وفي رواية عليه شاة ولا يخفى ما في المبسوط والمحيط من التناقض فيما بينهما لأنه جعل في المبسوط رواية أبي حفص في الصدقة وجعلها في المحيط بالدم وكذا صرح البخاري بأنه في الدم وأما أعلم ثم إذا أعاد الطواف سقط عنه الجزاء ولا يجب بالتأخير شيء اتفاقاً كذا في المشاهير وفي المفيد عجب دم لتأخير طواف الصدر عنه والصحيح أنه لا يجب به شيء بل لا يتصور تأخيرها إذ ليس له وقت محدود يجب وجوده فيه أو تأخيرها تركه وفيه الدم والله أعلم

فصل في الحائبة في طواف القدوم * ولو طواف القدوم * أي كره أو أكثره على ما هو الظاهر

يا أرحم الراحمين (اللهم)
صل على محمد وعلى آل محمد
وسلم وإبراهيم على محمد وعلى
آل محمد وشفع اللهم لنا
في الدارين محمد وآل محمد
وأحسن عواقبنا بمحمد
وآل محمد وأخرجننا من كل
سوء أخرجت منه محمداً
وآل محمد بحرمته محمد
وآل محمد صلى الله عليه وسلم
(اللهم) لا ترد الجميع لاجلي
ولا لشؤم ذنوبي بل أرحمني
ونجياً وذعني ببركة
من حضر هنا من أولئك
وأحيابك (اللهم) لا تحمل
هذا الأمر عهدي من هذا
الموقف العظيم وأرزقنا
الرجوع إليه مرات كثيرة
بملكك العليم وأجعلن في
قلوبنا مريحاً مستجاباً

(جنباً عليه دم) على مقاله بعض مشايخ العراق واختاره صدر الشريعة (وقيل صدقة) قال صاحب التابة الظاهر وجوب الصدقة فيها اذا طاف للقدوم جنباً وكان حقه ان يقول المصنف عليه صدقة وقيل لا شيء عليه لما في مبسوط شيخ الاسلام وشرح الطحاوي ليس لطواف التوبة محدثاً ولا جنباً شيء ومنه عن الطحاوي في الحديث (ولو طافه محدثاً فليبه صدقة) على ما في عامة الكتب وصرح به عن محمد وهو مختار القدوري وصاحب الهداية وغيرهما (لكل شوط نصف صاع من بر الا ان يبلغ ذلك فما ينقص منه ماشاء) وفي البحر ان اخر فينقص منه نصف صاع (ولو تركه) أي طواف القدوم (كلمة فلا شيء عليه لانه ليس بواجب) الا انه كرمه ذلك وأساء لتركه السنة (ولو اعاده) أي طواف القدوم (طاهراً) من الحدين (في الجنباة أو الحدث) أي في طوافه الذي طاف حياً أو محدثاً (سقط عنه الجزاء) أي من الدم أو الصدقة وفي المحيط ولو طاف جنباً يلزمه الاعادة والرمل ودام أن لم يدور قال محمد ليس عليه ان يبدطواف التوبة لانه سنة وان أعاد فهو أفضل (وحكم كل طواف تطوع حكم طواف القدوم) في البدائع قال محمد من طاف تطوعاً على شيء من هذه الوجوه فأحب اليه ان كان بمكة أن يبدطواف وان كان رجع الى أهله فليبه صدقة سوى التي طاف وعلى توبه نجس انتهى يعني لا شيء عليه لان طهارة التوب سنة فيكره طوافه ولا يلزمه شيء وأما ما في بعض نسخ الكبير ولو شرع فيه أو في طواف التطوع يجب عليه اتمامه ولو ترك بعضه لم أجديه تصريحاً وينبغي أن يكون الحكم كالحكم في طواف الصدقة وجب بالشروع فيه بحث لان طواف الصدر واجب بأصله فكيف يقاس عليه ما يجب بشرعه فالظاهر انه نظير صلاة النفل وحومه حيث يجب عليه اتمامه وانه لا يلزمه تركه شيء سوى التوبة عن المعصية

فصل في الجنباة في طواف العمرة ولوطاف للعمرة كله أو أكثره وأوقافه ولو شوطاً جنباً أو حاضاً أو ضاهاً أو محدثاً فليبه شاة) أي في جميع الصور المذكورة (ولا فرق فيه) أي في طواف العمرة (بين الكثير والقليل والجنب والحدث لانه لا مدخل في طواف العمرة للبدنة) أي لعدم ورود الرواية (ولا للصدقة) والله أعلم بمناهي من الدراية بخلاف طواف الزيارة) أي في ان البدنة ثبتت على تركها في السنة قلها أصل في الجملة يصلح للمقايسة (وكذا لو ترك منه) أي من طواف العمرة (اقطعه ولو شوطاً عليه دم) وهذا تصريح بما علم تلويحاً (وان أعاده) أي الأقل منه (سقط عنه الدم ولو ترك كله أو أكثره فليبه أن يطوفه حياً) أي وجوباً وفرضاً (ولا يجزئ عنه البديل أصلاً) لانه ركن العمرة (ولو طاف الفان طوافين للعمرة والقدوم وسعى سبعين محدثاً) قيد للطواف (أعاد طواف العمرة قبل يوم النحر ولا شيء عليه وان لم يد حتى طلع فجر يوم النحر لزمه دم أطواف العمرة محدثاً وقد قات وقت القضاء) أي الاعادة لتكميل الاداء (ويبدئ بالرمل في طواف الزيارة) أي لوقوف طواف القدوم محدثاً (ويسعى بعده) أي بعد طواف الزيارة (استحباً) أي مراعاة للاحتياط (وان لم يبدئها) أي بالرمل والسعي (فلا شيء عليه في الحدث) أي الاضطر حال طوافه (وفي الجنباة) أي في طوافه جنباً (ان لم يبد السعي فليبه دم) أي تركه السعي هذا وقال محمد ليس عليه اعادة طواف التوبة لانه سنة واعادة أفضل وفي المبسوط لا يجب عليه ان يبدطواف العمرة وان أعاد فهو أفضل والدم عليه كل حال لانه لا يمكن ان يجعل للمتد به تطواف الثاني لانه حصل بعد انوقوف فمرنا ان المتبر هو الاول لا محالة وهو ناقص فيجب الدم ولم يذكر قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقيل على قولهما ينبغي ان يسقط عنه الدم بالاعادة لان رفع النقصان

سول
والرضوان والتجاوز
والغفران والرزق الحلال
الواسع وبارك لي في جميع
أموري وما أوسع اليه
من اهل ومالي وأولادي
(اللهم) صل على محمد وعلى
آل محمد وأزواجه وذريته
وبارك وسلم (اللهم) سلم لي
دينى ومن على بطاعتك
ومرضاتك وترك مالا
ينبئ (اللهم) ان المعصية
من عشايا بمنحك وأحداياهم
زلفتك فيها تقضى من
الحوائج لمن قصدك لا تترك
في قصده منها شيئاً فكل
انسان فيها يدعى وكل خير
ميسر من عندك ربحى
أنتك الضوام من القبح
المبوق وهامت المهابيع

عن طواف الصرة بعد الوقوف صحيح وإذا ارتفع انتقصان بالإعادة لا يلزمه الدم (ولو طاف للصرة محذراً وسمى بعده عليه دم أن لم يبد الطواف ورجع إلى أهله) تركه الطهارة في الطواف وأما مادام بمكة فعليه أن يبد بها ليرين نقصان الطواف في السعي الذي يبد به والاقطاع الطهارة مستحبة في السعي (وليس عليه شيء ترك إعادة السعي) أي إذا لم يبد الطواف بالاتفاق (ولو أعاد الطواف ولم يبد السعي لأشئ عليه) كذا قيل وصححه صاحب الهداية وهو مختار شمس الأئمة السرخسي والامام الحنوبى (وقيل يجب عليه دم ترك إعادة السعي في إذا أعاد الطواف) وذهب إليه كثير من شارحي الجامع الصغير كقاضيخان والتمرناشي والحسامي والقوامدا للظهرية بناء على إفساخ الطواف الأول بالثاني والأكثر من الأول فالأول فلا يبتدئ بالثاني ولا يقاتل به فإلزم كون المعتبر الثاني وقوع السعي قبل الطواف فلا يمتد به فيجب الدم بتركه بخلاف ما إذا لم يبد الطواف وأراق دماً لذلك بحيث لا يجب عليه لأجل السعي شيء لأن براءة الدم لا يرتفع الطواف الأول ولا ينسخ وأما غيره فقصاه فيكون مقترراً في موضعه فيكون السعي في عقبه فيعتبر والجواب على ما في الفتح منع الحصر بل الطواف الثاني ممتد به والأول معتد به حتى القرض وهذا أسهل من الفسخ خصوصاً هذا نقصان بسبب الحدث الأصفر وأيضاً من قال بالإفساخ هازد عليه ما سبق من الاتفاق على عدم الإفساخ في الحدث مع أن شمس الأئمة القائل بالفسخ في الجنباة لا يوجب الدم ههنا فلو أضغ في الحدث لا يوجب الدم والله أعلم

فصل ولو طاف فرضاً كالركنين (أو واجبا) كالصدرو التذرع (أو فلا) كالقدوم والتحية والتلويح (عليه) أي على نوبه أو بدنه (نجاسة) أكثر من قدر الدرهم (كره) أي تركه السنة في مراعاة الطهارة (ولاشئ عليه) أي من الدم والصدقة وهذا قول العامة وهو الموافق لما في ظاهر الرواية كما صرح في البدائع وغيره أن الطهارة عن النجاسة ليس بواجب فلا يجب شيء تركها سوى الإساءة وأما ما في منسك الفارسي ويكره استعمال النجاسة أكثر من قدر الدرهم والأقل لا يكره فصل بحث إذ الظاهر أنه يكره مطلقاً على تفاوت الكراهة بين كثرة النجاسة والقلة وهذا لا ينافي أن القدر القليل مغفول عن الخروج عن الخلاف مستحب بالإجماع والمسئلة خلافية وترك المستحب مكروه تنزيهي لأنه خلاف الأولى ومناف للاحتياط في الدين (وقيل عليه دم) أي في جميع الأحوال (الأنا) كان قدر ما يورى عورته طاهراً والباقي نجساً فلا شيء عليه (وفي الرغزاني) إذا طاف طواف الزيادة في ثوب كنه تحبس فهذا مالوطاف عرياً بأسواءه فن كان من الثوب قدر ما يستر عورته طاهراً والباقي نجساً طوافه ولا شيء عليه وفي النجبة ولوطاف طواف الزيادة في ثوب كنه تحبس فهذا الذي طاف عرياً بأسواءه وأعاد مادام بمكة ولا دم عليه ما كان خرجاً لم يمهده انتهى وهذا في المريان ثابت وأما في الثوب التي تحبس فخالف للجمهور وقد قال الامام ابن الهمام أن ما ذكر في نجاسة الثوب كله الدم لأصله في الرواية هذا ولوطاف مكشوف المورة قدر ما يجوز اتصاله معه وهو ربع العضو أجزاء وعليه دم وإن كان لتلويح عليه صدقة (ولو طاف فرضاً) أي بقينا أو ظناً (أو فلا) أي سنة أو تطوعاً (على وجهه) يجب انتقصان (أي كلباً أو جزئاً) فعليه الجزاء (أي دماً أو صدقة) وإن أعاده سقط عنه الجزاء في الوجوه كلها (أي بالاتفاق) (والإعادة أفضل) أي مادام بمكة (من أداء الجزاء) لأن جبرائيل بنجسه ثوباً (ولو رجع إلى أهله) أي ولم يبد (فعليه

من شعب المنعق أ برزت
لك وجوهها المصونة ومنك
كانت المونة صابرة على
لفح السائم وبر دليل التهام
رجسوك ما لاخلف له
من وعدك ولا منزل له
من عظيم برك فيا ميلا من
شاه نيله وإمغيتا من شاه
فضله وبالمك في عظته
أرحم صوت حزن يخفى
ما سترت عنه من خلقك لأن
مددت يدي دا عيا لعلما
كفيتني ساهيا فاستك
تظاها حاص عند النفلة
وكيف آيس منها عند
الرجفة لا يزال رجا فيك
عند ما قرئت من نامك
وإن كنت لا أصل إليك
الايك فسلك الصلاح
في أولد والا من في البلد

(الود) أى فى بعض الصور يجب وفى بعضها هو الأفضل (أوبت الجزاء) وهو أفضل من عوده
 (وكل طواف يجب فى طهه من فؤا كثره دم) لانه أقيم الاكثر مقام الكل (وفى أهه صدقة) أى
 لحقة الجناية (الافى طواف المعرة فان كثيره وقليله سواء) أى مستوفى وجوب الدم كاقدم والله أعلم
 فصل ولوترك ركعتى الطواف ❦ أى بان لم يصلهما فى مواضع المحرم من الحرم والا فلا
 يصور تركهما حتى يقال (لائى* عليه ولا تسقطان عنه) أى بخروجه من ارض الحرم ودخول
 غير اشهر الحج (وعليه ان يصلهما) أى فى أى مكان وزمان شاء (ولو بدستين) أى الى ان ياتيه اليقين
 الا انه يكره له تأخيرها من غير عذر مع ان التأخير فيه الآفات وقد قال تعالى فاستبقوا الخيرات
 فصل فى الجناية فى السعى ❦ ولوترك السعى كله أوأ كثره فليهدم ❦ أى لتركه الواجب (وحجه
 نام) أى صحيح لكنه ناقص بخير بالدم خلافا للشافى فانه يقول انه ركن لا يهدم الحج الا به (وان
 تركه لمذر فلائى* عليه) أى كترك سائر الواجبات يهدر على ما صرح به صاحب البدائع فيحمل
 اطلاق عبارة صاحب الهداية وغيره على عدم الضرورة كما صرح به ابن الهمام فى شرح الهداية (ولو
 ترك منه) أى من السعى (ثلاثة اشواط أو اقل فليهدم لكل شوط صدقة الا ان يبلغ ذلك
 دما فله الخيار بين الدم ونقص الصدقة) أى بقدر ما شاء أو مقدر بنصف صاع (ولو سعى كله أو
 أكثره راكباً أو محملاً بلا عذر فليهدم وان كان يهدر فلائى* عليه) أى كالتركه أصلاً من عذر
 مثل الزمن اذا لم يجد من يحمله على ما فى منسك السجاري (وان سعى أهه راكباً) وكذا محملاً (بلا عذر
 فليهدم صدقة) أى لكل شوط على ما فى منسك ابى النجا (ولو سعى قبل الطواف) أى جنسه أو
 قبل الطواف الصحيح (لم يهدم) أى بذلك السعى فان سعى حيث شاء كالمردم (فان لم يهدم فليهدم
 دم) أى اتفاقاً (ولوترك السعى) أى من أصله (ورجع الى أهله) أى بان يخرج من الميقات (فأراد
 السوء) أى الى مكة (يود باحرام جديد) أى لدخوله الحرم اذ سعى الحج بسد الوقوف
 لا يشترط فيه الاحرام بل ويسن عدمه وكذا سعى المعرة لا يشترط وجوده بعد حلقه بل يجب
 تحلقه قبل حلقه والله أعلم وقد تقدم انه اذا عاد باحرام جديد فان كان بمرة فبأى أولاً بأفصال
 المعرة ثم يسمى وان كان بمحيط فيطوف اول طواف التقدم ثم يسمى بعده (واذا عاد سقط الدم) قال فى الاصل
 والدم احبالى من الرجوع لان فيه منفعة الفقراء قلت ومحنة الاغنياء (ولوترك السعى لمذر كالزمن
 اذا لم يجد من يحمله فلائى* عليه) وكذا الحكم فى سعى المعرة أى كسابق (ولوترك السوء على الروتين)
 فليس للمرة (لائى* عليه) وبكره لان السوء اذا كان ثم مصعد من المستحبات (ولو آخر
 السعى عن ايام النحر ولوشهوراً) بل ولوستين (لائى* عليه) الا انه يكره له (وكذا الحكم فى
 سعى المعرة واما ذكره الفارسى من أنه اذا أخره حتى مضت ايام النحر لم يهدم ان رجع الى أهله
 وان كان بمكة فسمى ولائى* عليه ففى* ما مشى احداً له (ولو سعى) أى بين الصفا والمروة (وليس
 حداثه وثلاً ولكن يبقى الى ما) أى موضع (ينه) أى بين الساعى او الموضع (وبين المروة مقدار
 اثلث) أى ونحقق الثمان بمساقبهم من حد الصفا ثم يرجع الى الصفا (أى الى آخر حده هكذا فعل
 سبع مرات بحزمة) لتحقق الاكثر (وعليه دم) أى لتركه الاقل كذا ذكره الفارسى والظاهر ان عليه
 تركه مقدار كل شوط صدقة كسابق ان لم يهدم ان مافى تركه دم يكون فى ترك أهله ايضا دم (ولو
 طاف لحجته ووقع النساء) أى جامع جسيهن (ثم سعى بمددك اجراه) أى سعى ما تارخ لخروجه

وعافى من الحد والدم
 السكبد (الله) لك على حقوق
 تصدق بها على وخلقك
 على تيمات فتصلها على
 (الله) ان استغفارى اياك
 مع كثرة ذنوبى للوهم وان
 ترك الاستغفار مع معرفتى
 سعة مغفرتك لسجن (الله)
 كم تحجب الى بمنسك
 وانت عنى وكما أبغض
 اليك بمصبتك وانا فى قبضة
 قدرتك متعمى كل لحظة
 الى رحمتك يا من اذا وعدنى
 وناوعدنى (الله) ارض
 على قاتلم ترش على عافى
 على فقد يغفوا لى وهو غير
 راض (الله) انى اعوذ بك من
 الفقر الا اليك واعوذ بك
 من الفنى الا بك اجلسنا
 ممن يصدق بتوفيقك

عن الاحرام بالسكبة بعد الحلق والطواف وفيه خلاف الشافعي كما

فصل هذافصل وصله اصل (اماجنایات الوقوف بعرفة) ای عاتعلق بها فقد قدم

ذكرها) یعنی و اماجنایات ما بعده فقد كررها مرتبة في فصول على حدة

فصل في الجنایات في الوقوف بالزدلفة * ولوترك الوقوف بالزدلفة ای في صعب يوم النحر

(بلا عذر لزمه دم وان تركه بذر بأن كانت بهلة) ای مرض مانع من وقوفها (اوضف)

ای في بيته اومشبه (او كانت امرأة) ای ونحوها من نفوس الرجال (تخاف الزحام) ای في طريق

من ای في ضيق أما كتبها (فلاشي) * ای من الدم والصدقة (عليه) ای على تاركه (ولوترك المبيت

بها) ای بالزدلفة في ليلتها بأن بات كزالليل في غيرها (بلزمنشي) ای عند الماصرح بهماجنایاتی

كتب المذهب انه سنة فيكره تركها بضر ضرورة ذكر في اختلاف المسائل هل يجب البيوتة بزدلفة

جز آمن الليل في الجملة فقال أبو حنيفة نجب ولاشي عليه في تركها مع كونها واجبة عنده انتهى ولعل

وجه ان وجوبها انما هو مع وجوب اداء المشائين فيها والصلاة لا تعلق لها بالسك فكذا ما يتعلق

بها (ولوفاته الوقوف) ای بزدلفة (باحصار) ای بمنعه في عرفة مثلا (فضله دم) وهذا غير ظاهر

لان الاحصار من جملة الاعذار اللهم الا ان قال ان هذا مانع من جانب الحلق فلا تأثير له في اسقاط دم

الوجوب الالهي وبدل عليه قول صاحب البدائع فيمن احصر بعد الوقوف حتى مضت أيام النحر ثم

خلى سبيله ان عليه ما ترك الوقوف بزدلفة وما ترك الزمى ودما لا خير طواف ازيارة واستشكل بأن ای

عذر أعظم من الاحصار واجب بأن الاحصار بدو لا يبرض كبديل عليه قوله ثم خلى سبيله والاحصار بدو

ليس بذر اسقوط الدم لانما كراهه وليس بذر لان من جهة العباد الآرى ما قول من انه لو اكرهه على

محظور الاحرام كالطيب واللبس فانه لا يخرى في اجزاء بين الصور والدم والصدقة بل عليه من ما وجب عليه

فصل في الذبح والحلق ولوديع شيأ من الدماء الواجبة * ای كده القرآن والتمتع والذبح

(في الحج والعمرة) ای محتمين أو منفردين (خارج الحرم) ای عن ارضه المحدودة المعلومة من

كن ناحية بالعلم (لم يسقط عنه) ای ذلك الدم (وعليه ذبح آخر) ای بدلا عما تقدم وهذا متفق عليه بين

أصحابنا وأما اذا ذبح الهدى للمتطوع به والاضحية في غير الحرم فلاشي عليه وهذا ما يتعلق بمكان الذبح

وأما ما يتعلق بزمانه فينبه بقوله (ولو أخر القارن أو المتمتع) ای بخلاف المنفرد (الذبح عن أيام النحر

عليه دم) عند أبي حنيفة لانه واجب عنده وسنة عندهما وكذا الترتيب بين الحلق والذبح والزمى

واجب عنده على القارن والمتمتع وسنة عندهما وأما الترتيب المذكور في حق المنفردة اتفاقا (ولو

حلق في الحل) ای في غير الحرم الشامل لمنى وغيرها مع كونه سنة في منى (وأخره عن أيام النحر عليه

دم) ای عند الامام وأما عند غيره فمذسوق خلافهم (سواء كان مفردا أو غيره) ای قارنا أو متمتعا

فصل في ترك الترتيب بين أفعال الحج * ولو حلق المنفرد أو غيره * ای من القارن والمتمتع

(قبل الزمى أو القارن أو المتمتع) ای او حلقا (قبل الذبح أو ذبحا قبل الزمى عليه دم) ای واحد

في المسئلة الاولى ودمان عند أبي حنيفة في المسائل الباقية دم لقارن واتمم ودم لتحلل قبل

الذبح وترك الترتيب الواجب عنده وعندهما عليه دم لقارن أو المتمتع والحاصل أن نصف

انما ذكر الدم المختلف فيه وترك المتفق عليه لوسوجه ومن اعلوم أن الدم اختلف فيه دم حبر

والمتفق عليه دم شكر والصحيح أن وجوب دم الجبر يجزئ بتقديم وتأخير على ما حققه ابن

وأمتا على ملة الاسلام

واحشرتنا في زمرة سيد

الانام عليه أفضل الصلاة

والسلام برحمتك يا أرحم

الراحمين (اللهم) بنورك

اهدتنا وفضلك استعنتنا

وفي كفك أصبحنا وأمسينا

أنت الاول فلاشي * بمدك

لسودبك من الفليس

والكسل ومن عذاب القبر

ومن قسرة النوى والفقر

(اللهم) نبينا الذكرك في

أوقات الغفلات واستعملنا

في ضا عتسك في أيام

المهلة واسلك بنا الى

جنتك ضريق سهلة (اللهم)

اجعلنا ممن آمن بك فهديتهم

وتوكل عليك فكفيتهم

وسألك فأعطيتهم ونضرع

اليك فرحمتهم نسألك

المعلم وقيل عليه دمان للجبر في بعض الصور ففي الكافي قال بعضهم دم القرآن واجب اجماعا
وبحسب دم آخر اجماعا بسبب الجناية على الاحرام لان الحلق لا يحل الا بعد الذبح ويجب دم آخر
عند أبي حنيفة بتأخير الذبح خلافا لهما واليه مال صاحب الهداية ومن خطأ صاحب الهداية
فلنفقته عن هذه الرواية وفي الكبير كلام كثير يظهره الدراية (ولو طاف) أي المفرد وغيره (قبل
الرمي والحلق لائى* عليه ويكره) أي تركه السنة وهي الترتيب بين الثلاثة

﴿ فصل في الجناية في رميها بالجرات ﴾ (ولو ترك رمي يوم) أي من أيام التحريم (كله) أي سبع حصيات
في اليوم الاول واحد عشر وعشرين في بقية الأيام (أو اكزّه كارج حصيات) مضافوها في يوم التحريم
أو احدى عشرة حصاة فيما بعده أو اخره إلى يوم آخر ف عليه دم) أي تركه أو تأخير (وإن اخره إلى
الليل) أي الآتي (فلائى* عليه) أي اتفاقا في رواية عن أبي يوسف لأنه لا رمي في الليل وعليه
دم والمشهور عنه خلافه وإن لم يرم حتى أصبح وما هاهنا الدم وعليه دم عند أبي حنيفة لتأخير
وإن لم يرم من الغد ولا من بعده حتى مضت أيام الرمي بمرور الشمس من آخر أيام التشريق وهو اليوم
الرابع من أيام الرمي ف عليه دم بالاتفاق لتركه الرمي والحاصل أن الرمي موقت عند أبي حنيفة
وعندها ليس بموقت فإذا اخر رمي يوم إلى يوم آخر فنده يجب القضاء مع الدم وعندها يجب القضاء
لا غير لان الآية كلها موقت لها وما اذا خرج وقتها فوجب دم ايضا عندها ترك الرمي وهو قولنا كز الصلاه
والاصح عند الشافعية (وإن تركه الاقل أو اخره كحصاة أو حصيتين أو ثلاثة في اليوم الاول وعشر حصيات
فادونها فيما بعده) أي بدال يوم الاول (ف عليه لكل حصاة صدقة الا ان يبلغ ذلك دما فينقص منه)
كاس مرارا (ولو ترك رمي الأيام كلها ف عليه دم واحد)

﴿ فصل في ترك الواجبات بذر ﴾ (ولو ترك شيئا من الواجبات بذر لائى* عليه على ما في البدائع
وكذا الكرمان لكن يرد على تعيينهما تخصيصهم عدم لزوم شي في ترك طواف الصدر وتأخير
الزيارة للمرأة مطلقا) وأطلق بعضهم وجوبه (أي الدم) فيها (أي في الواجبات اذا تركها) (الانبا
ورد النص) أي التصريح به عن بعض العلماء (وهي ترك الوقوف بمزدلفة) كاصرح به في الهداية والكافي
وغيرهما (وتأخير طواف الزيارة عن وقته) كاصرح به في السراجية وغيرهما (وترك الصدر) أي
طوافه (للعائض والنفساء) قيد لثنتين كما صرح به الطحاوي وأبو البيث وصاحب الهداية والكافي
والجمع وغيرهم (وترك النسي في الطواف والسي) كاصرح به في الجمع والحلاصة وغيرهما (وترك
السي) كائس عليه صاحب البدائع بخصوصه في موضع (وترك الحلق لملة في رأسه) اذا تندر معها
الحلق أو التقصير على ما صرح به في البحر الزاخر هذا وفي النجدة أن بعض الأصحاب أطلق وجوب
الدم في ترك الواجب بذر وبغير عذري قياسا على ترك كتاب المخطورات وأجواب عن طواف الصدر بأنه
ورد فيه النص وغيره لا يخفى عليه قال المصنف وفي اقتصاره على الصدر نظر لو ردد النص في غيره
كوقوفه بزدلفة وأركوب في الطواف انتهى وفيه أن مراده ما ورد فيه النص التبوؤ وتخييه بطواف
الصدر لكن الكلام فيه لا يستلزم نفي غيره والله أعلم (التويع السادس في الصيد وما يتعلق به)
قال الله تعالى احل لكمصيد البحر وطعمه لانه متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم
حرما أي محرمين وقد قال بعض العلماء ان قتل الصيد من الكبار ثم الصيد مصدر بمعنى
الاصطياد وقد يراد به المصيد وكلاهما حرام على امرءه واراد المصنف تعريف المعنى الثاني

موجبات وحكم وعزائم
مفتركة والفتية من كل بر
والسلامة من كل آثم
والفوز بالجنة والنجاة
من النار (اللهم) يا عالم الحقائق
يا سامع الاصوات يا باعث
الاموات يا مجيب الدعوات
يا قاضي الحاجات يا خالق
الارض والسموات أنت
الله الذي لا اله الا أنت الواحد
الذي لا يخلط والحليم الذي
لا يسجل لادراك امرئ
ولا يعقب لحكمك رب
كل شيء ومالك كل شيء
ومقدر كل شيء أسألك
اللهم أن ترزقني علما
نافعا وورقا واسعا وقلبا
خاشعا ولسانا ذا كرام
زاكيا وایمانا خالصا وحب
للمأثبة والمحاصن وخشوع

بقوله (الصيد هو المتع) أي بقوائمه أو جسامه عن اخذه (التوحش من الناس في اصل
الحلقه) أي فلا عبرة بالامر السارض عن الوحشة والانس (كالظي والفيل والحمام) يعني ونحوها
من الهائم والطيور (المستأنسات صيد البير والبقر والشاة) أي ونحوها من الخيل (التوحشات
ليست بصيد) واما المتولد من الظي والشاة كان الام ظيافه وصيد الا فلا كاصرح به في المحصر على
ما فيه العلامة البر جندی في شرح النقاية (وهو) أي الصيد (نوان يرى) أي منسوب إلى البر (وهو ما يكون
توالده في البر سواء كان لا يمشي الا في البر) أي ايضا (او يمشي في البر والبحر) أي جيبا (ويبحر) وهو ما يكون
توالده في البحر) أي سواء يمشي في البحر او يمشي فيها ايضا في احتمال ما يكون توالده في البر ويمشي
الا في البحر وكذا عكسه (فالعبرة بالتولد) لانه الاصل (لا بالماش) أي مكان الميضة لانه المارض وهذا
التعريف هو المولود عليه على ما ذكر في الكافي والبدائع والنهاية شرح الهداية وقد وجد من الحيوانات
أن يكون في بعض البلاد وحشية الحلقه وفي بعضها مستأنسة كالحياموس فإنه في بلاد السودان
متوحش ولا يعرف منه مستأنس عندهم (ثم البحر) حلال اصطياده ليعمل والحرم بجميع أنواعه
أي من الهائم (سواء كان : كالأرغفة كالسمك والضفدع والسرطان والسحفاة) وزاد بعضهم
التمساح (وكلب الماء وغير ذلك وأما طيور البحر فلا يحل اصطيادها لان توالدها في البر) كذا
ذكره في البدائع واعجب بطريق العموم وبعضهم يذهب إلى كل منه وفي منسك الكرماني وخزانة
الاكمل أن الذي يحرم من البحر للحرم هو السمك خاصة وكذا هو في الاصل قال ابن الملمم
والاول هو الاصح لان قوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه يتناول تحقيقه عموم ما في البحر
انتهى والظاهر ان البحر لو جدي أرض الحرم يحل صيدها بالصوم الآية ولشمول قوله صلى الله
عليه وسلم هو الظهور ما إذا حل ميتته وقد صرح به للشافعية حيث قالوا لا فرق بين أن يكون البحر
في الحل والحرم وصرحوا بأن ما وجد في بر أو في ماء مستقع أو في عين مهو بحر (والصيد : يرى
حرام على الحرمه في الحل والحرم وعلى الحلال في الحرمه الاماستي) أي استأثرت القارص (وهو)
أي البري (ما كوله وغيره قلنا كوله حرمه) أي اتفاقا (اصطياده كله) أي جميع اضافته (كالظي
وحمار الوحش وبقر الوحش) أي وان تألفا (والارباب والجماء المنصوتة) وكذا سائر الطيور
المنصوتة على الاصح ففي القتح في الطيور المنصوتة روايتان واختار فيها انها صيد قل الضرابلي
في الطوقه المنصوتة روايتان من غير ترجيح قال المصنف المذكور في البدائع وغيره أن الرويتين في
حزائهما في رواية بضمن قتيبها مصوتة وفي اخرى غير مصوتة وهن جيل الرويتين في
في صيدتهن قلت بحثت وجود الرويتين في صيدتهما واعتبار قتيبها (والمنسول وغيره) أي غير
المنسول من سمائه (وباطون : الأور) في القاموس البطة واحد البطلان وهو بكر فتفتح فتشديد
البط وكان بينهما نوع مصرية في النوصف (والجراد النمامة) واحدة النمامة نوع من الخير شبيهة
بالبير والتمساح ولا تعبر شبهه ، خمس عند المصوية (وجسمه نظير الأوكلة وغير ذلك) أي
مذكر من الحيوانات (كقوة) وغيره (كون كاهيل ولاسد وشر والفهد ونضيج والغيب)
اعلم ان غير ما كوله كان مستدنا به لادى عبا فمحمرة ، بقتله ولاشي عليه نحو (لا عدو الدب
والمر والفهد وان لم يكن مبتدئا بالاذى عاياه لانه يقتله ان عداعيه ولاشي عليه ذاقه وهو قون
اشتا الثلاثة وقال زفر يلزمه الجراء وان لم يصد عليه لا يحل به يستدئ بقتله قارضه سده صيد

المختين وأعمال الصالحين
وقيين الصادقين وسادة
المتقين ودرجات القادرين
يا أفضل من قصد وأكرم
من مثل وأهم من عصى
ما أحلك على من عصاك
وأقربك إلى من دعاك
وأعطفك على من
سألك بك الحلق والامر
أن أملكك بمفضل وان
عصاك فبمك لا مهدي
الامن هديت ولا ضال لا
من أصلت ولا عي ان من
أعنت ولا قسبر لاس
أعرت ولا مصوء الامن
عصمت ولا مستور الامن
سرت سألك أن تعبك
جرب عنك ولا تسعده
لثاثة والزبد من عصك

الجزء عندنا (والربيع) بفتح أوله دابة مرفوعة وطها منفر أو هو بالضم (والسمور) في القاموس السمور كنور دابة يتخذ من جلد هافراء مشنة والسمور مرقات قول (والدلق) بفتح الدال المهملة واللام دويمة كالسمور مربة دله (و السنجاب) بكسر السين دابة يستعمل من جلد هافراء مشنة أيضا ولم يذكر في القاموس (والثلب) بالفتح معروف وهي الانثى والذكور بالضم (والخزير والقرود والصفر والبازي واليوم) بالضم طائر (والعقاب) بالضم (وعراب الزرع) أي الذي يأكله (والنسر) طائر (وفي ابن عرس) بكسر السين دويمة جمه بنات عرس (والسنور) بكسر السين وتعد يد الثور المفتوحة أي الهر (الوحشي روايتان) أي عن أبي حنيفة في المتأني لاشي عليه في ابن عرس خلافا لما قال ابن الهمام وأطلق غيره لزوم الجزء من عيرد كرخلاف وذكره في البدائع فيما جعل قتله قال قال أبو يوسف ابن عرس من سباع الهوام والهوام ليس بصيد وفي الطرابلسي روى الحسن عن أبي حنيفة السنور الأهل والوحشي ليس بصيد وروى هشام عن محمد بن السنور يجب الجزاء بقتله قال ابن الهمام وفي رواية هشام عن محمد ما كان منه بريا فهو متوحش كالصبيد يجب بقتله الجزاء وفي البحر الزاخر في السنور الوحشي روايتان وأما الأهل فليس بصيد ثم أعلم أن في القيل والثرود والخزير خلافا أيضا في المحيط أن قتل خزيرا أو قرديا يجب القيمة خلافا لما

صل إذا قتل الحرم صيد اضليه الجزاء ولو ضرب بطن طيبة فألقت جينا ميتا ماتت أي الغلية (عليه قيمتها) وانما شئت الأضفها) أي يلزمه في حق الآء (ماقص) أي من قيمتها قبل ألقائها (وفي الجليلين الميت قيمته حيا) أي مفروضا (ولو قتل غلية حاملها فليقتلها حاملها) فصل في الجرح ولو جرح صيدا أي ولم يموت (عليه ماقص من قيمته) أي قل الجرح (ولو مات منه) ولو بعد ذلك (فليقتل) أي كاملة (ولو جرحه ضاب عنه) أي ضاب الصيد عنه أو هو عن الصيد (ثم وجد ميتا) أي فينظر فيه (إن مات بسببه) أي بواسطة جرحه (وجب الضمان) أي ضمان جميع قيمته (وإن مات بسبب آخر عليه ضمان الجرح) وهو مقدار ناقص من قيمته (وإن لم يلزمه ماوجب الضمان) أي احتياطا (ولو لم تمت قال براء) بفتح الزاء وكسر هاء (صريح) ولم يبق له (أي جرحه) (أي علامة تسميه) لم يضمن شيئا وإن بقي (أي أثره) (ضمن الضمان) وإن لم يعلم أنه مات أو براء (أولا) أي أول يملأه مات أو براء والحاصل أنه لم يعلم بحدوث موته أو برئته ولا عدمهما (عليه القيمة) أي في الاستحسان لكن في القياس يضمن القاص (ولو جرحه مستهلكا) بكسر اللام أوضعه من من الفضائل أو المفقول (بأن قطع قوائمه) أي قوائمه الصيد من الهائم (أو مفق ريش طائر أو كسر جناحه خرج) أي الصيد بسبب مدكر (عن حيز الامتناع) أي حيزته وقدره وأمكانه (فليقتل) كاملة فإن جرحه فأدى الجزاء (أي جزاء جرحه) ثم قتله زمة جزاء آخر وإن لم يؤد (أي جرحه الجرح) حتى قتله جزاء واحد أم لو جرح صيدا ففكر عنه قبل أن يموت ثم مات فأجرته الكفارة التي إذا هاعلى ما في البدائع وغيره في الميسرة روى أحمد صيدا جرحه ثم كفر ثم رآه بعد ذلك فقتله عليه كفارة أخرى وإن لم يكفر عنه في الأول لم يصره ولا يكن عليه ميهاني إذا كفر عنه في هذه الاجرة أو لا ما قصه الجرح إلا وذهب شمس لأئمة يردونه ككفر بقيمة صيد محروق فم إذا كفر بقيمة صيد صحيح فليس عليه شيء

وآلا تذكروا أن تجعل ثأورا في حياتها ونورا في مماتها ونورا في قبرها ونورا في جثرتها ونورا تنوسل به اليك ونورا تفوز به لديك فانا يبك سائلون وبثناك معزومون وللفائلك راجون (اللهم) احسننا أي الحق وجعلنا من أهله وانصرنا به (اللهم) اجعل شغل قلوبنا بذكر عظمتك وفراغ أدينا في شكر لمتك وأطلق ألسنتنا بوصف سنك وقناوائب الزمان وصورة السلطان ووساوس الشيطان فاكفنا مؤنة الاكتساب وارزقنا بغير حساب (اللهم) احسن ياخيرات آجلا وحقق فضلك آمنا وبسهل

آخر وفي منسك الطرابلسي ولو جرح صيدا فكفر ثم قتله بكفر آخرى ولو لم يكفر حتى قتله وجب عليه كفارة واحدة وما قصته الجراحة الاولى وفي الفتح ولو جرح صيدا ولم يكفر حتى قتله وجب كفارة واحدة وما قصته الجراحة الاولى ساقط وكذا قال في البدائع وليس عليه للجراحة شيء لانه لما قتله قبل أن يكفر عن الجراحة صار كأنه قتله دفعة واحدة وذكر الحاكم في مختصره مالا ما قصه الجراحة الاولى اي يلزمه ضمان صيد مجروح لان ذلك الضمان قد وجب عليه مرة فلا يجب عليه أخرى انتهى وحاصله تدخل الخناييين وما له الى جنابة واحدة كما حققه ابن الهمام تبعا لما في البدائع فهو المول قد تبر وتأمل (ولو جرحه) اي الصيد (ويجب أثر ما أتى شرمه ولم يثبت ضمن ما قصه ولو جرح صوفه) اي قطعه (أو حبله) اي لونه (فعلية قيمتهما) اي قيمة الصوف والبن على ما في البحر الزخار وفي البدائع ولو حبل صيدا فله ما قصه الحلب كالواثف جزأ من اجزاء وقد جمع الطرابلسي بين الروايتين حيث قال واذنا حلب صيدا فله ما قصه وقيمة البن انتهى ولله محمول على ما اذا شربه بنفسه بخلاف ما اذا طعمه الفقراء (ولو ضربه) اي الصيد (فرض) اي سب ضربه (فانقصت قيمته أو زادت) اي قيمته (ثم مات فعليه أكثر القيتين من قيمته وقت الحرح أو وقت الموت ولو جرحه صيدا فله ما قصه ثم أضاف اليها) اي الى عمره (حصة جرحه) اي كذلك (فان منها) اي من الجراحتين (فعلية للقيمة قيمته صبيحا وللحبة قيمته محروحا) اي وبه الجرح الاول (ولو قتل صيدا) اي في الحل أو الحرم (عموكا) اي للغير (فعلية قيمته للفقراء) اي كفارة (وقيمة مالكة) اي غرامة

فصل ولو نفر صيدا بـ تشديد القاء اي أخرجه عن حبره وجعله نافرا عن مكانه (فقتل) بتلبث الثلاثة اي زلق وسقط (فان) اي بسبه (أو اخذه) اي عز ولم يمت لكن اخذه (سبح) أي من اسد ونحوه (أو اضمد) اي لم يسل لكن تصادم (بشجر أو حجر في موره) اي في ساعة نومه ومات أو جرح (ضمنه ويكون) اي ان لم يمت (في عهده) اي ضمانه (حتى يهود) اي يرجع حاله (الى مادته في السكون) أي سكون القلب وأطمئنان خاطر (فان هلك) اي مات الصيد (بمد السكون فلا شيء عليه) لانه ماد الآن الى ما هو عليه كان فسقط ما بينهما من الضمان (ولو نفر) بتخفيف القاء أي نفر (الصيد) اي من احد (بغير صنعه) اي احتياله (وتفسيره) علق تفسير (فان كسرت وجهه) اي بالفترة ونحوها (ليلزمه شيء) لان التفسير طعمه فينسب الى صنعه بخلاف ما لو افترعه هو أو نفره (ولو نفره) بالتشديد حمله نافرا (قتل) اي الصيد انقثر (صيدا آخر صنعهما) وكذا لو أرسل كلبه مر جرحه آخر ضمنه كمنعهما (ولو رى سهمه الى صد قاصبه وأنفذه) أي وجاوزه (الى آخر) أي وأصابه (فقتله ما فعله جزاؤها) وكذا لو اضطرب السهم في الصيد فوقع (اي الصيد أو السهم) على بيضة أو فرخ فأنلفها (أي اهلك الثلاثة (ضمنها) اي لزمه ضمان الصيد والبيض والفرخ (ووركب) أي احرده (دنة أو ساقها) أي من روثها (أو قاصدها) اي من قدامها (فقتل صيد بوقشها) يكون غاف وعجز اي حسب وحركتها (أو عضها) اي بسنها (أو ذبحها) اي بحربتها (أو روثها أو بولها) ان وقع بهيمة وصار سدا لا تلافيا (ضمنه) اي جزاءه (ولو اوقفت) اي الدنة التي هو ركبها (نفسه) اي من غير احتياله في جريها وسرها (فتمت صيدا لم يضمن)

وصل في صيده على رجلان وأكثر اشتره جماعة وقبلا ثمان ضد جماعة (عمرين)

بلوغ رضاك سيئا وحسن
في جميع الاحوال أعمالها
(اللهم اغفر لنا ولا بنا
كأربونا صفارا واغفر
لخاصتنا وعامتنا
وللسلمين والمسلمات فانك
جواد بالخيرات يا من لا راد
اليوم ولا تغاظه الظنون
ولا تصفه الواصفون ولا
يحيط بأمره المتفكرون
يا من تقدر الفرق يا منجي الهلك
يا شاهد كل نجوى يا منتهى
كل شكوى يا حسن العطاء
يا قدير الا حسان يا دائم
المعروف يا من لا غنى لشي
عنه ولا بد لكل شيء منه
يا من رزق كل شيء عليه
ومعبر كل شيء اليه
يا من ارقت دمي سائلين
يا من تدب شفاقي حادنين

أي حال كونهم عزمين أو التقدير كانوا عزمين (في قتل صيد) متعلق بشارتك (في الحلال والحرم) صفة
 صيد (تقتلوه بضربة واحدة) أي بدفعه ولو حصل من كل واحد منهم ضربة واحدة (فعل كل
 واحد) أي منهم قليلا كانوا أو كثيرا (جزء كامل) أي على حدة (ولو كانوا عزمين) أي غير عزمين
 اشتركوا (في صيد الحرم) أي قتله (فليهم جزء واحد ولو كان أحدهم محرما بالباقي) أي بالباقيون
 (عزمين بضم الجزاء) أي الكامل (على عددهم) أي على عدد رؤسهم (كأن لم يكن فيهم محرم وعلى
 الحرم) أي بغيره (جزء كامل) أي على حدة (ولو كان أحدهما محرما والآخر حلالا) أي وقتلا
 صيد الحرم بضربة واحدة (فعل المحرم جزءا كاملا) أي قيمته كاملة (وعلى الحلال نصف الجزاء) أي
 نصف قيمته صحيحا (ولو كان شريك الحلال أو المحرم من لا يجب عليه الجزاء) أي لكونه غير مكلف
 بالفروع (كالصبي والمجنون والكافر فعل الحرم جزءا كاملا وعلى الحلال ما ينقصه على القسمة إذا قسمت
 على العدد) أي عدد الرؤس (ولو كانوا) أي قتله الصيد (قارين) أي جامعين بين النكسكين (فعل كل
 واحد) أي منهم جزآن أي جزءا لا حرام العمرة والآخر لا أخرى (ولو قتله قارن أو فرمد وحلال
 بصربة) أي دفعة (وأحدهما الحرم فعل القارن جزآن وعلى المفرد جزءا واحدا وعلى الحلال ثلث
 الجزاء) أي ثلث القيمة صحيحا (ولو ضرب به كل واحد ضربة) أي والمسئلة بمحاله (ووقت) أي الضربات
 (مما) أي دفعة واحدة ضمن كل واحد ما قصته ضربه صحيحا وعلى الحلال ثلث قيمته مضر وبها الضربات
 الثلاث وعلى المفرد قيمته منقوصا بها) أي بالضربات (وعلى القارن قيمتان منقوصا بهما فإن بدأ
 الحلال) أي ابتداء بضربه (وتوفي المفرد وثلث القارن فوات من كله) أي من أحصل ضرب كل
 ما ذكر (ضمن الحلال نقصان جنايته صحيحا وثلث قيمته) أي وضمن ثلثها (وبه ثلاث جراحات)
 أجملة حالية والمسئلة كذا مذكورة في الكافي وغيره وفي خزنة الأكل أيضا وعليه ثلث قيمته
 وبه الجراحات الباقيات قال في المحيط ذكر الجصاص أي هذا سهو أي ما ذكره في الكافي فإن ما في
 الخزنة قابلة للتأويل قال والصحيح أن بضمن ثلث قيمته وبه الجراحات الثلاث أن سوي الجراحة
 التي ضمنها انتهى (وضمن المفرد منقصه جرحه محرما بالجرح الأول وقيمته) وبه ثلاث جراحات
 كذا في الكافي ومنسك الفارسي وفي خزنة الأكل وعليه قيمته وبه الجرح الثاني انتهى وهو
 غير ظاهر كالأخفى فالصواب وبه الجرح الأول الذي صدر من الحلال ففي المحيط ذكر في
 الأصل أنه بضمن منقوصا بالجرح الأول والثاني وهذا سهو من انكاتب لأن الجرح الثاني
 فيه سهو فلا يرفع عنه ما انتقص بعمله وأن يرفع عنه ما انتقص بفعله غيره انتهى
 وهو في عمة من الإحالة وبه يبرر فساد ما ذكره رشيد الدين على المفرد قيمته وبه الجرح
 الأول وثلث قد وهو الصحيح انتهى ومن محبه إذا كانت الضربات دفعة واحدة لكن
 انقص ذكر في تكبير في هذا التقدم فاعلم بحقيقة المراد (وضمن القارن منقصه جرحه
 وهو مجروح بجرحين وقيمتين) أي وضمن أيضا قيمتين (وبه الجراحات الثلاث)
 كذا في الكافي ومنسك الفارسي وفي المحيط وعلى القارن جزآن وبه الجراحات الثلاث وفي
 خزنة الأكل عليه منقصه جرحه من قيمته وبه الجرحان الأولان وعليه قيمتان وبه الجرحان
 الأولان انتهى ولا يظهر هنا ما في الكافي والفارسي وبه الجراحات الثلاث والألزام جزءا الجرح
 ثالث مكررا كالأخفى (ولو كانت أخنابة بالأولى مهسكة) أي موجبة لهلاك الصيد بسبب عدم

نساك (اللهم) أن نقتل
 في كنفك وجوارك
 وحركك وعيذك وسترك
 وأمانك (اللهم) أنا نعوذ بك
 من جهد البلاء ودرك
 العقاب وسوء القضاء
 وشماتة الأعداء (اللهم)
 أقسم ثامن فضلك ما تضمننا
 به من حق الدنيا وأغنا بها
 عن أهلها وأجل في قلوبنا
 من السلوعها وملتقضا منها
 والتبرع بجوبها مثل
 ما جعلت في قلوب من
 فارقه ترعدا فيها ورغبة
 عنهما من أوبائك اغضين
 للمرحومين يا أرحم الراحمين
 (اللهم) لا تدع ثافي مقامنا
 هذا ذنبا لا غفرت ولا عيا
 الاسترته ولا ما لا فرجه
 ولا كرمنا لا كغفته ولا

امكان استاعه (بأن قطع يده اورجه او قفا عنه) اى اعماها والمستة بحالها (ضمن الحلال قيته
 جميعا والمقرد قيته بجرحها بالجرح الاول والقارون قيتين بجرحها بالجرحين الاولين) اى
 وضمن القارون قيتين وبما لجائتان الاولان كذا فى السكافى وفى الطرابلسى على المقرد قيته وبه الجراحة
 الاولى ان كانت الاولى قطع يدها والثانية فقه العين ليكون استهلاكا من غير الجنس وان كانت كل
 واحدة منهما قطع يدها لصحيح ان المقرد بضمن قيته وبه الجراحة الاولى والثانية والثالثة ولائى
 على الحلال بالسراية لانه ضمن مرة بكاملها (ولو جرح حلال صيد الحرم غير مهلك فجرحه حلال آخر
 مثله) اى مثل جرحه غير مهلك (ومات منهما) اى من الجرحين (قبل الاول) اى الابدئ من
 الحلالين (ما قصه جرحه وهو صحيح وعلى الثانى ما قصه جرحه وهو جرح وما بقى من قيته فطلبها
 نقصان ولو كانا محرمين) اى والمستة بحالها (ضمن الاول كل قيته وبه الجرح الثانى وضمن الثانى
 كل قيته وبه الجرح الاول ولو كان احدهما محرما والآخر حلالا) والمستة بحالها (ضمن الحلال
 نصف قيته وبه الجرح الثانى والمحرم كل قيته وبه الجرح الاول

فصل فى تغير الصيد بعد الجرح * ولو جرح * اى حلال (صيد الحرم فزاد فى بدن) اى فى
 جزء من احزاء ذاته والاولى فى بدنه (كاختلاء بياض العين ونحوه اوسمره) اى فى قيته (كأن
 كانت قيته يوم الجرح عشرة) اى عشرة دراهم مثلا (ثم صارت) اى قيته (خمسة عشر) اى درهما
 (ثم مات من الجراحة) اى من أثرها (فطلب ما قصه الجراحة وقيته يوم مات) وهذا هو المذهب وعن
 أبى يوسف فى غير رواية الاصول ان الحلال لا يضمن الزيادة فى صيد الحرم بعد الجرح سواء كانت
 زيادة سمر او بدن (ولو قصت قيته ثم مات فان كان نقص فى سمعه ضمن قيته يوم الجرح ويحيط
 عنه النقصان الذى ضمن) اى فلا يشكر على النقصان (وان نقص فى بدنه من غير الجراحة
 ثم مات) اى من الجراحة (يحيط عنه النقصان ولو جرح صيد الحرم فكفر ثم مات وقد زادت قيته
 اى سمرا أو بدنا (غرم الزيادة ولو جرح محرر صيد الحلال ثم حل وزادت قيته ومات قبل التكفير
 ضمن النقصان وقيته كاملة يوم مات وان مات بعد التكفير والتحلل) أن كفر بعد ما حل ثم
 مات لم يضمن شيئا)

فصل فى حكم البيض ولو كسر بيض نامة أو غيرها فطلبه قيمة البيض * اى قيته كاملة
 (ما لم يفسد) على ما فى الهداية وأفاد قيد عده الفساد لانه لائى عليه فى الذرة وفى القنق ورائى
 بهذا ما قال الكرماني ان كسر بيضة مذونة فان كانت بيضة نامة وجب عليه الجزاء لان
 نشرها قيمة وان كانت غير نامة لائى عليه انتهى وما ذكره الكرماني هو مذهب الشافعية
 ولما قال المصنف (وان كانت بيضة مذونة) اى مطلقا فلائى عليه وان خرج منها) اى من
 البيضة (فرغ ميت فطلبه قيمة الفرخ حيا ولائى فى البيض) ففى المصنوع لم يكن ميت قبل
 الكسر لا يضمن شيئا واذا ضمن الفرخ لا يجب فى البيض حتى لانضمائه لاجله (ولو أخذ بيضا) اسم
 جنس للبيضة (وزكاه تحت دجاجة ففسدت فطلبه الجزاء وان خرج) اى وان لم يفسد وخرج
 (منها فرخ وطائر فلائى عليه ولو فرغ صيداع بيضة ففسد ضمن)

فصل فى اخذ الصيد وارساله * اى فى بيان حكمها واعلان الصيد بصرامة بثلاثة اشياء باحرام
 الصائد أو بدخوله فى ارض الحرم أو بدخول الصيد فيه (ولو أخذ صيدا) اى فى الحل (وهو محرر)

دينه الا قيته ولا عدوا الا
 كتب ولا نساد الا اصلحه
 ولا مريضا الا عاقبه ولا
 غائبا الا ردته ولا خلة الا
 سدنتها ولا حاجة من
 حوائج الدنيا الا آخرة
 فيها رضوا لغيرها صلاح الا
 قضيتها فانك تهدي
 سبيل وتجير الكسير
 وتنفى الفقير (اللهم) ما
 كان من قصير فاجره سعة
 عفوك ونجاوزعته فضلك
 ورحمتك واقبل منامه كل
 صالحا وأصنع ما ما كان
 قاسدا فانه لا مانع لما
 أعطيت ولا معطي لما منعت
 ولا مقدم لما خرت ولا
 مؤخر لما قدمت ولا مضل
 لما هديت ولا مذل
 لمن واليت ولا ناصر لمن عاديت

أوحلال في الحرم (لم يملكه ووجب عليه ارساله) ثم لاخذ لا يحل من وجهين اما أن يأخذه وهو محرم
 أو يأخذه ثم يحرم فلا يأخذه وهو محرم ووجب عليه ارساله مطلقا كقَالَ (سواء كان في يده أو في قصعه معه
 أو في يته ولو لم يرسله حتى هلك وهو محرم أو حلال فعليه الجزاء ولو ارسله محرم آخر من يده فلا شيء
 على المرسِل) وكذا عليه كاهو الظاهر (وإن قُله) أي محرم آخر (فلي كل واحد منهما جزاء
 كامل وللاخر أن يرجع باضمن على القاتل) أي عندا ههنا الثلاثة وقال زفر لا يرجع وهذا كله
 (إن كفر بالمال وإن كفر بالصوم فلا يرجع عليه) على ما صرح به في المنتقى (ولو كان القاتل صبيًا أو
 مجنونًا أو كان أصل الآخذ الجزاء أو يرجع بقيته على القاتل ولا جزاء على القاتل) ابتداء لعدم تكليفه
 (ولو قُله) أي الصيد (بهيمة في يده فعليه الجزاء أو لا يرجع) أي به (على واحد) أي من صاحب البهيمة
 أو راكبه أو ساقها أو قائد هاءوا المسئلة مصرحة في البحر الزاخر (ولو ارسل) أي محرم (صيده هو)
 أي من صاده بنفسه أو وقع في يده (أو غيره من يده ثم جده في يد إنسان بعد ما حل) أي من أحرماه (فليس
 أن يبرعه) أي يأخذه (ممن هو في يده) لكونه كان في ملكه أو لا وقد خرج بالارسال عن كونه ملكا
 له (بخلاف المسئلة الآتية) وهي ما لو أخذ حلال حيث يجوز له ذلك كاسياني (ولو أخذ صيدًا في الحل
 وهو حلال ثم أحره ملكه) أي ملكا مسترا حيث لم يخرج بالاحرام عن ملكه (ثم إن كان
 الصيد في يده لزمه ارساله على وجه لا يضيع ملكه) أي إن شاء بقائه في ملكه (بأن يحمله) أي يرسله
 (في يته) أي مطلقا عليه فان الاستدانة على اخذ الصيد في حكم ابتداء صيده (وإن لم يرسله حتى مات
 في يده لزمه الجزاء وإن كان الصيد في يته) وكذا إذا كان في قصعه حال احرامه لافي يده (لا يجب
 ارساله حتى لو لم يرسله فانت لا يضمن) أي على الصحيح وقيل لو كان النقص في يده يجب ارساله ثم اعلم
 انه إذا اخذ صيدًا وهو محرم فهلك به بما حل يجب عليه الجزاء كما مر اما إذا اخذ قبل الاحرام ثم أحره
 وهو في يده ثم هلك في يده به بما حل هل يجب الجزاء أم لا قال الكرماني عندنا أن أحره وهو تمسك
 للصيد ولم يرسله حتى هلك الصيد في يده وهو محرم أو حلال فعليه الجزاء لانه لما أحره وهو في يده يجب
 ارساله فإذا تلف قبل ارساله صار متعديا فيه فيضمن كما لو اصطاده في حالة الاحرام (وإن أرسله
 إنسان من يده ضمن المرسِل قيمته) أي عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا يضمن شيئاً (وإن وجد به بعد
 ما حل) أي خرج من الاحرام (في بدا حذقه أن يبرعه منه) أي يأخذه من يده لعد غروحه من ملكه
 بخلاف ما تقدم (حلال اصطاد صيدًا لم يقتله في يده حلال كان على كل واحد جزاء كامل ورجع الآخذ
 على القاتل ولو اشترى) أي الحرم (صيدا لزمه ارساله) أي في الصحراء ونحوه بما يمكنه الامتناع به (ولو
 أرسله في خوف البلاء لا يرأ) أي لا ينخسر من الصبار لانه لا يصير به متمسكا ولو ارسله فليس له الجزاء (ولو
 أخذه أحد بركه) كه) أي له ولو لم يره شهية في ملكه (ولو أخذ صيدًا لم يرسله في الحل فقتله رجل
 على الآخذ الجزاء ولو لم يقتل) أي ولو أرسله في الحل ولم يقتله رجل آخر (فلا يرأ ايضا من
 الصياد حتى يسلم وصوله إلى الحرم أمنا) وكذا إذا أخذ محرم صيدا فقتله حتى مات فعليه
 جزاؤه وإن لم يقتل

ولاملياً ولا منجأ منك الا
 اليك فقلت حق ووعدك
 حق وحكمك عدل
 وقضائك فضل ذلك شيء
 لمرتك وتواضع كل شيء
 لطغيك لا تحول دومك
 شيء ولا يبعز قدرتك
 شيء اليك اشكو قساوة
 قلوبنا وجود أعيننا
 وطول آمنا مع اقتراب
 آجالنا وكثرة ذنوبنا
 نعم المشكو اليك أمت
 فارح صفنا وأعطينا سكتنا
 ولا نحر مناقلة شكوانا فإلنا
 يسك شامع أرحي في
 أنفسانك فارح فضرعنا
 واجعل خوفنا كله منك
 ورجاءنا كله فيك وتوكلنا
 كله عليك وبامن معك محض
 وفصاحة فيما ساق أعدينا
 من سقطك وروث

فصل في دلالة الإشارة ونحو ذلك أي من الرسالة والاعانة والامر واخارة الآلة ثم في الاسرار
 أن الإشارة والدلالة واحد وقيل الدلالة باللسان والإشارة باليد انتهى والتحقيق أن الدلالة في الغالب
 والإشارة في الظاهر (وهي) أي دلالة ونحوها (حراء) أي على الحرم (مطلقا) أي في الحل والحرم

وعلى الحلال في الحرم ثم الدلالة من الحرم توجب الجزاء عليه (الآية) أي الشأن (لوجوب الجزاء بها) أي بالدلالة ونحوها (شرائط) أي ست (قالوا) أن ينصل بها القتل أي يحصل بسببها (فلو لم يقتله) للدلول (فلاشيء) على الدال (أي بمجرد صيده) (وأن قتله صلى كل واحد منهما جزاء كامل الثاني أن ينص الدال محرمًا إلى أن يقتله الآخر فإن دله ثم حل قتله للدلول فلا جزاء على الدال لكن يأثم) أي بدلالته السابقة لأنها كانت حيثخذ من المعصية (الثالث أن لا ينفلت الصيد) أي لا ينخلص منه بعد دلالته (فلا غفلت) أي أولا (ثم أخذه) أي تأتيا من غير دلالته (لأشئ) على الدال (أي لبطان دلالته بأفلاحة لكن يأثم بذلك الدلالة كما سبقت إليه الإشارة) (الرابع أن لا يسلّم للدلول الصيد) أي الغائب (ولا يراه) أي الصيد الحاضر (حتى لو دله) وكذا لو أشار له (والدلول يعلمه) أي برؤية أو غيرها (من غير دلالة لأشئ) على الدال (لأن دلالته لكونها تحصل الحاصل كالدلالة حيث لا تأتير لها) (الآية يكره لذلك) أي لظهور المعصية منه في دلالته على صل السبيحة (الحامس أن يصدقه) أي الدال للدلول (في دلالته حتى لو كذبه ولم ينسحب الصيد حتى دله عليه آخر صدقه فقتله فلا جزاء على الدال الثاني ولو يصدق الأول ولم يكذبه بأن أخبره فخره) أي فانه حيثئذ يحصل إخباره الصدق والكذب بخلاف ما إذا كان مشاهدا طاهرا فنه لا يحتمل أن لا يصدقه (وأن لا يكذبه) (حتى دله آخر مطلبه وقله كان على كل واحد منهما) (أي من الدالين (الحراء) لأنها لما اجتمعا في إخبارها صدقهما (كما على القاتل) أي جزاء كامل وأما إذا لم يصدقه وتقطيعه من غير دلالة آخر فقتله بمن الجزاء الأعلى القاتل على ما هو الظاهر (السادس أن يكون الدال محرمًا) فيه أن هذا معلوم من العنوان فهو ينسب من الشرائط بل من الأركان (فلو كان) أي الدال (حلالا في صيد الحرم والحل) أي في حل دلالتهما (فلاشيء) عليه (الآية) أي «شان» (بجره عليه ذلك) أي فصل الدلالة لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان وكذا إذا كانا حلالين في صيد الحرم فلاشيء على الدال في الوجهين وعلى الدلول الجزاء ما دلتهم في الصورين وقال زفر وهو رواية عن أبي يوسف يجب الجزاء على الدال الحلال أيضا في صيد الحرم وفي الحاروي إذا دل الحلال محرمًا في الحرم عليه نصف قيمته وفي الجامع لأشئ عليه عندهما انتهى وفي الثانية عن الحرانية لودل حلال حلالا على صيد الحرم فقتله عليه قيمته وعلى الدال صفها وقال أبو يوسف لأشئ على الدال انتهى والمدكور في المشاهر من الكتب عدم زوجه شيء على الدال مطلقا عند أصحاب الثلاثة خلافا زمر (ولا يشترط كون للدلول محرم) (أي في ضمان الدال المحرم) (ولو دل محرم حلالا في الحل فقتله) أي الدلول المدلول عليه (صلى الدال) أي المحرم (الجزء) (لأشئ) على الدلول (أي الحلال) وأما لو كان الدال محرمًا والدلول حلالا فقتله للدلول صلى كل واحد منهما حراما كامل في صيد الحرم وفي صيد الحل أخذ عن أبي عبد الله الحرم ولا شيء على المدلول الحلال (ولو أمر محرم بحرمه بقتل صيد حرم المأمورات) أي محرمًا حره (فقتله) أي الثالث (فأخبره على الأمر الثاني دون الأول ويجب) أي الحرم على القاتل أيضا وودل الأول وأمره) أي وأمره أن يأثم بجره (وأمر الثاني بقتله) أي الثالث (هـ) عزه على كل من الثلاثة) أي في الأمرين من محرم بقتل صيد حرم أو محرمًا آخر فقتله صلى كل واحد منهما الحرام وفي البحر الرافعي وقيل على كل من الثلاثة حره وفي فتح هـ عزه على الأمرين

قتلك ورواى عنك
فانه لا طاعة لنا بالجهد
ولا صبرنا على البلاء (اللهم)
أني أسألك العجاة يوم الحساب
والشفعة والرحمة يوم المذاب
والرضا يوم الثواب والتور
يوم الظلمة والرى يوم العطش
والفرج يوم الكرب وفرة
عين لا تقدر ومصاحبة
نبي محمد صلى الله
عليه وسلم (اللهم)
أني لا بد أن أمان تقاتل فأحمل
عندك عدونا بقولنا وذا
مصورا وعشنا موهور
وسينا مشكورا (اللهم)
أصبح دلى مستجرا بيز
وحو في مستجير بملك
وجعل مستجير بملك
وأصبح وحبى القاتل
مستجيرا أو حبك القاتل

لانه يحتل أمر الاول حيث لم يحرره بالامر بخلاف ما لودل الاول على الصيد أو أمر فأمم الثاني ثالثا بالقتل فانه يجب الجزاء على الثلاثة (وكذا لو أرسل محرم محرم الى محرم يده على صيد بأن قال له ان غلاتنا يقول لك في موضع كذا صيد كذا) وكذا لو قال صيد مطلقا على ما هو الظاهر (فذهب فقتله فاجزاء على كل من الثلاثة ولو قال محرم خلف هذا الحائط صيد فاذنا خلفه صيد كثيرة فقتلها فضل الدال في كل واحد جزاء (كذا في المحيط (ولو رأى (اى الدال (واحدا) أى من الصيود (قتل عليه) اى على الصيد الواحد (فذاغته) اى عند الصيد المدلول عليه (غيره) أى من الصيود أيضا (لا يضمن الدال الا الاول) الذى تعلق به الدلالة فقط كذا عند أبى يوسف (ولو قال (اى الدال (خذ احد هذين) أى الصيدين (وهو) أى والحال أن الدال (راحما) اى الصيدين جميعا (فقتلها) أى المدلول (فضل الدال جزاء واحد) وكذا اذا كان يرى أحدهما بالاولى (وان كان) الدال لا يراهما (فله جزاء) لان المطلق ينصرف الى السكك بخلاف القيد (ولو رأى) اى محرم (صيدا في موضع لا يقدر عليه) اى في مكان صعب لا يستطيع الوصول اليه (فذله آخر على الطريق) اى على طريق أخذ أو على طريق يوصل اليه (فذهب اليه فقتله فعل الدال الجزاء) اى جزاء الدلالة أيضا (ولو استمار سكتنا او قوسا او سلاحا) تميم بعد تخصيص (او نشابا) بضم فتشديد اى سهمًا تخصيصا بعد تميم والحاصل أنه اذا استمار محرم او حلال آلة يستعين بها (من محرم ليذبح به الصيد فذبحه به) أى فأخاره فذبحه به (فان كان) اى المستعبر (لا يجد سواها) اى غير تلك الآلة المستعملة (فعل المبر الجزاء) وان كان يجدها فلا شيء عليه) الا أنه يكره ذلك كما هو ظاهر وهذه المسئلة مطلقة على ما ذكر محمد في الاصل بقوله ولو استمار محرم من محرم سكتنا ليذبح به صيدا فلا جزاء على صاحب السكين ويكره له ذلك انتهى واحتلف فيه المشايخ فلا كثرون يقولون بتأويل هذه المسئلة وهو ان كان المستعبر يتوصل الى قتل الصيد بغيره لا يضمن وان كان لا يتوصل اليه الا بذلك السكين يضمن للمبر كما صرح به فى السير قوله على صاحب السكين الجزاء وقال شمس الأمتة السرخسى والاصم عندي أنه لا يجب الجزاء على كل حال وفي البائع بصدما كرمق المشايخ وسليخ هذا ما قالوا لو ان محرم رأى صيدا وله قوس او سلاح يقتل به ولم يعرف ذلك فى اى موضع فذله محرم على سكتها وعلى قوسه فأخذه فقتله به ان كان يجدها مدلل عليه بما يقتل به لا يضمن الدال فان لم يجد غيره ضمن وفى الطرابلسى محرم رأى صيدا لا يقدر عليه الا ان يرميه بشئ فذله محرم على قوس ونشاب او رجع اليه ذلك فعل كل واحد منهما جزاء كامل وفى منسك ابن النجاشي ومير السكين ادا لم يجد من يذبح به سواها ضمن بخلاف مير القوس فإنه يضمن مطلقا لانه لا يرى بغيره وامة أمير (ولو أمر) ودع حلال في الحظر محرم على صيد صيده الاستفار) اى التوبة بشروطها لشتره من الدامة ونمر على عدم الرجعة (ولا يلزمه شئ) اى من الجزاء واما اذا كان محرم محرم وحلالا على صيد ضمن

✓ ضمن فى بيع وشراء ونهب والنصب * لا يجوز * أى لا يعمل ولا يمتد (بيع المحرم صيدا فى الحظر وحرره) أى سواء كان فى يده أو ضمنه ومثله (ولا بيع الحلال فى الحرم ولا شراؤه من محرم ولا حلال) وهذا انفعو عليه " لأن كثرة دم ذكروا بلفظ البطان وبعضهم يلفظ الفساد (وداباعه) اى المحرم المصيد (وأبناعه) اى شتره (وهو) اى مقدمين البيع والشراء (باطل سواء كان

السكك الدائم (اللهم) اى أصبحت لا يضمن منك أحد اذا رددت ولا يضمن أحد اذا حرم منى (اللهم) لا تحرم فى قتله شكوى ولا تخذلى قتله صبرى وان عسك الله بصر فلا كاشف له الا هو وان يردك بخير فلا راد فقتله يصيب به من يشاء من عباده وهو الغفور الرحيم (اللهم) اجعل الموت خيرا غائب نظره والقبر خيرا بيت مصره واجعل ما بعده حيرا لئلا يرب اغترى ولو ادى ولا يثنى ولا حوائق واهل يبقى وذرى وللمؤمنين والمؤمنات الاحياء منهم والاموات اللهم من مات منهم فاغفر له ذنبه وور

القيمة ولم يسقط الجزاء إلا بوساله كافي البحر ان اخر والله اعلم

فصل في صيد الحرم صيد الحرم أي حريم الكعبة المحترمة (حرام على الحرم والحلال إلا ما استتاه الشارع) أي بقوله خسر فواسق يقتلن في الحل والحرم الحية والغراب الأبقع والغائرة والكلب العقور والحداثة وواه مسلم والنسائي وابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها ورواه ابو داود عن ابني هريرة لفظه خسر قتلن حلال في الحرم الحية والعقرب والحداثة والفساورة والكلب العقور (فلو قتل محرم صيد الحرم ف عليه جزاء واحد) أي لاجل احرامه كالموت خارجة (وليس عليه لاجل الحرم شيء للتداخل) أي لتداخل جزاء الحرم في جزاء الاحرام وجعلهما واحدا (ولو قتل حلال ف عليه الجزاء) أي جزاء الحرم (ولو اطلق) أي شخص (صيدا) أي في الحرم (مملوكا مملعا) كالبازي والطوطى والبردو نحوها (ف عليه قيمته) الكه مملعا ولاجل الحرم قيمته غير ممل (أي لاستوائهما عند الله سبحانه وفي حكمه) (ولو أدخل محرم أو حلال صيد الحل (الحرم صار حكمه حكم صيد الحرم) أي ف عليه ارساله وان ذبحه ف عليه جزاؤه (ولو أدخل) أي كل منهما (بازيا) أي في الحرم (فأرسله) أي فسيه (فقتل حمام الحرم) أي مثلا (فلا شيء عليه) أي خروجه عن تصرفه وعده انساب ف عليه اية (ولو أرسله للقتل) أي لقتل الحمام ونحوه (صليه الجزاء) لأنه يطلق عليه أنه صاد بالصيد (ولو قتل صيدا بعض قوائمه في الحل وبعض في الحرم ف عليه الجزاء) أي من غير شرط أن لاقل والاكثر من القوائم في الحل والحرم (ولو كان قاتنا في الحل) أي يجمع قوائمه (ورأسه في الحرم فلا شيء عليه) لان مدار القيام على القوائم ففي الصيد انما يشتر قوائمه كما في التوارد عن محمد (ولو كان مضطجعا في الحل وحز منه) أي أي جزء كان (في الحرم فهو من صيد الحرم) قال الكرمانى اذا كان مضطجعا في الحل ورأسه في الحرم يضمن قيمته لان العبرة لرأسه انتهى وهو موهوم ان الجزاء للمعتبر هو الرأس لا غير وليس كذلك بل اذا لم يكن مستقرا على قوائمه فيكون بمنزلة شيء ملقى وقد اجتمع فيه الحل والحرمه فيرجع جانب احرمه احتياطا في البدائع انما تعتبر القوائم في الصيد اذا كان قائما عليها وجميعه ان كان جميعا انتهى وهو بظاهره كما قال في النهاية يقتضى ان الحل لا يثبت الا اذا كان جميعه في الحل حالة الاصعاجع وليس كذلك في المنسوط اذا كان جزء منه في الحرم حالة النوم فهو من صيد الحرم والله أعلم (ولو كان) أي الصيد على أنصان مندلية الى الحرم وأصل المنجر في الحل ضمن (الاعتبر في الصيد مكانه من الاغصان المتدلية لأصل الدرجة) (ولو أخرج طيبة) الظاهر أن قيد كونه جاهلا (من الحرم فولدت) أي خرجته (ثم ماتت هي والولد ف عليه قيمة الجميع وهل يشترط ضمان "ولد تنكته من الرذالي الحرم ف عليه نحر عجان مذكوران في المحيط فاكثر" انتهى على أنه يشترط التحقق من الارسل فلو هلك الولد قبل التمكن منه لم يضمن لعدم المنع وان هلك بعده ضمن بوجود المنع بعد طلب صاحب الحي وهو الشرع وبضمه على أنه لا يشترط فيضمن مطلقا لآيات اليدعى مستحق الامن (ولو أدى الجزاء) أي جزاء الظية (ثم ولدت فليس عليه جزاء اولادها اذا مات ولود ذبح) أي أحد (هذا الصيد في الحل) أي بعد احراره من الحرم كما هو مروي عن محمد (قبل التكفير او بعده كما كاله) أي ولا تقاعبه تنزها كما صرح به عن محمد (ولو باعه واستعان بثمنه في الجزاء حاز) أي كان له ذلك قبل في البدائع لان الشراعة في حق الاكل خاصة ونحوه لا اشخاص

وازواجنا وذرياتنا واجعلنا
شاكركن لثمتك متين بها
عليك وأجمع علينا (اللهم)
احصلنا هداة مهديين
واجعلنا من أئمة متقين
يا ذا الفضل العظيم (اللهم) أي
أعوذ بك من الكسل والهزم
والخرف والمأثم (اللهم) أي
اعودك من عذاب النار وقتة
النهر وشرة القمى وشرة
قنة "نهر وشرة المسبح
الجدال (اللهم) اصل خطاي
بناه والتج والبرد وبني
قلوب من خطايا كبيت التوب
الايض من الدس وبعد
يمنى وين خطايا كما بعدت
بين المشرق والمغرب (اللهم)
قال الاصباح وجعل الليل
سكنا والشمس والقمر
حسبا "نفس عنى لدين
وأعنى من انفق ومتقى
نسمى وبصرى وقوفى
في سلك (اللهم) (سرف

للمشتري كافي قاضيه خان (وقيل البيع باطل) قال ابن الهمام والذي يخصصه النظر ان التكفير انشأ آله
الجزء امان كان حال القدرة على اعادة امنها بالرد الى ما منها لا يقع كفارة ولا يحل بدماء تعرض له اوان كان
حال العجز عنه بأن هربت في الحبل خرج عن عهدتها فلا يضمن ما يحدث من اولادها اذ امانات وله
ان يسطرها وان ادانى الجزاء قبل العجز ثم ماتت لزمه الجزاء لا ما الآن تعلق خطاب الجزاء وهذا
الذي ادين الله به ويكره اصطفاها بعد الجزاء بعد الهرب انتهى لمختصا (ولو خرج الصيد
بنفسه من الحرم) الى الى الحبل (حل اخذه) لا يتصل وصفه من صيد الحرم الى صيد الحبل (وان
اخرجه احد من الحرم يحل) واما ان دخل الصيد في الحرم من الحبل صار حكمه حكم صيد الحرم
سواء كان معلوكا ام لا وسواء دخل بنفسه او ادخله غيره حلال او حرم ولا يدخل منه في الحرم حيا
الا وجبا رساله قال محمد في الاصل والاخير فيما يرخس به اهل مكة من الحبل وانما يقبض وهو
كل ذكر او انثى من البقيع ولو ادخل شافي صيد الحبل الحرم ثم ذبحه فيه لبس للحق كانه لما قالوا لو ذبح
شاة وتركه التسبب عمدا انه ميت لا يحل للحق تناوله فكذا هذا (ولو رمى حلال من الحرم صيد الحبل
ضمن) خلافا لفرق (وكذا) اي ضمن (لورمى من الحبل الى صيد الحرم ولو رمى صيد الحبل الى
فهر ب فأصابه السهم في الحرم ضمن) وفي البدائع والحاوي قال محمد وهو قول ابن خزيمة في اعم وقال
الكرمانى كان عليه الجزاء ولا يأكل ايضا وهذه المسئلة مستثناة من اصل ابن خزيمة لان عنده المتبرئ
الرمى حالة الرمي دون حالة الاصابة في جميع المسائل الا في هذه المسئلة احتياطا وفي وجوب الضمان لانه
احتج فيه جهة الموجب والمستقط فترجح جانب الموجب احتياطا انتهى وصرح في المبسوط انه لا يلزمه
جزاؤه لكن لا يحل تناوله وعلى هذا ارسال النكبي (ولو رمى من الحبل واصابه في الحبل فدخل الحرم
فانت فيه لم يكن عليه جزاء ولكن لا يحل اكله) اي احتياطا وفي الكبير يحل اكله قياسا ويكره استحسانا
(ولو اكل من الرمي في الحبل والصيد في الحبل الا ان بينهما مقلة من الحرم) اي فاصلة فرقها بينهم لاشئ
عليه) ولا بأس بأكله ايضا لان الرمي والاصابة حصل في الحبل ومرور السهم في الحرم اذا لم
يصب الصيد لا يكون اصطفا في الحرم كذا في المبسوط والكرمانى (ولو ارسل بإذن الحبل)
اي لصد الصيد (فدخل) البازي بنفسه من غير قصد مرسه (اخره فقتل صيدا) اي من صيد
الحرم (لاشئ) عليه قال ابن الهمام لو ارسله الى صيد الحبل وهو حلال فتجاوز في اخره فقتل
صيدا لاشئ عليه وكذا لو طرد الصيد حتى ادخله في الحرم فقتله لاشئ عليه قل ولا يشبه هذا
الرمي وصرح في البدائع في هذه المسئلة ان لا يؤكّد الصيد ولو ارسل على غلب في الحرم او صوبه
اي للذئب (شبكة) فاحبب اكله صيدا او وقع في الشبكة صيد فلا حرج عليه (لان مقصده
قتل الذئب الذي هو حلاله ورساله اكله على ان ذئب وحده الشبكة مع حوزته
في الحبل والحرم فلا يكن منه) (وصبأى) اي لشكة (للصيد صلبه) اي اذا صاد صيدا وهو صاه
(ولو صب خبثا فعلق به) اي جابه (صيد) اي وحذروا حذرهماء فوقه فيه صلاص على
اي على كمن انما صبوا الحظر (ولو خذ الحلال صيدا حرم مقدسه) حلال آخر ثم دعه لاشئ في حرام
وهل حرام (فذبحه) الاخر (من كره) اي منه (قيمة) قيا على قوه مدبره على قدر وجد حيه
تخص من جميعه انك يشك هذا قايوا شتر حلال في قتل صيد حرم صلبه حرام
واحد بخلاف ما اذا صاد حلال صيد الحرم فقتله في حلال حرام حرام كره عدم منه حرام كامل

فصل الحيات وترك الشكرات
وحب المساكين واذاروت
يقوم سوء فقبضى اليك
غير مقتو زبنا آتيا في
الدنيا حسنة وفي الآخرة
حسنة وقا عذاب النار
(اللهم) اغفر لي خطيئتي
وجبي واسرائ في أمري
وما انت أعلم به مني (اللهم)
اغفر لي هزلي وجدي
وخطئي وعمدي وكل ذلك
عندي اللهم فرج لهم كاشف
الهم يجب دعوة المضطرين
رحمن الدنيا والآخرة
ووجه هاتين رحمتي
قادر رحمة تفتني بها عن
سوء (اللهم) لك تعبد
وعلايتي قبل مدبري
وتعجالي وعطلي سألني
وسمعتني وعمر لي دوني

ولأخذان يرجع على القاتل بالضمان (ولو أمسك حلال صيدا في الحبل وله فرخ في الحرم فأتا) أي فأت الصيد في يده ومات الفرخ في محله ضمن الفرخ في محله (ضمن الفرخ لا لآلام ولو اغتلق) أي محرم (إيه وفي البيت طيور) أي محبوسة (وخرج إلى منى) أي مثلا (فمات الطيور عطشا) أي من جهة المثلث أوزنات عطش يعني عطشا (فعله الحزاء) لأنه تسمي في موتها (ولو أخرج صيدا الحرم فأرسله في الحبل لا يرأس الضمان إلا أن يعلم وصوله إلى الحرم أمنا) أي إذا من هذا ولودل حلال حلالا ومحرم ما في صيد الحرم فلا شيء على الدال في قول أصحابنا الثلاثة وقدا ساء وأتم وقال زفر عليه الحزاء وفي الحاوي وهو رواية عن أبي يوسف

فصل في قتل الجراد ولو قتل جرادة في الأحرام والحرم تصدق بشيء من طعامه أي ولو قتلها لقوله (وعرة خير من جرادة) أي على ما ورد عن بعض الصحابة وفي مبسوط السرخسي فيه القيمة (ولو قتلها لمالك في أحرامه أن صام يوما) أي جرادة واحدة (قد دأب) أي على قدر الحزاء وهو أكل الأداما أن الصوم للمتعجز لا يجوز أقل من يوم (وإن شاء جمعا حتى تصير عدة جرادات) تقوم بنصف صاع من بر (فيصوم يوما) أي كافي المحيط فيكون جزاء وفاقا (ولو وطئ جرادا عامدا وجاهلا فعليه الحزاء) أي إذا تلف منه شيء أو هلك (الآن يكون كثيرا قد سد الطريق فلا يضمن) كذا في البحر الآخر ولعل الملة فيه دفع الحرج (ولو شوى جرادا) وكذا يعضا فأكله بصدما ضمنه فلا شيء عليه إلا أن يأخذ ضمن قتله لا يعمره أكله سواء أكل هو أو غيره حلال أو محرم بخلاف الصيد (ويكره بيعه قبل الضمان) أي أن باع جازو يجعل ثمنه في القداء إن شاء وكذا شجر الحرم ولين الصيد كذا ذكره بعضهم وذكر قاض خان في شرح الجامع الصغير محرم قطع شجرة من الحرم أو شوى بعض صيد الحرم أو غيره أو حلب صيدا أو شوى جرادا فعليه الحزاء في جميع ذلك يعني القيمة ويكره بيع هذه الأشياء فإن باع جازو يملك ثمنه بخلاف الصيد الذي قتله الحرم لأنه ميتة فلا يجوز بيعها وإذا ملك الثمن إن شاء جمعه في القيمة التي يؤدها لو أن شاء جمعه في غيرها ولم يشرى أن ينفع بذلك من حيث التناول لأن البيض والحراد لا يحتاج فيه إلى الذكاة والحلال والحرم فيما لا يحتاج إلى الذكاة سواء أأكله أو لا أكله لأنه كان صيداً في حقه وليس يصيد في حق الثاني انتهى وسين الفرق بين الآخذ والمشتري في إباحة التناول كالأ

يخفي (ويجوز) أن يبيعه (بيده) أي بعد الضمان

فصل في قتل القمل (أن قتل حمره ذبحة) (وكذا أن ألقاها بصدق بكسرة وإن كانت) أي القملة (أثنين أو ثلاث فقبضة من طعام وفي الزائد على الثلاث) بالغا مانع نصف صاع) كذا في الدائع والفتح وهو الذي روى الحسن عن أبي حنيفة وفي الجامع الصغير في ذبحة أطمع شيئا وهذا يدل على شيء يبرق قال في ذخيرة هو الأصح وعن أبي يوسف في القملة كعب من طعام وعن محمد كسرة خبز وكذا عن أبي حنيفة وأبي يوسف وبذلك في ظاهر الرواية مقدار الصدقة وفي عيون السائل في ذبحة أطمع كسرة خبز وفي اثنين أو ثلاث أطمع قبضة من طعام وإن أكل أكثر أطمع بنصف صاع قال في إجابة وفي الميرون والجامع الصغير يشير إلى أنه لا يشترط فيه التخليك وهو الأصح (ولو ألقى) أي أحمره (ثوبه في الشمس أو عسبه لقصدها كذا) علة لموافقه الحزاء وهو نصف صاع من حنطة إن كان القمل كثير على ما في المحيط (وإن فضل) أي كلاً من الألباء والأمسل (لبر) صدق له ذبحة فلا شيء عليه) أي وكهذه الممل (ولم) أتملة كقتلها ولو قال (أي محرم) الحلال

(اللهم) أتى أسألت أعاناً
بأشرك قلبي وقبضاً صادقاً
حتى أعلم أنه لا يصيبني إلا
ما كتبت لي ورضيت
بقضائك (اللهم) أعني
على الدنيا بالقبضة وعلى
الدين بالطاعة (اللهم) أغني
بالافتقار إليك ولا تقترني
بالاستغناء عنك (اللهم)
أتى لأملك نفسي فضع
ما أرى جوهراً ولا أستطيع دفع
ما أكره وأصبح الحبر كله
بين يديك وأصبحت فقيراً
أني رحمتك فلا تجعل
مصيبي في رزقي ولا تجعل
الدنيا أكبر همي ولا مبلغ علمي
ولا تسلط علي بذنوبي
من لا رحمتي (اللهم) أنا
سألت كعبة الإخلاص
في القسب والوصا والمقد
في فقر والفق والسألت

وماؤها شفاء للعين وزيد في رواية والن من الجنة (وما حيف) بتشديد الفاء أي بيس (من الشجر والحشيش) كاسبق حكمها وفي نسخ الأصل وما حيفي يضم جيم وكسرون وفحيفه أي ما احتق من الزهر والثر منها (أو انكسر) أي قطع أو قطع منها بغير فعل آدمي مكلف (ولا ضمان فيه) ويحل الانتفاع به (ويحرم قطع الشوك والموسج) وهو نوع من النوك (ولا ضمان فيه) على ما ذكره عز بن جماعة عن الحنفية (ولو حفر حفرة للخبز) بفتح الخاء ليخبز فيها (أو لوضوء) أي ليتوضأ من مائها (أو ضرب) عطف على حفر أي بني (الفسطاط) وهو الخيمة (أو أوقد ناراً أو مشى هو ودابته فاقطع به) أي بسبب مما ذكر (شيء من الحشيش) أي وذهب به زهرة أرض الحرم (فلا شيء عليه) أي في الجميع ولعل الله فيه أن الضرورات تبيح المحظورات (ولا يجوز اتخاذه المساويك من أراك الحرم وسائر أشجاره إذا كان أخضر) لأنه يؤدي إلى ارتكاب الحرم والسواك بذلك الأراك ما تحصر (ويجوز أخذ الورق ولا ضمان فيه إذا كان لا يضر بالسجر) على ما صرح به في البحر الزاخر (ولا يجوز رعي الحشيش) أي حشيش الحرم في قول أبي حنيفة ومحمد وأحمد وقال أبو يوسف ومالك والشافعي لا بأس به (ولو أراعت دابته حالة المشي) وكذا حالة الوقوف إذا لم يمكنه منها (لا شيء عليه) لوقوع رعيه من غير اختياره وهذا ما انفق عليه كافي نرح الدرر (ويكره الانتفاع بالملعوق) وكذا حكم الملعوق (من نبات الحرم وإن أدى قيمته) أي ساق (وإن باعه) أي بعد الطع والمطع (جاز ذكره وتصديق بئنه) وقيل لا بأس بصرفه في حوائجه (وجاز للمشتري الانتفاع به من غير كراهة) وعن أبي يوسف لا بأس لغيره من محرم أو حلال بالانتفاع به وفي البدع ولو اشترى إنسان من القاطع لا يكره له لأن تناوله بعد اقطاع التماهله (وحكم الحلال وأحرم) أي من الرجل والمرأة (في أشجار الحرم وأحد وكذا على القارن فيها حرام واحد) لأن السبب وهو حرم حرمة الحرم متعدد (والتسبيحاته وتعالى علم) وبالأحقان حكم أحكامه أحكم

باب في جزاء الجنائيات وكفاراتها

عطف تفسير للجز - (وكيفية أدائها وما ينطبق بذلك) أي بتفصيل أحكامها (اعلم) أن الكفارات كلها واحدة على التراضي (وإنما القور بالمسارعة إلى الطاعة والمسابقة إلى إسقاط الكفارة أفضل لأن في تأخير الصادات آفات ولذا قيل عجلوا أداء الصلاة قبل القوت وأسرعوا بقضائهما قبل الموت (ملايئم بالتأخير) أي تأخير أداء الكفارة (عن أول وقت الامكان) أي ابتداء زمان القدرة عليها (ويكون) أي انكسر (مؤدياً لأقاصيا في أي وقت أدى) أي من أيام دهره ناسي من أن أمره ليس محمولاً على فوره (وأما تضيق عليه الوحوب في آخر عمره) بأن يتي منه قدر ما يتيسر له أن يديه أمره وهو ليس على أصله إذا لم يجد أحد آخر عمره ونذا أبدل عن قوله في آخر عمره بقوله (في وقت يلب على ضننه أنه لو لم يؤده لماء) أي وقتته أو أداه (فلم يؤد فيه) في ذلك الوقت (مات) أي صبه (ثم أي) تحيره حيث لا يحب عليه الوصية بالأداء (أي أداه الورة أو غيرهم لتدارك تحيره) ونوم يوص لم يخب في التركة ولا على الورة ولو تبرع عنه الورة تجار (ورجى نجاة) ولا يصومون عنه (بل يتبرعون عنه بغير الصيام من دين الهدى أو أعطاه الطعام) والأفضل تعجيل أداء الكفارات (أي مسارعة) بحرات

في فصل في شرائط وجوب الكفارة فيها الإسلام ولا يجب على كافر لا يلبس من أهل الكفارة

ربنا بالسلام وأدخلنا دارك دار السلام تباركت ونسألت إذا الجلال والاكرام (اللهم) اغفر لنا وارحمنا وعافنا واعف عنا وتقبل منا وأدخلنا الجنة ونجنا من النار وأصلح لنا شأننا كله (اللهم) اني أسألك بأنك الخدات الله الذي لا اله الا انت يا مان الحاضرين يديع السموات والارضين إذا الجلال والاكرام يا حي يا قيوم (اللهم) اني أسألك بأنك أنت الله الواحد الاحد الفرد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد أسألك الصمو والبقية في الدنيا والآخرة (اللهم) انت

الموجة للقرية والمتنصية لحواليته) والعقل والبلوغ فلا يجب على صبي ومجنون) أي لا على أنفسهم
(ولا على وليهما) في جميع الأحوال (الأذان جن بدلا لحرام) أي بدالية والتولية (ثم أفاق ولو بعد
سنتين فيجب عليه جزاء ما ارتكبه في الإحرام) أي من المحظورات لكن بإسقاط الآثم (ولا على كافر)
لما سبق وكان الأولى أن يقدم هذا الفرع ليكون مقابلا في الأصل بحسب ألف والنشر المرتب) وأما
الحرية فليست بشرط (أي لا فيأبى وجب الصيام ولا فيأبى تقضي الطعام لكن فرق بينهما في وقت الأحكام
(فيجب على المملوك الصوم في الحال) أي قبل الشق ولو بالتراخي (فما يجوز فيه الصوم وأما المملوك والصدقة
فيجب عليه أداؤه بدلا للشق) فيكون وجوبه موقوفاً) ومنها القدرة على أداء الواجب (وهي استطاعة
المالية من غير اعتبار لصاب ولا حول ولا حول) وهو أن يكون في ملكه فضل مال على كفايته (أي زيادة
على مقدار كفايته من نفقته وكسوة له ولن يجب عليه مؤنته ويكون قاضا عن دينه وما لا بد له من
نحو مسكنه فيحتج (يؤخذ به الطعام وأولم يكن) الأولى ولا يكون أي أو هو أن لا يكون
(له فضل مال) أي زائد عن احتياج حال (ولكن في ملكه) أي موحود (عين الواجب عليه من
طعام أو دم صالح للتكفير) أي لتكفير تلك الجناية (فإذا كان في ملكه ذلك وجب عليه أداؤه
أي من غير اعتبار مال) سواء كان عليه دين أو لا) وسواء محتاج إليه في المستقبل أو لا (والمستبر
في القدرة وقت الأداء لا وقت الوضوء) وما يتفرع عليهما ظاهر جد الإحتياج إلى بيان (أما
الثائم والمنعم عليه فيجب عليهما الجزاء بارتكاب المحظورات) أي ولو كان الأثم مرفوعاً عنهما
في فعلهما المحذور لمد اختيارهما في تلك الحال (فأما قلب الثائم على صدقته) أو على طيب فتتخ
به أو تخطي شوب من غير شعوره وأما ذلك (فعليه الجزاء) أي بحسب ما ضله كذا في الخطي (وكذا
المنعم عليه) أي حكمه حكم الثائم لا حكم المجنون والفرق بينهما أن المجنون سلب العقل فلا يكون
مكلفاً والمنعم عليه ملابو العقل فلا يخرج عن دائرة التكليف وما يتعلق به من التشرّف والتشيف
(ويستوي في وجوب الجزاء الرجل والمرأة) أي إذا كانت الجناية تعميها ولا يخص به أحدهما (والعائد
والناسي) إلا أن الفرق بينهما في الأثم وعدمه (والخاطئ والساهي) عطف تفسير لاقبله والفرق بينه
وبين الناسي أن الخاطئ يترك أصل المحظورات ولا يقصد فعل المحذور لكنه يقع الأمر على خلاف قصده
بخلاف الناسي فإنه ينسى التمهيه عنه ويقصد فعله ويعتمد ويضاق فعله مقصده (والخاطئ) أي لفعل
بطوعه واختياره (والمسكّر) يفتح الرأى أي من أوجب على فعله من غير رضاه (والمبتدئ) أي للفعل
اتداء من غير سبق منه لتلك الجناية (والعائد) الذي يعود ثانية في ارتكاب تلك المنصية حيث يجب عليه
كفارة أخرى للجناية الثانية وفي المسئلة خلاف لأن عباس وبني السلف في قتل الصيد بخصوصه حيث
قالوا العائد فيه لا يفيد الكفارة بل لا بد له من العقوبة الدنيوية والأخروية فظاهر قوله تعالى
ومن عاد فينقم الله منه (والخارج والمنعثر) أي مفرد بهم أو مقترناً (والمحذور وغيره) أو يترك بينهما
في الأمر وعدمه وتحمّله وعدمه في جنس الكفارات (والأثم يقصان) وقدره حكمهما (وخاصي
والسكران) وأما عليه أثم سكران نشأ عنه المتدبّر به (والمنعم) والمنعم عليه) وقد سبق حكمه (والناسي
بالنفس) أي ويستوي فعله بنفسه على ضلّاله (وغيره) سواء بصوته أو كرهه (فوق ألبسه أحد)
أي ما يوجب كفارة (أو طيه أو حلق رأسه) أي قبل حلق آخره (وهو أثم ولا يصح تقوّل
آخره سواء كان) أي فعل فاعل (أمره) أي أمر المنعم بمورضه (ولا)

الملك لا اله الا أنت وانا
عبدك ظلمت نفسي
واعترفت بذنبي فاغفر لي
ذنوبي فانه لا يغفر الذنوب
الا أنت واحسن لاحسن
الا اخلاق ولا يهدي
لاحسنها الا انت واصرف
عني سيئها فانه لا يصرف
سيئها الا انت لييك
وسمديك واخبرك
بيديك بباركت وتعانيت
استغفرك وأتوب اليك
(اللهم) بهمك الغيب
وقدرتك على الخلق
احيي دعوت الحياة خيرا
في ونوفي اذعمت اوفدة
خيراني (اللهم) اني ازن

﴿ فصل في جزاء اشجار الحرم ونباته ﴾ وهو اعم من الاشجار لقوله وان كان مفارقه عرفا فان الشجر له ساق بخلاف الثبات ولذلك قال (اذا جنى على نبات الحرم) اي بقطعه او قلعه او رعيه (فله قيمته) اي يتفصل ثأني صفته (كبيرا كان الشجر أو صغيرا) و كذا يستوي ان يكون القاطع محرما أو حلالا حتى على الفارن فيه جزاء واحد (فيشتري بها) اي قيمته (ملما) من الجبوب التي يؤكل منها (يتصدق به على الفقراء) اي فقراء الحرم او غيره (كل فقير نصف صاع من بر) بضم موحد و تشديد واو اي حنطة ولا يجوز ان يعطى لفقير اقل منه (ان كثرت) أي الضام (وان كان اقل من نصف صاع) وكذا اذا كان نصف صاع (اعطى لفقير واحد وان شاء اشترى بالقيمة هديا وتصدق بلحمه على الفقراء) وقيدا لجمع هتاليان الاولى ولذلك قال (ولو تصدق به على فقير واحد جاز ويجوز الهدى في جزاء شجر الحرم بشرط ان تكون قيمته قبل الذبح مثل قيمة الشجر فيتأدى الواجب بالاراقة فلوسرق بدالذبح لاشئ عليه) اعلم ان في الهدى روايتين ففي رواية لا يجوز ولا تأدى بمجرد الاراقة بل لابد من التصديق بلحمه وفي رواية يجوز بصد ان يكون قيمة اللحم بصد الذبح مثل قيمة الشجر وان كان دونه لا يجزئ به عن القيمة وكذا لو سرق المذبح وجب ان يقيم غيره مقامه لانه لا راقاة على هذا من رواية وفي رواية اخرى يجوز فيه الهدى فتكون الاحكام المذكورة على حكمها كذا في الفتح وغيره وقال صاحب الجمع وفي رواية يجوز وهي ظاهر الرواية بشرط ان يكون الهدى قبل الذبح مثل قيمة الصيد فيتأدى الواجب لو سرق المذبح كذا في المنصفي وعلى هذا يخص ذبحه بالحرم (وان شاء تصدق بالقيمة) ثم اذا أدى قيمته ملكه وكره الاتفايع وان باعها جاز وبكره بخلاف صيد الحرم والحرم قاته لا يجوز بيه (ولا يجوز الصوم في جزاء شجر الحرم) اي عند انقضاء الثلاثة وعن زفر روايتان

﴿ فصل في جزاء صيد الحرم ﴾ اذا قتل صيده * اي محرم او حلال (فله قيمته فان بلغت هديا) اي ان وصلت قيمته الصيد ما يشتري به هديا يحريين اشياء كما قال (اشتراها) اي اشترى الهدى بقيمة الصيد (ان شاء) اي وذبحه وتصدق به (وان شاء اشترى بها ملما) اي من راو شعير (فتصدق به كاسر) في الفصل السابق (ويجوز فيه الهدى) اي بنفسه من غير تصدقه (بشرط ان تكون قيمته قبل الذبح مثل قيمة الصيد) اي على الاصح مما سبق الخلاف فيه (ولا يشترط ان يكون مثلها بدالذبح) كذا ذكره بعضهم (وأما الصوم في صيد الحرم) اي في كفارته (فلا يجوز للحلال) اي لخاتمة (ويجوز للمحرمة) في شرح القندوري أن الاطعام يجزئ في صيد الحرم ولا يجوز الصوم عند علمائنا ثلاثة وعند زفر يجزئ وفي اختلف لا يجوز الصوم بالاجماع قال صاحب الجمع فيجوز ان يكون في الصود عن زفر روايتان فتقل كل واحد رواية ثم هذا في الحلال وأما الحرم فظاهر كلامهم انه يجوز له صوم الهدى «اختلف لانه لما اجتمع حرمة الاحرام والحرم وتمتدز الجمع بينهما وجب اعتبار اقوامه وهو الاحرام فأضيف الحرمة اليه ورتب عليه أحكامه ضرورية صرح في شرح القندوري فقال اما عمره اذا قتل في الحرم فانه يأتى كفارة بالصوم وفي شرح الكنزيريه جزا آن على التماس وفي الاستحسان يلزمه جزؤه واحدا لان حرمة الاحرام أقوى من حرمة الحرم فيجب اعتبار الاقوى ويضاف الحرمة اليه عند تمتدز اسمع بينهما انتهى ولا يخفى ان الجمع بينهما يمكن بتعدد جزئيهما وكذا في كون حرمة الاحرام أقوى نظر لا يخفى اذ حرمة الحرم اعم حيث يشمل الحلال

بك حاجتي وان قصر رأيت
وضف على افترت الى
رحمتك فأسألك يقاضى
الاسور أن تنجي من
عذاب السعير ومن قسوة
القبر (اللهم) اهدني لارشد
امري واجبرني من شر
نفسى (اللهم) انى اعوذ
بك من منكرات الاخلاق
والا هواء (اللهم) انى
اعوذ بك من الشقاق والفاق
وسوء الاخلاق بسم الله
ما شاء الله لا يأتى بالخير الا
الله بسم الله ما شاء الله
ولا يصرف السوء الا الله
بسم الله ما شاء الله وما يكمن
سنة فمن الله بسم الله ما شاء
الله لا حول ولا قوة الا بالله

والحرم بل موجب حرمة الاحرام هي حرمة الحرم اللهم الا ان يقال كونه اقوى من حيث انه جمع بين حرمة الحرم والاحرام ولذا كان القياس ان يلزمه جزا آن

فصل في جزاء الصيد مطلقا في الاحرام والحرم وصفة اداؤه وقدمه وكيفيته ووجوه *
 اذا قلل الحرم صيدا فعليه قيمته بقومه ذوا عدل ﴿ اى على الاصح ﴾ (لما بصارة بقية السيود)
 الاولى بقيمة الصيد بلفظ الجنس الشامل للثقل والكثير والحلص والصام (في المقتل) اى مكان
 قتل ذلك الصيد (ان كان يباع فيه الصيد) اى جنسه أو خصوصه (أوفى أقرب ممكن من
 العمران اليه) اى الى المقتل وتكون من صفة المكان كما بينه بقوله (الذى يباع فيه الصيد
 ويعتبر الزمان الذى اصابه) اى الصيد (فيه) على الاصح لاختلاف القيمة باختلاف الزمان
 كما يختلف باختلاف المكان (ويشترط للتقوم عدلان) اى لظاهر القرآن (غير الجاني) بما
 لسه عن ابن جماعة الى الحنفية ولسه لمة التهمة (وقيل الواحد يكتفى) اى يكتفى بقوله الواحد
 من غير ان يكون هو الجاني لكن اشئ احوط وهو الاظهر (وسواء كان الصيد بماله نظير)
 كالثمالة نظير البعير والحمار الوحشى شيه البقر والظبي كالفم (او كان مما ليس له نظير) كالحفامة
 وقد ابد من جعلها نظير الشاة في شرها عبا اذ لا بد من الشبه الصورى فى الجملة وفى المشبة
 خلاف محمد والشافى ومن تبعهما حيث قال لا يجب النظير فيماله نظير من التمس ولا يقوم فى
 الثمالة بدنة وفى الحمار الوحشى بقرة وفى الظبي والضبع شاة وفى الارنب عناق وفى اليربوع
 جفرة ولا يسترط عند محمد ومن تبعه فى النظر القيمة فسواء كانت قيمة نظيره مثل قيمته او اقل
 او اكثر والمذهب المختار ان لا يجوز النظر الا اذا كانت قيمته مساوية لقيمة المقتول وان لم يكن
 للصيد نظير كالحمار والصفور وسائر الطيور فيه القيمة إلا اتفاق بيننا (ثم ان بلغت قيمته هدبا
 فالقاتل بالخيار) وقيل اختيار الى الحكيمين (بين الطعام) اى اضعامه (والصياح والهدى وان
 لم تبلغ عن هدى فهو خير بين الطعام والصياح وان اختار الهدى) اى اعطاه (فان بلغت القيمة)
 اى قيمة الصيد (بدنة او بقرة) وكان حقن ان يقول او شاة ولله لم يذكرها لظهور امرها (ان شاء
 اشتراها) اى بدنة او بقرة (بقية الصيد) اذا بلغت احدها فحرا بدنة او ذبح البقرة (او اشترى بها)
 اى بقية احدها (سبع شياه الا ان شراء البدنة) وهى الاى بالى والبقرة كان لاولى ان يقول لان بدنة واحدة
 (افضل من الاغنام) اى الاشياء المتعددة فان تفضيلة الكيفية على من زيادة الكمية (وان فضل شيء
 من القيمة) اى بعد ان اشترى بعضها بدنة او بقرة او شاة (ان شاء اشترى به) بضم من اقيمة (هدبا
 آخر ان يلقه) اى هدبا (وان شاء صرفه الى اطعام) من انواع الخبواب (وتعطى كل مسكين نصف
 صاع) اى من بر أو صاعا من شعير ونحو ذلك (ومفضل) اى واعطى مفضل من نصفه كل مسكين
 (ان كان اقل من) اى من نصف صاع (لغيره) اى لمسكين آخر وفى تعبير بالغدير وادارة بنسكين
 أخرى شاعر ان لا فرق بينهما فى عطاه (وان شاء صاعا من كل نصف صاع يوم) وعن بقى (اى
 وكذا عن الفاضل منه) ان اقل (اى وان اقل من نصف صاع فيصوم يومه كمالا لعدم تصور تجزى
 الصوم فى اقل من اليوم) كفى لعيد الصغير لذى لا تبلغ قيمته هدبا (فانه يخير بين الاضاهه وصيه
 زولا يجوز فى الهدى الامم يجوز فى الاضاهه) من سن وهذا قول فى حنفية خلافا لعمد حيث حور
 صفة لهم من الضأن وهو الاثنى من اولاد نعمة منه ستة شهر ومن جفرة وهى من اولاد غنمها

الى العظيم (الله) صل
 على محمد وعلى آل محمد
 كما صليت على ابراهيم وآل
 ابراهيم انك حديد حميد
 (الله) صل وبارك على
 محمد وعلى آل محمد كما صليت
 وبارك على ابراهيم وآل
 ابراهيم انك حديد حميد
 (الله) ورحم على محمد
 وعلى آل محمد كما رحمت
 على ابراهيم وآل ابراهيم
 انك حديد حميد (الله)
 صل على ملائكتك
 انقرئين وعلى انبيائك
 المرسلين وعلى اهل طاعتك
 اجمعين من اهل سموات
 والارضين وعلينا معهم
 يا رحم الراحمين (الله)
 احسن عاقبتا فى الامور
 كلها واجرا من خزي الدنيا

اربعة أشهر وعن أبي يوسف روايتان والاصح من روايته كرواية عن أبي حنيفة من أنه يجوز الصغار على وجه الاطعام وفي القتح حتى لو لم يبلغ قيمة المقتول الاعاقا أو جلا كفر بالاطعام أو الصوم لا بالهدى ثم قال كاذكر المصنف (فلا تصور التكفير بالهدى إلا أن يبلغ قيمته جذما عظيم من الضأن أو ثوبا من غيره) ثم قال وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد بكفر بالهدى وإن لم يبلغ ذلك ومنهم من جعل قول أبي يوسف كقول محمد انتهى (ولا يجوز الصغار كالجفرة) بفتح جيم وسكون فاء (والناق) بفتح عين مهملة (والحمل) بفتح حين الجذع من اولاد الضأن فادونه (الاعلى وجه الاطعام) على خلاف ماسبق (بأن يعطى كل فقير من اللحم ما يساوى قيمته نصف صاع من بر ويجوز أن يتصدق بلحم الهدى على مسكين واحد أو مساكين) ويجوز الصدقة في الاماكن كلها عندنا ولا يختص بالحرم خلافا لغيرنا (ويسقط بالذبح فلو ضاع بصد لا شيء عليه) لان المقصود هو الاراقة (وان اختار اطعام للتكفير اشتراه بالقيمة) أى قيمة الهدى (واعطى كل مسكين نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شير) وكذا حكم الدقيق والسويق (ولا يجوز ان يلحم المسكين أقل من نصف صاع) كما هو الاصح في صدقة القطر (إلا أن يفضل) أى من الصيام الواجبة (أو يكون الواجب أقل منه) أى من نصف الصاع (فيعطيه لمسكين واحد) لان ما لا يدرك كله لا يترك بفضه (وان أعطى أكثر من نصف صاع لفقير) أى واحد (فهو) أى الزائد (تطوع) وعليه ان يكمل بحسبه (وهذا بخلاف الشاة في الهدى) وإذا فضل أقل منه (أى من نصف الصاع) ان شاء صام عنه يوما أو أطعمه مسكينا) أى من غير الذين اعطاهم سابقا (ويجوز الإباحة في جزاء الصيد) أى في صدقته بخلاف الحلق كاسياني (وان اختار الصيام يقوم الصيد) أى الصيد المقتول (طعاما ثم يصوم عن كل نصف صاع من بر أو صاع من غيره) أى مكان طعام كل مسكين (يوما وان كان الواجب دون طعام مسكين) أى أقل منه (بأن قتل صغورا) وهو طائر مشهور (أو بر بوعا ان يطعم القدر الواجب) أى ولو كان أقل من نصف صاع (وأما ان يصوم عنه) أى مع كونه أقل منه (يوما له أن يختار الصوم مع القدرة على الهدى والطعام) خلافا لغيره (ويجوز له الجمع بين الصيام والطعام والدم في جزاء صيد واحد بان بلغت قيمته هديا) أى متعددة (فذبح هديا وطعم عن هدى وصام عن آخر) وعلى هذا لو بلغت قيمته هدين كان له الخيار ان شاء ذبحهما أو تصدق بهما أو صام عنهما وذبح أحدهما وأدى بالآخر أى الكفارات شاء أو جمع بين الثلاث كما صرح به شارح الجمع

❦ فصل ❦ من لا يخلو الصدا ما ان يكون ما كؤل اللحم ❦ كالظبي وحمار الوحش والحمام (أو غيره) أى غير ما كؤل الجمع كسباع الطير والاسد والذئب ونحو ذلك (فان كان) أى الصيد (الاول) أى ما كؤلا (فيجب قيمته بالفة ما بلغت هدين أو أكثر وان كان) أى الصيد (الثاني) أى غير ما كؤل (فتجب قيمته أيضا غير أنه لا يجاوز دما) أى في ظاهر الرواية (حتى لو قتل فيلا لا يجب عليه أكثر من شاة) وذكر الكرخ أنه لا يبلغ دما بل يتقص من ذلك وقال زفر يجب قيمته بالفة ما بلغت كافي ما كؤل اللحم (ولو كان القاتل) أى قاتل الصيد (قارئا عليه جزا أن) أى عندنا (لا يجاوز دمين) وأما ان قتله بحمران فلي كل واحد منهما الجزاء لا يجاوز به الدم

❦ فصل ❦ ولو قتل ❦ أى حمرة (صيدا ممنوكا مملوكا) بفتح اللام المشددة (كالبازي والشاهين

وعذاب الآخرة اللهم)
اغنى على غمرات الموت
وعلى سكرات الموت
وهونها على حتى لا
أجد لها كربا ولا غشا
ولا ما ولقى حجة الأيمان
عند الممات (اللهم) اغنى
على الموت وسكرته وعلى
القبر ووحشته وعلى يوم
القيامة ودرعته وعلى
الميزان وخفته وعلى
الصراط وزله (اللهم)
ارحم غريبى في الدنيا
وتضرعى عند الموت
ووحدى في القبر ومقامى
بين يديك وتوفى عند
منتهى اجلى على شهادة
أن لا اله الا الله وأن محمدا
رسول الله واجله آخر
كلامى في الدنيا (اللهم)
أنى أسئلك عيشة نقيّة

والصقر والحمام الذي لا يحى من المواضع البعيدة وغير ذلك (أى ما ذكر (من الانصاف) أى أنواع الطيور (التى تتخذ لفرقه) أى لتتم بحسن صوته و صباحة صورتها (فله قيتان قيمته ممل بالصفة ما بلغت لمساكنه و قيمته غير معلم لحق الشرع ولا تعتبر زيادة القبة بسبب التعليم لحق الشرع وأما زيادتها لحسن فى ذات الصيد فمتيرة) أى فى حق الشرع أيضا فى رواية (كالحمام المطبوعة) بفتح الواو المشددة (والمصونة) بتشديد الواو المكسورة (والصيد الحسن المذبح) أى الجامع بين حسن الصورة وملاحة السيرة (وهل قوم الصيد حيا أو مذبوحا لما فى حق انالك فيقوم حيا وأما فى حق الشرع فمبارة بعضهم تفهم أنه يقوم حيا وصرح فى الخط بأنه يقوم طما) قال السر قدي فى شرح الثغاية اذا كانت قيمة الهدى حيا مساوية لقيمة الصيد حيا يجوز وان انتقصت عنه قيمة لم الهدى كما قال الطائى وعن ابن حنيفة عليه قيمة ما نقص بالذبح كفى المحيط طرف خزاة الاكل ولا عبرة فى اللحم الى تعالى السفاه فى قيمتها لا تقوم على المحرم الا على النعم وأقيمة الفراخ التى تؤكل انتهى فقامل

فصل فى جزاء البس والتغطية (أى المحظورين) والتطيب والحلق وقلم الاظفار (أى على اطلاقها) اذا فعل شيئا من ذلك (أى ما ذكر من الاشياء المحظورة) على وجه الكمال (أى مما يوجب جنابة كاملة بأن ليس بواو أو طيب عضوا كاملا ونحو ذلك (فان كان) أى فله بغير عذر فله الدم عينا) أى حيا ميتا وحزما ميتا (لا يجوز عته غيره) أى بدلا أصلا (وان كان) أى صدوره عنه (بغير) أى معتبر شرطا فهو غير بين الدم والطعام والسيام) أى بتفصيل يأتي فيها من الاحكام (ولو كان موسرا) أى غنيا (قادر على الدم او الطماء فان اختار الطمان) أى اعطاه واضامه او تخلى عنه (فله ان يطعم منه ستة مساكين) أى من مساكين الحرم وهو افضل او من غيرهم (كل مسكين نصف صاع من بر) كالفطرة (او دقيقه او صاعا من تمر او شعير) وسويق كل و دقيقه بحسب أصبه وفى الهداية الاولى ان برعى فى الدقيق والسويق اقدروا القيمة مضاه ان يؤدى نصف صاع من دقيق ابر مثا يبلغ نصف صاع من بر واختلف فى الزبيب فقال نصف صاع وهو رواية الحسن عن ابن حنيفة هذا وقد ذكر فى الكفاية ان اداء القبة افضل وعليه الفتوى لانه دفع لحاجة الفقير وقيل لتصوص عليه افضل لانه ابعد عن الخلاف فهو احوط فى العمل فلو وجب عليه اطعام ستة مساكين فعضه ثم بواحد عنه فان صار كل مسكين ما يبلغ قيمته نصف صاع من بر وجزا والا فلا (ويجوز فيه التخييل) أى تخيل لتصوص عليه بالاعطاء والتسليم بالاخلاف وكذا تخيل قيمة المنصوص عليه عندنا نكر لا يجوز اداء المنصوص عليه بعضهم عن بعض باعتبار اقيمة سواء كان من جنسه أولا فلا تجزى اخصة بالقيمة وكذا لا يجوز التمر عنها بالقيمة حتى لو أدى نصف صاع من جنسه جديدة عن صاع من جنسه وسط أو أدى نصف صاع من تمر يبلغ قيمته نصف صاع من بر وكذا لا يعتبر بر جمع عن نفسه ويلزمه تكميل الباقي (ولا بدحة) أى ويجوز فيه ذبحة يضرب موضع ونحوه بفقير وهذا عندنا يوسف خلافا لعمدوعن ابن حنيفة روايتان والاصح له مع لا نكر هذا خلافا فى كفارة الحلق عن الاذى وأما كفارة الصيد فيجوز لاصح على وجه لا بدحة بالاخلاف وان ذكر بعض طفاء الاباحة يصنع هم مضام على مقدار ما يحب عليه (ويكمنهم منه) أى لا يكون هاتبع وحذ عنه (حتى يستوفوا الكائين) أى مرتين من لا كمر مشبعين عاده وعشاه بدنه من كائين وعصف بين

ومئة سوية ومردا غير
عزى ولا قاضح (اللهم)
اجعل حبك أحب الاشياء
الى واجعل خشيتك
أخوف الاشياء عندى
واقطع عني حاجات الدنيا
بالشوق الى لقاءك واذا
قررت أمين أهل الدنيا
من ذنبهم قافر عني
بمادتك (اللهم) الى أسك
الصحة والسلامة والشفة
والامانة وحسن الخلق
والرضا بالقدر (اللهم) فى
أعوذ بك من يوم السوء
ومن ساعة السوء ومن
صاحب سوء ومن جار
لسوء (اللهم) اجعلنى
شكور واحسن صبورا
واجبى فى عني حقيرا
وفى عين الناس كبيرا

لها الا انه يجوز كونها سحورا وعشاء وغداً وعشاء من اكل الاول اولى فان غداً لم لا غير وعشاءهم
 فقط لا يجوز به لكن ان غداً وعشاءهم قيمة العشاء أو بالعكس جاز والمستحب ان يكون مأدوماً وفي الهداية
 لا بد من الايام في خبز الشعير وفي المصنعي غير البر لا يجوز الا بالادام وفي البدائع يستوي كون الطعام مأدوماً
 أو غير مأدوم حتى لو غداً وعشاءهم خبزاً بالادام أجزاءه وكذا لو أظلم خبز الشعير أو سوقاً أو تمرًا
 لان ذلك قديش كل وحدهم المعتبر هو الشبع التام لا مقدار الطعام حتى لو قدم أربعة أرغفة أو ثلاثة
 بين يدي ستة مساكين وشبوا أجزاءه وان لم يبلغ ذلك صاعاً أو نصف صاع ولو كان أحدهم شعبان قيل
 لا يجوز واليه مال شمس الأمة قالوا في والله سبحانه أعلم (وان اختار الصيام فليه صوم ثلاثة أيام) والاولى
 التوالى للمسارعة الى الكفارة والمسابقة الى الطاعة ولخالفه القوت بالفقر أو الموت (ويجوز) اى
 صومه ولو مترقفاً وان لم يصل شيئاً منها (اى من الافعال المحظورة المذكورة (على وجه الكمال) بان
 لبس اقل من يوم أو تطيب قليلاً ونحو ذلك (فليه) اى لكل جناية ناقصة (نصف صاع من بر أو صاع
 من غيره) اى حباً (لا يجوز فيه الصوم ان كان) اى فعله ذلك (بغير عذر) اى شرعى (وان كان) اى
 صدوره عنه (بغير عذر) اى الصدقة (اى المذكورة) (وصوم يوم) اى ولا يجب عليه هدى فان
 اهدى فيجوز بالاولى اذا قسمه على ستة مساكين واصاب كل منهم من اللحم ما يساوى قيمة نصف
 صاع من بر أو صاع من غيره

(اللهم) انى أسألك باسمك
 الطيب الطاهر المبارك
 الاحب اليك الذى اذا
 دعيت به أجبت واذا
 سئلت به أعطيت واذا
 استرحمت به رحمت واذا
 استفرجت به فرجت أن
 تبيذن من الكفر والفقر
 والفلة والذلة والملة وكافة
 الامراض والاعراض
 وسائر الاسقام والآلاء
 ومن فتنة الناس ومن النفس
 والشیطان ومن فتنة
 الدنيا ومن التمسوق
 والشقاق والتناق وسوء
 الاخلاق ومن السبعة
 والزينة والشركة (اللهم)
 انى أسألك فوائغ الخير
 وخواتمه وجوامع
 وأوجه وآخره وظاهره

فصل في احكام الدماء وشرائط جوازها اعلم انه حباً اطلق الدم على اى فى عبارات القوم
 من أصحاب المتأسك (فالمراد الشاة وهي تحزى فى كل موضع) اى من مواضع الجنايات (الا فى
 موضعين الاول اذا جامع الحلاج بعد الوقوف برفة) اى فى زمانه الى ان يحلق فى اوأته (فانه يجب
 عليه بدنة) وهي بئر أو بقرة (والثاني اذا طاف طواف الزيارة حباً أو حائضاً أو نساء فيجب فيه
 أيضاً بدنة ولثلاث لهما فى الحج) فيه نظر اذا تقدم انه اذا مات بعد الوقوف وأوصى بإتمام الحج
 تجب البدنة لطواف الزيارة وجاز حجه وكذا عند محمد يجب فى التامة بدنة كما سبق ثم قوله فى الحج باعتبار
 مفهومه المعتبر فى الرواية احتراز عن الممرة حيث لا يجب البدنة بالجماع قبل اداها كنهما من طواف الممرة
 ولأداء طوافها بالوصاف الثلاثة وهذا كله احكام الدماء (اما شرائط جواز الدماء) فخمسة عشر
 شرط (فالاول منها) اى من الشرائط (ان يكون المذنب) وهو من الابل ما طعن فى السادسة
 ومن البقر ما طعن فى الثالثة ومن الشياه ما دخل فى الثانية (فأنفوقه) اى جاز بالاولى (او جذا
 من الضأن) وهو ما أتى عليه أكثر لئلا يفتى فى الجمع وقيل الجذع ماله ستة اشهر وقيل سبعة وقيل
 ثمانية (وهذا كله اذا كان عظيماً) اى فى الاستحسان وتفسيره انه لو خلط بالثني اشتبه على الناظر
 انه منها واما اذا كان ضغير الجسم فلا يجوز له الا ان يتم سنة كاملة ووطن فى الثانية كجلى المزمز (والثاني
 ان يكون) اى يهدى (سالم من لبوب) اى المتبرة فى الاضحية فلا يجوز مقطوع الاذن كلها
 أو أكثره ولا لثني فى أصل الخلفة لا اذن لها وتقول جماعة عن اصحابنا انه لا تجزى التى خلقت لها
 اذن واحدة قد وهو مقتضى قول الشافعى وكذا لا يجوز مقطوعة الذنب والاف
 والالية كلها أو أكثره ولا لثني بس ضرعهما الذاهبة ضوء احدى عينيها ولا الجفاه التى لا من لها
 ولا ارجعها التى ينبع عرجه من مشيها ولا المريضة التى لا تمتاف ولا لثني لا اسنان لها الا اذا كانت
 متناف عن الاصبع ولا لثني لا تستطيع ان ترضع فصيلها ولا الجلالة ويجوز التى شقت أذنهما طولاً أو

من قبل وجهها وهي متدلية أو من خلفها أو كان على أذنها كي وكذا الجرباء إذا كانت سميكة وكذا
الحولاء وكذا الجلاء التي لا قرن لها وكذا الخصى والمجنونة ويجوز الحامل مع الكرامة هذا
وقال ابن جماعة مذهب الأربعة أن يجزئ الشرقاء التي شقت أذنها والحرقاء وهي التي خرفت أذنها
والحرقاء وهي المسحونة الأذن من كى وغيره (والثالث ذبحه في الحرم) بالاتفاق سواء وجب شكره
أو جبراً سوى الهدى الذي عطب في الطريق كسأني بيله (والرابع تأخير عن الجناية فلو ذبح ثم
جنى لم يجزه) كما حقق في كفارة اليمين قبل الحنث خلافاً للشافعي (والخامس أن يكون من الثم)
المذكورة من الشاة والبقر والبقر فلا يجوز نحو الدجاجة خلافاً ليوهمه الصامة (والسادس الذبح
فلو تصدق به حيا لم يجز) ثم لو أعطاه ووكله بذبحه وأكله جاز (والسابع التصديق على فقير فلو
أعطاه) أي المتصدق لم حديه (فتنى لم يجز) بخلاف الفقير فإنه إذا أخذ وهو فقير فلو باعه أو أهدى أو
حديث بررة فلو تصدق أحد على فقير طاماً أو موماً أو أداً للفقير إن يطعم غيره ما أخذه سواء كان ذلك الغير
هو الماعى أو ابنه أو ضياً آخر يجوز على سبيل التملك لبذل الملك كبذل العين ولا يجوز على سبيل
الإباحة لعدم تبدل الملك لأنه يأكله على ملك الفقير فلا يجوز ثم الفنى من له مائة درهم فضلائع
مسكنه وما لا بد منه وعن دينه وإن كان له أقل منه فهو فقير حل له أخذ الصدقة فلا يجوز إعطاء
الفنى عليك وإباحة وإما ابن السبيل المتقطع عن مله وكذا ما كان له وعليه دين يطالب من جهة العباد
يجوز إعطائه عليك وإباحة (والثامن عدم الاستهلاك فلو استهلكه بنفسه بعد الذبح بأن باعه ونحو
ذلك) بأن وهبه فتنى أو ألقاه أو ضيه (لم يجز وعليه قيمته) أي ضمان قيمته تلفوازه فيصدق بها
عليهم بأن كان مناجب التصديق به خلاف ما إذا كان مناجب عليه التصديق به فإنه لا يضمن شيئاً
بينه بقوله (إلا في هدى القرآن والتمعة) أي التمتع (والتعطى فإنه لا يجب) أي على مستهلكه (فيها
شيء) أي من الضمان لا بدله ولا قيمته (ولو هلك) أي المذبح (بعد الذبح بغير اختياره) بأن سرق
سقط) أي الضمان (ولا شيء عليه) أي في النوعين السابقين أما إذا هلك قبل الذبح ولو بغير اختياره وبزمنه
غيره في النوعين ولا يجوز تصديق القيمة فيما وجب شكره أو جبراً إذا هلك قبل الذبح ولو بغير حرمه جاز
بعبه في النوعين الأربعة لا يجوز له أكله ويجب التصديق به فعليه التصديق بتمته في أيداع قلبه إن همد ونسبه
بعضي من طوره الهدايا فإن باع شيئاً أو أعطى الجزأ جرته فعليه أن تصدق بقيمته وقت النظر إلى بعض
أجرة الجزأ من هادى أو أعطى صار السكك طائراً شرط أعصاه منه سقى تركه له فيها ولا يجوز سكك قصده
الاعم وإن أعطاه من غير شرط قبل الذبح ضمنه وإن تصدق بشيء منها عليه من غير الأجرة جزأ
كان أهلاً للتصدق عليه (والتاسع عدم اشتراك من يرده لغير التربة فيما تصور الاشتراك كالبذنة) من لا بد
والبقرة بخلاف الشاة ولو أجمع على جماعة ما وجب أو أمان للصدقة لأن ذلك على وجه القيمة ونوب كل
مسكين قدر قيمة نصف صاع من خضرة أو صاع من غيرها (فهو اشتراك سبعة في ذبة) جزأ عدم
الأثرة الأربعة بشرط قصد قرعة من جميع السعة (فكنوا) أي اشتراك السبعة (كما هم يريدون قرعة)
أي التقرب في الخمة وتوكل اختلاف بينهم من جهة نوع القرعة (جروا) كما حرمه يريد
أي لنفسه أو لغيره (لم يقض عن أحدهم) أي يجب عليهم وكذا أحد الشركاء من هرة
كأن كافر ثم اعلم أن السكك من وجب عبه من من سجد جزأ إن بشره ست فقر فهو وجب عبه
عليهم وإن اختلف اجناسها من دة قرن وتمتع وحضر وحضر أو صيد وحذوت وتود حس فصل

وإبلته والدرجات العل
آمين (اللهم) أي أسألك
فرجاً قريباً ونصراً عزيزاً
وصبراً جليلاً وقصاً مبيناً
وعلاً كثيراً فاضلاً ورزقاً
واسماً مباركاً في غاية بلا
بلاء ونسألك العافية من
كل بلية ونسألك تحملاً
العافية ونسألك وجود
العافية في صحة بلامرض
ونسألك الفنى عن شرار
النس ونسألك تقيد
الأحاديث والأحوال ولا
قوة إلا بالله العلي العظيم
(اللهم) أي أسألك أن
تجعل سلمى بك تسرب
ومرأى بك تواضع
واستدأ وأمنحنى من
حصرتك رقة يسهل
مهما عوارى من ويغفر

وان اشترى جزورا أو بقرة ثمة مثلا ثم اشترك فيها ستة ميه بعد ما أوجبها لنفسه خاصة لا يجوز لانه لا
أوجبها صار السكك وأجبا عليه وليس له أن يبيع مما أوجه هديا فان قفل فله ان يتصدق بتمنه لكن
ان نوى عند الشراء ان يشترك فيها ستة فراجز أنه والا فله ان يكون ابتداء الشراء منهم ومن أحدهما
بأمر باقهم وإى الشراكه نحوها في مكانه وزمانه اجزأ الكل ثم يقسم اللحم بالوزن فلو اقتسموا
جزا فلو لم يجز الا اذا كان مع شيء من الاكارع والجلد اعتبارا بالبيع على ما في شرح الجمع (والعاشر
ان يكون الذبيح) أى وقوعه (يوم النحر) المراد به جنسه (أو يهدى) أى يضي يوم النحر (فى هدى
التمنة والقران) اعلم أنه لا يختص ذبيح هدى بأى يوم النحر الا هدى التمتع والقران بالاجماع
فلا يسقط ولو ذبح قبلها خلافا لما بعدها وذهب القدوري الى ان هدى التطوع يختص بأيام النحر ايضا
والجمهور على خلافه وهو الصحيح فيجوز ذبحه قبل يوم النحر كما صرح به فى الأصل الا ان ذبحه فى
يوم النحر افضل اجماعا واماهدى الاحصاء فلا يختص بأيام النحر عندناى حنيفة خلافا لما على ما
فى عامة الكتب ووقع فى الفتن ان ابا يوسف مع ابى حنيفة ولعله عن روايتان (والحادى عشر الية)
أى بأن يقصده عن الكفارة وان تكون الية مقارنة لفعل التكفير فان لم تقارن الفعل أو تأخرت
عنه لم يجز (والثاني عشر ان يتصدق به على من يجوز التصديق عليه) أى من الفقراء والمساكين ولو
من مساكين غير الحرم اذا كانوا من المصارف (فلا يجوز) أى تصدقه (لو تصدق به على اصله) أى
من ابيه وجده وامه وجده ولو علوا (أو فرعه) أى من ابنه وبنته واولادها وان سفلوا فلا يجوز اطعامهم
تخليكا واباحة طواطم اخذواخته جاز اذا كانا غيرين ولو اطعم ولده او غنيا على ظن أنه اجنبى او فقير
ثم تبين حاله بخلاف ذلك جاز عندناى حنيفة ومحمد وعنى ابا يوسف لا يجوز (أو علوه) أى من من
أومد برؤوسه والامكانه (لوهامشى) على الاصح وقيل يجوز فى زماننا قال الطحاوى وبه نأخذ (أو زوجته)
أى امرأة المتصدق (أو زوجها) أى زوج المتصدقة (ومجوز) أى تصدقه (على الذمى) أى
اذا كان قفرا من جميع الكفارات عندهما وقال ابو يوسف لا يجوز الا نذر والتطوع ودم التمتع
(والمسلم أحب) وكل من هو اتقى افضل (ولا يجوز لحربي ولو مستأنا والثالث عشر ان يكون
الذبيح من المسلم أو الكسباني) والظاهر انه يكون مقيدا بأن لا يكون مشركا لله بيسى أو عزير وقد
سمى الله خاصة (والرابع عشر النسبة) ولو كان الذابح شافى المذهب وتركه عمد الا يجوز
(والخامس عشر الملك) أى انك السابق على الذابح فلو ذبح شاه لغيره فأحازه أو ضنه فلهك حيث
لا يجوز (ولا يشترط فى التصدقه) أى بلحمه (عددا المساكين) كما اشترى عند العامة من اعتبار عدد
السبعة فلو تصدقه على فقير واحد حاز (ولو بدفعة واحدة وهل يشترط عددا المساكين صورة فى
الاطعام غير كما وباحة قاتلهم بانس شرط حتى يودع طعاما ستة مساكين وهو ثلاثة أصع الى مسكين
واحد فى ستة أيامه يوم نصف صاع أو غدى مسكينا واحد أو عشاء ستة أياما حزمه عندنا ما لو دفع طعام
ستة مساكين فى مسكين واحد فى يوم دفعة واحدة أو دفعت فلارواية فيه واحتلف مشايخنا فقال بعضهم
يجوز وقائمه متم لا يجوز الا عن واحد وعليه الفتوى (ولا لقراء الحرم) أى ولا يشترط ان يعطى فقراء
الحرم (ولا الحرم) أى ولا ان يتصدق به فى أرض الحرم (ولو تصدق به على غيرهم) أى غير فقراء الحرم
(أو أخرجه) أى سمحه (من الحرم) أى بدالذبيح أى بد ذبحه فى الحرم (تصدق به) أى فى خارج الحرم
سواء على فقراء الحرم أو غيرهم (جز) وقرأ الحرم افضل) أى مطلقا (الا ان يكون غيرهم أحوج

عنها فلو الفالين حتى أرتقى
الك مرتقى تطلى فيه
الهمم العاية وتصاد الى
التفوس الاية واكتفى
بناشية من نورك تكتشف
على كل مستور وتضجى
عن كل حاسد مفرو وروهب
لى حقا أسع به كل خلق
واقضى به كل حق كما وسعت
كل شيء رحمة وعلما سبحانه
لا اله الا أنت سجدت
لعظمتك الجبارة وتسمت
بذكر الشاه شاهى يا قيوم
يا ذا الجلال والاكرام
(اللهم) ائى اسألك أن
تسل ما فى بطون عبادك
تسا من ضعف وتضع
ما فى صدورهم لما من غل
وتحمو ما فى قلوبها تاهن
حق وان كان لاحد من

أى أكثر حاجة وأظهر فاقه منهم (ولايحوز عن الدم) أى بدلائنه (أداء القيمة) أى صرف قيمته ولو حيا (الإناء) أكل أو تلف مالا يحوز (أى له) (الأكلم منه فليد قيمته) أى حيثن (يصدق بها) أى على الفقراء ثم اعلم أن الاضحية واجبة على كل مسلم حر مقيم ومسر ويستوى فيه المقيم بالإمصار والقرى والبادى فلا يجب على المسافرين ولا على الحاج إذا كان محرما وإن كان من أهل مكة كذا في الخزانة ولعل وجهه أنه يجب على الحاج دم قرآن أو تمته ويستحب لهم دم أفراد فيسقط عنهم دم الاضحية تخفيفا عليهم كما سقط عنهم صلاة العيد أجماعا وكذا أصلا جامعة بيني عند بعضهم قال السجاري في منسكه ولا يجب الاضحية على المسافر والحاج لأن فيه الحاق المشقة بالمشقة وتجب على أهل مكة لعدم المشقة فيهم ولعله أراد بأهل مكة من يبيع منهم ولا يبعد أن إذا أراد عمومهم فقد قال الحدادي وأما أهل مكة فتجب عليهم وإن كانوا حجاجا كذا في الكرخى وذكر في الحجندى أنها لا يجب على الحاج إذا كان محرما وإن كان من أهل مكة والله سبحانه اعلم

❖ فصل في أحكام الصدقة ❖ وهى التى فى الجنبية النافضة وهى مائة مقدرة كاستجى مقيدة وأخرى مطلقة ولذا قال (حيث أطلق الصدقة فأنراد نصف صاع من بر أو صاع من غيره) كالتمر والشعير (الافى جزء البس) أى لبس مالا يحوز له لبسه وفى مناه لتغطية (والطيب والعلق) أى الرأس وغيره من أعضاء البدن وفى مناه الفص وسائر إزالة الشعر (والقلم) أى تقليم الأظفار فنه حيثن (إذا ضل شيئا منها) أى من معطورات المذ كورات (كلا) أى على وجه كمال بأن لبس بوما أو طيب عضوا كاملا ونحو ذلك (يذكر) أى بخلاف ما إذا كان بغير عذرقانه يحتم فيه الدم (فالراد فيه) أى فى هذا النوع أى من الجنبية يندر (من الصدقة ثلاثة أصوع من بر أو ستة أصوع من غيره) أى مع تخييره أيضا بين الهدى وصيهام ثلاثة أيام (والا) عطف على الاستثناء السابق (فى قتل الجراد) أى وإن كثر (والقمل) أى إذا لم يزد على عدد الأشلائ وسقوط شمرات (أى قليلة بسبب قطعه أو حلقه لا بمجرد القسوط) وأنيس (أى والا فى التيس إذا كان) أقل من ساعة قضيتها (أى فى الصور المذكورة ونحوها) (يلزم شيئا) أى من الصدقة (ونوبيرا) أى ولو كانت قليلة لحديث مرة خبر من جرادة وهذا الذى ذكره أحكام الصدقة (وأما شرائط حوازا) فتسمة وكان حقها أن يقول سابقا فصل فى أحكام الصدقة وشرائط حوازا ثم يقول وشرائط حوازا (فالاول القدر) أى القدر الكامل من أنواع المنطومات (وهو أن يكون نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير) (اتفاقا) (أوزيب) أى على الأصح لما فيه من خلاف سبق (فلا يحوز قدره) أى من القدر المذكور من أحد النوعين (وإن زاد فهو تصوع) أى يتألف عليه (ويستبرع وزنا) أى من جهة وزنه (وهو) أى الصاع (أن يبع ثمانية أرطال) ومعرفة أرطال التوقف عليه بمقدار الصاع بحبه الكتب المنسوخة وقد بينه صدر الشريعة فى شرح "نوقاية" وقد ختته فوجدته نصف صاع تقريبا من أحب مصرى دائما يكن مغرا لا قدر كين مكى ويرى من يكن اشرف فى رمدنا ومن يسمى "أخفيف" مقدار كين واحد منه ثم عر أن "فخاوى" قد نصح ثمانية أرص مما يستوى كيه ووزنه ومعه أن حدس وشى "تررب" يستوى كيه ووزنه ومسوى هذه الأشياء يكون الوزن فيها أكثر من "تبرك" شعير مائة يكون كين كثير كليله فقددر مكابيل مالا يخفى كيه ووزنه فذا كان الكيل يسع ثمانية أرص من نفس وشى فهو نصح لئى يكابه شعير

عبادك فيناغل أوغش
أوحدها تزع ذلك كله من
قوتنا وأبدل ذلك كله بحبة
ومودة ورأفة ورحمة
واجعلنا فى حبك أخوانا
وعلى القسوى والحير
أعوانا واحملنا من يغو
ويعنى عنه ولا يحملنا من
يسادر الى الانتقام إذا
وجد إليه الفرصة ولا ممن
يتنهز المقوبة إذا أصاب إليها
انقدروا جبننا من الشقاق
والتفاق وسوء الاخلاق
واضع عناصفا جبيلا
وأعنا على الصفع الجليل
لئى أمرت أن نصفحه
وأهلب الادب بين
يديك وثرمتا تسلم لأمرك
واخضوع بيت و توكر
فى كراحوك عليك

والتمر (الثاني الجنس) أي الجنس الخاص الشامل لأنواع المطومات (وهو البرودقيقة وسوقه والصير ودقيقه وسوقه والتمر والزبيب فهذه أربعة أنواع لخاص لها) أي من الأنواع (التي يجوز أداؤها من حيث القدر وأما غيرها من أنواع الحبوب) فتحكمه كأعداد المطومات من الأمتة (فلا يجوز) أي أداؤه (إلا باعتبار القيمة كالوزن) بضمين فتشديد زاي (والذرة) تخفيف الزاء (والماش والبدس والحلص) يضم فتشديد ميم مضومة (وغير ذلك) من الحيوانات المطومات كالبقلا ونحوه (وكذا الأقط) بفتح فسكون (لا يجوز) إلا على وجه القيمة وكذا الحبز ولومن ير يعتبر فيه القيمة (أي قيمة نصف صاع منه فلا يجوز زاي دفع عين الحبز (وزنا) أي مقدار وزن نصف صاع وهو الصحيح وقيل إذا أدى منون من خبز الحنطة يجوز (ولا يجوز أداء المنصوص عليه بضه) بالجر على البدل بما قبله (عن بعض) أي بعض آخر من المنصوص عليه (سواء كان من جنسه) الأولي من نوعه فإن الجنس هو المنصوص عليه (أولا) بأن يكون من نوعه الآخر (فلو أدى نصف صاع من حنطة جيدة عن صاع من حنطة وسط) أي فبا إذا كان الواجب عليه صاعا وهذا مثال اختلاف قدر المتجانسين (أوصف صاع) أي أداءه (من غرنبلغ قيمته نصف صاع من بر أو أكثر) بأن بلغ قيمته صاعا مثلا (لم يجز) وهذا مثال اختلاف النوعين (ومجوز ذلك) أي الاختلاف (في خلاف الجنس) أي المنصوص عليه بأنواعه إذا أعطى (باعتبار القيمة) أي لا باعتبار الوزن (فلو أدى ثلاثة أمثاله من الذرة) أي ونحوها من الرز والبدس (ينبغي قيمتها منون من الحنطة جاز) لكن لا مطلقا بل (إذا أراد أن يجعل الذرة بدلا عن الحنطة) أما إذا أراد أن يحمل الحنطة بدلا عن الذرة (بأن يعطى أقل من منوى الحنطة يبلغ قيمتها من الذرة ما يبلغ قيمة نصف صاع من الحنطة) فلا يجوز والأولى أن يراعى في الدقيق والسويق القدر والقيمة (أي احتياطا على ما صرح به صاحب الهداية) (وهو) أي ومضاه (أن يؤدي من دقيق البر نصف صاع يبلغ قيمته نصف صاع من بر) وعن أبي يوسف أداء نصف صاع من دقيق أولى من البر (ومجوز أداء القيمة في الشكل دراهم أو دنانير أو فلو سا أو عروضا أو ماشاء) أي من الأمتة (والدقيق أولى من البر) وفيه ما تقدم وعن أبي بكر الأعمش تفضيل الحنطة (والدراهم أولى من الدقيق والبر) ففي الكفاية أن أداء القيمة أفضل وعليه الفتوى لأنه أدفع حاجة الفقير (وقيل المنصوص أولى) لأنه أبعد من الخلاف وهو المستحب وطريق الكل (الثالث أن لا يعطى الفقير أقل من نصف صاع من بر) كما هو الأصح فيها نصوا عليه من صدقة الفطر (فلو تصدق به) أي بالأقل منه (على فقيرين أو أكثر) بالأولى (لم يجز إلا أن يكون الواجب أقل منه) أي من نصف صاع من بر فإنه يجوز أن يدفع فقيرا واحدا فهو استثناء من الحكم السابق لأن الفرع اللاحق (ولو أعطاه) أي فقيرا واحدا (أكثر منه) أي من نصف الصاع (فهو) أي الزائد منه (تطوع له) أي لا يجب من صدقة الواجبة عليه (الرابع أهلية المحل المنصوف إليه للصدقة) أي المذكرة وغيرها (وهو أن لا يكون غنيا) أي شرعا (وهو من له ما تادروهم) أو عشرون مثقال ذهب أو نصاب آخر من النصب (فصلا عن مكنته) التي يحتاج إلى سكنه هو أو من يكون في مؤنته (وكسوته وأثاثه) أي متاع بيته من فرش وأدوات من نحاس وغيرها (وفرسه) أي المحتاج لركوبه (وخادمه) أي الذي لا يستغنى عنه (ولا يشترط فيه تحويل الحول ولا النماء) أي مكانه لفترة زمانه (بخلاف الزكاة) حيث يشترط فيه حولان الحول لاسكان النعم بغير اختلاف الفصول (ومجوز أطعام ابن السليل) وكذا أعطائه

(اللهم) لا تدع لنا ذنبا الاغفره ولا ما افرجته ولا كريا الا تقسه ولا ضررا الا كشفه ولا ديننا الا قضيه ولا قسما الا وفئه ولا ودا الا اصفئه ولا ضيفا الا قوته ولا امالا الا بئسه ولا عملا الا قبته ولا رزقا الا بسطه ولا خلاا الا ستره ولا مسافرا الا سمنه ورددته ولا كسيرا الا جبرته ولا اودا الا قفسته ولا صدرا الا شرحته ولا ضيفا الا فسحته ولا مشكلا الا اوضحته ولا شتا الا اصاحته ولا يسرا الا تزكته ولا عسرا الا آزرته ولا اعطاه الا جزته ولا يتيا الا كففته ولا ميتا الا

والمراد به المسافر (المتقطع عن ماله) ويستوى فيه متقطع الفزاة والحجاج وغيرهم في جواز اعطائهم ولو اختلف الحكم في كثرة الثواب بالنسبة الى بعضهم لاختلاف حالهم (ولا يملوكه) أى ولا يملوكه غنى لر جوع ماله اليه في ماله لان البدوماني يدملوا له (ولا طفله) أى الولد الصغير للثني بخلاف ولده الكبير اذا كان فقيرا (ولا هاشيا ولا يملوكه ولا مولا) أى متروقه وقيل يجوز دفعه اليهم في زمان ما يوبه أخذا لطحاوى (ولا حريبا ولو مستأنا) أى ممن دخل دار الاسلام بأمن (وجوز لاهل التمة) على خلاف في بعض الكفارات كما تقدم (وان لا يكون) أى لا يأخذ (أصل المكفر) أى بالصدق أو أمه أو احدا من اجداده وجدانه (ولا فرعه) من ابنته وبنته وأولادهما (ولا زوجته ولا زوجها) وكان حقه ان يقول ولا يملوكه (وجوز للاخ والاخت) وكذا سائر الاقارب ولومن ذى الرحم المحرم الذى يجب عليه فقتهم كالم والمعة والحال والحالة (ولو اطم) أى أحدا (على ظن أنه أهل) لا لطعام أو الاطعام بأن اعطى ولده على ظن أنه اجنبى أو غيبا على ظن أنه فقير (فظهر خلافة جاز) على الصحيح (الافى يملوكه) أى فيها اذنين ان الذى أعطاه مملوكه قاله لا يجوز (الحامس التأخير عن الجناية) فإن سبب الكفارة فصل المحظور فلو قدمها على الجناية لا يجوز كالوقدم كفارة البين على الخت قاله لا يجوز عندنا خلافا للشافعى ومن واقفه (السادس ان يكون الفقير من يستوفى الطعام) أى ممن يقدر على استيفاء أكلتين مشبعتين في الجله (وهذا الشرط (في طعام الإباحة خاصة) لافى التملك لا يجوز تملك الصغير بشرطه (فلو كان فيهم) أى فيما بين الفقراء والمساكين (فطعم) أى صغيرا بكل ويشرب الا ان اكله يسيرا يبلغ مبلغ بالغ كبير (لا يجوز ولو كان مراعا جاز) لان ما قارب الشئ يعطى حكمه ولانه قدبا كل مالا لا يملكه بالغ (السابع وهو ايضا يختص بطعام الإباحة) وهو ظاهر من قوله (ان يطمعهم في وقتين) أى مختلفين (غداء وعشاء أو سحورا وعشاء أو) بأن يطمع في وقتين متعدين بأن يكونا (غداين أو عشاءين) وكذا سحورين (والاول اولى المتبادر من لفظ الاطعام هو الاستثناء التام عن الطعام لقوله عليه الصلاة والسلام أغنهم عن السؤال (وان اقتصر) أى في اطعامهم (على وقت واحد) بأن غداهم فقط أو عشاءهم لا غير (لا يجوز) أى ولو كانوا كثيرين (الثامن ان يكون الطعام) أى الحاضر (مشيا) بكسر الباء أى قدر ما يمكن اشباعهم (في الوقتين جميعا) أى في كل منهما باقرادهما (ولو كان فيهم شعبان) اختلف لنساج فيه (قيل لا يجوز) واليه مال شمس الأئمة الحلواني وقيل يجوز والاول أصح (والثاني هو شمس) على معنى الذخيرة ولوقدم طعاما قليلا (لا قدر الطعام فلو قدم اليهم طعاما قليلا لا يبلغ قدر الواجب وشعوا منه جاز) حتى لو قدم أربعة أرغفة أو ثلاثة بين بدى ستة ماكين وشعوا أجزأه أو ان يبلغ ذلك صاعا أو نصف صاع (ولا يشترط) الا دام في خبز البر) والمستحب ان يكون ما دوما (واختلف في غيره) أى في غير البر في المنصبي غير البر لا يجوز الا بادم وفي الهداية لا بد من الا دام في خبز الشعير وفى البدائع سواء كن "صفا مادوما وغيره" دواء حتى لو غداهم وعشاءهم خبزا بلان شاء أجزأه وكذلك نواظم خبز شعير أو حوصا ونعرا لان ذلك قد يؤكل وحده انتهى كلامه (ولو جمع بين صفاه تملك ولا إباحة) حقه ان يقول بين تملك ولا إباحة وبين الاعطاء والاطعام (بأن غداهم واعطاهم قيمة العشاء) وكذا ان عشاءهم واعطاهم قيمة فغداه أو لسحور (أو نصف المنصوص) أى ربع صاع من بر أو نصف صاع من تمر (جز) بلا خلاف (وكذلك ان اعطى كل مسكين نصف صاع من شعير أو تمر ومد من بر جز) على مذكره في الأصل وفى بعض اذخندة

رحته ولا خانا الا قصته
ولا حاسدا الا دفعته ولا
أمر الا لولته ولا ضالة الا
رودتها ولا حاجة من حوائج
الدنيا والآخرة يكون لك
فيها رضا وتافيا صلاح
الا قضيتها وأعنت على
قصاتها بتيسير منك فى عافية
بلا بلاء وسعادة بلا شقاء
يارحم الراحمين

(نصل) فى ذكر فضل
حجة الجملة ما قلناه لعماد
فى ذلك (اعلم) ان
من حجة الجملة على غيرها
وجود منها موافقتها لوقفه
اننى صلى الله عليه وسلم
اننى اختارها الله تعالى
نرسوله صلى الله عليه وسلم
فانه كانت يوم الجمعة بلا
خلاف بين تخديش ومملوء

واعطاهم مديقه وروايتان والله اعلم (التاسع النية المقارنة) بكسر الراءى المتصلة (لفعل التكفير فان لم تقارنه
اي الفعل بأن تقدمت عليه او مات خرت عنه (لم يجز) وهذا آخر الشروط الوجودية (ولا يشترط تعدد
المساكين) اي في الاطعام من جهة التملك والاباحة (صورة) اي بل يشترعدهم معنى (فلو دفع طعام
سنة مساكين مثلاً وهو ثلاثة اشع (مثلاً) اي وكذا حكمه في الاقل والاكثر (الى مسكين واحد في سنة
ايام) اي مثلاً (كل يوم نصف صاع) من براوصاع من غيره (او غدي مسكيناً واحداً وعشاء) اي واحداً كلاً
منهما (ستة ايام اجزاء) اي بلا خلاف عندنا (اما لو دفعه) اي طعام جمع من المساكين (اليه في يوم واحد)
اي الى مسكين واحد (دفعة او دفعات) اي في يوم واحد (فلا يجوز الا عن واحد) اي بدلا عن طعام
واحد وعن مسكين واحد عند عامة المشايخ وعليه الفتوى وقال بعضهم يجوز ولا رواية فيه عن ائمتنا واما لو
اطعمه طعاما بآحة فلا يجوز بلا خلاف

❦ فصل كل صدقة تجب في الطواف ❦ أي بداداه ركنه من اربعة اشواط (ففي لكل شوط
نصف صاع) وبترك الثلاثة جميعها مجرم وكذا يترك شوط من السعي صدقة كالحج بترك كل
اشواطه دم (أو في الرمي فلكل حصاة صدقة) وفي ترك كلهم (أو في قلم الانطفاغ) اذا كان
اقل من خمس (فلكل ظفر) أي صدقة (أو في الصيد) أي في قصائه أو في صيد الحرم اذا لم يكن
تبغ قيمته هدياً (ونبات الحرم فعلى قدر القيمة) أي تجب الصدقة ثم اعلم انه اذا وجب الدم بشئ
من الباس والطيب والحلق والقلم حتماً بأن لم يكن عن عذر وكان جنائته كلاً فلا يجوز عنه غيره
وان وجب على التخيير بأن صدر عنه شئ منهم مذموراً فان اختار الدم اخص بالحرم فلو ذبحه في غير
الحرم لا يجزئه عن الذبح لكن ان تصدق بلحمه ودفع الى ستة مساكين كل مسكين قدر قيمة نصف
صاع يجزئ فعلى ما صرح به في شرح الطحاوي

❦ فصل في احكام الصيام في باب الاحرام ❦ أي كفارته (وله شرائط) أي خمسة (الاول
النية) أي نية الكفارة فلا يتأدى بدون نية (الثانية نيت النية وهو ان ينوي) أي يقصد
الصوم بقلبه (من الليل) أي بضمه من أوله أو آخره (فلو نواه نهاراً) بأن أصبح ولم ينو من الليل
ثم نوى نهاراً ولو قيل الزوال أو نوى قبل غروب الشمس (لم يجز) أي لا يصح صومه عن الكفارة
بالاجماع وهذا احكامات في جميع الكفارات كاليمين وحزاء الصيد والقران والتنجع والحلق وغيرها
(الثالث تعيين النية وهو ان ينوي الصوم عن الكفارة) أي المحضوعة (فلا يتأدى بطلاق النية ولا بنية
القول ولا بنية واجب آخر) كالندركفارة اليمين ونحوهما (الرابع ان ينوي الصوم بالمضاف اليه بأن
يقول صوماً لمتعة) أي مثلاً (او جزاء الحلق) أي مثلاً (او غيرها) أي من انواع الكفارات (ولو لم
يضيفه) بأن اقتصصر على نية الصوم من غير ان يضيفه او اضافها الى شئ آخر (لم يجز) اي في جميع الكفارات
لثبوت شرط التبيين فهذا الشرط مندرج فيها قبله فاحدهما مكر مستثنى عنه (الخامس ان يصوم في غير
الايام المنهية ورمضان) اذ كون صومه في غير رمضان قائل شرط ظاهر لان صومه ينصرف حيثما في فرضه
الافق بمضى الصور في القصور العبادية اذا نوى المريض والمسافر في رمضان عن واجب آخر كان
صومه مأموراً عندني خيفة وهكذا ذكر في الهداية وقال في الكافي عندني خيفة اذا صام المسافر بنية
واجب آخر قطع عنواه ان يرضى بالصحيح ان صومه يقع عن رمضان واما في الايام المنهية عنها فيحرم
صومه بان كان كونه شرطاً ان لا يقع صومه فيها فيحل بحث لا ينفق الصوم فيها كالأول في صوم يوم منها

ان الله تبارك وتعالى
لا يختار لرسوله صلى الله
عليه وسلم الا الفضل ومنها
اتفاق اجناب المسلمين
في اقطار الارض في خطبة
الجمعة وصلاتها واجتماع
وفد الله تعالى ببرقة
للقوف بها فيحصل في
الجميع التظيم من
اتفاق المسلمين في الدعاء
والتضرع والابتهال الى
الله تعالى عز وجل ما لم
ينفق في يوم سواء فكان
أكثر نوايا وأسرع قبولاً
ومنها اجتماع عديد لاهل
الاسلام في يوم واحد
فان الجملة عبد المؤمنين
وكذلك يوم عرفة عيد
نهم فقد ورد في جميع مسلم

فانه يجب أن لا يصوم فيها فلو صام صح قال المصنف في الكبير ومن اختار الصوم او وجب عليه الصيام في
 أي جزء كان صام في أي موضع شاء و أي زمان شاء قال في البحر يوم النحر او غيره قال وهذا مخالف لما
 قالوا أنه لا يجوز صوم هذه الايام المتينة مطلقا قلت لا مخالفة ولا مناقاة فان كلامهم محمول على الحرمة مع
 الصحة وما في البحر على الصحة مع الحرمة وكذلك على هذا يحمل ما نقل عن الطحاوي في شرح الآ ثا وليس
 لاحد صومها في منة ولا قران ولا احصار ولا غير ذلك من الكفارات ولا من الطلوع وهذا قول أبي
 حنيفة وأبي يوسف ومحمد ايضا انتهى وقوله ولا من الطلوع صريح في الدعوى اذ يصح صوم الطلوع فيها
 بلا خلاف مع الحرمة اجماعا ثم اعرب المصنف في فريجه حيث قال ثبت أنه لا يجوز صوم يوم النحر و ايام
 التشريق عن كفارة الصيد وغيره من كفارات الحج فقوله في البحر يوم النحر غير ما أخذ قلت
 لا يخفى أنه لا يلزم من عدم الجواز لكونه حراما عدم صحته عنه لأنه ليس شرطا وأما قول الكرماني
 ويصوم سبعة ايام بعد ايام النحر فقال السروجي هو سهو انتهى يعني صومه بسد ايام التشريق
 اقول يمكن دفعه بأنه قد يطلق ايام النحر تليسا بحيث تشمل ايام التشريق كمكته فراه ان يصوم
 السبعة بعد الايام المتينة لتلايق في الحرمة ولادلالة فيه على ان كون الصيام في غيرها من شروط
 الصحة (ولا يشترط في شيء منها) أي من الكفارة (التابع) أي تابع الصيام فان شاء فرقه
 وان شاء تابعه وهو الافضل بناء على استحباب المسارعة الى الطاعة لكن يجب عندنا التابع في صوم
 كفارة اليبين لقراءة ابن مسعود رضي الله عنه بعد قوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام متتابعات
 خلافا للساقبي رحمه الله حيث ما اعتبر القراءة الثلاثة (ولا الحرم) أي كون صومه فيه يجوز
 صومه في غيره حيث شاء وان كان في الحرم اكل نظرا الى مضاعفة الحسنه (ولا الاحرام)
 أي ولا كون صومه في حال مباشرة الاحرام (الا في صوم اقران) أي ومبعضه من التمتع
 (الثلاثة) أي الايام المتقدمة على السبعة من العشرة وكان حقه أن يقول 'لا في صوم الثلاثة'
 للقران والتمتع وتوضيحه أنه لا يجوز صومها قبل اشهر الحج ولا قبل احرام الحج والعمرة في حق
 الفارن ولا قبل احرام العمرة في حق التمتع (وصيام الياس والطيب والعلق) ولم لاظهار قدر ثلاثة
 ثلاثة) أي لكل من الاربعة ثلاث ايام بتقدير الشرع (وصيام جزاء الصيد على حسب الضمان)
 أي الاستفادة من قيمة الصيد (مكان طعام كل مسكين يوم) وهذا في صيد الحلال حيث يجوز فيه لصوم
 ولو بلا عذر ومن غير عجز واما جزاء صيد الحرم وحبيه ونبيه فلا يجوز الصوم عنه
 سواء كان قادرا او عاجزا معذور او لا وكذا لا يجوز بمحصن مضافا وكذا لا يجوز بغير
 وانتمتع الا عند العجز عن الهدى ولا بالاشتراك معذور ولو يذبح الأضياء سبق من المحضورات
 الاربعة اذا صدرت بغير واسدعها فلا يجوز فيه الصيام فلا سواء كان قدرا على ما وجب
 عليه من الدم والصدقة او كان عارضا (ومن عجز عن 'صوم كبير') وكذا مرض لا يرجى برؤه
 (لا يجوز له الفدية عن الصوم) كذا وحيث عليه كفارة لادى أي كفارة دفعه من حاق ربه بهما قد
 ونحوه (فلم يجد الهدى) أي عسفه أو نسيه (ولا عصاة ستة مسكين) أي مسك قبله لكن
 يشترط عدم القدرة على كفه (ولا يقدر على 'صوم') أي تكبير ونحوه (وأراد أن يضع عن
 صيام 'الامة' ايام ثلاثة مسكين بخمسة اشهر) لا طعمه كذا في اثنين الشارح وغيره من
 الاشياء 'ثلاثة' من هدى أو طعمه ستة مسكين بقدر معونه وصيام ثلاثة فيه في يجوز مكررة النص

عن طارق بن شهاب
 عن عمر بن الخطاب رضي
 الله عنه ان رجلا من اليهود
 قال له يا أمير المؤمنين آية
 في كتاب الله تقرر أنها لو
 علينا مشر اليهود أنزلت
 لأخذنا ذلك اليوم صيدا
 قال أي آية قال اليوم
 أكملت لكم دينكم
 وأتممت عليكم نعمتي
 ووضيت لكم الاسلام
 ديناً قال عمر رضي الله عنه
 قد عرفنا ذلك اليوم
 والمكان الذي أنزل فيه
 نزلت على رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وهو قائم
 بعرفة يوم جمعة (وقد
 ذكرنا حفظ السخاوي)
 رحمه الله تعالى في كتاب
 لا جوة 'مخزية' فيس

بالمقاييس على الاطعام والصوم في باب الصيام الظاهر انه يجب عليه اطعام الثلاثة بحسب القدرة واطعام الثلاثة الاخر يكون عليه متأخراً الى حالة الاستطاعة (وكذا المتنع) وفي مقام القارن (اذ لم يجد الهدى ولم يقدر على الصوم) أي على صوم الثلاثة في وقته وكان قادراً وقد فاته أو لم يقدر على الصوم مطلقاً (لم يجز أن يطعم عن الصيام) أي مكانه على ما في البحر الزاخر لان الشارع أوجب الهدى عليه عند القدرة والصوم للملين عند العجز فلا يجوز المدول منهما الى غيرها أصلاً

فصل اعلم ان السكفارات * أي ما يجب من الجزاء في الاحرام (كلها) أي جميعها (على أربعة أنواع) ووجهه الحصر لانه (اما ان يجب الدم عينا) أي مينا حياً (أو الصدقة عينا) أي من غير تخيير ولا ترتيب (أو على الترتيب) أي أو يجب احدهما على وفق الترتيب بين الشئين المذكورين (الدم) أي عند القدرة (والصوم عند العجز عنه) أي عن الدم (أو على التخيير) أي أو وجامع غيرهما هو الصوم على التخيير الوارد عن الشرع (بين الدم والصوم والصدقة) كان حقه أن يقول بين الصوم والصدقة والدم موافقة على ترتيب الآية المشرفة بوجوب الا هو ن فالاهون رحمة على الامة ثم هذه قواعد كلية ومتفرعة عليها مسائل جزئية فاذ عرفت هذه الاصول فان عليها الفروع من القول (في حيث وجب الدم عينا لا يجوز عنه) أي بدله (غيره من الصدقة والصوم والقيمة) أي لقيمة الهدى ولا قيمة الصدقة وأما يسقط الدم بالاراقة في الحرم (وحيث وجبت الصدقة عينا يجوز عنها الدم) أي بالاولى لانه الاعلى الا انه يشترط ان يصدق بالدم على شرائط الاطعام بأن يسقط كل مسكين قيمة نصف صاع لأقل ولا اكثر ولا يسقط عنه بالاراقة كما يسقط الدم بل ان هلك يجب ضمانه ويجوز دفعه خارج الحرم (والقيمة) أي ويجوز عن الصدقة المقرضة من نصف صاع بأوصاف غيره قيمتها (ولا يجوز عنها) أي بدل الصدقة (الصوم) أي وان كان عاجزاً عن اداءه عن الصدقة قيمتها) وحيث وجب احد الشئين على الترتيب الدم والصوم (يجوز فيها أنواع الاعراب الثلاثة) لا يجوز عنه الصدقة (أي بدلا عن الدم ولا عن الصوم) والقيمة (أي لقيمة الدم) وحيث وجب (أي احد الاشياء الثلاثة) على التخيير بين الثلاثة يجوز عنه بدلا (أي عن الدم) (الصدقة) أي المقدرة (والقيمة) أي وقيمة الدم على وجه الاطعام وكان حقه ان يقول والصوم أو يجوز له فيه الصوم أيضاً قال في الكبير فإذا فصل احدهما خرج عن المهددة ولا شيء عليه غيره ولو أدى الاشياء الثلاثة كلها عن كفارة واحدة لا يقع الا واحد وهو ما كان اعلى قيمة ولو ترك الكل يصاقب على ترك واحد منها وهو ما كان ادنى قيمة لان الفرض يسقط بالادنى وحيث يجوز اداء القيمة بدلا عن غيرها فهو الافضل عندنا تأخرين وعليه الفتوى كما قاله في التخيير

فصل * ولا يجوز للمكفر * أي مكفر الحنابلة في ذبح الهدى (ان يأكل شيئاً من الدماء) أي الواجبة عليه للجزاء (لادم القرآن والتنع والتطوع) استثناء منقطع لان دم القرآن والتنع وان كان مما يجب عليه الا انه دم شكر ودم التطوع مما لا يجب عليه فالتنع لكن دم القرآن والتنع والتطوع لانه يأكل شيئاً منه بل يستحب له ان يأكل بعضه كافي الاضحية (ولا يجوز اذاه اجرة الجزاء منه) أي من لحم الهدى وغيره (فان اعطى) فتجزأ رشا منه (غرم قيمته) أي ضمنها بتصدقها في غير الهدايا (الثلاثة) من دم القرآن والتنع والتطوع لكن هذا اذا لم يشترط اداء الاجرة منه واعطى مشرباً أو اخذه الجزاء بنفسه من غير مقابلة اجرة (ولو شرط الاجرة منه لم يجز في الكسل) أي في جميع الدماء الواجبة للجزاء وغيرها (وكذا لا يجوز له ان يأكل من صدقته) وهي

سئل عنه من الاحاديث النبوية مسألة في الترغيب في الوقوف بمرفة اذا كان يوم جمعة ذكر رزق في جاسه في المرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم أفضل يوم طلعت فيه الشمس يوم عرفة اذا وافق يوم جمعة وهو أفضل من سبعين حسنة في غيرها وهذا شيء انفرد به رزق ولم يذكر حاجته ولا من آخره فان كان له أصل احتمل أن يراد بالسبعين التحديد أو المبالغة وعلى كل حال ثبتت له المزية بذلك انتهى ملخصاً وقال في كتابه فضائل الاعمال عن أبي هريرة رضي الله

أعم من أن تكون دماً أو غيره فإن أكل منها شيئاً غرم قيمته (ولو أعطى الفقير الدم أو الصدقة ثم أراد الفقير) أي هو يمينه (أن يطعمه منه) أي المتصدق من تصدقه (أو يطعم غيره ممن لم يحل له الصدقة) أي مطلقاً كالغني أو لم يحل له تلك الصدقة من أصل المتصدق وفرعه ومعلومه (فإن اطعمه) أي كلاً منهم (عليكاً) بمعنى أوبة (جاء) أي اطعمه إياهم أو أكلهم (وإن اطعمه) أي كلاً منهم (الإباحة) بطريق الإباحة (لم يحز) لأنه يكون رجوعاً للمتصدق إلى صدقته وأكل الغير المستحق على سبيل حرمة

فصل في جنابة المملوك ﴿قَالَ وَغَيْرِهِ مِنْ مَدْبَرٍ أَوْ مَكْتَبٍ أَوْ مَأْذُونٍ أَوْ أَمٍّ وَلَدٍ كُلٌّ مِثْلُهُ الْمَمْلُوكُ الْحَرَمُ﴾ أي يحرم أو عمره من أنواع المحظورات سواء كان أحرامه بانفسه أم لا فقهه تفصيل (فإن كان) فعله المحظور (لم يحجز فيه الصوم) أي في تكفيره أصالة أو بدلاً (يجب عليه في الحال) أي قبل التمتع وجوباً متاخياً في الأداء فيجوز له الصيام قبل التمتع وبه (وإن كان) أي فعله المحظور (ملاً لم يحجز) أي الصوم (فيه) أي في تكفيره (بل الدم عتاً أو الصدقة عتاً) أي عتاً من غير تخيير ولا ترتيب (فعله ذلك) أي يجب عليه أن يفعله (أذا تعلق) في المال لا في الحال لتعلق جزائه بالمال وهو لا عليك في الحال (ولا يبدل) أي كل من الدم أو الصدقة عتاً بالصوم وإن أدى ذلك الجزاء المالى (في حال الرق لا يحجز) قيل لأنه لا ملك له وفيه أن هذا يصلح أن يكون علة لثبوت الوجوب لا لتعلق الجزاء ولذا اختلف في جواز التبرع عنه كآبائه بقوله (وإن تبرع عنه موله أو غيره لم يحجز) على ما في البدائع وغيره (وقيل لم يحجز) أذ يجوز الكرماني ماذا تبرع عنه موله أو غيره وقيل عن الطحاوي أنه لا يحجز انتهى لكن في ماذا استدان في ذمته لاسياً وهو مأذون في معاملته أوزمان مكاتبته لم أر من تعرض له مع أنه أولى بالجواز من التبرع عنه ألم يعرف في الشرع حواز التبرع المالى عن أحد في حياته بعدما استقر وجوبه في ذمته (أما دم الأصهار فيجوز إذا بعت عنه موله) أي هدياً ليحل به كسبائى في محله ولعل وجهه أن منفعة إحلاله ترجع إلى مالكه

فصل في جنابة القارن ومن بجنابه ﴿كَلِمَتُهُمُ الَّذِي سَأَلَ الْهَدْيَ وَغَيْرَهُ كَأَسْيَأَى بِنَاهُ﴾ (كل شيء) أي من المحظورات (فعله القارن) أي الحقيقى أو الحكيمى (مما فيه جزاء واحد على المفرد) أي بالحج أو العمرة (فعل القارن جزاءً) أي أحدهما لأحرام حجته والآخر لأحرام عمرته أوجز أن لأحرامى حجته وعمرته وهذه قاعدة كلية من قواعد مذهبتنا ينبنى عليها فروع جزئية (الافى مسائل) استثناء الأئمة الحنفية على خلاف في بعضها كاسنينها (الأولى منها إذا جاور الميقات بشر أحرامه ثم قرن) أي أحرم بعمرته وحجته بعد تجاوزه من غير إحادة (ففيه دم واحد) لأن محظوره هذا قل تلبسه بأحرامهما مع أنه لا يجب على من وصل الميقات إلا أن يحرم بأحدهما وليس من شرط القارن أن يحرم بهما من الميقات بل توجب عليه عند ردة محبوزة ميقات أن يحرم بهما أو بحدده بتخير فيهما ونودر بهما فلا وجه لقوله عبيد بن وهب أنه لو جاور الميقات فحرم بهما لم يدخل الحرم فحرم بعمرته يرمه بمنزلة لا يفتق وتفسر هذا هو مراد المصنف بقوله (لأن أحرم بالحج من أصل وبالعمر من الحرم) أي في سنة واحدة (أو بهما من الحرم) أي بعد مجاوزة عن الميقات إلا في (ففيه دم) أي مجاوزة ميقاتين بنسبة في سكره وهذا لو أحرم من ميقات بعمرته أو حجته ثم أحرم بعد تجاوزه بحجته أو عمرته لا يجب عليه شيء (لأنه زعمه محذور

عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله عز وجل خلق الأيالة واختار منها يوم الجمعة فكل عمل يصعله الإنسان يوم الجمعة يكتب له سبعين حسنة الحديث وفي ذلك استئناس لتضايف حج الجمعة بسبعين حسنة والله أعلم (ومن الادعية الخاصة بيوم عرفة إذا كان يوم الجمعة) ما حدثني به جماعة من مشائخي عن والدى الشيخ علاء الدين أحمد بن محمد النهروانى رحمه الله تعالى قال حدثني الحافظ لرحلة أبو الخير عبد العزيز بن عسران فقد رحمه الله تعالى

(الثانية قطع شجر الحرم فله جزاء واحد) وفيه أنه لا مدخل له في الاحرام مطلقا حتى يستثنى بما يجب على القارن جزا آن فياعلى المفرد جزاء واحد (الثالثة لو نذر حجة او عمره ماشيا فقرر وركب) أى في زمان لا يجوز له ان يركب (فله دم واحد) لان والتوسيع لا يفيد معنى الجمية فضلا عن المية (الرابعة لو طاف للزيارة جنبا أو على غير وضوء) كان لا يخسر والأظهر ان بقولنا ومحدثا ولعل المراد بالوضوء الطهارة الحقيقية أو الحكيمة عند جواز التيمم بالترط والشرعية (أو للصرة كذلك) أى طاف لها جنبا ومحدثا (فله جزاء واحد) اذ لا فرق بينه وبين المفرد فان جنابة طواف الزيارة مختصة بالحج سواء يكون مفردا أو قارنا وسواء خرج من احرامه بالحل أو لا و جنابة طواف العمرة خاصة بالمفرد للعمرة كما يدل عليه والتوسيع بخلاف ما اذا طاف القارن لعمرة جنبا او محدثا وللزيارة كذلك فانه لا شك من تعدد الجزاء وهذا معنى قوله (وان طاف لهما كذلك فله جزا آن) أى سواء كان مفردا بكل منهما أو قارنا بهما (الخامسة لو أفاض قبل الامام من عرفة) أى من غير عذر ولم يتحقق الغروب (فله دم واحد) لانه من واجبات الحج خاصة ليس له تعلق بإحرام العمرة (السادسة لو ترك الوقوف بمنزلة) أى غير عذر (فله دم واحد) لاسر (السابعة لو حلق قبل الذبح فله دم واحد) مع ما فيه من الخلاف في وجوب الترتيب والصلة ما تقدمت (الثامنة لو أخر الحلق عن أيام التجر فله دم) واحد لماسبق (التاسعة لو أخر الذبح عنها فله دم واحد والعامة لو ترك الرمي) أى كله أو بضعه مما يجب عليه دم أو صدقة (فله دم واحد) أو جزاء واحد (الحادية عشر لو ترك أحد السعين) أى سعى العمرة أو الحج (فله دم واحد) نقصان حجه أو عمرته (الثانية عشر لو ترك طواف الصدر) بفتح أى طواف الدواع (فله دم واحد) لانه متعلق بالحاج الأفاقي دون المعتز مطلقا واعلم أنه قال في الكبير يمكن أن يدخل الرابع وما بعده في اختلاف المشايخ في القارن اذا جنى بعد الوقوف ويمكن ان لا يدخل في الاختلاف بل يبقى على الاتفاق لما عطل بعضهم بأن هذه الاضلال لا تعلق لها بالعمرة بخلاف الصيد ونحوه انتهى وهذا هو الظاهر الذي لا يتصور خلافه كما لا يخفى ثم قال أما الرابع والخامس فظاهر وأما السادس أى الذى جعل في الصغير هو السابع فلم يخرج شيخ الاسلام لا يكون جنابة الاعلى احرام الحج وعن نخرج غيره يكون جنابة على الاحرامين قلت لا يظهر وجه تعدد جنابته باعتبار الحلق قبل الذبح اذا وقع بعد الصبح واما اذا حلق قبل الصبح فلا شك أنه جنابة في حقها فله دم وان لا يتصور خلاف حيثئذ قلل على التخريجين باختلاف الوقتين واما قول المصنف في الكبير ويمكن ان تكون جنابته على احدهما ايضا فخطأ ظاهر اذ لا يصح كون جنابته حيثئذ على العمرة فقط دون الحج ثم قال واما اختلاف المشايخ فيما اذا جنى بعد الوقوف فقال شيخ الاسلام خواهر زاده ومن تبعه كصاحب النهاية والكفاية وقوام الدين الاتقي وغيرهم انه يلزمه جزاء واحد وسبب ذلك صاحب النهاية الى علنا حيث قل قال علماؤنا اذا قتل القارن صيدا بعد الوقوف قبل الحلق زمه قيمة واحدة وذكر في السكافي تفق علماؤنا على ذلك قلت لعل كلامهم محمول على ما قبل الحلق بعد اوائه و زمان جواز دم وكلام غيره على ما قبله حين يحرم عليه حلقه بلا خلاف ولا يبعد ان يحرم هذه النسبة على صيد الحرم كما يشير اليه قوله زمه قيمة واحدة لما سبق من ان من قتل صيد الحرم فله قيمته محرم كان نقب تل أو حلالا فان قوله محرم ما متساو لمسا يكون محرم بالتسكين أو بحددهما وبهذا يندفع جميع ما ورد عساه الاثام على شيخ الاسلام على ما ذكره المصنف

عن جده الحافظ التتقى
ابن فهد فقال أنبأنا الامام
المستدأ باليمن محمد بن أحمد
ابن ابراهيم الطبري عن محمد
ابن أحمد بن امين الاقشيري
قال أنبأنا أبو الفضل عبد
الرحمن ابن أحمد المهلوي
عن الامام الصارف بالله
تعالى أبي العباس أحمد
البوني رحمه الله تعالى
أنه قال يوم عرفة يوم
شرفه الله تعالى بمحو
الذنوب وتوثر القلوب قد
جمع الله فيه من غالب
الاقاليم والالسن والمقامات
من سمع النداء الاول في
الوجود الاول فأجاب
من سمع النداء اجابة
أضطررا بمخافة من النداء
ولما دى والزمان بمحدثات

فقال واعترض شارح الكنز على صاحب التهية فقال وهذا بيد قان القارن اذا جامع بعد الوقوف تجب عليه بدنة للحج وشاة للمرة وبعد الحلق قبل الطواف شاتان انتهى كلامه لكن لا يتم مراده اذ كلام التهية صدر في مقام الفرق بين السلتين فانه حمل قوله بعد الحلق على زمه الذي يصح له حلقه لانه اذا جامع بعد الوقوف ثم حلق قبل الصبح ثم طاف في وقته فلا شك انه يجب عليه بدنة للحج وشاة للمرة فوافق تحقيق ما قررناه ونحقق ما قررناه هذا وانتصر له ابن الهمام فقال انما هو معنى ما في التهية قول شيخ الاسلام ومن تبعهوا كزعيارات الاصحاب مطلقة وهي الظاهرة والفرع المقبول يدل على ما قلنا لانفاة بين المطلق والمقيد والفرع المتقول بعد قيد المطلق بالوجه المقول هو المقبول قال المصنف ثم شيخ الاسلام قيد زوم الدم الواحد بغير الجماع وقال في الجماع بعد الوقوف شاتان قلت يعمل هذا على جناية قبل الحلق قبل وقت محته ويؤول قوله بعد الوقوف بان يقال بمد زمان الوقوف وهو طلوع الصبح وبهذا يتم الكلام ويتم النظام ثم وجه تخصيص الجماع بالشاتين لظلمة الجناية ثلثون جواز على طواف الزيارة وحاصله انه يجب عليه شاة واحدة للجماع قبل الحلق فاندفع بهذا ما اعترض عليه ابن الهمام بقوله فلا يخلو من أن يكون احرام العمرة بدل الوقوف بوجوب الجناية عليهم شيئا أولا فان واجب لزوم شمول الوجوب والاقشوم المدم انتهى ملتصقات التحقيق هو الفرق في مقام التدقيق بان يقال احرام العمرة بدل الوقوف بوجوب الجناية عليهم كقوله الى أن جواز حلقه وخروجه من الاحرامين قلنا حتى قبل الحلق بغير الجماع لزم عدم واحد هو ارتكاب المحذور قبل التحلل واما اذا كان جماعا فيه مجبوم لما قدمه وآخر لان محله هذا لواقع محقق ومحذور آخر لم يؤثر للجماع بالاجماع في خروجه من احرام الحج بالنسبة الى الركن والا فيلزم ان يصح وقوعه من غير شربوت وشره وبهذا يقع استبعاد صاحب التهية لقول شيخ الاسلام حيث قاضي وجه 'بعد احرام العمرة بعد الفراق من افعالهم ببق الا في حق التحلل خاصة فكان قبل الوقوف ويعدم مواده انتهى ولا يخفى ان الامر لو كان سوا ما حكموا على القارن بتعدد الدماء اذا جنى جناية من المحضورات المتعلقة بنفس الاحرام وبدفراغه من افعال العمرة جميعها لا الحلق هذا وقد ارب شيخ الاسلام ومن تبعه من الشراح الكرام عن اعتراضهم على الجماع انه ليس كثيره من المحضورات لانه غلظها حتى بعد الحج بخلاف غيره فلا نقاس عليه انتهى كلامهم وقد قدمناه تبين بجل مرامهم والله توفيق قدامتكم ورحمته (وما ذكرناه من زوم الجوارين على القارن) اي الجامع بين احرام العمرة واجبة واحدة او بينين (هو حد كل من جمع بين الاحرامين) اي سواء يكون على وجه سنة (كاستتاع الذي ساق الهدى او يفسقه ولكن يجهل من العمرة حتى احرم بالحج) اي وان علف الاضطر واليكون على وجه الاساءة بان يكون القارن من اهل مكة ومن في مضاهم (وكذا كل من جمع بين ختتين او عشرين) اي بدنة واحدة او بينين (وبادخل احدهما على الاخرى ولم يرض الثانية منهما) وعلى هذا لو حرم ثمانية حجة او عمرة ثم جنى قبل رفضها فيه مائة جزء (وساقي بيان الرقص ومبتلي به في محبه

فصل في جناية المشرك واشكره بـ كسر 'زه في ذلوع وقبحها في التثني وقدم المشرك لان جنيته اعظم لتعلق الاسم بخلاف المشرك وان كان في احز' مواء (ذا اكرهه محمد محمد على قتل صيد سواء يكون من صيد الحرم او من غيره) فصل كل واحد منهما جزء (مدى حتى ايسر فظاهر

النفوس فاذا صادف هذا اليوم يوم جمعة فليقف الحاج في الموقف الاعظم وليقل الله وسيدى ومولاي أسألك بالاسم الذي بسطت به الصراط المستقيم الذي لا تصور فيه انحراف وجعلت فيه مسالك على عدد أنفاس الخلائق فكل مخلوق يحركه بحركة وانما فت دون ذلك عوائق مائة فان ذلك غير قادح في العبور على صراطه لضرورة اسمه المحرك له والمحرك به ان تهسد فكري في صراطه المتصل بصراطك يا هدى المضلين أسألك باسمك الذي شرفت به بعض

وأما في حق الآخرفلان هذه الكفارة تجب على المحرم بالدلالة فكذاها بلافراق في الحالة وقوله (كامل) أي لا فاض بأن ينصف الجزاء بينهما كإعتضه القياس العقلي (وإن أكره حلال محرما) أي على قتل صيد (فالجزاء على المحرم) أي تقطع لنسبة الفعل إليه حقيقة (ولاشئ على الحلال) أي سوى الاستفطار (ولو في صيد المحرم) لأن الحلال ولو لم يحل له صيد المحرم إلا أن أكرهه فعل مجازي فلا يترتب عليه إلا الأثم الأخرى لا الجزاء النبوي ثم هذا في الاستحسان والافق القياس لاشئ عليهما أما لا أمر فلا نه حلال وإما المأمور فلا نه صار آلة المنكره بالإلجاء التام فيعدم منه الفعل على وجه النظام كافي أكرهه قتل أحد من أهل الإسلام (وإن أكره محرما حلالا على صيد) ففيه تفصيل (إن كان في صيد المحرم فعل المحرم جزاءه كامل) أي لكامل جنايته عمله على مباشرته (وعلى الحلال نصفه لصدوره عنه بغير احتياله وكان القياس أن لا يجب عليه شئ) إلا أنهم أوجبوا بعض الكفارة لما ظهر عنه صدور تلك الجريمة (وإن كان) أي أكره المحرم للحلال (في صيد الحلال فالجزاء على المحرم) لما قدم من أن أكرهه من حيث الأثم والجناية فوق مرتبة كل من الإشارة والدلالة (وإن كان) أي المنكره والمنكره (حلالين في صيد المحرم أن توعده قتل كان الجزاء على الأمر) أي توعده بالأمر الملحق (وإن توعده بحبس كانت الكفارة على المأمور القاتل خاصة) أي حيث باشر المحظور الحقيقي بناء على ما توهّم ضرر الحبس المطلق وقال الحسامي في وجه الفرق بينهما أن هذا الجزاء في حكم ضمان المال ولهذا لا يتأدى بالصوم ولا يجب بالدلالة ولا تعدد افتاعلين قلو توعدهم عن قتل الصديق حتى قتل كان مأجورا وإن ترخص بالرخصة فيه ذلك ويوجب عليه الجزاء استحسانا بقي صورة أخرى وهي أن المنكره والمنكره لو كانا محرمين وقد توعده بالحبس وجب الجزاء على الأمر كيجب على المأمور لأن تأثير الأكره بالحبس أكثر من تأثير الدلالة والأشاة ويوجب الجزاء بهما قبل الأكره بالحبس أولى والله سبحانه أعلم

فصل في ارتكاب المحرم المحظور في النصب أي المصوغ صله من المحرم حال كونه محرما (على نية رفض الاحرام) متعلق بالارتكاب كإثنين من أصل الكتاب (اعلم أنه إذا نوى رفض الاحرام) أي قصد ترك الاحرام مباشرة المحظور على وفق ظننه (فحل يصنع ما يصنعه الحلال من لبس الثياب) أي الممنوعة من الخيط ونحوه (والطيب والحلق واجماع وقتل الصيد) وأما ذلك (فانه لا يخرج بذلك من الاحرام) أي بالاجماع (وعليه) أي يجب (أن يعود كما كان محرما) أي ولا يرتكب بذلك محظورا (ويجب دم واحد جميع ما ارتكب ولو فعل كل المحظورات) أي استحسانا عند ربه فإنما لا في الصيد فإنه لا يتدخل عنه وقال الشافعي واحده على لكل شئ صلهم وضد ما استند ارتكاب محظورات أي قصد واحد وهو تمجيل الاحلال فكيفه لذلك دم واحد وسواء بوى ارض قبل الوقوف أو بعده لأن احرامه بقصد الجماع قبل الوقوف ومع هذا يجب عليه أن يعود كما كان حرما لا به إلا بالاصح لم يصر حرجا منه قبل الاعمان فكذلك به الرض والاحلال والله أعلم بالحوال (وإنما يتعدد الجزاء بتعدد الجنايات أدنى من الرض) أي في أول ارتكابها واستمر عليها (ثم تارة لرفض غائض يرمى رغم أنه يخرج منه أي الاحرام) بهذا (التصديق) أي في ارتكاب الجناية (لجهل مسئلة عدم خروج) أي بحكم هذه المسئلة وما يترتب عليها (وأما من علم أنه لا يخرج منه) أي قصد قتلها لا بغيره (وكذا يبيّن أن لا تفرقه إذا كانا كافي المسئلة أو ناسيا لها والله سبحانه

النفوس فهي تحزن إليه طبعاً بغير تكلف على صراطك الذي هو أقرب الطرق إليك أن تحركني فيه فيها فيه وضالك على دائم البقاء إلى مالا نهاية لفي الوجود (إلهي) أن وقف في القدر على التفات في ترتيب طبع فذلك خارج عن طبع كمال نفسي فلا تنجب عن صراطك المستقيم فإن خير قدرك صراط مستقيم قوم أسلم وجهي وجه قبلي بك لدوام قبلك فذكرني بك قبلك فاجلني من الحسين (إلهي) من يوم وحدوني لم أزل ذاهبا إليك منجذبا بالنجذاب حصة في منك أنت تعلمها

أعظم قال السكراني ولو أصاب الحرم صوباً كثيرة منى بذلك رفض الاحرام متأولاً عليه جزاء واحد وقال الشافعي لا يستترأويله ويلزمه لكل محظور وكل صيد كفارة على حدة لأن الاحرام لا يرفع بالتأويل الفاسد فوجوده وعدمه بمنزلة واحدة فتتعدد الجنايات في الاحرام وتلك التأويل الفاسد متبرق دفع الضمانات الدنيوية كالباغي اذا أقتطع مال العادل أو أراق دمه لا يضمن لما ذكرنا وإذا تمت هذا انصار كانه وحدث من جهة واحدة بسبب واحدة لا يمتد الحرام انصار كالوطء الواحد انتهى ولا يخفى ان حكم الباغي فيها ذكره انه لما لا يجب عليه الضمان اذا اعتداه على الحق اما اذا اعتقد أنه على الباطل يجب عليه ضمان ما تلف بهذا مثله فيكون في حكمه

باب الاحصار

فقتل ورمى وظل
وجزى وكل ساجد
لو جهك مسبح لك بما
سحكت به سكان ملكوتك
وملكك أسألك ان تغفر لي
ما أقتنى فيه تقصى
بكمالك فانك مظهر ما
شئت وخفيه ومبيده
ومبيد أعزى بك منك
وأعزى بك من غيري
يا ملائكة المؤمنين المستجيبين
يا ملجأ المضطربين يا ملأ
الآملين أسألك أن تصل
على سيدنا محمد سيد
نرسلين وآله الطيبين
وعليها معهم وفيهم رحمتك
يا أرحم الراحمين (واذا)
فرغت من هذا الدعاء
الشريف أسألكه تعالى
دمشت مما يناسب من

الحصر لغة الحبس عن السفر ونحوه كالاحصار وشتره كإقال (هو المنع عن الوقوف) أي برفة (الطواف) أي جميعهما (بمد الاحرام) أي يستوى به كإقال (الفرس) أي ولون ذرا (والنفل) أي ابتدء فانه يجب اتلمه به دأمره أداء أو قضاؤه بعد انصافه اجاء لقوله تعالى وأنعوا الحرج والعمره لله فالشافعي خالف أصله من أن الشروع في النفل غير ملزم لانصافه ودلتناض هذه الآية خصوصاً ودلالة آية ولا تسلطوا أعمالكم معاً مع الآية السابقة تنكفي في باب المقايضة (وفي امرة) أي والاحصار فيها هو المنع (عن الطواف) أي بمد الاحرام (بها أو بهما لا غير) اذ ليس فيها ركز الا الطواف بخلاف الحرج فان معظم أركانه الوقوف (فنقدر) أي الحرم بالجمع سواء كان قارناً ومفرداً (على الطواف والوقوف فليس بمحصور) في ظاهر الرواية لانه من منع عن الطواف فقط وقت دؤخر الطواف ويبقى محرماً في حق النساء من منع عن الوقوف فقط يكون في معنى قات الحرج فيتحلل بعد قوت الوقوف عن احرامه. قال عمره ولا دله عليه ولا عمره في القضاء قبل وفي هذه النسخة خلاف بين الامام وبني يوسف حيث قال سألته عن الحرم يحصر في الحرم فقال لم يكن محصراً قلت لم يحصر نبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بخديبية وهي من الحرم فقال نعم لكن كانت حيث دار الحرب وما الآن هي دار الاسلام والمنع فيه عن جميع افعال الحرج نادر فلا يتحقق الاحصار وقه ابو يوسف أمعنى فلا احصار بالحرم يتحقق اذا غلب العدو على مكة حتى حاربته وبينه آيت بجى ابو بصير بن نوفل سرعة واقول ولا بعد من غير العدو وبنا بن حنبله حركتهما وأما ما ذكره عمر بن موسى من انه اذا دخل مكة أحصر لا يكون محصراً أي شره فحرمون على ما ذكر في الاصل مصنفه بخلافه ما ذكر محمد بن ابراهيم لا يقوله وان كان يمكن الوقوف والطواف لم يكن محصراً ولا فهو محصور وقدة وصحبه ان هذا تفصيل لنذكر قول السك على مذكر الحصاص وغيره ومحصره العدو وصاحب هذه وسكفي وسيد وغيره بل ان الله والذي بهر من تحليل منع الاحصار في الحرم لجميعه. وسو من أحصر فيه بعيره فاضهر حقيقه على قول السك وهذا غاية التحقيق والتوفيق (ويتحقق) أي لا احصار عندنا (سكن حابس بحبه) أي ما منع منه (وهو) أي الحابس (على وجود) أي وحمته لتأخره وحما (الاول العدو) لسله او لكافر أي مما سواه في هذا المنع ولو لم يكن من واحد منهم سقطنا خلافه فيمنع من احصار عند محصرين ككافر لان قضية احديهما كانت سبب روبا الآية تنكفي مرة بعد مرة

ومناه المستفاد من التفة لخصوص السبب كإقراره في عمله (ولو أحصر المدعو طريقاً) أي إلى مكة أو عرفة (ووجد) أي المحصر (طريقاً آخر) ينظر فيه (إن أضربه سلوكها) لطوله أو صوبه طريقه ضرراً متبراً (فهو محصر) أي شرماً (والانفلا) أي وإن لم يضربه فلا يكون محصراً في التربة وإن كان محصراً في التفة (الثاني السبع) فتح سين وضم موحدة وجوز سكنها وفتحها والمراد به السبع الصائل من الاسد والتمر والقهد وفي مناه السكب المقور إذا كان عاجزاً من دفعه (الثالث الحبس) أي في السجن ونحوه من منع السلطان ولونه به يد مانئس بأحراره (الرابع الكسر) أي حدوث كسر العظم (والرج) أي المانع عن الذهاب (الخامس المرض الذي يزيد بالذهاب) أي بناء على غلبة الفتن أو بأخبار طيب حاذق متدين (السادس موت الحرم أو الزوج للمرأة) أي في الطريق وزاد في نسخان كان على مسيرة سفر من مكة ولابد من هذا القيد على القول الأصح وهذا حكم قد أحدهما بموجودة حبس ونحوه في مدة سفر وكذا قبله كما قال (وعندهما ابتداء) أي في المحصر كما بينه بقوله (فلو أحرمت) أي بفرض أو قفل (وليس لما محرم ولا زوج فهي محصرة) شرعاً إذا كان بينهما وبين مكة مسافة سفر (السابع هلاك الثقة فإن سرقته نفضته) وكذا إن ضاعت أو نُهبت أو فُتدت (أن قدر على المني فليس بمحصر ولا أفحصر) على ما في التجنيس لكن هذه الشريطة ليست في محلها بل موضعها الوجه الثامن وهو هلاك الراحة فهلاك الثقة أحصارع على الإطلاق إلا إذا كان قريباً من عرفة أو مكة بحيث لا يحتاج في تلك المسافة إلى وجود الثقة وأما هلاك الراحة فلا شك أنه يحتاج إلى قيدا تقدم وكذا إلى قوله (وإن قدر عليه) أي على المني (للحال) أي في الوقت الحاضر (الآن يخاف العجز) أي بناء على غلبة الفتن كإصراره أبو يوسف على ما في البدائع (في بعض الطريق) أي باعتبار الوقت المستقبل (جازه التحال) كإذ كان سماعه عن محمد وأما عبر قدرته على المني هنا بخلاف ما قبل فليس بالأحرار حيث جعل الرحلة شرطاً للوجوب ولو كان قادراً على المني لأن في الأول حرراً بظواهر اختلاف ما هنا قرب المسافة غالباً ولا التزامه بأحراره الملزوم له شرماً (الثامن هلاك الراحة) ولا تلازم بينهما ما قبله ولذا غار المصنف بينهما بقطعه لم إن كانت الثقة زائدة كافية لراحة أخرى توجد هناك فلا محصر وكذا إذا كانت الراحة موجودة والثقة مفقودة وهو قادر على المني وعاجز بدون الثقة وتصويرهما واتفاق فيمنهاته لا يبد محصراً (التاسع العجز عن المني) أي ابتداء من أول أحراره وله قدرة على الثقة بدون الراحة فإنه محصر حينئذ (العاشر الضلالة عن الطريق) أي طريق مكة أو عرفة (وقيل ليس هذا محصر لأن ما وجد من سبب الهدى على يده فذلك الرجل يهده إلى الطريق وإن لم يجد من سبب الهدى على يده فإنه لا يتحمل لعجزه شمس الأئمة السرخسي أن من ضل الطريق عندنا محصر إلا أنه إن وجد من سبب بالهدى على يده فذلك الرجل يهده إلى الطريق فلا حاجة إلى التحلل وإن لم يجد من سبب الهدى على يده فإنه لا يتحمل لعجزه عن سبب الهدى محله قال في التفتح فهو كالمحصر الذي لم يجد على الهدى قال وهذا داخل في الحل وإن ضل في الحرم ضل قول من الحرم ضل قول من أثبت الإحصار في الحرم إذا لم يجد أحداً من الناس له أن يذبح عنه إن كان معه هدى ويحل انتهى وأما ما ذكره في شرح الجامع الصغير لقاضي خان والذي ضل الطريق لا يكون محصراً إلا إذا كان لم يجد من سبب الهدى على يده لا يمكن التحلل وإن وجد لا يكون ضالاً فإنه بحث لأن من لم يجد من سبب الهدى على يده فلا شك أن يكون محصراً إلا أنه لا يمكن التحلل فهو كالمحصر

الدما ومن علقه عليه وسع الله رزقه وعطسه وأظهر بركته عليه حتى يعلم ذلك في ظاهره وباطنه وقس عليه ما يناسب من الأعمال والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم انتهى ما رويناه عن الإمام البيهقي رضي الله تعالى عنه ورحمه (فصل) فإذا غربت الشمس أقاض مع الإمام مع السكنية والوقار من غير مسابقة ولا ازدحام كما يفعله المومنون ويؤخر صلوات المغرب ليجمعها مع العشاء في مزدلفة ولا يصل المغرب ولا العشاء برفقت ولا في الطريق وعند الأفاضة فصول (الله) البكت أفصت وفي رحمتك رغبت

الذي لم يقدر على الهدى فجاءه له ان يرجع الى بلده ويتوقف بمحلة على بيت هدية من مكانه واجتمع بجد
تحقق ضلالة الطريق يد محصرا ثم ان وجد بده من بدله زال احصاره ولذا جزم الرسخي بقوله
محصرا ثم استثنى وبهذا تبين انه لا معنى لقوله وقيل لان مضمونه متفق عليه فكان حقه أن يقول
الماتر ضلالة الطريق الا اذا وجد من يدل عليه هذا وفي النفاية ان الضال من عدد الشهر وروية
الهلال فليس محصرا له هو قاتل الحج (الحادي عشر منع الزوج زوجته في الحج الثقل) بخلاف
الفرض كحجبة الاسلام أو الواجب كالنذر ثم في معنى احرام الحج الثقل احرامها بالعمرة (ان
أحرمت بغير اذنه بخلاف ما اذا اذن لها ابتداء فانه ليس له منها انتهاء (والمولى مملوكه) أي
وكذا منع المالك مملوكه ولو في الجملة كالنذر والمستولدة (عبدا كان أو أمة) أن أحرما بغير اذن
سيدهما (فلو أحرمت) أي المرأة (بغير اذن الزوج) ولها محرم فتمت زوجهما فهي محصورة
تلتقي حقه بها (وان لم يكن لها زوج) فان كان لها محرم (أي وهو مسافر معها) فليست بمحصرة
(والا) أي وان لم يكن لها محرم أيضا (محصرة) أي شرعا فلا يجوز لها السفر بدون محرم أو زوج
الا اذا كانت المسافة دون مدة السفر (وان أحرمت باذنه ولها محرم) أي كما تقدم (لا تكون
محصرة) أي في الجملة (وان منها الزوج) أي ولو على تقدير منه اياها مع انه لا يجوز له منها
بد اذنه اياها لان الزوج أسقط حقه باذنها (ولا يجوز له أن يحلها) أي فك احرامها محظور
كجباها (بد الاذن وان لم يكن لها محرم) أي وقد أحرمت باذن زوجها (وخرج الزوج معها
أي ثم امتنع من الذهاب بها (فكذلك) أي لا تكون محصورة (وان لم يخرج) أي الزوج معها
ابتداء (فهي محصورة) لان خروجها حينئذ مضى وكان القياس أن يكون امتناعه في حكم موته
لوجبه قصير محصورة وهذا كله في نكاح الثقل وان أحرمت بحجة الاسلامونها محرمه (أي ذهب
معا) ومنها الزوج (أي سواء كان احرامها باذنه الا لا تكون محصورة) اذ ليس للزوج منها
عن الفريضة بد تحقيق الاستطاعة (وان لم يكن لها محرم) فان خرج الزوج معها فليست بمحصرة
وهذا واضح (وان لم يخرج) أي الزوج معها (فهي محصورة) فان الزوج لا يجبر على الخروج
ولا يجوز ان يأذن لها زوجها بخروجها (كألو أحرمت بحجة الاسلام ولا زوج ولا محرم ولا
يجوز لها الخروج بنفسها) أي في صورتين اذا كانت المسافة بعيدة (ولو أحرمت بالفرض) أي
بلاذن زوجها (قبل اشهر الحج) أي فينظر (ان كان اهل بيده يخرجون قبل الاشهر) أي عادة
في حصول وصولهم الى مكة (فليس للزوج منها والآله منها) أي الى حين دخول اشهر الحج
عليها أو وقت خروج اهل بيده اذا كان قدسها في أزمنة كثيرة لقوله (وان أحرمت قبل
خروجهم) فيه تفصيل ان كان بأية مسيرة أي بان لم يصل الى حد الكثرة لتقابل بقلة (لا ينهما)
بل يحتمل المخضرة بالنسبة لحصول الفوائد الكثيرة (والافقه ذلك) أي ثلاثين رهنك وبني
ان يكون تفصيل احرامهم قبل الاشهر كذلك لعدم الفرق بينهما (وان أحرمت في شهر
فليس له ان يحلها) أي ولو كان خروج اهل بيده متاخرا عن احرامها لأنها تمت بأحوالها
في حقها وأما المملوك اذا أحرمت فتمت لتوق فهو محصر سواء أحرمت به أولا (هذا يخالف فقهاء
ما ذكره في الكبير حيث قال ولو أحرمت المبد والأمة بغير اذن مولى فهو محصر (اللاه يكرمه
المنع بعد الاذن) أي اذا لم يحدث ضرورة ولا فلا كرامة إذ حله لا يكون الا لافقة ونسوة
منح محظورات (ولو اذن) أي المالك (لا تمته الزوجية فليس لزوجهما منه ولا تحلها) ونسوة

ومن سخطك رهنك ومن
عذابك أشققت فاقبل
نسكي واعظم أجرى وقبل
توبسقى وأرحم تضرعى
واستجب دعائى وأعطى
سؤلئ (اللهم) لا تبخل هذا
آخر عهدنا من هذا الموقف
الشريف العظيم وارزقنا
البود اليه مرات كثيرة
بطفلك الصميم (اللهم)
اجبلى فيه فلفحاصر حوما
يستجاب الدعه قارزا
اعظم النوال وانشاءه مملوطا
في سار أمورى مرزوقا
رزقا موافقا حلالا طيبا
واسما مباركا فيه (اللهم)
تجاوز عني وانغفر ذنوبى
ولا رد اهل الموقف بشؤم
خطيائى فذلك أنت الكريم
العليم الجواد الرؤوف
الرحيم ليك اللهم يسك

محول على ما إذا لم يؤول لها مكانا ولا يتوجه عليه نفقة لاجلها (الثاني عشر المدة) أي عدة الطلاق
 إذا سبق حكم موت الزوج (فلو أهلت بحجة الاسلام أو غيرها) أي في الأولى (فطلقتها وزوجها
 فوجب عليها المدة صارت محصورة وإن كان لها عزم) وذلك لأنها ممنوعة من الخروج عن بيتها
 وبجب عليها أن يكون في محل طلاقها مبيتها فاقترع في بعض النسخ من زيادة قيد إذا كانت مسيرة
 سفر من مكة ليس في موقعه فأما وإن كانت بمكة وطلقتها زوجها بعد إحصاءها ليس لها أن تخرج
 إلى عرفة إلا أنها تحلل بأفعال العمرة متى شئت أن تحلل بها بعد تحقق فوت الوقوف بها (وكل من
 عرض له) أي من الرجال والنساء (أحده هذه الوجوه) أي الحائض المانعة من إتمام إحصاء الحججة (بعد
 الإحصاء) أي تحقيقه بالثبوت والتولية (قبل الوقوف برفة فهو محصر) أي لثمة وشرة (ولو وقف برفة)
 أي في زمان الوقفة (ثم عرض له مانع لا يكون محصر) أي شرعاً ولو كان محصر لثمة وعرفاً (فيبقى
 محرم حتى يحل) أي من المحظورات أن كان المانع في يوم عرفة أو ليلة المزدلفة أو بعد فجر يوم
 النحر قيد بينه بقوله (أن لم يحلق) أي بعد دخول وقت صحته (وأن حلق) أي سجد (فهو محرم
 في حق النساء لا غير) أي من العيب وغيره (إلى أن يطوف للزيارة أي لاجل طوافها الذي هو
 ركن فمن منع) أي عن بقية أفعال حججه بدوقفه (حتى مضت أيام التحريم فله أربعة دماء) أي
 محترمة (لترك الوقوف بمزدلفة) وفيه أن تركه بذور لا يوجب الدم نعم لو قدر المتع بدماء كان له الوقوف
 بها ضليعاً والرمي) وفيه أيضاً أنه من الواجبات التي يسقط الدم بتركها للعدم لا سيما وهو ممنوع
 في آخر أيام التشريق فإنه يجب عليه أن يقضي ما فاته من الرمي سواء وقع المتع بدخوله من متى
 أو قبله وإن منع من الرمي وهو بها فلا دم عليه لسقوطه بالعدم (وتأخير الطواف) أي عن أيام التحريم
 (وتأخير الحلق) أي عن أيامه أيضاً على مقتضى قول ابن خزيمة وقد عرفت القاعدة الكلية أن ترك
 الواجب بذور لا يوجب الدم وأغرب في الكبر قوله أن منعه حتى مضى أيام التحريم والتشريق ثم حلق
 سبيله سقط عنه الوقوف بمزدلفة ورعى الجار وعليه دم لترك الوقوف بمزدلفة ودم لترك الرمي
 إلى آخر مقالته فإنه مناقضة في عبارته ومعارضة فإنه إذا سقط عنه الوقوف والرمي فكيف يجب
 عليه ده لاجلها (ودم خامس لو حلق في الحل) أي بناء على القول بكونه واجباً أن يقع في الحرم
 وفيه ما تقدم ثم اعلم أنه احتلف هل له أن يحلق في الحل أو في الحال أو يؤخر الحلق إلى ما بعد طواف
 الزيارة قيل ليس أن يحلق في غير الحرم لأن تأخيره عن الزمان أهون منه في غير المكان وقيل له
 ذلك أذبحاً لو أخره ليحلق في الحرم بتمت الإحصاء فيحتاج إلى الحلق في الحل ففوت الزمان ولا مكان
 وإلى الأول أشار في الأصل وإلى الثاني وهو الحواز أشار في الطامع الصغير والله سبحانه أعلم (وسادس
 لو كان قاراً أو متمتعاً ففوت ترتيب) أي عند من يقول به وقد عرفت أنه يسقط دمه بالعدم اتفاقاً (وعليه
 أن يطوف للزيارة) أي ولو تأخر عمره لكونه ركناً ولأنه لا يخرج عن الإحصاء في حق النساء
 بدونه (والصدور) أي أن حلق وهو بمكة أن كان آفاقاً والأفلا (ويتحقق الإحصاء) أي بضمه عن
 انطواف والوقوف (في الحرم) أي جميعه انشتمل على بلد مكة ومسجده (كما في الحل) أي كما إذا
 أحصر بينهما في أرض الحل وهو ما عدا أرض الحرم سواء دخل في الميقات أم لا (ومن أفسد
 حججه بالطماع إذا حصر فهو كالذي لم يفده) أي في وجوب آتيان باقي الواجبات واحتساب سائر
 محظورات (وعليه ده فساد) أي جناية موجبة لإفساد (وده للحصر) أي لإلغائه عنه بالتحلل
 أو بفساده) أي عليه قضاء تلك الذبحة مرة واحدة

ليك لا شريك لك
 ان الحمد والثناء لك والملك
 لا شريك لك
 وسعد بك والحيرات كلها
 بيدك
 لك يا ذا الجوارح
 لك يا ذا الجوارح
 عدداً زمال والحصى
 لك عدداً ورقاً لا تجار
 وأمواج البحار
 لك لبك عدد ذرات
 البهاء وأطاس الهواء
 مرغوباً اليك
 صل على سيدنا محمد وعلى
 آل سيدنا محمد وأصحابه عدد
 خلقك ورضاء نفسك ووزنة
 عرشك ومداد كتابك
 صل على إمامهم
 آله إمامهم في العالمين
 محمد بن عبد الله صل على سائر

مفرد ويشت بهدين محل بذبح اولهما ويكون الثالث تطوعا) بخلاف القارن والفرق ظاهر بينهما (ولو أحرم) أى شخص (بشئ واحد) أى بشئك فريمين (لا ينوي حجة ولا عمرة) أى قصد مين (ثم أحصر محل بهدى واحد وعليه عمرة) أى استحسانا وحجة وعمرة قياسا على ما ذكره بقوله (ولو عينه) أى أحرم بشئ سواه وبينه (ثم نسيه وأحصر محل بهدى واحد وعليه حجة وعمرة) وكذلك أن يحصر ووصل مكة أو عرفة فقبله حجة وعمرة وعليه ما على القارن في جميع أحكامه (وإن أحرم بشئين فبشيء أحصر بهدين وعليه حجة وعمرة) أى استحسانا وحجة وعمرة قضاء لقوت حجته وعمرة قضاء لعمرة وهذا بناء على حسن الظن به ومحل الحسن به حيث صرف أحرامهما التمسك بالقرآن دون الحجتين أو المرتين لكره الجمع بينهما ولما فيه من تفصيل أيضا بینه بقوله (وإن جمع بين الحجتين أو المرتين فأحصر) أى فينظر (فإن كان قبل السير إلى مكة يلزمه هدين) أى عندئذ حنيفة خلافاً لابي يوسف (أو يمه) أى بمسرى إلى مكة (فهدى واحد) أى يلزمه أو ضله وهذا بالاتفاق وعند محمدى واحد في الوجهين سائر أحوالهم بسرائرهم وأحصر وسائر فوصل إلى مكة لم يبق محصر على قول الإمام فإن لم يقدر على الأعمال صرح حتى فوته الحج فيتعلل بإفصال العمرة كذا في الفتح وقال يجب أن يكون هذا في الإحصار بالبدو قال المصنف في الكبير ولا يخفى أنه إنما يتأتى على رواية منع الإحصار بالحرم مطلقا وهو خلاف الصحيح كما رتبته ويعنى به أن الصحيح هو التفصيل المذكور فيها سبق بما يفيد أنه إن قدر على الطواف دون الوقوف بآى بإفصال العمرة أولا ثم ينظر فإن قاله الوقوف تحمل عن إحرام الحج بإفصال العمرة قولان إلهام فتعذر عن الإمام فإن يقدر على الأعمال يحول على أعمال الحج كالإحصى وتقدم أن الجمهور على تسمية الإحصار بالبدو وغيره كاختاره وفي تفسير الآية المختصة بالبدو وفي قضية المرقاذا لعمرة بسوم اللفظ لا بخصوص السبب مع أن القول بعدم اعتبار الإحصار إذا وقع من المسلم أعظم من أن يكون ظلما بحجبه أو عادلا باستحقاقه وجوب جرحا عظميا في فناء إحرامه وقد قال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج مله أبسبك إبراهيم وهى الملة الحنيفة السمحاء لاسيا مع المساحة الحنيفة في عموم البلوى ولو كان وقوعه نادرا في القضاء (ولو طاف القارن وسعى لحجته وعمرة) أى بأن طاف طواف العمرة وسعى لها ثم طاف طواف القدوم وسعى لحجته (ثم أحصر قبل الوقوف برفة) أى عن الوقوف والطواف جميعا (فاشتبهت بهدى واحد) أى ويحمل به كفى سحرة (ويقضى حجة وعمرة لحجته ولا عمرة عليه لعمرة) أى لأنه أتى كمكالمها في أول قضيته ولم يسبق منها الإحلول وقت حلقه ومحمته (ولا يحمل باطاف وسعى لحجته لأن ذلك) أى سعيه ببد طواف قدومه (إنما يجب) أى وقوعه (بد القوات) أى بد فوت حجه فقبل فوته لألا الأصل في السعى أن تقع بد طواف الزيارة قبل الوقوف وإنما حوز قدومه عندا من القوات لدفع المضرة الناشئة عن كثرة المزاخرة (ولو أحصر عبد) أى مملوك (أو حر) بغير إذن ثلوى (فقلوى بعت الهدى ندا) أى أن شاء تخليص عبده من الإحرام الذى يكون مخلا له في الاستخدام وإنما قال ندالان إحرامه إذا لم يكن عن إذنه فيجوز له تحليله فيقيدان إحلاله سمح هديه أفضل فتأمل (ولو ماذنه) أى ولو كان إحرامه ما أمره (فقبل بيشه حبا) أى وحويا كاحصره في حرابة الأكل أنه يجب على المؤمن بشت الهدى ووجه مذكره الخاص في شرح مختصر الضحاوى أن على المؤمن أن يذبح عنه هديا في الحرم فيحل لأن هذا

الدنيا والآخرة لمن يديه
الخبر كله أعطى الخبر كله
وأصرف عن الشر كله
(اللهم) حرم على وعظمى
وشعوى وشعرى وسائر
جوارحه على النار
بالأحرار الراحين
فصل ١٢ فإذا دخل
المزدلفة بدأ بالصلاة وصلى
المغرب والمشاء جماعيل
حط رحله بل ينسخ
جماله ويقلها
ويؤذن المؤذن ويقم
فصل المغرب بمجاعة
أو وحده ثم يصل المشاء
متصلا به ولا يبيد الأذان
والاقامة للمشاء بل يكتفى
بأذان واحد واقامة
واحدة للمغرب والمشاء
ولا يتنوع بينهما بل على

غنياً (أي مالك تصاب) ويصدق بها على الفقراء (أي عن المحصر (ولو ذبح للمأثور) أي هدى المحصر
 (ثم زال احصاره) أي احصار الأمر (في حقه) وكذا إذا لم يحج (أي ضمن) للمأثور شيئاً
 فصل في زوال الاحصار إذا زال احصار المحصر بالحج فهو (أي زواله) لا يتخلو عن أحد أو حوه
 الحصة (ووجه المحصر أنه) (أما يزول) أي الاحصار قبل بث الهدى أي وهو ظاهر ولا يصور تمدده
 فهو الوجه الأول (أوبده) يعني وهو لا يتخلو أن يكون كما قال (في وقت يقدر على ادراك الحج والهدى
 أي ما وهو الوجه الثاني (أو في وقت لا يقدر على ادراكهما جميعاً) وهو الوجه الثالث (أو يقدر على
 ادراك الهدى دون الحج) وهو الرابع (أو بالعكس) بأن يقدر على ادراك الحج دون الهدى وهو الخامس
 فإذا عرفت ذلك (ففي الوجه الأول وهو أن يزول) (أي الاحصار (قبل البث) أي بث الهدى
 (والثاني) أي في وجهه أيضاً) وهو أن يزول في وقت يقدر على ادراكهما بزمه (أي في الوجه (التوجه)
 أي يجب عليه المضى بالاتفاق (ولا يجوز له التحلل) أي حيث (ويحل بديه ما يشاء) أي من بيع أو
 هبة أو صدقة ونحو ذلك (وفي بقية الوجوه) أي من الوجوه الحصة وهي الوجوه الثلاثة (لا يزمه
 التوجه ويجوز له أن يحل بالهدى) (أما إذا يقدر على ادراكهما جميعاً فلا يزمه المضى لعدم فائدة ما
 وجزله التحلل اتفاقاً (أما إذا يقدر على ادراك الهدى دون الحج فكذلك لا يزمه المضى اتفاقاً على ما في
 الروايات المشهورة في المذهب إلا ما جاء في رواية خزائننا لا كل حيث قال فلو بث بالهدى ثم قدر
 أن يدركه قبل ذبحه لم يسه أن يقيم ويحل بالهدى إلا إذا لم يقدر على ادراكه فإنه بظاهره قديم بقاؤه
 منه أن ضيره راجع إلى الهدى كما توهم المصنف على ما فهم من كلامه في الكبير ولكن الصواب
 أن مرجعه إلى الحج والائتزام تناقض بين كلاميه حيث يصير التذمر ثم قدر أن يدركه إذا لم
 يقدر على أن يدركه فادرك (أي الوجه الأخير) وهو أن يقدر على ادراك الحج دون
 الهدى (الأفضل له التوجه) (الصواب أن يقال جازله التحلل ولا يزمه المضى استحساناً) (وفي
 رواية يجب) أي يزمه المضى ولا يجوز له التحلل قيساً وهو قول زفر ورواية الحسن عن أبي حنيفة وهو
 الأفضل اتفاقاً ثم قوله (وهو) أي الوجه الأخير (أن يدرك الحج دون الهدى) بيان للمهم التقدم وقد تقدم
 ثم هذا الوجه إنما يصور على مذهب أبي حنيفة لأنهم (حصاره عند لا يتوقف بأيام التحريم بل يجوز
 قبلها فيصور ادراك الحج دون الهدى وبه قال الشافعي وأحمد في رواية وأما على مذهب أبي يوسف
 ومحمد فلا يصور هذا الوجه في المحصر لأنهم (احصاره عندهما يتوقف بأيام التحريم بدركه) أي بدرك
 الهدى وأما المحصر بالمرة (يتصور في حقه الاتفاق لعدم توقفه بأيام التحريم عن خلاف) (وإن زال
 احصارهما فإن لكن لا يدرك الحج ولا الهدى لا يزمه التوجه) أي إلى مكة لعدم الفائدة بصدارة
 أحدهما (بل إن شاء حل بالهدى) أي صرح بحل ببيع الهدى (وإن شاء توجه) أي إلى مكة (ليتحلل
 بأفضل المرة) (ولأنك إن هذا هو الأفضل) (وله) أي للقارن المحصر (في هذا) أي في ضمن هذا الحكم
 أن ذكرهم في التخيير المسطور (فائدة) أي عضية (هي أنه لا يزمه مرة في القضاء) (لكن فيه إشكال
 حيث وردت اعتراضاً وسؤالاً وبأنه إذا كان المحصر قارناً فينفي أن يجب عليه إتيان المرة التي
 وحيت عليه، والشروع في لقان حيث قدر عليها وأوجب أنه لا يقدر على أدائها بالوجه الذي التزمه
 وهو كونه على ما يترتب عليه أحج انقبوات الحيات بذلك كذا في الجازي والفتح (وأما المتأخر)
 أي عصر (أن زناً احصره قبل بث الهدى أو صدقه في وقت يقدر على ادراكه) أي ادراك الهدى في

وأسألك أن تقضى عن
 الحرم وأن تغفر عن مقام
 البعاد وإن رضى عن
 الحصور والفرماو وأجاب
 الحقوق (الله) أت
 قضى قواها وزكها
 أنت خير من ركاها أنت
 وليها ومولاها (الله) أت
 أعوذ بك من غلبة الدين
 ومن غلبة الصدومين ووار
 الإيم ومن فتنة المسيح
 الدجال (الله) اجبني
 من الدين إذا أحسنوا
 استبشر وا إذا أسأقا
 استغفروا (الله) احملنا

الصورين (يلزمه التوجه) اى اجماعا (وان لم يقدر على التارك الهدى) اى بعد بته (لم يلزمه التوجه) اى بالاتفاق بين الامام وصاحبه (ولا يتصور فى حقه) اى المتمر المحصر (عدم ادراك الممرة) لان وقتها جميع العمر من غير تعيين شهر وتعيين يوم بخلاف الحج قاته محض زمان مخصوص ثم اعلم انه اذا زال احصاره بعد فوات الحج ولم يمت الهدى صار حكمه حكم الفائت فقد ذكر عز بن جماعة فى بنسكه ان عند الحنفية اذا صار الاحرام متوقفا زوال المحصر فاته الحج والمحصر دائم تحلل بمرة ولا يكون محصر او يجب عليه القضاء ولا يحتاج الى احرام جديد للممرة عند ابن حنيفة ومحمد بن يؤدبها باحرام الحج وعند ابن يوسف يحتاج الى احرام جديد للممرة ولو لم يتحلل لا يحج فى العام القابل بذلك الاحرام وتعبه المصنف فى الكبير بان قوله عند ابن يوسف يحتاج الى احرام جديد وهم لان عنده يتقلب احرامه احرام عمره من غير تجديد كاسياني بيانه فى باب القسوات انتهى وسيجى برهانه ان شاء الله تعالى لكن قول ابن جماعة والمحصر دائم تحلل بمرة ولا يكون محصر انما ظاهر التناقض ولعل مراده ان محصره عن الوقوف مستمر ولا يكون محصره عن الطواف قائل **السلامة** تقع فى وحل الخلاف

فصل فى بعض فروع الاحصار (ان بئ) اى المحصر بحجة أو عمره (بالهدى ثم زال احصاره وحدث احصارا آخر) اى من المحصر الاول والاخر (فان علم اى المحصر) انه يدرك الهدى (اى حيا) ونوى به احصاره (التالى) اى بعد تصور ادراكه جاز وحل به اى ان نعت شروطه (وان لم ينو لم يحجز) (أصلا) واو بئ هديا لم يجز اى اذا وقع بدنه ونوى بها فلو لم يحصر (اى الأمر ونوى الاول قولى) (ان يكون) اى الهدى فى الصورين (لاحصاره جز وعيه قامة غيره مقامه) اى لم يجز احصاءه وبإيجاب طوعه خلافا لابي يوسف

فصل فى قضاء ما حرم به اذا حل المحصر **فصل** اى من احرامه مطلقا (بالذبح) اى بذبح الهدى فى الحرم فى قضاء ما حرم به تفصيل بينه بقوله (فن كان احرامه) اى الذى حل به منه (للحج) اى فقط (فعليه قضاء حجة وعمره) فيه انه لا يصح اطلاقه بل يحتاج الى قيد مفيد على ما ذكر محمد فى الاصل عن ابن حنيفة حيث قال فن بقى وقت الحج عند زوال الاحصار وان كان يحج فى سنة ذنبت حرم وحج وليس عليه نية انقضاء ولا عمره عليه وذ كر ان ابي مالك عن نبي يوسف عن ابي حنيفة وعليه عدم انقضاء الاحرام الاول وان تحولت سنة فعليه قضاء حجة وعمره ولا تسقط عنه تلك الحجة الابدية انما وروى احسن عن نبي حنيفة رحمه الله ان عليه قضاء حجة وعمره فى الوجين جميعا وعيه نية انقضاء ميهما وهو قول رافى ثم اعلم انه اذا احصر فى حصة الفرض وحل منها يلزمه انقضاء عند لاوية كفى فى اتصوع عندا ومحمد فى رواية (وان كان) اى محصر (قرنا فعليه مائة حجة وعمرتين وغير) اى عداودة قضاء (ن شاء قصي قران) اى ينجمع بين حجة وعمره ثم يبنى بمرة (وامر د) اى بكل من اثلاثة وهذا اذا قبض فى سنة الاحصار اما اذا زال الاحصار بعد التحلل بالذبح والوقت يسع تجديد الاحرام والاداء فمما عليه عمره ان قران على ما هو فى رواية الاصل كذا ذكره بن الهمام (وان كان) اى محصر (مقتر منه عمره لا غير) وقضاؤها فى اى وقت شاء لانه ليس له ما وقت ومن (ونجب نية قصده) اى يبنى ان كان الاحصار يحج اتفاقا (اذا قضاء) اى ما حرم به (بعد نحو سنة فى نسي) اى فى احرام

من عبادك الصالحين الفرح
المجلبين الوفاء المتقبلين
(اللهم) ان هذه مزدلفة
وقد جمعت فيها السنة
مختلفة لسألك حوائج
مرتقة اجعلنى ممن دعاك
فاستجبت له وتوكل عليك
فكففته (اللهم) انى أسألك
فى هذا الجمع أن تجمع لى
جوامع اخبركمه وان تصلح
لى شأنى كله وأن تصرف
عنى السوء كما فعله لافعل
ذلك عرك ولا يحوجه الا
أنت (اللهم) فى أعوذ بك
من شر لاجئين **السلامة**

غير القرض (إمان قضاء في عامه ذلك أو كان حجه) أي الذي أحصر به وتحلل عنه بذبح حديه
 (حجة الاسلام) أي أول فرضه (فلا يحتاج إلى نية القضاء وإن تحولت السنة) أي بأن ينوي حجة
 الاسلام من قابل قضاء لانها باقية في ذمته ما لم يؤديها ولم يخرج وقتها ليصير قضاء لان العمر كله وقت
 اداها كذا ذكر ابن الهمام وأشار إليه قاضيخان (وكذلك وجوب المرة مع الحج فياذا قضى
 بعد تحويل السنون قضاء في عامه لا يجب عليه عمرة) وايضا لا يجب المرة مع الحج فياذا أحصر
 بالحج اذا حل بالذبح اما اذا حل بفصال المرة فلا عمرة عليه في القضاء لانه صار كالقائم (فاذا زال
 احصاره أي المحرم بالحج) بعد التحلل أي بالهدى (واراد ان يحج من عامه ذلك والوقت بسع تجديد
 الاحرام) أي والاداء (فان احرم يحج فليس عليه نية القضاء ولا عمرة عليه وكذا المرأة اذا حلها
 زوجها) أي بعد ما حرمت بحجة التافة (ثم انزلها) أي بالاحرام (فأحرمت وحجبت في عامها
 ذلك) وكذا اذا تحولت السنة فأحرمت على ما ذكره القاضى في شرح مختصر الطحاوى (ولو لم يحل
 المحصر بالذبح حتى قاة الحج فتحلل بفصال المرة فلا عمرة عليه في القضاء) يعني ايضا كما في نسخة
 (ويستوى في وجوب القضاء المحصر بالحج القرض والتحل والمطلون والمفسد والحاج عن الغير
 والحرم والبدالات) أي وجوب القضاء (على البعد) أي من في مناه (يتأخر وجوب اداء القضاء
 الى ما بعد التقى) واعلم اما اذا احرم على ظن ان عليه الحج ثم ظهر عدمه فأحصر فلا قضاء عليه كما
 صرح به الزيدوى وصاحب كشف الاسرار لكن ذكر السروجي في التافة شرح الهداية ان الظان
 في الحج يلزم المضي فيه والقضاء لو انفسده واختلوا في القضاء لو أحصر ثم تحلل فيه لا يلزم القضاء
 لانه صرح خروجه من الاحرام والاصح لزوم القضاء لان الاحرام في الاصل لازم التحلل لدفع
 الحرج والمشقة وفيما دون ذلك تنبى صفة الزوم معتبرة

باب الفوات

هو فتح الفاء مصدر كالقوت على ما في القاموس (فأتى الحج هو الذي أحصر به ثم فاته الوقوف برفة
 ولم يدرك شأمنه) أي من زمن الوقوف ومكانه (ولو ساعة لطيفة) أي لقوبة لا عرفيه (ولو ادرك ساعة
 من وقته) أي مع مكانه (نهارة) أي بعد زوال العرة (او ليل) أي ليلة المزدلفة الى طلوع فجرها (فقد
 تم حجه) لقوله عليه الصلاة والسلام من ادرك عرفة قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج رواه الطبراني
 بسند حسن عن ابن عباس فكان الاولى للمصنف ان يقول فقد أدرك حجة لانه لا يتركه الثاني وهو
 طواف ازيارة احماغا الا ان يحاول ويؤول بأن مراده بالتمام تصويره واحتياله وان قوله (وأمن
 الفوات والقساد) عطف تفسير ما قبله ولذا قال الشيخ عمر النسي رحمه الله في تفسيره فعدم حجه
 أي امن الفوات فتم سبق عليه ركن الاطواف بالبيت وذاك لافوت أي لان جميع العمر وقته والا
 فقد تحقق الفوات بانوت وقد قال لا فوت به ايضا اذا حوزوا نذاره كدنة هذا وقد وقع في
 عبارتهم ثم حجه ايضا فتمهم ولذا قال ابن الهمام لا شك انه ليس اتمام باعتبار عدم بقائه تى عليه فهو
 باعتبار أمن القساد والفوات (ثم اذا فاته الوقوف لم يذكر) وهو ظاهر أنه لا حرج عليه (أو بغير عذر)
 أي مع أنه آمن (حصه عنه فاصل احص) أي بقيتها (وعليه ان تحلل بفصال المرة صورة) عندئذ
 حنيفة ومحمد كسأني بيه (فيطوف ويسمي ثم يحلق أو يقصر ان كان) أي الفات (مفردا) أي
 حج (وعليه قضاء الحج مرة بل) أي عدة آت (ولا عمرة عليه ولا له) أي بخلاف المحصر وقال الحسن

والحصر يسق (اللهم)
 انى أعوذ بك من امرأة تشيبني
 قبل الشيب وأعوذ بك من
 مكر النساء وأعوذ بك
 من صاحب خديفة ان رأى
 حسنة دنسها وان رأى
 سيئة أظهرها (اللهم)
 انى أعوذ بك من شر من
 يمضى على بطنه ومن شر
 من يمضى على رجلين
 ومن شر من يمضى على
 أربع (اللهم) احلني اخشاك
 كأننى أراك ايدا حتى
 أنفك وأسعدني بقواك
 ولا تشقى عصبتي وخولي

ان زاد عليه الدم وأشار في شرح السكر الى استحباب الدم لقائت عندنا (ولاطواف للصدر)
 أي عليه اتفاقا (وان كان) أي القائت (قارنا) أي فينظر (قانه) ان كان قد طاف لمرة قبل القوائت
 فهو كالقرد) أي لانه بأداء ركنها خرج من عهدها (وان لم يطف لها) أي قبل القوائت (قانه يطوف
 أولا لمرة ويسعى لهم يطوف طوافا آخر لقوائت الحج ويسعى له ويحلق وقد سقط عنه من القرائن
 أي لانه دم شكر مرئى على توفيق الجمع بين البادتين (وعليه قضاء حجة لا غير) أي لافراغ ذمته
 من احرام عمرته (وان كان) أي القائت (متشا بطل تمته) أي لان شرطه وجود حجة في سنة
 عمرته (وسقط عنه دمه) لما سبق وجهه (وان ساقه) أي الهدى (معه قبل به ماشاء) أي
 ان كان الهدى لقمته بخلاف ما اذا كان هديه طلوفا كالإحني (وعليه قضاء حجة فقط) أي
 لافراغه عن عمرته بالكليبة ان لم يسبق وفي الجلة ان ساق (وقطع القارن) أي القائت (الثليبة اذا
 أخذ في الطواف الذي يحل به) لانه لما قات وقت قطع تليته بول رعى الحصة صار كأن طوافه
 هذا قام مقام بقية أفعال حجه ولا يقطع عند طواف عمرته لانه في حكم انتهاء أفعال حجه وكان حقه
 التقدم الا انه أخر لضرورة العوائ ثم اعلم ان أصحابنا اختلفوا فيما يحصل به قائت الحج انه يلزمه
 ذلك باحرام الحج أو باحرام العمرة فقال أبو حنيفة ومحمد هو بأحرام الحج وقال أبو يوسف
 باحرام العمرة ويضرب أحرامه عمرة وقال لا يتقلب والمؤدى ليس بأفعال العمرة حقيقة
 بل مثل أفعال العمرة تؤدى بأحرام الحجة وهذا مسمى قول المصنف صورة فيما سبق فتدبر
 والدليل على صحة ما ذكره قوله (ولو جامع القائت قبل طواف) أي الذي يحصل به مع السعي
 بعده (فليس عليه قضاء العمرة التي يحل بها) أي اتفاقا فهذا دليل على ان المؤدى ليس بأفعال
 العمرة حقيقة صوره (لانه ليست بعمرة) (ليس على ظاهره بل معناه ان أفعالها ليست بأفعال عمرة
 حقيقة بل صورة كبرية بقوله) (عائى مثل أفعالها) أو مسمى دليل أصابعي حجة قومه ان قات الحج
 لو كان من أهل مكة يحل بالطواف كتحلل أهل الأفاق ولا يلزمه الحروج اني أخذ ولو أنقل
 أحرامه أحرام عمرة وصار متمرا زمه الحروج اني الحل كذا ذكره وفي بحث ظاهر على ما لا
 يخفى ثم غرأ خلاف نظير فيما إذا فعل الحج فحل حجة أخرى حل بأفعال العمرة من الأولى وبزهر
 الأخرى عند بني حنيفة وعند أبي يوسف يسمى في الأخرى لانه عمرة بأفعالها حجة لها حجة وعند
 محمد لا يصح حرامه (لأنه) (ولو أهل القائت حجة أخرى قبل افراغ من الأولى فلو كان بنو بني)
 كان لأحصر ولا يظهر ن يقال من بني بني حنيفة (قضاء حجة أخرى) أي بينها وتغيرها قوله (ولا يلزمه
 بهذا الإيهام) أي سوى بني هودب فيتحلل بطواف والسعي كالولم يلهي (وبنته) أي بالثانية
 (نمو) أي الاعتناء بها (وعليه قضاء الأولى لا غير) أي لكون الثانية نقولا (وان روى) أي هلاله
 (حجة أخرى بزيهه) أي حجة (بمن مرة) (معدة مع ما فيه من حراف) (وعليه قضاء
 حجتين وعمرة واحدة) أي عند بني حنيفة (حدهم) (بقتلها) (ولو أهل) أي في حجة بعمرة
 رفضا أو هدا (لا تعلق لانه جمع بين ممرتين حرم على قوت بني يوسف وعمل على قومه) (وعليه
 ضاؤها والده واجبه) أي قضاءه أيضا بالإحراق (ومن أهل حجتين ثم فقه) (وقوف على عمرة
 واحدة) أي لا يصرح بان هو ظاهر ميسر (وعليه) (مرأى من حجه ثم ادعوا له) (وبو) (عائت
 ما عمل) أي بأفعال العمرة (وبني عمرة) (فوقه بن حجة بذكر) (الأحرار) (بصحة حجه ومن أهل حجة حجة)

من فضائله وأبوك في
 قد حرق لأحب تسجيل
 ما أخرت ولا تأخير ما
 عجلت واجعل غنائ في
 نفسي ومتى يسمى
 وبصري واجعلها الوارث
 مني وأصرت على من ظفني
 وأرني فيه تأري وأقر بذلك
 عيني (أنهم) أجعل صلاتك
 وبركائك ورحمتك على
 سيد المرسلين وأمام المتقين
 وخاتم النبيين محمد عبده
 ورسوله أمام الحرة وقائد
 الحرة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 آمين وأحب به وصل عليه

أجمعين كما صليت على
 إبراهيم وعلى آل إبراهيم
 في المائتين أنك حميد مجيد
 عذد خلقك ورضاء نفسك
 وزمة عرشك كذا ذكره
 الذكرون وكما نقل عن
 ذكره الفافلون (المهم)
 أبته مقاما محمودا يسطه
 فيه الاولون والآخرين
 ولجعل له الدرجات الملى
 والرفيق الاعلى وأدخلنا
 في شفاعة أجمعين يارب
 العالمين (ثم) يلى وبكثرة
 التلبية الى ان يسفر بحيث
 يسقى الى طلوع الشمس

ثم قال عليه قوله (ثم قاله الحج اى الوقوف على نسحة) عليه دم جماعة من الرجال
 فالتوجه اى الثالث من قابل (قضاء) اى كسبه (فأفسده) اى بالجماع (لم يكن عليه الا
 قضاء حجة واحدة) اى كفى افسد صومه بالجماع ثم قضاه وانفسه فانه لا يجب عليه القضاء يوم
 واحد وليس عليه كفارة اخرى لافساد يوم القضاء كما لا يخفى (ولو قدم عزم بحجة فطاف للقدم
 وسمى ثم قاله الحج) اى بقوت الوقوف (عليه ان يحل بأفصال الممرة) اى من مساوف فرض
 لها وسمى آخر بعدها (ولا يكفيه طواف التيمية الاول) بالرفع نعت للمضاف (والاسمى) اى
 ولا يكفيه السعى المتقدم (فى التحلل) اى فى الخروج عن احرام حجته حتى لو كان قارنا والمسئلة ما خلا
 لا يجب قضاء عمره الى قرنه لانه قد اداها (ولو ان قارنا لم يطف للممرة فانه الحج وجامع) الاولى
 ان يقول فجامع يعنى وهو لم يطف بعد لمرة القران ولا لمرة التى يحل بها (عليه ان يخفى فى
 الممرتين وعليه دمان للجماع وقضاء عمره القران) اى لانه افسدها ولا يجب عليه قضاء التى يحل
 بها (وقالت الحج لا يكون محصرا) اى لا حقيقة ولا حكما (ولا يحل بسم الهدى) اى بل عليه ان يحل
 بأفصال الممرة (والمررة لافوت) اى بالجماع لانها غير مؤقنة

فصل الاسباب الموجبة لقضاء الحج أربعة (القوات) اى موت الوقوف (والاحصار)
 اى عن الوقوف فانه فى حكم القوات ولو كان فرقا بينهما فى كيفية التحلل عن احرامهما
 (والافساد) اى بالجماع ولو كان بزمه آتيا بية افعل الحج (والرفض) اى رفض احرام الحج
 بعد احرامه به سابقا فانه يجب عليه قضاء اثنتى بالافاق وزاد فى الكبير وتحليل الرجل زوجته
 او أمته او عبده اى اذا احرموا بالحج على تفصيل ما سبق ثم قال ويلحق به ادخول مكة بغير احرام
 اى فانه يجب عليه احرام احد النسكين منها الحج والمعروة لعل هذا وجه الاطلاق حيث لا يجب عليه
 بين الحج لكن فى اطلاق القضاء عليه مساعدا لان القضاء فرع عن الاداء هذا ولا يشترط لسقوط
 القضاء احرامه من حيث احرم اولاولا من الليات والى يجب الاحرام من الليات مطلقا ثم هذه
 الاسباب الاربعة موجبة لقضاء الممرة لا القوات لعدم تصوره فى جميعها لان جميع الممر وقتها (وحكم
 فوات الحج عن الممر) اى بعد انقضائه قبل تحقق أدائه (انه اذا مات من عليه الحج) اى فلا يجوز عن أحد
 الوجوه الثلاثة (ان اوصى بالا حجاج عنه) اى على الوجه الذى يأتى تفصيله (بمخ عنه) اى بشرطه
 (وسقطه عنه الفرض) اى اجماعا (وان يوصى به) اى مطلقا أو ايصاء غير صحيح (ثم) اى تخفى
 امر ترك حجه وبقي فى ذمته فهو تحت حكم الله ومسئولته باعتبار منفعة وعقوبته وهذا اذا لم يحج عنه أحد
 من غير وصيته (وان تبرع عنه الورثة) اى من ماله أو من عندهم فلا يخفى فى حكمهم (تجزيه) اى هذه
 الحجة عما فى ذمته (ان شاء الله تعالى) اعلم ان من عليه الحج ادا مات من عروصية بانه بالا خلاف اعالى
 القول بالوجوب على الفور فلا اشكال واما على القول بالوجوب على التراخي فنال الوجوب بتضييق عليه
 آخر المسمى وقت تحلل الحج وحرم عليه ان يخبر فيجب عليه ان يفل ان كان قادرا وان كان عاجزا
 عن اتم نفسه عجزا متقدرا ويمكنه الاداء غايه بالغة بغيره مناب نفسه بالوصية فيجب عليه ان يوصى به
 فان اوصى به حتى مات اتم بقوته الفرض عن وقت مع مكان الاداء فى الجملة فبأنه لكن يسقط عنه فى
 حق احكامه الذى يحل لايه "وارت الحج من تركه وان أحس" اوارت ان يجمع عنه حج قال الاداء
 لاهه واروجوان يحرم ذلك ان شاء الله تبارك وتعالى

أعلم أن الأصل في هذا أن الإنسان أن يحصل ثواب عنه لقدره من الاموات والآحياء حجة أو صدقة أو صوما أو صدقة أو غيرها كتلاوة القرآن وسائر الأذكار فأنزل شيئا من هذا وجعل ثوابه لنفسه جاز بلا شبهة ويصل إليه عند أهل السنة والجماعة لكن الاستحباب لا يصح عندنا في باب الحج على من صورته في التحفة وكذا صرح بعدم الجواز في الوقاية وجميع البحرين والمختار والمحيط قال الزبيدي وكذا لمجل أن وجدني ومراده به ضرب الإمام الجليل على الناس للذين يخرجون إلى الجهاد لادعائه به الأجر على الطاعة فحقيقته حرام بغيره ما أشبهه فقد صرح ابن الهمام بأن حقيقة الأجرة على الطاعة حرام فأشبهها بمكره وعلمه النبي أن الجهاد حق الله تعالى فلا يجوز أخذ الأجرة عليه فإذا تحضت أجرة كان حراما وإذا أشبهها كان مكروها وهو إلى الحرام أقرب انتهى وقال مالك والشافعي يجوز ذلك في الصدقة والعبادة المالية وفي الحج ولا يجوز في غيرها من الصلوات كالصلوة والصوم وقراءة القرآن وغيره وإنما روى أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال كان لي ابوان أبرهما حال حياتهما فكيف أبرهما بعد موتهما قال عليه الصلاة والسلام من ابن البر يد البر أن تصلي لهما مع صلاتك وأن تصوم لهما مع صيامك ورواه الدارقطني وعن علي رضي الله تعالى عنه مرفوعا من مر على القبار قرأ قل هو الله أحد إحدى عشرة مرة ثم وجب أحرا لالاموات أعظم من أن تجر يد الاموات ورواه الثوري فحقني وعن أنس رضي الله عنه أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أنا تصدق عن موتانا وصح عنهم ونذعو لهم فهل يصل ذلك إليهم قال نعم أنه يصل إليهم ويخرجون به كما يفرح أحدكم بالفتى إذا أهدى إليه ورواه أبي حفص الكبير الكبير وعنه عليه الصلاة والسلام أنه نهي بكبشين أملحين أحدهما عن نفسه ولا آخر عن أمته ورواه الشيخان في حل ثوابه لأمته وهذا تعليم منه صلى الله عليه وسلم أن الإنسان ينفع عمل غيره والاعتقاد به هو الاستسكان بالسروة الوقتي وأما قوله تعالى وإن ليس للإنسان الأسمى فيه معان كثيرة ليس هنا محل بسطها قال المصنف (أعلم أن كل من وجب عليه الحج) أي حجة الإسلام والقضاء أو التذرع وهو قادر على الأداء بنفسه وحضره اثبوت أو خوفه يجب عليه الوصية بالاحتماء عنه بعد موته فإن قدر عليه أولا (وعجز عن الأداء بنفسه) أي بعده (يجب عليه الاحتماء) أي بأن يحج عنه في حل حياته أو بعد ممته (إن فرط) أي قصر (في تأخير) ونوجب عليه فلم يخرج إليه في موفيه الإبقاء أو أن وجوب الأيضاء فيما يتعلق بمن يحج بعد أن وجوب إذا فخرج إلى أن يحج حتى مات فمن وجب عليه الحج فصح من ماله فأنفذ الطريق لا يجب عليه الأيضاء بالحي لانه يؤخر حد الاحتجاب ولا يقصر في هذا الباب كذا في التجنب والتأوى لسراجه قال ابن همام وهذا قيد حسن وتفصيل مستحسن ينبغي أن يحفظ (وإن دلت فتد التمكن من أدائه سقط عنه التحج) أي وجوب تحقه في أخته ولو بمحصول شروط أيقبه ولا تجب عليه الوصية به) أي بالاحتماء عنه بعد موته في كتب رحمة لامة في اختلاف الأئمة من لزومه للصحيح فلم يحج حتى مات قبل التمكن من أدائه سقط عنه القرض لا اتفاق وإن دلت مدان التمكن لا يسقط عند الشافعي واحد هذا لما أطلق فيما سبق قوله وعجز بغيره قوله (وعجز بالثبوت والجس والميت) أي ومعدومهما بالأكراه والمرض الذي لا يرجي زواله) أي كالمجنون والمجانن (وذهب البصر) أي أن حارامي (والمرج) غنمين (والهزم) غنمين أي الكبرياء التي لا يقدر على الاستسكانه (وعده أخوه)

مقدار صلاة ركعتين
قربانهم يدفع إلى من
جاهر بالنية

(فصل)

في الدفع من مزدلفة إلى
منى إذا قرب طلوع الشمس
أفاض الإمام والسامعه
من مزدلفة فإذا وصل إلى
وادي محسر يستحب عند
الأئمة الأربعه رضي الله
عنهم أن يجر كدابه قدر
رمية حجر فقد روى أحد
عن جابر رضي الله عنه أن النبي
صلى الله عليه وسلم أسرع
في وادي محسر وفي الموطأ

أى بالنسبة إلى المرأة (وعدم من الطريق) أى باعتبار القلية (كل ذلك إذا استمر إلى الموت) والحاصل أن وجوب الإيصال أثبت ابتداء إذا كان صحيح البدن عند أبي حنيفة على الصحيح فمن لم يكن صحيح البدن لا يتعلق به وجوب الإيصال فيجب عليه الإحجاج وعندها إذا كان له مال تلقى به وأن كان زنا أو مفلوجا على سابق من أن الشروط عند صحة الجوارح خلافا لما قد تقدم في باب شرائط الحج من أن قولها رواية الحسن عنه قال إن الهمام وهى أوجه واختارها الكرماني

﴿ فصل في شرائط جواز الإحجاج ﴾ أى مطلقا (والثابتة عن حجة الإسلام) أى خاصة وجعلتها عشرون (الاول وجوب الحج) أى بالمال (فلو أحج فقيرا أو غيره ممن لم يجب عليه الحج عن القرض أى عن فرضه وهو متعلق بأحج) لم يحجز حج غيره عنه (أى عن فرضه) (وأن وجب بسد ذلك) لأن الثابتة السابقة لا تجزئ عن وجوب الإيصال إلا إذا كان له مال ثم كرماتها مشروطة وجوب الحج لشرط جواز الإحجاج وكذا قوله في الكبير ومنها أن يكون له مال يجب به الحج فالظاهر أن قال ومنها أوالاول أن يكون له مال يحج عنه ويقرع عليه حيث أن قال ولو كان فقيرا صحيح البدن لا يجوز حج غيره عنه فرضا بخلاف حجه عنه فقلان دام به الفقر إلى أن يموت لأن المال شرط الوجوب فإن من لمال له لا وجوب عليه فلا يتوب عنه غيره إداه الحج الواجب ولا واجب كذا في البدائع والحاوي وقد قال صاحب السراج الوهاج في قول من قال ولو حج على الفقير فدام به الفقر إلى أن يموت لم يحجزه الحج أراد بذلك من كان له مال ثم أفقر والأقوال فقير لا حج عليه انتهى وهو قيد كالأخفى (الثاني العجز المستدام من وقت الإحجاج إلى وقت الموت) أى فإن زال قبل الموت لم يحجز حج غيره عنه نرضا (فلو حج المعذور) أى كالريض سواء رضى برؤه أم لا وكالحبوس (كان امره) أى امر وقوع حج غيره عنه (موقوفاً استمر عذره) أى بما يمنعه عن إداه حجه بنفسه (إلى الموت) أى بأن مات وهو مريض أو حبوس (جائز أن زال عذره) أى بزوال حبسه أو برئه من مرضه ونحوه قبل الموت في وقت يمكن له أن يؤديه بنفسه (وجب عليه إداه بنفسه) أى المباشرة فضله (وظهرت قلية الاول) وهذا أولى من عبارته في الكبير لم يحجز حج غيره فأمل ثم المرأة إذا لم تجد محرماً ولا زوجاً ولا نخلجاً إلى الحج إلى أن يبلغ الوقت الذى تميز عن الحج فحينئذ ثبت من يحج عنها ما قبل ذلك فلا يجوز لتوهم وجود آخر ثم إن يثبت جلال دام عدم المحرم إلى أن ماتت فذلك جائز كالريض وفي شرح الثقاية للبرجندى قال الإمام أبو بكر محمد بن الفضل إذا لم تجد محرماً فثبت من يحج عنها فإن دام عدم المحرم إلى موتها فذلك جائز وقيل لا يجوز لها ذلك لتوهم وجود المحرم يعنى الزوج أو ظهور امر آخر والله أعلم وهذا كله مبنى على أن عدم هذه الأعذار ليست من شرائط الوجوب بل من شرائط إداه وأما قوله في الكبير والإحجاج عن الزمن والأعمى على أصل أبي حنيفة جائز لأن الزمانة والعصى لا يرضى زوالهما عادة فوجد الشرط وهو العجز المستدام إلى وقت الموت كذا في البدائع فشكل لأن سلامة البدن شرط الوجوب على الصحيح من مذهب أبي حنيفة فلا يجب الإحجاج بلا شبهة وأما قوله عن الفتح بقوله ولو أحجوا عنهم يعنى الزمن والأعمى والمقعد والمفلوج ونحوهم وهم آيسون من إداه بالبدن ثم يحجوا عليهم إداه أنفسهم وظهرت قلية الاول فلا إشكال فيه على كل قول فأمل (الثالث وجود المذنب قبل الإحجاج) (وقد إن هذا الشرط شمله ما قبله) (فلو أحج صحيح) أى غيره (ثم عجز لا يحجزه) أى كفى قاضيان والخلاصة قال إن الهمام وهو صحيح

إن ابن عمر رضي الله عنهما كان يحجز كراهته في محضر قدر رمية حجر وأول وادى محضر من القرن المشرف من الجبل الذى على يسار الذهاب ويسمى بذلك لأن قيل أصحاب القيل حرس فيه أى احمى وكل عن المسير وقيل سعى محسرا لاه محسرا لاه ويسمى وقيل لأن الجبل وقف فيه محسرا ويسمى هذا الوادى وادى التارلان رجلا اصطاد فيه صيدا فنزلت عليه نار فأحرقته

لأه أدى قبل وجوب سبب الرخصة (الراجح الأمر) أي بالحبس فلا يجوز حبس غيره عنه بغير أمر مان
 أوصى به (أي بالحبس عنه فإن أوصى بأن يحبس عنه فمطلوع عنه أجنبي أو وارث لم يحبس (وإن لم يوص به)
 أي بالاحجاج (تبرع عنه الوارث) وكذا من هم أهل التبرع ونحوه (فحبس) أي الوارث ونحوه
 (بنفسه) أي عنه (أو أوصى عنه غيره) أي ذك الثبرع أو الحبس أو ما ذكره جميعه والمضى جازع
 حجة الاسلام إن شاء الله تعالى كما قاله في الكبير وحاصله أن ما سبق يحكم لجوازه ألتبرع هذا مقيد
 بالنية ففي منسك السروجي لومات رجل يبدو وجوب الحبس ولم يوص به فصحب رجل عنه أو وصح عن
 أبيه أو أمه عن حجة الاسلام من غير وصية قال أبو حنيفة عجز به أن شالله تعالى وبدا وصية قال عجز به
 من غير مشيئة أي من غير ذكر المشيئة وقيد الاستثائية (الحال) عدم اشتراط الاجرة (أي على الصحيح
 كما سبق إليه التلويح) فإن شرط وقع الحبس عن الحاج دون الأمر وهذا الشرط أعني عدم جواز الاستتجار
 عليه مذكور في عامة الكتب كالمداية والتقدور والكتفي والكز وغيرهما بمصر عدا مصر ح
 المتهاج فقال ولا يجوز الاستتجار على الحبس عن صورته كإتقال المصنف (فلو استأجر رجلاً بأن قال له
 استأجرني على أن تصحب عني بكذا لا يجوز حبسه عنه) زاد في الكافي ولا يقع حجة الاسلام عن المأمور
 (وإن قال أمر بك أن تصحب عني من غير ذكر الاجرة يجوز) قال ابن الهمام قال في فتاوى قاضي خان من قوله
 إذا استأجر المحبوس وجلا يصحب عنه حجة الاسلام جازت المصلحة عن المحبوس إذا مات في الحبس
 ولا جبراً أجرة مثله في ظاهر الرواية مشكل لأجره أن الذي في الكافي الحاكم أي التفضل في هذه المسئلة
 ولو أتقنه من نفسه المبرة المحررة وزاد إيضاحها في المبسوط فقال وهذه الثقة ليس يستحقها
 بطريق الموضيل بطريق الكفالة انتهى فتصين أمهات ما جبراً مجازاً لا مراداً لكن ماذا كرفي
 كتاب آداب المفتين لا يجوز الاستتجار على الحبس فن فعل جاز وله ثقة مثله لا قبل هذا التأويل
 ويعين أن قال أنه قدس التسمية بكراً الاستتجار وبقي الأمر بإداه الحبس عنه فيصحب وقد صرح بهذا
 التعليل الكرماني فقال لأنه إذا فسدت الاجرة في الأمر بإداه الحبس عنه فتجب ثقة مثله وفي الكفاية
 لو استأجر لحبس عنه من الميثاق وقع الحبس عن المحجوج عنه في رواية الأصل عن أبي حنيفة انتهى وبه
 كان بقوله شمس الأئمة السرخسي وهو المذهب وألفه أعني (السادس) أن يصحب على المحجوج عنه
 أي الميثاق (فإن تبرع الحاج عنه بال نفسه لم يحبس) أي عنه حتى يصحب عاله والمعتبر في ذلك أن يكون أكثر
 ثقة من مال الأمر ونحوه كونه الكرماني من ماله إلا أن في "تبراه ذلك حرجاً بنا فاسقط اعتبار الأقل
 استحساناً وتذاً قال (وإن ائق أكثر الثقة من مال الأمر والأقل من ماله يجوز) وإن اتفق لسلك أو
 الأكثر من مال نفسه إن كان في المال اندفوع إليه وفه) أي لوجه (يرجع به فيه) أي لا يفتي
 بالافتق من مال نفسه لنية الحجة ولا يكون مال حراً فيجوز ذلك كما قاله ابن الهمام
 (ويجزيه وإن لم يكن فيه وفه بنية فحكم لا كثر من مال أكثر من مال نيت جاز والأفلا)
 ففي قاضي خان إذا بكتفه من نيت فأنق من مال نفسه فن كان أكثر الثقة من مال الميت فهو
 جاز والأفوه ضامن وفي الكرماني أن ينقص المال عن ثقة الطريق فسدان وأتفق من مال نفسه
 أن كان معظم الثقة من مال الميت فهو جاز والأفوه ضامن وفي خزائن الأكل لو ضاعت الثقة في الطريق
 فحبس المأمور عن الميت من مال نفسه فنه طوع وعملت ولا يرجع بالثقة على حد (ولو جرحه عنه)
 أي مثلاً أو المكذا حكيمية ورثة (منه) أي من مال نفسه (ليرجع في تركه جز) أي أن أوصى

كذا ذكر ما لخب الطبري
 وقال الأزرق في أه خسمانة
 ذراع وخنة وأربون
 ذرامو بقول في مرويه
 (اللهم) لا تخننا بضبك ولا
 تهلكنا بمذايك وما تقبل
 ذلك أعوذ بالله السميع العليم
 من الشيطان الرجيم
 (اللهم) أني أعوذ بك من
 الشيطان ومن عمله ومن
 حربه (اللهم) أني أعوذ بك
 من سيئات الأعمال عافني
 وأغفر عني ولا تؤاخذني
 بم أسلفت من الذنوب
 وقدمت من الخطأ والخطوب
 ونسئلى أنك أنت التواب

بأن يبيع عنه (ولو وجع لا يرجع لم يجز وإن أمره الميت) أي بأن يبيع عنه من ماله بشرط رجوعه
 ففي خزانة الأكل لو وجع الوارث عن الميت على أن لا يرجع في التركة لم يقع عن الميت عن فرضه
 وإن أمره الميت هذا وفي قاضيان إذا أوصى بأن يبيع عنه قاضج عنه الوارث من ماله نفسه ليرجع
 من مال الميت جاز وله أن يرجع من مال الميت ولو فعل ذلك أجني لا يرجع ولو أوصى بأن يبيع عنه قاضج
 الوارث من ماله نفسه لا يرجع عليه جاز للميت عن حجة الإسلام انتهى وفيه بحث لا يخفى (ولو غلط
 الثقة) أي من مال الميت (بأن يبيع عنه) أي الثقة المخلوطة (وان حج وأفق) أي من ماله نفسه
 (جاز) أي حجه عنه (ورئى من الضمان) أي بإفائه ولم يتوقف على برائة الورثة قال الطرابلسي لو
 أخذ مال الميت وخطه بآل نفسه وجع عنه وأفق خمسة درهم قال محمد بن عيسى الحجج عن الميت ولا ضمان عليه
 بالخط (ولو أعجز مال الميت) أي من غير خط بآل نفسه (ورجعه يجر بالهبة) أي ويدفع الزيادة إلى
 الورثة لكن في الكرماني وإن أخذ الدرهم ليجع عنه بها فاشترى بها متاعا لتجارة قال هذا رجل خائن
 لا يجوز ويكون الشراء لنفسه والحجج عن نفسه وهو ضامن انتهى وهو مخالف بأطلاقه لما في منسك الفارسي
 لو أخذ المال وأغير ورجع فيه وجع عن الميت قال أبو حنيفة عجز به الهبة وهو قول أبي يوسف وقال
 محمد يضمن جميع المال للميت والحجج عن نفسه وفي المحيط ولو اشترى بها متاعا لنفسه لتجارة وجع بجميعها
 عن الميت براد الثقة والحجج عن نفسه ذكر في المستقى وفيه إعصاء إلى الفرق بين من يشتري بها لتجارة
 متاعا لنفسه أو فضايل الميت تير ما لكن روى هشام عن أبي يوسف قال يتصدق بالربح وقد أجزأت الهبة
 عن الميت في قول أبي حنيفة وهو الأصح كالوخلط بأدراهم نفسه حتى صار ضامنا ثم حجج عن الميت وفي
 قول الرجلة هذا وفي الكرماني ذكر الثقة أبو الليث في تناوبه وفي التوازل سئل بعضهم عن رجل
 يأخذ الدرهم ليجع عن الميت فاتفق من هذه الدراهم قبل الخروج قل أو أكثر صار ضامنا للميت فإن
 حجج كان ذلك عن نفسه وجع الميت على حاله (الساج إن يبيع راكبان أتمع المال) أي ثلثه (يوجع
 ماشيا ولو بأمره) أي بالحجج ماشيا (يضمن الثقة وكذلك بأمره) أي وجع إنما موراشيا (وأمسك
 مؤنة الكراه لنفسه) أي فانه يضمن الثقة ويحجج عنه راكبا لأن ثقة الركوب أكثر فكل التواب أو فر
 وكذا قال محمد بن حجج على حمار كرمه والجل أصل كذا عله المصنف الكبير والظاهر أن كراهته
 لكونه غير متحمل لسفر البعد أولانه على خلاف السنة فربنة قوله والجل أفضل لالكون ثقة ركوبه
 أكثر فانه قد يكون ثقة ركوب الحمار أو فر ثم العبرة في الركوب والماشى لا أكثر فلو قطع أكثر
 الطريق ماشيا فهو كقطع الكل ماشيا وركوب الأكثر كركوب الكل ثم عدم الجواز ماشيا على
 الاتفاق يحول على ما إذا أنست الثقة للركوب كما أشار إليه بقوله (وان ضاقت الثقة عن الركوب)
 أي بأن كان ثلث ماله لا يبلغ الآن يبيع ماشيا (فحج عنه ماشيا جاز) لكن لو قال رجل أنا أصح عنه
 من بلده ماشيا روى عن محمد لا يجره ويحجج عنه من حيث يبلغ راكبا وروى الحسن عن أبي حنيفة أن
 أحججوا عنه من بلده ماشيا جاز وإن أحججوا عنه من حيث يبلغ راكبا جاز ولعل وجه الأول زيادة كمية
 المسافة ووجه الثاني فضيلة الكيفية (ولو أوصى أن يعطى بيرة هذا) أي بینه وخصوصه (رجلا)
 أي ولو غير معين (يبيع عنه فأكره الرجل) أي أعطاه بالكره والاجرة (واحق الكراه على
 نفسه) أي في الطريق (وحجج ماشيا جاز) أي عن الميت استحسانا قال الطرابلسي وهو الأصح وقال
 ابن الهمام وهو المختار ثم يرد الجبرالي ورثة الميت قال أبو الليث في التوازل وعندى إن الحجج عن

الرحيم (اللهم) يا عظيم
 يا عظيم اغفر لنا ذنوبنا وإن
 عظمت فانه لا يقدر الذنب
 العظيم إلا للملك العظيم
 الرؤف الرحيم الكريم
 * (فصل) * فإذا وصل إلى
 متى قال (اللهم) إن هذه
 منى وقد أتيتك وأنا عبدك
 ابن عبدك أسألك أن تمن
 علي بما مننت به على أوليائك
 وأهل طاعتك وأن تعينني
 من عبادك الصالحين يا أرحم
 الراحمين (اللهم) اني أعوذ
 بك من المفروم والمأثم ومن
 المعصية في القتل والدين

نفسه وهو خامن قصان الجبر الآن يكون الميت فوض اليه ذلك (التامن ان يحج عنه من وطنه ان
اتسع الثلث) اي ثلث مال الميت (وان لم يتسع) اي الثلث (يحج عنه من حيث يبلغ اي استحسانا
(وان لم يمكن) اي ان يحج عنه بثلث ماله (من مكان بطلت الوصية) ولعل المكان مفيد بما قيل
للمواقيت والا فإداني شيء يمكن ان يحج عنه من مكة وكذا الحكم اذا أوصى ان يحج عنه بماله موسى
ببلغه فانه ان كان يبلغ ان يحج عنه من بلده حج عنه منه والا فن حيث تبلغ (ومن خرج) اي بنفسه
(حاجبا) اي مريدا للصح لا قاصدا لغيره كالتجارة ونحوها (فات في الطريق راوصى ان يحج عنه
يحج عنه من وطنه) اي عنداني خيفة وعندهما من حيث مات على ما في الجامع الصغير وفي شرح
جامع الكبير ولو خرج ومات فلان عين مكانا يني من الموضين للمهودين وهو مكان الموت او بلده لا غير
يحج عنه منه والا فن موضع الموت استحسانا وفي القياس من بلده وقال شمس الأعمى اذا كان غنيا حين خرج
واطلق ان يحج عنه يحج عنه من وطنه وان صار غنيا في المكان الذي مات فيه يحج عنه من ذلك الموضع وكذا
اذا خرج للحج عنداني خيفة ولا يبلغ عنه من حيث يبلغ ولو خرج للحج ثم أقام في بعض البلاد
حتى تحولت السنة ثم أوصى بالحج مطلقا يحج عنه من بلده اتفاقا وفي شرح الجامع لقاضيخان لو خرج
لغير سفر الحج كالتجارة فات في الطريق واوصى بأن يحج عنه يحج عنه من وطنه اتفاقا (وكذا) اي
الخلافة (لومات الحاج عنه في الطريق يحج عنه من وطنه) اي عده من حيث بلغ الاول عندهما (ولو كان
للموصى اوطان) اي متعددة (يحج عنه من أقرب اوطانه الى مكة وان لم يكن له وطن) اي مطلقا فن حيث
مات) اي لانه صار غزاة لوطنه واما ما وقع في الكبير من قوله وان لم يكن له اوطان فليس في محله اذ لا يلزم من نفى
جمعه نفى مفردة ثم قال في التتبع ولو عين مكانا جاز منه اتفاقا (ولو اوصى) اي من له وطن (ان يحج عنه من غير
بلده يحج عنه كما اوصى) اي على وفق ما اوصى به (قرب) اي ذلك المكان لموصى به (من مكة او يبدو لو اوصى
خراساني بمكة او مكي باري) ختج ازاء وتعدد اياه بلد العراق (يحج عنهما من وطنهما) اي عند
اطلاق وصيتهما فن محمد في خراساني ادر كالموت بمكة فأوصى ان يحج عنه يحج عنه من خراسان
وعن ابي يوسف في مكي قدم اري لحضره الموت فأوصى ان يحج عنه يحج عنه من مكة اقول وهذا اذا كانا
غنيين في بلدهما واما اذا صار المكي غنيا في اري والخراساني بمكة واوصيا فينفي ان يحج عنهما من
موضع فرض الحج عليهما (ولو اوصى مكي) اي سكن باري متلا ومات فيه فأوصى وكان حقه ان يقول ولو
اوصى المكي لسكون البلاد لمهدد والمخى اوصى ذلك المكي (ان قرن عنه قرن عنه من اري) لانه لا قران لادل
مكة (واذا وجب الحج من بلده) اي في المسائل التي مر ذكرها (فاحج اوصى من غير بلده يضمن) اي
ويكون الحج له ويحج عن الميت ثانيا لانه خالف (لان يكون ذلك المكان) اي الذي احج عنه (قرسبا نه) اي من
وطنه (بحيث يبلغ اليه ويرجع الى الوطن قبل التميل) اي فحيث لا يكون مخالفا ولا ضامنا ثم ان كان
ثلث ماله لا يبلغ ان يحج عنه من بلده فصح عنه من موضع يبلغ وقضل من الثلث وتبين انه كان يبلغ
من موضع أبعد منه يضمن توصي ويحج عن بيت من حيث يبلغ الا اذا كان للفاضل شيء يسير من زاد
أو كسوة فلا يكون مخالفا ولا ضامنا لتسع اية في الحجج عنه عند الاحراء او بعده عند الامه
قبل ان يشرع في اصال الحج (وهي ان يقول) اي بلسانه وهو الافضل (حُرمت عن فلان) اي
نويت الحج عن فلان (وليكن عن فلان) اي ليكن بحجة عن فلان (وان شاء اكتفى) اي عنه
(بنة القلب) اي له (ولو نسي اسمه) اي اسم الآمر (وتوى ان يكون الحج) او امره (عن آمر)

الحمد لله الذي بلغني سائنا
غائما مما في سواي الى هذا
المكان وشرقي بالاسلام
والايمان وجعلني من امة
محمد صلى الله عليه وسلم
(وبتقدم الى حجرة العبة
وبقف في اسفل الوادي
بحيث تكون مكة عن
شماله ومن عن يمينه وقول
(اللهم تصديقا بكتابتك
وانبعا لسنة نبيك محمد
صلى الله عليه وسلم بعد
آلائك الله اكبر كبيرا
والحمد لله كثيرا وسبحان
الله بكرة واصيلا لا اله الا الله

أى وإن لم يسه (يصح) أى وقع عنه ولو أحرّم مبهما (أى مجعلا أو مطلقا بأن أحرّم بحجة أو أطلق
الثبة وسكت عن ذكر المجموع عنه مبهما أو مبهما (فلهان يسه) أى إن شاء من نفسه أو غيره (قبل الشروع
في الأعمال والأفعال) أى في أفعال حججه من طواف أو قعود أو وقوف بمرقة قال في الكافي لانس فيه
ويضي أن يصح التمين هنا إجماعا انتهى ولا يخفى أن محل الإجماع إذا لم يكن عليه حجة الإسلام
والأفلا يجوز له أن يمين غيره بل ولو عين غيره لوقع عنه على ما ذهب إليه الشافعي رضى الله عنه ومن
تبعه (العائر أن يحرم من الميثاق) أى من ميثاق الأمر يشمل المسكين وغيره (فلو اعتزم وقد أمره
بالحج ثم حج من ماله من مكة لا يجوز مفهومه أنه إذا لم يحجج من ماله جاز له ذلك مع أنه ليس كذلك
حيث يكون مخالفا إذا صرف سفره للأمر به للحج القرض إلى الممرة ولم يسبق قلم منه أنه يقبده
في الكسيرة (ويضمن أى في قولهم حجيا ولا يجوز ذلك عن حجة الإسلام لأنه مأمور بحجة ميثاقية
كذافي الكسيرة وفيه أنه أراد بالميثاقية المواقف الآتية في الإطلاقة نظر ظاهره إذ تقدم أن المسكين إذا وصى بالرى
أن يحج عنه يحج عنه من مكة وكذا سبق أن من أوصى أن يحج عنه من غير يده يحج كما وصى قرب من
مكة أو يدا ويضافه أشكال أخر حيث أن الميثاق من أصله ليس شرط المطلق الحج وأصله بل أنه من
واجبه فكيف يكون شرط الوقت نيابة قان وجد نقل صريح أو دليل صحيح قال امر مسلم والأفلا والله سبحانه
وقال اعلم ثم قرأه قوله فلو اعتزم إلى آخره غير مستقيم الحالة كما بينته في رسالة مستقلة لهذه المسئلة وفي أخرى
للحيلة بدفع هذه القضية المشككة (الحادى عشر أن يحجج المأمور بنفسه فلو مرض المأمور) (وكذا إذا
عرض له مانع آخر من حبس ونحوه) (فدفع المال إلى غيره) أى بغير إذن الأمر (حجج) أى غيره (عن
الميت لا يقع) أى حج غيره (عن الميت) ولا عن وصيه والحاج الأول والثاني ضامنان إذا أقال الأمر
أصنع ما شئت فحينئذ كان له أن يدفع المال إلى غيره مرض أو لم يمرض (وإن أذن له) بصيغة المجهول أى وإن
أذن له الأمر (بذلك) أى يدفع المال إلى غيره عند حصول عجزه (جاز) أى وقوع الحج عنه أو جاز دفع
المال إلى غيره ليحج عنه (الثانى عشر أن لا يصد حججه فلو أصد) أى حججه بالجمع قبل الوقوف (لم يقع
عنه) أى عن الأمر ويكون ضامنا ما أعتق من مال الميت لأنه مخالف وعليه انضى في الحجة الفاسدة
والدمى ماله لا في مال الميت كما ردها الحنابلة وموجب عليه القضاء ولا يسطح حج الميت كما قال (وإن
قضاء) أى لو قضى المأمور حججه الفاسد في السنة الثانية لأن الحج في السنة الثانية يقع عن نفسه لا عن الميت
لأنه لا مخالف صار كأن الأحرار الأول كان عن نفسه وقد أوجب على نفسه بالأحرار الأول فلا بد من قضاءه
والظاهر أن إبطاله بالردة في حكم إفساده بالجمع ولم أر من تعرض لهذه المسئلة مع أنه يضي أن لا يكون
فيه الزراع (الثالث عشر عدم المخالفة فلو أمره بالأفراد) أى للحج أو الممرة (فترن) أى عن الأمر
فهو مخالف ضامن عند أبي حنيفة وعندهما يجوز ذلك عن الأمر استحسانا وأما لو نوى بأحد هما عن
نفسه أو عن غيره والأخر عن الأمر فهو مخالف ضامن إجماعا كذا في المحيط وغيره ولكن في الطرابسى
هو مخالف في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف أنه يجوز وتقسيم الثقة على الحج والممرة ويطرح عن
الحج ما أصاب الممرة ويجوز ما أصاب الحج انتهى وهو كذا في المبسوط وقال شمس الأنعم في قول
أبي يوسف أى في شأنه وليس هذا بشئ فإنه ما مورج بريد السفر للميت (أو تمتع) أى بأن نوى الممرة
عن الميت ثم حج عنه فإنه يصير مخالفا إجماعا على ما في البحر الزاخر ولعل وجهه أنه ما مورج بريد
السفر لصح عن الميت فنه الفرض عليه ونصرف مطلق الأمر إليه إلا أنه يشكل إذا أمره بالأفراد

وحده لا شريك له مخلصين
له الدين ولو كره الكافرون
لا اله الا الله وحده صدق
وعده وصر عبده واعز جنده
لا اله الا الله والله أكبر
(اللهم) اجعله حجاب مبرورا
وسببا مشكورا وذنبنا
مغفورا (اللهم) اهدنى
بالهدى وقوى بالقوى
واجعل الآخرة خيرا لى من
الأولى (ثم يرفع يده وفيها
الحصاة ويقول بسم الله
واقفا كبيرا وغما للشيطان
ورضا للرحمان
وبرى الحصاة بحيث تقع
الحصاة قربا من الشخص

الصورة ثم إتيان الحنج بعد ما وصرح بالتمتع في سفره أو بتقويض الأمر اليه ثم قوله (ولوليت)
 قيد مبالغة وهو انه اذا نوى لغيره فالاولى فياته (لمقع حجه عن الأمر ويضمن الثقة) أي كامر
 (ولوامره وجلان أحدهما بحجة والآخر بعمرة وأذنا له بالجمع) أي القرآن (جميع جاز) أي ولم
 يصرف مخالفا على مافي البدائع (والأفلا) أي وان لم يأذنا له بالجمع جميع لا يجوز على قول أبي حنيفة وصلو
 مخالفا على ما ذكره القندوري في شرحه مختصر الكرخي وذكر الكرخي أنه يجوز وهذا ما يصح على ما روي
 عن أبي يوسف أن من حج عن غيره واعتصر عن نفسه لم يكن مخالفا لان الثقة بمقدار مقامه للحج من
 ماله واذا فرغ منه عادت في مال الميت حتى يرجع الى منزله وان حج أولا ثم اعتصر صار مخالفا كذا
 في الكبير والظاهر ان الأمر متمسك وبالأولى ان لا يكون مخالفا لاسباب الحاج يكون بدونه الحج
 مدة في مكة يمكن له ان يعتصر لنفسه وعن غيره وتكون الثقة في مال الميت اذ توجه أصالة لاجل
 حجه حيث لا يتصور تقدمه على اهل قائلته ولا يضره حيث صرف وقته الى تجارتها او حرقه
 او أيان عمرته نظرا الى ضرورة قائلته في المحيط لوجه عن الأمر ثم أي بعمرة لنفسه فليس
 بمخالف اتفاقا قال ابن الهمام فند المامة لا يكون مخالفا على قول أبي حنيفة (ولو أمره بالحج
 فاعتصر ضمن) أي لانه مخالف حيث صرف سفر الحج الى العمرة سواء نوى العمرة للأمر
 او لغيره وهذا معنى قوله في الكبير ولو بدأ بالعمرة لنفسه ثم بالحج لميت صار مخالفا وضمن ولا
 تقع الحجة عن حجة الاسلام عن نفسه لانها أقل ما يقع بطلاق التيق وهو قد صرفها عنه في النية قال
 ابن الهمام فيه نظر لكن في نظره نظر (ولو أمره) أي غير الوصي على ما هو الظاهر (بالعمرة
 فاعتصر ثم حج عن نفسه وامر ماى الوصى او غيره) بالحج فحج) أي عنه (ثم اعتصر لنفسه جاز)
 أي سابق (الا ان ثقة اقامته للحج) أي في الصورة الأولى (او العمرة) أي الكائنة
 (لنفسه) أي في الصورة الثانية (في ماله) أي وان تأخر عن وقته (فذا فرغ منه) أي
 من الحج وكذا من العمرة وكان حقه ان يقول منهما ولا يمدان قال الضبر راجع الى كل منهما
 او عادت الى النسك (عادت) أي رجعة الثقة (في من الميت وان عكس) أي بان أمره بالعمرة
 فحج عنه ثم اعتصر لنفسه او حج عن نفسه ثم اعتصر له او أمره بالحج فاعتصر له او لنفسه ثم حج له
 او لغيره (لم يجز) أي جميع ذلك (الرابع عشر) ان يحرم بحجة واحدة الظاهر ان هذا داخل قبله من
 شرطه عدم العاقبة فلو اهل بحجتين أحدهما عن نفسه والاخرى عن الأمر (وكذا الأمر بالعكس
 (لم يجز) أفه مخلف فلو رفض التي عن نفسه جاز) أي اقلب جواز او جازت الاخرى عن الأمر به نصار
 كأنه اهل بها وحدها عن ذكره غير واحد من غير ذكر خلاف قال في الكبير وهو كذلك ان أحرم
 بهما على شاقب ونوى بالأولى منهما عن الأمر واما اذا نوى بالأولى عن نفسه فينبغي ان لا يجوز عند الكل
 لان الاول لا يمكن رفضه كالأول فيبقى انتهى وهو بحث حسن وتضمن مستحسن عند اولي انتهى ثم
 قال واما اذا اهل بهما معا فلا يتصور أخو ز عند أبي يوسف ومحمد امعداني يوسف فلا نه ترفض
 أحدهما بالماهة فلا يمكن على قوله تين المرفوض قبل ترفض وامعد محمد فلا نه لا يفتد الاحرام الا
 لاحدهما وامعداني حنيفة فيمكن ان يقال باجواز لا مكان ان لا يبين المرفوض نفسه قبل ترفض لان
 عنده لا يرفض في الحال كامر ويمكن ان يقال بعدمه لانه ليس هذا أول وآخر ليعين انتهى ولا ينبغي
 انه يتصور الاول والاخر بحسب صورالية المتعلقة بهما اللهم الا اذا ايهما اضافي بينهما لا يقال

الذي يرمى وما دون ثلاثة
 اذرع قريب فاذا بدعن
 ذلك لا يجوز (وكيفية
 الرمي) ان يأخذ الحصاة
 برأس الا بهام والسبابة
 فيرفع يده الى أن يظهر
 بياض ابطه لو كان مجردا
 ليستكن من الرمي قال
 صاحب النهاية هذا هو
 الاصح وقيل يضع الحصاة
 على ظهر ايهام بده اليمنى
 ويضع ايهامه اليمنى على
 وسط السبابة ويستمين
 بالسبابة التي على الايهام
 ويلقيها من أسفل الى فوق

على قول محمد بن يعقوب المتقدم عن الأثر يستوى فيه الأول والآخِر إذا جله له لانه نظير من أهل
 بحرين عن رجلين عنده وقد قالوا فيه أنه لا يقع عن أحدهم لكن قد يفرق بينهما لأنه لا مرجع في
 هذه المسئلة بخلاف تلك الحالة (الحال عشر أن فرد الاعمال لو أحد) هذا أيضا نوع من
 المخالفة فليس بشرط على حدة (فلو أمره رجلان) أي بالحق (فأهل عنهما لما ضمن لهما) أي ما لهما
 ويقع الحجة له ولا يمكنه أن يجبه بعد ذلك عن أحدهما بقوله (وإن عين أحدهما) مضافا أنه أحرم
 عن أحدهما عينا (وقع) أي الحجة (له) أي للذي عينه ويضمن للأخر بخلاف (وإن لم يبين
 أحدهما) أي بأن نوى عن أحدهما بغير عينه (فهلان يبين أيهما شاء) أي يجمله عن أيهما أراد
 قصته (مالم يشرع في الاعمال) ثم إن عين أحدهما قبل المعنى جاز في قول أبي حنيفة ومحمد
 استحسانا وقال أبو يوسف وقع عن نفسه ويضمن ما لهما قياسا (وبعد الشروع) أي في الاعمال
 (لم يجز) أي أن لم يبين أحدهما حتى لو طاف شوطا أو وقف برفة ثم أراد أن يجمله عن أحدهما
 لم يجز ويقع عن نفسه إجماعا وصار مخالفا (ولو أهل) أي بهجة أو عمره (عن أبيه) وفي
 الكبير عن أحد أبويه وهو الصواب (بلاسر) أي منهما أو أحدهما ولا يمين من قبله (فله أن يجمل
 لهما نوابه أو أحدهما) فيه نظر ظاهر لأنه أن نوى عنهما فلا شك أنه جعل نوابه لهما وإن نوى
 عن أحدهما فليس له أن يجمله لما بل له أن يبين أحدهما مع أنه لا مدخل للتوابع هنا فإن
 المسئلة أعم من أن تكون حجة الاسلام فرضا عليها أو على أحدهما أو لا يكون شأنهما مع أن
 جعل التوابع إنما يكون بعد الفراغ من العمل وختم الباب والحاصل أنه عند إيهامه أنه أن
 يجمله لا يهتدأ اتفاقا بخلاف ما مر في رواية أبي حنيفة عن أبي يوسف أن ذلك عن نفسه قال
 في المحيط وعلى ظاهر الرواية يحتاج أبو يوسف إلى التفرق وأما قوله في الكبير ولو أحرم ضمها
 أي الأبوين كان له أن يجمل التوابع لأحدهما وكذا في شرح الجامع لقاضي خان فقير ظاهر
 التمسك إلا أن يقال معنى ضمها أنها أحرم مبهما غير معين لأحدهما فله أن يبين أحرامه لأحدهما
 قبل شروع الأعمال أو يجمل توابعه بمذموم الأحوال وأما أمره كل من الأبوين أن
 يحج عنه حجة الاسلام فأحرم بهما عنهما فكان كالجواب المذكور في الأجنبية (الساحس
 عشر اسلام الأثر) أي أنيت دون الوصي كالأجنبي (والمأثور فلا يصح) أي الحج (من
 المسلم للكافر) لأنه ليس أهلا للقرية بل ولا عليه فريضة (ولا عكسه) أي حج الكافر للمسلم لأن الحج
 لا يصح من الكافر لنفسه ولا لغيره فإن الإسلام شرط لصحته (السابع عشر عقلمها) أي عقل الأمر
 من الوصي أو غيره بأن يكون الميت أدرك الحج في العقله وأوصى في حال شعوره وعقلنا مؤمولا أن
 المجنون لا يصح له نية عن نفسه ولا عن غيره وإنما اعتبر نية غيره عنه في حدوث جنونه له لفرودة أمره
 كاسبق في باب الاحرام وشروطه (فلا يصح) أي الحج (من المجنون لغيره) أي سواء يكون الغير
 عاقلا أو غيره (ولاه من الماقل) أي ولا يصح لأجل المجنون من الماقل لكن لو وجب الحج على
 المجنون قبل طرور جنونه وأمر وليه الماقل أن يحج عنه صح كالأجنبي (الثامن عشر غيبنا ما مور) أي
 الاعمال المتعلقة بالحج (فلا يصح أحجاج صبي غير عزم) ومفهومه أنه يصح أحجاج المميز وبنايه قوله
 (ولا يصح أحجاج المراهق) ثم هذا من زيادته على الكبير والظاهر أن التميز شرط لصحة حج التقل
 نصبر والأفليس الصغير ولا ياترعه للغير لأن مجمل باب حجه لغيره لا يبا والجاراة في الحج

حاجه الأيمن وحزم بهذه
 الكيفية قاضيان وصاحب
 الهداية واختارها صاحب
 المحيط معلا بأن الرمي
 شرع لاستغفار الشيطان
 وترغيبه وإزمي على هذا
 الوجه بأنه في الاستخفاف
 والتحقير وقيل يخلق
 سبائه مع الإيهام ويضع
 رأس السبابة على مفصل
 وسط إبهامه ويرميها
 وهذا الخلاف إنما هو في
 الألوية أماني حق
 الجواز فلا يتقيد بصورة
 دون صورة فإذا كمل

غير صحيحة فلا تصور احجاج الصبي ولو باذن وليه اللهم الا ان يقال المباركة الصحيحة ويصح بدون لا
لما في الفتاوى السراجية سواء كان الحاج عن غيره رجلا او امرأه سواء كان عبدا أو أمة أو صبي امراها
لكن في البحر الزاخر وان احجوا صبي لم يحجز انتهى قال في الكير ويمكن ان يقيد هذا بغير المرافق
ليرتفع الخلاف يعني ويمكن ان لا يقيد فيتحقق الخلاف وحيث يصح عدم الجواز للاحتياط ولما تقدم
والله أعلم واما قوله في الكير ويصح احجاج المريض فهو ظاهر لامرية فيه (التاسع عشر عدم
الفتوات) أي باختباره وتقصيره منه (فلو فاته الحج) بأن تشغل بمواجبة نفسه (لم يحجز) أي احرامه عنه
(ثم ان فاته لتقصيره ضمن) أي المال (فان حج من مال نفسه) أي عن الميت من علم قابل (جاز) أي
أجزأه عنه (وان فاته) أي الحج (بأفة مساوية) كرض وسقوط عن يبرو نحو ذلك (لم يضمن)
أي التفتة كما صرح به محمد (ويستأنف الحج عن الميت) لكن فتقته في رجوعه من ماله خاصة وعليه
من مال نفسه الحج من قابل على ما في البحر الزاخر وغيره وفي الاختيار وان فاته الحج لمرض
او حبس او هرب الكسارى او ماتت دابته فله ان ينفق من مال الميت حتى يرجع الى اهله وعن محمد
في نوادر ابن سبابة له نفقة ذهابه دون اياه ولو انصرف الحاج الى منزله قبل طواف الزيارة يمود
بنفقة من ماله (المشرون ان يحج الذي عنه) أي خصوصه دون غيره والتميم ما بينه بقوله (بأن قال
يحج عن فلان ولا يحج غيره فأت فلان) أي ان مات فلان (لم يحجز حج غيره) أي عنه وهذا ان صرح بمنع
حج غيره عنه (ولو لم يصرح بالتمنع بأن قال يحج عنه فلان فأت فلان واحجوا عنه غيره جاز) أي كما
في البحر الزاخر (ولو اوصى ان يحج عنه ولم يوص الى احد) أي ولم يبين رجلا (فاجتمعت الورثة
واحجوا عنه) أي رجلا (جاز) وفي منسك الكرماني ولو اوصى بأن يحج عنه فلان فأت فدفع
الوصى الى غيره جاز وان لم يكن يأتي ودفع الوصى الى غيره جاز ايضا كلكو كان انوصى جافا فصر
بذلك ثم رجع فله ذلك كذا هذا انتهى وفيه بحث لا يخفى من جهة الفرق حيث للموصى ان يبين فلانا
وبقول ولا يحج غيره ثم يأمر غيره ان يحج عنه بخلاف الوصى حيث ليس له ذلك ثم من جهة الشرائط
الوقت عند زفر فلو اوصى قبل الوقت فأت لا يصح عند زفر وهو اختار عند البعض ويصح عند أبي يوسف
وقد سبق تحقيق هذا في باب شرائط وجوب الحج وحاصله ان هذه وصية قبل تحقق سبب الوجوب
فلا يصح كما قاله زفر أو قبل تصور سبب وجوب الاداء فيصح كما قاله أبو يوسف أو لا يصح عن فرسه
عند زفر ويصح عن غله عند أبي يوسف فلا خلاف ولهذا قال للصف (وهذه الشرائط كما هي في الحج
لمرض واما في الحج للقل فلا يشترط فيه شيء من هذه الشرائط) أي في كثر المسائل (الا لاسلام
والقل والتميز) وفيه بحث سبق (وانية) أي بشرط اليقين في نقل أيضا وتعتبر في حقه ولو بدلا لاداء
أي اداء الاعمال وفرانها ثم ينوبها له ويجعل له ثواب حجه وهذا ظاهر ادابهم "شبهة خلاف" اذ اعين
غيره في بيته سكن اذا نوى نفسه من يجوز ان يجعل لغيره ثواب حجه فلا يظهر حوازه والله أعلم (وبعض
ان يكون منها) أي من الشرائط (عده الاستعجار) أي ما سبق من انه لا يجوز الاجرة في عبادة
(ولم نجد صريحا في النقل) فيه انه لا فرق بينهما في العمل ولا صرف عن اطلاقه من النقل فالحكم
اعمر والله أعلم (ولا يشترط حواجز الاحجاج ان يكون الحاج انا) و قدح عن نفسه (أي عندنا
وعندنا) فيجوز حج الصرورة) فصح لصد المهمة وضم اراء الاولى وهو انى لم يحج عن نفسه
(الا ان الاصل) كما قال في البدائع (ان يكون قدح عن نفسه) أي بخروج عن خلاف الذي هو

الزى بسع حصية ذبح
دم القران ان كان قارنا
وهم التمتع ان كان متعنا
ثم الحلق واجب على
القارن والتمتع فيختار
كبش اسينا كاملا غير ناقص
ولا اعجب ويضجه
مستقبل القبلة (وقول)
وجبت وجهي للذي فطر
السموات والارض خنيفا
ومائتا من المشركين ان
صلاني ونسكي ومحياي
ومئتي لله رب العالمين
لا شريك له وبذلك أمرت

مستحب بالاجماع ولانه بالحج عن غيره يصير كالا سقاط الفرض عن نفسه فيتمكن في هذا الاحتياج ضرب كراهة ولانه اعرف بالتماسك فكان أفضل ومثله في فتاوى الطهريّة وأما ما في كافي أبي الفضل من انه ان كان الحاج عن الذي يحج الصرورة فالصرورة أحب الى فغريب ومحبب ولعله يحول على الصرورة الذي لم يجب عليه الحج فالحق ما قال ابن الهمام والذي يقتضيه النظر ان حج الصرورة عن غيره ان كان بعد تحقق الوجوب عليه بذلك ازاد والراحلة والصحة فهو مكروه كراهة تحریم وكذا لو تنفل الصرورة عن نفسه ومع ذلك تصح يعني عندنا خلافا للشافعي في المستأثنين حيث لا ينقد احرامه عن غيره بل يتقلب عن احرام نفسه وأما اطلاق ابن الهمام في قوله وكذا لو تنفل الصرورة عن نفسه لانه بوضو له الى مكة وجب الحج عليه (ويجوز احتجاج المرأة) بأذن زوجها لهما ووجود محرم معها (والعبد والامة بأذن المولى مع الكراهة) فيه انه لا يظهر وجه الكراهة لاجب احتجاج المرأة عن المرأة فان الظاهر ان يكون اولى وانسب وبدل عليه اطلاق الفتاوى السراجية حيث قال وسواء كان عبدا او امرة من غير ذكر امرأة (ويكره الحج عن الميت على حمار) اي اذا كانت المسافة بعيدة والمشقة شديدة (والجل أفضل) اي من الخيل والبغل لموافقة السنة ولانه اقوى في تحمل المشقة وقوله تعالى يا توك رجالا وعلى كل ضامر اي يمر ممر من كل فج عميق أي طريق بعيد (والأفضل احتجاج الحر العالم بالتماسك) اي والعالم بلعله في تلك التماسك (ولو اخرج) اي رجل (وجلبحج) اي بأن يحج (عنه ثم قيم بمكة) اي هو باختياره او بأذن من أمره جاز (والأفضل ان يموذيه) اي الى بلده او بلد آخر وهو الاظهر ليكون اداءه على طبق اداء الميت لو فرض اداؤه فان الغالب منه انه كان يموذاه بلده (ولو امره ان يحج) اي عن الميت (هذه السنة) اي واعطاه الدراهم (لم يحج) اي تلك السنة (وحج من قابل جاز) اي عن الميت ولا يضمن التفقة كما صرح به في منية التماسك وفي التوازل بضمن في قول زفر وفي قياس قول أبي يوسف (ولو اوصى ان يحج عنه ولمزد على ذلك) اي بيمين الحاج عنه (كان الوصي ان يحج بنفسه) اي عنه (الا ان يكون) اي الوصي (وارثا ودفنه) اي المال (الى وارث) اي آخر (ليحج عنه فانه لا يجوز) اي حج ذلك الوارث (الا ان يحجز الورثة) اي بيقينهم (وهو كبر) جملة حاله ولا بد من قيد حصار ايضا فانه ان كان منهم صغير او عايب لم يحجز (ولو قال) اي الميت (لوصي ادفع المال لمن يحج عني لم يحجز له ان يحج بنفسه مطلقا) اي سواء أجازت الورثة أم لا وسواء يكون الورثة صفارا أو كبارا والمستثنان صرح بهما ابن الهمام والفرق بينهما مظاهر لا يخفى وفي البسوط وفتاوى الولوالجي لو اوصى بأن يحج عنه وارثه لم يحجز الاباجزة الورثة انتهى وفيه خلاف زفر فصل ولو اوصى ان يحج عنه كج أي من ماله (يحج عنه من ثلث ماله) أي سواء قيد الوصية بالثلث بأن قال بثلث ماله أو اطلق بأن اوصى ان يحج عنه (وان قال حجوا عني بثلث مالي وثقله) أي والحال ان ثلث جميع ماله (بلغ حججا) بكسر ففتح أي حججات متعددة (فان صرح) أي في وصيته تلك (بحجة واحدة فانه يحج عنه حجة واحدة وما فضل) أي عنها (يرد الى الورثة والا) أي وان لم يصرح بحجة واحدة بل اوصى ان يحج عنه وسكت عن قيده (حج عنه حججا) أي قدر ما يبلغها ثلث ماله كذا روى التدويري في شرحه مختصر الكرخي وذكر القاضي الاسيحياني في شرحه مختصر الطحاوي انه ان اوصى أن يحج عنه بثلث ماله وثلثه مبلغ حججا يحج عنه حجة واحدة من وطنه وهي حجة الاسلام الا اذا اوصى ان يحج عنه بجميع الثلث قال في البدائع

وأما اول المسلمين بسم الله
والله أكبر وعمر السكين
على اوداج الكيش فيذبحه
هكذا فصل رسول الله
صلى الله عليه وسلم رواه
ابوداود وابن ماجه والحاكم
في المستدرك وقال صحيح
على شرط مسلم ثم يجلس لحلق
رأسه مستقبل القبلة ويبدأ
باليمين (وقول) بسم الله
الرحمن الرحيم الله أكبر
الله أكبر الله أكبر الحمد لله
على ما هدانا الحمد لله على
ما انعم به علينا (اللهم) هذه
ناصية يذكرو نويت التحلل

وما ذكره القنورى أثبت لان الوصية بالثك وبجميع الثك واحداً من الثك اسم لجميع هذا السهم انتهى وفيه بحث لا يخفى لان الباقى قوله بالثك تحصل البضية بخلاف ما اذا ضمت الى لفظ الجميع المفيد للتأكيد فكأنه قال بالثك جميعه لا بضيه (وكذا) أى الحكم (لوقال حجوا عنى بأف) أى والاثب يبلغ حججا فيه التفصيل السابق والخلاف اللاحق ويؤيد القنورى أنه ذكر في المبسوط هذه المسئلة من غير خلاف إلا أنه قيد بقوله اذا لم يقل حجة (ثم الوصى بالخيار) أى بين أمرين (ان شاء أحج عنما لجميع) أى لتمتدة (فى سنة واحدة وهو الأفضل) أى للمسارعة الى الطاعة (وان شاء أحج عنه فى كل سنة حجة) أى بعد ايقاع الحجة الاولى فى السنة الاولى لانها الاكل لخلاص النعمة من الفريضة ثم وقوع بقية الحجج كافة وزيادة فضيلة وأما ان أوصى ان يحج عنه فى كل سنة حجة فقد يذكر فى الاصل وروى عن محمد ان هذا وذاك سواء أى فى أصل الجواز والا فقد سبق أن الحج فى سنة واحدة أفضل ولا يبعد ان يقال التفريق فى هذه الصورة أولى ليكون على وفق الوصية وان كان الاظهر ان الوصية اذا لم يكن فيها مخالفة للشريعة تعين الموافقة (ولو قام الوصى الورثة وعزل قدر ثقة لجميع) أى افرزه وارزوه (فهلك المزلول) أى يبدف بقية التركة الى الورثة (فى بدل الوصى او فى بدل الحاج) أى يدفع الوصى اليه قبل الحج (بطلت القسمة) أى الاولى (ولا تبطل الوصية) أى السابقة (ويحج) أى له (من ثك الباقي) أى وهكذا وهكذا (حتى يحصل الحج) أى يتحقق (او يتولى المال) أى بنى جميعه وهذا فى قولنا لى حنيفة وعند أبى يوسف ان بنى من ثك ماله شئ يحج عنه بما بنى من حيث بلغ وان لم يبلغ من ثك شئ بطلت الوصية وقال محمد قسمة الوصى جائزة وتبطل الوصية بهلاك المزلول سواء بنى من الثك شئ او لم يبق (مثاله كان له) أى للبيت (اربعة آلاف) أى درهم او دينار (دفع الوصى الفأ) أى الى الحاج (فهلك) أى جملة الألف (ودفع اليه) أى دفع الى الحاج (ما يكفيه من ثك الباقي) أى لو بوضه (او كله وهو) أى وكه (الف ولو هلك الثانية) أى فى المراتب الثانية (دفع اليه من ثك الباقي) ان بنى شئ (بعد ما) أى وهكذا (مرة بعد اخرى الى ان لا يبقى ماله يبلغ الحج تبطل الوصية) وهذا عند أبى حنيفة وامرنا محمد فيحج عنه بما بنى من المدفوع اليه المقرر للجميع ان بنى شئ أو ابطلت الوصية كالمال الوصى عينه ما لا يدفعه الى رجل ليحج عنه ومات فهلك ذلك المال فى يد النائب لا يؤخذ شئ آخر من زكاة الموصى فكذا اذا عيّن الوصى وعند أبى يوسف يحج عنه بما بنى من ثك الاول مع من بنى من ثك المزلول وان كان المدفوع بنما ثك فنون أبى يوسف كفوف محمد وان كان بضيه بكل ان كان مقدار أبى ليحج هذا اذا أوصى بن يحج عنه أو قل من ثك امال الوصى بأن يحج عنه بثك فنون محمد كمون أبى يوسف حتى يحج عنه من ثك الباقي من ثك الاول عندهم (ولو ان الوصى اذا أحج رجلا عن البيت فى محل يحتاج الى قدر) أى معين (ون أحج راكباً فى محل يحتاج الى أقل من ذلك) أى من ذلك المقدار (وكذا يخرج من ثك حجة حاية) يجب اقبامها ولو أوصى ان يحج عنه بمائة (أى بمائة درهم مثلاً) ومنه أقل منه (شئ من تعدد اندكوز) يحج عنه بثك (أى لا بمائة) (من حيث يبلغ) أى ثك ولو كان يبيع بمائة من يده (ولو وصى زحدر) ثك ولمساكين (أى المصيبة أو المحصورة أو المظلمة) قالها ثلاث (بأف وان يحج عنه) أى لفرض على ما فى الكبير والظاهر اطلاقه (بأف ومنه) أى والحال ان ثك جميعه له (الفان) أى لثلاثة الاف (فسم)

تقبل منى واغفر لى ذنوبى
(اللهم) اغفر للمحلفين
والقصرين يا واسع المغفرة
يا ارحم الراحمين ويحلف
جميع رأسه قال الكمال بن
الهام مقتضى الدليل فى
الحلق وجوب الاستعجاب
وهو الذى ادب الله به انتهى
فذا حلق حل له كل شئ
كان حرم عليه بالأحرام
ماعد النساء فاهن لا يحل له
الأبد الطواف
(فصل فى ضواف الزياره
وما بعده) فاذا فرغ

أى الثلث الذى هو الفان (بينهم) أى بن الرجل والمساكين والحاج عنه (أثلاثاً ثم تضاف حصة
المساكين إلى الحج) أى إلى صرفة (فافضل) أى من الحج من حصة المساكين (فهو للمساكين بعد
تكميل الحج) أى بعد تحقق أداء كاله (ولو كان عليه) أى على الميت (فريضة) أى من الحج (ونذر)
أى من حج أو غيره (يبدأ بالفرصة ولو كان السك واجباً أو تطوعاً يبدأ بما قدمه الموصى أن ضاق
الثلث عنها) أى عن جميعها وأما إذا كان نذراً أو تطوعاً فيبدأ بالنذر لتقدم الواجب وفى الاختيار فإن كان
السك فرائض قدم ما قدم الموصى أن ضاق الثلث عنها وقيل يبدأ بالحج ثم بالزكاة وهو قول ابن يوسف
وقيل بهائم بالحج وهو مختار محمد ورواية عن ابن يوسف ثم بالكفارات ثم صدقة الفطر ثم النخبة
وفى البدائع وإن كان السك متساوياً يبدأ بمقدمه الموصى

❦ فصل فى النفقة ❦ أى حكم اتفاق الحاج للأمور (المراد من النفقة ما يحتاج إليه من طعام
وأدام) ومنه اللحم (وشراب ونسابة فى الطريق ومركوب) أى بجاؤه واشترائه (ونوبى أحرام)
أى ازادوراده (واستجار منزل) أى بأوى إليه (ومحمل ورقه وقاداة) أى ظرف ماء ونحوه (وسائر
الآلات) أى مما يستغنى عنها فى الطريق (وكذا دهن السراج والادمان) أى على اختلاف فيها ما قيل
يشترى دهنًا يدهن به لأحرامه وزيتاً للاستصباح والأظھر أن دهن السراج ضرورى عادى ودهن
الأحرام لبعض الناس عرفى (وما يضل به نياه) أى من الصاوبن والأشنان وكذا ما يضل به رأسه
من نحو الخطمى والصدر (وأجرة الخارس) أى حافظ متاعه وخادم دابته (والحلاق ودخول الحمام)
أى وأجرته (كل ذلك بالمعروف) أى بالتوسط والاقتصاد من غير تبذير وقتر وقال الشئى ولا يدخل
الحمام ولا يشترى دهنًا للسراج ولا ما يدهن أو يتداوى به ولا يعطى أجرة الحلاق والحجام إلا أن يأذن
له الميت أو الوارث وفى قاضيه خان والمحيط له أن يدخل الحمام بالتعارف يبنى فى الزمان وهو المختار على ما
ذكره المكرمانى وقياس ما فى الفتاوى أن يعطى أجرة الحلاق وبه صرح بعضهم وفى التوازن عن ابن القاسم
ليس له أن يعمل الحلق الرأس بالمعروف وهو أن لا يحلق فى قبل المدة (ولأنه يخلط دهرهم النفقة مع
الزينة) بالضم أى الرقاء (وودع المال) أى للمنفقة (ولا يصرف الدنانير إلا الحاجة) أى ضرورة تدعو إلى
ذلك (وإن كان نقد) أى بأن أوصى أن يحج بالف درهم (ولا بروج) أى ذلك النقد (فى الحج بصرفه)
أى الوصى أو الحاج (بالذى روج) أى فى الحج (ولا يدعو) أى للأمور (إلى طعامه) أى أحداً
أذليل له التبرع ولا تطوع ولذا قال (ولا يتصدق) أى من طعامه أو غيره على أحد من الفقراء (ولا
يقرض) أى أحداً (ولا يشتري ماء للوضوء ولا لفصل الجنابة) أى من مال الميت (بل بينهم)
أى أذليل يكن له مال (ولا يحتجهم ولا يتداوى) أى من مال الميت (وقيل له أن يضل) أى للأمور (كل
ما مضى الحاج) أى جنسه قال الفقيه أبو الليث وعذنى أن يضل ما يضل الحاج قال فى الذخيرة وهو
المختار (وإن وسع عليه الأمر) وهو الموصى أو الوصى (الأمر) أى أمر المصروف (فله
أن يضل ذلك) أى جميع ما ذكر (إلا خلاف) لأنهم قالوا هذا إن لم يوسع عليه فإن كان قد وسع عليه
فى وصيته للصحابة ودخول الحمام والتداوى فلا بأس به (ولا يتفق) أى للأمور من مال
الميت (على من يخدمه) أى خدمة يقدر عليها بنفسه (إلا إذا كان ممن لا يخدم نفسه) أى
لكبره أو عظمت وكبره (ويتفق فى طريقه مقدار ما لا صرف) يفتحن أى لا صرف (فيه ولا
تقتر) أى لا تضيق (فإجاباً) أى آياً (إلى بد الميت) أى إنعاد إليه (ولو سلك طريقاً

من الحلق أفاض إلى مكة
لأداء طواف الأفاض وهو
ركن للحج فإن كان ما قدم
السمى رمل فى الأشواط
الثلاثة الأول من طوافه ثم
سعى بعده وقال عند نية
الطواف نويت أن أطوف
بهذا البيت المتبقي سبعة
أشواط طواف الحج وأنى
ببقية الدعوات المأثورة
فى الطواف كما تقدم ثم يعلى
ركعتين صلاة الطواف
ويحلق به هذا الطواف أو
أكثره النساء أيضاً

أبدى (أى وأكثر نفقة) من المتاد أن كان بسلكه الحاج (أى ولواحيانا) كخداى ترك طريق الكوفة الى البصرة (أى مثالا الى سلوك طريقها) فنفقته فى مال الأمر (ويصرف عليه قوله) ولا يضمن لو هلك) والمعنى حتى لو أخذت منه النفقة لا يضمنها (والأقرب ماله) أى فى مال نفسه وفى ثاوى قاضيهان ولو ضاعت النفقة بمكة أو قرب منها ولم يبق أى قُتبت فأنفق من مال نفسه له أن يرجع فى مال الميت وإن فعل ذلك خير قضاء ثم ذكر بعده بأسطراذا قطع الطريق عن المأمور وقدافق بعض المال فى الطريق قضى وجع وأنفق من مال نفسه يكون متبرعا فلا يسقط الحج عن الميت لأن سقوطه بطريق التسبب بأفق المال فى كل الطريق قال ابن الهمام ولا غرق بين الصورتين سوى أنه قيد الأولى بكون ذلك الضياع بمكة أو قريبا منها ولكن المعنى الذى عليه به بوجوب اتفاق الصورتين فى الحكم وهو أن ثبت له الرجوع ولو لم يرجع وتبرع به أن كان الأقل جاز والأثو ضامن ماله انتهى ولو خرج الحاج المأمور قبل إتمام الحج بنى أن يتفق من مال الأمر الى بغداد أو الى الكوفة أو الى المدينة أو الى مكة وإذا أقام ببلدة يتفق من مال نفسه حتى يحج أو أن الحج ثم رحل ويتفق من مال الميت ليكون المأمور متفقا من مال الأمر فى الطريق فإن اتفق من مال الميت فى مدقائه يكون ضامنا هذا إذا أقام ببلدة خمسة عشر يوما لا يقيم وروى ابن سماعه عن محمد أنه إذا أقام ببلدة ثلاث أيام أو أقل وأنفق من مال الميت لا يضمن وإن أقام أكثر من ذلك يتفق من مال نفسه قالوا فى زماننا وإن أقام أكثر من خمسة عشر يوما تكون نفقته من مال الميت وهذا معنى قوله (ولو أقام ببلدة) أى فى أو أن الحج (أن كان لا انتظار القافلة فنفقته فى مال الميت سواء أقام خمسة عشر يوما أو أقل أو أكثر وإن أقام بسد خروج القافلة فى ماله) أى لا يكون نفقته من مال الميت كفى تضى قاضيهان (وكذا لواقعة بمكة) وكذا خبرها (بسد الفراغ) أى فراغ أعمال الحج (نقالة) أى لا انتظار خروجهم (فى ما أنبت) أى نفقته ولو كان أكثر من خمسة عشر يوما (والا) أى بأن أقام بسد الفراغ حاجة أخرى بسد خروج القافلة (فى ماله) أى مال نفسه (بأن بدله أن يرجع) أى ظهر له رأى بسد المأمور رجوعه (رجعت نفقته فى مال الميت وإن وطن مكة) أى قصد استيطانه بها (ثم بدله المود) أى الرجوع الى بلده (لا تعود) أى نفقته فى مال الميت فقد روى عن ابن يوسف أنه لا تعود نفقته فى مال الميت وذكر القندورى أن على قول محمد تعود وهو ظاهر الرواية قال ابن الهمام وذكر غير واحد من غير ذكر خلافه أن نوى الإقامة خمسة عشر يوما سقطت عن عادته وأن وطنها ق أو كثر لا تعودان حتى وقد صرح في البداية بتقدير الرواية عن ابن يوسف أنه لا يعود وهذا إذا لم يتخذ مكة دارا مانا فخذها دارا ثم عاد لا تعود النفقة بلا خلاف وكذا فى شرح السكزنان وطن بمكة سقطت أو كثر من عادته لا تعود بالاتفق (وإن أقام بها) أى بمكة (ألبا من غير نية الإقامة) أى لشرعية ببلدة معلومة (أن كانت) أى أقامته تلك (إقامة متادة) أى لاهل القافلة (ثم تسقط) أى نفقته من مال الميت (والا) أى بن زاد على اعتداد (سقطت) ولو تسجل الى مكة) أى دخلها قبل ذى الحجة (ففى ذى الحجة) أى فنفقته فى مال نفسه (الى أن يدخل عشر ذى الحجة فنصب) أى فخرج نفقته (فى مال الميت ولو خرج من مكة) أى بعد دخولها فى أو أن الحج (مسير سفر) أى مدت ثلاثة أيام وبناها (حاجة نفسه سقطت) أى نفقته (فى رجوعه) أى حين عودته الى مكة وكذا مادام مشغولا بحاجة نفسه فنفقته فى مال نفسه فإذا فرغ عادت فى مال الميت لما سبق عن محمد (وماضى من النفقة من الزاد والإمتعة)

ويسمى الحلق التحلل الأول
ويسمى هذا الطواف
التحلل الثانى وإن كان قد
سعى الحج طواف بلارمل ولم
يسع بعده ثم يعود الى منى
وبيت بها والبيتونة بمضى
الى الرى سنة أن تركها
أساء ولا دم عليه ويقيم بها
بسد يوم الثمير يومين
أو ثلاثا يرى فيها الجمار
الثلاث كل يوم بعد الزوال
فإن رماها قبل الزوال
لا يجزى على الصحيح ويجب
أن سب أباتى تلى مسجد

أى الآلات والادوات حتى الثياب (بدرجوعه برده على الورثة أو الوصى إلا أن يشيعر الورثة أو أوصى له بالميت فيكون له) وفي الحيط وعند بعضهم لا يجوز الوصية والأصح أنها يجوز وفي الأخيرة ذكر في الأصل إذا كان الميت قال فما يتي من النفقة فهو للمأموران هذا على وجهين أن لم يمين الميت رجلا يبيع عنه كانت الوصية بالباقي باطلة والحيلة في ذلك أن يقول الموصى لوصى أعط ما بقي من النفقة من ثمت وإن عين الموصى رجلا يبيع عنه كانت الوصية جائزة (ولو شرط المأمور أن يكون الفاضل له فالشرط باطل ويجب الرد) أى إلى الورثة كذا في خزائن الأكل (وينبى لا أمر أن يفوض الأمر إلى المأمور فيقول حج عني) أى بهذا (كيف ثمت مفردا أو قارنا أو متمتعا) فيه أن هذا القيد سهو ظاهر إذ التفويض المذكور في كلام المشايخ مفيد بالأفراد والقران لا غير في الكبير قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل إذا أمر غيره أن يبيع عنه يبنى أن يفوض الأمر إلى المأمور فيقول حج عني بهذا كيف ثمت أن ثمت حجة وأن ثمت قارن والباقي من المال وصية له لكي لا يضيع الأمر على الحاج ولا يجب عليه الرد إلى الورثة انتهى كلامه وقد سبق أيضا أن من شرط الحج عن الصغير أن يكون ميسقانيا آقافيا وتقرر أن بالعمرة يشبهى سفره إليها ويكون حجه مكيا وأما ما في قاضيه من التحجير بحجة أو عمرة وحيدة أو بالقران فلا دلالة على جواز التمتع إذ الواو لا يفيد الترتيب فيعدل على حج وعمرة بأن يجمع أولاهن ثم يأتي بعمرة له أيضا فتدبر فانه موضع خطر من قوله (و و كذلك) ذكره قاضيه من تبعه ابن الهمام حيث قال إذا أراد أن يكون ماضل للمأمور من الثياب والنفقة يقول له و كذلك (ان تهب الفضل من نفسك أو قبضه نفسك فيه من نفسه فان كان على موت) أى في صدده (قال والباقي لك وصية) انتهى كلامهما وهذا كله أن كان الأمر عين رجلا (وأن لم يمين الأمر رجلا يقول) أى يقصد الحيلة (لوصى أعط ما بقي من النفقة من ثمت) أى فحسب ذلك أن يعطيه الوصى من شاء عمن عنه لأن يبيع عنه (وان أطلق) أى الموصى (فقال وما بقي من النفقة فهو للمأمور) أى مأمور الوصى من غير تعيين الموصى له (فالوصية باطلة) أى كما قدمناه (فان عين رجلا يصح) لماسبق وقال الفقيه أبو البيث ولو جعل الميت الباقي صلة له بدرجوعه فلا بأس بذلك وهو كما أوصى

فصل لوصى الميت أو وارثه أن يسترد المال من المأمور في الظاهر أن المراد مأمور الوصى أو الوارث لا مأمور الوصى لكن قال في الكبير رجلا له ألف لآمال له غيره فدفنوها إلى رجل يبيع عنه ثم مات فللورثة استردادها وإن مات بمدا حرم المدفوع اليه ويضمن ما أتفق منه بصدومه انتهى ولا يخفى أنه يبنى أن يحصل على ما إذا استعق استردادها بظهور خيانة أو حصول تهمة قوار تكاب جنابة والله أعلم (ما لم يحرم) ففي خزائن الأكل ولو استرد الأمر ماله بمدا حرم له الجهاز ليس له ذلك والحرم بمعنى في أحراره وبمدا قرأه من الحج ليس له استرداده حتى يرجع إلى أهله وإن أحرمت حين أراد الأخذ فله أن يأخذ ويكون أحراره تطوعا عن الميت وإن استرد فقته إلى يده من مال الميت انتهى وهو باطلافة غير ظاهر بل التفصيل هو المتبرك ذكره المصنف بقوله (ثم إن رده لحانة) أى ظهرت (منه) وفي نسخة جنابة بالحجم وهي تشملها وغيرهما من أنواع المصيبة ولذلك قال بعضهم ولا تهممة (نفقة الرجوع في ماله) أى في مال نفسه (وإن رده بلا خيانة في مال الوصى) بفتح الواو لتقصيره وسوء

الحيف وبرمها بسع
حصات بيده الخبي بسع
رميات لأبرية واحدة
سبع حصيات ويرمى بها
كان من جنس الأرض
كالجبر والمدروالين وكثرة
آجر وخزف ولا يجوز
بالحطب والذهب والفضة
والحديد والرصاص
والصفر والحناس والمنبر
والؤلؤ ويرمى بنفسه إلا
أن يكون مريضا فيجوز له
أن يأذن لآخر يرمى عنه
(وقول) عند روى كل
حصات بسم الله والله أكبر

تدبره (وأن رده لنفسه) أي حدث له (أو جعل بأمر التماسك) أي حينئذ (ورأى غيره أصلح) أي بالذنب إليه بأن يكون أقوى وأعم أو أصلح ورده (ففي مال الميت) كذا في التبيين وغيره هذا ولو جامع الأمور في إحصاءه فلو لم يكن أن يسترد الثقة كلها له أمر بالأحق في إحصاءه جميع ولم يوجد فصل ولو قال الأمور (أي بمدرجوعه عن الطريق) منت من الحج وكذب الوارث أو الوصي (لا يصدق) أي قوله (ويضمن) أي الثقة (الأن يكون) أي المانع (أمر الظاهر) يشهد على صدقه (أي في منعه ورجوعه) ولو قال حجبت (أي عنه) وكذبوه (أي الورثة) وكذا إذا كذب الوصي (قال قول للمأمور مع عبته ولا قبل بینه الوارث أو الوصي) أي شهودهما عليه (أنه كان يوم التحريم) أي من البلدان غير مكة وما حولها (الأن يقبض) أي يثبت (على إقراره أنه لم يحج) أي عنه أو هذه السنة وما إذا كان الحاج مديوناً للميت وأمر أن يجمع بينه وبينه المسئلة بحالها فإنه لا يصدق إلا بینه في خزنة الأكل القول له مع عبته إلا أن يكون للوارث مطالبة بدين الميت فإنه لا يصدق إلا بینه

فصل جمع الدماء المتعلقة بالحج (أي بنفسه كدم شكر) (والأحرام) أي بارتكاب محظوره كزجر أصيد وطيب وحلق وشرو وجاع ونحو ذلك (على الأمور) أي اتفاقاً لا التكرار ولا الجبر منحصر عليه (الدم الأحصاء خاصة فإنه في مال الأمر) على ما ذكره القدوري وغيره من غير خلاف وفي بعض نسخ الجامع الصغير لا دم الأحصاء على الحاج المأمور عند أبي يوسف وعند أبي حنيفة ومحمد على الأمر وكذا ذكره قاضي خان في شرح الجامع (حتى لو أمره بالقران أو التمتع فالدفع على المأمور) أي في مال نفسه ولعله أراد بالتمتع مناهة الفتوى فلا ينافي ما تقدم (فإذا أحصر) أي الأمور (بميت الوصي المهدى من مال الميت ليحلبه) أي ليخرج المأمور عن إحصاءه ثم قبل بميت من تلك مال الميت وقبل من جميع المال (وردد) أي الحاج (بما بقي من الثقة) أي إلى الوصي (ليحج) أي عن الميت (من حيث يبلغ) أي أن لم يبلغ ما بقي وقاه للحج من يده وهذا إذا وصي بماله معين أن يحج عنه والافهوى على الخلاف الذي مر ولا يخبر عليه فيما أتفق قبل الأحصاء

فصل أعلم أنه إذا حج المأمور فأصل الحج يقع عن الأمر (وهو ظاهر المذهب) ولأن ذكر في الأصل واختاره شمس الأئمة السرخسي وجمع من المنحققين وبطل عليه الآثار من السنة ومحمده قاضي خان ويؤيده بعض الفروع من اشتراط التبع عن المحجوج عنه واستحباب ذكره الجامع في تليته (وقيل يقع عن المأمور فلا) لأنه لا يسقط فرضه بإجماع (ولأنه من رواتب الثقة) كعادى عن محمد ومثله عن أبي حنيفة وأبي يوسف وعليه جمع من متأخريهم منهم صدر الإسلام وشيخ الإسلام وأبو بكر الأسيدي قال قاضي خان في شرح الجامع وهو أقرب إلى الثقة ونسبه شيخ الإسلام إلى أصحابنا فقال على قول أصحابنا أصل الحج عن المأمور وهذا وسائل الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن فضل عن هذا فقال في متعلق بمشقة الله تعالى كقول محمد فبطل منه أن لحمد قولين التفويض وجعله عن المأمور (ويسقط عن الأمر) (مرض) كان الأول أن يقول ويسقط الفرض عن الأمر (بلا جاع) كما صرح به الشافعي وغيره لكن إذا أداه على الموافقة سواء قلنا له وقع عنه أو عن الأمر (ولا يسقط به) أي بالحج عن المأمور (عن المأمور) فرض الحج بالإجماع سواء أداه على الموافقة (وهو ظاهر) (أو إجماعاً) أي قد صار له (وسواء كان عليه الحج) أي قرصاً ببقيا في ذمته بأن حج عن غيره وهو ضرورة (أو يكن) أي الحج

رغماً لا شيطاناً ورزاً لا من
ويقف بمد القراغ أمام
الجرة مستقبل القبلة
ويرفع يده للدعاء ويدعو
شاه (ويقول) الحمد لله
حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه
(الله) لا إله إلا هو
عليك أنت كما أتيت على
فك (الله) صل وسلم
وبارك على نبي الرحمة
وشفيق الأمة وكاشف الغمة
سيدنا محمد النبي الأمي
الابطحي الربى المسكى
السنى وعلى آله هداة

فرضا عليه اى ابتداء أو كان قد أداه عن نفسه وكان حقه ان يقول وسواء قلنا انه وقع عنه أو عن المأمور وكذا لو حج عن أبيه ولم يكن عليه حج لا يسقط عن الفاعل حجة الاسلام وإن تقدم في شرح ابن وهبان عن فتاوى الظهيرية هذا الاختلاف في الفرض (وفي حجاج النفل يقع عن المأمور اتفاقا) اى باتفاق مشاعنا لأن الحديث ورد في الفرض دون النفل (ولا امر الثواب) اى ثواب الثقة وفي شرح التقياية للشيخ محمد القهستاني في النفل يكون ثواب الثقة للأمر بالاتفاق وأما ثواب النفل فيجعله المأمور للأمر والله اعلم ثم اعلم ان من مات من غير وصية وعليه الحج لم يلزم الوارث ان يحج عنه خلافا للشافعي رضى الله تعالى عنه قال ابن الهمام وإن فعل الولد ذلك مندوب اليه جدا انتهى فلو حج وارث أو اجني بحجبه ويسقط عنه حجة الاسلام ان شاء الله تعالى لانه يصل الثواب ولا يختص بأحد من قريب أو بعيد على ما صرح به الكرمانى والسروجي ثم مقتضى كلامهم ان الاول ان يحج أو لا ثم يجعل ذلك الثواب للميت لانهم قالوا في مسئة الابوين لانه لا يفضل ذلك بحكم الأمر وإنما يجعل ثواب فعلهما وجعل ثواب حجه لغيره لا يكون الابداء الحج فبطلت نيته بالأحرام لانه غير مأمور فهو متبرع فيقع الاعمال عنه أئبنة فيصح جعل الثواب بعد ذلك لاحدهما أولهما قال المصنف هذا حاصل ما اشار اليه قاضيخان وغيره فانهم المرام انتهى ولا يخفى ان قوله فبطلت نيته بالأحرام ليس في مقام النظام فانه لا شك ان نيته أولا بائع في تحصيل المرام مع انها لا تنافي جعل ثوابه له آخرها كما لا يخفى على ارباب الافهام

باب العمرة

وهي الحجة الصغرى اى بالنسبة الى الحج الأكبر وقد وردت رسالة سميتها بالحظ الاوفر في الحج الاكبر (العمرة سنة مؤكدة) اى على المختار وقيل هي واجبة قال الجوهري ومحمد قاضيخان وبه جزم صاحب البدائع حيث قال انها واجبة كهدية الفطر والاضحية والوزر ومنهم من اطلق اسم السنة وهو لابنا في الوجوب وعن بعض اصحابنا انها فرض كفاية منهم محمد بن الفضل من مشايخ بخارى لكن لا مطلقا بل قال المصنف (لمن استطاع) اى اليها سبيلا بالزاد والراحلة كائنت تفسيره بالسنة (وشرائط الاستطاعة) الاولى أن يقال شرائط وجوبها أو وجودها (ما مر في الحج) اى من شرائط وجوبه لان الواجب يلحق بالفرض في حق الاحكام وكذا السنة تتبع الفرائض في كثير من الاحكام (واحكام احرامها كأحكام احرام الحج من جميع الوجوه) اى بالنظر الى محظوراتها واما بالنظر الى سائر احكامها ف باعتبار اكثرها من سننها وأدائها ووجوبها من ميقاتها ونحو ذلك (وكذا حكم فرائضها) اى في الجملة (وواجباتها) اى في بعضها (وسننها) كذلك (ومحرماتها) اى بأسرها (ومفسدها) اى وان اختلفا في محله (ومكروهاتها واحصاؤها وجميعها) اى بين عمرتين وأكثر (واضافها) اى الى غيرها في نيتها (ورفضها) اى حال ضم غيرها اليها (كحكمها في الحج) اى في غالب احكامها وهي كثيرة لقوله (وهي) اى العمرة (لا تخالف الحج الا في أمور) اى بسيرة كافي نسخة ومجموعها احدث عشر (الاول منها) اى من الاحكام المخالفة (انها) اى العمرة (ليست بفرض) اى بخلاف الحج وفيها خلاف للشافعي (الثاني انه) اى الشان (ليس لها وقت معين) اى بالاتفاق (بل جميع السنة وقت لها) اى لجوازها (الا انها كره في حصة ايام) اى في ظاهر الرواية (يوم عرفه ويوم التروايم التشريق مع الصحة) اى صحة وقوعها وعن

الورى وصحبه مصابيح
المهدي كما صليت على
ابراهيم وعلى آل ابراهيم
أنت حميد مجيد عدد خلقك
ورضاء نفسك وزنة عرشك
ومداد كفا تلك كما ذكرك
الذاكرون وغفل عن
ذكرك الغافلون صلاة
رضيك ورضيه ورضى
بها عاصلة دائمة بدوامك
باقية ببقائك لا غاية لها ولا
انتهاء ولا أمدها ولا انقضاء
صلاة تنجيها من عذاب
النار وتدخلها بها الجنة مع

أبي يوسف أنه لا تكراه يوم عرفة قبل الزوال وإطلاق قاضيهان في التفرقات وقال لأبأس بالعمرة
غداة عرفة إلى نصف النهار ولم يحتمل إلى أحد كذا ذكر المصنف في الكبير وللهما إرادته لأبأس
بفضلها حيث لا إنشاء لها مالم يلبس البحر الزاخر كما أنشأها في هذه الأيام فإن أداها بحرام سابق لا يكره
وبهذا يرتفع الإشكال عن قاضيهان ومنها جميع السنة الخامسة أيلم يكره فيها العمرة لغير القارن
يعنى وفي معناه المتنع ويؤيده ما في المنهاج أنه إذا قصد القارن أو التمتع فلا بأس به يكون أفضل في هذه
الأيام أنه ولا يخفى أنه إرادته أحرامها فيها لأجل ما لا يراه قصد إنشاءه مالم يحرمها كراهة أنشأها
فيها (الثالث أنها لا تقوت) أي بخلاف الحج (الرابع ليس فيها وقوف برفة ولا من دلفة ولا رمى
ولا جمع) أي بين صلاتين لا في ليل ولا نهار (ولا خطبة) أي بخلاف الحج في جميعها (الخامس ليس
لها طواف القدوم) أي سنن قول كان آتيا بخلاف الحج (السادس لا يجب بعدها طواف الصدر) أي الوداع
ولو كان المستمر من أهل الآفاق وأراد السفر وهذا في ظاهر الرواية وقال الحسن بن زياد يجب عليه
(السابع لا يجب بدنة بإسداها) فيه نظر لأن إسدا الحج وهو بالجماع قبل الوقوف لا يجب بدنة بل
شاة وأما نجب البدنة بالجماع بعد الوقوف فكان الأولى أن يقول بالجماع قبل طوافها (بل نجب شاة)
إذا وقع الجماع قبل الطواف كله أو أكثره بل ولا يجب البدنة في العمرة قداما لو جامع بعد ما طاف
أكثره قبل السعي أو بعده قبل الحلق لا قصد عمرته وعليه شاة ثم إذا قصد عمرته فعليه للمضي في القاسد
وقضاؤها بحرام جديد (الثامن عدم وجوب البدنة بطوافها جنباً أو حائضاً أو نفساء) أي بل
نجب شاة (التاسع أن ميقاتها الحل لجميع الناس) أي من المسك والافاق ومن بينهما (بخلاف
الحج فإن ميقاته لاهل مكة الحرم) أي وجوباً (العاشر أنه يقطع التلبية عند التروء في طوافها)
أي في أصح الروايات بخلاف الحج انفرد أو القارن فإنه لا يقطع التلبية إلا في أول رمى جمره
المعبد (الحادي عشر أنه لا مدخل للصلاة في طوافها) أي بخلاف طواف الحج والله
سبحانه وتعالى أعلم (وأما فرائضها) أي جملة (فالطواف والتلبية) أي وبنيته كفاية نسخة (والأحرام)
وفيها فرضان وهما التلبية والتلبية كما في أحرام الحج وأما ركنها فالطواف والأحرام شرط
لصحة أدائها لا ركن وهو الأصح وقبل الأحرام ركن (وواجباتها السعي) أي بين الصفا
والمروة (والحلق أو التقصير) أي بعده جوازاً أو قبله صحة بمد وقوع طوافها وفي التحفة
حصل سعي فيها ركنها كالطواف وهو غير مشهور في المذهب وأوله بعضهم فقال كرهه إرادته
داخل في العمرة بخلاف الأحرام والحلق خروجهم عنها كالوضوء بمصلاة وفيه أن كل داخل
في عبادة ليس ركنها كواجبات الصلاة ولصحة الواجب فرضاً عملياً وبإشراق بين ركن
والشرط ومطلق الفرض ويؤيده ما جعل في تنهاج 'خلق' فيها فرضاً أيضاً وذكر بعضهم أن 'الحلق'
أو التقصير شرط الخروج عنها وفيه أنه لا يخص بالعمرة 'أنف' الحج كذا لا يخفى قد المصنف في الكبير
وقد تم الصواف على السعي شرط لصحة السعي لا طوافه والشاهر أن قبل الترتيب بين طواف العمرة
وسعيها فرض وأما قد يرمي بوضوف شرط صحة سعي الحج (ووصفتها) أي كيفية لعمرة بمحبة (ففي
أن يحرم بهما من الحل كاحرام الحج) أي من صفة أحرامه في آداب وسننه بلا فرق التي تسمى التلبية فيفضل
عند أحرامها فيفضل في أحرام الحج (ويش فيه) وفي نسخة فيها أي في أحرام العمرة أو زمان أياها

الحلقاء الأبرار وترتيبها
وجهك الكريم وتفضنا
بها يوم لا ينفع مال ولا بنون
إلا من أتى الله بقلب
سليم (اللهم) أجمله لنا حبا
مبرورا وسما مشكورا وذنبا
منفورا وتجارة لن تبور
(اللهم) إليك انضمت ومن
عذابك اشتقت واليك
رغبت ومنك وهبت فاقبل
نسكي واعظم أجرى
وارحم قسرى واقبل
توبتي واقل عثرتي واستجب

بمدتلبسها إلى فراها (ما يتقى في الحج) أى من محظورات الاحرام ومكروهاته ومفسدهاته (فإذا دخل مكة بدأ بالمسجد) أى بدخوله من باب السلام على ما هو الأفضل وقيل بدخل المصنم المسجد من باب ابراهيم ذكره المصنف ولا وجه له نعم لودخل من باب العمرة فلا بأس به لأنه أقرب وعليه العمل (وطاف برمل) أى في الثلاثة الأولى (واضطباع) أى في جميع طوافها وقطع التلبية عداول استلام الحجر) أى بدنية طوافها (وطاف سبعة اشواط) اربعة منها فرض والباقي واجب (واكثره وهو اربعة منها) أى لكونه هوائا كن (ككله في حق التحلل) أى في حق محبة تحله و خروجه من احرامه بحلق او قصير الا انه يحرم عليه التحلل قبل اتيان السعي بكأله (وامن الفساد) أى وفي حق امن فساد العمرة حتى لو جامع بعدا كثر طوافها لا يفسد عمرته (ثم صلى ركعتيه) أى ركعتي الطواف وجوبا غدتا (وخرج للسعي) والأفضل من باب الصفا (فسعى كالحج) أى كسعيه (ثم حلق) يعنى أو قصر (وحل) أى خرج عن احرامها

فصل في وقتها (أى وقت العمرة) السنة (أى أيامها) كلها وقت لها (أى لحوازاها) (الا انه) أى الشأن (يكره تحريما) أى كراهة تحريم كما قاله ابن الهمام ويشير إليه كلام صاحب الهداية (انشاء احرامها في الايام الخمسة) أولئذ كورة سابقا مع هذه الكراهة لو أدى العمرة في هذه الايام يصح ويسعى محرما في هذه الايام لو اخر اداءه الى ما بعدها لقوله (وان اداها باحرام سابق لا بأس) أى لاذ كرتا (ويستحب ان يؤخر) أى اداها (حتى يحضى الايام) أى الخمسة (ثم يضلها ولو اهل فيها) أى أحرم بالعمرة في الايام الخمسة (ولو بعد الحلق من الحج يؤمر برضاها) أى لبقاء بعض افعال الحج عليه (فان لم يرضها ومضى فيها صح) أى ضلها (ولادم عليه) أى لا دخلها عليه وترك رضاءها في الفتاوى الظهيرية ترك اهل بصره في أيام المشركم قدم في أيام التشريق فاحب الى ان يؤخر الطواف حتى تحضى ايام التشريق ثم يطوف وليس عليه ان يرض احرامه بنى (لانه لم يقع له ادخال عمره على حجة) (ولو طاف في تلك الايام اجزاءه ولادم عليه بنى ولا كراهة ايضا في حقه لان انشاءه لم يكن في الايام المنتهى عنها ثم في كلامه اشارة الى انه لو وقع طواف العمرة قبل الايام وسعيا فيها لا بأس به ثم قال ولو اهل بممرة في ايام التشريق يؤمر برضاها وان لم يرضها ولم يطف حتى مضت ايام التشريق ثم طاف لها لادم عليه اه (ويكره فعلها في اشهر الحج لاهل مكة ومن بمناهم) أى من المتقين ومن في داخل الميقات لان الغالب عليهم ان يحجوا في ستمهم فيكونوا متمتعين وهم عن التمتع ممنوعون والا فلا منع للمكي عن العمرة المقررة في اشهر الحج اذ لم يحج في تلك السنة ومن خالف فعليه البيان واتيان البرهان (وأفضل اوقاتها شهر رمضان) أى نهارا او ليلا لقضية كل منهما (فمرة في تعدل حجة) أى كما ثبت في السنة وزيادة معى في رواية ولكن هل المراد عمرة آفاقية او شاملة للمكية فيبعث طويل في القضية (ولو اتمرت في شعبان واكلمها في رمضان كان طاف اكثره في رمضان نهى رمضانىة والاشعبانية) فاساعلى التمتع وغيره (ولا يكره الاكثر) منها (أى من العمرة في جميع السنة خلافا لما لاك (بل يستحب) أى الاكثر منها على ما عساه الجمهور وقد قيل سبع أسابيع من الاطوفة كعمرة وورد ثلاث عمر كحجة وورد عمرتان (وأفضل مواقيتهما بمكة التمتع والجمرات) والاول أفضل عندنا لان دليله قولى لامره صلى الله عليه وسلم ثلثة رضى الله عنها ان تخرج منها والثانى أكمل عند الشافعى لان دليله فعلى فانه صلى الله عليه وسلم اتمرها حين رجع من الطائف بمدت سبع مكات وكان

دعوى واعطى سؤلى
(اللهم) أليك وفد وفد
قرى فاجعل قرأى منك
رضاك على بأرحم الراحمين
لا اله الا الله والله اكبر
عدد كل شئ لا اله الا الله
والله اكبر عدد خلقه ورضاه
نفسه لا اله الا الله والله اكبر
زينة عرشه ومديد كلاته
والحمد لله كذلك
وصلى الله على سيدنا
ومينا محمد كذلك وعلى آله
واصحابه كذلك الحمد لله

حق المصنف أن يقول ثم الجبرأة ولعله مال إلى كلام الطحاوي الموافق لمذهب الشافعي من أن أمره على الله عليه وسلم بذلك الجواز لا للافضلية ثم موضع إجماع تائشة قيل هو المسجد الخراب الأدنى من الحرم وقيل أنه المسجد الأقصى الذي على الأكمة قيل وهو الأظهر وقيل بين مسجدهما بين أنصاب الحرم غلوة سهم والله أعلم

﴿ باب التذر بالحج والعمرة ﴾

(وهو) أي التذر نوعان (صريحو كناية) أما الأول فيناه أنه (إذا قال لله على حجة أو قال على حجة) أي ولم يقل لله (يلزمه الوفاء سواء كان التذر مطلقاً) أي غير مقيد بشرط كاسبق (أو مطلقاً بشرط بأن قال إن قدم غائي) أي من سفره (وأن شئ الله مريضاً) أو مرضي (ففعل حجة مثلاً أو عمرة) أي مثلاً لأن حكم الأكثر من حجة أو عمرة كذلك (لزومه ما عين) أي من الحج أو العمرة وأما حجة متداولة أو متداولة أو متداولة (لكن لزومه عند وجود الشرط) أي إذا كان مطلقاً كما تقدم (وإذا قال إن فعلت كذا ففعل على أن أحج حتى يلزمه الوفاء إذا وجد الشرط ولا يخرج عنه بالكفر أو في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وقيل هذا إذا كان التعليل بشرط واحد كونه وجوده كقوله إن شئ الله مريض ففعل كذا أما إذا كان لا يراد كونه كان كذا ففعل الله على كذا ففعل الله عليه إلا ما بالذبح وقيل يحجز به كفارة الجمين وهو الصحيح وقد رجح إليه أبو حنيفة قبل مائة وثلاثة أيام أو سبعة وهو قول محمد ثم إذا تزعم الحج وحج جاز ذلك عن حجة الإسلام إلا أن ينوي غير ما على ما في خلاصة الأظهر ما في بعض الكتب من الفرق بين قوله فعل حجة تزعمه حجة سوى حجة الإسلام إلا أن قصد بها ما وجب عليه بين قوله فعل أن أحج حيث يحجز عن حجة الإسلام إلا أن ينوي غير ما وقد تقدم أن من لم يزمه بالتذر حجة وحج حجة الإسلام فإنه لا ينقص بها التذرة ولا خلاف (ولو قال إن دخلت أي الدار مثلاً) أو قال أحج يلزمه أي عند وجود شرطه (ولو قال أنا أحج) أي من غير شرط (لأحج عليه في الإحالة أو قال أنا أحج لأحج عليه ولو قال إن دخلت فأن أحج يلزمه عند الشرط (ومن تذر مائة حجة أو أكثر أو أقل يلزمه كلها وعليه أن يحج بنفسه قدر ما شئ) ويجب بالإحصاء بالبيعة (وهذا على ما في المبين وقاضيه خان والسر اجبة) ما نصوا على لزوم الكل وقيل في النوازل هذا قولها وعلى قول محمد بقدر عمره قال التمر ناشى وأطلق في نسخة لله تعالى على أنه حجة تلزمه وعن أبي يوسف وكذا عن محمد تلزمه قدر ما يعيش من السنين واختاره على الرازي والسروحي كقوله على أن أحج عشرين سنة ومدت قبلها لا يلزمه شيء قال ابن الهمام وأحق لزوم أسكن نفرك ومن الالتزام ابتداء وإضافة (ثم إن شاء) أي التذر بساتة (أحج مائة رجل في سنة واحدة وهو الأفضل) أي بتسارع إلى أخبار والخبر من الآفة (وإن شاء حج في كل سنة حجة) أي على وفق لزومه (أو أكثر) أي بناء على الأفضل في مثله (وسكن كذا شئ تذر بعد ذلك) أي لأحج (سنة) يعني منها حجة فعليه أن يحجها بنفسه (أي لا يذم نفسه فظهر عدم صحة أحجها) وإن لم يحج لم يذم إلا يصح قدر ما شئ من بعد لأحج ولو قال لله على عشر حجج في هذه السنة تذر في عشرين سنة على ما في النسخ وغيره في خزانة الأكل تذر ما كفا في تلك السنة (ونوف لله على أن أحج في هذا العام ثلاثين حجة تلزمه الكل) أي عند أبي حنيفة (ونوف لله على أن أحج في سنة كذا ففعل قنبا جاز) أي عند أبي يوسف وهو الأقرب خلافه محمد (ولو لم يحج ومات قبلها لا يرمه شيء) ولو قال إن كنت فلانا ففعل حجة) أي من غير ذكر اليوم (أو على حجة اليوم) بالنصب والاحتمال عبارة (كيبر إن كنت فلانا ففعل حجة يوم كذا) لا يصير

الذي هدانا لهذا وما كنا
نتهتدي لولا أن هدانا
الله (اللهم) تقبل منا ولا
تجعلنا من المحرومين
وادخنا في عبادك الصالحين
يا أرحم الراحمين (اللهم)
صل على سيدنا محمد وآله
وصحبه وسلم تسليماً كثيراً
(ثم يتوجه إلى الجمرات)
الوسطى وبرمها بسبع
حصيات ويدعو بسد
الفراغ مستقبل القبلة كما
قدّم شرحه (ثم يتوجه

بحرمها بل زمته ان ضلها متى شاء (وكذا قال على حجة اليوم انما يلزمه وفاء ذمته بحرم بهامتي شاه اه
وتين ان اختصاره في المبني هنا غل للمبني (ولو قال ان يحرم بحجة مهل) اي يحرم (بمرقان ضلت
كذا صح) اي تليقهما (ويلزمه ان ضله) أي ما شرطه كذا ذكره في خزائن الاكمل عن
أبي حنيفة (ولو قال على حجة ان شئت انت أيها الخطاطب او الخطاطبة) فقال شئت لزمته
حجة) اي ولم يصرم محرما ما لم يحرم (وكذا لو قال ان شاء فلان) اي سواء كان
حاضرا أو غائبا (فناء) أي فطهرناه شاه (لزمته حجة ولا تقصر) اي على الاصح (مشيئة
فلان) اي الضائب (على مجلس بلوغه الخبر) اي بالتليق (ولو قال ان يحرم بحجة ان ضلت كذا فقل
لزمته حجة وكذا لو ذكر العمرة ولم يصرم محرما ما لم يحرم ولو قال ان ليست من غزلك فانا أحج لزمته
اي ويصح متى شاء (ولو قال على ان أحج على جبل فلان) اي مثلا (او بل فلان) اي بدرهم كذا مثلا
(لزمته) اي الحج (ولعلنا زيادة) كافي شرح الكافي (ولعلنا الحج بشرط ثم قلناه بآخر) اي بشرط آخر
(ووجد الشرطان يكفيه حجة واحدا) اذ قال في العين الثانية ضلت ذلك الحج (على ماني قاضيخان
(ولو قال على حجة الاسلام مرتين لا يلزمه شيء) اي زائد على المرة (ولو قال في التذمر متصلا شاه
الله تعالى لا يلزمه شيء في جميع الصور) اي ان قيدناه بعيشة الله والله أعلم

فصل في اي في الكنائس (اذ قال على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يترك الكعبة او مكة او زيارة البيت
او علقه) اي ما ذكر (بشرط) اي كبر مرضي وقدم مسافر (اولاً) اي اول ما يلقه (بل حلف)
مثلاً (بحجة او عمرة وهو في الكعبة) اي في مكة وما حوله من الحرم (اولاً) اي اوفى غيرها من
ارض الحرام او من الآفاق (او قال على احرام عليه حجة او عمرة ماشياً واليان اليه) اي تعيين
احدهما (ولو قال على النبي صلى الله عليه وآله وسلم او السفر او الايمان او الركوب او الشد)
اي الرجل (او البرولة) اي السبي (الى الحرم او المسجد الحرام) او الصفا والمروة او مقام ابراهيم او
الحجر الاسود او الركن) اي مطلقاً او اليان (او استار الكعبة او بابها او مزبها او الحجر او عرقات
او مزدلفة) وكذا الى منى (او استلوا نة لبيت اوزمزم او مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم او بيت
المقدس او مسجد آخر) ولو كان من المساجد الماثورة كمسجد الجيف ونحوه (لا يلزمه شيء في جميع
الصور) لكن في بعضها خلاف فانه لو قال على النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى الحرم او الى المسجد الحرام لاشي عليه عند
ابي حنيفة وعنه ما يلزمه حجة او عمرة ويؤيدها انه اذا قال على النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى مكة حيث يلزمه حجة او عمرة
اتفاقاً مع ان المسجد الحرام اخص من مكة وأنه يتطابق على الكعبة وعلى مطلق الحرم ايضا قبل في زمن
أبي حنيفة لم يحرم العرف بل فقط النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى الحرم والمسجد الحرام بخلاف زمان
لاختلاف دليل وزمان وكذا ذكره في الكبير وفيه ان الكنائس لا تتعلق لها بالبرقيات وكان الناس بان
يختلف حكمها باختلاف الآيات وان اعتبر منها جانب الايمان فينبغي ان يتبر كل ما اختلف في زمان
والمكان فلا يدخل الحكم تحت ضابطة كلية في هذا الشأن واما لو قال الى الصفا والمروة او مقام ابراهيم
عليه السلام وغير ذلك مما سبق لا يلزمه شيء بالاتفاق وقيل الى الحجر الاسود او الركن او مقام ابراهيم
يلزمه وصريح في المبسوط في المقام بعدم النزوم وفي الطرابلسي الى زمزم واسطوانة الكعبة يلزمه
عند ما خلا لا لام وعزاه الى شارح الكنز (ولو قال على النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى بيت الله تعالى ثلاثين سنة
عليه ثلاثون حجة او عمرة) هكذا ذكره في المتقي وقاضيخان وفي المتقي عن محمد هذا على الحج

الى حجة العقبه (ورميها بسبع
حصيات كما تقدم ولا يقف
بعد الفراغ عندها بل
يتوجه الى رحلته ثم يضل
كذلك في اليوم الثالث
فاذا اراد أن ينفر الى مكة
فصل ولا شيء عليه والا فضل
ان يتأخر الى اليوم الرابع
فيرى الجمار الثلاث وينفر
ويجوز له في اليوم الرابع
أن يرى الجمار بعد طلوع
الفجر قبل الزوال عند أبي
حنيفة رضي الله عنه
فصل في التفرغ من منى
الى مكة

ولا يجوز في الزنا والاسواق كذا في المصنف وهذه المسائل يخالف أصحابنا فيها زفر وقيل أبو يوسف أيضا معه وكذا حكم الاعتكاف اذا نذر في هذه المساجد (ولو نذر ان يلبث) بضع الموحدة أي عكث (في المسجد الحرام ساعة لم يجبه عليه ذلك) كان الظاهر ان قال اقل من يوم لانه مدة اقل مما يجوز فيه الاعتكاف خلافا لعمدته يجوز اعتكافه ساعة أيضا في النفل ومن غير شرط صوم خلافا لغيره والله اعلم

﴿ باب الهدايا ﴾

وهو ما يهدي الى الحرم لتقرب الى الله تعالى والمراد به انواع الهدايا واكثر احكامها كالضحايا (الهدى من الابل والبقر والغنم) أي لا من غيرها من الثمن (وكل دم يجبي الحج والعمرة فادناه شاة) أي واعلاه بدنة من الابل او البقر واعظمها افضلها وفي حكم الادنى سبع بدنة واسبع قرة وهذا التخير للمفهوم من الكلام في كل شيء (الاجتماع في الحج بسد الوتوف برفة وطواف الزيارة جبا) فانه لا يجوز فيها الا البدنة ولا يخلو قصور المبركة ويستقامت منه لا يجب البدنة اصلا في العمرة (وحكم البقر حكم الابل في هذا الباب) أي باب الهدايا لا في مطلق التضايا لكن هذا عندنا خلافا للشافعي فعمده الله برحمته حيث يخص البدنة بالابل واما اذا اطلق الجزر وفرو من الابل خاصة عاقا (ثم الهدى) أي جسسه منقسم على نوعين (هدى شكر) لتوفيق الطاعة المخصوصة (وهو هدى التمتع والقران) وقدم التمتع لانها الاصل المستفاد من القران وقيل عليه القران في هذا الشأن ببيان البرهان (والتطوع) شكرامطلقا (وهدي جبر) أي تقتصر في الطاعة او ارتكاب جناية (وهو سائر الدماء الواجبة) من احصار اورض اوجزاء صيدا وكفارة جناية اخرى ونحوها ميقات (ماعادها هذه الثلاثة) أي المتقدمة من التمتع والقران والتطوع واما التذرع فهو وان كان دم نكاح الا ان حكمه ان كان واجبا فكبر أو تطوعا فكشكر وكذا الاضحية وجوبا أو تطوعا (وكل دم وجب شكرا فصاحبه أن يأكل منه) أي ماشاء منه ولا يتقيد ببعض منه كما تبين من قوله منه (ويؤكل الاغنياء) أي يطعمهم ولو بالاباحة (والفقراء) غلب كالواباحة والمقام يقتضي تقديم الفقراء او الا يكون ذكرهم كالستدرك (ولا يجب التصديق به) أي لا يملكه ولا يبيعه وهذا تصريح بما علم ضمنا بما قبله من التلويح (بل يستحب أن يصدق بثمنه ويطلع) بفتح حين أي وان يأكل (ثمنه ويهدي ثمنه) أي للاغنياء من الحيوان وغيرهم (او يدخره) أي التلث الاخيرة والتلويح (ولو لم يصدق بشيء جاز) وهذا قد علم من قوله ويستحب (وكره) أي كراهة تنزيه لانها مقتضى ترك الاستحباب المبرر عنه بأنه خلاف الاولى ولذا قال في الكبير ولا ينبغي ان يصدق بأقل من الثلث وهذا أيضا مستدرك الاول (ويسقط) أي دم شكر (بمجرد الذبح حتى لو سرق أو استهلكه بنفسه) وكذا بغيره (بعد الذبح) قيد للمستثنين (لا يلزمه شيء) أي من الضمان بخلاف ما لو هلك أو سرق قبل الذبح فانه يلزمه غيره ولا يجوز له أن يصدق بغيره (وكل دم وجب جبر الاجموز له الا كل منه) ولو كان فقيرا (ولا لاغنياء) الا اذا عطاها الفقراء غلبا لا باحة وكذا في حكم نفسه (ويجب التصديق بجميعه حتى لو استهلكه بعد الذبح) أي كله أو بضعه (لزمنه قيمته) أي للفقراء فينصد بها عليهم (ولو سرق لا يلزمه شيء) واعلم انه يجوز التصديق بكل من دم الشكر والجبر على مساكين الحرم وغيرهم وكذا يجوز على مسكين واحد أو مساكين الا ان مساكين الحرم أفضل الا أن يكون غيرهم أحوج على ما قاله في السراج الوهاج (وهو) أي دم الجبر (كدم البلبس والطيب والحلق وقلم الانظار وقتل الصيد والجماع)

لا ينفع مال ولا بنون الا من
أتى الله بقلب سليم (اللهم)
صل على سيدنا محمد صاحب
المقام المحمود والحوض
المسورود والشفاعة
الظمى يوم الورد
وعلى آله أئمة الدين
وعلى أصحابه هداة
المسلمين كما صليت
على ابراهيم وعلى
آل ابراهيم انك حبيب
عدي خلقك ورضاء نفسك
وزنة شرك ومداد كلماتك

أى وأمثال ذلك من ارتكاب المظهورات ولوبذر (والطواف بلا طهارة وترك شيء منه) أى
 من الطواف إذا كان موجبا للدم (أو السمسى أو الرى أو امتداد الوقوف) أى بمرقة إلى القروب
 (أو الوقوف مزدقة) أى ونحوها من ترك الواجبات إذا لم يكن عن عذر (والاحصار والارض)
 أى ودمهما (وقطع اشجار الحرم) فيه أن هذا الحكم غير مختص بالحرم (ولا يجوز بيع شيء
 من لحوم الهدايا) أى وإن كان محجوزا لاكل منه على ما صرح به ابن الهمام (فإن فعل) أى باع
 شيئا منه (ضمن قيمته للفقراء ولو أعطى الجزاء أجره فمغرمه) أى فله أن يتصدق بقيمته (وإن شرط)
 أى أجره فالجزاء (منه لم يجز) أى مذبوحة (عن الهدى) وتوضيحه ما قاله الطرابلسى ولا يبطل أجره
 الجزاء منه فإن أعطى صار الكل لحلاله إذا شرط إعطائه منه بقرىبه كالهبة فلا يجوز الكل قصد ما للهم
 وإن أعطاه من غير شرط قبل الذبح ضمنه وإن تصدق بشئ منه عليه غير الأجر تجزأ إذا كان أهلا للتصدق
 عليه (ولو هلك هدى الطلوع قبل وصوله للحرم لا يجوز الاكل منه) أى للمتلوع (ولا للأضياء)
 أى ولو أكل منه أو من غيره مما لا يجل له أكله ضمن ما أكل (وكل واحد من الأبل والبقر يجوز عن سبعة
 دماء) لا خلاف في جواز من السبعة عند الأربعة لكن بشرط قصد القرية حتى لو كان أحدا الشركاء
 كافرا أو مسلمانا بدلتهم دون الهدى والتربى لم يجز هم جميعا (فلو شارك فيه سبعة فتردد وجب الدماء
 عليهم جاز) أى وغيرهم بالأولى كالأضياء (سواء اتخذ الجنس) أى جنس ما وجب من دم مئة وأحصار
 وجزءه صيد ونحو ذلك أو لا إلا أن اتخذ الجنس كان أحبا وأولى (ولو اشترى بدنة) أى جزوا وراويرة
 (ثمة مثلا ووجها لنفسه) أى تلك البدنة بتعيين الثنية وتخصيصها له (لا يسهان يشارك فيها) أى
 في البدنة (أحدا) لا هاتما ووجها لنفسه خاصة صار الكل واجبا عليه (وليس له يسهان ما وجب) أى
 وليس له أن يجمع ما وجبه هديا فإن فعل فله أن يتصدق بالثمن (وإن نوى ابتداء الشراكة جاز) أى
 وإن نوى أن يشارك فيه ثمة فترجى أنه كان يمكن له نيته عند الشراء منهم ولكن لم يوجها حتى اشتركت البدنة جاز
 والأفضل أن يكون ابتداء الشراء منهم أو من أحدهم بأمر الباقين وإى الشراكة نحرها يوم التحراز
 الكل ثم إذا اشتركت سبعة في جز وراويرة اقتسموا اللحم بالوزن ولو اقتسموا جزا لم يجز إلا إذا كان
 مع شيء من الأكارع والجد اعتبارا بالبيع كما في شرح الجمع (وإذا ولدت بدنة الهدى) أى بدما شراها لهدية
 (ذبح ولدها معها ولو باع الولد فله قيمته) أى للفقراء (وإن اشترى بها) أى بقيمتها (هدي فحسن) أى وإن
 تصدق بها فحسن وهذا في الحسن أظهر قد بر (وإذا غلط رجلان فذبح كل) أى كل واحد (هدى
 صاحبه جزأهما) أى استحصانا لقياسا (ويؤخذ كل هدية) أى بددحمه (من صاحبه) وعن ابن
 يوسف كل باختيارين أن يأخذ هدية من صاحبه وبين أن يضمنه فيشترى بالقيمة هديا آخر بدحه في
 أيام البحر وإن كان بدحا تصدق بقيمة هدى الثمة والقران والطلوع في هذا سواء وأما لو كانت
 البدنة بين اثنين وضحا بها اختلف المتنازع فيه واختار أنه يجوز كفى خلاصة وقال الصدر الشهيد
 وهذا اختيار الفقيه والأمام والدعوى أحد بن محمد العاصم أنه لا يجوز إذا كان الجزاء بينهما نصفين وقال
 أبو البيث لا تأخذ بهذا لم يجوز إذا كان بينهما نصفان وعلى التفاوت وكذا بين ثلاثة وأربعة قال في البحر
 أن آخر هذا هو الصحيح (وكل هدى لا يجوز له الاكل) أى منه (لا يجوز له الا تفاع مجلده ولا شيء آخر منه)
 يعنى بل يتصدق به بخلاف كل هدى يجوز له أكله فإنه يجوز له الا تفاع مجلده ونحوه (ولا يجب التبريد
 بشئ من الهدايا سواء أريد به) أى بالتبريد (الذهاب لى عرفت أو التبريد) أى الإعلام بكونه منها

كما ذكرنا السابقون
 وغفل عن ذكر كذا النافلون
 (والسنة) أن يزل بالحصب
 على الأصح عندما ذكره
 شمس الأئمة السرخسى
 في المبسوط ويقيم به ولو
 ساعة وإن تركه فلا عذر
 أساء ولا شيء عليه وقد
 روى الحسن مالك رضى
 الله عنه أن النبي صلى الله
 عليه وسلم صلى الظهر
 والمصر والمغرب والمشاء
 ثم رقد رقدة بالحصب

ليمرقوها لم يترخوها (بالتقليد) أي يملق فلا تدق رقبتها فان كلامها لا يحب (ويسن تقليد بدن
 الفكر) كالتمه والتذر (دون بدن الجير ولا يسن في الفم مطلقا) كالا حصار والنجابة لكن لو قلدهما جاز
 ولا بأس به وفي المبسوط لا يضره ثم ان يمشي الهدي يقدّم من يده وان كان معه فهو من حيث يحرم هو
 السنة كذا في شرح الكنز (ويكره الاشارة) أي اشارة البدنة وهو اعلامها بشق جلدها
 او طعناتها حتى يظهر اللحم منها (ان خيف منه السراية) أي الذي يترتب عليه الضرر (وحسن
 الذهاب) أي استحسّن الذهاب المهدي (يهدي الشكر الى عرفة) وفي البحر ان اخر وغيره ان
 كل ما قبله فالذهب به الى عرفات حسن وما لا فلا قال في الكبير ويرد عليه قولهم مطلقا تعريف
 هدي التمتع حسن وهو أن يذهب بها الى عرفات مع نفسه لان الشاة وان كان لا يسن تقليدها
 لكن دخلت في هذا الاطلاق انتهى ولا يخفى أن ما من عام الا ويخص (والافضل في ابل النحر)
 أي قياما معقولة البد اليسرى وان شاء اضجعها وعن أبي حنيفة معقولة باركة (ويكره) أي
 النحر (في غيرها) من البقر والفم لانه يسن ذبحهما فلو نحر البقر والفم وذبح ابل اجزاء اذا
 استوفى المروق ويكره واستحب الجمهور استقبال القبلة وكان ابن عمر يكره ان يؤكل ما لم يستعمل
 به القبلة والاولى ان يتولى الانسان ذبحها بنفسه ان كان يحسن ذلك والا فيقف عند الذبح
 (ويستحب التصديق بخطأها وجلاها) كما في الحيط (ولا يبيع جلدها) فان باعه تصدق بتمنه
 فان عمل من جلدها شيء يتبع به كالفراش والجراب جاز ذكره في الكبير لكن الطاهر ان هذا إما

يجوزها ايسر له الانتفاع به كدم الشكر والتطوع والاضحية دون غيره والله اعلم

فصل * ومن ساق بدنة واجب او تطوع لإيجاله الانتفاع بظهرها * أي ركبها (وصوفها
 وورثها) أي شعر الفم والابل قطنا ونقلا (ولها) أي حباؤها شرابا الاحال الاضطرار (وان أضطرا الى
 الركوب) أي ركبها فركبها اذا استغنى عنه تركها او حمل متاعها عليها (ضمن ما قص ركوبه او حمل
 متاعه) أي بسببه وتصديق به أي بما ضمنه على الفقراء دون الاغنياء (لان حوازي الانتفاع بها للاغنياء
 معلق ببلوغ الحمل على مقاله في شرح الكنز) وينضح أي يرش (ضرعها بالماء البارد لينقطع لبنها ان
 قرب ذبحها) أي زمنه (والا) بأن كان بعيدا (حلبها وتصديق به) أي على الفقراء (وان صرفه لنفسه
 أي لحاجة نفسه وكذا اذا استهلكه او دفعه لغيره) (ضمن قيمته) أي قيمته دق بثمنه او بقيته (واذا
 عطب أي تعب) الهدي (الذي ساقه) في الطريق (أي قبل وصوله الى محله من الحرم اوزمانه
 المين له) فان كان) الهدي (تطوعا نحره وصنع فلا ذبحها بدنها وضرب بها صفحة سنامها) وقيل جانب
 عنقها ليل انها هدي (لا يأكل منه الفقراء دون الاغنياء وليس عليه غيره) أي إقامة غيره بدله (ولم يأكل
 منه هو ولا غيره من الاغنياء) أي بل تصدق به على الفقراء وقد قال السروحي انه لا يتوقف الراحة
 على القول (فان أكل او اطعم غنيا ضمن) أي تصدق بقيمته على الفقراء (فان كانت البدنة واجبة
 فعليه ان يقيم غيرها مقامها) يضم الميم الاولى أي بدنها (وضع بالاولى ماشاء) أي من بيع وغيره
 (وكذا اذا صاحبه عيب كبير) بل لو وحدة او ثلثة بان ذهب أكثر من ثلث الاذن عند أبي حنيفة
 او أكثر من النصف عندهما (فعليه ان يقيم غيره مقامه ولو وصل هديه فاشترى غيره) أي مكانه
 (قدسده) أي وجهه (ثم وحده الاول نحر ايمها شاه) أي وبيع ايمها شاه (فلو باع الاول وذبح

ثم ركب الى البيت فطاف
 أخرجه البخاري في صحيحه
 * فصل في طواف
 الصدر *

ويسمى طواف الوداع
 وطواف آخر عهد بالبيت
 وهو واجب على الحاج
 الآفاقي للمكي ومن قوى
 من الحاجاج أهل الآفاق
 ان يستوطن مكة ويغذها
 بدلا سقط عنه طواف الصدر
 وقال ابو يوسف رحمه الله
 أحب الى أن يطوف المكي

الثاني وبالعكس اجزأه) كذا ذكره والظاهر ان ذبح الاول افضل فان الثاني بمنزلة البدل ولا اعتبار بالبدل بعد حصول المبدل فأمل (والا فضل محرما) لان التية تملتق بهما في الجملة (ولو غير الثاني وكان الاول أكثر قيمة تصدق بالفضل) وهذا يؤيد ما قد مناه من قبل (ومن ساق هديا) أي إلى مكة (وقد هال لا ينوي بها الهدى) جملة حالية (فهو هدى) أي استحسانا للعرف العادي (ويستحب لكل من قصدة بنسك) أي حجة أو عمرة (ان يهدي هديا)

فصل في أي فبا لا يجوز من الهدايا كالإيجوز في الضحايا فان شرط محته أن تكون سالمة من الصوب والبلايا (لا يجوز مقطوع الأذن كلها أو أكثرها) وأما اذا كان الناهب من الأذن الثلث أو اقل اجزأه وهو الظاهر عن أبي حنيفة ومحمد وهو الأصح وعن أبي حنيفة ان كان الثلث فزاد ويجزوان كان أقل من الثلث جاز قال الكرماني وفي رواية ان ذهب الربيع مانع ثم قال ان كان الناهب أقل من النصف يجوز وان كان نصفان أبي يوسف وروايان عن أبي يوسف ان كان الباقي أكثر اجزأه وان بقي النصف لم يجزه (والذي لا اذن له خلقه) أما اذا كانت أذنه صغيرة جاز (أوله أذن واحدة) أي فانه لا يجوز على ما قلناه ان جماعة عن اصحابنا لانه لا يجوز التي خلقت لها أذن واحدة قالوه هو مقتضى حمل الشافعي قدس سره (ومقطوع الذنب أو الألف أو الألية) أي اذا ذهب أكثرها كاقدم في الأذن (والتي ييس ضرعها) وكذا التي لا تستطيع ان ترضع فصيلها (أو ذهب ضوه إحدى عينيها) وهي الموراء فالاولى أنه لا يجوز الصبياء (والسجاة التي لا تملح لها) وهي الهزيلة (والرجاء) التي يتملح رجها عن المشي إلى النسل على ما في المختار وقيل التي لا ترضع وجعلها على الأرض (والمرضة التي لا تملح والتي لا أسنان لها) أي سواء تملح أو لا وفي رواية يجوز اذا كانت تملح وهو الأصح (والجلالة) بفتح جيم وتشديد اللام أي التي تتبع النجاسات (ويجوز مقطوع الأذن والذنب والألف اذا بقي أكثرها) وهذا قد علم بالمفهوم من منطوق ما قبلها (والحما) بتشديد الميم (وهي التي لا قرن لها أو كان مكسورا) أي وذهب غلاف قرنها (والجنونة) قال في اختار ويجوز التولاء وفي الصحاح التول هو التحريك جنون يسبب الشاة فلا تتبع الغنم وتستدير في مرتمها (والحصى والشرقاء وهي التي شقت اذنها وأخرقاه وهي منقوبة الأذن) قال ابن جماعة مذهب الاربعة أن يجزئ الشرقاء وأخرقاه وهي المسحوقة الأذن من كى أو غيره (والحولاء وهي التي في عيناها حول والجرباء اذا كانت سينتها والحمد) مع الكراهة (والرجاء التي لا يمتع عرجها من المشي) كاقدمه (والمرضة التي تملح وصيرة الأذن والتي لا أسنان لها اذا كانت تملح) أي على الأصح ثم هذا كله اذا كانت العيوب بها قبل الذبح (ولو أنصأها الصيب عند الذبح بأن انكسرت رجلها أو أنصأبت عيناها لا يضرب واقلاب للسكين جاز أي استحسانا

فصل في السن أدنى السن الذي يجوز في الهدى التي بفتح فسكون تشديد تحتية (وهو من الأبل ماله خمس سنين ووطن) أي دخل (في السادسة ومن البقر ماله ستان ووطن في ثمانية ومن الغنم ماله سنة ووطن في الثانية ولا يجوز دون التي) أي غيره (الاجذع من الضأن وهو ما لا عليه أكثر السنة) على ما في شرح الجميع (والناحور أي الجذع) (ذا كان عظيما) أي في الاستحسان (وقضيره أنه لو خلط بالناحور أشبه على الناظر أنه منها) أي أو ليس منها وقيل الجذع ماله ستة أشهر وذكر الزعفراني أنه ابن سبعة أشهر وقيل ابن ثمانية أشهر وهذا كله اذا كان عظيما كامر وأما اذا كان

طواف الصدر لانه وقع ختم اضلال الحج (ويقول) نويت أن أطوف بهذا البيت أسبوعا كاملا طواف الصدر لله تعالى الله أكبر ويأتى بأدعية الطواف كاقدم فانا فرغ صلى ركعتين خفف المقام أو حيث يسر (ثم) يأتى إلى زمزم وينزع منها دلو بيده ويشرب منها ثلاثا وهو قائم ويدعو بما يرد قان

صغير الجسم فلا يجوز إلا أن يتم لستة كاملة كما في الملعز (والحواميس كالقبر) أى حكمها في السن وغيره (والذي ذكر من الملعز والضأن) الاولى تقديم الضأن (افضل اذا استويا) أى في الاوصاف الكاملة (والاثنى من الابل والبقر افضل اذا استويا)

فصل أى في إيجاب الهدى وما يتبعه من لزوم الهدى بنذر تحيزا أو تلقيا (ولونذر هديا) أى وإطلقه (يلزمه ما يجزئ في الاضحية وأدناه شاة وإعلاه بقرا وابل إلا أن ينوى بالهدى بغيره أو بقرة فيلزمه ذلك ويختص ذبحه بالحرم) أى فله أن يذبحه حيث شاء من أرض الحرم إلا أنه إن كان في إقليم البحر فالسنة ذبحه بجنى والأثني مكة ولونذر جزورا أو قرأ أو بدنة ولم يذكر لفظ الهدى (لزمه ما ذكر) أى من الابل في الجزور ومن البقر والبئر في البدنة (ولا يختص ذبحه في الحرم ولو قال على أن الهدى بدنة خير بين البئر والبقرة ولو قال جزورا تمين الابل) قال في الكبير ولو قال على أن الهدى جزورا بصيغة متكلم من الإهداء تمين الابل والحرم ولو قال جزورا فقط جاز البقر والبئر حيث شاء ولو خارج الحرم إلا أن ينوى مينا من البدن وعن أبي يوسف تمين الحرم وظاهر المذهب خلافه إلا أن يزيد فيقول بدنة من شاة الله والحاصل كافي الضحية إن نذر الهدى يختص بالحرم اتفاقا وفي الجزور والبقرة لا يختص باتفاقا وفي البئر لا يختص به عندها خلافا في يوسف وزفر انتهى قدبر (ولو قال هذه الشاة

ماء زمزم لما شرب له وقد شربه كثير من العلماء لا أمور نووها عند شربهم فصلت لهم مراداتهم وأما نحن جرب ذلك ولله الحمد وقول (اللهم) أنه بلغنا أن نبيك صلى الله عليه وسلم قال ماء زمزم لما شرب له (اللهم) أتى أشربه خبير الدنيا والآخرة ويستحب أن يستقبل البيت عند الشرب ويتنفس ثلاث مرات

هدى إلى بيت الله أو الكعبة أو مكة أو بكة) وهي لغة في مكة لا لها تباك اغناق الحيازة لزمه أى هديا بالغ الكعبة للراد إليها الحرم (ولو قال إلى الحرم أو المسجد الحرام أو الصفا والمروة لم يلزمه شيء) أما في الصفا والمروة فلا يصح في قولهم جيموا أمانيهما فكذلك عند أبي حنيفة وعندهما يصح ويلزمه وهو الاظهر لما سبق قدبر (ولو قال أنا هدى ولانية له يلزمه شاة) فيه أن هذا اختصار محل لقوله في الكبير ولو قال على لله تعالى أن الهدى ولانية له يلزمه شاة وكذا قال ابن الهمام أنه لو قال أن قلت أنا هدى كذا لزمه أن أفضل انتهى والحاصل أنه لا يلزمه إلا إذا كان النذر تحيزا أو تلقيا سواء نوى أو لم ينو فيهما وأما مجرد قوله أنا هدى فلا وجه أنه يلزمه شيء لاسيما ولانية له (ولا يجوز القيمة في هدى النذر كالأجوز في غيره من الهدايا) وهذا على رواية أبي حفص واستحسنه صاحب البدائع وابن الهمام وفي رواية أبي سليمان يجوز أن يهدي قيمتها وقد ذكر الطرابلسي عن ابن سبابة أنه لا يجوز كدم التمتع والقران والاحصاء بخلاف جزاء الصيد ولو بمثل قيمة فاشترى بهما مثله بمكة فذبح جاز قال الحاكم ويحتمل أن يكون هذا تأويل لقوله في رواية أبي سليمان أجزأه أن يهدي قيمته (ولونذر شيئا مأسوى النعم) أى ماعدا الأنعام وهي الابل والبقر والغنم (كالتياب والبيد والقدر) بكسر القاف (فتح قاف وضم دال مهملة مخففة أى ونحوها) ما سئل (أى ما يمكن نقله (جاز إهداء قيمته وعينه إلى مكة) أى وعليه أن يتصدق به أو يقيمه ويجوز أن يعطى لحاجة البيت إذا كانوا قراءه (ولو تصدق في غير مكة جاز) أى ولو على غير أهل مكة إلا أن الأفضل أن يتصدق على قراء مكة بمكة بقول الاظهر أن المتذور إذا كان مينا قال هذا التوب أو هذا النعم يتبين عنه بخلافه إذا كان مينا بل قال نوبا أو غنائه يجوز حيث ذك كل من البين والقيمة وهذا كله أن كان المتذور ما ينقل (وإن كان مما ينقل) كالدار والأرض وسائر المقار (تمين القيمة) إذا دارا لا يصل إلى مكة ولو قال كل مالى أو جيمه هدى فليهن يهدي ماله كله في الأصح وبمسك منه قدر قوته ولونذر نحره وله يلزمه شاة

﴿ باب المتفرقات ﴾

أى مسائل شتى لا يحجبها باب ﴿ مسئلة افضل الاعمال بعد الصلاة وإن كانوا الصوم والحج ﴾ من ثم الجهاد على ما قلناه في البحر انما اخر عن أصحابنا وكأنهم نظروا الى ترتيب الفروض والاعتدال الصلاة افضل الاعمال وهو اقوى الاحوال (وقيل الصوم) ولعل وجهه قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث القدسي الصوم لى (وقيل الحج) ولعل وجهه انه الجامع بين السيادة الدينية والمالية وجمع عمل سائر المشقة النفسية من مفارقة الاهل وترك الوطن واختيار التربة وعن البر والبحر في مسيره ولكثرة التكاليف المتعلقة بمفرض الا في آخر الامر ولا يجب الا في جميع المور وقد قال تعالى اليوم اكملت لكم دينكم ونزل عليه صل الله عليه وسلم في حجة الوداع يوم عرفة وروى انه قال يهودى لم يرض الله عنه لو نزلت هذه الآية علينا في كتابنا لجلنا يوم نزولها عيدانا فقال قد جلداه عيدين فانه يوم الجمعة وعرفة ﴿ مسئلة انما خرج عن فرضه فالصدقة افضل من الحج ﴾ أى على ما هو اختار كما في التجنيس والمزيد ومنية المفتى وغيرها ولعل تلك الصدقة محمولة على اعطاء الفقير الموصف بناية الفاقة أو في حالة الجماعة والافالح مجتمعة على النفقة الى من من جملة الصدقة بل ورد ان الدرهم الذى ينفق في الحج بسببائة مع زيادة عملات الكلفة ومن المعلوم ان الأجر على قدر المشقة وقد ورد افضل الاعمال أحزها أى اصعبها وكذا ذكر في الفتية ان الإحيفة كان قول الصدقة افضل من حج الطلوع فلما حج وعرف مشاقه فقال الحج افضل (وقيل الحج افضل) وهو رواية عن ابى حنيفة ان الحج تطوعا افضل من الصدقة والصدقة افضل من التقى والوصية بالصدقة افضل ثم بالحج ثم بالتقى وفى التوازل ان الحج افضل من الصدقة عند الامام وعند محمد الصدقة افضل منه انتهى وتبين بما ذكرنا ان ما عبر المصنف عنه بقيل هو الاولى كالاجتناف ﴿ مسئلة لو فقه الجملة منية على غيرها ﴾ أى بيمين درجة وقد الفتى في هذا المسئلة رسالة مستقلة سميتها بالخط الاورفى في الحج الاكبر ﴿ مسئلة الحج يهدم ما كان قبله من الصنائر ﴾ أى قطعا اذا كان من حقوق الله تعالى والافتدال الطلاء لا يكفر شيئا من المظالم المتعلقة بحقوق الابدان بل تبقى على ذمته حتى يؤديها الى امحائها او يستعمل منها فيها ويكون تحت المشيئة (واختلف في الكبار) أى المتعلقة بحق الله تعالى دون غير ما سبق والمتحد ان الكبار مطلقا تحت المشيئة عند جميع اهل السنة كما ذكره الشيخ الثوربقتى وغيره من الأئمة ومضى الطبيعى على ان الحج يهدم المظالم والكبار ووقع منازعة غربية في هذا المسئلة بين امير باشا من الخفنة حيث مال الى قول الطبيعى وبين الشيخ ابن حجر الملقى من الشافعية وقد مال الى قول الجمهور ورأيت رسالة للسيد المشار اليه في هذا الباب وكتبت رسالة في بيان هذه المسئلة من الجواب والله أعلم بالصواب ﴿ مسئلة من حج بمال حرام سقط عنه الفرض ﴾ أى بحسب الظاهر (ولا قبل حجه) لانه ليس حجا مبرورا والاوى ان يقال وبمقبوله لا يمكن قبوله حيث وجدت شرائطه واركانه (ويكون عاصيا) أى باكتساب الحرام واخافه في حال الاحرام مع عدم توبته من ارتكاب الآثم ثم لاننا فى بين سقوطه وعدم قبوله فلا يثبت لصدمة القول ولا يصاب عقاب تارك الحج كما اذا صلى في ارض غصب او توب حرير ونحو ذلك والصحيح في مذهب الامام احمد ان من حج بمال حرام لم يحز حجه اصلا ولم يخرج عن عهد الحج قطعا لما ورد ان من حج بمال حرام قتال ليلك وسعدك قتاله لا يملك ولا سعدك وحجك مردود عليك ثم الحيلة لمن ليس معه الامال حرام او فيه شبهة ان يستدين للحج من مال

ويرفع بصره كل مرة الى البيت ويقول في كل مرة بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله (اللهم انى أسألك رزقا واسعا وعلما نافعا وعملا مقبلا وشفاء من كل سقم يا أرحم الراحمين) ويقول الحمد لله الذى سقى من غير حول منى ولا قوة ثم يمسح بوجهه ورأسه ويصعب على رأسه قليلا

حلال ليس فيه شبهة ويصح به ثم قضى دينه من المذكرة قاضيان وقال الفرزالي من خرج يصح
 بالحرمان اوفيه شبهة فليجهد ان يكون قوته من الطيب فان لم يقدر فن الاحرام الى التحلل فان لم
 يقدر فليجهد يوم عرفة فان لم يقدر فليزم قلبه الخوف لما هو مضطر اليه من تناول ما ليس بطيب نفسى
 الله ان ينظر اليه بين رحمة وتجاوز عنه بسبب حزنه وخوفه وكرهه ❀ مسألة اذا مات
 المحرم يصنع به ❀ أى فى التجهيز والتكفين (ما يصنع بالحلال من تقطيع الرأس والوجه) ي ومن
 استعمال الصدر والكافور ونحو ذلك خلافا للشافعى ❀ مسألة المجاورة بمكة المشرفة لا تكراه ❀
 بل تستحب على مذهب اليه ابو يوسف ومحمد وعليه عمل الناس قال فى الميسوط وعليه الفتوى وهو
 مختار ببعض الشافعية والخاتبة (وقيل تكراه) أى على مذهب اليه ابو حنيفة ومالك وجماعة من
 المفسلين خوفا من الملل والتبرم فى ذلك المقام والاختلال بما يجب من حرمة وروايته وخوف
 اجتراح النفاصى والاثام لا روى من ان الحسنة فيها تضاعف فيها الى مائة ألف وان السيئة كذلك
 وهذا على تقدير صحة هذه الروايات انها تضاعف بالكسبة والا فلا شبهة أن السيئة تضاعف
 فى حرم الله تعالى باعتبار الكيفية واجاب الاولون بأن مضاف من سيئته فيقابل ما ربحى
 من حسنة ثم هذا كله باعتبار المخلطين لا المخلصين ممن تضاعف لهم الحسنات من غير
 ما يحبطها من السيئات فان الاقامة فى حقه من أفضل العبادات بالازعاق فالمقام بمكة حيث نذرو
 الفوز العظيم بالاجماع لكن لا يقدر على حق الاقامة ورواية الحرمة الا افراد من عباد الله المخلصين من
 مقتضيات الطباع وهذا كما قال تعالى الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ولقل ما هم فلابنى حكم الفقه
 باعتبارهم ولا يذكر حالهم قيدانى جواز غيرهم اذ لا يقاس الحدادون بالملك ونحوهم ولا عبرة
 بما يقع للفقوس من الدعوى الكاذبة والمبادرة الى دعوى الملكة والقدرة على شروط المجاورة فانها
 لا كذب ما يكون اذا حلفت فكيف اذا ادعت وما يسر الدعوى وما عسر المعنى وهذا قول الامام
 الاصم بمكرهه المجاورة فى الحرم المحترم بالنسبة الى زمانه الاقدم ولوشاهد ما ذكرناه من أحوال
 المجاورين فى هذه الايام وما اختاروه من أكل وثلاثة الحرام وما ظهر عليهم من عدم القيام بتنظيم هذا
 المقام لقائل بحرمه المجاورة من غير شك وشبهة هذا الكلام وحسبنا الله ولا حول ولا قوة الا بالله العلى
 العظيم ونحن من المتجبنين الى باب المضطرب الى جنبه المستحقين لاتباعه وعباده الراحين عفوه وكرمه
 على بله القائلين حال دعائه وخطابه الى بابك الاعلى عبد الرحا ❀ ومن جاء هذا الباب لا يخفى الرداء
 ❀ مسألة المجاورة بالبلدية الشرفة لا تكراه لمن شق نفسه ❀ وقد تقدم انه يمتثل وجوده فحكم
 مجاور بالبلدية المكروه حكم مكة للمعلمة كيف لا المجاورة بمكة أفضل عند جمهور الائمة خلافا لما فى هذه
 المسئلة ومن تبعه من بعض الشافعية ثم الاجماع على ان الموت بالبلدية أفضل والمجاورة بسبب الموت فيها
 يكون أفضل من هذه الحنية والافن المعلوم ان تضاعف الحسنة فى المسجد الحرام أكثر من مسجد
 المدينة وان نفس المدينة لا تضاعف فيها بخلاف حرم مكة وأما ما قيل من ان الاقامة بالبلدية فى حياته
 صلى الله عليه وسلم أفضل اجماعا فيستحب ذلك بمدونه صلى الله عليه وسلم حتى يثبت اجماع مثله
 على ما نقله فى الكبير عن بعض العلماء واستحسنه فدفوع بأن مفهوم قيد حياته فى المسئلة دليل على
 ان ما بعدهما ليس كذلك اجماعا فهو اجماع مثله بالازعاق وكيف لا ولا يتصور خلاف الجمهور بما
 عليه الاجماع وأما قوله (وذهب جماعة من العلماء الى ان المجاورة بها أفضل منها بمكة وان قلنا بكثر
 ثواب العمل بمكة) فلابد وجهه لانه اذا كان ثواب العمل بالبلدية أقل وهو صلى الله عليه وسلم لم يكن ظاهرا

منه ان يسر له ذلك والتوضو
 بماء زمزم والاختسار
 به جائز (ثم) يأتى الى
 المنزلة ويلصق وجهه
 وصدرة باليت ويدعو بما
 احب باسما ذوا فيه وكنية
 (ويقول) ان هذا بيتك
 الذى جعلته مباركا للعالمين
 فيه آيات ونبات مقام
 ابراهيم ومن دخله كان آمنا
 الحمد لله الذى هدانا لهذا
 وما كنا لنهتدى لولا أن

فيها كيف تكون الجاورة بها أفضل فتأمل هذا وقد قال صلى الله عليه وسلم في حال حياته صلاة في مسجدى هذا افضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام والمواد صلاة في المسجد الحرام افضل من مائة ألف صلاة في مسجدى رواه الامام أحمد بإسناده على رسم الصحيح ورواه ابن حبان في صحيحه وصححه ابن عبد البر وقال انه مذهب عامة أهل الأثر

فصل في حدود الحرم زاده الله شرقاً وأما وتظلياً اعلم انهم قد اختلفوا في ذلك فقال الهندواقي مقدار الحرم من المشرق قدر ستة أميال ومن الجانب الثاني عشرة أميال ومن الجانب الثالث ثمانية عشر ميلاً ومن الجانب الرابع أربعة وعشرون ميلاً وهذا على ما يرفد الاقلال لكن قال الصدر الشهيد فيه نظر فان من الجانب الثاني التميم وهو قريب من ثلاثة أميال كذا في الفتاوى الطهريّة وفي السراجيّة من الجانب الثاني قيل ثلاثة أميال وهو الاصح قلت من رأى التميم فلا يشك في انه ثلاثة أميال وأما الكلام على مرام الهندواقي فان مراده من الجانب الثاني هو المغرب المقابل للمشرق وهو لا يكون الا نحو الحديبية قرب حدقة على طريق جدة وهو على عشرة أميال بلا خلاف (حده) أى حد الحرم (من طريق المدينة دون التميم على ثلاثة أميال من مكة) أى بلا شبهة (ومن طريق الجمرانة على سبعة أميال) وهو قريب من قول الهندواقي قدر ستة أميال (ومن طريق جدة) بضم جيم وتشديد دال مهملة وحى يمكن معروف بقرب مكة (على عشرة أميال ومن طريق الطائف على سبعة أميال ومن طريق العراق على سبعة أميال) أى أيضاً على ما ذكر جماعة كثيرة كالازرقى والثوى وغيرهما هذه الحدود الا ان الازرقى انفرد بقول ان حده من طريق الطائف احد عشر ميلاً ويمكن الجمع بأنه أراد غير طريق الجبل وأراد غيره من الجمهور وغيره فصل من جنى في غير الحرم بأن قتل أو أرتد أو زنى أو شرب خراً أو فعل غير ذلك مما هو جباله (أى ولو تعلق به حق الصيد (ثم لأذليه) أى التجاؤه ودخل في أنفى حد من حدوده (لا يضر ضله) أى يضرب وقتل وجبس (مادام في الحرم) أى ولم يخرج منه (ولكن لا يباح) الأولى لا يباح له وكذا لا يشارى والظاهر اطلاقهما غير مقيد بل لا كولا وشرب ونحوهما لان المقصود الجاؤ الى الخروج من الحرم المحترم كأبدل عليه قوله (ولا يؤاكل ولا يعمالس ولا يؤوى) أى لا يعطى له مأوى ولا ينجس أن يدخل في أشوى ويستمر بهذه الاحوال (الى ان يخرج منه) أى من الحرم (فيقتض منه) أى من الجانبى بمدخروجه وهذا قول ابى حنيفة وابى يوسف ومحمد وافر والحسن بن زياد الا ان رواية عن محمد انه لا يمنع من مياه العامة ثم قيل ان كانت الجاية فها دون النفس بأن كان عليه قصاص في الطرف ثم دخل الحرم اقص منه ولعل المسئلة مختلف فيها ففي قاضيخان عن ابى حنيفة لا يقطع بالسارق في الحرم خلافاً له (وان فعل شيئاً من ذلك في الحرم بقا عليه الحد فيه) كذا في التيسير واماماً ذكره في التفت من انه لو ارتد ثم لجأ الى الحرم يعرض عليه الاسلام فزاني قتل فهو مخالف بظاهره لا لطلاق غيره انه لا يقتل في الحرم عندنا الا ان كلام غيره قابل بتخصيص والتقييد ولعله جعل ابا المرندي عن الاسلام جنسية في الحرم وهو الظاهر والله اعلم وفي البائع الحربى اذا التجأ الى الحرم لا يباح قتله في الحرم عندنا لكنه لا يطعم ولا يسقى ولا يؤوى حتى يخرج من الحرم ثم اختلف اصحابنا فيما بينهم قال ابو حنيفة ومحمد لا يقتل في الحرم ولا يخرج منه ايضا وقال ابو يوسف لا يباح قتله في الحرم لكن يباح اخراجه من الحرم (ومن دخل الحرم مكارهاً لاقتل فيه) أى سواء يكون

هدانا الله (اللهم) فكما
هديتك اذ لك تقبله منا
ولا تخيل هذا آخر الهد
من ينك الحرم وارزقني
المود اليه حتى رضى
برحمتك يا أرحم الراحمين
والحمد لله رب العالمين
الله على سيدنا محمد وآله
وسلمه أجمعين كذا ذكر
الناكرون وكذا غفل عن
ذكر الناقلون (ثم) قبل
الحجر الاسود وقول يا عين

كفرا أو فاجرا (ولا بأس بدخول أهل الذمة المسجد الحرام) أى فضلا عن الحرم والله أعلم
 فصل ولا بأس بأخراج زاب الحرم وحجاره وأشجاره اليابسة والأذخر مطلقا خلافا للشافعى
 حيث يجرم إخراج زاب الحرم ويكره ادخال غيره فيه والفرق بينهما من ماء زمزم التبرك أى جائز
 أخرجه إجماعا بل يستحب كما يأتى زاه فى الكبير وزاب البيت للتبرك لكنه داخل فى عموم
 ما سبق ثم قيل هذا إذا أخرج من زاب الحرم قدرا يسيرا للتبرك أما إذا فعل ما هو خارج عن
 العادة وعمق فى الحفر فلا يجوز وأطلق فى البحر الزاخر عدم جواز إخراج التراب والأحجار
 ثم قال وقيل لا بأس إذا أخرج منه قدرا يسيرا وما أخرج ماء زمزم فجائز بالاتفاق ولا يدخل
 من زاب الحبل وحجاره شيئا فى الحرم كذا أطلقه فى الكبير ولمله مذهب الشافعى وأنه اشتبه
 عليه والأقنأ جاز الإخراج مع احتمال تصور نوع من الضرر فبالأولى جواز ادخال شئ
 فيه ما يتبع به منه ادخال الأسطوانات فى المسجد الشريف من الأسكندرية وغير ذلك (ويكره أجارة
 بيوت مكة) أى ولو لم يكن وقساها (فى المومس) أى إياه لا فى غيره أى عند أى خيفة وكان قول
 للعاج أن ينزلوا دورهم إذا كان لهم فضل والأقنأ (ويكره بيع أراضى مكة) وكذا أجازها (لا بناها
 وقيل يجوز بينها) أى بيع أراضها (وعليه الفتوى) ولزى الحرم كلها فى حكم مكة فبدخل جميع
 ما حولها من منى وغيره فليس لهم أن يبنوا فيها منى يؤيده حديث منى من منى ولا يجوز بيع منى من
 أرض الحرم عند أى خيفة فى رواية أبى يوسف ومحمد عنه وهو ظاهر الزاوية لأنه ليس بمالك لأدعته
 لأهلها موقوفه يؤيده قوله تعالى والمسجد الحرام الذى جعلناه للناس سواء العاكف فيه والبادى المقيم
 والمسافر وعندهم يجوز بيعها وهو رواية الحسن عن أبى خنيفة قال الصدوق الشهدى فى الواقات وعليه الفتوى
 ولمله لاحظ عموم البلوى وجعل صاحب الباب قول محمد مع أبى خنيفة فى عدم الجواز وجعل غيره مع أبى
 يوسف فى الجواز فينبى على قل صاحب الباب أن يكون الفتوى على قول أبى خنيفة ومحمد فى هذا الباب
 والله أعلم بالصواب وإما بيع بناء مكة فلا بأس بالاجتماع لأن من أخذ من طين وقبم فعمله آية أولنا
 ملكه وصار كسائر أملاكه كذا قالوه وفيه مناقشة لا تخفى إذ قد قالنا ملكه لسبق تصرفه ولا يازم
 منه جواز بيعه وتخليكه لغيره (وتكره الصلاة بمكة فى الأوقات المكروهة كثيرها ولقطة الحرم
 كقطة الحبل) أى فى تفاصيل أحوالها (ولا يحرم صيد دوى وج) يضم واو وتشديد جيم
 فصل ويستحب الأكل من شرب ماء زمزم قاله لما شرب له كإرواء الأعيان وإن أكتاره
 من علامة الإيمان وأنه من الأشرية المقرحة المزيلة للأحزان وقد ورد أنه طعام طم وشفاء سقم
 (والنظر فى زمزم عبادة) أى إذا قصد به القرية لا بطريق العادة كإرواء أن النظر إلى الكعبة عبادة
 وقيل النظر إليها ساعة كمعبادة سنة فى تضاعف الحسن (ويجوز الاغتسال والتوضؤ بماء زمزم)
 ولا يكره عند الثلاثة خلافا لاحد (على وجه التبرك) أى لا بأس بما ذكره إلا أنه ينبغي أن يستعمله على قصد
 التبرك بالسبح أو الفصل أو التجديد فى الوضوء (ولا يستعمل الأعلى شئى طاهر)
 فلا ينبغي أن ينسل به ثوب نجس ولأن ينسل به جنب ولا يحدث ولا فى مكان نجس (ويكره
 الاستجمام به) وكذا إزالة النجاسة الحقيقية من ثوبه أو بدنه حتى ذكر بعض العلماء تحريم
 ذلك وقال أنه استحبى به بعض الناس فحدث به الباسور (ويستحب حمله إلى البلاد)
 أى تبرك بالبلاد فقد روى الترمذى عن عائشة رضى الله عنها أنها كانت تحمله وتخبر أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحمله وفى غير الترمذى أنه كان يحمله وكان يصبه على المرضى

الله فى أرضه أنى أشهدك
 وكفى بالله شهيدا أنى أشهد
 أن لا اله الا الله وأشهد أن
 محمد رسول الله وأنا أودعك
 هذه الشهادة لتشهد لى بها
 ضد الله تعالى فى يوم
 القيامة يوم الفرع الأكبر
 (اللهم) أنى أشهدك على
 ذلك وأشهد ملائكتك
 الكرام وأودع هذه
 الشهادة ضدك لتتغنى
 بها يوم لا يفتع مال ولا

ويسمى وأهـ خـك بهـ الحسن والحسين رضي الله عنهما

فصل أمر كسوة الكعبة زادها الله شرفا وكرما إلى السلطان **ع** إذا عارت خلقا (إن شاء باعها وصرف ثمنها في مصالح البيت) كما قصر عليه في الفتاوى السراجية (وإن شاء ملكها لاحد) أي ولو لواحد من المسلمين إذا كان من المساكين (وإن شاء فرقها على الفقراء) أي جمع منهم سوا من أهل مكة وغيرهم ويستوى يوشية وخدمهم فهم (ولا بأس بالشراء منهم) أي من الفقراء جسد أخذهم وقبضهم على ما في التبعة لكن في البحر الزاخر أنه لا يجوز قطع شيء من كسوة الكعبة ولا قطعه ولا يمه ولا شرائه ولا وضه في أوراق المصحف ومن حمل شيئا من ذلك فليعده ولاهيرة بما يشوه الناس أنهم يشترونه من بني شيبة قائم لا يمكنه انتهى وهو محمول على غير الخلق أو على ما إذا كانوا أغنياء أو على ما إذا لم يكن لهم السلطان أو على أن أصل الكسوة من الأوقاف فيعمل على وفق شرط الواقف وليس فيه التصرف للسلطان ولا لغيره وفي خزانة الأكل أنه لا يؤخذ من استار الكعبة وإن ما ساقط منها للفقراء وأنه لا بأس أن يشتري منهم وفي قبة الفتاوى عن محمد في ستر الكعبة يبطي منها إنسان قال إن كان شيء له من لا يأخذ من لا يمكن له من فلا بأس به وفي التبعة أشار رجل اشترى من بعض الخدام ستر الكعبة لا يجوز له لو قطعه المشتري إلى بلدة أخرى يتصدق به على الفقراء وهذا إذا لم ينقله الإمام أما إذا نقله الإمام للخدام أو لآخر من المسلمين فجائز كما تقدم أن الأمر فيه إلى الإمام انتهى وهو محمول على ما قدمناه من أن هذا إذا كانت الكسوة من عند الإمام بخلاف ما إذا كانت من وقف قائم برأى شرط واقفه في جميع الأحكام وفي منسك إلى التسجاء ومن اشترى منهم من حائض أو نفساء أو جنب فلبسها لا بأس به انتهى ولا بد من قديم إذا كان اللابس فيمن يجوز له لبس الحرير كالمرأة والأفوه حرام على الرجال وكذلك أولياء الصبيان أن يلبسوه وقد ادركت كتمان كان يدعى المشيخة وكان يلبس قلنسوة من الكسوة وزعم التبرك بثوب الكعبة وأنه يقيس على خرقه الصوفية وهذا من قلة عقله وكثرة جهله (ولا يجوز أخذ شيء من طيب الكعبة ولو للتبرك) أي سواء يكون من الوقف عليها أو لا سواء اتصق به أم لا فلا يجوز أخذ شاش ماء اللورد الذي أتى به الكعبة الشرعة كابتدأ إليه العامة (وعليه رده) أي رد الطيب إن كان بقي عنه (إيها) أي الكعبة أو خدامها إن كانوا من أهلها (وإن أراد التبرك أتى بطيب من عنده فسمح بها ثم أخذها) ولا يعمل لخدام الكعبة أن ينموا أحدا من ذلك ويدعوا إذا أتى به الكعبة ليس له أن يرجع بغيره وكذا حكم الشمع لأن يأتي بشمع ويسرج على باب الكعبة ونحوه ثم يأخذ الباقي تبركاً به وأما شراء شمع الكعبة من الخدام وشيخ الفرائين وكذا أخذ زيت الحرم منهم ومن غيرهم فلا يجوز مطلقاً

فصل يستحب دخول البيت **ع** أي المكره (إذا روى آدله) بأن يقدم رجله اليمين عند دخوله واليسرى عند خروجه ويدعو بالدعية المأثورة فيهما (والصلاة فيه) أي نافعة ولوركتين (والنساء) لاسيما في أركانه (ودخله خضعا خاشعا) أي خافيا (مظننا) أي موقرا (مستحيا) أي مخافه سابقا بأن يكون تابيا مستعرا ومتأدبا حال كونه داخلًا (لأربع رأسه إلى السقف) أي جهة السماء قصد مظالمه ما فيه من القشوش ونحوها والأشياء المنقلة من التناديل وغيرها (وقصد مصلى النبي صلى الله عليه وسلم) أي في داخل البيت كما بينه قوله (وكان إن عمر رضي الله عنهما إذا دخلها مشى قبل وجهه وجعل الباب قبل ظهره حتى يكون بينه وبين الجدار

بنون الأمن أي الله قلب
سليم وحلى الله على سيدنا
محمد وآله وصحبه أجمعين
(ثم) يأتي إلى المستجار ويلصق
صدره ووجهه بالبيت
ويحمد الله تعالى ويشئ
عليه ويصل على نبيه
محمد صلى الله عليه وسلم
ويقول (اللهم) أي عبدك
حمليني كاهنت وسيرتني في
بلادك حتى أحلطني حرمك
وأمنك ورجوت بحسن

الذي قبل وجهه قريب من ثلاثة أذرع ثم يصل يقصد صلى النبي صلى الله عليه وسلم) هذا وليست
 البلاطة الخضراء بين السودين مصلاة عليه الصلاة والسلام كما يتوهمه العوام (واضاف) اى توجه
 الى الجدار الذي يقابله (وضع خده على الجدار وحمد الله واستغفره) اى ودعا بما شاء (ثم بالى الاركان)
 اى الاربعة (فيحمد ويستغفر ويسبح ويهلل ويكبر ويصل على النبي عليه الصلاة والسلام ويدعو بما
 شاء) فيدعوا لوالديه وللمؤمنين والمؤمنات ويقول رب ابدخنى مدخل صدق واخرجنى مخرج صدق
 واجعللى من لدنك سلطانا نصيرا ويقول اللهم كما دخلتني بيتك فادخلني جنتك اللهم يارب البيت
 الفتيق اعق رقابنا ورقاب آياتنا وامهاتنا من النار يا عز رب يا جبار اللهم يا خفي اللطاف انا منخاف
 اللهم انى استلكت من خبر ما سألتك منه نبيك محمد صلى الله عليه وسلم واعوذ بك من شر ما استعاذك منه
 نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ربنا تقبل منا انك انت السميع العليم وتب علينا انك انت التواب الرحيم
 (ومن اهم الادعية طلب الجنة بلا حساب) اى بالسبق عذاب هو المعنى به حسن الخاتمة من الموت
 على التوبة (ويحجب البديع والابذاء) اى بما يفضله من لا فعل له فيه (فان ادى دخوله الى الابذاء) اى
 حال دخوله احوال وصوله (لم يدخل) فان الدخول مستحب والاذى حرام ثم اعلم انه ربما يتعلق
 الجاهل المكسوس القهم بقوله صلى الله عليه وسلم كوا بالثغروف فيستبيح اخذ الاجرة على دخول
 البيت الحرام اوزار مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام قاه لاخلاف بين علماء الاسلام وأئمة الانام
 في تحريم ذلك كما صرح به في البحر الزاخر وغيره

نظي بك ان تكون قد غفرت
 ذنبي فاسألك ان ترد ادعى
 وضاد تقرضني اليك زلفي
 (اللهم) انى اعود بشور
 وجهك وسعة رحمتك ان
 اصيب بهذا المقام خطيئة
 أو ذنباً لا يغفر (اللهم) هذا
 مقام المائل المستجير بك
 من عذابك الراجي لوعذك
 الخائف المشفق الحذر من
 وعيدك (اللهم) احفظني
 عن يميني وعن شمالي وعن

❦ فصل في اما كن الاجابة الطواف ❦ اى مكانه وكان الاولى ان يقول المطاف واللام للمهدوهو
 ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم مسجداً والا فليسجد الحرام كله مطاف بمعنى انه يجوز فيه الطواف (والملتزم
 وهو ما بين الحجر الاسود والباب على ما عليه الجمهور وعن بعض السلف منهم عمر بن عبد العزيز ان الملتزم
 بين الركن اليماني والباب المسدود في ظهر البيت وهو الذي يسمى الآن بالسجدة (ونحت الميزاب)
 اى قناه مصلى الابرار (وفي البيت) اى داخله (وعند زمزم) اى بئر (وخلف المقام وعلى الصفا والمروة
 وفي المسمى) وما بينهما لاسيما فيا بين الميئين (وعرفة) اى عرفات اطلق عليه مجازاً (ومنزلة)
 لاسيما المشعر الحرام (ومنى والجمرات) وهو لا ينافى انه لا يقف للدعاء عند جرة العقبة (ورؤية البيت)
 اى في كل مكان يراه (والحجر) بكسر الحاء اى داخل الحطيم بكاله (والحجر الاسود والركن
 اليماني) اى وما بينهما والظاهر ان هذه الاماكن الشريفة مواضع اجابة الدعوات المثيفة في الازمنة
 والاحوال المخصوصة ويمكن حملها على عمومها والله سبحانه وتعالى أعلم

❦ فصل في المواضع التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمسجد الحرام خلف المقام ❦
 قال في البحر والذي رجحه العلماء أن المقام كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ملصقا بالبيت قال
 ابن جماعة هو الصحيح وروى الارزقي ان موضع المقام هو الذي به اليوم في الجاهلية وعهد النبي
 صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهم انتهى والاظهر انه كان ملصقا بالبيت ثم آخر
 عن مقامه لحكمة هناك تنفض ذلك وأيا كان فالآية توجب انه أين يوجد فهو المصلي وهو المدعى
 كما قال تعالى واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى (وتلقاه الحجر الاسود على حاشية المطاف) اى مطعما
 أو مختصا بمن يضرغ من سعى العمرة (وقرب الركن العراقي) اى من احدث طريقه والظاهر ان هذا
 سهو من الكتاتب في الكيد قريب الركن الشامي الذي يلي الحجر بمالئ الباب والله أعلم بالصواب (وعند

باب الكعبة (أى حيث أم به جبريل عليه السلام ذكره فى الكبير وهو غير معروف) والحفرة (أى التى تسمى مقام جبريل حيث أم النبي صلى الله عليه وسلم فيه خمس صلوات فى أوائل أوقاتها وأواخرها وهذا هو المشهور عند أهل مكة ويكاد أن يدمتوا تراضدهم على ما قاله فى الصدوق تسمى مسجد إبراهيم عليه السلام وروى أنه صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة مرة ولا يخرج منها صلى عند باب الكعبة وهو محتمل موضع الحفرة أقوله فى الكبير أن الحفرة ملاصقة بالكعبة بين الباب والحجر فإن كان يريد بالحجر الاسود فغير صحيح وإن أراد به الحجر الحطيم فهو عن معنى البنية جيد (وجه اليت) أى جميع ستة من الجانب الذى فيها باب وقدرود تفضل وجه الكعبة على غيره من الجهات فى حق الصلاة ويشير إليه قوله سبحانه وتعالى ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات ثم طرف للزباب لأنه قبلته صلى الله عليه وسلم (والحجر) أى الحطيم كله أبيضه وهو قد رسته أذرع أو سبعة أو نحو خصوص تحت ميزابه (وداخل البيت) أى داخل الكعبة وكان الأولى تقيده (وبين الركنين البائنين) قلب للبائنين والحجر الأسود (وعند الركن الشامى) أى من الحجر أو خارجه (بميت يكون باب الصرة خلف ظهره ومضى آدم على نيتا عليه الصلاة والسلام وهو جانب الركن البائنى) أى أحاطت به والظاهر أنه فى المستجار وهو ما بين الركن البائنى والباب المسدود والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب فبينى لمن قصد الآثار أن يسم الأماكن التى ورد فيها الأخبار رجاء أن ينظر بمضى سيد الأخيار

فصل يستحب زيارة بيت سيدتنا خديجة (ع) أى الكبرى (رضى الله عنها) وهو الذى ولدت فيه فاطمة الزهراء رضى الله عنها وهو مسكن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يزل صلى الله عليه وسلم مقياً فيه حتى هاجر منه وهو أفضل مواضع مكة بنى المسجد الحرام على مقاله الطبرانى وغيره من الاعلام تصيره بقوله (وقيل هو أفضل موضع بمكة بعد المسجد) ليس فى محله أذى يسلم خلاف فى حكمه (ومولد النبي صلى الله عليه وسلم) وهو فى الشعب المعروف بمكة على خلاف فى كونه مولده صلى الله عليه وسلم ما بينته فى اللورد الروى فى مولد النبي (ودار أبي بكر رضى الله عنه) وهو المعروف بدار أبي بكر فى زقاق الحجر حيث فيه حجران أحدهما المعروف باتسكهم والثانى بالمتكأ (ومولد على رضى الله عنه) وهو موضع مشهور وقيل ولد فى جوف الكعبة (ودار الأرقم) وهو مسجد ضايف فيه اسم عمر رضى الله عنه وكل الأرباب وحصل به عز الدين وزل بإيها التى حسبك الله ومن أتبعك من المؤمنين (وغر جبل ثور) وهو الذى فى القرآن ذكره ثانياً فى الفار (وغر جبل حرا) وكان صلى الله عليه وسلم يتبذ فيه منزلاً قبل الرسالة وأول ما نزل عليه فيه أقرأ باسم ربك الذى خلق لا يأت وقد روى أبو نعيم أن جبريل وميكائيل شقاصده وغسلاه ثم قالاً قرأ باسم ربك الذى خلق وكذا روى شق صدره الشريف هنا أيضاً الطيالسى والحرف فى مسنديهما على ما ذكره انتم فى مواهب الدنيا (ومسجد الزايرة) وهو بأعلى مكة قبل لاه صلى الله عليه وسلم صلى فيه (ومسجد الحن) أى موضع اجتاعه صلى الله عليه وسلم بهم وأساعهم القرآن أو موضع ترك ابن مسعود رضى الله عنه وخط حوله وقال له لا تخرج منه حتى أرجع والله أعلم (ومسجد الشجرة مقابله) أى مقابل مسجد الحن (ومسجد الفم) لعله نسب إلى موضع كان ياء الله فيها حوله (ومسجد بأحياد) بفتح الهزة أرض بمكة أو جبل بمكة أو موضع خيل تبع كذا فى القاموس والآن

قدامى ومن خلفى ومن فوقى
ومن تحتى حتى تغلبنى إلى
وطنى وأهل وأحفظنى بمد
المات من أنواع المذاب
وأوصلنى إلى وطنى سالماً
غائماً من سائر الآفات
فاذا أوصلتنى إلى وطنى
ومتصدى قائمتلى
فى طاعتك ما أقيتنى ولا
تجمل للشيطان على سبيل
مادمت فى هذه الحياة الدنيا
فاذا توفيتنى فاقملى بخير

بجدة بمكة يسمى الحياض بكسر الحاء وهو المناسب لقوله تعالى اذ عرض عليه بالمشى الصافات الحياض (ومسجد على جبل أبي قيس) وهو اصل الحياض واولها على ما قيل واماما اشترى من أكل رأس الفم يوم السبت فيه فسا لاصل فيه بل أكل الرأس على ما يطبخونه في هذا الزمان حرام لكونها نجسة لسلطهم اياها بدماها (ومسجد بذي طوى) يضم الظا وبكسر ها وبنون ويضع وهو موضع معروف قريب الجوى نزل به صلى الله عليه وسلم حين اعتمر وحين حج (ومسجد الحقة قرب منى ومسجد الجمرانة) بكسر الجيم وسكون العين وبكسر ها وتشديد اراء أحد حدود الحرم احرم منه صلى الله عليه وسلم بمرة للارجح من فتح الطائف بعد فتح مكة (ومسجد عائشة رضى الله عنها بالتيم) سبق الكلام عليه (ومسجد الكبش بمنى ومسجد عن بين الموقف برفات) وهو خير مسجد نعمة الذى يصل فيه الامام هناك يوم عرفة (ومسجد الحيف) وهو مسجد مأثور مشهور وفضله في الكتب مسطور (وغار الرسلات) بقربه اى نزله فيه عليه الصلاة والسلام ﴿ فصل يستحب زيارة أهل الملى ﴾ يجتمع للملح والامم ضد المسئلة واشتهر بين العامة بضم الميم وتشديد اللام المفتوحة وله وجه في القواعد العربية وهو افضل مقار المسلمين بديل البيع بمدينة وقد ورد في فضلها احاديث كثيرة (وينوي في زيارته من دفن به من الصعابة والتابين والاولياء والصالحين) اى بجمل لكثرتهم وعدم معرفتهم (ولا يعرف) اى معرفة معينة (بمكة قبر صاحبي) اى ولا صحابة (الا انه رأى بعض الصالحين في المنام قبر خديجة الكبرى رضى الله عنها قرب قبر فضيل ابن عياض (فبقية هناك وفيها ما الى ان هذه الرؤيا حدثت بموت الفضيل بن عياض رضى الله عنه وغصوه من التابين نعم لاشك ان خديجة رضى الله تعالى عنها مات بمكة الا انه كما قال (ولا ينبغي تعيينه) اى تعيين قبرها (على الامر المجهول) كما قالوا لرجلى (واقبر المنسوب لابن عمر غير صحيح اى لا يعرف موضع قبره به ايضا مع الاتفاق على موته بمكة الا ان بعض الصالحين أشار الى انه بالحليل الملى على عين الخارج من مكة المشرفة والصحيح انه ليس به وكذا قبر عبد الله ابن الزبير رضى الله عنهم لا يصح كونه في موضعه المعروف عند قبور السادة الصفوية ولعله كان موضع صلبه (وعن مات بها من التابين عطاء وسفيان بن عينة وفضيل رضى الله عنهم) والمشهور انهم في موضع واحد معروف قريب بقعة خديجة الكبرى رضى الله عنها وكثير من الاكابر كالامام الباقر وغيره دفن عندهم فينبى ان يزورهم ويترك بهم ويسلم عليهم ويكثر قراءة القرآن حولهم ويكثر الدعاء والذكر والاستغفار لهم وتغيرهم من المسلمين ويقول ما ورد في آداب القبور ومن مات باحد الحرمين الشريفين ربح له فضل جبل وأجر جليل جعلنا الله منهم ثم من آداب زيارة القبور مطلقا ما قالوا من انه بانى الزائر من قبل رجل المتوفى لامن قبل رأسه فانه انصب لبصر الميت بخلاف الاول لانه يكون مقابل بصره فانظر الى جهة قدمه اذا كان على جنبه لكن هذا اذا أمكنه ولا فقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم قرأ أول سورة البقرة عند رأس ميت وآخرها عند رجله ومن آدابها ان يسلم بلفظ السلام عليكم على الصحيح دون قوله عليكم السلام فانه ورد السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله تعالى بكم لاحقون ونسأل الله لنا ولكم العافية ثم يدعو قائما طويلا وان جلس مجلس بيده امره وقريبا بحسب مراتبه في حال حياته ويقرأ من القرآن ما تيسر له من الفاتحة وأول البقرة الى المفلحون وآية الكرسي وآمن الرسول وسورة يس وتبارك الملك وسورة التكاثر والاخلاص استنى عشرة مرة أو احدى

والحق بصادك الصالحين
يا أرحم الراحمين اللهم صل
وسلم على أشرف عبادك
وأكمل عبادك سيدنا محمد
سيد الاولين والآخرين
وعلى آله واصحابه هداة
والدين وعلى سائر الانبياء
والمرسلين ومن اتبعهم
باحسان الى يوم الدين عدد
خلقك ورضاء نفسك
وزنة عرشك ومداد كلماتك
كلاذ كرك لنا كرون وكلا

عشرة أوسجا أو ثلاثاً ثم يقول اللهم أوصل ثواب ما قرأنا إلى فلان وألهمه وقد قال ابن الهيثم ويكره الجلوس على القبر ووطؤه فيأمنه بض الناس من دفن أقرابهم وقد دفن حوالبهم خلق فبطاً تلك القبور إلى أن يصل إلى قبره مكره انتهى فبني أن يجتنب ما أمكنه وقد استحب بعض المشايخ أن يمتحن في المقابر حافياً وإن كان لم ترد به السنة بل حديث وإن البت ليسع شقق لعلهم دل على أن هذا كان أكثر أحوالهم والله أعلم

باب زيارة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم

(اعلم أن زيارة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم) أي وعليهم أجمعين (باجتماع المسلمين) أي من غير عبرة بما ذكره بعض الحنفيين (من أعظم القربات وأفضل الطاعات وأصح المساعي) أي أرحى الوسائل والدواعي (لثبيل الدرجات قريبة من درجة الواجبات) بل قيل أنها من الواجبات كما يشتهر في النجدة المضية في الزيارة المصطفوية (لأن لسمه) أي وسمة واستطاعة (وتركها غفلة عظيمة وجوء كيرة) أي غفلة جسيمة وفيه إشارة إلى حديث استدلبه على وجوب الزيارة وهو قوله صلى الله عليه وسلم من حج البيت ولم يزرني فقد جفاني ورواه ابن عدي بسند حسن (وصرح بعض المالكية بأن المشي إلى المدينة أي للمجاورة بها (أفضل من الكبيرة بيت المقدس) أي من المشي إلى مكة للمجاورة فيها بناء على مذهبهم من أن المدينة أفضل من مكة باعتبار المجاورة وهذا لما يكون بسدأه الحج والاقبال يصح إطلاق هذا الكلام والله أعلم بل رآه وأما زيارة بيت المقدس وإن كانت مستحبة فلا شبهة أنها دون مرتبة الزيارة المصطفوية بل خلاف في هذه المسئلة في الكلام على أنه هل يستحب زيارة قبره صلى الله عليه وسلم للنساء ويكرهه قال صاحب أنه يستحب بلا كراهة إذا كانت بشر وطها على ما صرح به بعض العلماء أما على الأصح من مذهبه وهو قول الكرخي وغيرهم من أن الرخصة في زيارة القبور ثابتة للرجال والنساء جميعاً فلا إشكال وأما على غيره فكذلك قول بالاستحباب لإطلاق الإعجاب والله أعلم بالصواب (وإذا عزم على الزيارة) أي قصدها (فليهان يخلص نيته ويجرد عزمه) أي طوئته من إرادة الزيار والسمة وقصد المباحات والفرجة ومن علاماتها الدال على قطعها أن لا يترك شيئاً ما يلزمه من الفرائض والسنة والاقبال يحصل له من الزيارة التائب والحساسة بل وجوب التوبة والكفارة ثم إن كان الحج فرضاً أي عليه (فيبدأ بالحج ثم بالزيارة) أي يتبدأ بالأهم فالأهم ولأن الحج حق الله تعالى وهو مقدم على حق رسوله كما ينبغي تقديم التوجه على الزيارة ويشهد له لاله الألة محمد رسول الله لكنه مقيد بما قاله (إن لم يرب بندنة في طريقه) أي كاحل الشام (وإن مر به بدأ بزيارة لأحالة) لأن تركها مع قربها يمد من انساوة والشقاوة وتكون الزيارة حينئذ بمنزلة الوسيلة وفي مرتبة السنة التقبيل للصلاة وقد قال تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وابتوا إليه الوسيلة أي الذريعة بالتوصل إلى صاحب الشريعة ولا شبهة أن من قن أولاً بمحمد رسول الله ثم قال لاله الألة يكون مؤثلاً أن الاجتناب هو التصديق بالتوحيد والتبوء على وجه المعية لا بشرط الترتيب في الحالة أجمعية وقد روى الحسن عن أبي خنيفة أنه إذا كان الحج فرضاً له أحسن للحاج أن يبدأ بالحج ثم يمشي بزيارة وإن بدأ بالزيارة جاز انتهى وهو الظاهر إذ يجوز تقديم النقل على الفرض إذ لم يخش الفوت بالاجتماع فلي هذا من كان حجه فرضاً وجاه مكة قبل أو لن الحج فهل له أن يزور قبل الحج أم لا والظاهر أن له أن يزور قبل دخول أشهر الحج وأما بعده فلا (وإن كان الحج) أي عليه (فلا فهو بأخيار) أي إذا كان آفاقاً (بين البداية باختيار)

نقل عن ذكر كرك الفاعلون
صلاة وسلاماً دائماً
بدوامك باقين ببقائك
صلاة ترضيك وترضيه
وترضى بها ضياء أكرم
الأكربين (ثم) يعني
التهفؤ ناظراً إلى البيت
الشريف متأسفاً على فراق
الكعبة يا كذا أو متبائياً
وقول الوداع يا كعبة الله
الوداع يا بيت الله الوداع
يا كعبة المسلمين الوداع يا كس

أى زيارته (صلى الله عليه وسلم بالأصالة والابكار) أى فى جميع الليل والنهار (وين أن يحج أو لا يطهر من الاوزار أى الأثام (فزور الطاهر طاهرا) أى فى مقام المرام ولا يبعد أن يكون الامر كذلك فى تغطية الانكسار أيضا لانه بالزيارة يرغى الكفارة فيحج طاهرا فقع سبحانه مروراً والحاصل

ان لكل وجهة وجهة تقديم الحج من كل وجه مقدمة الضرورة محوجة الى مخالفة

فصل واذا توجه الى الزيارة * أى مع كمال النظافة والطهارة (أكثر فى المسير) أى زمان سيره ومكانه (من الصلاة والتسليم) أى وما فى معناها من انشاء المندح وأنشاء التمتع ومذاكرة السيرة (مدة الطريق) أى ان وجد رفيق التوفيق (بل يسترق أوقات فراغه) أى عن أداء فرائضه وضروريات ما يشه (فى ذلك) أى فيما ذكر من الصلاة والسلام فانه المتناسب للمقام فان كثرة الثواب مترتبة على قدر التوجه فى المرام (ويتبع ما فى طريقه من المساجد المنسوبة إليه صلى الله عليه وسلم) وكذا المشاهد المأثورة المتعلقة بآله كإيادها فى الدرة القاضية ومن أهمها التى أهلها الحاصل والعالم قبر بسومة أهل المؤمنين رضى الله عنهم الثابت زفافها وماتما بسرف وهو موضع بين التميم والوادى للتوجه من مكة المظلمة الى المدينة المكرمة وحول قبرها مسجد خراب فيبنى أن زار وبشرك بذلك المنزار (وكلا زاداد دنوا) بضمين وتنديد الدال أى قريبا (ازاداد غما) بضم غين معجمة وسكون راء وهو ما يلزم أداؤه من الترام وهو الولوع على ما فى التاموس ومنه مولع بكذا أى حريص عليه فإلغى ازاداد زوما بالشوق ولولوا بالنوق وأماماضب من فتح عين مهملة وسكون زاي فليس فى محلها ذلا معنى لزيادة العزم ومبالنته لانه لا يتصور تردد الزائر فى توجهه ويشبلى ما اخترنا فيها حررنا عطف نصيره بقوله (وحنوا) بضمين وتشد بالواو أى ميلا وبجة كإفضيه قرب المسافة وشهود الساحة كاتيل

وأبرح ما يكون الشوق يوما * اذا دنت الحيام الى الحيام

وبدل عليه ماورد من الاقاسة شوقا الى مشاهدة الكعبة وكان صلى الله عليه وسلم اذ ارأى المدينة حرك السابعة وقال سيروا سبق المفردون الحديث وهذا معنى قوله (واذا دنا من حرم المدينة المشرفة) أى حوالها من الاماكن المحترمة اذ لا حرم للمدينة عندنا تحرم مكة فى احكامها (فليزدخشوا) أى فى الباطن (وخضوا) أى فى الظاهر (وشوقا وتوقا) التوق مبالغة فى الشوق (وان كان على دابة حركها أو ببر اوضه) أى أسرع وهو تخصيص بد تميم وبغيره اذ كان ماشيا يسرع فى مشيه كما قال قائل

ولو قيل للمجنون أرض أصابها * غبار ترى ليل لجدا واسرها

(ويجهن حينئذ فى مزيد الصلاة والسلام) أى كية وكيفية واذا وصل اليه قال اللهم هذا حرم رسولك صلى الله عليه وسلم الذى عظمته وذاك ان يجمل فيه من الخير والبركة مثل ما هو فى حرم البيت الحرام غفرنى على الثار وأمنى من عذابك يوم نمت عبادك وارزقني فيه حسن الادب وصل الحيرات وزك المتكرات (واذا وقع بصره على طيبة) بفتح الطاء اسم من أسماء المدينة كطابة (الملية) أى الطيبة الطاهرة المطهرة (واشجارها المطرة) أى جسيمها من الشجرة وغير الشجرة (بضم الجاردين) أى الدنيا والآخرة (وصل وسلم) أى واكثر منهما ازل التى صلى الله عليه وسلم والاحسن أن ينزل عن راحته قريبا) أى تذلا وتادبا (وبغنى) أى فى طريقها ان

الساكنين والساكنين
الوداع يا حبر اسماعيل
الوداع يا مقام ابراهيم
الوداع يا حطيم زمزم
الوداع أيها الحجر الاسم
الوداع أيها المتجار
والمنزى الوداع يا بزمزم
الوداع يا أرض الحرم
الوداع أيها المسجد الحرام
الاعظم ويكر ذلك الى ان
يصل الى الباب المعروف
الآن بباب الخزوة (ويوقف

قد رويوا وخبروا (يا كيا حافيا ان أطلق) أي الحفا وما ذكر من النزول والتمشي والبكاء والخفاء (تواضعا لله ورسوله صلى الله عليه وسلم) أي واجلالا له (وكما كان ادخل) أي أكره دخلا (في الادب والاجلال كان حسنا) أي مستحسنا في رماية الاحوال (بل لومني هناك على احداثة وبذل الجهود من نذله وتواضعه كان بعض الواجب) أي من جميع استحقاقه (بل لم يفت بمشاوره عشرة) أي من حقوق أمره وقبيلهم شكره كاقبل

لوجبتكم قاصداً أسى على بصرى * لم أقض حقاً وأى الحق أدت

(واذا وصل الى المدينة اغتسل بظاهرها) أي في خارجها (قبل الدخول) أي بها (واذا لم يتيسر) أي قبل الدخول (فبعده) أي ولو في داخل المدينة قبل دخول المسجد (والا) أي وان لم يغتسل (توضعا) أي لانه لا بد من طهارة في دخول المسجد ونحوه ويكون على أكمل الاحوال في زيورته (والغسل أفضل) لانه التطوير الكل (ثم ليس أنظف ثيابه والجديد أفضل) أي كافي اليد والياض أولى كافي الجملة (ويعطى) واستعمال المسك أفضل (واذا وقع نظره على القبة المقدسة) أي الثيقة (والحجرة المشرفة) بمبالغة الشرفة (فليس تضر عظمها) أي عظمتها (وتفضيلها) أي على غيرها (وشرفها) قانها حوت أفضل البقاء بالاجماع وسيد القصور بلا نزاع وأكرم الخلق) أي وعمل أكرمهم (على الخلق بالاطلاق) أي من غير تقدير أو إضافة في الاستحقاق وقد نقل القاضي عياض وغيره الاجماع على تفضيل ما ضم الاعضاء الشرفة حتى على الكعبة النيفة وان الخلاف الواقع بين الأئمة الثلاثة وبين المالكية فيما عداها وما وراء الكعبة ونقل عن أبي عجيل الحنبل ان تلك البقعة من الفرش أفضل من العرش وبه كان يقول شيخنا محمد البكري قدس الله سره الساري (فنادخل باب البدر) أي أراد دخوله (قال بسم الله ماشاء الله) تعجبا من ضميمته لبعده وأكرمه وجوده (لاقوة الاباللة) أي لاقوة على طاعة الله وعبادته بالتوفيق الله وموئنه (رب ادخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق) أي ادخل صدق واخراج صدق في المدينة ومنها أودخولا مرضيا وخروجا مقبولا مريحيا حسبي الله أمنت بالله توكلت على الله لا حول ولا قوة الا بالله (اللهم افتح لي أبواب رحمتك) أي واتزل على اصناف نعمتك (وارزقني من زيارته رسولك صلى الله عليه وسلم) أي من اجلها وفي تحصيلها (مارزقت أوليائه واهل طاعتك واقتني من النار) أي خلصني من دخولها (واغفر لي) أي ذنوبي وخطاياي وعمدي (وارحمي) أي بترك المعاصي ابداما اقبلني (يا خير مسؤول) أي لاسباب وسيلة الرسول (وليكن) أي لاثرائ حال دخوله لي اوان وصوله (متواضعا) بظاهره (متخشعا) بباطنه (معظما لخدمتها) لاحتراز تلك البقعة (عنتك من هبة الخال بها) أي من عظمة التنازل فيها (مستعبرا لعظمته) أي لفضة قدر ذاته وصفاته (صلى الله عليه وسلم) كأنه رآه) أي في مقام انراقية ومرنية المشاهدة حال كونه (حزينا) أي على اشواقه (متأسما على فراقه) أي عدم ادراكه او على ما فات وصاله فيامضي من عمره (وفوات رؤيته صلى الله عليه وسلم في الدنيا وله) أي الزائر (من ذلك) أي من حصول ما ذكر من ملاقاته ورؤيته (في الآخرة على عظيم الحظ) في أهله يتصوره رؤيته في القيامة لا ومع هذا يكون شاكرًا أعظم مامن به عليه من الحضورين بدبه والثلول) أي الوقوف حال كونه (وجلا) بفتح فكسراى خائفا (من الازميج رجا القبول مكثرا من الصلاة وتسلم على هذا الرسول متوسلا به لوصولنا ممول

على الباب) ويقول الحمد لله
حمدا كثيرا طيبا مباركا
(اللهم) ان هذا البيت ينك
وأنا عبدك وابن أمك
حملني على ما سفرت لي من
خلقك حتى أعنتني على
فضاء مناسك فلك الحمد
على نعمتك ولك الشكر
على احسانك وكرمك فان
كنت رضى عني
قازدد عني رضا والافن
الآن على بالرضا عني قبل

ان أقارق يشك يا أرحم
الراحمين (اللهم) ارض عني
وان لم ترض عني فاعف عني
فقد يقول السيد عن عبده
وهو غير راض ثم يرضى عنه
بعد الفؤاد فخر من رضاءك
لنأمة ذنوبي وادخلني في
رحمتك وارحمي واعف عني
وأرض عني يا أرحم
الراحمين (اللهم) هذا
أوان انصرتي أن اذنت
لي غير مستبد بك ولا

وانما دخل البدر المظلم) أي وحصل له المقام الاختم (بدأ بالمسجد المكرم) أي كما كان فضله صلى الله
عليه وسلم حين قدومه بالمدينة يبدأ بالمسجد المحترم (ولا يصرح على ما سواه) أي غير دخول المسجد
(الضرورة كخوف على محترم) أي مال او حرم (واما النساء) أي من الزائرات (فأخير الزيارة
لهن الى الساعات) أي لأن حالهن في الليل أستر وأخفى (فيدخله) أي المسجد مقدمار جهه التي مع ثاية
الحضوع والافتقار (أي الظاهرى) ونهاية الخضوع والانكسار (أي الباطنى) تائباً اقترعه (أي
اكتسبه (من الأوزار) أي أقامه المعصية) قائلاً اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وعجبه وسلم اللهم اغفر لي
ذنوبي (أي اعصمني من معصيتك) واتقلى ابواب رحمتك (أي باعام نعمتك ودوام منتك) (و يدخل
من باب جبريل أو غيره) (كتاب السلام كاعليه الصل) (والاول افضل) لعل وجهه دخول جبريل
عليه من ذلك الباب اولاً كان الى الحجرات من اقرب الابواب (فادخله) أي من باب السلام ونحوه
(قصد اروضة المقدسة) (وهو ما بين التبر والقبور المتور) فان دخل من باب جبريل قصد ما خلف
الحجرة الترفه) أي لأن ما منها المانع من البور الى اروضة التحية من غير سلام الزيارة (مع ملازمة
المية) أي الخشية وهو الخوف مع الظلمة دون النقرة (والخضوع والذلة) أي المذلة والمسكنة (على
وجه يليق بالمقام) أي بحال الزائر والا لا يقدرا حد على أن يخرج من عهدة ما يليق بالزور والطاهر
(غير مشغل بالنظر الى ما هناك) أي من الظواهر وما وراء الستائر (ثم يبدأ بتحية المسجد
ركعتين) تعظيماً وقديماً لحقه على حق رسوله كافتضى ترتيب حقوق الربوبية والسبودية
(والافضل أن تكون) أي تلك الصلوات (بصلاة صلى الله عليه وسلم) أي في مقامه بحجراه (وهو
يطرف الخراب عما يلي التبر يقرأ في الاولى الكافرون وفي الثانية الاخلاص) كما ورد عنه صلى الله
عليه وسلم انه اختارها في كثير من الصلوات لما فيها من التبر عن الشرك والشرك واثبات الذات والصفات
(واذا سلم منها شكر الله تعالى وحمده وأثنى عليه) تأكيداً لما قبله وقال للكرمانى وصاحب الاختيار
من أمهاتنا وكثير من العلماء من غير مذهباته يسجد لله شكراً (على هذه النعمة العظيمة والملة الجسيمة
وسأله اتمامها) أي تمامها ودوامها (والقبول وأن عن عليه في الدارين) بنهاية المسؤل (الاولى محصول
المسؤل ووصول المأمول) (وان لم يتيسر له) أي ما ذكر من الخراب الاكبر (فأقرب منه ومن التبر
والافضل يسر) أي من اروضة وغيرها من المسجد الشريف ولا سيما كان موجوداً في زمنه صلى
الله عليه وسلم فانه افضل وثوابه أكثر (وان أقيمت المكتوبة أو خيف فوتها بدأ بها وحصلت النجاة
بها) أي في ضمنها (فادفع من ذلك قصد التوجه الى القبر المقدس) أي الموضع المتأسس (وفرع القلب
من كل شيء من أمور الدنيا) أي ونظفه من الوسع والدنس (واقبل بكلية لما هو يصدده ليصلح قلبه
لاستمداد منه صلى الله عليه وسلم وحرام) أي تمتع (على قلب شغل) بصيغة المجهول أي ان اشتغل
(فانذورات الدنيا من الشهوات) أي الهوى (والارادات) أي الرتبة (أن يصل اليه) أي الى قلبه (من
ذلك شيء) أي ما ذكر من الحالات الارضية والمقامات العلية شائبة أو شمة (بل ربما يغشى عليه) أي على
صاحب هذا القلب المتقبل على الدنيا والمعرض عن العقي من نوع مقت (أي ولو في وقت) (واعراض)
أي موجب اعراض للمآخِر من أعراض فاسدة أو أعراض كاسدة (والمبالغة تعالى) أي من غضبه
وعقابه وابساده عن ملازمة باه وجنابه (فليجهد في ذلك التفرغ ما أمكنه) أي تسهل له

حيث من جذبة الهية والافتقار في القلب ساعة واحدة مع صرف الممرجيمه بالمواقف والملائق والتعليق بأموال الخلق من المحال كالإيحاء على أرباب الكمال والمحباب الاحوال وتظهير مركاتهمه في جميع سفره ووصل الى عتبة شديدة لضرورة قطعه حيث صاحب من الملق والشعير جمان يتقوى بذلك على المبرور لكن لا يأس من روح الله ويسأل من فضله ويتوسل بروح رسول الله عليه وسلم في تحصيل مسئلة وتحقيق مأموله (وللا عظم ذلك الاستمداد من سعة غنوه صلى الله عليه وسلم وعظمه ورأفته) أي شدة رحمته على سائر الباد (أن يساعده) أي ماصدرته في حضرته من قوة أدبه (في عاجز عن ازائه من قلبه) كقيل

صعبت فقالوا كيف تلقى محمدا * ووجهك أبواب المصطفى مرقع

عسى الله من أجل الحبيب وقربه * بدار كفى بالقفو والقفا أوسع

(ثم توجه) أي بالقلب والقلب (مع رعاية غاية الأدب فقام تجاه الوجه الشريف) بضم الهمزة أي قبالة موجهة بقدر المنيف) متواضعا خاضعا خاضعا مع الذلة والانكسار والحشية والوقار (أي الكنية) والهيبة والافتقار غاض الطرف) يشهد بالضاد المحجمة أي خاضع الدين الى قدمه غير ملتفت الى غير امامه وأمامه (مكتوف الجوارح) أي مكثف الاعضاء من الحركات التي هي غير مناسبة لمقامه (قارغ القلب) أي عن سوى مقصوده وحرامه واضاع بينه على شاله) أي تأدب في حال الاجالة (مستقبلا لوجه الكريم) أي ولوليزم استقباله كونه (مستدبر القبلة) لأن المقام يقتضي هذه الحالة (تجاه مسمار القصة) أي المركبة على جدران تلك البقعة (على نحو أربعة أذرع) أي يقب بعيدا على هذا المقدار (لا الأقل) أي لا يلبس من شعار آداب الارار (من السارية) أي الاسطوانة (التي عند رأسه الكريم) فاطر الى الارض أو الى أسفل ما يستقبله من الحجره الشريفة (أي من جدرانها) (عترز أعين أشغال النظر عما هناك من الزينة) أي الظاهرة المانعة من شهودا زينة الباطنة الباهرة التي ظهورها في الآخرة (متنالا صورة الكرعة في خيالك) وضع الحاء أي في تخيلاتك لتحسين حالك (مستشرا بأبوابه الصلاة والسلام على حضورك وقيامك وسلامك) أي بل بجميع أفعالك وأحوالك وارتعائك ومقامك وكأنه حاضر جالس بإزاءك (مستحضرا عظمته وجلالته) أي هيئته (وشرفه وقدره) أي رفته مربيته (صلى الله عليه وسلم) ثم قال) فيدائفات بالمصطفى على ثم توجه والمقول سباني حال كونه (مسلم) أي مريدا السلام (مقتصدا) أي متوسطا في رفع كلامه كأيته بقوله (من غير رفع صوت) لقوله تعالى أن الذين يفضون أصواتهم عند رسول الله الآية (ولا اخفا) أي بلزلة لقوت الاسماع الذي هو السنة وإن كان لا ينبغي شيء على الحضرة (محضور وحياء) أي محضور قلب واستحياء عن كثرة ذنب (السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركته) وهذا القدر مما ثبت في الآر وقد أقصر عليه بعض الأكابر كبن عمر واختار بعضهم الإطالة من غير المبالاة وعليه الأكثر ويؤيده ما ورد في الأخبار والآثار من فضيلة الأكتار من الصلاة والسلام على النبي المختار فيستزبدانده من اقضية الاتوار قائل (السلام عليك يا رسول الله) أي الى جميع خلق الله (السلام عليك يا حبيب الله) أي الخادم بين مرتبتي الحقيقة والخيالية (السلام عليك يا خليل الله) الموصوف بوصف الحلة وهي الحجة المتخلفة من كل المودة المتخضية بشهود الوحدة (السلام عليك يا خير خلق الله) أي من الملائكة وغيرهم (السلام عليك يا فتوة الله) بتبليث الصادق أنتصحاى من اصطفاة الله برسالة (السلام عليك يا خير قائله) بكسر الحاء أي من اختاره الله من بين بركته (السلام

بيتك ولا راعيا عنك ولا
عن حرمك (اللهم)
اصحني الصافية في بدني
والصصة في ديني يا رب
المالين (اللهم) احسن
مقلي والطيف بي وارزقني
طاعتك وتقبلها مني
واجمع لي بين خيرى الدنيا
والآخرة انك على كل
شيء قدير يا اكرم الاكرمين
(اللهم) ان هذا وداع من
بخشى لا يعود الى بيتك

عليك يا سيد المرسلين (كابد عليه قوله لو كان موسى حيا لما سمع الا انباي) السلام عليك يا امام
 المتقين (اي ما اتدعي به جميع الانبياء في ليلة الاسراء) السلام عليك يا من ارسله الله رحمة للعالمين (كما
 قال تعالى وما ارسلناك الا رحمة للعالمين) السلام عليك يا شفيع المذنبين (اي من الاولين والاخرين
) السلام عليك يا بشر المحسنين (لقوله تعالى وبشر المحسنين) السلام عليك يا غياث التائبين (بكسر التاء
 وتصحها) السلام عليك وعلى جميع الانبياء والمرسلين (فيدخل في عموم سلامهم ايضا) والملائكة
 المقربين (وكلهم مقربون لا يصفون الله ما امرهم وضلون ما يؤمرون) السلام عليك وعلى آت
 اي اقاربك (وأهل بيتك) يشمل امهات المؤمنين ومواليه وخدمه (واصحابك اجمعين وسائر عباد
 الله الصالحين) اي من التائبين وتابعيهم الى يوم الدين (جزاك الله عنا) اي عن قبلنا لجزنا عن القيام
 بما يجب علينا من الشكر لما احسن الينا (افضل وأكمل ما جرى به رسولا عن امته ونيسان قومه)
 اي لكونه اكرم الرسل المبعوث الى خير الامم (وصلى الله وسلم عليك اذ كن) اي اطهر
 (واعلى) اي اغلى (واتمى) اي ازيد (صلاة صلاحها على أحد من خلقه) اي من انبيائه
 وملائكته واسفياءه (أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له) اي شهادة عندك مستودعة تشهد
 لي بها يوم القيامة (وأشهد أنك عبده ورسوله وخيرته) اي مختاره (من خلقه) وأشهادك
 بفت الرسالة (اي الى الامة) وأدب الامانة (اي من غير الحيانة (وضحت الامة) اي وكشفت الغمة
 (وأنت المحجة) اي وأظهرت المحجة (وجاهدت في الله حق جهاده) اي من الجهاد الاكبر
 والاصغر فيا بين عباده (وعبدت ربك حتى أتاك اليقين) اي الى ان حضرك الموت المين وأنت جامع
 بين مراتب تحقيق الدين من علم اليقين وعين اليقين وحق اليقين (وصلاة الله) اي وصلاحه (وملائكته
 وجميع خلقه من أهل سمواته وأرضه) اي عطاياه وسفياه (عليك يا رسول الله اللهم آله الوسيطة)
 وهي المنزلة العلية المحضة (والفضيلة) اي زيادة المنزلة (والدرجة العلية الرفيعة) اي العلية المتينة
 (وابنه) مقام محمود الذي وعدته (وهي الشفاعة العظمى في القيامة الكبرى) وأعطه المنزل المقصد
 المقرب عندك (اي في مقصد صدق) ونهاية ما ينبغي أن يستله السائلون ربنا آمنا بما أنزلت) اي من
 القرآن وأجمع الكتب بالنزلة (واسما الرسول) اي في جميع ما يجب اتباعه اعتمادا واقبالا (فاكتبنا
 مع الشاهدين) اي من أمة محمد صلى الله عليه وسلم (آمنا بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر
 وبما قدر خيره وشرومه) وهذا هو الايمان الاجمالي المتدرج فيه ما يجب من الايمان التفصيلي الاجمالي
 (اللهم قبتنا على ذلك) اي مدة حياتنا ومماتنا (ولا تردنا على أعقابنا) اي بدهدنا بتنا (وبنا نزع قلوبنا)
 اي لئلا نعلمنا عن محبتك (بذاهدتنا) اي طرقتك (وهب لنا من لدنك رحمة) اي تقبنا عن رحمة من
 سواك (انك أنت الوهاب وهي) ثامن أمر نارشدا (الاول أن يقول ربنا آتامن لدنك رحمة وهي) ثامن
 أمر نارشدا (أي سهل لنا الهداية اليك والاعتماد عليك والتسليم بين يديك) (وبنا نغفر لنا) وهذا بصومه يشمل
 ما زاده المصنف على ما في الآية بقوله (ولا تأثروا الامهات وذرياتنا ولا خواتنا الذين سبقونا بالايمان) اي
 من الصحابة والتابعين أو من المؤمنين الاولين من اتباع الانبياء والمرسلين (ولا تنجل في قلوبنا
 غلا) اي حقدا وحسدا وعداوة وكراهة (للذين آمنوا) اي جميعهم سابقهم ولا حقهم ولذا وضع الظاهر
 موضع المضمر حيث لم يقل لهم) ربنا انك رؤوف رحيم ذوالفضل العظيم (أي في تلك الساعة) يطلب
 الانتفاع) اي في الدنيا بتوفيق الطاعة وفي الآخرة بغير ان المصيبة (فيقول يا رسول الله أسألك الشفاعة

الحرام فحرمني وأهل على
 الشار (اللهم) انك قلت
 وقولك الحق ثيبك صلى
 الله عليه وسلم عند فراقه
 ليحك الحرام ان الذي
 فرض عليك القرآن لرادك
 الى مصاد وقد اعصته الى
 بيتك الحرام كما وعدته فأعدني
 الى بيتك بمنك ولطفك
 وكرمك (اللهم) اوزقني
 الصود بمد المود المرة
 بسد المرة الى بيتك

لأنه أقل مراتب الإلحاق لتحصيل المثال في مقام الدماء والسؤال ولا يجدان يكون أشارا على طلبها في المقامات الثلاثة من الدنيا والبرزخ والآخرة والمرتبة من الشريعة والطريقة والحقيقة (ثم يتأخر) أي بدفعه عن سلامه واستقباله (إلى صوب يمينه) الصواب يساره أو عن صوب يمينه أي توجهها إلى جانب يساره (قد در ذراع قبيل على خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي تلويحها وتصريحها واجالا وتوضيحا (أبي بكر الصديق رضي الله عنه فيقول السلام عليك يا خليفة رسول الله) أي بلا واسطة (السلام عليك يا بني رسول الله) أي ملازمة الخلق ومختاره على وجه الاختصاص (السلام عليك يا صاحب رسول الله) أي الثابت بحبه نص الكتاب فمن أنكره فهو كافر أبدى العقاب حيث قال عز وجل اذ قول لصاحبه مع الإجماع على أنه المراد به (السلام عليك يا وزير رسول الله) وقد ورد به الخبر أي مشيره ويمينه (السلام عليك يا نبي رسول الله في النار) كما قال تعالى فاني اثنين إذ هما في النار وهو غار ثور جبل بمكة حين دخل عليه سنة الهجرة (وريفقه في الأسفار وأمينه على الأسرار السلام عليك يا معلم المهاجرين والأنصار) أي رئيسهم (السلام عليك يا من أعنته الله من النار) أي كورد في بعض الأخبار (السلام عليك يا أبا بكر الصديق) أي كبير الصديق والصديق على وجه التحقيق (السلام عليك ورحمة الله وبركاته جزاك الله عن رسول الله) أي في قوة دينه وعن الإسلام وأهله (أي في القيام بأمره ويمينه خير الجزاء ورضي الله عنك أحسن الرضا ثم يتأخر إلى يمينه) وفيه ماسبق (قد در ذراع قبيل على خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي تلويحها وتصريحها واجالا وتوضيحا كما تقدم (عمر بن الخطاب رضي الله عنه) لأن رأسه من الصديق ك رأس الصديق من التي صلى الله عليه وسلم (فيقول السلام عليك يا أمير المؤمنين) وهو أول من سمى به (عمر الفاروق) أي البالغ في الفرق بين الحق والباطل (السلام عليك يا من كمل به تشدد بلدني أي أكل بآياته) (الاردين) أي عدد المؤمنين السابقين (السلام عليك يا من استجاب الله فيه دعوة خاتم النبيين) (حيث قال اللهم اعز الإسلام بسمير ابن الخطاب أو بسمير بن هشام) (السلام عليك يا من أظهر الله به الدين) أي فانه كان خفيا قبل إسلامه وظهور مرامه (السلام عليك يا من أعز الله به الدين) أي في جلته صلى الله عليه وسلم وبسمايته بفتحوات بلاد المسلمين وقوية أمور المؤمنين (السلام عليك يا من نطق بالصواب ووافق قوله محكم الكتاب) كورد به أحاديث في هذا الباب (السلام عليك يا من عاش حميدا وخرج من الدنيا شهيدا) أي وهو امام أهل التقوى حال كونه سيدا (جزاك الله عن نبي وخليفته) أي الصديق (وأمنه خير الجزاء) السلام عليك ورحمة الله وبركاته قبل ثم يرجع قدر نصف ذراع) فان الموحا حمد) فيقف بين الصديق والفاروق ويقول السلام عليك يا صاحبي رسول الله السلام عليك يا خليفة رسول الله) بالتعليب أو بانفي الأعم الشامل للواسطة (السلام عليك يا وزير رسول الله) أي مشيره (السلام عليك يا ضجعي رسول الله) أي رفيقه في مدقته (السلام عليك يا معني رسول الله في الدين) أي في امر دينه وشريعته (والتأمين بسنته في أمته حتى أتاك اليقين) أي انوث على الأمر المئين (فجزاك الله عنك ذلك) أي عما ذكر من متابته (ومرامته في جنته وأياما مكبرا برحمته أنه أرحم الراحمين) أي وأكرم الأكرمين (وجزاك الله عن الإسلام وأهله خير الجزاء جتا يا صاحبي رسول الله صلى الله عليه وسلم زائرنا ليتنا وصدقتنا وارقا ونا نحن توسل بكما أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليشفع لنا إلى ربنا) أي في مغفرة ذنوبنا (وأن يقبل علينا) أي في عبادتنا النصوبة بيسونا وإن يحيننا على ملتوميتنا

الحرام واجبني من
المقبولين ضدك يا ذا الجلال
والاكرام (اللهم) لا تعصيه
آخر العهد من يتك بالحرام
وان جعلته آخر العهد
به فهو ضيق عنه الجنة يأرحم
الراحمين وصلى الله على خير
خلقه محمد وآله وصحبه
أجمعين ثم يصرف راشدا
مهديا (خاتمة) رأيت أن

عليها) أي على متابعتها (ويعشر نافي زمرة برحمته وكرمه أنه كريم رؤف رحيم آمين ثم يرجع إلى حيال وجهه النبي) بكسر الحاء أي قبالة وجهه (صلى الله عليه وسلم وقف عند القبر الأقدس) أي والمقام الأضنى (على قدر رجاؤاؤاقل) أي أو أكثر بحسب ما يكون في حاله أنس (فيحمد الله تعالى) أي يشكره (ويثني عليه بمجده) أي يظمه ويوحده (ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويستشفع به إلى ربه ويدعوا رافعا يديه) أي إلى كفيه (نفسه ولوالديه ولبن شاة من أقاربه وأشياخه) أي وأحبابه (وأخوانه) أي وأصحابه (ولبن أو صاه) أي ولبن استوصاه (وسائر المسلمين) أي من الأحياء والأموات ويحتمل ما بين (ومن أراد ألا يكمل) أي عن يسمه أفعال والحوال (فليقل السلام عليك يا خاتم النبيين السلام عليك يا شفيع المذنبين السلام عليك يا امام المتقين السلام عليك يا قائد الفرح المحجلين) أي هذه الأمانة المرحومة المشتملة عن غيرهم بيباض الوجهة والابدى والارجل زيادة الانوار من أثر الوضوء في اسباغ الطهارة (السلام عليك يا رسول رب العالمين السلام عليك يا مائة سبحة تعال على المؤمنين) أي بقوله سبحانه وتعالى لقد من الله على المؤمنين إذ منبت فيهم رسولا من أنفسهم (السلام عليك يا طه) أي البدر المنور يا عاها الحساب المتبر (السلام عليك يا يس) أي أي أيها المتأدي يباسين في الكتاب المبين والمعنى يسيد (السلام عليك وعلى أهل بيتك) أي أقاربك وذريتك (الطين) أي المؤمنين المتقين (السلام عليك وعلى أزواجك الطاهرات المبررات امهات المؤمنين السلام عليك وعلى أصحابك أجمعين) أي وعلى التابيعين وتابعيهم إلى يوم الدين (اللهم آله) أي اعلمه (نهاية ما ينبغي أن ياله السائلون) أي الداعون والطالبون والراغبون (وغاية ما ينبغي أن يؤمله الآملون) أي رجو ما راجون ويطمعه الطامعون (وحسن) أي بصفة الأوصاف والمضي أي ويستحسن (أن يقول) أي كما قال اعرابي مقبول (اللهم أنك قلت وانت اصدق القائلين ولوانهم اذ لموا أنفسهم جازك) أي تائبين (فاستغفروا الله) أي عن ظلمة المعصية (واستغفر لهم الرسول) أي بالشفاعة لردهم إلى الطاعة (لوجدوا الله توابا) أي قابلا لتوبتهم (رحيا) بصفتهم (جناك) أي قد آتيناك ظالمين لا نسئاستغفرون من ذنوبنا) أي ومستشفعين بك إلى ربنا (فاشفع لنا) أي إلى ربك (واسأله أن يعن علينا سائر طلباتنا) بكسر فسكون أي مطلوباتنا ومسؤولاتنا (ويعشر نافي زمرة عباده الصالحين) أي من مشائنا وعلما وساداتنا وقول كما قال ايضا

أختم هذه الادعية المباركة
بصلوات المسيح لمظم فضله
وكثرة ثوابها أخرج أبو داود
عن ابن عباس رضي الله
عنهما أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال للباس
إن عبد المطلب يلبس
يا نعمه ألا أعليك ألا أمنحك
ألا أحبك ألا أجعل لك
عشر خصال إذا أنت فعلت

ياخير من دقت في التراب اعظمه * وطاب من طيهن القاع والاولا

فنى القداء لقبرائت ساكنه * فيه العاف وفي الجود والكرم

(اللهم ان هذا حبيبك وأما عبدك والشيطان عدوك فان غفرت لي سر) بصفة المجهول أي فرح (حبيبك) وجوده (وقاز عبدك) أي ظفر بمقصوده (وغضب عدوك) أي بناء على عدم سجدته (وان لم تغفر لي غضب حبيبك) هذا خطا فاحش والصواب حزن حبيبك (ورضى عدوك وهلك عبدك وانما كرم من ان تغضب صوابه ان تحزن) حبيبك ورضى عدوك وهلك عبدك (أي المؤمن بك) اللهم ان العرب الكرام احترازوا من القوم الشام اذا مات فيهم سيد اعتقوا على قبره) أي من السيد (وان هذا سيدا للعالمين) أي وانما كرم الا كرمين (أعنتي على قبره) أي من جملة المعتين (وقول اللهم اني أشهدك) بضم الهزة وكسر الهاء أي أحجك شاهدا وكذا قوله (وأشهد رسولا) وأبكر (ومر) أي يخبرنيك (وأشهد الملائكة النازلين على هذه الروضة الكريمة الماكين عليها) أي العالمين

والمستكفين في هذا البقعة العظيمة (أنى) أى باني (أشهد أن لا اله الا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمداً
عبدك ورسولك وأشهد أن كل ما جاءه أى رسولك (بمن أمر) أى في طاعة (ونهى) أى في معصية (وخبر
عما كان) أى من الامور الماضية (ويكون) أى من الاحوال الآتية (فهو حق) أى ثابت وصدق (لا
كذب فيه ولا متراء) أى ولا شبهة بلامراء (ولفى مفرقك بمجناتى) أى مستوفى بمجناتى (ومصطفى)
أى من الكبار والصغار (فاغفرلى) أى جميعاً (وامن على بالذى مننت به على أوليائك) أى بوقوفى
الطاعة وتحقيق الصصة (فانك اثنان) أى كثير العطاء والاحسان (الفور الرحيم) أى بأهل الايمان (ربنا
آتانا في الدنيا حسنة) أى متابة الاولى (وفى الآخرة حسنة) أى الرقيق الاعلى (وقنا عذاب
النار) أى حجاب المولى (سبحان ربك رب العزة عما يصفون) أى يسته الملهدون وغيرهم من
الضالين (وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين) أى اولاً وآخراً الى يوم الدين وقديلاً ثم
يتقدم الى حبال رأسه الكريم فيقف بين القبر العظيم والاسطوانة التى هناك علامة ذلك يستقبل القبور بمحمد
ومحمده ويدعو لنفسه ولبن شاء من احبابه وهذا القبل اولى مما تقدم عليه المل عنداهل العلم والله
اعلم هذا مع ان ما ذكر من الودالى قبالة الوجه الشريف ومن التقدم الى محل رأس القبر المتيف للدعوة
مستقبل القبلة عقيباً لزيارته ينقل عن فضل احسن الصحابة والتابعين وكان موقف السلف عند الزيارة
هو المقصورة وقد حرم الناس منه الا تفصوولهم هذه الصورة المسطورة (ومن ضاق وقته عماد كونا
او عجز عن حفظه) أى عن حفظ ما قرأنا (اتصهر على ما يسر واقفه السلام عليك يا رسول
الله) مع امكان ان يتكرر (وان اوصا ما حد بتلخيص سلامة فليقل السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان او
فلان يسلم عليك يا رسول الله) واماماً اعاده الناس من الايمان خلف الحجر والثواب زيارة طائفة الزهراء
رضى الله تعالى عنها فلا بأس به لانه قد قيل ان هناك قبرها وهو الاظهر ثم اعلم انه ذكر بعض مشايخنا كابى
الليث ومن تبعه كالكرمانى والسروجى انه يقف الزائر مستقبل القبلة كذا رواه الحسن عن أبى حنيفة
وقال ابن الهمام وما عن أبى الليث من ان الزائر يقف مستقبل القبلة مرودجاً روى ابو حنيفة عن ابن عمر
رضى الله عنهما انه قال من السنة ان تاتى قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فتستقبل القبلة بوجهك ثم تقول السلام
عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته اه ويؤيده ما قاله انجد القنوى روى عن الامام ابن المبارك قال سمعت
أبا حنيفة يقول قدم أبو أيوب السخيتى وأبا بلندة فقلت لافترن ما يصنع فبصل ظهره مما يلي القبلة ووجهه
مما يلي وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم وبكى غير متالك مقام فقيه انتهى وفيه تبيين على ان هذا هو مختار
الامام بعد ما كان متردداً في مقام المرام ولعل وجه القائلين من أصحابنا لزيارة من قبل الرأس
الكريم ماروى ان الناس قبل ادخال الحجر الشرفة في المسجد كانوا يقفون على يابها ويسلمون
بأدأبها ويستقبلون الكعبة لتعظيم جنباتها على ان يجمع بين الروايتين ممكن كما قد عزان
جماعة من ان مذهب الحنفية أن يقف الزائر للسلام عند رأس القبر المقدس بحيث يكون عن يساره
ثم بدور الى أن يقف قبالة الوجه الشريف مستدبر القبلة انتهى ولا ينافى ما رواه الطبرسى وغيره ان
موقف على بن الحسين للسلام عند الاسطوانة التى على الروضة كانه هو موقف السلف قبل ادخال
الحجرة في المسجد كانوا يستقبلون السارية التى فيها الصندوق مستدبرين الروضة انتهى ولا
يضرنا قول المصنف في الكبر ان في هذا الاستعمال الى القبر لا الى القبلة فانا نقول يمكن اجمع بهم كانوا
يسرون القبر للزيارة بدورون الى جهة الكعبة عند الدعوة وعذرهم عن المواجهة عدم الامكان لحجاب

ذلك غفر الله لك ذنبك وأوله
وأخره قدومه وحديثه
خطأه وعمده صغيره وكبيره
سره وعلايته عشر خصال
أن تصل أربع ركعات
تقرأ في كل ركعة فاتحة
الكتاب وسورة فاذا فرغت
من القراءة في أول ركعة
وأنت قائم قلت سبحان الله
والحده ولا اله الا الله والله

الاسكنة والله سبحانه وتعالى أعز وأذا فرغ من الزيارة يأتي المنبر (أي قبره) فيدعوه عنده لحديث ما بين
 قبري ومقبري وروضة من روض الجنة وأمام ذلك من أخذ رماحه فلا أثر لها اليوم ولا خير لكان لا نه فأت
 في الحريق الثاني للمدينة وما حولها (ويأتي الروضة) أي من موضع الحراب وغيره (فيكثر فيها من الصلاة)
 أي بوضعها (والنقل) أي المقرون بالحد والثناء (وعند الأساطين الفاضلة) كما سيأتي بيان محالها منفصلة
 فصل وليتم أيام مقامه ببلدية المشرفة **فإنها** المستدركة من الأيام السابقة (فيحصر على
 ملازمة المسجد) أي بجتهاد في البادق والجد في الطلب الجدل أسيا في حضور الصلوات الحسن للجماعة
 (والاعتكاف) أي الشرحى والعرفى (والحتم) أي القرأى (ولو مرة منه) فإنه لا يستغنى عنه في ذلك الأهل
 الذي هو محيط الوحي (واحياء ليله) أي احياءه أكثر ليلته بعبادته في أيام زيارته (وإدامة النظر إلى الحجرة
 الشريفة) أي أن تيسر (أو القبة المثبقة) أن تصرفها للتبوع (مع المهابة والخضوع) أي ومع الخفية
 والخشوع ظاهرا وباطنا (فإنه) أي النظر المذكور (عبادة كالنظر إلى الكعبة الشريفة) أي قياسا عليها
 حيث ورد كما رواه أبو الشيخ عن عائشة رضي الله تعالى عنها مرفوعة النظر إلى الكعبة عبادة وروى
 الطبراني والحاكم النظر إلى على عبادة قليل معناه أن عبادي الله عنه كان أبا زقال الناس لاله الا الله
 ما أشرف هذا القتي لاله الا الله ما أعلم هذا القتي لاله الا الله ما أكرم هذا القتي لاله الا الله ما أشجع هذا
 القتي فكانت رؤيته تعلمهم على كلمة التوحيد كذا في النهاية والحاصل أن كل ما يكون النظر إليه بدل
 على الحق ويشير إليه فهو عبادة كما روى أن أولياء الله هم الذين أثاروا ذكر الله (وليكن من الزيارة) أي
 بلا كراهة (عند الأئمة الثلاثة) خلافا لما لك (ولعله رأي أن كثرة الزيارة تسبب الملالة أو نظرا إلى ظاهر
 ما ورد من قوله اللهم لا تجعل قبري عبدا في رواية وقاية وبدولن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد
 وأمثال ذلك مما حمل بعض العلماء على نهى الزيارة مطلقا لهذه المتداولين الجمهور وعلى السلف وحسنه
 صلى الله عليه وسلم على مطلق زيارة القبور بعد نهيه عنها وما ذكره المصنف بقوله (لأن الاكتسار من
 الخير خير) والذي يظهر هو قول مالك كما يدل عليه حديث زرغباً تردد حبان النباب أن رد الأبل الماء
 يوما وتدعوهم ثم تمود ولأنه أبعد من المشاهدة الذي عنها ثم لا نسب أن يقال بجواز الزيارة في أوقات
 الصلوات الخمس قياس على ملازمة الصحابة له في حال الحياة (ولا يمس عند زيارة الجدار) أي لانه
 خلاف الأدب في مقام الوقار وكذا لا يقبله لأن الاستلام والقبة من خواص بعض أركان الكعبة
 والقبة (ولا يلتصق به) أي بالزمام ولصوق بطه لعدم وروده (ولا يوطئ) أي ولا يدور
 حول القبة الشريفة لأن الطواف من مختصات الكعبة المثبقة فيحرم حول قبور الأنبياء
 والأولياء ولا عبرة بما يفعله السامة الجهة ولو كانوا في صورة المشايخ والعلماء (ولا يخفى ولا يقبل
 الأرض فإنه) أي كل واحد (بدعة) أي غير مستحسنة قد تكون مكروهة وأما السجدة فلا شك أنها
 حرام فلا يشتر الزأربا يرى من قبل الجاهلين بل يتبع العلماء العالمين (ولا يستبر القبر المقدس)
 أي في صلاة ولا غيرها بالضرورة ملجئة إليه (ولا يصل إليه) أي إلى جانب قبره صلى الله
 عليه وسلم فإنه حرام بل يفتي بكفره أن أراد به عبادة أو تعظيم قبره وهذا على تقدير إمكان تصويره
 بأن لا يكون بينه وبينه حجاب من جداره والأفلا تكراه الصلاة خلف الحجرة الشريفة إلا إذا
 قصد التوجه إلى قبره صلى الله عليه وسلم ثم هذه الآداب كلها مستفادة من حكمه فلا ينبغي مخالفة

أكبر خمس عشرة مرة ثم
 تركع فتقولها وأنت راكع
 عشرا ثم ترفع رأسك من
 الركوع فتقولها عشرا ثم
 تهوي ساجدا فتقولها
 وأنت ساجد عشرا ثم ترفع
 رأسك من السجود فتقولها
 عشرا ثم تسجد فتقولها
 عشرا ثم ترفع رأسك
 فتقولها عشرا فذلك خمس

أمره خصوصاً في حضوره فالظر إلى الامام الشافعي قدس الله سره ورضي عنه حيث زار قبر الامام
 الاعظم رئيسه من سنن مذهبه مملأ بالقبول استحي أن أخالف مذهب الامام في حضوره وهذا يدل على غاية
 ادبه ونهاية شعوره (ولا يخبره) أي بحجامة قبره من جميع جوانبه (حق يقب ويسلم) أي يتطوع بها أو اقتضاه
 (ولو من خارج) أي من المسجد وجداره قد دروي عن أبي حازم أن رجلاً أتاه فخطبته أنه رأى النبي صلى الله عليه
 وسلم قبل قتل لابي حازم أنت الماربي مرصاً لا تقف تسلم على فلم يدع ذلك أبو حازم مذهبهم الرؤيا ما مضى
 الحجة من التقرب بكل الثمر الصيحات في المسجد واقائه التوى فيه ونحو ذلك من التكررات الشنيعة
 والبدع القبيحة فيجب أن يحتج به ويذكر إذا رأى من يرتكبه (ويذكر من الصلاة والسلام على النبي صلى
 الله عليه وسلم) أي على الدوام (والصيام) أي مدة إقامة الايلم (والصدقة) أي على المساكين خصوصاً
 للمجاورين والمتوطنين من أهل المدينة إذا كانوا مستحقين فانهم أولى من غيرهم أن ينجب حب سكان
 المدينة على حسب مراتبهم بل ينبغي أن لا يبيض سيئهم ويكرم محسنهم ولا يؤذى أحداً منهم (عند
 الاساطين الفاضلة) ولعل هنا سقط من الكتاب إذا لمعنى لكونه ظرراً لما قبله من الصيام والصدقة
 بل ينبغي أن يقال ويكثر الصلاة من السنن والتوافل عند الاسطوانات الفاضلة (وغيرها) أي وغير
 الاسطوانات من المشاهد الكاملة من قرب مجراه ومنبره وقرب قبره وسائر أماكن الروضة
 الشريفة وسيأتي بيان الاساطين وقاصيها فيما عداها (مع تحرى المسجد الاول) أي الكائن في زمنه
 صلى الله عليه وسلم والوارد في حقه قوله تعالى لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن أقوم فيه
 على خلاف أنزل فيه أوق مسجد قابع مع إمكان الجميع بينهما وكذا الوارد في فضله أحاديث
 فذلك الحل أولى من غيره ولو كان الفضل حاصل في غيره مما الحق به على الصحيح قلنا عرف ذلك فلا بد
 من معرفة حدود المسجد الاول بناء على المصل بالفضل كاحقه بعض أهل التواريخ بما عليه الممول وهو
 قوله (وحده) أي حدود المسجد الاول (من المشرق) أي جانبه (الاسطوانة للملاصقة بمحيط الحجر
 المقدسة من جهة الرأس الشريف ومن اقابلة) أي جانبها (من وراء الشبر نحو ذراع) (قبل أو أكثر
 وما زاد على ذلك أتاها معرض الجدار والافهون الدراري ذات الاصقة بمحيطه صلى الله عليه وسلم
 وما بينها وبين المبر اليوم ثلاثة أذرع ونصف فلا يتم هذا المصنع ادخل عرض جدر المسجد (ومن
 المغرب) أي جانبه (الاسطوانة الخامسة من المبر) ولما ذكره بعض المؤرخين أسأخرون أن حده
 من المغرب الاسطوانة الثانية من المبر فحصل على البناء الاول قنامل (ومن الشام) أي جانبه (حيث
 بنى مائة ذراع من محرابه صلى الله عليه وسلم) وهو معلوم لأهل المدينة بالعلامة الموضوعة وهذا على
 رواية أن المسجد كان في زمنه صلى الله عليه وسلم مائة ذراع حيث انتهى المائة من الدراري ذات واما روايته أنه
 كان سبعين في ستين ذراعاً فهي أيضاً على البناء الاول لأنه صلى الله عليه وسلم زاد فيه ثمانمائة
 في مائة ذراع وكان مما قيل كان أقل من مائة وكان للمسجد ثلاثة أبواب باب من خلفه وباب من
 بين المصل وباب من يسار المصل (واما حذر الروضة الشريفة فهي ما بين القبر المقدس وأشتر) أي
 الاقصى (طولا) أي من جهة طولها (وأعمر خاقيل) أي من جانب الشام وعليه الاكثر (ونزل إلى
 اسطوانة على رضى الله عنه) وسيأتي بيانها (وقيل إلى صف اسطوانة الوفود) أي على منبأ في مكانه
 قبل وهو الصواب (وقيل غير ذلك) أي حيث قبل المسجد الاول كله وروضة وقيل بل مع ما زبد فيه وقيل
 ما بين الحجرة ومصلى العيد وقيل مصلى المسجد وهو محرابه صلى الله عليه وسلم ومسجده ولعله كانت

وسبعون في كل ركعة فصل
 ذلك في أربع ركعات إذا
 استطعت أن تصلها كل يوم
 مرة فافعل فإن لم تصل في
 كل جمعة فإن لم تصل في
 كل شهر فإن لم تصل في كل
 سنة فإن لم تصل في عمرك
 مرة قال الحافظ بن حجر
 هذا حديث حسن وقد أساءه
 ابن الجوزي بذكره

قاعة قليلة بين المسجد والحجرة وقد أدخلت الآن في المسجد لكنها غير معلومة (وأما الأساطين
 النافذة فيها أسطوان) الأظهر أسطوانة تقولوه (هي علم المصلى الشريف) وكان سلمة بن الأكوع رضى
 الله عنه يحرق الصلاة عندها (وكان الجذع امامها) أى قدامها في موضع كرمى الشعة عن عين محرابه
 صلى الله عليه وسلم ولا اعتد على قول من جعل للأسطوانة في موضع الجذع (واسطوان عائشة رضى الله
 عنها) أى ومنها (وهي الثالثة من المنبر إلى المشرق) أى إلى صوبه وهي الخامسة من الرحبة
 متوسطة للروضة (في الصف الذى خلف امام المصلى) أى الذى يصلى في محرابه صلى الله عليه
 وسلم (روى صلته صلى الله عليه وسلم إليها) أى بضعة عشر يوما بعد تحويل القبلة ثم تقدم إلى
 مصلاه اليوم وكان يستد إليها وأفضل الصحابة كانوا يصلون إليها وفي الأوسط للطبراني أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن في مسجدى لثلاثة لويلم الناس مصلواتها إلا أن يطربهم
 قرعة فمن ثلثة رضى الله عنها أنها أشارت إليها (وأنه) أى وروى أنه (يستجاب عندها الدعاء) أى
 فينبغى أن يصل إليها ويستد إليها (وأسطوان التوبة وهي بين أسطوان عائشة والأسطوان اللاحقة
 بشباك الحجر) أى لا كانوا ينهاه اللاحقة (روى صلته صلى الله عليه وسلم إليها واستاده عليها
 مما يلي القبلة) أى مستقبلا لاستدبر اختلاف ما تقدم (واعتكفه) أى وروى (عندها) فإنه كان إذا
 اعتكف طرح له قرائش ووضع له سريره عندها مما يلي القبلة يستد إليها وقد يصلى عندها لمل وجه
 تسميتها بالتوبة أنه يربط بعض الخائفين من غزوة نبوك نفسه بها بعد ثباته خائفاته لاجلها عنها الأهو
 صلى الله عليه وسلم كما هو مقرر في محلها (وأسطوان السريره هي اللاحقة بالشباك) أى لآلى
 قدمت على ما هو (شرق أسطوان التوبة روى اعتكافه صلى الله عليه وسلم عندها) لأنه قيل كان
 السرير موضع مرة عنده ومرة عند تلك (وأسطوان على رضى الله عنه) وكان يسمى أسطوان
 المحرص (وهي خلف أسطوانة التوبة من جهة الشمال وكان على كرم الله وجهه يصلى) أى عندها
 (ومجلس عندها) أى على صفحتها (مما يلي القبر) أى قانها مقابل للخوخة التى كان صلى الله عليه وسلم
 يخرج من الحجر المنيصة إلى الروضة الشرفة (وأسطوان الوفود هي خلف أسطوان على من
 الشمال بينها وبين أسطوان التوبة أسطوان على وكان صلى الله عليه وسلم وسراة الصحابة) فتح
 السنين المهدلة اسم جمع سرى أى أقاضلهم وأشرفهم (مجلسون عندها) ولعل اضافتها إلى الوفود لأنه
 صلى الله عليه وسلم كان يصعد عندها للاقائهم وقضاء مقصوداتهم هذا ومنها أسطوان التبعده ورواه
 بيت قاطمة رضى الله عنها وفيها عمر أب إذا توجه إليه المصلى كان يسار إلى باب جبريل وأما أسطوان مربة
 القبر ويقال لها مقام جبريل على يمينه وعليه السلام فهي في حائر الحجر في صفحته الغربية إلى الشمال
 بينها وبين أسطوان الوفود الأسطوان اللاحقة بالشباك وقد حرم الناس التبرك بها إلا من تشرف بعد
 دخول الحجر بأوصول إليها فهذه هي الأساطين الخاصة التي ذكرها أهل التواريخ وغيرها والافكا
 قال المصنف (وجميع سوارى المسجد) أى المصطفوى في أصل بنائها يستحب الصلاة عندها لأنها
 لا تخلو عن النظر إلى ربه صلى الله عليه وسلم (أى إلى ما كان في موضعه والافهى ليست عنها بل غيرها) وصلاة الصحابة
 عندها) أى في أماكنها وقربها (ويستحب زيارة أهل البقيع كل يوم) أى للزائر وإن كان اختصاصه
 بيوم الجمعة للمجاورين (وأما المساجد) أى الأربعة وغيرها وقباه من أفضلها وهو مخصوص بيوم

أيله في الموضوعات وقال
 الدارقطني أصح شيء ورد
 في فضائل السور فضل قل
 هو الله أحد وأصح شيء في
 فضائل الصلوات فضل
 صلاة التسبيح وقد نس
 جماعة من العلماء على استحباب
 صلاة التسبيح (وقال) عبد
 الله بن المبارك صلاة التسبيح
 مرغب فيها يستحبان

السبت وسبأى بيانه (والشاهد) أى بموئها (واحد) أى بخصوص المختص يوم الخميس (والآثار
المنسوبة إليه صلى الله عليه وسلم) ذكر المصنف مجملها ثم فصلها بفصول مع ما ورد في فضلها فقال
﴿ فصل في زيارة أهل البقيع يستحب أن يخرج كل يوم إلى البقيع بعد زيارة النبي صلى
الله عليه وسلم وصاحبه رضى الله عنهما ﴾ وكذا قاطمة رضى الله عنها (في زور القبور) أى
قبور الصحابة (التي به) أى بالبقيع جميعها (خصوصاً يوم الجمعة) أى المختص بهذه الزيارة في
العرف والعادة والزيارة القبور مستحبة في كل أسبوع يوماً إلا أن الأفضل يوم الجمعة والسبت
والاثنين والخميس وقد قال محمد بن واسع الموتى يملون زيارتهم يوم الجمعة ويوما قبله ويوما بعده
تفصل أن يوم الجمعة أفضل وإن علم الموتى بزيارتهم أكل (وقد قيل إلهامات بالمدينة من
الصحابة نحو عشرة آلاف غير أن غالبهم لا يعرف) أى بأعيانهم وخصوص مكانهم فإذا انتهى إليه
يتوبهم وغيرهم (ومن دفن من المسلمين عندهم بأرباب عاجلاً وليل أولاً كما ورد السلام عليكم دار قوم
مؤمنين وإن أن شافاهم لا حقون الله اغفر لاهل البقيع ضيق القبر فدا لهم اغفر لنا ولهم وإن أراد أن يذبح
فيقول السلام عليكم يا أهل الديار من المؤمنين والمؤمنات والمسلمات والحمد لله رب العالمين منكم
والتأخرن أنس الله وحسنكم ورحم الله غرضيكم وضاض حسناتكم وكفر سيئاتكم ربنا اغفر لنا
ولو ادنا ولا سنا ولا خواتنا ولا خواتنا ولا دنا ولا حفادنا ولا قاربنا ولا محابنا ولا حبا بنا ولن له
حق علينا ولن أو صانا واستوصانا والمؤمنين والمؤمنات والمسلمات الأحياء منهم والأموات ربنا
اغفر لنا ولا خواتنا الذين سبقونا بالإيمان ولا تحفل في قلوبنا غلا لذين آمنوا ربنا انزلنا ورحم الله صل
على روح محمد في الأراح وصل على جسد محمد في الأجساد وصل على قبر محمد في القبور ربنا توفا
مسلمين وأحلفنا بالصالحين وأدخنا الجنة آمين برحمتك يا أرحم الراحمين آمين وصل على جميع الأنبياء
والمسلمين وعلى ملائكتك المقربين وعلى عبادك الصالحين وعلى أهل طاعتك أجمعين وارحمنا
مهم فضلك وارزقنا شفا عظم وأحسنا معهم والحمد لله رب العالمين ثم يزور قبور الأكرام المدفونين به
خصوصاً (ومن يعرف عينا) أى ذاتاً مسمى مبينا (أوجهة) أى حدا ومكاناً (البقيع) أى
في شرقي ذلك الحقل الرفيع (مشهد عثمان بن عفان رضى الله عنه) (وهو أفضل من به من الصحابة
فينبى أن لا يخرج على غيره بعد سلام الأجمال لجميع أهله بل يتدنى بالوجه إليه والسلام عليه
فيقول السلام عليك يا أمير المؤمنين السلام عليك يا مامنا المسلمين السلام عليك يا ذلك الحلفاء
الراشدين السلام عليك يا ذا التورن الثيرن السلام عليك يا مجهز جيش السيرة بالقصد والعين
السلام عليك يا صاحب الهجرتين السلام عليك يا من جمع القرآن بين الدنيتين السلام عليك يا صورا
على الأكداد السلام عليك يا شهيد النار السلام عليك يا من بشره النبي اختصار بدخول الجنة مع
الابرار السلام عليك ورحمة الله وبركاته (ومشهد سيدنا إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه)
أى في مشهد (رقية) بالتصغير (ابنته صلى الله عليه وسلم وعيان بن مطلق) (وهو الأخ الرضاعي
لنبي صلى الله عليه وسلم) (وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص) كلاهما من الشجرة المباركة
(وعبد الله بن مسعود) من إجلال الصحابة وأحقهم بمدا الأربعة (وختين) بضم خاء معجمة
وضح نون وسكون تحية فهملة (ابن حنيفة) بضم الحاء المهملة صحابي سمي (واسعد بن زرارة)

يتأهاني كل حين ولا يتأفل
عنها قال ويبدأ في الركوع
بسبحان ربى العظيم وفى
السجود بسبحان ربى
الأعلى ثلاثاً ثم يسبح
التسبيحات المذكورة وقيل له
أن سها في هذه الصلاة هل
يسبح في سجدة السهو
عشر أعشراً قال لا أعصى
ثلاثة تسبيحة وقال السبكي

بضم اوائى صحابى جليل (فيبنى أن يسلم هناك) أى عند مشهد سيدنا ابراهيم (على هؤلاء
كلهم رضى الله عنهم) لكونهم معه في عمله (ومشهد عباس بن عبدالمطلب وهو عم النبي صلى الله
عليه وسلم وفيه) أى في مشهده وعندم قدمه (حسن بن علي) أى ابن أبي طالب (عند رجل
الباس) أى لانه بمنزلة والده في عرف الناس (قيل وقاطمة الزهراء) أى عند عمراه (وقيل
في مسجد بها بالقيح) بدار الاحزان (قيل ورأس الحسين) أى كذلك (قيل وعلى أيضا نقل
اليهم رضى الله عنهم ولا بأس بالسلام على هؤلاء كلهم) وإن كان خلاف في كون بعضهم هناك
(وفيه أيضا زين العابدين) وهو على بن الحسين بن علي رضى الله تعالى عنهم (وابنه محمد الباقر
وابن محمد جعفر الصادق رضى الله عنهم ومشهد أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله) أى ذريته
الطيبين (وأزواجه) أمهات المؤمنين (ماعدا خديجة) قالها بمكة (وميمونة) قالها بسرف
قرب مكة (وقيل لا يسلم تحقيق من فيه منهن) أى مخصوصهن ماعدا عائشة رضى الله تعالى عنهن
(ومشهد عقيل) بفتح فكسر (ابن أبي طالب) أى على رضى الله عنهم (وفيه سفيان بن
الحريث) أى ابن عبدالمطلب ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم (وعبدالله بن جعفر الطيار) أى
ابن أبي طالب رضى الله عنهم (وقيل قبر عقيل في داره) أى بمكة أول المدينة (وقيل بالشام) ومشهد
قرب مشهد أمهات المؤمنين (أى وقرب مشهد عقيل) قيل فيه ثلاثة من اولاد النبي صلى الله عليه
وسلم ومشهد قيل قاطمة بنت أسد رضى الله عنها أم علي كرم الله وجهه (وقيل في دار عقيل
عند قبر عباس وقيل قرب قبر ابراهيم رضى الله عنهم (وقيل الظاهر أنه مشهد سعد بن مساذ)
أى من أكابر الأنصار (ومشهد صفية عمة النبي صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنها ومشهد الامام
مالك) رضى الله عنه أى صاحب للذهب (ومشهد يقال ان به ناسا مولى ابن عمر رضى الله
عنهم) وهو من اجلاء التابعين وليس هو الامام ناسا من اقراء السبعة كما يتوهمه بعض السامة
(ومشهد اسماعيل بن جعفر الصادق رضى الله عنهم داخل السور) أى سور المدينة المطهرة
(وفي ثلاثة مشاهد ليست بالقيح) أى بلهي داخل المدينة (أحدها مشهد مالك بن سنان
رضي الله عنه) أى والد أبي سعيد الخدري (من شهداء أحد قرب المدينة داخل السور) أى
لمصقابه (وثانيها مشهد النفس الزكية محمد بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي رضى الله
عنهم) وهو المقتول أيام أبي جعفر المنصور (شامى المدينة وثالثها مشهد سيد الشهداء) أى
بمدالييناه أو شهداء أحد وهو أفضل شهداء هذه الامة) حمزة رضى الله عنه (أى عم النبي
صلى الله عليه وسلم (يأتي ذكره في فصله) أى على حدة ثم اعلم أنها تختلف في اولى البداة من
مشاهد البقيع فذكر بعض العلماء ان الاولى بالبداة زيارة عثمان بن عفان رضى الله عنه لانه
أفضل من هناك كما قدمنا واختار بعضهم البداة بإبراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم الوارد في حق
لوحاشى ابراهيم لسان نبيا ولكونه قطعة منه صلى الله عليه وسلم أفضل من غيره فيبنى الابتداء
بهو ذكر العلامة فضل الله بن القورى من اصحابنا ان البداة بقبة الباس والختم بصفية رضى الله
عنها أولى لان مشهد الباس اول ما ياتي الحجاج من البلد عن يمينه فيجاءونه من غير سلام عليه
جنوة فاذا سلم عليه وسلم على من يمر به اولا فيختم بصفية رضى الله تعالى عنها في رجوعه كما صرح

صلاة التيسيع من مهمات
المسائل في الدين وحدثها
اخرجه ابو داود والترمذي
وابن ماجه والحاكم وصححه
ويستحب ان يتأد بها
ولا يتأفل عنها وقد ذكر
الترمذي عن ابن المبارك
انه قال ان صلاحها ليلا
فأحب الى أن يسلم من كل
ركعتين وان صلاحها نهارا

به أيضا كثير من مشايخنا وهذا أسهل للزائر وأرق قلت وكذا باعتبار التظيم في الجملة أوفق لاد
الباس رضى الله عنه من حيث أنه عم التي صلى الله عليه وسلم وانضم اليه الحسين بن علي وزين العابدين
وغيرهم من أهل البيت باعتبار مجموعهم وعمومهم أفضل من عيان رضى الله عنهم ونفسا بركاتهم
وحشرتنا في زميرهم ثم إذا دخل البدر اجما من الزيادة فليقص زيارة الثلاثة الذين هم داخل السور
﴿ فصل في المساجد المنسوبة إليه ﴾ صلى الله عليه وسلم (منها مسجد قبا) يضم القفاف بمددا ومقصور
(هو أفضل المساجد) أي المأثورة (بعد المساجد الثلاثة) أي مسجد الحرام ومسجد المدينة والمسجد
الاقصى لكن يرد على ما روى عن سميد بن أبي وقاص أنه قال لا نأصلي في مسجد قبا ركعتين أحبا إلى
أن آتي بيت المقدس مرتين أخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح ورواه الحاكم ولم يذكر مرتين وقال
اسناده صحيح على شرطهما انتهى والظاهر ترك ذكره مرتين لما سبق من مضاعفة الصلاة في المسجد
الاقصى ولحدوث لآخر حل الا إلى ثلاثة مساجد منها الاقصى ثم لا يلزم من كون الصلاة أحب في مسجد
قبا إلى سجد أن يكون أفضل مطلقا لاحتال أن يكون وجه الاحية غير جهة الفضيلة لئلا كانت موجبة
لتلك القضية ويحمل على هذا آتيانه صلى الله عليه وسلم اليه وكذا آتيان عمر رضى الله عنه مع ان الصلاة
بمسجد المدينة أفضل من مسجد قبا اجماعا (يستحب زيارته) أي مطلقا وقوله (يوم السبت) اجماعا هو بيان
زمان الافضل لما روى آتيانه صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين أيضا وصيغة عشرة من رمضان وكان عمر رضى
الله عنه يأتي قبا يوم الاثنين والخميس ولما ذكره قوله (وصح) أي في الحديث (عنه صلى الله عليه وسلم
ان صلاة ركعتين فيه) أي سواء يكون يوم السبت أو غيره لمومه (كسرة) أي كنز أو عرفة وفيه إشارة
الى ان الصلوة سنة ثم عددا لركعات التي تقوم مقام الصلوة ركعتان وفي رواية أربع ركعات واصله
محمول على أن الركعتين للتحية وآخرين ثلثة الصلوة والرواية الاولى على اندراج الاولى في الاخرى
وفي الكبير صرح عنه صلى الله عليه وسلم ان الصلاة فيه كصلوة رواد الترمذي وغيره وصح عنه انه كان
يأتيه كل سبت راكبا وماشيا كما رواه البخاري ومسلم (وأما موضع صلواته صلى الله عليه وسلم منه)
أي من مسجد قبا (قبل تحويل القبلة فالخراب) أي الاول وهو (الذي عند الاسطوانة التي في الرحبة)
فتح الرء والحاء المهملة وتسكن أي الساحة ومحل السعة) محاذيا لمحراب المسجد (وقد نقل أنه أول
موضع صلى فيه صلى الله عليه وسلم قبا) وبعد التحويل (أي وبعد تحويل القبلة مصلاه) هو الخراب الذي
عند جدار القبلة (هو الخراب الثاني) وأما الحفرة (تصغير الحفرة) التي في صحن المسجد) أي مسجد
قبا (قيل انها مبركاته صلى الله عليه وسلم) حين نزل بهامسة الهجرة (وما يتبرك به بقباء دارسعد في قبلة
المسجد) فقد روى انه صلى الله عليه وسلم اضطجع فيه (وفي قبلة دكرن المسجد الغربي موضع لماله مسجد
دارسعد) أي وان كانت العامة يسمونه مسجد علي والجمع ممكن (وفي قبلة المسجد ايضا دارم كتوم نزل
بها النبي صلى الله عليه وسلم وأهله) أي ثم اهله (واهل أبي بكر) أي معه (وبزور بترابيس) أي التي بقرب
مسجد قبا (التي يأتي ذكرها) أي عند ذكر آبارها (مسجد أجمعة شامي قبا) روى انه صلى الله عليه وسلم
صلى به أجمعة (مسجد الفضيح) بالفاء والصاد المعجمة ولعله بمعنى الوضوح في القاموس ففتح أصبح بدا
أي ظهر وادبا (شرقية) أي في شرق قبا (ويعرف بمسجد الشمس ولا وجه له) لا يبعد أن يقال لكونه
في مشرق الشمس أوفق ضيائها وصفاتها وأما ما روى من رد الشمس بدعونه صلى الله عليه وسلم لعل
فلا يصح عند المحققين مع أنه كان بالصهفاء في خبر على ما روى في ضعيف من الأثر (مسجد بني قريظة)
بالتصغير قبيلة من اليهود روى صلواته صلى الله عليه وسلم فيه موضع المارة التي هدمت (مسجد أم إبراهيم)

وهي مارية القبطية جازت على الله عليه وسلم (أنه صلى الله عليه وسلم بالعالية) أي قرى بظاهر المدينة وهي
 التي روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيه وولد إبراهيم عليه السلام به (مسجد بني ظفر) بفتح الظاء
 المسجدة والقاه وهم يملن في الانصار (شرق البقيع ويعرف بمسجد البقلة) أي املا سياتي روى صلته
 صلى الله عليه وسلم فيه وجلسه على الحجر الذي يقال في الكثير وقد أدركنا هذا الحجر ثم تقدمنا
 جدد المسجد (هناك) أي عند هذا المسجد على ما قاله المطرزي (أما خضر بنلة ومرفق وأصابع
 بنسوة) أي كل واحد منها (الهي صلى الله عليه وسلم) بمعنى أنهم ينسبونها إلى بنته ومرفقة وأصابعه
 والناس يتركون بها والله سبحانه وتعالى أعلم بحقيقتها وحقيقتها (مسجد الاجابة شامي البقيع) روى أنه
 صلى الله عليه وسلم صلى فيه ركعتين ودعا به طويلا قائما وهو على عيين الخراب نحو ذراعين
 فليتحرك ذلك (مسجد القنق على قطعة من جبل سلم) بكسر السين مهملة وسكون لام وهو جبل خارج المدينة
 روى صلته صلى الله عليه وسلم فيه ودعاؤه بين الصلوتين يوم الاربعاء قبل وعمل ذلك ما يقابل محراب
 المسجد من الرجة (وعنده) أي عند مسجد القنق (مساجد) أي ثلاثة روى صلته صلى الله عليه وسلم
 بها (يرفعا الاول بمسجد سلمان الفارسي والثاني بمسجد على والثالث بأبي بكر الصديق رضي الله عنهم)
 قال صاحب التاريخ ولم ألق على شيء في نسبة هذه المساجد إليهم (مسجد بني حرام) ضد حلال وهو
 اسم شائع بالمدينة كافي القاموس (ويبنى أن يترك بكهف سلم) أي غاره (عند مسجد بني حرام)
 ويسمى كهف بني حرام فقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم جلس فيه ونزل عليه الوحي به وكان بيت به
 ليلى الحندق وهو على عين الشوجة من المدينة إلى مساجد القنق من طريق القبلة (مسجد القبلتين)
 أي فيه محرابان أحدهما إلى الكعبة والأخرى إلى بيت المقدس وكان بعض الصحابة يصلون إلى بيت
 المقدس فأخبر وأقي إنشاء صلاتهم بخويل القبلة إلى الكعبة فأدأروا منه إليها وأقبلوا
 يصدورهم عليها فصل تلك الصلاة إلى القبلتين في ذلك المثل فسمى بمسجد القبلتين (الأرجح)
 أي الأصح من الأقوال (أن تخويل القبلة) أي إلى الكعبة (كان به) أي على ما قدمناه
 ولا يبعد أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى به مرة إلى جهة القدس وأخرى إلى شطر الكعبة ولا منافاة
 بين الروايتين والله أعلم (مسجد السقا) بضم السين وسكون الصاد موضع بالمدينة كاذكر
 في القاموس (شامي بئر السقا) أي الآتي ذكره سابقا روى صلته صلى الله عليه وسلم ودعاؤه
 فيه (مسجد ذياب) بضم ذال مسجدة وموحدتين بينهما ألف جبل بالمدينة على ما في القاموس
 (يعرف بمسجد اراية) أي العلم أو العلامة (شامي المدينة على قطعة جبل) روى صلته صلى الله عليه
 وسلم وضرب قبته به (مسجد صغير بطريق السافلة) أي طريق اليمن بشرق مشهد حجرة رضي الله
 عنه (إلى أحد) أي أملا إلى شق جبله وهو صغير جدا طوله ثمانية أذرع (يقال له مسجد أبي ذر رضي
 الله عنه لكن قيل له الموضع الذي روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيه ركعتين فسجد سجدة أطال
 فيها وزل عليه الوحي فيه) (مسجد البقيع) بموحدة تصاف (عن عيين الخارج من درب البقيع) أي غربي
 مشهد عتيق رضي الله عنه (قبل الظاهر أنه) أي هذا المسجد (مسجد أبي) أي ابن كعب (رضي الله عنه)
 روى أنه صلى الله عليه وسلم كان يتخلف إلى مسجد أبي فيصلي فيه غير مرة ولا مرتين (مسجد قاطمة
 الزهراء رضي الله عنها بالبقيع) وهو المشهور ببيت الاحزان وقد قيل إن قبرها فيه (مسجد مصلى العيد
 معروف) أي وهو الذي يصلي صلاة العيد فيه اليوم وكان صلى الله عليه وسلم يصلي فيه حتى توفي والله تعالى
 وكان إذا قدم من سفره ومربه استقبل القبلة ودعا (مسجد شامي مسجد المصلى) أي في شمال مسجد

السجدتين قال الترمذي
 عن السبكي وجلالة ابن
 المبارك تمنع من مخالفته
 وأنا أحب العمل بما
 تضمنه حديث ابن عباس
 ولا يخفى من التسييح بعد
 السجدتين الفصل بين الزرع
 والقيام فإن جلسة
 الاستراحة حيث تدمشروعة
 في هذا المثل وينبغي

مصل العبد (جانها) بالجيم والثون المكسورة (أي مائل) (إلى الغرب) أي وسط الحديقة) يعرف بمسجد
 أبي بكر رضي الله عنه (له صلى فيه أيام خلافته وقبلها بعض نافلته) مسجد شامي المصل يعرف بمسجد
 علي رضي الله عنه (قال المصنف وله صلى بالبد حين كان غيابة رضي الله عنه محصورا) (يل) أي على
 ما يفهم من كلام بعضهم (أصل الله عليه وسلم صلى العبد يهذين المسجدين أولا) (له لفة أناس) (هي)
 المصل المعروف) أي لكبرتهم والله سبحانه وتعالى أعلم

فصل في زيارة جبل احد واهله يستحب ان يزور شهداء جبل احد (لا يروى ابن أبي شيبة ان النبي
 صلى الله عليه وسلم كان يأتي قبور الشهداء بأحد على رأس كل حول فيقول السلام عليكم بما صبرتم ثم
 عني الدار) (ومسجده) أي على ما يأتي بيانها (والجبل نفسه) أي لا يورد في صحيح البخاري وغيره
 من طرق أحد جبل محنا ونحوه زاد الطالبي عن أنس فاذا اجتنبوه فكلوا من شجره ولو لم ينضاه أي
 من اشجاره كونه تكبره وفي حديث أحد ذكر من أركان الجنة وفي رواية أحد هذا جبل محنا ونحوه
 على باب من أبواب الجنة وهذا غير بضنا ونبضنا على باب من أبواب النار (والأفضل) وفي نسخة
 ويستحب (أن يكون ذلك) أي وقت زيارتهم (يوم الخميس مطهرا) أي من الأتقار والاوزار (ميكرا) بكر
 الكاف المشددة أي في أول النهار (ثلاث فرة) فالظهر بالمسجد النبوي (أي مع جماعة الأبرار لا يورد
 من فضائله في الأخبار والآثار) (وبدا) أي حين وصوله إلى قرب أحد ومسجده (بمسجد حرة
 سيد الشهداء) لا يروى الحاكم أن فاطمة رضي الله عنها كانت تزور قبرها حرة كل جمعة فتصلي
 وتبكي عنده وروى يحيى أنها كانت تحف بين اليومين والثلاثة في قبور شهداء أحد تبدأ بمسجد سيد
 الشهداء (ثم سيد الأنبياء رضي الله عنه) وقد ورد خبر أعلمى حرة روى الحافظ النمشي وروى
 ابن سيرين مر فوسايد الشهداء يوم القيامة حرة بن عبد المطلب وفي مسجد البقي أنه صلى الله عليه وسلم
 قال والذي نفسي بيده أنه مكتوب عند الله عز وجل في السماء السابعة حرة أسد الله وأسده
 رسوله (فيسلم عليه بخشوع) أي في الباطن (وخضوع) أي في الظاهر (مع مراعاة غاية الأدب
 والاحسان) أي بالتواضع والكنية والوقار في ذلك المقام الذي هو محل الكرام ومنزل
 الأكرام فمن ابن مسعود رضي الله عنه ما رأى ناسا رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتوا كائنا أشد من بكائه على حرة
 ابن عبد المطلب وضعه في القبة ثم وقف على جنازة وأحب حتى نشق من البكاء أي شق حتى كاد
 أن يفنى يقول يا حرة يا عم رسول الله وأسده رسول الله يا حرة يا قاع الحيرات يا حمزة يا كنف
 الكربات يا حمزة يا ذاب عن وجه رسول الله (ويشبه أن يسلم بمشهد) أي فيه (على عبد الله بن
 جحش) (فتح الجيم وحاه مهمة وهو أخو زبب إحدى أمهات المؤمنين وابن عمته صلى الله عليه وسلم
 وإن اخت حمزة (ومصعب) بصيغة المجهول (إن غير) بالتصغير وهو من أكابر الصحابة (لأنه قيل)
 أي روى (أنهم أداقوا مع رضي الله عنهم ومن الشهداء) أي شهداء أحد (سهل بن قيس رضي الله
 عنهم قيل قبره قبر حمزة شاميا) أي حال كونه شاميا مكانه كباينه قوله (بينه وبين الجبل ومنهم
 عبدالله وعمر وعبد الله بن الحبحان) مضاعف رباعي (وأبو أيمن وخالد وخارجة وسد) والتمسان
 رضي الله عنهم وقبورهم (أي هؤلاء) (كورن) مما يلي المغرب من قبر حمزة نحو خمسمائة ذراع قال
 (السيد) أي السموودي (في تاريخه) أي للمدينة وتوابعها (أما ملته) أي تبته وصفته (فوجدت ذلك)
 أي محل قبورهم بالروبة (بضم الزاء) فتحته على قطعة من الأرض مربعة (التي غربي المسيل التي
 هناك) أي ويجري بين قبرهم من القبة (فيسلم على هؤلاء الثمانية) أي المذكورين أخيرا سوى سهل

للمتعبان يصل بمحدث ابن
 عباس تارة وباعمل ابن المبارك
 أخرى وبانضاه بعد الزوال
 قبل صلاة الظهر وإن قرأ
 فيها تارة بالزلة والماديات
 والتسبح والاخلص
 وتارة بألهاكم والعصر
 والكافرون والاخلص
 وإن يكون دعاؤه بعد
 التشهد قبل السلام ثم يسلم

(هناك) تلطف ليسم). وأما بقية الشهداء من شهداء أحد فلا يعرف قبورهم والذي يظهر أنها قرب
الموضع المذكور في الرواية شاميا والمشهور أن الذين أكرموا بالشهادة يوم أحد) أي الذين قال الله
تعالى فيهم ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون الآية (سبعون رجلا)
أي كانوا ظاهر قوله تعالى أولا أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها إلا إني فأنهم قتلوا يوم بدر سبعين وأسروا
سبعين (وأما القبر الذي عند حلي سيدنا حمزة فغير متولى العمارة) أي عمارة تربة حمزة (والقبر الذي
بصحن المشهد قبر بعض أمراء المدينة من الأشراف) أي فلا يظن أنه من قبور الشهداء (والقبر الثاني
بالخفارة) أي في باب الأحجار (بين المشهد) أي قبر حمزة (وبين الحبل قبور أعراب فلا يظن أنها من
قبور الشهداء) وهذا كله غير ملائم لما اختصر من البناء (وأما مساجد أحد) أي المنسوبة إليها الواقعة
حواليها (فهي مسجدا الفسح) بفتح فسكون بمعنى الوسع والتوسع (ملاصق بأحد على عينك وأنت
ذاهب إلى الشعب) بكسر أوله وهو الوادي بين الحليين (للمهراس) بكسر الميم ماء بأحد (سمى) أي
المسجد (به) أي بالفسح (لأنه قيل نزل به آية الفسح) أي قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قيل لكم تفسحوا
في المجالس فافسحوا فافسح الله لكم (وقال إنه صلى الله عليه وسلم صلى فيه الظهر والصبر بعد القتال) أي
بعد فراغه يوم أحد (مسجد ركن جبل عتيق) بصيغة تسمية العين وقيل بفتح العين وكسر التون
الأولى وأما كسر أوله فليس بشأب (الشرقي) أي على قطعة من الحبل (وهذا الحبل في قبلة مشهد
حمز تقول أنه هو الموضع الذي طعن فيه حمزة قرضي الله عنه وأنه صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم مسجد
الوادي على شفير شامى المسجد المذكور قرضي الله عنه قال أنه رضى الله عنه مشى من الموضع الأول إلى هذا فصرع
به وقيل أنه ما قتل أقاتل في موضعه) أي تحت جبل الزمعة (ثم أمره النبي صلى الله عليه وسلم فحمل) أي من يظن
الوادي (إلى هذا الموضع) وقد قال في التاريخ إن المنسحب في اليوم على قبر حمزة قرضي الله عنه أتاهم من هذا
المسجد ومكتوب بهذا البسملة والآية هذا مصرع حمزة بن عبد المطلب وصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فصل في الآيات المنسوبة إليه صلى الله عليه وسلم عليه السلام الآيات هزمة بمدودة وهزمة مفتوحة
وسكون موحدة هزمة بمدودة جميع بثلاث هزمة ويبدل (وهي) أنثى (وهي) كثيرة قبل أنها سبع
عشرة بثلاث ولا يعرف منها إلا سيرة) أي بأعيانها (فن المعروف) أي المعروف منها المشهور
بثلاث (س) بفتح حمزة وكسر راء فتحية كنهة هزمة (قرب مسجد قبا وهي) أي البئر (التي جلس
عليها النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر رضى الله عنهم وفيها سقط خاتمته صلى الله عليه وسلم في
زمن عثمان رضى الله عنه) أي من يده أويدها ثبته عند ما ولته لهو بالغ) أي عثمان مع أصحابه وأجابه
(في طلبه فلم يخرج) أي لحكمة في باب قتله (وبني ابن تومنا) أوفيتسل (بناها) ويشرب منه
قيل (أي في حق شرب مائه) أنه لما شرب له كما ذكرتم) أي كما صحح من طرق في حق ما ذكرتم أنه لما
شرب له من نية دفع عطش أو شفاء سقم أو طمأنينة وطعم وغير ذلك (بثلاث) بفتح غين مجسمة وسكون
راء مهملة (من جهة قبا وهي وضوءه وشربه صلى الله عليه وسلم منها) أي من مائها (وزقة) بفتح
موحدة وسكون زاي ثقاف أي القاء زاقه (وصب بقة وضوءه) بفتح الواو أي ماء وضوءه (وأما راق السبل)
أي صبه (فيها وصح أنه صلى الله عليه وسلم أوصى أن يفصل منها بسبع قرب ففصل منها وعنه صلى الله عليه
وسلم أنها عين من عيون الجنة بثلاث كسر عين مهملة وسكون هاء فتون وهي منقورة في جبل
(بالعالية) أي في عوالي المدينة (قبل هي) بئر السيرة فوق دروى وضوءه صلى الله عليه وسلم من بئر
السيرة (تواهنه بصب) أي يرق (وبرك) بتشديد الراء أي دعا بالبركة (فيها) أي في حقها (بثلاث)

وبعدو حاجته في كل شيء
ذكرته وردت سنة انتهى
وأما كونها بستان والقد
أخرج أبو داود عن أبي
الجوزاء عن رجل له صبرة
برون أنه عبد الله بن عمر قال
قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم أثنى غدا أحبوك
وأنيك وأعطيك حتى
ظننت أنه بطنى عطية

بضم موحدة وتشديد صاد مهملة وقيل تخفيفها (قرية من البقيع على طريق قبا بين نخل) أي نخيل
 أو وسط بستان نخل (وهناك بئران) أي أحدهما أصغر من الأخرى (قيل إنها الكبرى منها وقيل
 الصغرى التي لها درج) تحتين أي درجات أو مدرج (ورجع الأول) أي جمع فهو القول للمولود لأن
 بأن يجمع بينهما وإن تبرك بهما (روى أنه صلى الله عليه وسلم غسل رأسه) أي غابها وأبما غيرها
 والأول هو الأظهر (وصبغها لرأسه) بضم الفين المسجدة أي ما فضل عن غسله (ومراقبته) بضم
 الميم وتخفيف الراء أي ما أتت من شعره (في البصة) أي صبها في هذه البئر فحيا خير كثير ولو منها
 شيء يسير (بئر بضاعة) بضم الموحدة وتكسر ضبعة قطر رأسها سنة أذرع على مافي القاموس (روى
 أنه صلى الله عليه وسلم توضعها ويصبق فيها ودعائها) أي بالبركة في مائها وفيمن شرب منها (وكانوا
 يسألون المرضى) جمع المرضى (في زمنه صلى الله عليه وسلم من مائها) أي استشفاء بها (فيماقون) بصيغة
 المجهول أي فيما بينهم الله ببركتها الحاصلة من ركعتي صلى الله عليه وسلم (ورجاء) فتح الباب وكسر هاء وضع
 الراء وضما والمدينه وفتحهما والقصر موضع بالمدينة على مافي النهاية ولعل في ذلك الموضع بئر أو إذا
 قال المنصف (قرية من صور المدينة وبضاعة) أي ومن بئر بضاعة (روى شربه صلى الله عليه وسلم منها
 بئر اهاب) بكسر الهمزة موضع قرب المدينة على ما ذكره شرح الحديث وأما قول صاحب القاموس كسحاب
 فوهم (قيل هي التي تعرف اليوم بزمزم) أي في المدينة قوله (وهي بالحرية فتح الحلاء المهمة وتشديد الراء
 أرض ذات حجارة فخمة سوداء) (العربية) أي الواصة في غربي المدينة (روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيها)
 أي روى بصاقه أي براقه بها (قيل وكان يحمل ماء إلى القطار) أي اقتطار الأرض وجواربها (كاه زمزم)
 أي مثل حل مائه إلى أطراف البلاد أو كنفها (بئر أبي عتبة) بكسر مهملة فتح نون فوذة واحدة النسب
 (لعلماء الروفة اليوم بئر روى) فتح و أو وسكون دال مهملة والأظهر أنه بذال مسجدة لأن من مانيه الماء
 القليل وأما الودي بالمهملة فهو مخرج بدل الود والرجل القصير كان ثبت روايته فيعمل على الإضافة إلى
 رجل قصير بأدنى الملاسة (روى أنه صلى الله عليه وسلم ضرب بعسكره عليها في غزوة بدر) العسكر جمع الكثير
 من كل شيء فارسي والسكران عرفة ومنى والموضع مسكر بفتح الكاف (بئران بن مالك الراجل
 أنها المروفة اليوم بالزناطية) لعلمها بكسر الزاي قنون فان الزناط الزحام وقد تزاظوا ولا يبعد أن
 تكون بلو حدة بدل الثون منسوبة إلى معنى من معاني الزباط أو بالتحية بدل الثون بمعنى
 المتنازعة واختلاف الأصوات (روى شربه صلى الله عليه وسلم منها وبزقه فيها) والحاصل أنها
 شامى الحديثة المروفة بالرومية قرب دار نخل (بئر رومة) بضم الراء وسكون الواو (روى عنه
 صلى الله عليه وسلم من حفر رومة فلها لجنة فحفرها عثمان رضي الله عنه وعنه صلى الله عليه وسلم ثم
 الصدقة صدقة عثمان بريد رومة وعنه صلى الله عليه وسلم ثم الحفيرة حفرة الربيع) لعلمه بلو حدة
 المسكورة رومة (بئر السقا) بضم السين وسكون التاء (على يسار السالك إلى بئر علي) وفيه أنه
 لم يسبق ذكر ليث على ولعله أراد بئر منسوب إليه من آثار على في ذي الحليفة وقد سبق أنه أصبح اضافها
 إلى على كرم الشوحيه (روى شربه صلى الله عليه وسلم منها والتي اشتهرت اليوم من الآثار سبعة نظمتها
 بعضهم) أي وهي هذه (اذارت بئر التي بطيبة) هي اسم من أسماء المدينة صرفت للضرورة وتمت بضم
 الراء بمعنى قصدت (فعند سابع مقالا بلاوهن) بضم عين وتشديد دال المتة والفتح أخف وانصح
 (أريس وغرس رومة وضاعة) كذا بصلة قل يرجاه مع المهن) وقد تقدم ضبط هذه الأسماء
 واختير هنا مديرجاه لاجل ضرورة البناء والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

قال اذا زالت الشمس قم
 فصل اربع ركعات فذكر
 نحوه وقال ثم رفع رأسك
 فاستمع جالس ولا تمح حتى
 تسبح عشرا وتحمده عشرا
 وتكبر عشرا وتهلل عشرا
 ثم تصنع ذلك في الأربع ركعات
 فانك لو كنت أعظم أهل
 الأرض ذنبا غفر لك
 قلت فان لم استطع أن أصليها

فصل في المساجد التي تسمى اليه (أي تسب وتسمى) صلى الله عليه وسلم عليه في طريق مكة إلى المدينة وعكسها وهي طريق الانبياء عليهم الصلاة والسلام تقارق طريق الناس اليوم بشار ورواح ومسجد الزلعة فلا تخرج بالخير ولا بالصفر (وهي) أي تلك المساجد (كثيرة) الا انما نذكرها الا ما نشهر منها ويكون (أي وما يوجد) بالطريق التي يسلكها الحاج في زماننا فتمسجد ذي الحليفة (وهو) مقلت أهل المدينة (روى صلاته صلى الله عليه وسلم وتزوله) كان ينبغي تقديمه (واحرامه فيه) أي الحج وغيره (مسجد المعرس) بتشديد الراء المقتوحة أي مكان التمرين وهو النزول آخر الليل للاستراحة (أي من المساجد المأثورة والمشاهدة المسطورة) بها (أي في ذي الحليفة) (قريب من الاول) أي من المسجد الاول وهو مكان الاحرام (مسجد شرف الرواح) فتح الراء موضع بين الحرم على ثلاثين أو أربعين ميلا من المدينة (وهناك مسجدان صغيرا كبريى صلى الله عليه وسلم صلى بالصغرى) صوابه بالصغرى كافي الكبير كابدل عليه قوله الذي على حافة الطريق (التي) صفة للحافة وهي تخفيف الفاء بمعنى الجانب (وأنت ذاهب إلى مكة) جملة حالية وكذا قوله (وبينهما رمية حجر) أي وبين المسجدين الصغير والكبير قدر مرمية من رمي حجر (أو نحوه) أي كدبر (وعنده قبور تعرف بقبور الشهداء) قال في الكبير ولهم من قتل ظلمان أهل البيت الذين كانوا بسوفة (مسجد عرق الظبية) فتح عن مهمل وراء فتحة والظبية فتح مسجدة وسكون موحدة فتحة أي الظبي ومنخرج الوادي ولعل المراد بها الثاني (لما سيجي) من مسجد الفزاة التي رأيت في القاموس عرق الظبية بالضم موضع (دون) الرواح بعين وروى الترمذي أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في وادي رواح وقال لقد صلى في هذا المسجد سبعون نياما (مسجد الزلعة) فتح عن مسجدة وزاى واحدة الزل وهو الولد الذي حين يحركه ويمشي أو من حين يولد إلى أن يشتد امره (آخر وادي الرواح عند طرف الجبل على يسار السالك إلى مكة) فيكون في بين الذهاب إلى المدينة (روى صلاته وتزوله صلى الله عليه وسلم فيه) ولعله سمي بالرواح عن أم سلمة رضي الله عنها بطريق ضيقة لكن تقوى بمجموعها قالت بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في صحراء من الأرض إذا حاقب يهتف يرسو الله ثلاث مرات قائمتا فأنظية متدودة في وثاق وإعرابي منجد في شملة نائم في الشمس فقال ما حاجتك قالت صادني هذا الإعرابي ولي خشفان في ذلك الجبل فاطلقتني حتى أذهب لهما فارضهما وأرجع قال وتعلمين فقالت عذبي الله عذاب المثار إن لم أعف فاطلها فذهبت ورجعت فاطلها التي صلى الله عليه وسلم فأتته الإعرابي وقال يا رسول الله ألك حاجة قال تطلق هذه الظبية فاطلها فخرجت تمدد في الصحراء فراح وهي تضرب برجلها الأرض وتقول أشهد أن لا إله الا الله وأنك محمد رسول الله (مسجد الصفر) فتح الصاد ولعل المراد به الخضراء لكثرة اشجارها (الناس يتبركون به) أي بمسجدها (وقد مات أبو عبيدة بن الحرث) أي من الصحابة (بالصفر) من جراحته بدرومات بالصفر أي ودفن بها فزار ويترك بمحلها (مسجد بدر) في القاموس بدر موضع بين الحرمين ويذكر أواسم برحفرها بدر بن قريش (كان الريش الذي بنى له صلى الله عليه وسلم عندموه) أي موضعه (معروف عند النخيل وبرحفره) أي منعه ماء (وبقره مسجد آخر لا يعرف أصله) ينبغي أن يسلم بدر على من بها من شهداء الصحابة رضي الله عنهم (أي بطريق الاجال) (والشق الذي في جبل بدر) أي على عين الذهاب إلى مكة (يصعد الناس) أي يزعمون أنه صلى الله عليه وسلم صلى به (لاصله) كذا المكان الذي يدعى العامة أن الملائكة يضرعون فيه التسارة باطل كايته في محله ولا يضر لك ما ذكره القسطلاني في مواهبه (مساجد الجحفة) ضم جيم فسكون

في تلك الساعة قال صلها من الليل وإثهار وقال في الأحياء أنه يقول في أول الصلاة سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ثم تسبح خمس عشرة مرة قبل القراءة وعشرا بعدها والباقي عشرا عشرأ كافي الحديث ولا يسبح بعد

مهمة فقاء وحى ما جئتم من ماء البر وميات أهل الشام وكانت به قرية جاسمة على اثنين وثلاثين ميلا من مكة وكانت تسمى مهجة فنزل بها بنو عبيد وهم اخوتها وكان آخرهم السالقي من يثوب فجاءهم سيل فاجتفهم الجحاف فسيبت بالجحفة (الاول في أولها) أي، مبتدئها من صوب المدينة (والثاني في آخرها عند الحلين) أي ليلان حد الميقات (والثالث على ثلاثة أميال منها يسرة) فتبع أوله أي في يساره (عن الطريق) أي الى مكة اوالى المدينة لمينها وليلد كرفي الكبير هذا المسجد الثالث اصلا وزاد فيه أنه مسجدان احدهما عند حبة خليس ومسجد خليس بالتصغير (مسجد بحر الظهران) بتشديد الزا وقع الظاهر المسجدة وهو واد قرب مكة يضاق فيه مر وقله بطن مكة مر وهو على مرحلة من مكة عن يسار الطريق وأنت ذاهب الى مكة ويسمى مسجد الفتح (ولله صلى الله عليه وسلم صلى فيه سنة الفتح) ومسجد بسرف (فتبع مهلة وكمره فقاء بصرف ويضع) وبه قبر ميمونة رضى الله عنهم أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وبه بنى عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم (أي دخل عليها حال زفافها فيه) وبه توفيت ودقت (وهو من غرائب التواريخ حيث اجتمع في موضع واحد الحناء والضراب ومقام الوصال والفرار) (مسجد النجم) قال له مسجد عائشة رضى الله عنها) لانها أحرمت للمرأة منه بإذنه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع (بمقبر ميمونة) أي بالنسبة الى الراحم من المدينة الى مكة (بثلاثة أميال) توهم عبارة ان بين قبرها ومسجد عائشة قدر ثلاثة أميال والظاهر ان مرادهم النجم موضع على ثلاثة أميال من مكة وقيل أربعة وهو اقرب اطرافها لى الى البيت وفضل مواضع الاعتزاز عندنا حتى من الجبر انما يسمى به لان على يمينه جبل نيم وعلى يساره جبل ناعم والوادي اسمه نعمان (واعلم انه يستحب زيارة المساجد والآبار والآثار) أي المشاهد (المسبوبة اليه صلى الله عليه وسلم سواء علت عنها) أي تميزها تميز الأئمة (أوجتها) أي أشهر تميزها عند العامة والأفجود جهتها لا يكتفى لاستحباب زيارتها (صرح به) أي بهذا الاجمال وبهذا الاستحباب (جماعة منا) أي من أصحابنا الخفية (ومن الشافعية) أي وطائفة منهم (وبعض المالكية وغيرهم) أي من الحنابلة أو من ارباب الحديث (وقد كان ابن عمر رضى الله عنهم يعزى الصلاة والنزول والمروء) أي يجتهد في تحصيل هذا الثلاثة على وفق المتابعة حيث حل صلى الله عليه وسلم وتزل عطف تفسيرنا قبله ولعل حل محض واصله صلى الله عليه وسلم ترك ذكره كراهة بامر من ولان الصلاة والنزول بحسب المواضع لا يتصور الا بالمرور على وجه المطابقة (قال أي القاضي عياض (في الشفاء) أي في شفاء المصطفى (ومن اعظامه واكرامه) أي تغليبه وتكرمه (اعظام جميع اشياءه) أي من اسبابه واجرائه ولومنتصلا من اعضائه واكرام جميع مشاهدته) أي التي حضرها (وامكنته) أي التي سكنها (ومساعده) أي التي تمهدها وتقدها ولازمها لاسيما اذا صلى بها (ومالسسه صلى الله عليه وسلم بيده) وكذا بارجله واجنبه على تقدير محبة قلبه (او عرفه) أي ولو كان على وجه اشتباهه من غير ثبوت اخبار في آثاره والله اعلم

فصل اجموعا على أن أفضل البلاد مكة والمدينة زادها الله شرفا وتمغيا ثم اختلفوا فيما بينهما أي في الأفضل منهما وفي تفاوت ما بينهما وكان الاول ان يقولوا اختلفوا أيهما أفضل فقبل مكة أفضل من المدينة وهو مذهب الأئمة الثلاثة وهو المروي عن بعض الصحابة (وقيل المدينة أفضل من مكة) وهو قول بعض المالكية ومن تبعهم من الشافعية قبل وهو المروي عن بعض الصحابة ولعل هذا مخصوص بحضرة صلى الله عليه وسلم أو بالنسبة الى المهاجرين من مكة

المسجدة الاخيرة قاعدة قال وهذا هو الاحسن وهو اختيار عبد الله ابن المبارك ثم قال وان زاد بعد التيسيح ولا حول ولا قوة الا بالله العظيم فحسن وقد ورد ذلك في بعض الروايات وأما الدماء فقال الميمري في كتاب المصحة في رعايب يوم الجمعة لابن

(وقيل بالتسوية بينهما) هذا قول مجهول لا منقول ولا مقول، وكأن قائله نظر إلى مجرد المعارضة بين أقسام الأئمة والمناظرة في ظواهر الأدلة فتوقف في المسئلة (والخلاف) أى الاختلاف المذكور محصور (فباعتداه موضع القبر المقدس) وكذا في غير البيت المتأس فان الكعبة أفضل من المدينة ماعدا الضريح الاقدس بالإتصاف وكذا الضريح أفضل من المسجد الحرام بخلاف بل قال الجمهور (فأضاهى أعضاء الشرفة فهو أفضل بقاع الأرض بالإجماع) أى بالاتفاق التثني أو بالإجماع الكوني (حتى من الكعبة) أى عند بعضهم (ومن العرش) أى أيضا (على ما صرح به بعضهم) فقد نقل القاضي عياض وغيره الإجماع على تفضيل ما ضم الأعضاء الشرفة حتى على الكعبة الشنيعة وإن الخلاف فيما عداه وقيل عن ابن عطل الخليل أن تلك البقعة أفضل من العرش وقد وافقه السادة البكروني على ذلك وقد صرح الحاج الفاكهي بتفضيل الأرض على السموات لحلوله صلى الله عليه وسلم بها وحكامه بعضهم من الأكابر خلق الأنبياء منها ودفنهم فيها وقال الثوري بالجمهور على تفضيل السماء على الأرض فينبغي أن يستثنى منها مواضع ضم أعضاء الأنبياء للجمع بين أقوال العلماء (وأمّا المجاورة بها) أى في الحرمين (قيل على الخلاف المتقدم) أى بنى حنيفة والمالكية وغيرهم في الكراة وفيها (وقيل تكراه) أى المجاورة (بهما) لأن شق من نفسه (أى يستمد عليها اقيام بحقوقهما وأدائها وأمان مجاورتهما ويتعلق بوظائفهما وما لمهما من الوجوه المحرمة أو بدعى التوكل ومحط نظرا للطعم من التجار المجاورين والاختيار الواردين وانظار الرأيه والسمة فيحرم عليه هذه المجاورة ولو كانت الأئمة في زماننا وتحقق لهم شأن الصرحوا بالحرمة فإن مدار الطاعن أساس المعرفة على نظافة البقعة ولطافة التربة قال تعالى يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا وقال عز وجل يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله أن كنتم إياه تعبدون والأحاديث في ذلك كثيرة والأخبار والآثار شريفة (وقيل تكراه بمكة ولا تترك مبلدين لول وجهه أن مضاعفة الشيعة وردت مطلقا في مكة دون المدينة والصحيح أن الشيعة لا تترك بالكملة لأفاده حصر قوله تعالى ومن جاء بالشيعة فلا يحزى أمثلها) وأما اعتبار الكيفية فلا مربة في أنها تتضاعف في جميع الأمكنة الشريفة والأزمنة الطيبة بل بالأشخاص والأحوال واختلاف اجناس الشيعة من الكبيرة والصغيرة والقليلة والكثيرة (وقيل بشرط التوثيق) أى في كل منهما وهو الصحيح وبه يحصل الجمع بين أقوال أصحاب التحقيق والله تعالى التوفيق وقيل المجاورة بالمدينة أفضل من المجاورة بمكة (أى مطلقا لا بالإضافة) (وانقلب بمزيد المضاعفة بمكة) (أى في حرم مكة عموما والمسجد الحرام خصوصا) (وذلك لوجوه) أى لدلة ثلاثة الأولى أن عقد الإجماع على أن المجاورة بالمدينة في عصره (أى في زمان حياته) صلى الله عليه وسلم أفضل من غيرها فلا يترك هذا الإجماع ما لم يثبت آخر (أى إجماع آخر مثله) وقد يقال أن التقيد بصره فيدان الأمر في عكسه لا يكون مثله بالإجماع أى من غير النزاع فأفضلية المدينة حينئذ باعتبار هذه الحيثية والكلام في مطلق الأفضلية مع قطع النظر عن حيثية الملية بل إجماعهم هذا فيفيد أنه لو وجد أمام عالم عامل أو شيخ مرشد كامل في الكوفة أو البصرة تكون المجاورة بها أفضل من مجاورة الحرمين إذ لم يوجد فيها أحدهما (الثاني لاختياره صلى الله عليه وسلم ذلك ولم يكن يختار إلا الأفضل) وهذا مدفوع بأفضل الله عليه وسلم لم يترك مكة ونزل المدينة باختياره بل وقع ذلك باضطراره وإن كان باختيار ربه له في قراره ولذا قال صلى الله عليه وسلم عند حجته وحالة موادته أتى لأعلم أنك صاحب بلاد الله إلى الله ولولا أتى أخرجت لما خرجت وأيضا

أبى الصيف اليسرى نزيل
مكة للمشرفة تستحب صلاة
التسبيح عند الزوال يوم
الجمعة يقرأ في الأولى بعد
الفاتحة التكاثر وفي
الثانية الصمى وفي الثالثة
الكافرون وفي الرابعة
الخلاص فإذا كتبت
التسالة تسبيحة قال بعد
فراغه من التشهد قبل أن

مدار الاضلية على نسبة الاجر بالاكثرية والاجماع على ان ثواب العبادة في المسجد الحرام أفضل من مسجد النبي صلى الله عليه وسلم والاتفاق على تضاعف الحسنة في حرم مكة وعدم المضاعفة في نفس المدينة فلامعنى لاضلية مجاورة المدينة على مجاورة مكة نعم الاضلية ثابتة بالنسبة اليه صلى الله عليه وسلم لانه مذكور في ذلك بل مأمور بالاعتناء ولذا قيل كان اذا نهى عن شيء نهى تنزيهه بحسب عليه بيانه بقوله وفضله فحينئذ اذا فضل ذلك المكروه ولم يكن مكروها بالاعتناء اليه بل بفضيلة ثواب الواجب عليه (الثالث وهو الذي لا مرد له) أى لا مدعى بزعمه (حقه صلى الله عليه وسلم على السكني والموت بها) أى بالمدينة (في أحاديث كثيرة) أى روايات شهيرة لكن الاستدلال بها مردود من وجوه منها ان هذا كان في حال وجوده وشهود جمال كرمه وجوده ومنها ان حقه على السكني بها وعدم الخروج عنها بقوله والمدينة خبر لهم لو كانوا يعلمون انما كان الى اليمن والعراق والسجيم ونحوها لا الى مكة كما هو مبين في محلها ومنها ان قوله صلى الله عليه وسلم لاهجرة بعد الفتح يدل على ان حقه على الهجرة الى المدينة لما كانت من شرط الايمان او من كمال الايمان فلا يكون الامر كذلك بعد حصول الفتح والنصرة فلا يحتاج حينئذ الى الهجرة ومنها انه لم يقع في حديث انه حقه أحد بعد الهجرة من الدول الى مكة والنزول الى المدينة فتح تحقق وجوه الاحتمال كيف يصح الاستدلال وكيف يدعى انه لا مرد له في جميع الاحوال ثم قوله (ولم يرد ذلك في مكة) أى حقه في مجاورة مكة لا يصح من اصله لان الاحاديث الواردة في فضله كلها حث في بابيه وفضله (بل كرهه جماعة من السلف) قلت وكذا ذكر مجاورة المدينة أيضا طائفة من السلف واختلف والتحقيق ان عبادة الكعبة مشتركة بينهما ولو خصصناها بمكة فهو أدل على فضيلة مكة وان مجاورتها أفضل لا انها تتركه اذا لم يكن على وجه الاكمل تأمل ثم قوله (والجواب عن من يمد مضاعفة الاعمال بمكة) يعنى من حيث الهاداة على زيادة فضيلة المجاورة بها اذ هي سبب اتيان الاعمال بها (انه قاله تضعيف السيئات) فجوابه ما تقدم من ان تضعيف السيئات كية لا يصح وانما يتصور كيفية باعتبار تعظيم البقرة فن غلبت حسناته فالمجاورة فيها فضيلة بالنسبة اليه وامن كثر سيئاته فجوارته مكروهة وضرها عائد عليه فهذه كلها أمور اضافية والكلالة المتنازع فيه انما هو في المجاورة مطلقا وبالنسبة الى من لم يوجد في حقه الكراهة (ويندب ورد تضعيف الحسنات لالسيئات) أى وان كان فعلها بها أقبح وأضعع منها في غير ما وفيه انه ان أراد ببلد ينسب نفسها فلم يرد المضاعفة في حقها مطلقا وان أراد ببلد ينسبها فكماله تضاعف الحسنات فيه لاشك انه مضاعف السيئات أيضا بنظر الى ارتكاب اعمره في المكان المختاره والله سبحانه أعلم

في فصل ويستحب أن يصوم أمكنه يوم مقدمه بالحرمين أى تضاعف الحسنة في حرم مكة وكذا في حرم المدينة ولذا يرد بها المضاعفة كنية لكن لا يخفى عن المضاعفة الكيفية (وان يصدق على أهلها) أى من الفقهاء وانما كين افاضلين واجوارين والوردن وابو فدين (ويستكثر من أعمال الخير كلها) أى من غير الصوم والصدقة من صلاة وتافة والتلاوة وملازمة الذكر ومدارسة التكرار وشهود الوجود ووجود الشهود (وينبغي أن ينظر الى أهلها بين تمشيق أى ودية لتكرير (ولا يثبت عن مواطنهم) أى ولا عن طواجرهم لقوله تعالى ولا نجسوا (ويكلى سرهم) أى ويدع

يسلم (اللهم) انى أسألك
توفيق أهل الهدى وأعمال
أهل اليقين ومناصحة أهل
التوبة وعزم أهل الصبر
وحذر أهل الخشية وطلب
أهل الرغبة وتبديد أهل
الورع وعرفان أهل العلم
حتى أخافك (اللهم) انى
أسألك عناية تحجزنى عن
معاصيك حتى أعمل بطاعتك

وربك سرأرهم وكذا ظواهرهم (الى الله تعالى) لان الذنوب ماعدا الشرك تحت مشيئة
يستحب من يشاء ويرحم من يشاء ولا أحد يطلع على حقيقة تعلق أراداته وبجهم لجوارهم كيما كانوا) اى
من ارتكاب ذنوب الصغار والكبار (اذ عظم الاساءة) اى ولوقى الدار (لا تسلب حرمة الجوار)
بكر الحليم وما أحسن قول القائل

وأحبها وأحب منزلها الذى * نزلت به وأحب اهل المنزل

(ويستحب ختم القرآن بالمساجد الثلاثة) اى بأن يحتم فى كل منها ولو مرة لان الحرمين الشريفين
مهبط الوحي وتزول القرآن والمسجد الاقصى مذكور فى القرآن بأنه بورك حوله فكيف اصله
ومشهور بكونه محل الانبياء وتزول الوحي اليهم (والاكتار من الاعتماد) اى عند الجمهور (والطواف)
اى بإخلاف (بكرة المشرفة والنظر الى البيت الشريف عبادة) كما قدمنا من الرواية قيل ان النظر
الى الكعبة ساعة أفضل من عبادة سنة وقد سبق ان النظر الى جدران القبة المطهرة كذلك بالمقايسة

(ويستحب الاكثار من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فى المدينة المظفة) اى خصوصا (وملازمة
المسجد النبوى) اى للزيارة وغيرها من أنواع العبادة (والهكوف فيه) اى بالاعتكاف
واقفه يوم يصوم ويحوز عند محمد فله غير قديفه فكلما دخل المسجد قول نويت الاعتكاف مادمت
فيه (والصلاة مع الجماعة) اى لزيادة المضاعفة (واجاء) اى ليلاليها باعتبارها كذا وقتها وساعاتها (ولو
ليته فيه مع مراعاة غاية الادب والاحلال) اى الاكرام والتعظيم التام اى لذلك المقام الذى هو من اهل المرام

فصل فى آداب الرجوع * اى من الزيارة بعد تحصيل اسباب الخوض (اذا فرغ من زيارة
سيد الاتام عليه الصلاة والسلام ومن زيارة المساجد) اى الكرام (وللشاهد المظالم وعزم على الرجوع
الى الاوطان) اى واقامة المقام (يستحب أن يودع مسجد النبي صلى الله عليه وسلم بصلاة) اى بدل
طواف الوداع من مكة (ودعاء بأحب والاولى أن يكون) اى كل من الصلاة والدعاء (بمصلاه صلى
الله عليه وسلم) اى بحراه فى الزوطة (ثم يعاقب منه) اى الى ما يلى التبرأوفى سائر أماكن الروضة

أوقرب الضريح الاور (وأن يأتى القبر المقدس فيزوره كامر) وهذا اذا دخل من خارج وان كان
في داخل فيقدم الزيارة ثم يصلى على الاظهر (ثم يدعو بأحب من دين) اى زيادة ديانة (أو دنيا) اى
من ضرورياتها أو بما ينفعه فى البقي أو بما يقربه الى المولى (ويسأل الله تعالى القبول والوصول
الى الاهل سالماً من بليات الدارين) اى ومن آفات الكونين (ثم يقول اللهم لا تجعل هذا) اى ازمان
(آخر العهد ببيتك ومسجده وحرمة) اى مكان محترمه (ويسرى المودائى والهكوف لديه) اى
والوقوف بين يديه (وارزقنى العفو) اى عن الذنوب (والمافية) اى عن الصواب (فى الدنيا
والآخرة) اى فى الامور المتعلقة بها (وردنا الى اهلسا سالىن غافلين آمين) اى آمين من البلى
والاسقام (برحمتك يا أرحم الراحمين) ويجهتقى اخراج الدم) اى من السنين مع السيول (فانه
من علامات القبول) اى امارات حصول الوصول (ثم ينصرف متبكيًا) اى ان يقدر على أن يكون
باكياً (متحسراً) اى متأسفاً (على مفارقة الحضرة الشريفة والآثار الثمينة وينبئ أن يصدق)

عملا استحق به رضاك وحتى
اناصحك فى التوبة حقا
فأمنك وحتى اخلص لك
النصيحة ببالك وحتى
أؤكل عليك فى الامور
كلها حسن الظن بك سبحانه
خالق النور ربنا اعم لنا
نورنا وانصر لنا انك على كل
شيء قدير برحمتك يا أرحم
الراحمين ثم يسلم والاقترب

بما يسره) أى قاته حق السلامة من كل آفة وملامة (وبأنى في رجوعه بالأذكار الواردة) أى فى
 الأحاديث المسطورة والأدعية المأثورة أى فى الكتب المشهورة ومنها قوله (قافز قرب من يده قال
 آيون) هزمة عمودة (تأيئون) والفرق بينهما مع اتفاقهما فى اللغة أن الأولى رجوع عن الفقة والثوية
 من المصيبة ولذلك جاء فى وصف الأنبياء أنه أبواب (ربتنا حامدون) أى شاكرون له لا لغيره لأن الله تعالى
 من فضله وكرمه ويحتمل أن يكون الجار متعلقاً بقوله (ورسلاً أممه) ضمت الهزمة أى قدماه (من
 يخبر أهله) أى ينشرهم بوصول له لأن يستقبلوه ويقبلوه على وجه حصوله مستمدين لوقت دخوله (والأولى
 أن يدخل نهراً) أى بأن يظهر شمار رجوعه من المشاعر جهاراً (وأنا دخل البلد بدأ بالمسجد) أى كما
 كان فضله صلى الله عليه وسلم (وصلى فيه ركعتين) أى تحية المسجد (أن لم يكن وقت كراهة) أى عندنا
 خلافاً للشافعى رضى الله عنه فإن عنده لا كراهة فى صلاته لأسباب يتقدمها (وأنا دخل على أهله قال
 نوباً) أى رجوعاً والرماد الثنية التكرير والتكثير (ربتنا أياً) أى لا لغيره (لا ينادى علياً حياً) أى لا يترك
 علياً ذنباً بل يفره جميعه كجود * أن تغفر ألهم فافرحوا * وأى عبدك مالمألاً (ثم دخل بيته)
 أى الخاص به (وصلى فيه ركعتين أيضاً) أى تحية المنزل ولأن يكون ختم زيارته أفضل طلعه ويصير
 المسك ختامه ويودع الوعد قائمه (ويشكره على مآلولة من أعلام العبادة والرجوع بالسلامة) ثم
 يستحب أن يدخل على أحب أهله إيماناً كان موجود الدية لآله صلى الله عليه وسلم كان بعد دخوله
 المسجد وصلاته فيه وخروجه منه يبدأ بالدخول على طائفة الأزهره رضى الله عنه فها قبل دخوله على
 طواهرات النساء (وينبغي أن يجتهد فى محاسنه) أى فى زيادة تحسين مكارم أخلاقه (فى بقى عمره)
 أى ليحسن ختام أمره (وأن زداد خيره بعد الموت) كقيل والمواد أحد (فضلاحة الحج المبرور وقبول
 زيارة خير من زوران يودع خيراً مما كان فى جميع الأمور) اختلف فى الحج المبرور فقال النووي
 رحمه الله الأصح أن المبرور هو الذى لا يخالطه آثم وقيل هو الذى لا يخالطه آثم وقيل هو الذى لا يخالطه آثم
 وقال الحسن البصرى هو أن يرجع زاهداً فى الدنيا راعياً للعقبى (فأن رأى فى نفسه) أى باطنه
 (زوما) يضم النون والزى أى تباعداً (عن الإبطيل) أى من الخوض فى الضلال والتضييل
 (ونجاها من دار الفرور وأتاة إلى دار الخلود) أى وجوار المعبود (فليحتز أن يدنس ذلك) أى
 يخلط عمله ويوسخ عمله (بطلب الفضول) أى لزيادة من الدنيا وترك التفتة بما يكتفيه وبينه على
 الطاعة من زاد العقبى (ويستبشر بمحصول خلة القبول وهو غاية النطوب والسؤن وبهاية المقصود
 والمأمول وبه) أى ويجازى من النصيحة فى هذا المقام (يتم لباب المرام) أى خلاصة المقصود من
 ظهور الوجود (والحمد لله على التمام) صلى الله وسلم على سيد الانام محمد وعلى آله وصحبه النور
 السكرام) يضم الفين المنجمة وتشهد بالراء جمع الاغروها يبيض الحية من الوجه الانور والسكره
 بكسر الكاف جمع السكريم والوصفان مرتبان على آله ومحبه او مشتركان موجودان فى

كل من أقاربه وأحبابه وعلى أشياعهم وأتباعهم من أحزله وأحبابه والمسلمين

كلهم أجمعين إلى يوم الدين آمين يارب العالمين صلى الله على

سيدنا ومولانا محمد وآله ومحبه أجمعين آمين

من الاعتدال للمؤمن أن
 يصلها من الجملة الى الجملة
 وهذا الذى كان عليه خير
 الامم ورجان القرآن عبادة الله
 ابن عباس رضى الله عنهما
 فانه كان يصلها عند الزوال
 يوم الجمعة وبقراً فيها ما
 تقدمته انتهى (أقول) انما
 اظننت فى هذه الصلاة لمظم
 فضلها فحيث أن أجمع

﴿ يقول مصححه أراجى من ربه نيل الاماني ﴾ عبدالحيد فردوس المكي الحنفي الافضائي ﴿

قد تم طبع هذا الكتاب المستطاب شرح الامام الملا علي القاري المسمى بالمسلك المتعسط في المنسك المتوسط على باب المناسك للشيخ الامام رحمة الله السندي الحنفي موشحاً هامشه بكتاب ادعية الحج والعمرة وما يتعلق بهما جمع العلامة قطب الدين الحنفي انا لله الله تعالى الثواب الوفي وكان ذلك الطبع ايجل بطبعة الترقى الماجديه بمكة المحبيه بحارة القرار بالموضع المعروف بالقلقي لصاحبها محمد ماجد الكردى المكي في ايام الخليفة الاعظم والسلطان الاكرم خادم الحرمين الشريفين والمسجد

الاقصى مولانا السلطان (محمد رشاد خان) الخامس حفظه الله ورحمته * ووقعه

لما بحبه وبرضاه آمين وكان ختنامه في اليوم الثاني والعشرين من

ذي القعدة الحرام من عام الثامن والعشرين والثلاثمائة

والالف من هجرة من له العز والشرف سيدنا محمد

صل الله عليه وعلى آله وصحبه

وسلم

﴿ فهرست ﴾



بعض ما ورد فيها وما يطلب منها امانة ونسب في ذلك من اخواني المسلمين رجاء ان يشركون في دعائهم لي بخصامة الخير بالموت على الاسلام لعل ذلك يصادف ساعة القبول فأبلغ بكرم الله ذي الجلال والاكرام حسن الحسام وصلى الله على سيدنا محمد وآله الكرام آمين

كتاب ادعية الحج والعمرة وما يتعلق بهما للموضوع بالهامش جمع العلامة قطب الدين الحنفي انا لله

صفحة	محمية
١٢٤ فصل اذا زالت الشمس ذهب الامام اونا به مع الناس الى مسجد ابراهيم	٠٢ خطبة الكتاب
١٢٥ فصل في موقف اتي صلى الله عليه وسلم عرفه	٠٤ مقدمة في دعاء الاستخاره
١٢٧ فصل في ادعية عرفة	١١ فصل في الوداع
٢١١ فصل في ذكر فضل حجة الجملة وما قاله العلماء في ذلك	١٧ فصل في الركوب
٢١٥ ومن الادعية الخاصة بيوم عرفة اذا كان يوم جمعة	١٨ فصل في النزول
٢٢٠ فصل فاذا غربت الشمس افاض مع الامام	٢١ فصل في جملة من الدعوات المؤثورة
٢٢٤ فصل فاذا دخل الزدلفة	٢٣ دعاء الخوف
٢٣٣ فصل في الدفع من مزدلفة الى منى	٢٧ دعاء الكرب والهم والم
٢٣٦ فصل فاذا وصل الى منى	٣١ فصل في ادعية صحت عن النبي صلى الله عليه وسلم وهي مطلقة غير مقيدة
٢٣٩ وكيفية الرمي	٤٢ فصل في ذكر ادعية وردت فيها آثار عظيمة
٢٤٣ فصل في طواف الزيارة وما بعده	٥٨ فصل في الاحرام
٢٤٦ يقول عند رمي كل حصاة انا لله	٦١ فصل في دخول مكة
٢٥٢ فصل في التفرغ منى الى مكة	٨٠ فصل واذا كانت ليلة التروية وقرأ الاستغفارات المتقدمة من آثار المنسوبة الى الحسن البصري
٢٥٦ فصل في طواف الصدر	١٢١ فصل فاذا كان اليوم الثاني من ذي الحجة
٢٧٣ خاتمة في صلاة التيسيع	١٢٣ فصل في التوجه الى عرقات

فهرست شرح الملا على القارى المسمى بالملك المتوسط فى المنسلق التوسط على
 ﴿ باب المناسك للشيخ رحمة الله السندى الحنفى آمين الله ﴾

صفحة	صفحة
٤٧ فصل فى احرام المرأة	٦ ﴿ باب شرائط الحج ﴾
٤٧ فصل فى احرام البد والامة	١٨ فصل فى موانع وجوب الحج الخ
٤٨ فصل فى محرمات الاحرام	٢٠ فصل فىمن يجب عليه الوصية بالحج
٥٠ فصل فى مكروهاته	٢٠ فصل واذا وجدت الشروط الخ
٥١ فصل فى مباحاته	٢١ ﴿ باب فرائض الحج ﴾
٥٣ ﴿ باب دخول مكة ﴾	٢٢ فصل فى واجباته
٥٥ فصل يستحب ان يدخل المسجد الخ	٢٤ فصل فى سنته
٥٦ فصل فى صفة الشروع فى الطواف	٢٤ فصل فى مستحباته
٦٢ ﴿ باب أنواع الاطوفة ﴾	٢٥ فصل فى مكروهاته
٦٢ فصل فى شرائط محبة الطواف	٢٦ ﴿ باب المواقيت ﴾
٦٥ فصل فى تحقيق التبة	٢٧ فصل فى مواقيت الصنف الاول
٦٧ فصل فى طواف الغمى عليه والناسم	٢٨ فصل فى الصنف الثانى
٦٨ فصل فى مكان الطواف	٢٩ فصل فى الصنف الثالث
٦٨ فصل فى واجبات الطواف	٢٩ فصل وقد يتغير الميقات بتغير الحال
٧١ فصل فى ركعتى الطواف	٢٩ فصل فى مجاوزة انيقات بغير احرام
٧٣ فصل فى سنن الطواف	٣١ ﴿ باب الاحرام ﴾
٧٤ فصل فى مستحباته	٣٣ فصل فى محرماته
٧٥ فصل فى مباحاته	٣٣ فصل وحكم الاحرام لزوم المضى الخ
٧٦ فصل فى محرماته	٣٤ فصل الاحرام فى حق الاماكن الخ
٧٦ فصل فى مكروهاته	٣٤ فصل فى وجوه الاحرام
٧٧ فصل فى مسائل شتى	٣٦ فصل فى صفة الاحرام
٨٠ ﴿ باب السعى بين الصفا والمروة ﴾	٣٧ فصل ثم يجرد عن الملبوس المحرم الخ
٨٣ فصل فى شرائط محبة السعى	٣٧ فصل ثم يصل ركعتين بعد ان يلبس الخ
٨٦ فصل فى واجباته	٣٨ فصل وشرط التبة ان تكون بقلب
٨٦ فصل فى سنته	٣٩ فصل وشرط التلية ان تكون باللسان
٨٧ فصل فى مستحباته	٤٢ فصل فى ايهام التبة واضلاها
٨٧ فصل فى مباحاته	٤٣ فصل ولو احرم بالحج ولم ينوفرضا الخ
٨٧ فصل فى مكروهاته	٤٣ فصل فى نسيان ما احرم به
٨٨ فصل فذا فرغ من السعى الخ	٤٤ فصل فى احرام الغمى عليه
٨٩ ﴿ باب اخضبة ﴾	٤٥ فصل فى احرام الصبي

صحيفة

- ١٢٠ فصل في وقت الرمي في اليوم الرابع الخ
 ١٢٠ فصل في صفه الرمي في هذه الايام
 ١٢١ فصل ثم اذا فرغ من الرمي الخ
 ١٢٢ فصل في رمي اليوم الرابع اذا لم يتفرغ الخ
 ١٢٢ فصل في أحكام الرمي وشرايطه وواجباته الخ
 ١٢٦ فصل في مكروهاته
 ١٢٦ فصل في النفر
 ١٢٧ ﴿باب طواف الصدر﴾
 ١٢٨ فصل ومن خرج ولم يطفه الخ
 ١٢٩ فصل في صفة طواف الوداع
 ١٣٠ ﴿باب القران﴾
 ١٣١ فصل في شرائط صحة القران
 ١٣٢ فصل ولا يشترط لصحة القران عدم الالمام
 ١٣٣ فصل في بيان أداء القران
 ١٣٤ فصل في رمي القارن والتمتع الخ
 ١٣٥ فصل في بدل الهدي اذا عجز القارن والتمتع
 عن الهدي الخ
 ١٣٨ فصل في قران المكي
 ١٣٩ ﴿باب التمتع﴾
 ١٣٩ فصل في شرائطه
 ١٤٢ فصل في تمتع المكي
 ١٤٤ فصل ولا يشترط لصحة التمتع احرام العمرة
 من الميقات الخ
 ١٤٥ فصل المتمتع على نوعين الخ
 ١٤٧ ﴿باب الجمع بين النسكين المتحدين﴾
 ١٤٧ فصل في الجمع بين الحجتين أو أكثر
 ١٤٩ فصل في الجمع بين العمرين
 ١٥٠ ﴿باب اضافة أحد النسكين﴾
 ١٥١ فصل كل من لزومه فرض الحجة في المباين الخ
 ١٥٢ ﴿باب في فسخ احرام الحج والعمرة﴾
 ١٥٢ ﴿باب الخنايا﴾
 ١٥٧ فصل في تقطية الرأس والوجه

- ٩٨ فصل في احرام الحاج من مكة المشرقة
 ٩٩ فصل في الرواح من مكة الى منى
 ٩٢ فصل في الرواح من منى الى عرفات
 ٩٢ ﴿باب الوقوف بمرقات وأحكامه﴾
 ٩٣ فصل في الجمع بين الصلاتين بمرقة
 ٩٦ فصل في شرائط جواز الجمع
 ٩٧ فصل في صفة الوقوف
 ١٠٠ فصل في شرائط صحة الوقوف
 ١٠٤ فصل في حدود عرفة
 ١٠٤ فصل في الدفع قبل الغروب
 ١٠٤ فصل في اشتباه يوم عرفة
 ١٠٥ فصل في الاقاضة من عرفة
 ١٠٦ ﴿باب أحكام المزدلفة﴾
 ١٠٦ فصل في الجمع بين الصلاتين بها
 ١٠٨ فصل في البيوتة بمزدلفة
 ١٠٩ فصل في الوقوف بها
 ١١٠ فصل في آداب الوقوف بمزدلفة
 ١١٠ فصل في آداب التوجه الى منى
 ١١١ فصل في رفع الحصى
 ١١١ ﴿باب مناسك منى﴾
 ١١٢ فصل في قطع التلبية
 ١١٣ فصل في الذبح
 ١١٣ فصل في الحلق والتقصير
 ١١٥ فصل في زمان الحلق ومكانه الخ
 ١١٦ فصل في حكم الحلق
 ١١٦ ﴿باب طواف الزيادة﴾
 ١١٧ فصل أول وقت طواف الزيارة الخ
 ١١٧ فصل في شرائط صحة الطواف
 ١١٨ فصل فاذا فرغ من الطواف
 ١١٩ ﴿باب رمي الجمار وأحكامه﴾
 ١١٩ فصل في وقت رمي جمرة العقبة يوم النحر
 ١١٩ فصل في وقت الرمي في اليومين

- ١٥٨ فصل في لبس الخفين
١٦٠ فصل في السكحل المطيب
١٦٠ فصل في أكل الطيب وشربه
١٦٢ فصل في التداوى بالطيب
١٦٢ فصل في لا يشترط بقاء الساب في الرأس
١٦٢ فصل في تلييب الأرب
١٦٢ فصل في ربط الطيب
١٦٣ فصل في الخلاء
١٦٤ فصل في الوسة
١٦٤ فصل في الخطمي
١٦٤ فصل في الدهن
١٦٥ فصل ولا فرق بين الرجل والمرأة في الطيب الخ
١٦٦ فصل في الشارب والزقبة الخ
١٦٧ فصل في حكم التقصير
١٦٧ فصل في سقوط الشعر
١٦٧ فصل في حلق المحرم رأس غيره الخ
١٦٨ فصل في قلم الانظار
١٦٩ فصل وما ذكرنا من لزوم الدم والصدقة الخ
١٧٠ فصل وإذا لبس المحرم محرما الخ
١٧١ فصل فإذا جامع في أحد السيلين الخ
١٧١ فصل وإن كان المفسد قارنا
١٧٢ فصل ولو جامع مرارا قبل الوقوف الخ
١٧٢ فصل وإن جامع بعد الوقوف بمرقة
١٧٣ فصل ولو جامع أول مرة بعد الحلق
١٧٣ فصل وشرايط وجوب البدنة بالجماع الخ
١٧٣ فصل ولو طاف للزيارة جنباً الخ
١٧٥ فصل في حكم دواعي الجماع
١٧٦ فصل في حكم الجنائيات في طواف الزيارة
١٧٨ فصل لو طاف للزيارة جنباً الخ
١٧٨ فصل حائض طهرت في آخر أيام الحيض الخ
١٧٩ فصل في الجنابة في طواف الصدر
١٨٠ فصل في الجنابة في طواف العمرة

- ١٨١ فصل في طواف فرساً أو وحيلاً أو نعل الخ
١٨٠ فصل في ولو ترك ركعتي التلوات
١٨٢ فصل في الجنابة في السبي
١٨٣ فصل في الجنائيات الوقوف بمرقة الخ
١٨٣ فصل في الجنائيات في الوقوف بالزدلفة
١٨٣ فصل في الذبح والحلق
١٨٣ فصل في ترك الترتيب بين أقسام الحج
١٨٤ فصل في الجنابة في رمي الجمرات
١٨٤ فصل في ترك الواجبات بعد
١٨٦ فصل إذا قتل المحرم صيدا الخ
١٨٦ فصل في الجرح
١٨٧ فصل ولو قتر صيدا الخ
١٨٧ فصل في صديحي عليه رجلان أو أكثر
١٨٩ فصل في تميز الصيد بعد الجرح
١٨٩ فصل في حكم البيض
١٨٩ فصل في أخذ الصيد وإرساله
١٩٠ فصل في الدلالة والاشارة ونحو ذلك
١٩٢ فصل في البيع والشراء والهبة والنصب
١٩٤ فصل في صيد الحرم
١٩٦ فصل في قتل الجراد
١٩٦ فصل في قتل القمل
١٩٧ فصل فيما لا يجب شئ يقتله في الأحرام والحرم الخ
١٩٧ فصل في ذبحة الحرم
١٩٨ فصل يجوز للمحرم أكل ما اصطاده الحلال
٢٠٠ نفسه الخ
٢٠٠ باب في جزاء الجنائيات وكفاراتها
٢٠٠ فصل في شرائط وجوب الكفارة
٢٠٢ فصل في جزاء اشتجار الحرم ونسائه
٢٠٢ فصل في جزاء صيد الحرم
٢٠٣ فصل في جزاء الصيد مطلقاً في الأحرام
والحرم
٢٠٤ فصل ثم لا يخلو الصيد أماناً يكون مأكول
للحرم وغيره

- ٢٠٤ فصل ولو قتل صيداً لم يلزمه ما ملأ أمه
٢٠٥ فصل في حق الجاني والخطية
٢٠٦ فصل في أحكام الدماء وشرب الخمر وأما
٢٠٩ فصل في أحكام الصدقة
٢١٢ فصل كل صدقة تصب في الخواف ابلغ
٢١٢ فصل فيما يحكم الصبي في باب الاجرة
٢١٤ فصل اعلم ان الكفار انهم على
٢١٤ فصل ولا يجوز للمكفر الخ
٢١٥ فصل في جنابة المملوك
٢١٥ فصل في جنابة القمار ومن يمنه
٢١٧ فصل في حاية المكره والمكره
٢١٨ فصل في ارتكاب الحرم المخطور
٢١٩ باب الاحصار
٢٢٣ فصل في بث الهدى
٢٢٧ فصل في التحلل
٢٢٨ فصل في زوال الاحصار
٢٢٩ فصل في بعض فروع الاحصار
٢٢٩ فصل في قضاء ما أحرم به اذا دخل المحصر
٢٣٠ باب القوات
٢٣٢ فصل الاسباب الموجبة لقضاء الحج الخ
٢٣٣ باب الحج عن الغير
٢٣٤ فصل في شرائط حواز الاجباح الخ
٢٤٢ فصل ولو اوصى ان يصح عنه الخ
٢٤٤ فصل في التفة
٢٤٦ فصل ولو وصى الميت أو وارثه الخ
٢٤٧ فصل ولو قال للمأمر مننت من الحج الخ
٢٤٧ فصل جميع الدماء المتعلقة بالحج
٢٤٧ فصل اعلم انه اذا حج للمأمر الخ
٢٤٨ باب العمرة
٢٥٠ فصل في وقتها
٢٥١ باب التذرع بالحج والعمرة
٢٥٧ فصل اذا قال على اشئ الى بيت الله الخ
- ٢٥٣ فصل لو نذر ان يهل في مكان فصل في غيره
٢٥٤ باب التذرع بالحج
٢٥٦ فصل ومن ساقى لثلاثة واجب الاطعام الخ
٢٥٧ فصل لا يجوز مقطوع الاذن الخ
٢٥٧ فصل في السر
٢٥٨ فصل ولو نذر يد الخ
٢٥٩ باب التذرع بالحج
٢٦١ فصل في حدود الحرم
٢٦١ فصل من حن في غير الحرم الخ
٢٦٢ فصل ولا بأس باخراج راب الحرم الخ
٢٦٢ فصل ويستحب الاكثر من شرب ماء زمزم
٢٦٣ فصل أمر كسوة الكعبة الخ
٢٦٣ فصل يستحب دخول البيت الخ
٢٦٤ فصل في أماكن الاحاة
٢٦٤ فصل في المواضع التي صل فيها رسول الله
صل الله عليه وسلم
٢٦٥ فصل يستحب زيارة بيت سيدنا خديجة
رضي الله عنها
٢٦٦ فصل يستحب زيارة اهل المل
٢٦٧ باب زيارة سيد المرسلين الخ
٢٦٨ فصل واذا توجه الى الزيارة الخ
٢٧٦ فصل وليتيم أيام مقامه بالمدينة المشرفة
٢٧٩ فصل في زيارة أهل البقيع
٢٨١ فصل في المساجد المنسوبة اليه صلى الله
عليه وسلم
٢٨٣ فصل في زيارة حل أحد أو أهله
٢٨٤ فصل في الآبار المنسوبة اليه صلى الله عليه وسلم
٢٨٦ فصل في المساجد التي تعزى اليه صلى الله
عليه وسلم
٢٨٧ فصل أجمعوا على أن اصل البلاد مكة والمدينة
٢٨٩ فصل ويستحب أن يصوم الخ
٢٩٠ فصل في آداب الرجوع

